

مكتبة
الجامعة
القاهرة
مكتبة
الجامعة
القاهرة



Bibliotheca Alexandrina



0017249

الإدارة المصرية في فترة السَّيطرة البريطانية

تأليف

دكتور طلعت إسماعيل رمضان

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
وكيل كلية الآداب — جامعة المنصورة



دار المعارف

الناشر : دار المعارف بمصر. — ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة ج ٢٠٠٤ ع

مقدمة

يتناول هذا البحث موضوع « الإدارة في مصر من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩٢٢ » . وهو من الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة في تاريخ مصر الحديث .

وترجع أهمية هذه الدراسة انها تمثل فترة من أهم فترات تاريخ مصر في عصرها الحديث ، ألا وهي فترة السيطرة البريطانية وما صاحبها من سياسة إدارية استهدفت الاشراف على جهاز الحكم والإدارة .

وهذه الدراسة لم تحظ في كتابات الباحثين بقدر واف من البحث والتمحيص الأمر الذي دفعنى الى اختيار هذا البحث موضوعا لهذه الدراسة .

وقد قسمت البحث الى احدى عشر فصلا . خصصت الفصل الاول لدراسة أسس تنظيم الإدارة المصرية مبينا أهمية تقرير دفون *Dufferin* الذى ارسى قواعد الإدارة في الفترة موضوع البحث .

أما الفصل الثانى فعالجت فيه قواعد السيطرة البريطانية على الإدارة المصرية .

وتناولت في الفصل الثالث الخديو وسلطاته موضحا أبعاد سلطاته وعلاقاته بالسلطنة العثمانية وكيفية ممارسة الخديو لهذه السلطات وعلاقاته بسلطات الاحتلال .

وعرضت في الفصل الرابع للنظارات واختصاصاتها أبنت فيه سلطة مجلس النظار واختصاصات النظارات والتطور الذى حدث بشأنها .

أما الفصل الخامس من البحث فعالجت فيه علاقة الحكومة بالهيئات الاستشارية القائمة (مجلس شورى القوانين — الجمعية العمومية — الجمعية التشريعية) والتطور الذى طرأ على هذه العلاقة .

وحصصت لإدارة الأقاليم فصلين عرضت في أحدهما للتقسيم الإدارى وكذلك سلطات رجال الإدارة المحلية من المديرين والمحافظين وغيرهم من مأمورى المراكز والعمد والمشايخ ودورهم فى الحركة الوطنية .

وعرضت فى ثانيهما للمجالس المحلية التى شكلت فى الفترة موضوع

الدراسة وأهمها (مجالس المديریات — المجالس المحلية — المجالس البلدية — مجالس القوى) مبينا التنظيمات الادارية التي كانت تحكم هذه المجالس وعلاقتها بالسلطة المركزية في العاصمة والتطورات التي طرأت على نظم هذه المجالس .

أما الفصل الثامن من الرسالة فعالجت فيه علاقة التعليم بالوظائف الحكومية .

وخصصت للجهاز الادارى فصلين أحدهما بعنوان « البيروقراطية المصرية » عرضت فيه لهيكل الجهاز الادارى المصرى وأصوله المتعددة والتنظيمات التي كانت تحكم قواعد التوظيف والموظفين وما يتعلق بها من التعيين والترقية والمهيات والمعاشات وغيرها .

وثلاثيهما بعنوان « الموظفون الاوربيون » تطرقت فيه للحديث عن جهاز الخدمة المدنية الاوربية وطريقة اختيار الموظفين الاوربيين في الجهاز الحكومى ونوعيات الموظفين الاوربيين وعلاقتهم بالموظفين المصريين .

واختتمت البحث بفصل ختامى عن الموظفين والمجتمع المصرى ناقشت فيه الاثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية مركزا على الاثار المتبادلة بين الوظيفة والمجتمع ودور الموظفين في السياسة المصرية .

ولقد توخيت في البحث الحيادة العلمية ، فلم يكن هدفاً أظهار النواحي السلبية او الايجابية في الادارة وإنما غايتنا إبراز الحقائق التاريخية التي تلقى الضوء على هذه الامور وتساعد على تقييم الادارة بكل جوانبها .

وقد اعتمدت في بحثى على مجموعة من المصادر الاصلية كالوثائق المنشورة وغير المنشورة والمذكرات الشخصية ، بالإضافة الى المؤلفات والدراسات المعاصرة وغير المعاصرة والدوريات . ولقد ساعدتنى هذه المصادر في اعداد البحث واستكمال جوانبه بالصورة التي ظهر بها .

ويسعدنى انوه بفضل استاذى الجليل ومعلمنا الراحل الدكتور احمد عزت عبد الكريم الذى منحنى من وقته وجهده وعلمه الكثير

•

والكثير ، وبفضل توجيهاته السديدة ونصائحه المتواصلة تمكنت من استكمال بحثي فجزاه الله عنى حسن الثواب .

والله ولي التوفيق ،،،

د. طلعت اسماعيل رمضان

الفصل الأول

أسس تنظيم الإدارة المصرية

✱✱ اختيار دفرن لتنظيم الإدارة المصرية

✱✱ مرحلة الاعداد لصياغة تقرير دفرن

✱✱ تقرير دفرن وتنظيم الإدارة

الجندرمه

الجيش

الشكل الاساسى لنظام الحكم

البوليس

التعليم

القضاء

الاستعانة بالاوربيين فى الإدارة

الرى والضرائب

في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ تدخل الجنرال الانجليزي ولستلي Wolsely القاهرة — بعد انتصاره على العربيين في التل الكبير — ونزل في سراي عابدين مع اركان حربه ثم لحقت به فرق الجيش الانجليزي تباعا وبذا تم الاحتلال البريطاني لمصر .

وباحتلال الانجليز لمصر تبدأ مرحلة جديدة في حركة التاريخ المصري وتدخل مصر عهدا استنفذ وقتا طويلا من الشعب المصري للنضال للحصول على الاستقلال .

وظلت مصر من وجهة نظر القانون الدولي ولاية عثمانية تخضع للسلطان العثماني ولكن من الناحية الواقعية لم يكن للسلطان العثماني أية سلطة فيها وكان كل شيء بيد الانجليز الذين سرعان ما سيطروا على الموقف وجعلوا الخديو العوبه في ايديهم . ورات بريطانيا ان الاوضاع المصرية على ما هي عليه لن تسهل عليها تحقيق اهدافها غير المعلنة من احتلالها لمصر ومن ثم فان انجلترا بدأت تفكر جديا في تطوير نظام الادارة المصرية بكل ما تعنيه كلمة الادارة .

وكان أن اوفدت الى مصر في ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ سفيرها بالاستانة اللورد Dufferin بهدف العمل على اعادة تنظيم الادارة في مصر . وقد ابتدا دفرن القيام بمهمته في وضع نظام اساسي للحكومة المصرية . ومن الجدير بالذكر أن « انتدابه لهذه المهمة جاء مخالفا لرغبات الدولة العلية ومثيرا لخطرها » (١) .

فالدولة العثمانية كانت لا تثق تماما في ادعاء البريطانيين أن هدفهم من احتلال مصر ينحصر في القضاء على الثورة العسكرية وتثبيت سلطة الخديو وحماية ارواح الاجانب واعادة الامن والهدوء الى البلاد . ومن ثم كانت تأمل اشغرها — على الاقل — في وضع خطة اعادة تنظيم الادارة في مصر على اساس انها صاحبة الحق الشرعي في مصر وأن مهمة بريطانيا كما صرح بذلك

(١) احمد شفيق ، مذكراتي في نصف قرن ج ١ ، ص ٢٢٤ .

السياسة البريطانية مهمة مؤقتة وأن تدخلها قصر الابد (٢) .

أما عن سبب اختيار الحكومة الانجليزية لدفرن ليقيم بهذه المهمة الدقيقة والتي كان يتوقف عليها الوجود الانجليزي في مصر فذلك يرجع الى أن دفرن كان هو الشخصية الدبلوماسية التي لعبت دورا هاما في مؤتمر الاستانة سنة ١٨٨٢ وهو الذي وضع العبارة المشهورة التي اضيفت الى البيان الذي صدر عن هذا المؤتمر بامتناع أية دولة عن التدخل في شئون مصر في صورة منفردة ولكن دفرن اضاف عبارته «الا في حالة الضرورة القصوى» (٣) . كما أن الاختيار يعود ايضا الى أن دفرن كان له الكثير من الخبرات الادارية وسعة الاطلاع على احوال الشرق . كما أن ترشيح دفرن للقيام بهذه المهمة جاء من الوزير الانجليزي تشلدرز Childers الذي اقترح على جلاستون Gladstone رئيس الوزارة بأن انسب شخصية تقوم بتحقيق مهمة اعادة تنظيم الحكومة المصرية في مصر هي شخصية دفرن (٤) .

وقد اوضحت الحكومة البريطانية لدفرن قبل مجيئه الى مصر السياسة التي يجب أن تتبع وذلك ليس فقط للقضاء على بقايا الثورة العسكرية في مصر وانما ايضا لضمان قبضة الانجليز على الامور في البلاد ليتمكن لها أن تحقق اهدافها التي ارتبطت بها امام المجتمع الدولي والراي العام العالمي . ويعتبر خطاب جرانفل Granville وزير الخارجية البريطانية الذي ارسله الى دفرن في ٣ نوفمبر سنة ١٨٨٢ هو الاطار العام الذي سار عليه دفرن في كتابة تقريره ذلك أن دفرن قبل أن تطأ قدمه ارض مصر اوضحت له حكومته الخطوط العريضة للسياسة البريطانية في مصر في تلك الفترة . فأشارت.

(٢) مذكرات الخديو عباس حلمي ، المصري العدد ١٧٩٥ ، ٣ أبريل سنة ١٩٥١ .

(٣) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ٢٤٢ .

(٤) ينمى دفرن الى عائلة بلاك وود Black Wood

الاسكتلندية التي كانت معروفة بالثراء والمغامرة وكان واقعي التفكير صلب الراي يؤمن بأن الاقتصاد لا بد أن يكون في خدمة السياسة ومبدأ اللبرالية والحرية التجارية وقد انعكس كل ذلك على تقريره Lyall, Alfred. The Life of The Marquis of Dufferin. vol. II. p. 48 - 49.

بأن نجاح إنجلترا في القضاء على الثورة العسكرية في مصر واحتلال هذه البلاد جعل لانجلترا سلطة لم تكن لها من قبل، وألقى على عاتقها مسئولية كبيرة متعلقة بالحكومة المستقبلية لهذه البلاد وأنه في نفس الوقت الذي ترى فيه تقصير أهد الاحتلال بقدر الامكان فانها ترى أنه من اللازم الا تضع عن كاهلها هذه المسئولية حتى تطمئن الى « أن ادارة مصر اعيد بنائها على قواعد أصبحت تبشر باستتباب الامن والنظام والرخاء »، وأن سلطة الخديو قد استقرت تماما ، وأن مقدرة المصريين على الحكم الذاتي قد نمت ، وأن مصر قد أوفت بتعهداتها ازاء الدول الاوربية » (٥) . وطلبت منه حكومته براسة أمور مصر المختلفة مثل مسألة اعادة تنظيم الجيش والبوليس وضرورة تعديل نظام المراقبة والعمل على ايجاد نظم أكثر ملائمة للمالية البلاد واصلاح الادارة واتاحة الفرصة للوطنيين للعمل بها والاستغناء تدريجيا عن الموظفين الاوربيين بمصالح الحكومة وكذلك تنظيم القضاء والضرائب واعادة الحياة النيابية والقضاء على تجارة الرقيق وحماية المواصلات البريطانية في قناة السويس . وأخيرا طالبت حكومته بضرورة اطلاعها أولا بأول على دقائق الامور في مصر لما في ذلك من فائدة كبيرة لبريطانيا وللمصر (٦) .

وقد رافق دفرن في بعثته ولايس Wallace الذي كان يعمل مراسلا خاصا لصحيفة التيمس بالاضافة الى عمله كأحد مساعدي دفرن (٧) . كما ساعد دفرن في مهمته نيكلسون Nikelson سكرتيره الاول وبلند Bland سكرتيره الثانى (٨) .

شرع دفرن في استطلاع احوال مصر وجمع المعلومات اللازمة لكتابة تقريره — وخاطب في ذلك الخديو والنظار عن تصورهم لنظام الادارة في المستقبل بالنسبة لمصر بحيث لا يتكرر ما حدث على يد العربيين في نفس

(٥) Egypt No. 2, Doc. No. 18 Granville to Dufferin 3 - 11 - 1882

Marlowe, John, Anglo-Egyptian Relations 1880 - 1956. P. 132.

No. 18. Granville to Dufferin 3 - 11 - 1882. PP. 11—12 (٦)

(٧) هو ماكزى ولايس مؤلف «Egypt and the Egyptian Question»

Mansfield, Peter, The British in Egypt. P. 53. (٨)

الوقت الذى تضمن فيه مصر الامان والاستقرار فى ظل سلطتها الشرعية برئاسة الخديو .

وقد ظل دفرن فى مصر نحو ستة أشهر ما بين البحث والتقصى والمقابلات الشخصية والاطلاع على السجلات الرسمية والصحف وتقرير لجنة التحقيق الاوربية سنة ١٨٧٨ خاصة فى المسائل المتعلقة بالضرائب والسخرة والقضاء كما عول على مساعدة مالت Malet له لسابق خبرته بالشئون المحلية — عملا بنصيحة حكومته له فى هذا الشأن . وفتح ابواب القنصلية البريطانية فى القاهرة لكل فرد يستطيع ان يزوده بمعاومات عن احوال مصر (٩) .

وقبل ان نتعرض للتقرير بالدراسة يجب ان ننوه بأن بريطانيا وضعت فى اعتبارها ضرورة ان تجتث كل نزعة ثورية من قلوب وعقول المصريين ومن ثم طلبت من دفرن قبل ان يشرع فى عملية ضرورة انهاء مسألة العربيين أولا عن طريق محاكمتهم وضرورة انزال الانعقاب بكل من وقف فى وجه السلطة الشرعية فى مصر . وقد وجدت هذه الاتجاهات صدى لدى الخديو توفيق الذى كان قد تلقى درسا قاسيا على يد العربيين وخوفا على عرشه كان مستعدا لقبول كل توجيهات السلطة البريطانية فى مصر (١٠) .

ومن خلال ذلك التفاهم بين السلطة المسيطرة الجديدة والسلطة الشرعية الخاضعة تم الاسراع بمحاكمة العربيين بدعوى العمل على « استتباب النظام واستقرار الامور وبدء سياسة اصلاح الادارة » (١١) . وحكم على زعيمهم بالاعدام ثم خفف الحكم فى ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ الى النفى المؤبد الى جزيرة سيلان (١٢) . وحل الجيش المصرى الذى كان يعتبر من

(٩) Blunt, Secret History of the English occupation of Egypt. P. 349.

(١٠) Lutfi Al-Sayyid, Afaf, Egypt and Cromer, a study in Anglo-Egyptian relations. PP. 32—58.

(١١) Egypt. No. 5. Malet to Granville 27 - 9 - 1882. p. 6:

(١٢) للتفاصيل الخاصة بمحاكمة العربيين انظر :

وثائق الثورة العربية بدار الوثائق القومية — المحافظ المتعلقة بمحاكمات رجال الثورة العربية من رقم ٧ الى رقم ١٧ وايضا مجموعة يرودلى Broadley فى ثلاثة مجلدات . انظر ايضا :

ونجهة نظر الكثيرين جيش العرابيين (١٢) . كما اتفق نفرن وشريف باشا على إلغاء المراقبة الثنائية على المالية المصرية وتعيين مستشار انجليزى لنظارة المالية (١٤) . وبذلك كله تهيأ الجو السياسى لنفرن لى يكتب تقريره بحرية

Malet, Egypt 1879 - 1883. PP. 457 - 462, 464, 472 - 474, 478.

No. 114. Dufferin to Granville 18 - 11 - 1882. P. 65:

No. 96. Malet to Granville 31 - 10 - 1882, P. 53:

Blunt, Op. Cit., PP. 349, 363—363:

Egypt No. I. Doc. No: 18: Malet to Granville 16 - 9 - 1882:

وكذلك برقية برودى ونيلز الى بلنت فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢ فى :

Blunt, Op. Cit., PP. 358—359:

Cromer, Modern Egypt. Vol. I. P: 336:

Elgood, The Transit of Egypt. PP. 89—90.

وايضا مجموعة الاوامر العلية سنة ١٨٨٢ ص ٩٤ — ٩٥ .

(١٣) القى بمرسوم خديو فى ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ تدخلت بريطانيا فى اعداد صيغته ومن الجدير بالذكر ان مسألة إلغاء الجيش المصرى وجدت ترحيبا من جانب رئيس النظار محمد شريف الذى بارك الاحتلال منذ ان وطئت جنوده ارض مصر وأعلن لثالت ارتياحه لحيء بريطانيا فى الوقت المناسب وأبدى إعجابه الشديد بها وصرح « بأنه لولا هذه المساعدة القى جاءت فى وقتها من جانب بريطانيا لفقدت البلاد حضارة الاجيال — انظر :

Malet, Op. Cit., P. 442:

Malet to Granville 16 - 8 — 1882.

للتفصيلات الخاصة بإلغاء الجيش المصرى انظر : طلعت اسماعيل رمضان ، محمد شريف باشا — الناشر : دار المعارف سنة ١٩٨٣ .
(الفصل السادس) وانظر أيضا :

Egypt No. 2, Doc. No. 15, Malet to Granville 31 - 10 - 1882 :

(١٤) صدر مرسوم خديو فى ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ بإلغاء المرسوم المؤرخ فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المتشعب للمراقبة الثنائية والامرين الصادرين فى ٤ سبتمبر ١٨٧٩ نوفمبر سنة ١٨٧٩ المنظمين لها — مجموعة مراسيم سنة ١٨٨٣ .

كما تم تعيين السير أوكلاند كولفين Auckland Colvin مستشارا ماليا فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٣ حيث نصح نفرن شريف « بأن الحكومة الانجليزية وان كانت لم تمنع فى تحقيق رغبة الحكومة المصرية فى إلغاء المراقبة الا انها رأت انه ليس من الحكمة ان تستغنى الحكومة المصرية عن كل المساعدة الاوربية من أجل ضمان نجاح الشئون المالية ومن أجل وفاء الحكومة المصرية بالتعهدات

كاملة وبدون أى تأثير للنظام القديم يعوق تصوره لاعادة تنظيم الادارة في مصر .

وهنا يثور سؤال : هل كان دفرن حرا تماما في صياغة ما يريد من اقتراحات وتغيير في نظم الادارة في مصر كيفما شاء ؟

ومن الطبيعى ان تكون الاجابة بالنفى فهو مقيد باشياء كثيرة : اوضاع مصر الاقتصادية والادارية بوصفها من اقدم بلدان العالم التي عرفت نظام الادارة المعقدة وذلك منذ فجر الحضارة المصرية القديمة ، حتى في العصور التي انهار فيها أو ضعف الحكم كالعصر العثماني مثلا فان مصر ظلت تتمتع بنظم ادارية قائمة منها أكثر جوانبها على العرف والتقاليد حتى اذا اخذت مصر بأسباب النهضة في عصر محمد على كان من أول ما عنى به هذا الوالى تنظيم الادارة المصرية في العاصمة وفي الاقاليم بالمحافظة على التقاليد المصرية من ناحية واستحداث نظم جديدة مقتبسة من الغرب من ناحية أخرى . ونجح نظام مصر الادارى في عهد محمد على وخلفائه في اقامة حكومة مركزية قوية وتشعب سلطاتها في الاقاليم عن طريق الدواوين والمصالح والهيئات الادارية المختلفة .

وهذا هو النظام الادارى الذى وجده الانجليز قائما في مصر عندما احتلوا سنة ١٨٨٢ فاحتفظوا بأسسه قائمة وان كانوا قد عملوا على

الدولية دون ارهاق الشعب المصرى — انظرا : Egypt No. 6, Doc. 19, Dufferin to Granville 15 - 1 1883. P. 22.

للتفاصيل الخاصة بالغاء المراقبة الثنائية على المالية المصرية انظر : Egypt. No. 19, Doc. No: 10, Granville to Plunkett 18 - 10 - 1882: No: 12, Malet to Granville 21 - 10 - 1882 P. 5. No. 14, Malet to Granville 22 - 10 - 1882.

وايضا الملحق بها : من شريف الى مالت بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٨٢ . No. 15, Granville to Lyons 23 - 10 - 1882, P. 7. No: 19, Granville to Lyons 25 - 10 - 1772. No. 21, Lyons to Granville 28 - 10 - 1882, P. 16. No : 23, Granville to Lyons 30 - 10 - 1882, P. 11. Livre Jaune 1882 - 1883. Doc. No. 117, Duclerc a Tissot 13-12-1828, No. 109. Raindre à Duclerc 7 - 11 - 1882.

السيطرة عليه بما يضمن لهم السيطرة على كافة نواحي الحكم في البلاد .

كما أن دفرن كان مقيدا أيضا بأوضاع أخرى مستمدة من مركز مصر الدولي القائم على تبعية مصر للباب العالي ووجود بعض النظم الدولية التي تحد من سلطان مصر الداخلي وسلطة الدولة المحتلة كالامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة وصندوق الدين .

ولذا لم يكن من المتوقع أن يقترح دفرن تغييرا كبيرا في أسس نظم الحكم المصرية فلا زال خديو مصر على رأس الحكومة المصرية يستمد سلطانه من الناحية النظرية من السلطان العثماني ولكن في نفس الوقت أصبح لزاما عليه أن يستشير القنصل البريطاني العام في كل أمر يختص بالشئون الهامة للبلاد سواء الداخلية أو الخارجية ، بل عليه أيضا الأخذ بنصائحه وتنفيذها .

تقرير دفرن وتنظيم الإدارة المصرية

وبعد مضي ثلاثة أشهر على قدوم دفرن الى مصر وعلى وجه التحديد في ٦ فبراير ١٨٨٣ انتهى دفرن من بحثه في كيفية تنظيم ادارة مصر وصاغ هذا البحث في تقرير مفصل رفعه الى لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية . ويعد هذا التقرير من الوثائق الهامة في المسألة المصرية ذلك لانه وضع أسس سياسة بريطانية في مصر طيلة عهد الاحتلال .

ولقد بحث دفرن في هذا التقرير الكبير عدة أمور منها مسألة الجيش والتجنيد الاجباري والبوليس والرى والضرائب ومسألة اعفاء الاجانب منها ، وكذلك تعرض التقرير للقضاء والمحكم المختلطة والتعليم وتجارة الرقيق . كما تعرض دفرن في تقريره الى المسائل المالية ومسائل الاجانب والمواصلات والشئون المتعلقة بالمساحة واصلاح المنشئات العامة واقامة منشئات أخرى جديدة واستدانة الفلاحين وشئون البدو وغيرها من شئون مصر الداخلية (١٥) .

والحقيقة أن التقرير شمل كل نواحي الإدارة المصرية . ورغم أنه صيغ بطبيعة الحال تثبيت سيطرة الحكومة البريطانية قبل كل شيء ووضع نظام مستقر من شأنه تأييد سلطة الخديو ومنع الاستبداد في الإدارة والحكم بحيث ويتفق مع مصالح بريطانيا . وكان الهدف الذي يرمى إليه دفرن من مقترحاته لا تظهر الحكومة البريطانية أمام الشعب المصرى وكأنها تدير مصيره .

ونستطيع القول بأن دفرن فحص بدقة في تقريره مشاكل مصر الداخلية ، كما أنه حاول إيجاد حل لكل هذه المشاكل بما يلائم — في تقريره — ظروف مصر في نص يراق مقنع إلا أن وضوحه وصراحته ساعدت على إخفاء المبادئ المتناقضة التي أسس عليها (١٦) . وبخاصة ادعاؤه الحرص على مصلحة المصريين وحدها في الوقت الذي كان يسعى فيه إلى تدعيم المصالح البريطانية في مصر وسيطرة بريطانيا على كافة شئون مصر على نحو يحقق مصالحه بريطانيا قبل أى اعتبار . ولما كان دفرن قد وضع في تقريره أساس السياسة التي تقوم على اسداء النصيح واخضاع الخديو والنظار لتنفيذ نصائح الحكومة البريطانية ، لذا فإن دفرن بهذا التقرير قد أرسى قواعد السيطرة البريطانية على الإدارة المصرية (١٧) .

كان دفرن يعتقد — كما هو واضح في تقريره — بضرورة الإبقاء على النفوذ البريطانى في مصر ودوام استمراره إلى أجل غير مسمى كشرط أساسى في تنفيذ سياسة الإصلاح التي أشار إليها في تقريره ، لهذا فقد نصح حكومته بأنه وإن كان النظام الجديد لا يفرض على إنجلترا باستمرار تحمل تبعة إدارة البلاد بشكل مباشر أو غير مباشر فإنه من الضروري أن تعمل على الحفاظ على البناء التي شيدته حتى لا ينهار عندما تكف إنجلترا يدها عن المساعدة ، فإذا حدثت كارثة من هذا النوع لكان ذلك إيذاناً بعودة الاضطرابات إلى مصر وعودة المنازعات في أوربا ، وبذلك فإن بريطانيا لا تعتبر أن الإصلاح قد أقيم وأنها قد قامت بواجبها إزاء تلك الظروف ما لم تر أن مصر قد تخلصت من

Mansfield, Op. cit., PP. 56—57:

(١٦)

Lutfi al-Sayyid, Afaf. Egypt and Cromer. PP: 35—36.

(١٧)

Mansfield, Op. Cit., P. 58:

مشاكلها ، والى أن تدرك ذلك يمكن لبريطانيا عندئذ أن — تترك مصر وهى مرتاحة البال وتكون بذلك جديرة بثناء أوربا نظير عملها فى مصر (١٨) .

قدم دفرن لتقريره بالقول بأن الظروف الحاضرة تسمح باحداث تغيير شامل فى اوضاع مصر وبدء عهد جديد . فالشرق — كما يذكر — وان امتاز منذ القدم بالسير على خط واحد لا يكاد يتغير الا أن موقع مصر الجغرافى بين الشرق والغرب قد جعل من مسألة مصر مسألة دولية ، وبالرغم من أن النظم الاستبدادية قد استقرت فى مصر لفترات طويلة ، الا أن طبيعة الاسلام وجوهره تدعو الى العدالة وتنادى بالمساواة والديمقراطية . فهو يرى أن مصر قادرة على حكم نفسها اذا اتبعت فيها الحكومة البريطانية سياسة النصيحة والمساعدة المؤيدة بالعطف (١٩) .

ويتبين لنا من التقرير أن دفرن لم يكن ليستطيع اقتراح ضم مصر نهائيا الى بريطانيا ، كذلك لم يقترح فرض الحماية على مصر اذ لو فعل ذلك لخالف السياسة التى اعلنت عنها الحكومة البريطانية عقب احتلالها لمصر مباشرة (٢٠) . هذا بالاضافة الى معارضة الراى العام فى بريطانيا لهذه الفكرة ، وكذلك معارضة الدول الاوربية فى ذلك الوقت خاصة فرنسا (٢١) .

لذا نصح حكومته بأنه من المستحيل حكم مصر من لندن لانه اذا حاولت الحكومة الانجليزية القيام بهذا الاجراء لاثارت شكوك المصريين واحقادهم ، وبذلك تصبح القاهرة مقرا لدسائس الدول المعادية لبريطانيا ، وانن لارغمت الحكومة البريطانية على التراجع متخاذلة أو لاضطرت الى ضم مصر ضمما نهائيا الى ممتلكاتها ، وهذا ما يخالف سياستها . ثم يشير دفرن الى رأيه فى هذه المسألة بأنه اذا اتبعت الحكومة البريطانية طريقا وسطا واقتنعت

Lutfi al-Sayyid, Afaf, Op. Cit., P. 34: Cromer, Op: Cit:, (١٨)
vol. I. P. 344:

Egypt No. 6, Doc. No. 38, Dufferin to Granville (١٩)

6 - 2 - 1883. P. 41.

No. 18, PP. 11—12. (٢٠)

Lloyd, Egypt since Cromer. vol. I. PP: 60 - 61, 209: (٢١)

المصريين بأنها لن تفرض عليهم حكما خاصا في غير صالحهم ، بل انها ستمهد لهم السبيل للحكم الذاتى تحت ارشاد ورعاية الحكومة البريطانية ، كما انها لن تحاول فرض سيطرتها عليهم وذلك مراعاة لشعورهم القومى وكرامتهم ، فانها بذلك ستفوز برضايتهم وتأييدهم لسياستها (٢٢) .

نستنتج مما سبق أن أمثل طريقة — من وجهة نظر دفرن — فى الاشراف على ادارة مصر هى السيطرة على البلاد ، واعداد المصريين لادارة شئونهم فى ظل الحماية البريطانية المقنعة .

قرر دفرن بعد دراسته لشئون مصر الداخلية والخارجية أن تحقيق سعادتها رهن بثلاثة أمور رئيسية أولها مادی وثانيها أدبى وثالثها سياسى وأشار الى أن تحقيق الامر الاول يكون عن طريق اعادة النظام للبلاد ، وتوفر الامر الثانى مكفول بانشاء المحاكم العادلة . أما الآخر فيمكن تحقيقه عن طريق التمهيد لاقامة نوع من الحكم الذاتى فى مصر .

الجيش الجديد :

اعتقد دفرن أنه من المستطاع المحافظة على مصر من أى خطر أوروبى أو تركى بالوسائل الدبلوماسية العادية . ولكنه كان يرى فى الوقت نفسه انه من الخطأ الاستغناء تماما عن الجيش ، فبالرغم من أن قوة من رجال البوليس الاشداء تستطيع كبح جماح البدو والمحافظة على سلامة القناة ، الا أن مصر معرضة لقيام بعض ثورات ذات صبغة دينية ، وأنه من الضرورى القضاء عليها فى حينها قبل استفحالها (٢٣) .

ولا يبعد أن أحداث الثورة المهدية فى السودان كانت تدور فى خلد دفرن فى ذلك الوقت مما كان لها صدى فى تقريره ولذلك نجده يشير فى تقريره الى أن مصر مع حاجتها الى قوة حربية جديدة الا أنه ينصح بالاكتماء بتكوين جيش جديد تعدادة ستة آلاف مقاتل مصرى نظرا لان مصر تحدها الصحارى

Mansfield, Op. Cit., P. 57: No: 38, P, 43: (٢٢)

Blue Books 1883, Egypt No. 2 Doc. No. 41: Dufferin (٢٣)

to Granville 26 - 12 - 1882, P. 30.

من ثلاث جهات كما أن المناطق الاهله بالسكان محدودة ليست في احتياج الى قوة كبيرة للدفاع عنها .

أما بالنسبة للعناصر التي يتألف منها الجيش الجديد فقد أشار الى ضرورة استخدام المصريين لا الاجانب ، ورأى أنه من الخطأ الاعتماد على تكوين قوة أجنبية مرتزقة . كما أوصى بضرورة استبعاد العناصر الاناضولية والالبانية لان البلاد ذاقت منهم الامرين ، ويمكن الاستعانة ببعض العناصر التركية ففى رأيه أنه من الممكن تطعيم الجيش ببعضها لان لها خبرة طويلة بفنون الحرب خاصة وأن الاتراك استقروا في مصر منذ أجيال بعيدة (٢٤) .

ولما كان هدف دفرن من خطة تنظيم الجيش الجديد اخضاعه للسيطرة البريطانية فإن دفرن لم ينس في تقريره أن يشير الى أن ضباط الجيش المصري كانوا دائماً نقطة الضعف وأنه لابد من استخدام ضباط انجليز في الجيش المصري يتولون الاشراف وقيادة الاليات وأن يكون قائد الجيش انجليزيا — لمدة من الزمن لم يحددها في تقريره — حتى لا يكون الجيش المصري اداة عمياء للاستبداد ففى رأيه أن مهمة الجيش هى المحافظة على الامن والنظام داخل البلاد .

وخلصة القول أن دفرن وضع في تقريره قاعدة تجريد مصر من كل قوة حربية فعالة ، وهى القاعدة التي حرصت السياسة الانجليزية على اتباعها لفترة طويلة في مصر حتى اضطرتها ظروف السودان بعد ذلك الى الاهتمام بالتوسع في الجيش المصري لاستخدامه في استعادة السودان ثم في ادارة مناطقه الشاسعة بعد ذلك .

تشكيل الجندرمه

اقترح دفرن تشكيل فرقة من الجندرمه (٢٥) . تستطيع سلطات الاحتلال الاعتماد عليها اذا تجددت الاضطرابات التي قد تنشب في البلاد في اية لحظة . ويعمل انشاءها بأن مصر كثيرة التعرض لاغارات البدو وأنه من الضروري استتباب الامن والنظام حتى يمكن تنفيذ الاصلاح الادارى .

كان من رأى دفرن أن تكون الجندرمه في مصر تابعة لنظم وأوامر نظارة الداخلية على أن تكون ادارتها خاضعة لنظارة الحربية . كما كان ضد فكرة تجنيد الالبانيين في قوة الجندرمه فقد اتهمهم بسوء السلوك . وحرص دفرن على اسناد رئاسة الجندرمه الى مفتش عمومى انجليزى يعاونه مساعد وأربعة من المفتشين الاوربيين كما أوصى بتعيين عدد من الاوربيين في وظائف الضباط وصف الضباط لتدريب الجنود على الاعمال العسكرية وافتح مدرسة للجندرمه في مصر لتخريج جنود لهم خبرة بالمهام المتعلقة بأعمال الجندرمه . وهى تكاد تكون وسطا بين الشرطة والجيش .

وكان العدد الاجمالى لقوة الجندرمه الذى اقترحة دفرن هو ٥٦٥٠ منها ١٨٠٠ للمديريات و ١٢٥٠ قوات خاصة بمحافظتى الاسكندرية والقاهرة و ١٠٠٠ يحلون محل قوات البوليس في الوجهين البحرى والقبلى واورطتان احتياط مؤلفة كل منها من ٥٠٠ جندى (٢٦) .

البوليس

أما بالنسبة لخطة دفرن بشأن تنظيم البوليس ، فقد كانت هذه المسألة ضمن اطار المحافظة على السلام الداخلى واستقرار النظام والامن في مصر . ومن هنا أوصى دفرن بضرورة انشاء بوليس مهمته السهر على النظام

(٢٥) الجندرمه هى قوات شرطة خاصة تشبه في تكوينها ما يعرف الآن بقوات الامن المركزى .

(٢٦) No. 38, Dufferin to Granville 6 - 2 - 1883. P. 46:

في المدن وكان شريف يحاول اقناع دفرن بالحصول على موافقة الحكومة البريطانية في السماح له بتطبيق نظم البوليس التي كانت سائدة في عام ١٨٥٧ بخصوص الاجانب ويتلخص هذا النظام في امثال الاجانب في حالة ارتكابهم لاحدى الجرائم للبوليس المصرى واجراء التحقيقات الاولى بمعرفة البوليس المصرى قبل احالتهم الى جهة الاختصاص حيث كان يعتقد أن عدم تطبيق هذه النظم يعوق عمل السلطات المحلية ، غير أن دفرن رفض هذا الاقتراح بحجة أن هذه النظم بمثابة « تحقيقات قضائية أولية » واضطر شريف للاذعان لمقترحات دفرن بشأن تنظيم البوليس (٢٧) .

كان دفرن يرى أن العناصر التي تتألف منها قوة البوليس في ذلك الوقت من « الغوغاء » المشكوك في أخلاقها ، كما كانت بها عصابات من الالبانيين والأتراك اللذين ليس لهم دراية بلغة البلاد وعادات أهلها مما نجم عنه كثير من الفوضى واضطراب الامن ، فقد رأى دفرن تكوين قوة بوليس جديدة تكون غالبية أفرادها من المصريين واشترط ادخال بعض العناصر الاوربية النشطة المدربة على الاعمال البوليسية خاصة في مدينتى القاهرة والاسكندرية لاعتقاده أنه يكثر فيهما المعتادون على أعمال الشغب والفوضى ولذلك فقد أوصى بجعل قوة البوليس في كل منهما تحت اشراف ضابط أوربى يعاونه مساعد مما يزيد من هبة الحكومة وسطوتها ويكون باعثا على اطمئنان الاجانب ، كما رأى أن بلحق بهيئة البوليس الاوربى ٣٥ ضابطا .

ولكى يجعل دفرن البوليس تحت امرة الانجليز رأى ضرورة وضعه تحت اشراف مفتش عام انجليزى يساعده عدد من المفتشين الانجليز يعملون جميعا طبقا لاوامر ناظر الداخلية (٢٨) .

وتنفيذا لمقترحات دفرن اصدر شريف اوامره بترحيل جميع الالبانيين والأتراك الذين جاءوا مصر بعد ثورة عرابى الى الموانى التى قدموا منها ما لم

يفضل الالبانى أو التركى التجنيد فى فرقة السودان . وكان يبلغ عددهم حوالى ثلاثمائة (٢٩) .

وكان دفرن يأمل أن تستطيع الحكومة المصرية — باتباعها للترتيبات التى أشار اليها فى تقريره — المحافظة على الامن والنظام فى البلاد وحماية الاجانب وبذلك تستطيع بالتدريج الاستغناء عن خدمات العناصر الاجنبية فى البوليس وما يتبعها من تخفيض نفقات البوليس .

وقد تم تشكيل قوة البوليس حسبما أشار دفرن فى تقريره وبلغ عدد افراد هذه القوة ١٧٤٠ بلغ عدد الاوربيين ٥٩٦ اما الوطنيين فبلغوا ١١٤٤ (٣٠) أى — أن نسبة الاوربيين الى الوطنيين تصل الى حوالى ٤٥ ٪ تقريبا . وعلى ذلك فانها أصبحت تكاد تكون قوة دولية .

وفى ٨ يناير سنة ١٨٨٣ تم تعيين السيد فلنتين بيكر مفتشا عاما وقومندانا للبوليس (٣١) .

الشكل الاساسى لنظام الحكم :

اما فيما يتعلق بنظام الحكم فلم يمسسه دفرن بتعديل كبير . فلقد رأى — استمرار حكم الخديو الشخصى عن طريق وزرائه . ولذلك نجده ينصح بأن يكون مجلس النظار المصرى بمثابة مجلس استشارى للخديو متمتعاً من الناحية القانونية بكل مهام السلطة الحكومية فيما عدا ما يحد سلطاته من سيادة السلطان او الامتيازات الاجنبية (٣٢) .

(٢٩) 6 - 1 - 1883, P. 43 - No. 37, Dufferin to Granville

Egypt No. 5 (1883) Doc. No. 27, Dufferin to Granville

12 - 1 - 1883. P. 59.

No: 38, Dufferin to Granville 6 - 2 - 1883, p. 46. (٣٠)

(٣١) الوقائع المصرية ٩ يناير سنة ١٨٨٣ — من الجدير بالذكر أن دفرن قدر مصروفات الجيش والبوليس والجندرية بمبلغ ١٧٤١ر٥١٩ جنيهها أى بنقص مائة ألف جنيه عن ميزانية سنة ١٨٨١ —

(٣٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ٩ — ١٠ .

والحقيقة أنه منذ أن شخص دفرن « أمراض » مصر الادارية تشخيصا كاملا واقتراح علاجها ، كان المصريون يأملون في ادخال كثير من الاصلاحات . ولكنه في الوقت نفسه ترك او تقراطية الخديو الحاكم كما كانت سائدة قبل الثورة ، وكذلك او تقراطية النظار دون أن يعطى للشعب أى حق ضد اساءة استخدام السلطة ، مع دوام استمرار السيطرة البريطانية على جهاز الحكم (٣٣) .

وعلى أية حال فقد رأى دفرن ، استكمالا للشكل الاساسى لنظام الحكم ، ضرورة اتباع طريق وسط فيه ارضاء للمصريين وذلك بالتلويح لهم بالحكم الذاتى ، عن طريق انشاء مجالس نيابية هى بمثابة تكرار للتجربة النيابية التى سبق تطبيقها فى الهند حين أنشئ فيها المجالس التشريعية التابع لنائب الملكة ، والذي خول مناقشة القوانين والتصويت عليها دون وضعها ، وان لم يخول مناقشة الميزانية الا اذا دعت الحاجة الى فرض ضرائب جديدة (٣٤) .

وكان قصد دفرن من تلك الانظمة الشورية هو اخضاع الادارة المصرية لسياسة الاحتلال ، ومنح الشعب فرصة لبدء رايه فى أمور بلاده مع عدم الزام الحكومة المصرية بتنفيذ مقترحات تلك الهيئات الاستشارية بحجة أنها تمثل فكرا سياسيا لم ينضج بعد ولا غرابة فى ذلك فقد وضع دفرن نصب عينيه تمهيد الطريق للحكم البريطانى غير المباشر ويتمثل ذلك فى وضعه نظاما يكفل تثبيت سلطة الخديو وفى الوقت نفسه يمنع الاستبداد فى ادارة وحكم البلاد مع عدم اظهار بريطانيا امام المصريين بمظهر المتحكمة فى ادارة مصر .

تلك كانت أهداف دفرن الذى حاول ابراز شعارات الحكومة البريطانية هذه — رغم زيفها — بالقول بأنه « ليست لدينا النية للابقاء على السلطة التى مادتنا لينا رغما عن انفسنا . ان هدفنا اقامة علاقات طيبة بالشعب المصرى

ومن الطبيعى أنه سيعتبرنا أصدقاء ومستشاريه لاتنا أبينا أن نفرض عليه وجهات نظرنا أو ندخله فى حماية تثير احقاده (٣٥) .

قلنا أن دفرن كان يرسم للاستعمار البريطانى مشاريع المستقبل . ولا يتفق ومشاريع الاستعمار ان يكون مصر الدولة بيد ابنائها ولهذا فقد رأى اللورد — كما هو متوقع ، وهى الغاية التى عملت لها انجلترا حتى قبل الاحتلال — إلغاء دستور سنة ١٨٨٢ وزعم أن النظام البرلمانى الصحيح غير ملائم لمصر واقترح نظاما ضمنه تقريره الذى جاء فيه : « ان هذا النظام يجب ان يؤسس على القاعدتين المسلم بهما عند الدول الحديثة : الاستقلال ، والحكم الدستورى . ما الاول فليس فى مقدور مصر الحصول عليه فى الوقت الحاضر ، وأما الثانى فلا يؤمل أن تتمتع به الا تدريجيا ، اذ لا فائدة من منحها دستورا على الورق فان ذلك لا يؤدي الى الهدف المنشود ، هذا بالإضافة الى ان النظام الدستورى لا يستقر فى أرض الا — اذا نما فيها ببطء وتدرج مع الزمن ، وخصوصا فى بلد كمصر ، ليس فيه أثر للحرية الدستورية فان الاستبداد لا يتلف بذور هذه الحرية فحسب ، بل من شأنه أيضا افساد الأرض التى يحتلها بحيث تصبح غير صالحة للانبات ، وكل أم، قضت حقبة طويلة فى العبودية تكون اليد القوية أصلح لها من الحكم الدستورى اللين : . . . وقد امتدح البعض — وهم محقون — استخدام الكرياج فى علاج المرض . وتبين أغراضه مهما كان خطؤه فى وصف الدواء ، ذلك أنه السبيل الوحيد لإدارة القطر وحكمه . على أن ذلك لا يكون مدعاة الى اليأس وضعف العزيمة . فبالرغم من أن النظم الاجتماعية لم تقم فى الشرق الا على القهر والاستبداد ، فان الاسلام بنى على الديمقراطية ، ولا يزال أبناء الجيل الحاضر يقلدون الجيل القديم فيما اتبعه من عقد مجلس حول كبيرهم ، كما أن أصول الانتخاب لا زالت معرفة ومتبعة فى انتخاب مشايخ البلاد . فاذا شيدنا صروح النظام النيابى على — الاسس الموجودة الآن ، وبذلنا جهدنا فى توسيع نطاقها بقدر ما يلائم حاجات البلاد واستعدادها ، نكون قد أقمنا نظاما ثابت الدعائم ، وطيد الاركان .

ورأى دفرن أن هذا النظام ينحصر في اعطاء الاهالى حرية تامة في انتخاب نواب عنهم لانها تمثل الخطوة الاولى لاتي يمكن بها أن يتمتع الاهالى بالمزايا التي يراد منحهم اياها ، فينتخب كل مركز أو كل قرية مندوبا يمثلها في الانتخابات العليا ، وبذلك تكون آراء اهالى البلاد قد انحصرت في هؤلاء المنتخبين الذين يدعون في كل مديرية للانتخاب أعضاء مجلس يشترك مع المدير في ادارة مديريته وفي رأيه أن هذا هو الحجر الثانى في بناء النظام المراد احداثه حيث كان يعتقد أن اشراك مجلس من الاعيان مع المدير ، رغم كونه مناقضا لحالة الاستبداد الماثلة في ذلك الوقت ، الا أنه مناسب للمصلحة العامة ومن المحتمل الا يتمشى مع أهواء المدير فقط ، ذلك أن « انشاء استقلال ادارى في حكومة كل إقليم من أفضل الوسائل التى تمهد السبيل الى تعميم النظام الدستورى ، وتربى الامة على مبادئه » .

ثم يأتى الحجر الثالث في بناء النظام الجديد الذى اقترحه دفرن وهو انشاء « مجلس تشريعى » وأشار بالأى يكون كل أعضائه منتخبين بمعرفة الاهالى لان ذلك يفضى الى تشكيل المجلس من افراد قليلى الخبرة بالمسائل العامة . . . والافق أن يكتفى بمجلس قليلى الاعضاء ، ويكون عددهم نحو ثلاثين ، ويكون للخديو تعيين نصفهم ممن امتازوا بسابق الخبرة والكفاية وسمو المكانة في المجتمع المصرى والباقيون ينتخبون بمعرفة المندوبين النخبين بالمدن والاقاليم .

وأوضح دفرن اختصاصات ذلك المجلس بالقول بأن « القوانين والأوامر العالية المتعلقة بالاصلاح الادارى يجب قبل اقرارها عرضها على هذا المجلس مع منحه الحرية المطلقة في مناقشتها وابداء رأيه بشأنها، وأن من حق هذا المجلس النظر في الميزانية ، سوى ما يتعلق منها بقانون التصفية أو بالاتفاقات الدولية فهذا ينبغى أن يكون بعيدا عن دائرة بحثه ومن حقه مراجعة مصروفات جميع المصالح الحكومية ، حتى يمكن التأكد من أن المبالغ المخصصة لكل نظارة تم صرفها طبقا للاعتمادات المخصصة لها في الميزانية السنوية » وأوصى دفرن بعدم وضع قيود أمام المجلس التشريعى عند بحثه واستقصائه في الأمور السالفة الذكر .

ورغم أن دفرن كان يقصد من انشاء هذا المجلس تحقيق نوع من الرقابة على أعمال الحكومة ، وكان يأمل في أن يكون هذا المجلس «دائما على استعداد لمساعدة النظار في صياغة مشروعاتهم وإرشادهم الى الاحتياجات الحقيقية للبلاد » الا أن دفرن قد سلب من المجلس كل سلطة فعلية عندما جعل رايه استشاريا فقط .

انتقل دفرن بعد ذلك الى القول بأنه : « وان صح القول بأن انشاء مجلس كهذا بما له من سلطة المراقبة على أعمال الحكومة يكفى لمنع الاستبداد ، الا أنه يحق لنا من هذا أن نخطو خطوة أخرى في سبيل تعميم النظام النيابي ، فان هذا المجلس لقله ما به من الأعضاء المنتخبين لا يمكن اعتباره متصلا اتصالا تاما بطبقة الفلاحين » .

وعلاجا لذلك — على حد قول دفرن — اقترح انشاء مجلس آخر يكون اوفر عددا واقرب اتصالا بطبقة الأهالي ، ليكون أكثر ديمقراطية من المجلس التشريعي ، وتكون اجتماعاته اقل من اجتماعات المجلس الأول ، ووظيفته البحث في مسائل أكثر أهمية واوسع نطاقا ، كفرض الضرائب وانشاء القرع العامة ، ويدخل في تشكيله أعضاء المجلس الأول وأعضاء مجلس النظار ليكونوا مرشدين لبقية الأعضاء في أساليب البحث والمناقشة ، ويكون لأعضائه ما لأعضاء المجلس التشريعي الآخر من حرية الانتقاد والمناقشة وإبداء الرأي ، ويزيد عليه بأن يعطى له رأى قطعى في تقرير الضرائب الجديدة (٣٦) .

ولخص دفرن في نهاية حديثه عن القانون النظامى مجمل اقتراحاته في ما يلى :

اولا — هيئة ناخبى القرية The village Constituency وتضم نواب الدوائر الانتخابية الذين يختارون ممن تتوافر فيهم شروط الانتخاب من الأهالي ، وهؤلاء يمثلون صوت القرية .

ثانيا — مجالس المديریات ويتراوح عدد اعضائها بين اربعة وخمسة وينتخبون بواسطة مشايخ القرى .

(٣٦) Egypt No. 6, Doc. 38, Dufferin to Granville 6 - 2 - 1883.

ثالثا — مجلس شورى القوانين Legislative Council ويشكل من ٢٦ عضوا منهم ١٢ يعينهم الخديو بناء على موافقة مجلس نظاره والباقيون يتم انتخابهم بواسطة أعضاء مجالس المديريات .

رابعا — الجمعية العمومية General Assembly وتآلف من ثمانين عضوا منهم النظار الثمانية وأعضاء مجلس شورى القوانين (٢٦) و٤٦ عضوا ينتخبهم مشايخ القرى .

خامسا — ثمانية نظار مسئولون أمام الخديو .

سادسا — الخديو .

وكان دفرن يعتقد أن مصر لم تصل الى درجة تتيح لها « انشاء حكومة ديمقراطية خالصة واننا اذا حاولنا في الظروف الحاضرة خلق نظم مشابهة لذلك ، من شأنها أن توقع البلاد في ارتباك شديد عندما نتركها وشأنها ، وبذلك نكون قد خلقنا لأنفسنا مسئولية كبيرة . . . ورغم أن الأمور السياسية الماثلة أمامنا في الهند لا تختلف كثيرا عن تلك التي نواجهها في مصر ، إلا أننا سائرون بحذر وتأن بصدد الاجراءات التي نقوم باتباعها في الهند للتخفيف من قسوة الحكم الاستبدادي الذي لازلنا نعتبره لازما للابقاء على سلطتنا في الهند . أما الاجراءات المقترحة لمصر فهي أقرب سبيلا الى الحكم الذاتي ، وهو ما يمكن أن يتصوره أحد رجال حكومة الهند في سبيل أن يصل ببلاده الى هذه الغاية » (٢٧) .

وهذا التقرير يخلط كثيرا من الأكاذيب بقليل من الحقائق من ذلك مثلا قوله أن مصر ليس فيها أثر للحرية الدستورية فمحض افتراء ، ويكفى للتدليل على عدم صحة هذا الرأي مواقف الشعب وممثليه الخالدة في أواخر أيام اسماعيل وأوائل عهد توفيق ، ويكفى مجلس النواب فخرا له أول مجلس في تاريخ مصر النيابي يفرض ارادته على الحاكم . بل لعله أو مجلس في مصر اسقط حكومة لا تشاطره الرأي .

ولعل اصديق ما في تقريره ما جاء بخصوص المجالس الاقليمية .

وخلاصة الأمر أن دفرن نصح حكومته بأن تعتمد على ما هو موجود في مصر من نظم وتنميتها حسب ما تقضى به حاجات البلاد — من وجهة نظره — ورأى أن بريطانيا يجب أن تنهض بمستوى الفلاح وتعطيه بعض الحق في اختيار من يمثلون مصالحهم ولكنه يرى أن النظام البرلمان الصحيح لا يلائم مصر وفي اعتباره أن مجلس النواب على الطراز الحديث في مصر سيكون مكونا من « عناصر جاهلة جاهلة لا تستطيع مناقشة المسائل العامة وفهم الأمور المالية ، وإذا منحوا مزايا غير محددة لتعرضت البلاد لأشد الأخطار » (٣٨) .

تلك هي النظم التي أوصى بها دفرن في تقريره بشأن المؤسسات السياسية في مصر والتي صدر بها القانون النظامي في مايو سنة ١٨٨٣ . وواضح أنها كانت بعيدة كل البعد عن النظم البريطانية الحديثة بل أنها تعتبر رجعية بالنسبة الى النظام الذي كان مقرا بمقتضى القانون النظامي (الدستورى) الصادر سنة ١٨٨٢ ، وقد اعترف دفرن بأن مثل هذه الحكومة ليست حكومة شعبية برلمانية ، فهذه المجالس كلها لا تستطيع سن القوانين ولكن كما يقول « قليل من يستطيع القول بأن مصر مستعدة لحكومة شعبية كلية » .

ثم أن الحالة في مصر كما يرى خطيرة لا تحتل اجراء تجارب في الفلسفة السياسية (٣٩) . وظل الناس يأملون في أن تصبح كلمات دفرن حقيقة في يوم من الأيام ويتم تحويل مجلس شورى لسن القوانين الى مجلس برلمانى حديث طبقا لوعود دفرن (٤٠) .

غير أن دفرن كان يعتقد أن أعضاء هذه المجالس سوف يمثلون قوة الراى العام في مصر والذي يمثله « معظم الرجال الأنكياء فيها » . والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو لماذا لم يستطع « معظم الرجال الأنكياء » في البلاد القضاء على السيطرة والتحكم أو البواعث المتقلبة الأطوار من جانب

Ibid. P. 47.

(٣٨)

No. 38, P. 49.

(٣٩)

Alexander, The Truth about Egypt. P. 21.

(٤٠)

النظارة ؟ والجواب على ذلك نجده في اعتقاد دفرن بأن الحياة الدستورية في مصر كانت سابقة لأوانها .

وإذا كانت تلك النظم توحى من الناحية النظرية المجردة بأن السلطة المطلقة قد تركت للخديو ، فإن ذلك أبعد ما يكون عن الحقيقة من الناحية العلمية (٤١) . كما سنرى في الفصول القادمة .

ونستطيع القول في النهاية أن دفرن لم يكن يقصد بهذه المؤسسات التي اقترح اقامتها التقدم السريع لمصر نحو الحكم الذاتى وانما كان يقصد التقدم التدريجى لمصر في ظل هذه النظم . ويبدو انه كان قليل الثقة في نتائج التجربة التي اقترحها (٤٢) . والواقع أن مشروع دفرن بشأن « النظم النيابية » الجديدة كان ستارا للحكم الانجليزى المطلق (٤٣) وكلها كانت « الاعيب وسخرية » . فقد اعتبر المصريون أن إلغاء دستورهم كان بمثابة إهتزاز لحريتهم . وقد كان في هذا العمل أكبر دعامة لسلطات الاحتلال ، إذ قد سهل عليهم حكم البلاد بيد حديدية . وما كان الانجليز يستطيعون حكم مصر ويبسطون سيادتهم عليها مع وجود مجلس نواب قادر على منعهم من تنفيذ أغراضهم « ويمنع احتمال وجود طائفة من المصرييين تقبل تسليم شخصيتها وأختامها للانجليز ليعملوا تحت ستارها ما شاعوا » (٤٤) .

تنظيم القضاء

انتقل دفرن بعد ذلك الى موضوع القضاء . وفي معرض حديثه عن المحاكم المصرية أشار بأنها « أسوأ ما يكون من الغفلة والفساد وأن أهم ما تحتاج اليه البلاد هو العدالة التي قال أنها في الحقيقة لا وجود لها بالقطر المصرى وأن ما يصدر باسم العدالة ما هو الا مهزلة سواء فيما يختص بالمحاكم نفسها أو بالقوانين التي تطبقها » .

وبعد أن عرض دفرن لأنواع القضاء المتعددة في مصر ، أشار الى كيفية

Alexander, Op. Cit., P. 89: (٤٢)

Rothstein, Theodore, Egypt's ruin. P. 236. (٤٣)

(٤٤) البرت شقير ، الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر ،

ص ١٢٢ — ١٢٤ .

اصلاح النظام القضائى فيها ، حيث كان يعتقد بحاجة البلاد الشد
اصلاح القضاء الاهلى بنوع خاص . واهم ما واجه دفرن مسألة تفشى
بين القضاء — الوطنيين وذهب الى انها قد امتزجت بعاداتهم وتقاليدهم
يكون من الصعب امكن القضاء عليها دفعة واحدة ، ومن ثم فقد نصح
تطعيم المحاكم الاهلية بالعنصر الأوربى فالى جانب الاستفادة بـ
فباحتكاكهم بالقضاء الوطنيين عند ممارستهم لآعمالهم يكون ذلك بـاء
ايجاد روح النزاهة والاستقامة فى نفوس القضاة الوطنيين . واست
على ان يستمد اكثر القضاة الأروبيين من بلجيكا وهولندا وسويـد
يكون فى كل مديرية محكمة ابتدائية ، وان ينشأ محكمتان للاستئناف
للوجه البحرى والأخرى للوجه القبلى . ورأى ضرورة اسناد وظيفة
العمومى الى محام انجليزى (٤٥) . وبإيعازهم تم تعيين السير بنسون مـ
Benson Maxwell نائبا عموميا فى ٢٤ مارس سنة ١٨٨٣
اسماعيل يسرى باشا (٤٦) .

والحقيقة ان دفرن كان يرى ان تحقيق العدالة اهم بكثير من
النيابية ، ولذلك نجده ينادى بضرورة العمل على تبسيط الاجراءات
بالتقاضى ، لأن تعقيداتهما كانت تؤدى الى زيادة فى النفقات وهـ
لا تناسب حالة الأهالى .

ومن بين الاصلاحات القضائية الأخرى التى نادى بها دفرن تـ
قانون المحاكم المختلطة بحيث يناسب متطلبات الأهالى . كما اوصى بأـ
الى المحاكم المختلطة النظر فى المواد الجنائية لأنها فى رأيه اظهرت كفاءـ
فى نظر القضايا المدنية والتجارية (٤٧) .

وعلى ضوء توجيهات دفرن شرع فى وضع قوانين جديدة وإيجاـ
قضائى كامل فصدرت لائحة ترتيب المحاكم الاهلية فى ١٤ يونية سنة

3. P. 51:

(٤٥)

(٤٦) عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان فى اوائل عهد اـ

ص ٢٤ — ٢٥

No. 38. P: 51:

(٤٧)

وفي ٢٨ أكتوبر من نفس العام صدر القانون المدني وفي ٢٣ نوفمبر صدر القانون التجارى وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات (٤٨) . وكلها امتزجت بالقليل من الواقع المصرى بعيدا عن روح الشريعة الاسلامية ومعظمها استقى مواده من القانون الفرنسى بصفة خاصة والقوانين الأوربية بصفة عامة .

التعليم :

وتكلم دفرن عن نظام التعليم وأنواع المدارس ودرجاتها وكتبها المقررة ومدرسيها ومفتشيها ، ثم بين أنه لم يعد يفى بالحاجة لاعتماده على تمرين الذاكرة نظريا وترك التطبيقات العملية ونجم عن هذا تقوية الذاكرة وضعف الفهم والفكر واقترح الاهتمام بمدرسة الحقوق التى أعدت لتخريج القضاة وموظفى المحاكم الأهلية حتى تفى بحاجات البلاد وأنه لابد من وضع برامج جديدة وافية بهذا الغرض . كما رأى ضرورة الاهتمام بمدرسة الألسن وإعادة تنظيمها لامكان تخريج مترجمين أكفاء من المصريين . وصرح بأن مصر لكونها بلادا زراعية فى أشد الحاجة الى انشاء مدرسة زراعية .

والحقيقة أن دفرن لم يول بحثه للتعليم اهتماما كبيرا اذ كان يعتقد أن ما تحتاج اليه البلاد فقط هو نوع متوسط من التعليم وأنه من الممكن تعميم هذا النوع من التعليم حسب امكانيات مصر وكان يرى أن تنمية موارد البلاد والعمل على اتساع الرقعة الزراعية أهم بكثير من مشروعات التعليم والتوسع فيه

وبذلك نستطيع القول أن دفرن وضع أسس السياسة التعليمية طيلة عهد الاحتلال . فالغاء نظام التعليم المجانى وكذلك مسألة احلال اللغة الانجليزية محل اللغة العربية كلغة تدرس بها المواد وكذلك نظام التفتيش كل هذه المسائل اقترحها دفرن وتم تنفيذها على الفور . بل أن من العجيب أن دفرن أوصى بضرورة تعليم التلاميذ فى المدارس اللغة العامية لا اللغة العربية الفصحى ومن حسن الحظ أن أحدا لم يأخذ باقتراحه . وكان الغرض من

(٤٨) محمود زكى ، مذكرات فى شرح الدعويين العمومية والمدنية

التعليم في نظره امكن تزويد المصالح الحكومية بموظفين يصلحون لتولى وظائف الحكومة الكتابية (٤٩) .

شئون الري والضرائب :

أشار دفرن في تقريره بشيء من التفصيل لشئون الري والأشغال العمومية .

اما بالنسبة لشئون الري فقد أوضح دفرن أوجه الشبه بين نظام الري في مصر والهند . وأبدى اهتمامه بأمور الري في محاولة تعميم نظام الري الدائم بهدف امكن استصلاح مساحات واسعة من الأراضي التي يمكن زراعتها مما يؤدي الى زيادة الانتاج الزراعى . ونصح دفرن الحكومة المصرية بأن تقوم بالاستعانة بمهندس كبير ممن لهم خبرة واسعة بأعمال الري في الهند ، ليتولى الاشراف على كل ما يتعلق بشئون الري في مصر ، كما أشار أيضا بضرورة تعيين مفتشين بريطانيين موثوق بكفاءتهم . وبناء على توجيهاته تم تعيين الكولونيل سكوت منكريف Scott Moncrieff مفتشا عاما للري (٥٠) .

وليضمن دفرن توزيع المياه على الأراضي بالعدل رأى منح مديري الأقاليم بعض السلطات كحق مراقبة توزيع المياه في نطاق مراكز المديرية التي يشرف عليها المديرون .

ونوه دفرن في تقريره بالعمل على نشر الملكيات الصغيرة وضرورة تقسيم أراضي الدومين والدائرة السنوية الى حصص صغيرة وبيعها الى صغار الفلاحين عن طريق شركة تؤسس لهذا الغرض بالتعاون مع البنك العقارى . وكان دفرن يعتقد أن هذه الطريقة تؤدي الى زيادة الانتاج الزراعى نتيجة زيادة خصوبة التربة وجودتها كما انها تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية .

كما شرح دفرن الحالة السيئة للفلاح المصرى وما يتعرض له من مآسى نتيجة ائثال كاهلة بأعباء الضرائب والسخرة والضرب بالكرباج وأن عجزه عن دفع الضرائب يضطره الى الاستدانة من المرابين خاصة وأن قوانين

(٤٩) No. 38 Dufferin to Granville 6 - 2 1883. PP. 64—66:

(٥٠) عبد الرحمن الرافعى ، المرجع السابق ص ٢٥

المحاكم المختلطة تضمن للمرابين أموالهم الأمر الذى ترتب عليه ضياع حقوق الفلاحين بل وفقدتهم لأراضيهم نتيجة عجزهم عن السداد .

ورأى دفرن علاجاً لهذه الحالة ، تعديل القوانين بحيث تمنع توقيع الحجز على ملكية الفلاح الصغيرة فى حدود نسبة معينة وكذلك عدم توقيع الحجز على أدواته الزراعية نظير الديون . كما اقترح أيضاً إنشاء بنوك زراعية فى المديرية لأقراض الفلاحين بفائدة ٤٪ .

ومن بين الإصلاحات التى اقترحها دفرن لحماية الفلاح باعتباره العامل المهم فى الانتاج الزراعى ، ضرورة مراعاة العدالة فى فرض الضرائب وكذلك فى طريقة تخصيصها لأنه كان يدرك ان الفلاح لا يسوؤه فرض الضريبة فى حـد ذاتها بقدر ما يسوؤه أن يرى farkا فى تقدير الضريبة بينه وبين أرض جاره . كما أشار بوجوب دفع الأجانب للضرائب وعدم إعفائهم منها حتى يمكن القضاء على ما تسببه هذه المسألة من حقد وكراهية فى نفوس المصريين .

وأشار دفرن أنه لتحقيق العدالة فى فرض الضرائب يقتضى إعادة مسح جميع الأراضى من جديد بطريقة سهلة وسريعة يطمئن اليها الفلاح وتجعله يثق فى صحة قياس الأرض وتقدير الضريبة عليها . ونصح الحكومة المصرية باتباع ما أشار اليه مستر جيبسون رئيس مصلحة المساحة فى هذا الشأن ، وكان قد اقترح نظاماً جديداً لقياس الأرض أشاد به دفرن ومن أهم ما يحتويه استخدام القصبة كوحدة للقياس وإجراء أعمال المساحة بدقة على الأحواض والأجزاء غير المتغيرة مثل الجسور والطرق والترع ، حتى يسهل اقرار مشاريع الترع وكذلك اقرار توزيع الضرائب وسهولة تداول الملكية وضغط حقوق الملاك . وكما هى عادة دفرن لم ينسى أن يحصل للانجليز على حق الاشراف على الأعمال الهامة ذات الشأن ، فقد أوصى باثراك العنصر الانجليزى فى أعمال المساحة بحجة المحافظة على ضمان انتظام أعمالها (٥١) .

الاستعانة بالأوربيين فى الإدارة :

الحقيقة أن دفرن كان يهدف من تلك التنظيمات التى اقترحها فى تقريره

التي وضع الادارة المصرية تحت الاشراف البريطانى المحكم والوسيلة الوحيدة التي تمكن بريطانيا من تحقيق تلك السياسة هو استبقاء جيش الاحتلال في مصر ، فلم يكن دفرن يثق في قدرة رجال الادارة الوطنيين على القيام بأعباء الحكم في ظل التنظيم الادارى الجديد الذى يقترحه ، الا اذا قدمت لهم الحكومة البريطانية يد المساعدة . وكان يرى انه لى يمكن اخراج هذه المقترحات الخاصة باعادة تنظيم الادارة الى حيز الوجود لابد من اثراك العناصر الأوربية في ادارة البلاد لى يديروا المصريين على كيفية ادارة المصالح الحكومية وان على المصريين ان يقتنعوا بأن تلقى المساعدة الأوربية أمر ضرورى في مختلف فروع الادارة وقد بلغ جملة عدد الموظفين الأوربيين في الادارة المصرية في الوقت الذى اعد فيه دفرن تقريره ١٠٥٤ موظفا وبلغ متوسط مرتب الموظف الأوربى ٢٨٣ جنيها سنويا ورغم ضخامة هذا العدد واعتراف دفرن نفسه بأنه يزيد على حاجة مصالح الحكومة الا أنه نصح بخفض اعدادهم بالتدريج خشية تطرق الخلل الى المصالح التي يقومون بادارة اعمالها وفي رايه « أنهم أدوا خدمات عظيمة لمصر لا يمكن انكارها وأنه ليس في الامكان الاستغناء عنه في الوقت الحاضر » .

وكان دفرن يرى « أنه من المخيف تخيل درجة البؤس الذى يخيم على السكان اذا حرمت المالية والأشغال العمومية وسائر المصالح المشابهة لهما من بعض الأوربيين المستعيرين » وبالح دفرن في تصوير أهمية اعتماد الادارة المصرية على العناصر الأوربية بقوله « ان الحكومة المصرية سوف تصبح فريسة لخيانة المضاربين والعقود المهلكة وصراع عمليات الهندسة الخداعة التي جنبها منها أفراد امتازوا بالكفاءة والذكاء وقدموا لها ثمتى النصائح في تلك الأمور وأمكن بفضلهم المحافظة على التوازن الحال وفيه خير لاستقلالها » (٥٢) . وقد نسي دفرن أو بمعنى أدق تناسى أن من الأسباب الرئيسية للارتباك المالى الذى حل بالبلاد هو الاكثار من استخدام الموظفين الأوربيين في المصالح الحكومية وما كانوا يتقاضونه من رواتب عالية ارهقت ميزانية البلاد .

* * *

عندما بعث دفرن بتقريره هذا الى شريف باشا رئيس النظار ارسل اليه يقول : « ان النظام الجديد الذى ستقومون بتنفيذه بمساعدة واستحسان حكومة صاحبة الجلالة لابد ان يكون نظاما ثابتا مستقرا ، وأنه يجب على اولى الامر من المصريين الذين اخذوا على عاتقهم مهمة تنظيم امور بلادهم ان يثقوا فى مساعدة وتأييد الانجليز لهم » (٥٣) .

والواقع ان شريف والخدو والنظار رحبوا جميعا بما جاء فى التقرير وأيدوه . فقد كان بعض ساسة العهد امثال شريف ورياض يهدفون الى الحد من سلطة الخديو بهدف الاستئثار بالسلطة فقد أملوا فى ان يحقق مشروع دفرن هذا الهدف (٥٤) .

لقد نوقش تقرير دفرن بشعور مختلط بواسطة القلة الذين قرأوه فى انجلترا ومصر . وبذلك غانه يعد مثالا تائها للتقارير التى تقبلها 'لطرفان كمثل لوجهة نظريهما من حيث امكانية تحقيق مصلحتهما سنويا .

وفشل بعض المصريين فى قراءة ما بين السطور واعتبروه وعدا بالأمل فى حياة برلمانية حقيقية فى المستقبل القريب وأن القانون النظامى الذى صدر فى اول مايو سنة ١٨٨٣ بناء على توجيهات دفرن ما هو الا فاتحة لسلطات دستورية كاملة .

ولكن آخرين بعد قراءة التقرير اعتراهم كثير من الشك فى أنه يعنى الاحتلال الطويل لمصر (٥٥) .

ومع ان دفرن قد أكد فى تقريره بأن مصر لن تصبح « محمية مقنعة » (Concealed Protectorate) فإنه لم يوضح كيف يمكن تجنب ذلك ، خاصة وأن كبار الموظفين البريطانيين عينوا كمستشاريين فى الحكومة المصرية

Egypt No: 6, 1883 Vol. I. Doc. No: 51 Dufferin to Granville 29 - 4 1883. PP. 64—66. (٥٣)

(الملحق رقم ١ بنفس الرسالة من دفرن الى شريف فى ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٣) .

Afaf, Op. Cit., P. 32, 37: (٥٤)

Afaf,, Op. Cit., PP. 33—34: (٥٥)

وأمسكوا بزمام المناصب الحكومية بهدف الاشراف على الاصلاحات . فالمفهوم الواضح للمستشار أنه يستشار فقط وليس هناك الزاماً بقبول استشارته أو نصيحته. ولكن مركز المستشار الذي تؤيده حكومته وكذلك يؤيده جيش الاحتلال كان يختلف تماماً عن ذلك المفهوم فانه حتى وإن حرص على ألا يكون سياسياً فأنه لن يستطيع تفادي ذلك ومن ثم صيغ تقريراً في عبارات يفهم منها أن التقرير كان هدفه العمل على مصلحة مصر ظاهرياً أما واقعياً فإن هدفه كان تمكين بريطانيا من وضع يدها على مصر والسيطرة على مقدراتها دون أية مناهضة أوروبية أو عثمانية أخرى في نفس الوقت الذي هدف فيه التقرير إلى أن يصور المستقبل للمصريين في ظل هذه الإدارة (البريطانية) بصورة ودية بينما كان واضحاً أن زمام الأمور كلها بيد البريطانيين سواء في مجال السياسة الخارجية أو الداخلية وسيطرة البريطانيين على الجيش والبوليس والمالية والتعليم وبدا النظام الإداري المصري يخطو خطوات أخرى تخالف ما حاولت مصر أن تبنيه في عصر محمد علي ثم ما حاولت أن تحميه في عصر اسماعيل وفي النهاية ما حاولت أن تدافع عنه في الثورة العربية (٥٦) . وعين السير افلن بيرنج قنصلاً عاماً لبريطانيا في مصر في سبتمبر سنة ١٨٨٣ ومهمته الرئيسية العمل على وضع تقرير دفرن موضع التنفيذ الفعلي . وهنا انتقلت مصر إلى مرحلة جديدة في حياتها السياسية بمفهومها الشامل .

الفصل الثاني

السيطرة البريطانية على الإدارة المصرية

- — سلطة القنصل البريطاني العام •
- — سلطة المستشارين •

عندما قدم السير افان بيرنج Evelyn Baring الى مصر في سبتمبر سنة ١٨٨٣ ليقوم بمهام منصبه كمعتمد بريطاني وقنصل عام لبريطانيا كان متوقعا أن يتبع السياسة التي وضعها دفرن في تقريره (الاصلاحات) وأن يعمل على تنفيذ الاصلاحات التي أشار اليها دفرن . كما كان متوقعا أن يعمل على اجلاء قوات الاحتلال على وجه السرعة عندما تهدأ الأحوال في مصر طبقا لما أعلنته السياسة البريطانية في ذلك الوقت .

وتظاهر المسئولون في انجلترا بأنه من الممكن انجاز هذه الأعمال كلها في وقت واحد (١) . وقد فسر بيرنج التقرير الذي وضعه دفرن لتنظيم ادارة مصر على أنه مبرر لاحتلال طويل الأمد ، اذ كان عجز الحكومة المصرية بالغ الوضوح أمام سلطة المعتمد البريطاني القوية مما أرغمها على اتباع النصائح (الالزامية) التي أشار بها ممثل بريطانيا فيما يتعلق باخلاء السودان بحجة أن ادارة مصر تتعرض للخطر من جانب أحداث الثورة المهدية في السودان كما سبق أن أشرنا .

ولم يلبث بيرنج أن دعم نفوذه وسلطته في ادارة مصر في وقت قصير استغرق شهورا قلائل حيث نجده يقرر بأن « أحسد الجوانب الضعيفة في النظام هنا أن الحكومة شخصية كما كانت على الدوام ، وغاية الأمر أنه بدلا من ان تكون الحكومة ممثلة في شخص الخديو أصبحت ممثلة في شخص ممثل انجلترا ... اننى متوقع أن أقر كل أمر كبيرا كان أم صغيرا » (٢) .

أما عن الوسائل التي ساعدت بيرنج ومهدت له في السيطرة التامة على جهاز الحكم والادارة في البلاد سواء في النواحي الداخلية المرتبطة بعلاقته بالخديو ونظاره أو المسائل المرتبطة بالهيئات الاستشارية أو الشئون الخارجية المتعلقة بعلاقة ممثل انجلترا سواء بالباب العالي أو بالدول الأوربية هذه الوسائل يرجع بعضها الى وجود الاحتلال نفسه حيث كان المعتمد يستمد منه مصدر سلطته ويستند اليه في التلويح باستخدام القوة

Afaf, Op. Cit., P. 55.

(١)

Northbrook

(٢) خطاب بيرنج الى اللورد نورثبروك

أشهر من حضوره الى مصر مذكورا في المصدر السابق ص ٥٨

العسكرية للاحتلال عند رفض القائمين على جهاز الحكم والادارة في مصر سياسة النصائح الملزمة . كما يرجع بعضها أيضا الى ما أسبغ على المعتمد البريطاني من نفوذ باعتباره المسئول عن متابعة سياسة (الاصلاح) التي أقرتها بريطانيا في مشروع دفرن باصلاح ادارة مصر .

ويمكن تفسير ذلك في اقتناع بيرنج بوجهة نظر دفرن بأن « الأمة المستعبدة طويلا تتوق الى قبضة الحاكم القوية أكثر مما تتوق الى أسلوب الحكم الدستوري المرن » . وهذا ما دعا بيرنج الى الوصول الى نتيجة هامة وهي : انه طالما أن الخديو غير قادر على تقديم هذه اليد القوية فإنه أى بيرنج سيقدمها الى الخديو . وبالفعل نفذ ذلك منذ وقت مبكر وبذلك فقد عدل المعتمد البريطاني دور بريطانيا في مصر من دور المستشار الى دور الوصى على شئون مصر . فواجب بريطانيا حسبما رآه بيرنج هو (الاصلاح) الطويل المدى ثم الجلاء عن مصر بعد اتمام هذه الاصلاحات مما جعله يقرر « أن الفكرة القائلة بأننا نستطيع أن نضع الأمور في نصابها ، ثم نترك عملنا يستكملها الوطنيون ، هذه الفكرة في رأى خاطئة » ومع ذلك فقد كان يرى انه لابد من تعليم المصريين كيفية القيام بأعمال الادارة على أيدي الانجليز (٣) وفي الحقيقة أن خطة بيرنج في السيطرة على الادارة المصرية تمت بطريقتين اولاهما زيادة الموظفين البريطانيين العاملين في الادارة المصرية وثانيهما العمل على ابعاد المصريين عن الوظائف الكبرى ذات الشأن .

أما فيما يتعلق بالنقطة الأولى فيبدو واضحا أن خطة السياسة البريطانية في ادارة مصر كانت تهدف الى جعل الاشراف والادارة الفعلية للحكومات التابعة لها موكولة الى هيئة من الخبراء والاداريين البريطانيين ووضع الموظفين البريطانيين في المناصب (الاستراتيجية) بالجهاز الادارى ، وجعل المهمة الأساسية لهؤلاء ممارسة الرقابة الكاملة على الحكومة المصرية . أى أن الادارة في ظل السيطرة البريطانية ارتكزت على مجموعة من المنفذين البريطانيين الذين كانوا على ثقة تامة من احتفاظهم بمناصبهم وبقاء السياسة العامة

الاستعمارية مركزة في أشخاصهم (٤) . ذلك أنه عندما احتل الإنجليز مصر بدأوا على الفور في تنفيذ سياسة الاحتلال التي كانت تهدف إلى التوغل في الإدارة المصرية تمهيدا للسيطرة عليها وكان سبيلهم إلى ذلك تعيين موظفين من بنى جادتهم في الإدارة المركزية حتى يستطيعوا الاعتماد عليهم في تسيير دفة أمورها ولكي تتحقق لهم السيطرة الكاملة على الإدارة المالية . وقد تحقق لهم ذلك عن طريق تعيين المستشار المالي البريطاني الذي كان يعد حجر الزاوية للنفوذ الإنجليزي في الإدارة المصرية (٥) كما سبق أن أوضحنا في الفصل السابق . إذ بعد أن تم لسلطات الاحتلال الاستئثار بالإدارة المالية في مصر شرعوا على الفور في غزو الإدارة المصرية عن طريق تعيين إنجليز في وظائف مستشارين ووكلاء نظارات ومفتشين في مختلف نظارات الحكومة ومصالحها سواء في نظارة الأشغال أو الداخلية أو الحقانية أو المعارف وغيرها (٦) .

وسيرى القارئ في الفصول القادمة ألوانا من تدخل المعتمد البريطاني في شئون الحكم سواء لدى الخديو أو النظار أو الإدارات المحلية .

* * *

ويجدر بنا قبل أن نستعرض في وصف الدور الذي كان يلعبه المستشارون ومدى سيطرتهم على عمل الوزارات التي عملوا فيها ، أن نلقى بعض الضوء على مركز المستشار ومدى النفوذ الذي كان يتمتع به في تقرير سائر الأمور في إدارة مصر فلقد كان المفروض في عمل المستشارين باعتبارهم موظفين في خدمة الحكومة المصرية أن يكونوا بمثابة مساعدين للوزراء المصريين يقدمون الاستشارة إذا طلبت منهم غير أن الواقع أنهم تجاوزوا هذا المفهوم وتحكموا في عمل الوزارات بصورة فعلية . والواقع أن نفوذ هؤلاء المستشارين قد

(٤) عبد الكريم درويش ، البيروقراطية والاشتراكية دراسة في الإدارة والتغيير الاجتماعي ص ٩٣

(٥) Milner, England in Egypt, PP. 86—87.

(٦) عين سكوت منكرى في ١٥ مايو سنة ١٨٨٣ مفتشا عاما للرى وفي عام ١٨٨٤ عين وكيلا لنظارة الأشغال وفي العام نفسه عين كليفورد لويد وكيلا لنظارة الداخلية وفي مارس سنة ١٨٩١ عين جون سكوت مستشارا لنظارة الحقانية . وفي عام ١٩٠٦ عين دانلوب مستشارا لنظارة المعارف .

زاد الى درجة كبيرة بحيث طغت سلطاتهم على سلطات النظر وأصبحوا يسيطرون على الإدارة . فالمستشار المالي قد اتسع نفوذه حتى أصبح من حقه حضور جلسات مجلس النظر ورغم أن رأيه كان استشاريا إلا أن حضوره اجتماعات المجلس كان يؤثر على سير المناقشات وبالتالي على القرارات التي يتخذها المجلس .

ولم يكن حق حضور جلسات مجلس النظر قاصرا على المستشار المالي فقط وإنما طالب مستشار نظارة الحقانية — المستر جون سكوت John Scott — بمثل هذا الحق الذي أعطى لزميله المستشار المالي وقد ترتب على تنفيذ هذا المطلب حدوث أزمة أطاحت بنظارة رياض باشا (٧) . كما سنرى .

والحقيقة أن حضور المستشار جلسات مجلس النظر بجانب الناظر كان يعنى القضاء على رأى الناظر وسلب سلطاته وقد علقت بعض الصحف الأجنبية على ذلك بالقول « بأن النظر غير مسئولين أمام الخديو أو الشعب أو الدول الأوروبية وأنه يستحسن الغاء مناصب النظر طالما لم يعد هناك فائدة ترجى من وجودهم ... » كما أن وجود مثل هذا العدد الهائل من المستشارين الانجليز في مجلس النظر أمر يتعارض مع مهمة المجلس كل التعارض (٨) . وعلى أية حال فقد تقرر لجميع المستشارين حق حضور جلسات مجلس النظر في عام ١٨٩٣ بصفة نهائية . ذلك أن المعتمد البريطاني لكي يلزم النظر على دوام اتباع وتنفيذ تعليماته التي كان يقدمها في شكل (نصائح) نجده يسعى — بعد أن أحس أن الخديو عباس يحاول مناوأة سلطات الاحتلال لكي ينتزع منهم بعض السلطات — الى استصدار أمر عال في ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٣ يعطى المستشارين وسردار الجيش المصرى ووكيل نظارة الأشغال حق حضور اجتماعات مجلس النظارة (٩) . وكانت مسألة تعيين المستشار تتم بمعرفة الحكومة المصرية عن طريق اصدار مرسوم خديوى بهذا الشأن ولكن المعتمد البريطاني كان في الواقع هو الذى

(٧) Le Bosphore Egyptien 21, 23 Mai 1891

(٨) Le Bosphore Le Bosphore Egyptien 21 Mai 1891

(٩) أمر عال ٢٧ فبراير ١٨٩٣

يختار المستشار الذى أصبح بمثابة الوسيط بين النظارة التى يشرف عليها وبين المعتمد البريطانى . غير أن المعتمد البريطانى لكى يخفى تأييدهم الواضح للمستشاريين أعلن أن هؤلاء يجب أن يستندوا فى أعمالهم الى مقدرتهم وقوة شخصيتهم لا الى تأييده الدبلوماسى ، وصرح بأنه يعد ذلك أمرا ضروريا خشية أن يحدث تجزئة فى السلطة فى مصر ، لأن الحكومة المصرية يجب أن تشعر بمسئوليتها تجاه ادارتها . وأشار بأن منصبه كان محددا فقط بتقديم النصيحة للحكومة المصرية ، وأن أعماله يجب ألا تقوض سلطة الخديوى أو وزراءه لأن كل المسائل الخاصة بالادارة الداخلية يجب أن تترك لتصرف المصريين (١٠) .

وأكد بيرنج أنه لم يتدخل مطلقا فى تفاصيل الأمور . ولكن هذا التأكيد كان يبدو نظريا شيئا عظيما . ولكن من الناحية العلمية كان أمرا مختلفا تماما ، لأن بيرنج سرعان ما أصبح حاكم مصر غير المتوج وظل هو وخديوى البلاد يجلسان جنبا الى جنب على كرسى الحكم (١١) .

وعلى هذا فقد ازدادت سلطة بيرنج فى الادارة المركزية حتى تدخل فى تفاصيل كل شأن من شئون الحياة المصرية مهما بلغت تفاهته (١٢) . وقد نجم عن ذلك ازدياد نفوذ الموظفين البريطانيين فى الادارة المصرية زيادة كبيرة وأصبح لهم وضع متميز فى البلاد ، ذلك أنهم كانوا يستمدون سلطتهم من وجود الاحتلال نفسه ويتلقون التعليمات من المعتمد البريطانى ممثل الاحتلال، وعلى ذلك فقد كان من الصعب الاستغناء عنهم وقد ترتب على زيادة سلطاتهم أن أصبحت كل الأدور المتعلقة بالجيش والمالية والأشغال العامة وكذلك البوليس تحت سيطرتهم بحيث لم يعد هناك حرية فى العمل فى أى نظارة من النظارات التى كان يسيطر عليها الموظفون الانجليز ذلك أنه لم يكن يسمح للناظر فى نظارته بالتفكير والعمل الا فى الحدود التى خطها

Reports on the state of Egypt and the progress of Administrative Reforms, 1885 - Afaf, op. Cit., P. 66 (١٠)
 Afaf: Op: Cit., P. 66. (١١)
 Afaf, Op. Cit., PP. 66—67: (١٢)

المحتلون (١٣) .

وكانت آثار الرقابة التى فرضها المستشارون والموظفون البريطانيون أكثر وضوحاً وأعمق أثراً فى الإدارة المركزية فى العاصمة . أما الإدارة المحلية بالأقاليم فكانت متروكة للمصريين — كما سنرى فى الفصل الخاص بالإدارة المحلية .

ورغم أن نظارات الحكومة كان يعمل بها عدد كبير من الموظفين الأوربيين كاليونانيين والإيطاليين والفرنسيين والنمساويين والألمان ، إلا أنهم كانوا يشغلون مراكز دنيا ، بينما الانجليز يشغلون المناصب الرئيسية (١٤) . فلقد استحوذ المستشار على سلطة واسعة واختص بمسؤوليات عديدة ، وكان فى مركز يمكنه من فرض إرادته — سواء كانت طيبة أم سيئة — على أى شخص أو جماعة فى الوزارة ، ذلك أنه كانت لديه أقوى الأسلحة ، أى التفوق فى القوة (١٥) . ولقد أشار الأستاذ أحمد أمين — وقد عمل بالقضاء الشرعى فى إحدى فترات السيطرة البريطانية على الإدارة المصرية — الى تغلغل الانجليز فى الإدارة المصرية بالقول بأنه « لقد أصبح كل شئ فى يد الانجليز لهم فى كل نظارة من يستبد بالأمر فيها دون الناظر حتى الداخلية وحتى التعليم وحتى الأزهر والمحاكم الشرعية . فالنظار قطع شطرنج يلعب بها الانجليز ، والمديرون فى البلاد خاضعون للمفتش الانجليزى ، والعميد الانجليزى مقصد كل ذى حاجة ، والمقرب الى الانجليز مقبول الشفاعة مقضى الحاجة ، واسع الجاه والمبعد عنهم معطل الحوائج مضطهد ، محارب حتى فى أدق الأمور » (١٦) . والواقع أننا لا نبعد عن الحقيقة اذا قلنا أنه لم يكد يهض على وجود الاحتلال فى مصر سوى عام واحد حتى كانت.

(١٣) أحمد أمين ، زعماء الإصلاح فى العصر الحديث ، ص ٢٠٠ —
 ٢٠١ وأيضا رسائل مصرى لسياسى انجليزى كبيرين سنة ١٩٠٥ ص ٩٨
 (١٤) مورد بيرجر ، البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة ص ٤٩
 (١٥) عبد الكريم درويش ، المصدر السابق ص ٩٥
 (١٦) أحمد أمين ، المصدر السابق ص ٣١١ — ٣١٢

الادارات التى تتصل بالجمهور فى مصر قد وكل امرها الى البريطانيين ، وبذلك أصبحت وظائف الادارة العليا احتكرا لهم ، وبدلاً من أن تتمكن البلاد من التخلص من الاحتلال العسكرى طبقاً لوعود الانجليز أنفسهم طفى على كل ادارتها عملاء يتصرفون فيها تعرف السادة بينما لم تجرؤ الحكومة المصرية على المقاومة .

على أن هذا لم يكن أمراً غريباً أو غير متوقع طالما أن الجيش البريطانى بقى يحتل مصر ، وطالما أن حاكم مصر وحكومته قد قبلوا الأسس التى وضعها جرنفل فى رسالته الشهيرة فى ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، وطالما أن الموظفين البريطانيين فى مصر لم يراقبوا الجهاز الحكومى بحسب وانما كانوا فى الواقع هم الحكومة بذاتها .

* * *

وعندما نتناول النقطة الثانية الخاصة بمحاولات سلطات الاحتلال ابعاد المصريين عن الوظائف الكبرى ذات الشأن يجدر بنا أن نشير الى وجهة نظر كرومر وأعماله فى هذه الناحية .

كانت خطة كرومر فى الادارة ترى أن نقل السلطة والادارة الى المصريين يعنى ببساطة خلق الحكومة الفاسدة (١٧) . وكان كرومر شأنه فى ذلك شأن كثيرين من أبناء وطنه الذين كانوا يعتقدون أن الأتراك — رغم أنهم كانوا فى غاية العجز — العنصر الوحيد فى الشرق القادر على الحكم على الاطلاق . لأنه رغم أخطائهم كانوا لا يزالون يحتفظون ببعض الأثر من مقدرتهم التقليدية على الحكم وعلى هذا قد استمر كرومر فى استخدامهم كاداريين وهؤلاء كانوا يشكلون دائماً الطبقة الحاكمة فى مصر . وقد برر كرومر هذا الاختيار بادعائه أن الخديو لم يكن يقبل التعاون مع الوطنيين ويبدو أن هذا السبب لم يكن مقنعاً تماماً ، ونستطيع أن نفسر أحجام كرومر عن استخدام الوطنيين فى مناصب الادارة العليا إما لاعتقاده بأنهم كانوا

(١٧) مورو بيرجر : المصدر السابق ص ٤٥

عنصرا جديدا لم يسبق تجربته ، تطرق اليه الفساد عن طريق الثورة الفاشلة ، أو على الأرجح لاعتقاده أنه يستطيع بسهولة فرض نسيحته على رجال الحكم القديم — الذى هو على علم تام من قبل بقصورهم — أكثر من اعتماده على أولئك الوطنيين الذين كانت صفتهم غير معروفة .

وعلى أية حال فقد اختار كرومر حكم مصر بمساعدة أولئك الرجال الذين أدى حكمهم السابق الى قيام الثورة المصرية عام ١٨٨١ ، وقد اوجد هذا الاختيار شعور بالسخط بين المصريين .

غير ان هناك حقيقة هامة يجب أن نذكرها وهى ان اراء كرومر بالنسبة لاستخدام المصريين فى الادارة كانت متناقضة ففى حين نجده يقرر بأن معظم المصريين يفضلون الادارة الجيدة على الحكومة الوطنية وان ادارة البلاد فى حاجة لفترة طويلة الى استخدام عدد كبير من الأوربيين نجده فى حين آخر يبين ان المصريين يفضلون نظاما حكوميا غير كامل يشرف عليه وطنيون على أى نظام حكومى كامل يديره الأجانب ففى رايه ان القصور الذى قد يظهر نتيجة ادارة المصريين لبلادهم قد يتلاشى بمرور الأيام عن طريق ممارسة المصريين لأعمال الادارة ، ومن ثم فهو يوصى بالحد من استخدام الأوربيين فى الادارة (١٨) .

وشتان بين تصريح كرومر الأخير وبين أفعاله فقد ظل نصيب المصريين فى الوظائف الكبيرة متواضعا فى الوقت الذى زاد فيه عدد الموظفين البريطانيين فى هذه الوظائف . كما سنرى فى فصل تال . والواقع أن السياسة البريطانية كانت على غرار معظم السياسات الاستعمارية القائمة فى ذلك الوقت ، تهدف أساسا الى حجب الوطنيين عن الوظائف الهامة ، أو تلك التى تتصل بالسلطة فى الجهاز الحكومى وبذلك كان نصيب المصريين فى الوظائف مقصورا على الوظائف المتوسطة البسيطة فمن المعروف ان الاحتلال البريطانى لمصر كان مختلفا عن الاحتلال البريطانى فى الهند حيث كان الاحتلال فى الهند يقوم بتدريب الوطنيين فيها على شغل المناصب الإدارية العليا بعد الاطمئنان الى تجلزلتهم بعكس ما كان يحدث فى مصر ، فقد حرصت سلطات الاحتلال فيها على حرمان

الوطنيين من شغل المناصب الحكومية العليا وبذلك فقد أبعدتهم عن تصريف أمور بلادهم ، ولم تتح لهم الفرصة لاعدادهم لتحمل مسئوليات الادارة فيها (١٩) ١٠

واذا بحثنا عن الأسباب التى من أجلها لم يصنع البريطانيون فى مصر ماصنعوه فى الهند ، نجد أن أحد هذه الأسباب ربما يكمن فى ان الانجليز مكثوا فى الهند فترة أطول من اقامتهم فى مصر ، كما أنهم كانوا أكثر أمنا فى الهند عنهم فى مصر ، وذلك لأنهم احتلوا الهند فى أول عهد الاستعمار بينما احتلوا مصر بعد ذلك وعلت الصيحات المناهضة له ، حيث واجه الانجليز فى مصر منذ البداية نقدا شديدا من رأى العام الانجليزى ، هذا بالإضافة الى مناوأة بعض القوى الأوربية — مثل فرنسا — وكذلك عداوة المصريين . والواقع أن مصلحة البريطانيين فى الهند كانت مصلحة مباشرة أكثر من مصلحتهم فى مصر حيث كان اهتمامهم بها أساسا لحماية المواصلات الامبراطورية . ونتيجة لكل ما سبق لم يتسع أو يتعمق التأثير البريطانى فى المجتمع المصرى كما أثر فى المجتمع الهندى . فقد داوم الاداريون البريطانيون فى الهند على الاتصال بالأقاليم والقرى بصفة مستمرة ومنتظمة أكثر مما حدث فى مصر حيث لم يشغل البريطانيون فيها سوى وظائف الادارة المركزية العليا . ومن الأسباب الأخرى التى تتصل بهذه القضية أيضا أن البريطانيين احتلوا مصر بعد نحو نصف قرن من تأثر مصر والمصريين بالنظم الفرنسية فى الادارة العامة والتعليم والنواحى الاقتصادية ، مما جعل من الصحوة بمكان غرس وتنمية النظم الانجليزية (٢٠) .

وكانت حجة كرومر فى ابعاد الوطنيين عن المناصب الرئاسية فى الادارة والحكم أنهم لا يصلحون لتولى هذه المناصب القيادية « لأنهم جهلة مرتشون متعصبون » .

والحقيقة أن كرومر في مسلكه هذا كان يقلد من سبقوه من بنى جلدته أمثال أوكلاند كلفن الذى شغل عدة مناصب هامة في مصر — آخرها منصب المستشار المالى — الذى كان يرى أن من الخطورة اعطاء دولة تابعة حكومة جيدة . وصرح بالقول: « يجب أن نكون في منتهى الحرص لئلا نجعل بمصالح كبار الموظفين تبرك وتؤثر في المصالح العامة » . ففى رأيه أن تتطلعات الموظفين لن تقف عند حد وأن التقدم الإدارى المطرد في البلاد التى لازالت تحت الرقابة الأجنبية ينجم عنه قلة مشاركة الوطنيين في حكم أنفسهم . ثم أشار الى النتيجة التى ستترتب على ذلك وهى في رأيه اتساع الشقة بين الوطنيين والأجانب ، وأنه سينجم عن ذلك تدريجيا ظهور طبقة من كبار الموظفين تمتاز بالقدرة على الانتاج ولكنها ستكون منفصلة عن بقية المجتمع ، وهذه الطبقة بحكم سيطرتها الكاملة على نواحي التقدم في البلاد ستسعى الى عرقلة الجهد الذى يبذله مجموع الشعب أكثر من سعيها الى مساعدتهم (٢١) .

ومن هذا المنطلق رفض كرومر اقتراح بلنت عام ١٨٨٧ — الذى كان يرى — امکان الاستعانة ببعض العناصر الوطنية — أمثال سعد زغلول ومحمد عبده وحسن الشريعى وأحمد حشمت في المناصب الرئاسية في الادارة بدلا من الباشوات الأتراك بحجة عدم كفاءة المصريين (٢٢) .

ولا شك فقد ساعدت تقارير كرومر عن عجز الطبقة المصرية الى تأخر اشراكها في ادارة بلادها اذ من الواضح أنه حتى عام ١٩٠٦ — وهو العام الذى عين فيه سعد زغلول ناظرا للمعارف — لم يكن من بين النظار أو رؤساء المصالح مصرى وطنى واحد . كما أن هذه السياسة ساعدت على زيادة اعداد الموظفين الانجليز في الادارة — كما سنرى .

وبذلك فقد توغل الانجليز في الادارة المصرية وأدركوا شوطا هائلا في نجلزتها ، بحيث أصبح تدخلهم واضحا في كل شأن من شئونها ، وأصبحوا

Colvin, Auckland. The making of Modern Egypt P: 324; (٢١)

Blunt, My Diaries, Vol. I. PP. 45, 48; (٢٢)

يسيطرون على مقاليد الادارة والحكم عن طريق سيطرة رجالهم على الوزارات ومختلف المصالح والادارات بل وحتى مجلس النظار . واستمر تدخل الحكومة البريطانية واضحا في سير الأمور العامة وكذلك في توجيه الشؤون الادارية في البلاد (٢٣) .

وفي ختام حديثنا عن السلطة غير الشرعية يثور الآن سؤال : هل رضى المصريون بهذه السلطة الفعلية في مصر أم لا ؟

وللإجابة على ذلك نعرض لما ذكره أحد الكتاب الغربيين (٢٤) الذي يرى أنه لما كانت روح العصر لا تسمح لأساليب الحكم اللبرالية بالظهور على حساب الحكم المطلق ، كما أنه لم يكن هناك ما يدعوا الى الاعتقاد بأن المصريين يستطيعون أن يتعلموا حكم انفسهم ما لم يعلمهم أحد ، طالما أنه لم تكن هناك محاولات من أجل التجربة اللبرالية ، فإن كثيرا من المصريين حينئذ يفضلون الاحتلال البريطاني وما فيه من وعد بالاصلاحات على حكم توفيق باعتباره أهون الشرين ولا شك فقد كان هناك شعور بعدم الأمان انبعث مع اليأس بعد فشل الثورة المصرية عام ١٨٨١ . وعلى ذلك فعندما تظهر في الأفق اليد القوية ممثلة في كرومر وتلوح بالوعد بالأمان والاستقرار فلا شك في أن يرحب بها لفترة من الزمن حتى يمكن ايجاد علاج لهذه الحالة . ويضيف بأنه « لما لم تكن هناك تجربة ما لدى المصريين في الادارة الغربية ، فلذا لم ينشأ فيهم الأمل في أى نوع من الحكم يختلف عما أرغموا على قبوله قرونا عديدة » (٢٥) .

والحقيقة أن المنهج الذى سلكته السلطة الفعلية — أى سلطات الاحتلال — لم يثبت بالحجة ادعائها أن الحكومة المصرية مسئولة وحدها عن سلوك الادارة المصرية . ذلك أن الاحتلال قد تدخل بفعالية في ادارة مصر بسياسات مباشرة واصلاحات مهيمنة ، وكانت السياسة البريطانية في

الادارة المركزية من صنع كرومر الذى لم تقبل شخصيته وفلسفته المشاركة في السلطة خصوصا من الدول التابعة .

فمن المعروف أن سلطة المستشار البريطانى كانت تعلوا سلطة الوزير المصرى بحيث كان هذا الأخير مجرد تابع له (٢٦) . وكانت مسألة استبدال سلطة الوزراء المصريين بالمستشاريين الانجليز تعد في الحقيقة حجر الزاوية في الحماية المقنعة (٢٧) .

وهكذا سيطر الانجليز على كافة مرافق البلاد .

أما فيما يتعلق بنوعية الرجال الذين اعتمد عليهم ممثلوا سلطات الاحتلال في حكم المصريين أى جماعة الموظفين البريطانيين في ادارات الحكومة المصرية الذين كانوا بمثابة الدعامة الرئيسية للحماية المقنعة ، فانهم لم يكونوا من النوع الذى يستطيع ان يحدث التأثير الجذرى كما سنشير اليه في فصل تال .

هذا وينبغى ان نلاحظ ان كثيرا من هؤلاء الكتاب الغربيين الذين اشادوا بضرورة السيطرة البريطانية على الادارة المصرية قد تجاهلوا الحقيقة الواقعة وهى ان مصر تمتعت منذ عهد محمد على وخلفائه بادارة مصرية معتدة . واذا كان العنصر التركى قد غلب عليها فان العنصر المصرى — من خريجي المدارس والبعثات — كان يجد طريقه اليها باستمرار ، الأمر الذى كان كفيلا يتمصير الادارة المصرية في زمن ليس ببعيد ويثور الآن سؤال : متى كانت النصيحة التى يقدمها المستشارون الأوروبيون تؤخذ على انها اقتراح ومتى كانت تعنى ان تؤخذ كأمر ؟

في الحقيقة ان الموظفين الأوروبيين وخاصة الانجليز كانوا يتناسو أنهم

Further Correspondence respecting the affairs of Egypt, (٢٦)
1884 (Account and Papers C 4100)

Afaf, Op. Cit., P. 71:

Ibid. P. 71.

في :

(٢٧)

خدام وليسوا سادة الحكومة المصرية ، لا سيما وأن كل المسائل المتعلقة بالإدارة والمالية كانت تعتمد تماما على الموظفين الأوربيين . ورغم أن كرومر كان يعتقد أن الخطة المفضلة التي من الممكن أن يتبعها الانجليز هي أن يبقوا في الخلفية وأن يعملوا من خلال الناظر الوطني إلا أنه صرح بعجز النظار المصريين عن أداء أعمالهم واعتبارهم (أصفارا) (٢٨)

وعلى ذلك فقد اعتاد الموظفون البريطانيون — ولقد جاء معظمهم من الهند — على حكم الوطنيين وليس على تقديم النصيحة . اعتقد هؤلاء أن الهند ومصر قطران متشابهان ومشاكلهما واحدة ، وتدريبهم في أرض حكمتها بريطانيا سنوات طويلة ، جعلهم يتبعون في مصر نفس الطريقة التي اتبعوها في الهند ، وقد سيطروا على المصالح الحكومية في مصر ، فلا مفر إذن من أن يصبح الوزير مجرد صورة شكلية فقط ، ذلك أن قراءاته أصبح يتحكم فيها المستشار وقصص النزاع بين سعد ودانلوب معروفة .

يروى عن ابراهيم فؤاد ناظر المالية قصة طريفة توضح لنا مدى سلطة المستشار الواسعة . فقد حدث أن سكرتير ابراهيم فؤاد احضر اليه بعض الأوراق للتوقيع عليها ، وعندئذ سأل الوزير سكرتيه : هل اطلع عليها المستشار ؟ ولما أجابه السكرتير بالإيجاب أشار الوزير بيده الى ختم الوزارة الموضوع على مكتبه وقال لسكرتيه : هذا هو وزيرك (٢٩) .

وعلى أية حال فقد كان الموظفون الانجليز بمثابة تجربة بالنسبة لكرومر وكذلك بالنسبة للحكومة المصرية واحتاجت هذه التجربة الى يد كرومر القوية ليقبها في الخط . وقد تنبأ جورست قبل أن يخلف كرومر في منصب المعتمد البريطاني — بصعوبة هذه التجربة وشبه الموظفين الانجليز بمجموعة من الخيل العنيدة التي يصعب على أي دبلوماسي عادي — قد يخلف كرومر —

Baring to Lddesleigh, October 24, 1886.

(٢٨)

Afaf, np. Cit., P. 80:

في :

(٢٩) محمد حسين هيكل ، تراجم مصرية وغربية ص ٣٣ .

قيادته . كما تنبأ بأن هذا العنصر سيقطب المركبة المصرية (٣٠) . وقد تحققت نبؤة جورست هذه عندما خلف كرومر ، حيث كانت هذه أحد العناصر التي قلبت مركبة جورست (٣١) .

ومع أن هؤلاء الموظفين شعروا نسبيا ببعض الولاء لمصر مثل اخلاص البارون لعبده ، الا أن ألون بالمر Palmer Elwin الذي حل محل فنسنت Vincent في منصب المستشار المالى كان صريحا لدرجة أنه صرح بالقول « مع أننا انجليز وواجبنا الأول نحو مصر ذلك القطر الذي نخدم فيه ، الا أنني أعتقد أن هذا أحيانا ما تنوسى في الغالب (٣٢) » .

ولكن معظم الموظفين الانجليز شعروا مثلما شعر ملنر Milner الذى كان مستشارا لنظارة المالية عندما قال : « مصر مكان مهم ، كما أنها من وجهة النظر الامبراطورية أن الانجليز الذين يشغلون أن نوع من مراكز المسئولية هنا يجب أن تكون عقولهم انجليزية » . ولم يكن يستلفت نظر الموظف البريطانى أنه لأمر شاذ أن يكون ذا عقلية انجليزية أو أن الخدمة في مصر مختلفة تماما عن الخدمة في إنجلترا لأنه بمضى الوقت كتب ملنر في عام ١٨٨٩ يقول : أن إنجلترا قد أصبحت تعامل مصر كأنها مستعمرة ، وبناء على ذلك فإن الولاء الأول للموظفين البريطانيين كان لبريطانيا وليس لمصر (٣٣) . غير أنه كان هناك بعض الموظفين الانجليز الذين لم يعجبهم تصرفات كرومر في الادارة أمثال ولكوكس Willcocks الذى كان مفتشا للرى في نظارة الأشغال العمومية . فقد اتهم كرومر بأنه يحاول فرض آرائه على الموظفين البريطانيين ذلك أنه « كان حاكما مطلقا تماما » . وذكر ولكوكس أن « جميع الموظفين الذين مارسوا العمل تحت رقابته ، بدا وكأنهم سيفقدون أعمدتهم الفكرية » وأشار الى أن كرومر قد « أزل واخمد كل مصرى حر وأنه ملأ كل المناصب العليا بالأصفار (٣٤) » .

Eldon Gorst to Milner, November 2-3 - 1893

(٣٠)

Afaf, Op. Cit., P. 81:

في :

Afaf, Op. Cit., PP. 80—81:

(٣١)

شبه هجى

(٣٢)

Afaf, Op. Cit., PP. 81—82:

(٣٣)

Willcocks, Sixty years in Egypt pp. 118 - 119, 269.

من الجدير بالذكر أن كرومر على حد قول ولكوكس « لم يكن فقط الممثل الحقيقي على المسرح المصرى بل كان أيضا الناقد لأعماله » . حيث كانت الرسائل والبرقيات الصادرة عن وكالات الأنباء تبعث الى انجلترا أولا لمراجعتها قبل نشرها وأثنار ولكوكس أنه عندما عزم على كتابة بعض مقالات هزلية عن الخدمة البريطانية في مصر ، أرغمه كرومر على توقيع اقرار بعدم كتابة أية معلومات متعلقة بهذه المسألة طالما كان في خدمة الحكومة المصرية، والا تعرض للعزل (٢٥) .

الفصل الثالث

الخديو وسلطاته

- علاقة الخديو بالباب العالي .
- الخديو والمعينة .
- علاقة الخديو بالاحتلال .
- السلطنة المصرية وعلاقة السلطان بسلطات الحماية .

اشتمل نظام الحكومة المصرية في الفترة التي نحن بصدد دراستها (من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩٢٢) على مرحلتين :

الأولى من سنة ١٨٨٢ الى قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ،
وهي ما تعرف بالخدوية المصرية (١) . والثانية وتبدأ باعلان بريطانيا فصل
مصر عن الدولة العثمانية سنة ١٩١٤ الى عام ١٩٢٢ وهي ما تسمى بالسلطنة
المصرية .

وشهدت مصر في فترة بحثنا خديويين اثنين هما توفيق وعباس حلمي
كما شهدت سلطنتين اثنين هما حسين كامل وأحمد فؤاد .

والواقع ان نظام الادارة المركزية في تلك الفترة كان بالغ التعقيد .
ويرجع ذلك الى تعدد العناصر التي كانت تكون الجهاز الحكومي المركزي في
الوقت (٢) . فالسلطان العثماني هو الذي يحدد المعالم الرئيسية لمهام
الحكومة المركزية بفرماناته الى الخديويين . كما يشترك مجلس النظار مع
الخديو في اعباء الحكم ، هذا بالإضافة الى المستشارين ووكلاء النظارات .
وفضلا عن ذلك فقد كان يتجانب اطراف هذه الآلة الحكومية الهيئات
الاستشارية القائمة في تلك الفترة (٢) .

علاقة الخديو بالباب العالي :

سميت الولاية المصرية « بالخدوية المصرية » بمقتضى فرمان حصل
عليه اسماعيل في ٨ يونية سنة ١٨٦٧ من السلطان العثماني يقضى بمنح
والى مصر اسماعيل باشا وأولاده من بعده لقب خديو مصر .

وبذلك تميزت حكومة مصر منذ هذا فرمان عن غيرها من الولايات
العثمانية في الاسم كما امتازت عليها قبل ذلك — أى منذ عهد محمد على —

(١) كان الخديو اسماعيل أول من لقب بهذا اللقب ولكن كان محمد
على وخلفاؤه يستخدمون هذا اللقب حتى في بعض الوثائق .

(٢) Cromer, Modern Egypt Vol 2.p.263.

(٣) مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ثم الجمعية التشريعية
من بعدهما .

في سلطاتها وشكل الحكم فيها وبذلك أصبح رئيسها أرفع رتبة من سائر الولاة العثمانيين (٤) .

وعندما احتل الانجليز مصر لم يفصلوها عن الدولة العثمانية ، يعنى هذا أن مصر ظلت من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩١٤ خديوية خاضعة لسيادة الدولة العثمانية .

أما عن علاقة الخديو بالسلطان العثماني فان دفرن — كما سبق أن اشرنا — عندما وضع أسس الادارة المصرية ، لم يمس نظام الحكم بأى تغيير بل نص على استمرار تبعية مصر للسلطان العثماني . ويرجع ذلك الى أن مصر كانت مرتبطة بالسلطان بفرمانات تعد بمثابة وثائق دولية لا يمكن تغييرها بدون موافقة الدول الأوربية الكبرى .

وبرغم القيود التي فرضها السلطان العثماني على خديو مصر ، فانها كانت مستقلة اداريا بحيث يمكن القول « بأن خديو مصر مستقل على وجه العموم ولا حد لسلطته الادارية سوى ما وضعه لها هو بنفسه من الحدود بتنازله عن بعضها لمأورين مخصوصين خولهم جزءا منها يستعملونه بحسب ما يرونه نافعا ومفيدا للأمة تحت مسئوليتهم » أمام الخديو (٥) .

وكانت العلاقة بين الخديو والسلطان العثماني تحددتها فرمانات السلطان العديدة التي صدرت خلال المدة من ١٨٤١ الى ١٨٩٢ . وأهم ما يعنينا من هذه فرمانات في فترة بحثنا ذلك فرمان الذى صدر للخديو محمد توفيق في ٧ أغسطس سنة ١٨٧٩ بمناسبة توليه عرش خديويته عقب عزل والده اسماعيل ثم فرمان الذى صدر في ٢٧ مارس سنة ١٨٩٢ للخديو عباس حلمي عقب وفاة والده لأنها يحددان شكل وطبيعة العلاقات بين الخديوية المصرية والسلطان العثماني .

ومن دراستنا لهذين فرمانين اتضح لنا انهما يتفقان في معظم نصوصهما ولم يختلفا الا في نواح قليلة .

(٤) أحمد قحمة وعبد الفتاح السيد ، نظام القضاء والادارة ، ص ٣٢

(٥) أحمد قحمة ، المصدر السابق ، ص ٣٢

ويستبين لنا من المواد المتشابهة في الفرمانين ما يأتي :

أولا — تبعية أهالى مصر للدولة العثمانية .

ثانيا — الضرائب تجمع باسم السلطان والعملة تسك باسمه .

ثالثا — الخديو على قمة جهازا الحكم والادارة في مصر .

رابعا — من سلطات الخديو ادارة شئون مصر اداريا وماليا وقضائيا .

خامسا — من حق الخديو عقد الاتفاقات المتعلقة بالتجارة والجمارك

وكافة الشئون الداخلية — مع عدم الاخلال بالمعاهدات المعقودة بين الباب

العالى والدول الأجنبية — بشرط موافقة السلطان العثمانى عليها مسبقا .

سادسا — ليس من حق الخديو عقد القروض الا لسداد القروض الحالية .

وكذلك ليس من حقه انشاء سفن مدرعة الا باذن من السلطان كما لا يجوز

له زيادة عدد الجيش على ١٨ ألف جندى .

سابعا — من حق الخديو منح الرتب والنياشين حتى رتبة أمير الـ

للعسكريين والرتبة الثانية للمدنيين .

ثامنا — يلتزم الخديو بدفع الجزية الى السلطان العثمانى ومقدارها

٧٥٠ ألف ليرة عثمانية (نحو ٦٥٨١٢٥ جنيها مصريا) (٦) .

أما فيما يتعلق بأوجه الاختلاف في الفرمانين ، فإن فرمان تولية الخديو

عباس حلمى لم يكن يختلف عن فرمان توفيق الا في ما يختص بالفقرة الخاصة

بحدود مصر وكان نصها :

« وجهنا الى عهدتكم الخديوية المصرية بحدودها القديمة المسطرة في

الفرمان الشاهانى الصادر في ٢ ربيع آخر سنة ١٢٥٧ هـ وفي الخريطة

الملحقة بالفرمان المذكور مع الأراضي المضافة وفقا للفرمان الصادر في

١٥ ذى الحجة سنة ١٢٨١ هـ » (٧) .

(٦) أنظر نص الفرمانين في : فيليب جلاد ، قاموس الادارة والقضاء

ج ٥ ص ١٦٩ — ١٧٠ ، ١٧٥ — ١٧٦

(٧) نفس المصدر ، ص ١٧٥

والواقع ان السلطان العثماني كان ينتهز الفرص للنيل من امتيازات مصر السابق منحها اياها . ويتضح ذلك مما يروييه أحمد شفيق عند تولية عباس حيث يقول « ليتنا ننتظر ورود فرمان السلطاني بتولية الخديو في هذه الأثناء فلم يرد وعلبت اذ ذاك ان الباب العالي يريد أن يسحب الامتيازات التي أعطيت لمصر في فرمان سنة ١٨٧٣ (٨) . في مقابل موافقته للدول على عزل اسماعيل . ولكن الدول لم ترض عن هذه الخطة ، وعارضت الباب العالي . وأخيرا قر الرأي على تأييد الامتيازات السابقة ، ما عدا الاتفاقات التجارية ، فقد تحتم أن يخبر عنها الخديو الباب العالي ومسألة حرية القروض التي أساء اسماعيل استعمالها » (٩) .

ولقد حدثت أزمة بشأن فرمان سنة ١٨٩٢ . فعلى الرغم من أنه قد « وجه مسند الخديوية الى عباس باشا وبلغه بذلك معتمد الدولة العلية بمدينة ترينته » بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٨٩٢ (١٠) ، فان فرمان تولية عباس لم يرد الى مصر الا في ٤ أبريل سنة ١٨٩٢ على يد أحمد أيوب باشا مندوب السلطان (١١) . ويرجع السبب في تأخير صدور فرمان الى المباحثات التي كانت تجريها الحكومتان البريطانية والمصرية مع الباب العالي بشأن محاولته سلخ شبه جزيرة سيناء من ادارة مصر بعد ان ظلت في حوزتها . عاها وضمها الى تركيا (١٢) .

ولما كان الخديو عباس في ذلك الوقت يعمل على استمالة الباب العالي واظهار تقربه للدولة العثمانية على حد قول أحمد شفيق ، فقد أعلن موافقته على التخلي عن ميناء العقبة لتركيا عندما دارت المفاوضات مع مختار باشا المندوب العثماني في هذا الشأن بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٨٩٢ (١٢) . ومن الجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية أصدرت تعليماتها الى

(٩) أحمد شفيق ، مذكراتي في نصف قرن الجزء الأول (من سنة ١٨٧٣ الى ٨ يناير ١٨٩٢) ص ٩١ ،

(١٠) مذكرات محمد فريد القسم الأول ، كراس رقم ٢ ص ٧

(١١) نفس المصدر ، كراس ٢ ص ١٣

(١٢)

(١٣) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج ٢ القسم الأول ص ١٠

قنصلها العام في مصر بلفت نظر الحكومة المصرية الى ما تتضمنه الفقرة المتعلقة بالحدود وأبانت في رسالتها أن هذه الحدود تختلف عن الحدود التي وردت في فرمان تولية توفيق وعما اذا كانت قد وردت ايضاحات في شأن ذلك من الباب العالي الى الحكومة المصرية (١٤) .

جاء رد تجران ناظر الخارجية المصرية الى بيرنج في ١٣ أبريل سنة ١٨٩٢ متضمنا أن الصدر الأعظم قد أ برق الى الخديو عباس في ٨ أبريل يبلغه انه قد عهد اليه كما عهد الى أسلافه من قبل « بادارة شبه جزيرة سيناء » (١٥) .

والحقيقة أن أزمة فرمان لم تنته الا بتلك الرسالة التي وردت الى تجران من بيرنج بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٨٩٢ والتي أكد فيها بأنه « لا يمكن حدوث تغيير في فرمانات المقررة بها الصلات بين الباب العالي ومصر بدون رضا حكومة جلالة ملكة بريطانيا العظمى » (١٦) . كما وجهت الحكومة

(١٤) رسالة بيرنج الى تجران في ١١ أبريل سنة ١٨٩٢ في : فيليب جلاذ ، المصدر السابق ، ج ٥ ص ١٧٧

(١٥) نفس المصدر ، نفس الجزء (رسالة تجران الى بيرنج في ١٣ أبريل سنة ١٨٩٢) ص ١٧٧

= وكان نص التلغراف الذي أرسله الصدر الأعظم الى الخديو عباس في ٨ أبريل سنة ١٨٩٢ كما يأتي : « الى سمو الخديو بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٨٩٢ في علم فخامتكم أن جلالة السلطان الأعظم قد أباح اقامة عدد كان من الضبطيات تضعها الحكومة المصرية في ألوجا والمويلح وضبة العقبة من ولاية الحجاز وفي بعض الأماكن من شبه جزيرة طور سيناء بسبب مرور المحمل الشريف المصري عن طريق البر .

ولما كانت كل هذه الأماكن غير واردة في الخريطة المؤرخة عام ١٢٥٧ هـ المسلمة الى المرحوم محمد علي باشا والمبينة فيها حدود مصر فلذلك قد عاد الوجه الى ولاية الحجاز بارادة من جلالته الشاهانية كما عادت أماكن الضبة والمويلح ومثل ذلك قد ضمت العقبة اليوم الى ولاية الحجاز المذكورة . أما ما تعلق بشبه جزيرة طور سيناء فإن الحالة الراهنة تبقى فيه كما هي وتكون ادارتها على يد الخديوية المصرية كما كانت في عهد جد فخامتكم اسماعيل باشا والرحوم والدكم محمد توفيق باشا » . انظر فيليب جلاذ ، المصدر السابق ج ٥ ص ١٧٦

Cromer, Op. cit., Vol 2 p.269.

(١٦) انظر ايضا :

البريطانية انظار الخديو وحكومته الى أن ما ذكره في هذا فرمان من تحديد تخوم يخالف ما جاء في فرمان توفيق وأنه « اذا قرىء على حدة يفهم منه أن شبه جزيرة سيناء تكون ادارتها تابعة في المستقبل الى ولاية الحجاز الى الخديوية المصرية » .

واضاف بيرنج القول بأن برقية الصدر الأعظم يتضح منها « أن شبه جزيرة سيناء ، أى البلاد المحددة شرقا بخط وهمى من الجنوب الشرقى مبتدئا على مسافة قصيرة من شرقى العريش الى خليج العقبة تستمر ادارتها موكولة الى الخديوية ، وأما حصن العقبة الكائن شرقى الخط المذكور فتابع لولاية الحجاز » . وأشار الى « أن حكومة جلالة الملكة تقبل بتحديد التخوم كما جاء في فرمان الحاضر بعد التذييل والتعديل والتوضيح بموجب التلغراف الوارد بتاريخ ٨ الجارى من فخامة الصدر الأعظم الذى تعتبره ملحقا به ولا تعارض قراءته رسميا مضافا اليه التلغراف التوضيحي البادى ذكره » . وطلب بيرنج فى ختام رسالته من الحكومة المصرية نشر هذه الرسائل المتبادلة بين الحكومتين البريطانية والمصرية وفرمان التولية وبرقية الصدر الأعظم فى الجريدة الرسمية (١٧) .

وعلق محمد فريد على تلك الأزمة بالقول بأن « الانجليز أرادوا أن ينتهزوا هذه الفرصة ليظهروا للمصريين أن نفوذهم فى مصر أقوى من نفوذ الدولة العلية نفسها مع أن هذه الاجراءات قد أخطأت المرمى لأنها تزيد من ميل جميع الأهالى الى الدولة العلية حتى من كان معارضا لها من قبل اذ تحقق الجميع الآن من أطماع الانكليز فى مصر وعلم الخاص والعام ان الاخلاص لمصر من استيلاء الانكليز عليها. الا بتقوية عرى التبعية للدولة العلية » (١٨) .

على أن السبب الرئيسى فى دفاع الانجليز عن بقاء شبه جزيرة سيناء جزءا من الأراضى المصرية لم يكن محبة فى مصر بل سعيها وراء المصلحة

(١٧) رسالة بيرنج الى تجران فى ١٣ ابريل سنة ١٨٩٢ فى فيليب جلاد ، نفس المصدر ج ٥ ص ١٧٨
(١٨) مذكرات محمد فريد ، القسم الأول كراس ٢ ص ١٥ . (دار الوثائق القومية) .

البريطانية حيث نكر كرومر في معرض حديثه عن تلك الأزمة « أنه لم يكن من المستحب رؤية جنود أترك على ضفاف قناة السويس » (١٩) . « فإن هذه النقطة لو كانت في يد دولة عزيزة لأمكنها منها قفل بوغاز السويس دون المراكب الانكليزية ويكون في مناعة بوغاز القسطنطينية ولذلك فإن انكلترا لا تسلم أن يسلم الى الدولة العلية مطلقا ولو أمضى ذلك الى الحرب » (٢٠) .

ومن استعراضنا لهذين الفرمانين يتضح لنا أن القيود التي كانت تربط الخديوية المصرية بالدولة العثمانية رغم أنها كانت مؤثرة في الاستقلال الخارجى فهي غير ماسة بالاستقلال الداخلى فقد كان من حقوق الخديو وضع القوانين الادارية والقضائية والمالية والعمل بها ، كذلك كان بيده مقاليد حكم البلاد وتدير شئونها بالاشتراك مع نظاره وماليته ميزانية مستقلة وباسم الخديو كانت تصدر الأحكام من المحاكم أى أنه في الواقع كان مستقلا بأمور البلاد في الداخل دون تدخل ما من الدولة العثمانية (٢١) .

ولكن هناك أمورا جدية بالناقشة في هذا المجال إذ لم يكن من حق مصر عقد المعاهدات السياسية مع الدول كذلك لم يكن لها تمثيل سياسى في الخارج وان كان من حق الخديو اعتماد قناصل الدول الأجنبية ووكلائهم في مصر . ومن الجدير بالذكر أن تركيا هي التي كاتت تمثل مصر في المؤتمرات الدولية وإذا حضر مندوبون عن مصر هذه المؤتمرات لم يكن لهم حق التصويت .

وكل هذه الأمور نجمت من أن مصر لم تكن لها شخصية مستقلة عن الدولة العثمانية فقد كان الرعايا المصريون يعتبرون بحكم الفرمانات من رعايا الدولة العثمانية (٢٢) .

ومن الجدير بالذكر أن حقوق السلطان العثماني فيما يتعلق بالنواحي

(١٩) Cromer, Op. cit., p. 268

(٢٠) مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، كراس رقم (٢) ص ١٥

(٢١) أحمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٣٩ — ٤٠

(٢٢) راجع فرمان تولية توفيق وعباس في : فيليب جلال ، المصدر

السابق ، ج ٥ من ص ١٦٩ — ١٧٠ ، ١٧٥ — ١٧٦

المسالية التي نص عليها فرمانا تولىة توفيق وعباس حلمى لم يراع في فترة السيطرة البريطانية موضوع البحث .

فقد عمدت سلطات الاحتلال الى اجراء تعديل في نظام الضرائب في مصر هذا بالإضافة الى ما فرضته من تسويات مالية بالاتفاق مع الدول الأوربية دون موافقة تركيا . كما أن نظام النقد في مصر في تلك الفترة لم يكن مرتبطا بالدولة العثمانية وانما كان مرتبطا بالحكومة البريطانية .

نخلص من كل ما تقدم الى أن حقوق الباب العالي في مصر تقلصت بفعل السيطرة البريطانية ولم يبق له سوى حق الجزية وحق تعيين قاضى القضاة في مصر وكذلك تعيين القوميسر العثماني وكان ممثل السلطان في مصر . أما عن تعيين قاضى القضاة فقد حاولت الحكومة البريطانية في سنة ١٨٩٩ الغاء والزام الخديو بتعيين قاضى مصرى بدلا منه وعندما استشار الخديو الشيخ محمد عبده وكان يشغل منصب الافتاء في ذلك الوقت نصحه بالرفض (٢٣) .

ومن الجدير بالذكر أن تعيين القاضى التركى أى قاضى القضاة كان يتم عن طريق ترشيح الخديو لاثنتين يختار السلطان العثماني أحدهما لهذا المنصب ولكن في بعض الأوقات كان السلطان يحىى أفندى في هذا المنصب دون مراعاة لرغبة الخديو ونظاره وسلطات الاحتلال . ولم يكن الخديو نفسه يعنيه ذلك الأمر بقدر ما كان يخشى معارضة نظاره لهذا التعيين وأنهم « ربما يستعينون بالانجليز في المعارضة » . ولكى يحاول الخديو اقناع رئيس نظاره مصطفى فهمى بالموافقة على هذا التعيين طلب من السلطان منحه « رتبة الوزارة » (٢٤) .

والواقع انه كثيرا ما كانت تحدث خلافات بين القاضى والحكومة المصرية وعلى ذلك كانت تلجأ الحكومة المصرية الى الانجليز للحد من محاولات القاضى لتوسيع سلطاته من ذلك على سبيل المثال ذلك الخلاف الذى وقع بين القاضى وديوان الأوقاف في عام ١٩٠٤ ومنشأ هذا الخلاف يرجع الى أن القاضى التركى قرر في جلسة المجلس الأعلى للأوقاف محاسبة نظار الأوقاف بينما رأت المحكمة الشرعية بأن ذلك من حقها وعند

(٢٣) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ١ ص ٢٨٠

(٢٤) نفس المصدر ، نفس الجزء ، ص ٣٦١

ذلك نشر القاضى اعلانا فى الجريدة الرسمية يلزم نظار الأوقات بتقديم حساباتهم فى نهاية العام الهجرى اليه .

وكان ما تخشاه الحكومة المصرية أن يعتبر القاضى الذى كان يدعى لنفسه الولاية العامة الشرعية فى مصر — حكومة داخل حكومة . واتفق كرومر مع الحكومة المصرية على قبول استقالته التى لوح بها ولكن سوى الأمر وظل قاضى القضاة فى منصبه ونشر اعلانا ألغى فيه اعلانه الأول بالجريدة الرسمية فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٤ (٢٥) .

وكان مظهر سيادة الباب العالى الذى استمر هو « القوميسر العثمانى » . وقد عهد السلطان العثمانى بهذا المنصب الى الغازى أحمد مختار باشا وكان دبلوماسيا بارعا وافر الذكاء له من امجاده وولائه العميق للدولة العثمانية مما يفرض على الجميع احترامه . ولكن مهمته فى مصر لم تكن سهلة فلقد كان عليه على حد قول الخديو عباس « أن يقضى على كل مقومات استقلال مصر وأن يمنع الخديو بكل الوسائل من مضاعفة الامتيازات والحريات التى كانت يستمدها من فرمات توليته ، كما كان عليه أن يسهر على الاحتفاظ بنفوذ الخليفة الدينى وسلطته فى أرجاء البلاد وكان هذا واجبه ولكن كان عليه أيضا أن يحمى الحقوق التى كانت تركيا لاتزال تملكها ضد توغل بريطانيا العظمى . ومن المؤكد أن الحلفاء (يقصد روسيا وفرنسا) كانوا يؤيدون تصرفاته ضد المزاعم البريطانية » (٢٦) .

وحاولت الحكومة البريطانية الاستفادة من مركزها فى مصر لالغاء منصب القوميسر العثمانى ولكن فشلت « مناورات » سفرائها فى الاستئانة فى تحقيق هذا الهدف بسبب معارضته من جانب سفيرى روسيا وفرنسا فى الاستئانة . وكان كل من قنصلى فرنسا وروسيا العموميين يقوم بمحاولات التقريب بين وجهات نظر الخديو ومختار باشا بغية القضاء

(٢٥) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج ٢ القسم الثانى ،

ص ٦٢ ، ٦٣ ، ١٦٧ .

(٢٦) مذكرات الخديو عباس ، المصرى العدد ٤٨٢٨ فى ٧ مايو

سنة ١٩٥١ .

على ما يطرأ من مضاعف وكان الغازى أحمد مختار يجد في ذلك عوناً له في صراعه ضد سلطات الاحتلال للاستئثار بالنفوذ (٢٧) .

وعلى الرغم من أن كرومر والنظار في مصر لم يعترفوا على الإطلاق بأية سلطة فعلية لمختار باشا إلا أنه في الحقيقة كان يتمتع بمركز ممتاز في البلاد باعتباره ممثلاً لخليفة المسلمين وكان ذلك يضيف عليه مهابة ونفوذاً كبيرين .

وعلى الرغم من أن مختار باشا الذى كانت تعتبره الدولة العثمانية «ياورا شاهانيا» (٢٨) كان يعتبر مهمته في مصر مركزاً لمراقبة المحاولات البريطانية (٢٩) إلا أن سلطات الاحتلال والنظار قد درجوا على معارضة أوامره (٣٠) .

وكثيراً ما كانت تحدث خلافات بين الخديو ومختار باشا في مناسبات عديدة منها محاولاته التأثير على الخديو لتغيير نظارته « بسبب تساهلها في كافة المسائل مع الانكليز فتكرر الخديو وبعد ذلك تداخلاً في شئون بلاده الداخلية » وعندما شكوا الخديو غازى باشا إلى السلطان العثماني في هذا الشأن جاءه الرد من السلطان « أنه واضع ثقته فيه » (غازى) وأصدر السلطان تعليماته إلى مندوبه أيوب باشا حامل فرمان بالتوفيق بين الغازى والنظارة ومصالحهم ففعل ذلك (٣١) .

وكانت الحكومة البريطانية قد نجحت عن طريق سفارتها في الأستانة في اقناع السلطان عبد الحميد بخطر خديو مصر عباس حلمي (٣٢) ومحاولاته اعداد خلافة خارجية على تركيا .

(٢٧) مذكرات الخديو عباس حلمي ، المصرى ، العدد السابق .

(٢٨) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٠٤ .

(٢٩) مذكرات الخديو عباس حلمي ، نفس العدد السابق .

(٣٠) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج ١ ص ٣٠٨ .

(٣١) مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، كراس ٢ ص ١٥ .

(٣٢) مذكرات الخديو عباس ، المصرى ، العدد السابق .

والحقيقة أن السلطان العثماني لم يكن يعتمد على خديو مصر في ما يتعلق بنواياه نحو مصر والاحتلال الانجليزي بدليل مباحثاته مع انجلترا بشأن تحديد أجل الاستقلال ثم قطعه المباحثات بعد ذلك دون علم الخديو وكان رجال المعية السلطانية يدركون أن السلطان رغم وجود الاحتلال الانجليزي في مصر لم يكن « يخشى شخص يعيد سيرة محمد علي باشا ضد السلطان » (٣٣) ويبدو أن حسن العلاقات بين الدولة العثمانية ومصر في تلك الفترة في نظر الدبلوماسية كان عيصرا لازما للتوازن وضمانا ضروريا لحقوق مصر والباب العالي (٣٤) .

ونستطيع القول في النهاية أن الخديو كان مرتاحا لتبعية مصر للدولة العثمانية سندا ضد تدخل النفوذ البريطاني ولكنه في الوقت نفسه كان حريصا على عدم تدخل السلطان في شئونه وعدم المساس بامتيازاته .

الخديو ومعيته :

كان الخديو يمارس سلطاته عن طريقين : طريق شخصي هو المعية وطريق رسمي هو مجلس النظار . وكان الانجليز حريصين على عدم التدخل في رجال المعية الا عند الضرورة القصوى . ولما كان مجلس النظار هو الهيئة التنفيذية المسئولة عن تصريف شئون الادارة في البلاد ، لذا نجد أن تعيين النظار كان يصحبه اصطدام بين الخديو وسلطات الاحتلال .

كان الخديو يستعين ببعض الأشخاص الذين يثق فيهم لتصرف الأمور في ديوانه وهذه العناصر كايث في الغالب من أبناء الطبقة التركية المقربين للخديو فكان الخديو يصطفهم ويوليهم رعايته وعطفه حتى يضمن ولائهم واخلاصهم .

وكان قصر عابدين هو المقر الرسمي لحكم الخديو ففيه تتم مقابلات الخديو الرسمية واجتماعاته بالوزراء وبقيّة كبار رجال الادارة والشخصيات الهامة . ومن ثم كان ديوانه هذا في القصر .

(٣٣) احمد شفيق ، المصدر السابق ج ١ ، ص ٣٨٣ .

(٣٤) مذكرات الخديو عباس ، المصري العدد السابق .

وفي أوائل عهد توفيق كان الديوان الخديو يضم عدة أقلام منها قلم تركي وقلم عربي وقلم أفرنجي ، وكل قلم يعهد برئاسته الى أحد كبار الموظفين في الديوان يساعده في الأعمال عدد من الموظفين .

وكان المشتغلون في القلم التركي يجيدون اللغة التركية حيث كانت إجراءاته تقتضى معرفة هذه اللغة . أما القلم العربي فكان يختص بالرد على المكاتبات التي ترد الى الديوان باللغة العربية وغيرها من الإجراءات المكتبية كال حفظ والتقييد في السجلات ونحوها . وكان رئيس القلم الأفرنجي في بداية عهد توفيق مسيو جودان باشا وهو فرنسي الجنسية وخلفه مسيو دومرتينو في عام ١٨٨٣ الذي أنعم عليه بمرتبة الميرمران الرفيعة في عام ١٨٨٤ وكذلك كان كاتب المحفوظات فرنسيا أيضا وهو مسيو أودان وكان هذا القلم يضم بعض أبناء الباشوات مثل أحمد ذو الفقار وسعيد ذو الفقار وهما من أبناء على ذو الفقار باشا (سر. تشريفاتي الخديو) وكذلك موسى عصمت وهو شقيق حسين فخري باشا كما كان يضم أحمد شفيق المؤرخ المعروف (٣٥) .

وكانت كل أعمال القلم الأفرنجي باللغة الفرنسية وكان الخديو يعهد الى مسيو أودان بتدريب العاملين في هذا القلم . وكان الديوان كذلك يضم قلم التشريفات وهو المختص بالمقابلات وكان يتصل برئيس النظار يبلغه بالبرنامج الذي يعده هذا القلم فيما يتعلق بالتشريفات ونوعية المدعوين لزيارة الخديو ومواعيد الزيارة وما الى ذلك . كما كانت مهمة قلم التشريفات ارسال بطاقات الدعوات الى المدعوين حسب الكشف التي ترد الى الديوان من المديرين والنظارات المختلفة وكذلك الاتصال بالمديرين وغيرهم لإبلاغهم بالترتيبات التي تتخذ بشأن التشريفات الخديوية وحضورهم مع العمدة والاعيان ونحو ذلك .

ومن العاملين بالتشريفات في عهد توفيق على ذو الفقار باشا كبير التشريفات وتونينو بك التشريفاتي الأول للخديو (٣٦) .

(٣٥) أحمد شفيق المصدر السابق ج ١ ص ١٦ ، ٢٢ ، ٩٠

(٣٦) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ١ ص ٩٤ — ٩٥ ، ٢٨٣

وكان الخديو يكلف رجال المعية ببعض الأعمال السرية ويتخذ منهم عيوناً له فالخديو توفيق كان يتجسس على تحركات والده في إيطاليا بواسطةهم . أما الخديو عباس فكان يعهد الى بعضهم بالقيام بمأموريات في الاستانة لدى السلطان أو الصدر الأعظم أو غيرهما من الأشخاص الذين تربطهم به علاقات شخصية أو نحو ذلك (٣٧) . كما كان يستخدم بعضهم في الاتصال بالأعيان أمثال أحمد شوقي الشاعر المعروف وغيره .

وكان رجال المعية هم الذين ينظمون للخديو اجتماعاته ولقاءاته حسب أوامره لهم كما كان يصطحب بعضهم في رحلاته وزياراته سواء داخل القطر أو خارجه .

ومن رؤساء الديوان الخديو في عهد توفيق محمد ثابت باشا وهو الذى كان يعمل ناظراً للداخلية ثم استقال احتجاجاً على تصرفات كليفور لويدي وكيل نظارة الداخلية .

ويحدثنا الخديو عباس حلمي في مذكراته أن أول شيء فكر فيه بعد توليته العرش تنظيم المعية وتجديد نظامها حيث يقول أنه استحال عليه أن يحصل على أى إيضاح للدور الذى كان عليه أن يلعبه ، ويصف بعض رجال المعية فيقول « ان كبير الأمناء ذو الفقار الشيخ ، الذى كان قبل ذلك وزيراً للخارجية ، لم يعرف كيف يرتب جلوس الشخصيات حول مائدة المداولات ، واذا بالمستشار المالى الانجليزى — وكان مقعده المعتاد عند طرف المائدة القصى — ينتهز فرصة ذلك الارتباك فيقبل ليجلس الى جوار رئيس المجلس نفسه وهو مكان ظل يحتله حتى عام ١٩١٤ ، بسبب تلك السابقة المؤسفة التى خلقها جهل كبير الأمناء الذى لا يغتقر » (٣٨) .

وكان ما يضايق عباس من معيته انه اذا استفسر عن شيء منهم تكون الاجابة « كما تشاء » (٣٩) . وكان يرى ان والده استسلم للانجليز وكبار

(٣٧) نفس المصدر ، ج ٢ القسم الأول ص ١٥٠

(٣٨) مذكرات الخديو عباس حلمي ، المصرى ، العدد ٤٨٠٠ في ٨

ابريل ١٩٥١

(٣٩) نفس المصدر ، نفس العدد .

حاشيته سائرون على سياسته وموظفو المعية يأتون أعمالا لا تليق بكرامتهم وأن الرقابة عليهم غير متوفرة .

وفي حديث لعباس حلمى مع أحمد شفيق فى ٢٢ يناير سنة ١٨٩٢ أى بعد ستة أيام من توليته العرش أفضى الخديو اليه بنيته فى استبعاد ذو الفقار باشا كبير الأمناء ومحمد ثابت باشا رئيس الديوان الخديو فنوه أحمد شفيق بأن الأول خدم الأسرة الحاكمة منذ عهد سعيد وأن الثانى من نوى الكرامة لأنه أبى أن ينقاد لاستبداد كليفورد لويد ، إلا أن عباس أشار الى أن تقدمهما فى السن هو الذى دفعه الى إعادة ترتيب المعية (٤٠) .

وعلى أية حال عندما أحس ذو الفقار وثابت بنية الخديو فى تغيير نظام المعية قدما استقاليهما فقبلهما الخديو فى ٢٧ يناير سنة ١٨٩٢ وأجرى تعديلا على النظام القديم للديوان الخديو حيث وزعت الأعمال على ثلاثة دواوين وصدر أمر عال الى نظارة المالية فى ٢١ أبريل ١٨٩٢ بتعيين محمود فهمى باشا رئيسا للديوان العربى (٤١) . كما عين محمود شكرى بك وهو من المقربين الى الخديو عباس رئيسا للديوان التركى ودومرتينو باشا رئيسا للديوان الفرنجى ، وكان هذا الديوان الأخير يتبعه مسيو روليه السكرتير العام للديوان الخديو (٤٢) وأحمد شفيق بك رئيس قلم الترجمة . كما استمر بروستر بك السكرتير الانجليزى الخاص منذ عهد توفيق فى خدمة الخديو ومنح رتبة الممايز .

والى جانب هذه الدواوين الثلاثة المنبثقة عن الديوان الخديو كان يوجد قلم الياوران وقلم التشريفات . وقد أحيل على المعاش كثير من الياوران

(٤٠) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الأول ص ١٦ — ١٧
(٤١) أحيل محمود فهمى الى المعاش فى ٣١ ديسمبر ١٩٠٢ وخلفه فى منصبه حسن عاصم باشا السر تشريفاتى — نفس المصدر ، نفس الجزء والقسم ص ٤١٤

(٤٢) كان يعمل أستاذا للاقتصاد السياسى بمدرسة العلوم الشرقية فى فينا وكان منتدبا مدرسا خصوصيا لعباس حلمى عندما كان يتلقى تعليمه بمدرسة التريزيانوم وفى ١٤ أبريل عين سكرتيرا عاما للديوان الخديو — نفس المصدر والجزء والقسم ص ١٨

في بداية عهد عباس وعين الأمير أحمد فؤاد باشا سر ياورا وكان يعمل قبل ذلك ملحقا عسكريا بالسفارة العثمانية بفينا وتم تعيين عبد الحليم عاصم باشا ياورا أول والأميران محمد إبراهيم وسعيد طوسون في قلم الباوران . كما عين حسين محرم بك قومنداننا للمراسلات الخديوية (٤٣) .

وغيا يختص بقلم التشريفات فقد عين أحمد مظلوم باشا محافظ عموم القنال سر تشريفاتي (٤٤) خلفا لذو الفقار باشا بتزكية من رئيس الديوان الأفرنجي مسيو دومرتينو ومحمد العباني بك تشريفاتي أول وسعيد ذو الفقار تشريفاتي ثان (٤٥) كما نقل مصطفى داود يكن بك والذي كان يعمل معاوننا للتشريفات الى السكرتارية الانجليزية وعين عبد الرحمن بك صبرى واحمد بك خيرى معاونى تشريفات (٤٦) .

وبالإضافة الى هذه التعيينات السابقة عين الدكتور كومفوس طبيبيا خاصا بالمعية كما عين الشيخ محمد راشد مفتيا للمعية .

وكان الخديو عباس يفضي بأسراره الى بعض رجال المعية الموثوق فيهم الذين يوليهم عطفه ويستشيرهم في كثير من المهام أمثال أحمد شفيق وغيره ويأخذ بأرائهم في كثير من الأمور ، بل أنهم كانوا أحيانا يتدخلون في تعيين النظار وكبار الموظفين (٤٧) .

على أنه رغم الثقة التي كان يضعها عباس في رجال معيته الا أن بعضهم كان يفشي أسراره وتحركاته الى الانجليز حيث كان لهم جواسيس داخل القصر (٤٨) . ولكن عباس كان حذرا فقد كان هو نفسه يراقب تحركات

(٤٣) سميت فيما بعد بالحرس الخديو .

(٤٤) خلفه في منصبه حسن عاصم باشا ثم اللواء أحمد زكى باشا

سنة ١٩٠٢

(٤٥) رقى مديرا ثم أصبح ناظرا للمالية في أكتوبر ١٩١٣ بدلا من أحمد حلمي الذي تولى نظارة المعارف العمومية — مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، كراس رقم ٢ ص ٦٠

(٤٦) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الأول ص ١٨ —

١٩

(٤٧) نفس المصدر ، نفس الجزء والقسم ، ص ١٥٠

(٤٨) مذكرات الخديو عباس حلمي ، المصري ، العدد ٨٠٠ في ٨

رجال معيته خارج القصر عن طريق البوليس السرى . ويذكر أحمد شفيق أن الذى دفعه الى ذلك هو ما كان يقوم به بعض موظفى المعية من اعمال لا تتناسب ومراكزهم . وكان البوليس السرى يرفع الى الخديو تقارير مستمرة عن رجال المعية (٤٩) .

ويبدو أن عباس كان يستخدم بعض رجال المعية لتحقيق أغراضه الخاصة أمثال لويس روليه Louis Rouiller السكرتير العام للديوان الذى كان يعهد اليه الخديو بالاتصال ببعض الشخصيات الفرنسية بالقاهرة كالقنصل الفرنسى العام وكذلك الصحفي الفرنسى جانيلو Gavillot رئيس الجالية الفرنسية بالقاهرة وكذلك مسيو بوترون Bouteron الفرنسى رئيس اللجنة المختلطة للدومين وكذلك مسيو برون Pront المندوب الفرنسى فى ادارة السكك الحديدية على حد قول عباس لتشكيل « أول نواة للدعاية لمصلحة استقلال مصر يوجههم المسيو دى ريفرسو بإدارته البارعة ويصلهم روليه بالعرش (٥٠) .

ويبدو أن سلطات الاحتلال كانت تشك فى روليه خاصة بعد أن أدلى بحديث الى جريدة الجورنال الباريسية فى أغسطس ١٨٩٤ طعن فيه على سياسة الانجليز فى مصر مما أثار الصحف الانجليزية ضد الخديو وطالبت بعزل روليه من منصبه واحتج كرومر وطلب من الخديو تكذيب الخبر ولكنه رفض وقال « ان الصحف الانجليزية تكتب عنى منذ ثلاثة أعوام بعبارة مهينة وأنا صامت » وعلقت صحيفة الجازيت على ذلك بالقول « أنه يجب على موظفى البلاط والحكومة أن يضعوا نصب عيونهم هذه الحقيقة ، وهى ان السياسة الخارجية خارجة عن نطاق اعمالهم وان الاهتمام بها من اختصاص النظار القائمين بالأمر دون سواهم » (٥١) .

ويبدو أنه كانت هناك صراعات بين كبار موظفى الديوان حول سلب

(٤٩) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الأول ص ١٦٤

(٥٠) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى ، العدد ٤٨٢٩ فى ٨

مايو ١٩٥١

(٥١) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ، ص ١٦٦

اختصاصات أقلام الديوان من ذلك ما حدث بين حسن عاصم باشا رئيس الديوان العربى وبين أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الأفرنجى حيث يذكر الأخير أن الأول كان يسيطر على جميع الأقلام العربية والأفرنجية والتركية « (٥٢) » .

على أن الخديو كان يسيطر على ديوان الأوقاف من خلال رجال المعية أنفسهم حيث كان رئيس الديوان الخديو عضواً في مجلس الأوقاف الأعلى ومن خلال رجال المعية كان ينفذ كل صفقاته ويعييث بمال الأوقاف ولم يكن الخديو يسمح لأحد من رجال معيته بمخالفة رغباته . إذ يحدثنا أحمد شفيق أن حسن عاصم باشا رئيس الديوان الخديو وقف أمام الخديو في إحدى صفقاته في الأوقاف (٥٣) . فسر كرومر لوقف حسن عاصم ومما قاله في ذلك الصدد « أنه يحمد الله على وجود أشخاص ذوى مقدرة ونزاهة في حاشية الخديو مثل حسن عاصم » وقد أدى ذلك إلى حنق الخديو على حسن عاصم وأقاله في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤ ، وعين أحمد شفيق باشا رئيساً للديوانين العربى والأفرنجى في أول يناير سنة ١٩٠٥ وعبد العزيز عزت رئيساً للديوان التركى (٥٤) .

وفي السنوات الأخيرة من حكم الخديو عباس حلمى تدخل الانجليز في المعية — على حد قول محمد فريد — « لاصلاحها وتنقيتها من الادران » فقد

(٥٢) نفس المصدر ، ص ٤

(٥٣) رغب بيت زروفوداكى في الاسكندرية استبدال ارض الوقف الواقعة بجوار الكوبرى الأعمى بتفتيش الخديو بمشتهر ، وكان الخديو يرغب في هذه الصفقة لسببين الأول : أنه يرغب في بيع تفتيش مشتهر والثانى : رغبته الاشتراك مع زروفوداكى في الأراضى التى تشتري من الوقف . وعندما عرض الموضوع على مجلس الأوقاف الأعلى عارض حسن عاصم والشيخ المفتى في الصفقة وطلبا تعيين لجنة لتقدير ثمنى الوقف والتفتيش كما قرر المجلس الأعلى أن يدفع زروفوداكى مبلغ ٢٠ ألف جنيه زيادى حتى يكون ثمن التفتيش مائة وثلاثين ألف جنيه . وعلق أحمد شفيق على ذلك بالقول « ومن هذا اليوم أصبح الخديو والمتملقون في الحاشية يتناولونه بالذم الشديد » — أحمد شفيق ، المصدر السابق ج ٢ القسم الثانى ، ص ٤٥ — ٤٦

(٥٤) نفس المصدر ، ص ٤٦ ، ٦٣

تدخل كتشنر في نقل يوسف صديق من رئاسة الديوان الخديو في نوفمبر ١٩١٣ الى الخاصة لاتهامه بسوء السلوك ، وخلفه في منصبه عثمان مرتضى . ولعل من اسباب الخلاف بين محمد فريد وعباس حلمي اتهام محمد فريد المعية بالفساد ومناداته بضرورة اصلاحها (٥٥) .

وقبل أن ننهي حديثنا عن الخديو ومعيته نقول ان الخديو كان حريصا على اختيار وزرائه من بينهم ذلك أن عددا كبيرا من نظار مصر في تلك الفترة كانوا ممن سبق لهم العمل بالديوان الخديو . وتلك كانت سياسة الخديو في أن يكون من بين نظاره من يدينون له بالولاء والطاعة .

* * *

علاقة الخديو بالاحتلال :

كان قوام الحكم في مصر في عهد السيطرة البريطانية (١٨٨٢ - ١٩٢٢) يتنازع تياران ، تيار السلطة الشرعية الذي يمثله خديو البلاد وكبار رجال حكومته وتيار السلطة الفعلية المثل في القنصل البريطاني العام والمستشارين وبقية كبار الموظفين الانجليز — وان كانوا موظفين في الحكومة المصرية .

فالسلطة الشرعية ، أي سلطة الخديو ، تحض المصريين على الالتفاف حولها وعلى مناوأة الاحتلال الانجليزي . والدعوة في ظاهرها بسيطة سهلة الفهم تصل الى قلوب العامة في يسر « ووجدت فعلا استعدادا طيبا لتقبلها ، ولكن السلطة الشرعية نفسها تدرك ان المسألة لم تكن بهذه البساطة ، وان الخديوية قد لا تستغنى عن هذا الغاصب كل الاستغناء ، فهي من جهة ترى فيه سندا ضد مطامع السلطنة العثمانية والتدخل الدولي وترى من جهة أخرى فيه سندا للحكم المطلق » (٥٦) .

(٥٥) يذكر محمد فريد عن محاولات اصلاح المعية « وهو ما طلبته مرارا من الخديو وجعلته شرطا لازما للصلح معه ، ولكيه كان يرغب ذلك دائما » .

أنظر : مذكرات محمد فريد ، القسم الثاني ، كراس ٢ ص ٦١
(٥٦) محمد شفيق غربال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، الجزء الأول ص ٢٦

والسلطة الفعلية ، أى سلطة الاحتلال — كان هدفها أن يذعن المصريون للأمر الواقع ولا يتعللوا بالأمل فى استخدام التدخل العثمانى والأوربى ضد الاحتلال وفى نفس الوقت كانت هذه السلطة تريد استقطاب فريق من المصريين — ان لم يكن الشعب كله — واشـعـارهم بالاتفاق فى المصلحة بينهم وبين الاحتلال « فقد يعاون الاحتلال الخاصة على نيل مقدار من تقييد الحكم المطلق وقد يعاون الاحتلال مصر على التخلص من بعض القيود الدولية على سيادتها . وبذلك يتم نوع من التبسيط لمركز مصر الدولى، فيصبح الأمر علاقة بين مصر وإنجلترا وهذه قد تسوى فى المستقبل بشكل ما » (٥٧) .

ونستطيع أن نتصور شكل الحكم على النحو التالى :

أولا — الاحتلال على رأس نظام الحكم يضع السياسة العامة ويشرف على تطبيقها ويراقبه .

ثانيا — الخديو والأسرة الحاكمة يحدد لها نطاقا معيناً من النقود يحد من سلطته .

ثالثا — الأجانب عموماً وأصحاب الامتيازات الأجنبية خصوصاً والراسمال الأجنبى الذى كان يزداد على مر الأيام نمواً واتساعاً .

رابعا — الأرستقراطية المصرية الحديثة الممثلة فى العائلات التى رحبت بالاحتلال والتى أقطعتها الاحتلال اعترافاً بجميلها أراضى واسعة من مزارع الخديو المعروفة بالدائرة السنية متعاونة مع الاحتلال أحيانا ومع الخديو أحيانا أخرى .

وكان يقف على مقربة من هذه العناصر الرئيسية جاليات شرقية تقوم بالخدمات الصغيرة للاحتلال كأعمال الترجمة والبريد والسكك الحديدية والصحة والشئون المالية أما الشعب المصرى فكان يكافح وسط هذه الغابة المليئة بالذئاب باحثاً عن طريقة الى السلطة (٥٨) .

(٥٧) محمد شفيق غربال ، المصدر السابق ، الجزء الأول ، ص ٢٦

(٥٨) فتحي رضوان ، نظرات فى اصلاح الاداة الحكومية ، ص ٢١ —

ونستطيع القول بأن علاقة الخديو بالاحتلال في الفترة من ١٨٨٢ الى ١٩١٤ اجتازت أربع مراحل اختلفت كل مرحلة فيها عن الأخرى وهى :

مرحلة الاستسلام من بدء الاحتلال الى سنة ١٨٩٢ والثانية هى فترة الشقاق الأول من بداية عهد عباس حلمى الى عام ١٩٠٧ . والثالثة هى فترة الوفاق من عام ١٩٠٧ الى عام ١٩١١ والمرحلة الأخيرة هى مرحلة الشقاق الثانى من ١٩١١ الى ١٩١٤

اتسمت المرحلة الأولى بالاستسلام التام لسياسة الاحتلال . وكان توفيق على رأس الحكومة ، وأيا كانت السلطة التى يمارسها بفضل مركزها . الا انها قد تزعزعت بفعل ثورة عرابى ونتيجة للاحتلال الذى أعقبها (٥٩) .

صحيح أن الخديو استمر من الناحية الاسمية على قمة السلطة التنفيذية يمارسها بطريق مباشر — كما كان من قبل — يعاونه فى ذلك النظار الذين استمر من حقه تعيينهم وعزلهم ، الا أنه أصبح لزاما عليه أن يستشير قنصل بريطانيا العام فى كل تصرفاته .

والواقع أن الاحتلال الانجليزى لمصر لم يكن يريد اشارة أية مشاكل تثير الراى العام فى مصر مما قد يعرضه الى احداث فتن أو قلاقل ، فهو لم يكن يريد الظهور بمظهر السيادة المباشرة أو الاستئثار بالحكم فى صورة عليية وانما كانت خطته حكم مصر بطريق غير مباشر . وبذلك تركت سلطات الاحتلال الخديو يمارس سلطاته فى حكم مصر بعد أن عقدت العزم على اتباع وسائل أخرى تمكها من السيطرة على جهاز الحكم فى مصر .

والحقيقة أننا نستطيع أن ندرك منذ بدء الاحتلال ابعاد السياسة البريطانية فى السيطرة على جهاز الحكم والادارة فى مصر اذا رجعنا الى الاطار العام الذى حددته السياسة البريطانية بشأن سلطة الخديو ونظاره والذى بدا واضحا منذ البداية فى برقية جرانفل وزير الخارجية البريطانية الى الدول العظمى بتاريخ ٣ يناير ١٨٨٣ حيث نكر جرانفل فى برقيته هذه ما يلى : « أنه وان كانت القوات البريطانية باقية فى مصر لصيانة النظام

العام فان حكومة صاحبة الجلالة تنوى سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو ، والى أن يحين ذلك فان مركز حكومة صاحبة الجلالة بازاء سموه يقضى عليها ببذل نصائح لتتأكد من ان النظام الذى سيوجد يكون مرضيا ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم «(٦٠) . وظلت الحكومة البريطانية تؤكد للدول العظمى باستمرار حرصها على اتباع هذه السياسة(٦١) .

ولا نبالغ اذا قلنا ان السياسة البريطانية فيما يتعلق بادارة مصر قد انكشفت ببرقية جرانفل الثانية التى ارسلها الى السير افلين بيرنج قنصل بريطانيا العام فى مصر بعد عام من البرقية الاولى وبالتحديد فى ٤ يناير ١٨٨٤

وهذه البرقية الأخيرة كانت قد ارسلتها وزارة الخارجية البريطانية الى قنصلها العام فى مصر عندما رفض شريف رئيس النظار اخلاء السودان بناء على طلب الحكومة البريطانية . وقد جاء فى هذه البرقية ما نصه : « انه من الواجب مادام الاحتلال البريطانى المؤقت قائما فى مصر ، ان تتأكد حكومة صاحبة الجلالة انه من الضرورى اتباع النصائح التى ترى اسداءها للخديو فى المسائل الهامة التى تستهدف فيها ادارة مصر وسلامتها للخطر ، ويجب على الوزراء والمديرين المصريين ان يكونوا على بية من ان المسئولية الملقاة الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها الى ان تصر على اتباع السياسة التى تراها ، ومن الضرورى ان يتخلى عن منصبه كل وزير او مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة ، وان حكومة صاحبة الجلالة الواثقة من انه اذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء فهناك من المصريين سواء من شغلوا منصب الوزارة ، او شغلوا مناصب اقل درجة ، من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها اليهم الخديو بناء على نصائح حكومة صاحبة

ELgypt No. 2, 1883, PP. 34—35.

(٦٠)

(٦٠) انظر لـ

Document Diplomatique Affaires D'egypte 1884—1893,
No. 444, Dufferin à Develle Paris, 23—I—1893. P. 530.

الجلالة (١٢) .

التزم الخديو توفيق بهذه النصائح ولم يحد عنها وصرح بأنه ملتزم بها وأنه كان عليه أن يسلك طريقا من ثلاثة ، أما التظاهر بالتباعد النصيحة ومحاربتها في الباطن أو تنفيذها دون مناقشة ، أو مناقشة النصيحة فان قبلت وجهة نظره نفذها وان لم تقبل فعليه الامتناع للنصيحة وأنه عندما اختار الطريق الأخير اعتبر هذا ضعفا منه رغم أنه لا يملك وسائل معارضة النصائح التي تقدم له (١٢) . وأعلن أنه لا شك انطلاقا في اخلاص الانجليز له ومن ثم سيستمر صديقا وفيالهم الى الأبد (١٤) .

لقد أجاد ملنر وصف هذه الفترة عندما ذكر أن مسئولية ادارة شئون مصر قد انتقلت في الفترة من نوفمبر ١٨٨٢ الى مايو ١٨٨٣ من سلطة القنصل البريطاني العام السير ادوارد مالت الى سلطة دفرن . أما الفترة من نوفمبر ١٨٨٥ الى ديسمبر ١٨٨٧ فكان يتقاسم فيها النفوذ كل من السير افلن بيرنج والسير هنرى دراموند وولف Henry Drummond Wolff وأن بيرنج ظل ينفرد بالسلطة حتى رحيله من مصر عام ١٩٠٧ مستعينا بالموظفين البريطانيين في الحكومة المصرية ويتبع سياسة النصائح الالزامية (١٥) .

واتبعا لسياسة النصائح الالزامية هذه تشكلت في عهد الاستسلام أي منذ بدء الاحتلال في سنة ١٨٨٢ الى ١٨٩٢ أربع نظارات لم يكن الخديو توفيق حرا في اختيار رؤسائها وكانت أولى هذه النظارات نظارة محمد شريف التي تشكلت في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٨٢ (١٦) .

(٦٢) برقية جرانفل الى بيرنج في ٤ يناير ١٨٨٤ مذكورة في مصادر كثيرة منها جمهورية مصر — رئاسة مجلس الوزراء ، السودان من ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ الى ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ص ٤ وأيضا

Documents Diplomatique No. 388, P. 492.

The Egyptian Gazette 16—1—1884.

(٦٣)

(من تصريح للخديو توفيق) .

Ibid.

(٦٤)

Milner; England in Egypt. PP. 30—31.

(٦٥)

(٦٦) شكلت من محمد شريف للرئاسة والخارجية بـ مصطفى رياض

ويبدو من هذا التشكيل أن معظم النظار كانوا صنائع للخديو وموضع ثقة الحكومة البريطانية . وكان شريف رئيس هذه النظارة من المرتاحين للتعامل مع الاحتلال كما سبق أن ذكرنا — فقد أعلن لمالت سروره لمجيء بريطانيا في الوقت المناسب وأبدى إعجابه الشديد بها وصرح « أنه لولا هذه المساعدة التي جاءت في وقتها من جانب بريطانيا لفقدت البلاد حضارة الأجيال » (٦٧) . كما كان يعتقد أنه « لا يستطيع أحد أن يأخذ على عاتقه مسؤولية تشكيل نظارة ما لم يكن مزودا بالسلطة الكاملة وما لم يعضد بشيء يستطيع الاستناد إليه » (٦٨) .

وكان مالت قنصل بريطانيا العام في مصر قد نصح الخديو بإسناد الرئاسة الى شريف وقبل شريف ذلك العرض لكنه رجا القنصل العام بالمحافظة على سريته حتى يجد الوقت المناسب لاختيار زملائه (٦٩) . ولكن مالت حث شريف على ضرورة اشراك نظار مشهورين أمثال نوبار ورياض وكان هدف مالت مؤازرة الخديو أثناء الفترة الأولى من الاحتلال بإحاطته بأبرز المصريين مكانة . وعملا بنصيحة مالت أبرق شريف الى رياض في جنيف يستدعيه ليتولى نظارة الداخلية ويناقشه في اختيار أعضاء النظارة (٧٠) . وبذلك نجح مالت في أن يفرض على شريف أقل الرجلين مثارا للاعتراض في حين أن دي فورج De Vorges القنصل الفرنسي العام اعتبر تسليم شريف باشا شراك رياض معه في الحكم دليلا على ضعف شريف الشديد (٧١) .

للدخلية — أحمد خيرى للمعارف العمومية — على حيدر للمالية — عمر لطفى للجهادية والبحرية — على مبارك للأشغال العمومية — حسين فخري للحقانية محمد زكى للأوقاف — الوقائع المصرية ٢١ سبتمبر ١٨٨٢

(٦٧) Malet, to Granville 16—8—1882. (Malet, Egypt 1879—1883 P. 442.

(٦٨) حديث شريف الى مالورتي انظر :

Malortie, Egypt : Native rulers and Foreign interference. P. 306.

(٦٩) Egypt No. 17. Doc. No. 654, Malet to Granville 12 - 8 - 1882

(٧٠) Egypt No. 18, Doc. No. 9, Malet to Granville 19-8-1882.

(٧١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ٢٨٣

وعندما أصر الخديو توفيق على رئاسته لمجلس النظار تقادبا لتلك
الآزمة ضغط مالت على شريف ليتترك للخديو رئاسة المجلس (٧٢) .
وكانت معايير الانتقاء البريطانى للنظار خلال تلك الفترة اما العداء
للثورة العرابية او الولاء للخديو او كلاهما (٧٣) .

ومما تجدر الاشارة اليه أن معظم العناصر التى تألفت منها النظارات
فى ذلك الوقت وحتى تعيين سعد زغلول للمعارف سنة ١٩٠٦ كانت من
العنصر القديم اعنى العنصر التركى وكانت حجة سلطات الاحتلال فى هذا
الاختيار انها ترتاح للتعامل مع العنصر التركى بسبب خبرته القديمة فى شئون
الحكم والادارة وانه لن يسبب للاحتلال أية مشاكل بعكس العنصر المصرى
لعدم خبرته فى شئون الحكم وكذلك لما قد ينجم عنه من اثاره المشاكلك وكانت
لا تزال عالقة فى اذهان الاحتلال أحداث الثورة العرابية التى قام بها العنصر
المصرى . وكانت وجهة نظر كرومر انه يجهل نوعية هذه العناصر الوطنية
وفى رأيه أن تعيين العناصر المصرية يعد أمرا خطيرا ويشبه « تعيين أحد
زعماء الهنود الحمر المتوحشين حاكما عاما على كندا » (٧٤) .

أما عن ظروف استعفاء نظارة شريف فيتمثل فى اختلاف وجهات النظر
بين الحكومتين البريطانية والمصرية فى شأن أحداث السودان حيث سيطر
المهدى على الاراضى السودانية جنوبى الخرطوم الأمر الذى حدا بالحكومة
البريطانية أن تبرق الى قنصلها العام أفنل بيرنج بتاريخ ٣٠ نوفمبر بأن يقوم
باسداء النصيح لحكومة الخديو بالتخلى عن السودان فى حدودا معينة (٧٥) .

وكانت الحدود المعينة فى نظر الحكومة البريطانية أن تتخلى مصر عن
البلاد الواقعة الى الجنوب من وادى حلفا . ويبدو أن شريف لم يكن يمانع فى
التخلى عن مديرية دارفور ولكنه تمسك بكردفان عندما أشار عليه بيرنج

(٧٢) نفس المصدر ، ص ٢٨٣

(٧٣) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ١١٣

(٧٤) Afaf, Op. Cit., PP. 60—61.

(٧٥) رسالة جرانفل الى بيرنج فى ٢٠ نوفمبر ١٨٨٣ فى : محمد فؤاد

شكرى ، مصر والسودان ، ص ٣٠٠

بتركها (٧٦) . وكان يأمل في امكان القضاء على ثورة المهدي عن طريق الاستعانة بقوات انجليزية او هندية لأنه كان يرى أن الحكومة البريطانية « لا تود بالطبع أن ترى قوات تركية تتدخل في السودان » (٧٧) .

وعلى أية حال فقد انتهت الأزمة بذلك الانذار (أو النصيحة) التي وجهتها الحكومة البريطانية الى الخديو في ٤ يناير سنة ١٨٨٤ وترتب عليها استقالة نظارة شريف التي رفعها الى الخديو في ٧ يناير سنة ١٨٨٤ وقد ضمنها رأيه في مسألة اخلاء السودان واعتبار ذلك انتهاكا للفرمانات على اعتبار أن « تلك المديرية التابعة للباب العالي قد وضعها امانة في أيدينا لنديرها ، فاذا أصرت بريطانيا على أن تكون توصياتها نافذة بغير معارضة كان هذا العمل متناقضا مع احكام الدكرية والخديوية الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ الذي يشترط أن يحكم الخديو بواسطة وزرائه وبالاشتراك معهم . لذلك نقدم استقالتنا لأنه قد حيل بيننا وبين أداء مهمتنا وفقا للدستور » (٧٨) .

غير أن أهمية الانذار تكمن في الاتطباع الذي ترك اثره على الخديو توفيق طوال بقائه على عرش الخديوية الا وهو تسليمه لكل ما يطلبه الاحتلال ويعيننا في هذا المجال قبوله استقالة النظارة الشريفة هذا من ناحية ، ومن أخرى ابلاغه القنصل البريطاني العام بروح ودية بقراره اخلاء السودان كما عبر عن ثقته التامة في أن أي نصيحة تتقدم بها الحكومة البريطانية إنما تستهدف مصلحة البلاد (٧٩) .

اثناء المباحثات التي كانت تدور بين شريف وكرومر بشأن اخلاء السودان أبلغ كرومر حكومته بأنه لا يثق في امكان العثور على نظار مصريين أكفاء يرغبون في تنفيذ سياسة اخلاء السودان ومن ثم فاذا أرغمت الحكومة المصرية على قبول سياسة التخلي عن السودان فإنه يجب على الحكومة

Cromer, Op. Cit., Vol. I.P. 208:

(٧٧)

(٧٨) رئاسة مجلس الوزراء ، المصدر السابق ، ص ٤

(٧٩) يونان لبيب ، المصدر السابق ص ١١٧

البريطانية أن تكون على استعداد لمواجهة الطوارئ المحتملة وهي تعيين وزراء انجليز بصفة مؤقتة (٨٠) .

على أنه وإن كانت الحكومة البريطانية لم ترغب في تعيين وزراء انجليز في مصر إلا أن بيرنج قد هدد بتولية إدارة البلاد الأمر الذي أزعج الخديو مما جعله على حذر قول كرومر « يقرر التسليم » ويقبل استقالة شريف ويسرع بتكليف نوبار بتشكيل نظارة جديدة (٨١) .

على أن أهم ما يعنينا من تلك النظارة التي شكلت في ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ (٨٢) والتي استمرت حتى ٩ يونية ١٨٨٨ أنها شكلت على أساس القبول بسياسة إخلاء السودان وإن عهدتها اتسم بالصراع بين الوجود البريطاني الرافب في تأكيد الحقائق التي فرضها في اقالة النظارة الشريفة وبين النظارة النوبارية الساعية الى منع سريان النفوذ البريطاني الى مختلف المراكز الحساسة في كيان الحكومة .

ويمكننا أن نقسم هذا الصراع الى مرحلتين ، الأولى مرحلة الهجوم من جانب نوبار على التوغل البريطاني والأخرى مرحلة الهجوم المضاد من جانب سلطات الاحتلال التي تمكنت أخيراً من رد الهجوم بل واسقاط النظارة النوبارية نفسها .

أما بالنسبة لمرحلة الهجوم فقد تمثلت أسلحة نوبار خلالها في زعزعة الوجود الاحتلالي في مصر على أثر بدء مفاوضات مختار — درمند وولف (١٨٨٥ — ١٨٨٧) وهي مفاوضات بريطانية كانت تستهدف تحديد موعد لجلاء القوات البريطانية عن مصر . هذا بالإضافة الى أن نوبار كان الرجل

Cromer, Op. Cit., Vol. I. PP. 372—373: (٨٠)

Cromer, Op. Cit., Vol. I. P. 383: (٨١)

(٨٢) تولى نوبار الرئاسة والخارجية والحقانية — ثابت للداخلية — مصطفى فهمي للمالية — عبد القادر حلمي للحربية والبحرية — عبد الرحمن رشدي للأشغال العمومية — محمود الفلكي للمعارف العمومية . انظر : فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، ص ١٢٨

الأوحد من السياسة القدامى الذين قبلوا التعاون مع الانجليز وقد كانت هذه ورقة رابحة بالنسبة لنوبار يستطيع أن يلعب بها في الوقت المناسب .

وكان ميدان الهجوم الذى حدده نوبار صراعه مع كليفورد لويد وكيل نظارة الداخلية وتمثلت نقطة الصدام بينهما في علاقة مديري المديريات بقوات البوليس في مديرياتهم اذ قرر لويد أن تتبع قوة بوليس الأقاليم رئيسا خاصا بها في كل مديرية وأن يكونوا تابعين جميعا لمفتش عموم البوليس في نظارة الداخلية بينما اعترض نوبار على سياسة لويد هذه على اعتبار أنها تضعف من سلطة مديري المديريات كما اعترض أصلا على مهمة لويد كوكيل لنظارة الداخلية بسبب ارتباط النظارة بحياة البلاد الخاصة والتدخل البريطانى في شئونها يحدث ارتباكات عديدة في حياة البلاد .

انتصر نوبار في جولته الأولى مع الوجود البريطانى في التخلص من لويد ، وعلى الرغم من أن سلطات الاحتلال أرادت تعويض تلك الخسارة التى أصابت النفوذ البريطانى عن طريق محاولة تعيين مفتشين انجليزيين عموميين ، ولكن أخفقت المحاولة أمام اصرار نوبار وكانت هذه بمثابة لطمة قوية للنفوذ البريطانى احتاج الى فترة طويلة لتعويضها (٨٢) .

وعلى الرغم مما هو معروف عن نوبار من تعاطفه مع الاحتلال واعتقاده بضرورة استمرار الوجود العسكرى البريطانى ، الا أنه كان يتشكك في قيمة استخدام الموظفين البريطانيين في الادارة المصرية . صحيح أنه كان يصرح دائما أنه في صف الاحتلال لكنه لا يقصد الاحتلال (الادارى) وفي اعتقاده أن الوجود البريطانى قدم كثيرا من النصائح وقدرًا قليلا من المعونة في حين أن المطلوب هو المزيد من المعونة لا النصائح .

واتسمت مظاهر رفض نوبار لسياسة النصائح هذه في عدة أمور منها رغبته في الحد من سلطات مفتشى الرى الانجليز على اعتبار أن هؤلاء في رايه يتصرفون كما لو كانوا فوق القانون في حين دافع سكوت مونكريف وكيل نظارة الأشغال العمومية عن تصرفاتهم بأنه لى يكون لقراراتهم فعالية في

الأمور العاجلة لابد من منحهم حق التصرف بشأنها .

كذلك ضاق نوبار ذرعا بسياسة الانجليز التي أولت الشئون المالية اهتماما خاصا على ما عداها من مرافق الادارة ويمقتضى التنظيم الجديد للخزينة المصرية الذى وضعه المحتلون صار ادجار فنسنت مستشارا لنظارة المالية وقام بتشكيل اللجنة المالية (٨٤) التي هيمنت على الشئون المالية في مصر وكانت قراراتها تجب اى قرار بما في ذلك قرارات مجلس النظار (٨٥) .

كل هذه الأمور عجلت بالاصطدام المكثوف بين الطرفين خلال عام ١٨٨٧ مما دفع نوبار الى شكوى المستشار المالى والقنصل البريطانى العام لدى حكومتهما ولكن دون جدوى ، الأمر الذى هيا الظروف خلال عامى ١٨٨٧ ، ١٨٨٨ لشحن هجوم مضاد عليه . وقد زاد من حدة الصدام الاخفاق الذى اصاب مشروع اتفاق وولف — مختار وما نجم عن ذلك من عدم تحديد اجل للاحتلال البريطانى وكذلك فشل نوبار في ميدان المحاكم الأهلية والسخط عليه للثة المحاكم بقضاة مسيحيين .

وكانت الجولة هذه المرة بشأن منصب رئيس البوليس ذلك أن نوبار انتهز وفاة فالنتين بيكر رئيس البوليس في أوائل ١٨٨٨ وحاول اعادة تنظيم قوات البوليس للتخلص من الضباط الانجليز باعادة تبعية قوات البوليس الى مديرى المديرىات والغاء مركزها الرئيسى في القاهرة .

غير أن بيرنج انتهز هذه الفرصة للتخلص من نوبار غير المتعاون في حين قبل الآخر ذلك التحدى وحاول انزال ضربة أخرى بالسياسة الادارية للاحتلال البريطانى سيما أن الخديو السابق اسماعيل كان يزور الاستانة في ذلك الوقت ولما لم تكن علاقة توفيق بالسلطان العثمانى على ما يرام فخشى

(٨٤) كانت مشكلة من ناظر المالية رئيسا وعضوية المستشار المالى ووكيل نظارة المالية (بلوم باشا النمساوى) ومدير عموم الحسابات المصرية (فتزجرالد — انجليزى) ومراقب الحسابات (مازوك — فرنسى) أنظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٣ يناير سنة ١٩١٠ .
(٨٥) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

أن يكون ظهور والده في الاستانة اذانا بخلعه ومن ثم اعتقد أنه باستطاعته الاعتماد على نوبار في مثل هذا الموقف وقد شجع الأخير تأييد الخديو له للمضى في معركته ضد القنصل البريطاني العام وأرسل زوج ابنته « تجران » وكيل الخارجية الى لندن ليشكو قنصلها العام ولكن الخارجية البريطانية بعد أن أدركت ضعف مركز نوبار في مصر أيدت قنصلها العام وحذرت الخديو من أنه اذا كان يرغب في تلقي العون من بريطانيا في الشئون الخارجية فيجب عليه الامتثال الى نصائح بيرنج في الشئون الداخلية .

وعن طريق تهديد بيرنج لتوفيق بأن اسماعيل على استعداد للعودة الى عرشه كان من الطبيعي أن يفضل توفيق التأييد البريطاني على تأييد نوبار . وهكذا أحرز بيرنج النصر على نوبار في هذه الجولة مؤكدا تدعيم الوجود السياسى للاحتلال في البلاد . ولم يبق نوبار من هزيمته على الاطلاق ، ذلك أن الخديو عملا بالنصيحة البريطانية تدارك الموقف وأخذ بزمam الأمور في يديه وترأس مجلس النظار بصفة تكاد تكون مستمرة وأخذ يتدخل في كل أمر مهما بلغت تفاهته ، فهو لم يغفر لنوبار توريطه في معركة خاسرة هذا فضلا عن أن بيرنج لم يكن على استعداد لتأييده وانتهى الأمر باقالة الخديو له (٨٦) .

وكانت الظروف قد هيأت لرياض باشا ، بمحاولته التودد لسلطات الاحتلال عندما كان خارج الحكم ، أن يكون بديلا لنوبار وبالفعل وقع اختيار الانجليز عليه في ٩ يونية ١٨٨٨ (٨٧) . ورغم ما هو معروف عن رياض من ولائه للانجليز ورغم أنهم علقوا كثيرا على تعاونه معهم مما قد

(٨٦) يونان لبيب المصدر السابق ، ص ١٢٢

(٨٧) شكلت نظارته من رياض للرئاسة والداخلية والمالية — مصطفى فهمى للحربية والبحرية — نو الفقار للخارجية — محمد زكى للأشغال العمومية — حسين فخرى للحقانية — على مبارك للمعارف العمومية .

انظر : فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص ١٣٣

يبيشر بالبقاء الطويل للنظارة في الحكم ، الا أن الرجل عارض استمرار التدخل الانجليزي في الإدارة المصرية .

وكان ميدان الخلاف بينه وبين سلطات الاحتلال ساحة القضاء ورغبة بيرنج في التوسع في الجهاز القضائي ودعمه ببعض القضاة الأوربيين وقد تحقق ذلك بالفعل . وبناء على اقتراح بيرنج تم تعيين جون سكوت في سنة ١٨٩٠ — وهو أحد القضاة الذين عملوا في المحاكم الهندية — لاعادة النظر في الجهاز القضائي المصري برمته وتقرير ما يراه من مشروعات الإصلاح القضائي . وعندما عرض المشروع احتج عليه ناظر الحقائقية وأيده رياض في ذلك .

غير أنه كما هو معتاد جاءت التعليمات من لندن الى بيرنج بضرورة التمسك بمشروع سكوت وكذلك ضرورة تعيينه مستشارا لنظارة الحقائقية ليتمكن من تنفيذ مشروعه .

وقد خاب أمل رياض عندما تصور أنه قادر على اشراك الخديو في هذا الصراع ذلك أن توفيق ما لبث أن انسحب على الفور عندما أدرك حجم الخلاف بينه وبين الانجليز وكانت النتيجة تعيين سكوت مستشارا لنظارة الحقائقية رغم أنف رياض وغاية ما فعله رياض هو اشتراكه مع ناظر الحقائقية في احراج مركز المستشار بالقول بأن الأخير لا يملك صلاحيات إدارية (٨٨) كما قام بتعيين كتشنر رئيسا للبوليس بهدف أن يصطدم الرجلان في العمل . ولكن الأمور لم تأت كما تصور رياض إذ بادر كتشنر باصدار أوامره الى رؤساء الأقسام في الداخلية بأن يعرضوا عليه جميع المكاتبات أولا ثم يقرر هو ما يجب عرضه على رياض وما لا يجب . كما أن كتشنر وضع تقريرا بالاشتراك مع سكوت ورفعاه الى الخديو مباشرة دون أن يعرض على رئيس النظار الأمر الذي ساء رياض وعده ماسا بكرامته وكرامة البلاد مما دفعه الى تقديم استقالته في ١٢ مايو ١٨٩١ (٨٩) .

(٨٨). يونان لبيب ، المصدر السابق ص ١٢٤ ، ١٢٦

(٨٩) أحمد شفيق ، المصدر السابق الجزء الأول ، ص ٥١٥ — ٥١٦

وقبل أن ننهي الحديث عن عهد الاستسلام — أو عهد توفيق — نشر الى أن آخر نظارات ذلك العهد هي نظارة مصطفى فهمي التي تشكلت في ١٤ مايو ١٨٩١ (٩٠) والتي كانت صورة صادقة لهذا العهد تجلت في شخصية رئيسها الذي يعد أول رؤساء النظائر المنحازين كلية الى الانجليز والمترشحين للتعامل معهم ويعلق ملنر على ذلك بالقول بأنه لم يبلغ التعاون بين الانجليز والمصريين حداً مثلما بلغ في عهد مصطفى فهمي (٩١) .

وظل توفيق طوال عهد الاستسلام تخونه شجاعته عن الاقدام على أى عمل ضد الاحتلال وعلى الأخص عند اتخاذ القرارات وان كان ابنه الخديو عباس حلمي يرى « أن في المقاومة أحيانا من البسالة ما يفوق القيام بحركة طائشة عقيمة » ويستمر في الدفاع عنه فيقول إن توفيق « قبل الأمر الواقع وما كان يسمعه أن يفعل غير ذلك . . . لقد وجد أبى نفسه طيلة الزمن الذى حكم فيه محصورا في حلقة جائرة ، ظالمة ولا مبرر لظلمها ، حلقة من الأحقاد والعنف والريب . وكثرت يداه مغلولتين منذ حصار عرابى الذى كان الاحتلال قد ضاعف من خطورة نتائجه ، وقد وجد نفسه تتقاذفه الأحداث في أعماله كحاكم . وكان الباب العالي واللورد كرومر والمراقبون الأجانب في الدين العام وعدم اكتراث الشعب وترك السودان وعدم مبالاة السياسيين وسائر العقبات العديدة الأنواع التي لم يتمكن قط من التخلص منها ، كل أولئك كانوا يعترضون كل فكرة وكل قرار كان يسعه أن يتخذه في أية ظروف مغايرة » (٩٢) .

ننتقل الآن الى دراسة المرحلة الثانية من مراحل العلاقات بين

(٩٠) شكلت من مصطفى فهمي للرئاسة والداخلية — عبد الرحمن رشدى للمالية — محمد زكى للأشغال العمومية والمعارف — حسين فخري للحقانية — يوسف شهدى للحربية والبحرية — تجران للخارجية . انظر : فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص ١٣٨

Milner; Op. Cit., P. 132.

(٩١)

(٩٢) مذكرات الخديو عباس حلمي ، المصرى العدد ٩٧٩٦ في أبريل

١٩٥١

الخديو والاحتلال الا وهى مرحلة الشقاق الأول من بداية عهد الخديو عباس حلمى فى يناير ١٨٩٢ الى ١٩٠٧ .

عندما تولى عباس العرش دفعته حماسة الشباب الى الاهتمام بكل ما يجرى حوله وأخذ عليه كرومر تعرضه « للمسائل الشخصية » القافهة « فى حين يجب عليه الاهتمام « بالمسائل الرئيسية » كما كان يأخذ عليه عدم اعتماده على النظر فى ادارة الحكم بعكس ما كان يفعل والده من قبل واصدار الأوامر راسا من المعية الى المديرىات فيما يتعلق بالفيضان وغيره وانتقاداته للموظفين الانجليز فى الادارة المصرية وكرمه لأرتين باشا وللضباط الانجليز والوطنيين وغير ذلك من أمور انتقدها كرومر (٩٣) على عباس ونصحه الأول « بالاعتماد على نظاره والا يعمل الا بواسطتهم » (٩٤) .

والواقع أن الانجليز منذ تولى عباس العرش تعللوا أن الوجود الانجليزى ضرورى لتثبيت مركز الخديوية ، وأن كرومر يجب أن يبقى فى مصر لخبرته بشئونها ، وأن على الخديو الامتثال لنصائح المستشارين الانجليز .

ويذكر أحمد شفيق أن صحيفة التايمز اللندنية أشارت تلميحا الى ضرورة تعيين مستشار انجليزى للسراى ليسترشد الخديو بأرائه ولكن الخديو رفض ذلك العرض (٩٥) .

وبالرغم من أن عباس أصدر الى مصطفى فهمى رئيس النظر ارادة سننية فى ١٧ يناير بتثبيت نظارته الا أن الخديو يبدو أنه لم يكن ميالا للتعامل معه وانما ابقاه فى النظارة مراعاة « لاسم والده ليس الا » . ويدل محمد فريد على ذلك بالخطاب الذى بعثه عباس الى مصطفى فهمى فى ١٨ يناير

(٩٣) منح السير افلن بيرنج لقب لورد فى ٢٤ مايو سنة ١٨٩٢ وسمى لورد كرومر منذ ذلك التاريخ — أحمد شفيق ، المصدر السابق ج ٢ القسم الأول ص ٥٢

(٩٤) حديث كرومر مع روليه سكرتير عام الديوان الخديو فى عام ١٨٩٢ فى أحمد شفيق ، نفس المصدر ص ٥٢ — ٥٥
(٩٥) نفس المصدر ، ص ١٥

١٨٩٢ والذي جاء فيه « واعتمادا على الثقة التي كانت للطبيب الذكر المغفور له والدنا بكم لا يسعنا التخلي عن النظر الذين اختارهم لذاته الكريمة ولذا استضوبنا بقاءكم مع رفقاءكم كل منكم في النظارة التي عهدت اليه (٩٦) » .

وعلى ذلك فقد بدأ الصراع بين الخديو والاحتلال ممثلا في كرومر القنصل البريطاني العام عندما أراد الخديو اقالة النظارة النهمية لاستسلامها للسياسة الانجليزية ولكون رئيسها أداة طيعه في أيدي القنصل البريطاني العام (٩٧) .

ويسجل عباس حلمي في مذكراته أول صدام بينه وبين كل من مصطفى فهمي وكرومر أنه كان يتعلق بمرسوم بتخفيض مدة الخدمة العسكرية من ستة اعوام الى خمسة وكان قد أقره مجلس النظار وعندما عرض على الخديو نحاه جانبا ليدلى برأيه فيه في اجتماع مجلس النظار وكانت وجهة نظر الخديو أنه من المستحسن تخفيض المدة الى أقل من خمس سنوات حتى لا ترتبك أعمال الزراعة . فما كان من كحيل رئيس كتب مجلس النظار الا أن هرع الى رئيس المجلس « الذي لم يكن يرى أبعد من طرف أنفه » وإن هذا الأخير هرع بدوره الى كرومر « مستشاره المسألوف في كل امر » وعندئذ وجه كرومر الى الخديو لوما عنيفا وصرح بأنه تجاوز حقوقه وارتكب « عملا مخالفا للدستور » (٩٨) .

ويضيف عباس قائلا « ومنذ تلك الساعة حزمت امرى على أن استبدل بمجلس الوزراء القديم الذي ورثته رجالا من المتعلمين الذين تلقوا تربيتهم طبقا للمبادئ الحديثة ، وليكون لهم من شسبابهم ما يتيح لهم النهوض بالعبء » (٩٩) .

(٩٦) مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، كراس ٢ ، ص ٧
(٩٧) Lutfi Al-Sayyied, Afaf, Op. Cit., P. 78.

(٩٨) مذكرات الخديو عباس حلمي ، المصرى ، العدد ٨٠٠ في

٨ أبريل ١٩٥١

(٩٩) نفس المصدر ، نفس العدد .

انتهاز الخديو فرصة مرض مصطفى فهمى للتخلص منه بعد أن تباحث في ذلك الأمر مع رجال ديوانه ومنهم محمود شكرى رئيس الديوان التركى ودومرتينو رئيس الديوان الفرنجى ومسئو روليه السكرتير العام للديوان الخديو وأحمد مظلوم السر تشريفاتى كما ناقش الأمر مع نظاره الذين يرتاح للتعامل معهم أمثال حسين فخرى ناظر الحقانية وتجراى ناظر الخارجية غائساروا عليه بتغيير النظارة الفهمية وترشيح تجراى رئيسا للنظارة وعندما أبلغ كرومر بذلك لم يقره لأن تجراى مسيحي ويجب أن يكون رئيس النظارة مسلما . وفهم الخديو من ذلك أنه بإمكانه اختيار رئيس نظاره من المسلمين دون استشارة القنصل البريطانى العام وأنه « يستطيع أن يستن سنة جديدة غير سنة والده الذى كانت تكتنفه ظروف أخرى فى علاقاته مع الانجليز وخضوعه لهم لأنهم عاونوه فى توطيد عرشه ، أما هو فلم يكن مدينا لهم بشئ وكان جلوسه على عرش أبيه تطبيقا لفرمان الوراثة » (١٠٠) .

غير أن الخديو عندما طلب من مصطفى فهمى الاستعفاء استشار الأخير بالمر المستشار المالى فنصحه بالرفض فما كان من الخديو إلا أن أقاله فى ١٥ يناير ١٨٩٣ وكلف حسين فخرى بتشكيل نظارة جديدة (١٠١) . ورغم استمرار زكى وشهدى فى النظارة الجديدة إلا أن الخديو ارتأى تغييرهما عندما تسنح الفرصة ، وكذلك أعلن عزمه على « تغيير أحمد شكرى وكيل الداخلية المشهور بضعف عزيمته وموافقته للانكليز وتغيير ارتين باشا وكيل المعارف (الذى كان يعدده الوطنيون) أجير الانكليز على خرابها » (١٠٢) .

(١٠٠) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الأول ص ٥٧ —

(١٠١) مذكرات محمد فريد القسم الأول كراس ٣ ص ٦
 شكلت النظارة من حسين فخرى للرئاسة والداخلية — بطرس غالى للمالية (وكان قبلها وكىلا للحقانية) — مظلوم للحقانية (كان يعمل قبلها تشريفاتى أول للخديو) — تجراى للخارجية — محمد زكى للأشغال والمعارف — يوسف شهدى للحربية والبحرية — انظر مذكرات محمد فريد نفس الكراس ص ٦

(١٠٢) مذكرات محمد فريد ، نفس الكراس ص ٦

غير أن الانجليز — الذين استأثروا بجميع السلطة في عهد توفيق قد كبر عليهم ذلك الاجراء من عباس واعتقدوا أنهم اذا تركوا الخديو الشاب في طريقه فقد ينتهي ذلك بضياح نفوذهم . وعلى هذا فقد أبرق كرومر الى وزير خارجيته يبلغه بأن نظارة حسين فخرى شكلت دون رأيه وجاء كرومر الى السراى واعترض على الخطبة التى جرى عليها الخديو فى التغيير فأبلغه الخديو أنه يصعب العدول عن قراره ، ووعد الخديو كرومر بقاء على طلبه بالألا ينشر خبر تشكيل النظارة الجديدة فى الجريدة الرسمية الا بعد الاتصال باللورد روزيرى وزير الخارجية البريطانية فى هذا الشأن غير أن كرومر أمر الموظفين الانجليز بالألا يعترفوا بالنظار الجديد الا بعد أن يسمح لهم بذلك . فكان لذلك الأمر وقع شئء لدى الخديو (١٠٢) .

وفى ١٧ يناير عرض كرومر على الخديو صورة برقية من اللورد روزيرى موجهة اليه جاء فيها : « أن الحكومة الانجليزية تنتظر أن يؤخذ رأيها فى المسائل الخطيرة مثل مسألة تغيير النظارة ، وأنه فى الوقت الحاضر لا تبدو أية ضرورة للتغيير ، لذلك لا تستطيع الحكومة الانجليزية أن توافق على تعيين حسين فخرى باشا » وتضيف البرقية القول بأنه يجب على كرومر أن يحذر الخديو بأنه اذا كان يرفض أخذ رأيه فان العاقبة تكون وخيمة عليه وأنه يجب على اللورد أن يراجع الحكومة البريطانية لتلقى تعليماتها (١٠٤) .

وفى خلال تلك الأزمة هددت صحيفة التايمز اللندنية بأنه اذا لم يتراجع الخديو فى الوقت المناسب فأت الانجليز سوف يضعون أيديهم على المرافق والمصالح الحكومية التى لازالت تتمتع بنوع من الاستقلال . كما وصل الأمر الى التفكير فى احتلال القوات البريطانية لنظارات الداخلية

(١٠٣) أحمد شفيق ، نفس المصدر والجزء والقسم ص ٥٩ =
 يذكر محمد فريد أن بالر مستشار المالية قابل بطرس باشا وهناه قائلاً ما مؤداه أنى لا أعتبرك ناظراً حتى تقر حكومة انكلترا على ذلك وكذلك فعل سكوت بالحقانية مع مظلوم باشا . انظر مذكرات محمد فريد القسم الأول ، كراس ٣ ، ص ٦

والمالية والحقانية لمنع النظار الجدد من ممارسة أعمالهم (١٠٥) .

انتهت أزمة يناير بتكليف رياض بتشكيل النظارة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٣ بعد أن تدخل قنصلا أسبانيا وألمانيا (١٠٦) ولكن بعد أن قدم الخديو إلى كرومر بلاغا رسميا — وضع كرومر صيغته بنفسه — يعلن فيه الخديو أنه : « يرغب رغبة شديدة في أن يوجه عنايته لايجاد أصدق العلاقات الودية مع انجلترا وأنه يسير بكل رضاء بموجب نصيحة الحكومة الانجليزية في كل المسائل الهامة في المستقبل » (١٠٧) .

ويعلق عباس حلمي على ذلك بأنه : « الحجة التي اثيرت هي انى اذا أعطيت نفسى حرية احداث ازمات وزارية طبقا لرغبتى ، فانى يسعنى كذلك أن أقسو على الموظفين الذين لم يعودوا حائزين لرضائى ، وبذلك القى الارتباك فى الادارة (١٠٨) » .

وهكذا نجح كرومر فى التخلص من حسين فخرى « لأن فخرى باشا ممقوت عند انكلترا » (١٠٩) وان كان الخديو فى نفس الوقت قد تمكن من التخلص من مصطفى فهمى وكذلك من ابراهيم فؤاد ناظر الحقانية وعبد الرحمن رشدى ناظر المالية لتعاونهما مع الانجليز (١١٠) .

ولم يلبث أن واجهت نظارة رياض عدة مصاعب منها خلافها مع كرومر لاصرار رياض على منع جون سكوت المستشار القضائى وغيره من الموظفين الانجليز من حضور جلسات مجلس النظار .

(١٠٥) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ — ١٣٧
 (١٠٦) شكلت من رياض للرئاسة والداخلية — محمد زكى للأشغال العمومية والمعارف العمومية — يوسف شهدى للحربية والبحرية — نجران للخارجية — بطرس غالى للمالية — أحمد مظلوم للحقانية — انظر الوقائع المصرية ٢٠ يناير ١٨٩٣

(١٠٧) مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، كراس ٣ ، ص ٧
 (١٠٨) مذكرات الخديو عباس حلمي ، المصرى ، العدد ٨٢٤ فى ٣ مايو ١٩٥١

(١٠٩) مذكرات محمد فريد ، كراس ٣ ص ٦ (القسم الأول) .

Cromer, Abbas II. P. 21.

(١١٠)

كما حدث ما يشبهه أن يكون أزمة بين النظار والموظفين الانجليز بسبب الخلاف بين النظارة وبين الموظفين الانجليز في مسألتين الأولى قلم الرقيق الذى يريد النظار الغاءه بينما يصر الانجليز على بقاءه والثانية مسألة تعيين مفتش انجليزى فى مصلحة الصحة ولم تر النظارة ضرورة لتعيينه . وتدخل الخديوى فى هاتين المسألتين وبعد استشارة نظاره ومعيته اتفق على قبول المسألة الأولى واقتنع كرومر بترك الأخرى .

ولكن لم يكد ينتهى هذا النزاع حتى تعرضت النظارة لمشكلة جديدة تتمثل فى الخلاف الذى وقع بين كتشنر سردار الجيش المصرى ومحمد ماهر وكيل نظارة الحربية (١١١) بسبب استئثار السردار بكل النفوذ والسلطة فى الجيش وحرمان ناظر الحربية ووكيلها من ممارسة أية سلطات وقد تدخل رياض والخديوى فى هذه المسألة التى حلت بصفة مؤقتة وترتب عليها آثار بعيدة تمثلت فى أزمة الحدود (١١٢) .

وتتلخص هذه الحادثة فى أن الخديو عندما كان فى زيارة لمديرية الحدود سمح لنفسه « بعد عرض عسكري فى وادى حلفا ببدء بعض الانتقادات على العمليات » التى شاهدها ومظهر القوات المصرية . وكان يرى على حد قوله « أن مركزى كرئيس أعلى للجيش يمنحنى الحق فى ذلك » (١١٣) .

غير أن كتشنر هدد بالاستقالة وانتهر كرومر هذه الفرصة وصمم على أن يمرغ كرامة الخديو فى الوحل فهدد بخلعها اذا لم يصدر بيانا — قبل أن يأتى الى القاهرة — يسحب فيه انتقاداته (١١٤) .

وكان كرومر قد حدد للخديو مهلة معينة لتوقيع ذلك البيان ويروى

(١١١) عينه الخديو وكيلاً لنظارة الحربية فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٩٣

(١١٢) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الأول ، ص ٦١ ،

٧٩ — ٨٠

(١١٣) مذكرات الخديو عباس ، المصرى ، العدد ٤٨٢٤ فى ٣

مايو ، ١٩٥١

(١١٤) يونان لبيب ، المصدر السابق ج ، ص ١٣٩

عباس تلك الأحداث قائلا « وكان الظهر آخر مهلة منحها ممثل صاحبة
الجلالة البريطانية لرياض ... وكانت الساعة قد بدأت تدق الظهر عندما
قبلت والموت في روى أن أوقع الأمر الذي صيغ في عبارات مزلة كتبها
كرومر بنفسه (١١٥) .

وقد بلغ تهديد الحكومة البريطانية للخديو حدا سافرا الى القول بأنه
« اذا رفضت مصر اجابة المطالب الانجليزية اضطررنا الى اتخاذ الوسائل
الفعالة لوضع الجيش المصرى تحت قيادة جيش الاحتلال » (١١٦) . وذلك
لاعتقادها أن الخديو بعمله هذا أثبت أنه غير أهل لشغل منصب
الخديوية (١١٧) .

ورغم اتجاه رياض نحو مصالح سلطات الاحتلال خاصة بعد زيادة
قوات الاحتلال (١١٨) الا أن سقوطه بات أمرا محتما بسبب كراهية الخديو
له لأنه لم يؤيده في أزمة الحدود اذ يقرر الخديو « ولقد تحدد في رأى ابتداء
من ذلك اليوم القيمة الخلقية للرجل الذى كنت قد دعوته للعمل الى
جوارى ، واتخذت بشأنه قرارا باستبدال غيره به في اول فرصة » (١١٩) .

شهدت فترة الشقاق بخلاف نظارتى رياض وفخرى نظارتين أخريين
شكلتا على التوالي برئاسة نوبار ثم مصطفى فهمى .

أما ظروف تشكيل نظارة نوبار فتنحصر في أن رياض عندما شعر
بعدم ارتياح عباس اليه بعد أزمة الحدود على النحو الذى أوضحناه قدم
استقالته الى الخديو فقبلها ، غير أن الخديو لم يشأ أن يورط نفسه هذه

(١١٥) مذكرات الخديو عباس حلمى ، المصرى عدد ٤٨٢٤ في ٣ مايو
١٩٥١ .

(١١٦) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ ، القسم الاول ،
ص ١٢٥ .

(١١٧) Documents Diplomatiques. No. 388, caddington a Develle
1-4-1893. P. 492.

Cromer, t Abbas II. P. 39. (١١٨)

(١١٩) مذكرات الخديو عباس ، نفس المصدر ، العدد ٤٨٢٦ في ٥
مايو ١٩٥١ .

المرّة وينفرد بقرار تشكيل نظارة أخرى الا بعد أن استشار القنصل البريطاني العام مسبقاً .

وعند ذلك تقدم كرومر باقتراحاته بشأن تشكيل النظارة الجديدة والتي يمكن حصرها في ثلاثة أمور :

أولاً : اختار لرئاسة النظارة نوبار الارمنى ذا الميول الانجليزية القوية وكانت حجته في هذا الاختيار عدم امكان تطويع المسلمين برئيس نظار له ميول اسلامية متشددة .

ثانياً : اشراك مصطفى فهمى وابراهيم فؤاد في النظارة وهما من اكثر المتعاونين مع سلطات الاحتلال .

ثالثاً : ترضية للخديو الجانب الآخر وافق كرومر على اختيار حسين فخرى وهو من الثقة بالنسبة للخديو (١٢٠) .

ولم يشأ القصر الا أن وافق على جميع مقترحات كرومر وتم تشكيل النظارة في ١٥ أبريل ١٨٩٤ (١٢١) .

وواضح من تشكيل هذه النظارة انها ضمت بعض عناصر مؤيدة للاحتلال — والبعض الآخر مؤيدة للخديو امثال فخرى ومظلوم وبطرس غالى وانعكس ذلك على انجازاتها حيث كان اهم عمل ناجح لها في تصور كرومر هو بث روح التعاون بين العنصرين المصرى والانجليزى في الادارة المصرية وخاصة في نظارة الداخلية (١٢٢) .

ومما تجدر الاشارة اليه أنه قد زاد تغلغل العنصر الانجليزى في الادارة على عهد تلك النظارة والذي تمثل بصورة واضحة في قبول النظارة تعيين مستشار انجليزى لنظارة الداخلية بناء على طلب كرومر وذلك بناء على

(١٢٠) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٤١ .

(١٢١) شكلت على النحو التالى نوبار للرئاسة والداخلية — مصطفى

فهمى للحربية والبحرية — حسين فخرى للاشغال العمومية والمعارف العمومية بطرس غالى للخارجية أحمد مظلوم للمالية — ابراهيم فؤاد للحقانية — الوقائع المصرية ١٥ أبريل ١٨٩٤ .

Cromer, Abbas II. P. 62.

(١٢٢)

تقرير رفعه نوبار الى الخديو في ٣ نوفمبر ١٨٩٤ صدر بموجبه أمر على في اليوم نفسه بتعيين جورست الذي كان يعمل وكيلا لنظارة المالية مستشارا لنظارة الداخلية (١٢٣) .

ويعلق محمد فريد على ظروف تعيين هذا المستشار عندما يسجل احداث يوم ٢٠ اكتوبر ١٨٩٤ بالقول انه منذ « عودة اللورد كرومر من اوربا في ٤ الجباري ولا حديث في المجتمعات والجرائد الا ما طلبه من تعيين مستشار انجليزى في الداخلية فان ذلك يكون بمثابة وضع اليد على البلاد اذ يكون له اليد الطولى في تعيين المديرين ووكلائهم ومأمورى المراكز بل وجميع مستخدمي الادارة على العموم وبالتالي تكون الحكومة في جميع اطراف القطر في يدهم ولقد استمالوا نوبار باشا الارمنى المحترف لمشروعهم وقبلوا بلغوا مصلحة البوليس من الداخلية و اضافته على المديرية مع أن سلطة المستشار تكون أكثر اضعاف من سلطة مفتش عموم البوليس وقد كثر تكلم الجرائد في هذه المسألة ونبهت الافكار اليها وكل الاهالى ساخطين على نوبار باشا لقبوله به الا أن الشائع أن الخديو لم يقبله لكن لا مندوحة عن نفاذه مادام الانكليز مصريين على ذلك (١٢٤) .

أما ظروف تشكيل نظارة مصطفى فهمى وهى النظارة الاخيرة في عهد الشقاق الاول فترجع الى أن الخديو عباس لم يكن مرتاحا لموقف نظارة نوبار من مسألة عودة جده الخديو اسماعيل السابق للإقامة في مصر ، مما دفع الخديو عباس الى التفكير في التخلص من نوبار لكن الخديو رأى أن تشنوده قد يؤدي الى أزمة كالتى حدثت سنة ١٨٩٣ ومن ثم فقد ترك الامر لفرصة مناسبة . غير أن نوبار وإن كان قد أحس بذلك الا أنه لم يفكر في الاستقالة لكونه مؤيدا من الانجليز .

وجاءت الفرصة المواتية للخديو عندما أحس باشا تداد المرض على نوبار وكوسيلة للتخلص منه فاتح كرومر في شأن تغييره بمصطفى فهمى ،

(١٢٣) أحمد شفيق المصدر السابق ، ج ٢ ، القسم الاول، ص ١٧٧

(١٢٤) مذكرات محمد فريد ، القسم الاول كراس ٤ ، ص ٨٧ .

وعند ذلك لم ير الانجليز داعيا للتمسك بنوبار الذى قدم استقالته فى ١١ نوفمبر ١٨٩٥ (١٢٥) . وبذلك شكلت نظارة مصطفى فهمى فى اليوم التالى (١٢٦) .

ونستطيع أن نفسر طول عمر هذه النظارة حيث استمرت ١٣ سنة (١٨٩٥ — ١٩٠٨) بنوعية العناصر التى تألفت منها فكما هو واضح ضمت ثلاثة أعضاء موالين تماما للخديو منهم اثنان من رجال معيته وهما مظلوم وعباس وثالثهم من اكبر الثقة بالنسبة للخديو وهو فخرى . كذلك ضمت عضوين من الممالئين للاحتلال وهما مصطفى فهمى وابراهيم فؤاد أما العضو السادس فى النظارة وهو بطرس غالى فكان محل ثقة الخديو والاحتلال معا . ودليلنا على ذلك انه سيصبح اول رئيس نظارة فى عهد الوفاق بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية كما سنرى .

وفى عهد هذه النظارة كان اهم الأحداث اتفاقية الحكم الثنائى للسودان فى يناير ١٨٩٩ . وبمقتضاها أصبح البريطانيون يمثلون دور الشريك الأرجح كذلك كان الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ ولا شك أن هذين الحدثين كان لهما أثر كبير فى زيادة استقرار الوجود البريطانى عن ذى قبل وما تبعه من ازدياد السيطرة البريطانية على مختلف مرافق الادارة (١٢٧) . فقد كان النظار على حد قول الخديو نفسه لمحمد فريد « يحضرون اليه متفتحين ومعهم جدول أعمال بنحو مائة مسألة ، ويقرأونه عليه مجرد قراءة وتكون الأوامر العالية جاهزة فيوقع عليها فى الحال » (١٢٨) .

(١٢٥) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢. القسم الأول ص ٢١٠
(١٢٦) شكلت من مصطفى فهمى للرئاسة والداخلية — حسين فخرى للأشغال العمومية والمعارف العمومية — بطرس غالى للخارجية — ابراهيم فؤاد للحقانية — محمد عبده للحريسة والبحرية (وكان يعمل تشرفاتى للخديو من قبل) — أحمد مظلوم للمالية — انظر الوقائع المصرية ١٢ نوفمبر ١٨٩٥

(١٢٧) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٤٥

(١٢٨) مذكرات محمد فريد ، القسم الثانى ، كراس ٢ ص ٥٧

غير أن تلك الفترة شهدت في الوقت نفسه تصاعد الحركة الوطنية وبلوغها قمة النجاح في حادثة دنشواى سنة ١٩٠٦ من طريق فضح أساليب وحجج الاحتلال التى تتشدد بالاصلاح باثبات اقتران هذا الوجود الاحتلالى بالارهاب .

وأيا كان الأمر فقد تمحض عن هذه التطورات في مجموعها نتائج هامة انعكس بعضها على النظارة والبعض الآخر على الوجود البريطانى . أما فيما يتعلق بالنظارة فنلاحظ أن التغير الوحيد الذى طرأ بشأنها كان فصل نظارة المعارف العمومية عن نظارة الأشغال العمومية في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ وتعيين سعد زغلول ناظرا للمعارف وإن كان هذا التعيين قد قصد به كرومر في المحل الأول مواجهة المصاعب التى نجمت عن حادثة دنشواى . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ما هو معروف عن سعد زغلول من كراهيته للخديو . وعلى ذلك كان تعيينه من هذه الزاوية محسوباً للاحتلال لا عليه (١٢٩) . إذاً يحدثنا سعد زغلول في مذكراته « إن الجناب العالى متأثر من جهتى لأنه بلغه عنى قبل تعيينى أنى مضاد لأفكاره عامل على معاكسته ، مشايخ للمفضوب عليهم معاصب لهم وقد جاء تعيينى خلفاً لارادته فهو يريد معاكستى تشفياً وانتقاماً » (١٣٠) .

على أن المسألة لم تكن مجرد تعيين ناظر وطنى يرتاح اليه المصريون إذ يبدو أن كرومر في فترته الأخيرة في مصر قد تلقى تعليمات من حكومته بإجراء عدة تغييرات في الإدارة ترضى المصريين من ذلك مثلاً تعيين شيتى Chitty وهو رجل محبوب لدى الوطنيين في منصب المستشار المسالى ، كذلك من ضمن التعليمات التى بلغت اليه العمل على تمصير الإدارة نسبياً (١٣١) .

ولعل ما يؤكد ذلك ما يذكره سعد في مذكراته من أن « اللورد جعل

(١٢٩) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ - ١٤٦

(١٣٠) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٦ ص ٢٦٦

(١٣١) عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره في السياسة

المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، ص ٤٧

يجمع لديه المستشارين في كل مبنى ويأخذ رأيهم في كل المسائل الهامة ولم يكن ذلك من عادته قبل هذه السنة ، ثانياً انه كان يأخذ رأي حكومته في تعيين بعض الموظفين الكبار مثل مدير البوستان ، ثالثاً قوله لى في جلسة عقب استقالته انى لا يمكنى أن أرضى جميع الناس ، رابعاً ضعف نفس الانجليز في ادارتهم عن قبل وتساهلهم فيما كانوا يتشددون فيه من الأمور « (١٣٢) » .

وأما فيما يختص بالوجود البريطانى فالملاحظ أنه مع تصاعد الحركة الوطنية اتضح للاحتلال أنه لابد من التقرب الى الخديو لضرب هذه الحركة عن طريق الفصل بين الخديو والحركة الوطنية وهو ما لم يكن في وسع كرومر أن يفعله لسوء علاقته بعباس (١٣٣) . ومن ثم بحثت الحكومة البريطانية عن سياسى آخر يستطيع القيام بهذا الدور الجديد الذى تطلب تغيير السياسة البريطانية في مصر فوق اختيارها على جورست في عام ١٩٠٧ . وبذلك يبدأ عهد جديد في العلاقات بين الخديو والاحتلال وهو ما يعرف بعهد الوفاق .

* * *

نتقل الآن الى المرحلة الثالثة من مراحل العلاقات بين الخديوية والاحتلال وهى مرحلة الوفاق من عام ١٩٠٧ الى عام ١٩١١ . ويرجع تسميتها بهذا الاسم الى ذلك الوفاق الذى تخللها بين كل من الخديو والقنصل البريطانى العام الجديد « جورست » اذ أطلق جورست يد الخديو في اختيار بعض نظاره ومستشاريه (١٣٤) .

(١٣٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٦ ص ٢٤٩ - ٢٥٠

(١٣٣) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٤٦

(١٣٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس ٣٠ ص ١٦٤٧ - وكان أول مظاهر هذا الوفاق استشارة جورست للخديو في تعيين خلفا لكوريت المستشار المالى حيث تم الاتفاق على هنرى بول لشغل هذا المنصب . وعلى حد قول أحمد شفيق « وهذا أمر ما كان يصدر في عهد كرومر ، اذ كانت التعيينات كلها تجري دون أخذ رأي الخديو » . ومن مظاهر الوفاق أيضا توصية جورست للموظفين الانجليز في الحكومة « بمعاملة أقرانهم

على أن أهم مظهر من مظاهر سياسة الوفاق الجديدة هو ما انعكس أثره على النظارة والتي كانت فيما مضى أهم ميادين الصراع بين السلطة الشرعية ممثلة في الخديو والسلطة الفعلية ممثلة في قنصل بريطانيا العام. ذلك أن مصطفى فهمى رجل الانجليز أحس منذ البداية أن مهمته قد أوشكت على الانتهاء بنهاية عهد الشقاق الذى تمثل بين الخديو وكرومر (١٣٥) . ويبدو أن جورست قد نصح مصطفى فهمى — الذى قيل عنه أنه يلقي بالدسائس بين الخديو وجورست — بأن « يعرض على الخديو كل أمر هام ويأخذ رأيه فيه أولا » (١٣٦) .

ويبدو أن هذه الأمور لم تكن مما يرتاح إليه مصطفى فهمى ، إذ يذكر سعد زغلول في مذكراته — وهو من أقرب المقربين لمصطفى فهمى بحكم المصاهرة — قبل اعتزال مصطفى فهمى للنظارة بعشرة أيام قائلا « أن اتفاق جورست مع الخديو وعودة الثانى الى التداخل في الأمور بما تقتضى المصلحة الخاصة لا المصلحة العامة ورجوعهم الى الانعام بالرتب والنياشين واختصاصه بها قوما مخصوصين كل ذلك أخاف الرئيس (يقصد مصطفى فهمى رئيس النظارة) وأخرج مركزه لأنه كان على الدوام ينصح الجنب العالى بأن يضع نفسه فوق الكل وأن يترك للحكومة حرية التصرف في الادارة . وزاد على ذلك سعى المقربين في الاستخفاف بالحكومة وحمل الجرائد والخطباء على اتهانها واحتقارها مما ترتب عليه اضعاف سطوتها في نفوس العامة وكثرة الأشقياء فيها الى حد يشكو الكل الآن منه ومما ساعد هذا الاحتلال تداخل بين المديرين والأهالى بتحريض هؤلاء ضد

المصريين بالحسنى ، وعدم الخروج عن دائرة نفوذهم » وكذلك الوفاق بين جورست والخديو بشأن منح الرتب والنياشين سواء عن طريق نظارة الداخلية أو عن طريق الخديو . انظر : أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ، ص ١٢٣

= (١٣٥) يذكر سعد زغلول في مذكراته أنه توجه في ١١ أبريل ١٩٠٧ الى مصطفى فهمى عندما علم نبأ استعفاء كرومر فوجده « في حالة كبيرة وقد علا وجهه الغم والحزن فقلت ما هذا الخبر قال كما علمت » مذكرات سعد زغلول كراس ٦ ، ص ٢٤١

(١٣٦) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج ٢ القسم الثانى ص ١٤٣

أولئك حتى أصبح المدير ولا سلطة له على سكان مديريته إذ من المغضوب عليهم ولهذا صمم الرئيس على الاستعفاء» (١٣٧) .

ويستبين لنا أن ازدياد سلطة الخديو في الإدارة دفعت رئيس نظاره بالتعجيل بالاستقالة . ولنترك مصطفى فهمي نفسه يقص علينا دوافع استقالته إذ يقول لسعد زغلول « أنى عولت على الراحة بعد العودة من الأجازه وكاشفت بهذا الأمر ممثل Machell ليبلغه الى جورست فبلغه فتأسف هذا الأخير وقال ولكن أرجوه أن لا يفعل شيئاً بعد العودة حتى يخبرنى لأكون على بينة من أمرى فقلت له ولم ذلك فقال أصبحت الحال صعبة الاحتمال لأن الجناب العالى على ما نرى يظهر سلطة كل يوم ولو كان يستعملها استعمالاً نافعا للبلاد لكنت أول المساعدين له على بسطها ولكنه يستعملها كما تعلم استعمالاً مضراً بها وقد أخذ يطلق يده في المصالح التى كانت بعيدة عنه هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الحكومة ليست هى الحكومة الرسمية الظاهرة والحكومة الباطنة هى جورست والخديو وما الحكومة الظاهرة الا منفذ لما يتم الاتفاق عليه بين الاثنين ويضعف الحكومة نرى تناقضاً في أمورها فهى اليوم تقرر أمراً وفي الغد تنقضه وتشتد فيه ابتداء ثم تلين والحاصل أن هناك تخبطاً في السير لا يحسن السكوت عليه ولا أرضى لنفسى أن تنزل هذه المنزلة ولذلك عقدت النية على الانسحاب بسلام» (١٣٨) .

وأيا كان الأمر فقد قدم مصطفى فهمي استقالته شفويًا الى الخديو في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٨ فما كان من الأخير الا أن قبلها واجتمع بجورست للتباحث معه بشأن اختيار رئيس للنظارة (١٣٩) . واتفق مبدئياً على تعيين

(١٣٧) مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ص ٣٧٩

(١٣٨) مذكرات سعد زغلول كراس رقم ١٠ ص ٥٠٨

(١٣٩) يذكر أحمد شفيق أن الخديو قال لجورست « عندئذ يجب طبقاً لاتفاقية انجلترا مع مصر أن نتكلم سوياً فيما يقع بعد هذه الاستقالة، فقال جورست أننى لم أتحدث في هذا الشأن معكم لأننى أريد ألا أتدخل فيما بينكم ورئيس نظارتكم وأخيراً دار الكلام على من يخلف مصطفى فهمي باشا ، فقال الخديو أن كل الحمل الآن على عليك ، فنحن نريد رجالاً

بطرس غالى رئيسا للنظارة على الا تعطى له نظارة الداخلية وانما تبقى معه نظارة الخارجية وعرض جورست على الخديو أن يكون سبابا باشا عضوا فى النظارة الجديدة « وذلك مكافأة له على خدماته وتطيبا لخاطره نظير خروجه بصفة غير مرضية من ادارة البريد » ولكن الخديو رفض على اعتبار أن « وجود ناظرين مسيحيين لا يروق فى أعين الناس » فلم يصر جورست على رأيه وسعى الخديو بتعيين أحمد زكى باشا وهو من رجال المعية ليشغل منصب ناظر الحربية فى النظارة الجديدة ولكن بطرس نصحه باستبعاد رجال المعية خشية أن يعارض فى ذلك ، كما عرضت نظارة المالية على حسين فخري رجل الخديو ولكنه رفضها فاقترح بطرس على الخديو اسنادها الى أحمد شفيق رئيس الديوان الخديو ولكن الخديو فضل بقاء أحمد شفيق فى رئاسة الديوان وعندئذ اقترح أحمد شفيق اسنادها الى أحمد حشمت وكيل حزب الاصلاح فلم يمانع الخديو او جورست فى ذلك . وتحدث جورست بشأن سعد زغلول « فقال أنه مستاء جدا منه بالنسبة لجفاء أخلاقه فهو متكبر وكلامه قاسى مثل الحجر ، ولكنه اذ خرج مع الخارجيين فربما يحصل ما يسوؤها — يعنى أنه خائف من لسانه وأعماله — فاذا استصوب الخديو يبقى مدة شهرين أو ثلاثة ثم نعمل طريقة لآخراجه » .

ويذكر أحمد شفيق أن الخديو قال بهذه المناسبة « أن بطرس باشا قال لى اذا طلب الانجليز ابقاء سعد فاتركه لى وانا أعرف ماذا أفعله لخروجه » (١٤٠) .

على أن مرسوم تشكيل النظارة البطرسية لم يصدر الا فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ وذلك بعد أن وردت موافقة وزارة الخارجية البريطانية على

يعملون وفخري باشا وبطرس باشا كلانا يتفق على دخولهما فى النظارة الجديدة من أول الصيف والأول يظهر لى أن لا يتحمل هذا العبء أما الثانى فانه يعول على ، فقال جورست وهلا يحصل انتقاد من الأهالى بتعيين رئيس قبطى ؟ فقال انه قبطى ولكنه مصرى « . انظر أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ص ١٥٩

(١٤٠) أحمد شفيق ، نفس المصدر ، ص ١٥٩

شخص بطرس (١٤١) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن اسماعيل أباطة كان من وراء اختيار بطرس رئيسا للنظارة رغم أن الخديو نفسه كان يميل إلى حسين مخري إلا أنه على حد قول أحمد شفيق « تأثر بمساعي اسماعيل أباطة باشا في هذا الاختيار » (١٤٢) . كما أن الشخص الآخر الذي لعب دورا كبيرا في تشكيل النظارة البطرسية هو الشيخ على يوسف صديق الخديو ويؤكد هذا القول أحمد شفيق كما يؤكد سعد زغلول الذي كان يسعى هو نفسه لدى الشيخ على يوسف ليحاول تقلد نظارة الداخلية بدلا من المعارف ليتجنب خلافاته مع دنلوب ورغم أن الشيخ على يوسف طيب خاطر سعد بالقول بأنه « سيعمل الحيلة لذلك » إلا أنه كان واثقا من استحالة تحقيق رغبة سعد هذه عندما صارحه بالقول بأن « الداخلية هي التي عليها المعول في حكومة البلد » وافهمه بأنه « لا ينصح فيها لرجل مثلك » (١٤٣) .

ويتضح لنا من تشكيل النظارة البطرسية عدة أمور منها أن فرصة اختيار رئيسها قد تركت كاملة للخديو ، أما بالنسبة لأعضائها فكان الاختيار يتم بالتوفيق بين جورست والخديو . كذلك فإن هذه النظارة ضمت شخصيات جديدة دخلت النظارة لأول مرة باستثناء بطرس وسعد . وهذه العناصر وإن كانت جديدة إلا أنها في أشخاصها لم تكن جديدة في نوعياتها فهي نفس النوعية القديمة التي تمثلت في فئة الأتراك الذوات أو من ينتمون اليهم والذين يتصفون بالولاء للخديوية .

أما فيما يتعلق بإعادة تعيين سعد زغلول فلا شك أنه قد لقي ترحيبا سواء من طبقة الأعيان المصريين التي باركت عودته إلى النظارة على اعتبار أنه يمثل مشاركة منها في الحكم بعد أن ظلت مقانيد الحكم

(١٤١) شكلت النظارة البطرسية من : بطرس رئيسا للنظار وناظر للخارجية — سعد زغلول للمعارف — اسماعيل سري للأشغال والحربية — محمد سعيد للداخلية — حسين رشدي للحقانية — أحمد حشمت للمالية —
الوقائق المصرية في ١٢ نوفمبر ١٩٠٨

(١٤٢) أحمد شفيق المصدر السابق ج ٢ : القسم الثاني ص ١٥٩

(١٤٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٠ ص ٥٢٥

والادارة في مصر حتى تعيين سعد مقصورة على الذوات الأتراك . كذلك رحبت به قطاعات عريضة من الشعب وذلك بسبب مواقفه التي تتم عن معارضة السيطرة البريطانية على نظارة المعارف والتي تمثلت في مستشارها دنلوب (١٤٤) .

ويبدو أن سعد نفسه — كما يتضح من مذكراته — لم يكن ميالا للاشتراك في النظارة الجديدة وكان ساخطا على الأوضاع خلال تلك الفترة، الا أن صهره قد شجعه على الاستمرار في الحكم عندما ألح سعد صهره بأنه يرغب في الاستقالة (١٤٥) .

ويذكر أحمد شفيق أن سنة جديدة اتبعت في عهد النظارة البطرسية اذ تقرر « أن يكون رئيس الفطار مسئولا أمام الخديو ، وكل ناظر مسئول أمام الرئيس وهذه سلطة جديدة منحت لبطرس باشا واتفق جورست مع الخديو بشأنها (١٤٦) . كما اتفق الطرفان على أنه اذا حدث خلاف بين سعد

(١٤٤) يونان لبيب المصدر السابق ، ص ١٥١
(١٤٥) وكان مما قاله سعد لصهره في هذا المجال « ان الحال يسوء يوما عن يوم والخطبة غير معينة ولا ينال الناظر الآن الا الطعن عليه ولا يستفيد الا السباب ولا بد اذا استمر الحال على هذا الاتحلال من حدوث ما لم يخطر على بال واني اريد لا انتظر باستقالتك بل اسبقها باستقالتى حتى لا اسقط فطيسا ولا انزل سخيفا فقال لا تفعل ذلك تضر بنفسك وتضر بمستقبلك وانت ايضا شارب يمكك أن تقاوم الصعوبات وتحمل المشقات فان بقيت في الوزارة الجديدة فذاك والا فالضرر ليس عظيما ... انصرفت الى غرفتى وانا أقول في نفسى اذا كان انسى أمل الفطارة فلا محل للجزع لأنه لا خير فيها على هذه العفة ولا أجد فيها لغاية الآن لذة بل كثرت فيها الآلام وحرمت كثيرا من الملائم افعل الخير فلا يليه الا شرا ... وأصنع المعروف فتصفه الأغراض والغايات وأجادل في الحق وأعرض نفسى للخطر ثم لا يكون من قومي الا طعن بغيظ الحليم وسفاهة لا يتحملها الكريم وهى أيام كلها تشويش في تشويش خديوى فسدت أخلاقه فسادا يستحيل عليه الصلاح حتى أنه ليفسد كل من حوله ويث فيه الرزيلة وحربا بالمرصاد لذوى النفوس الكبيرة ... أمة غلب الجهل عليها وتعدت قوة التمييز فلا تفرق بين الخطأ والصواب . مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٠ ص ٥٠٩ — ٥١٠

(١٤٦) يقصد أنهم يعملون تحت رئاسة الخديو راسا لا عن طريق القنصل البريطانى .

زغلول ودنلوب « فعلى سعد أن يرفع الخلاف لبطرس وهذا ينظر في الأمر » (١٤٧) .

وقد وضع جورست للنظارة البطرسية برنامج العمل الذى تسير عليه اذ اجتمع بالنظار وصرح لهم بالقول « اننا فى مصر محتلون نعمل لخيرها والكلمة الأخيرة فى تدبير شئوننا لنا . . . وأطلب ان تتبادلوا الآراء مع المستشارين وتباحثوا معهم فى الأمور التى تختص بنظاراتكم فلذا اتفقتم تنفيذ اتفاقكم وان اختلفتم فارفعوا الأمر لرئيسكم اولى » (١٤٨) .

ولقد عقد الناس كثيرا من الأمل على هذه النظارة على حد قول سعد زغلول « لا بالنسبة لرئيسها ولكن بالنسبة لأغلبية أعضائها ودرجة الأمل انه يرون فى هذه الأغلبية الكفاءة فى العمل والقدرة عليه ولكنهم فى أملهم لا ينظرون لما يمكن أن يعمل بل لما يحبون أن يعمل لا ينظرون لأن الوزير ليس له من القوة فى نفسه الا ما يكون للمخلص الغيور الكفاء من قوة فى مركزه الا ما يستمد من سنده وسند الوزراء فى مصر هو أحد السلطتين الشرعية أو الفعلية عند اختلافهما أو هما معا عند اتحادهما وهما الآن متحدتان تسند الوزارة فى هذا الاتحاد » (١٤٩) .

ولقد علقت « الجريدة » على تشكيل النظارة بالقول بأن السلطة فى الحكومات الأوتوقراطية تعمل لمنفعة الحاكمين والاحتلال يعمل لمصلحة المحتلين وأشارت الى أن السلطة المؤلفة منهما لا تعمل على كل حال لمنفعة المصريين (١٥٠) . ومن الجدير بالذكر أن سعد زغلول كان مقتنعا تماما بوجهة نظر هذه الجريدة (١٥١) .

ويبدو أن بطرس غالى قد ندم على تقلده رئاسة النظارة اذ يقرر سعد فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٨ — ولم يكن قد مضى سوى عشرة أيام على

(١٤٧) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ، ص ١٦١

(١٤٨) مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ، ص ٣٨٥

(١٤٩) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٩ ص ٣٩١

(١٥٠) الجريدة فى ١٩ نوفمبر ١٩٠٨ .

(١٥١) مذكرات سعد زغلول ، نفس الكراس ، نفس الصفحة .

تشكيل نظارة بطرس يظهر بطرس باشا شيئا من القلق فييدى تأسفه على قبول مسند رئاسة النظارة ويضيف سعد بأن بطرس يقول « المحتلون لا يتركون لنا الحرية في العمل والجناب العالي لا يبالي بما في عمله من الخطأ والحالة أصعب من تسهل » (١٥٢) .

ويتضح لنا ذلك من قول أحمد شفيق بأن جورست منذ عين « معتمدا بريطانيا في مصر قد ترك الأعمال الداخلية للخديو يتصرف فيها » (١٥٢) .

وقبل ان ننهي حديثا عن نظارة بطرس نقول انه يمكن تسمية الفترة القصيرة التي عاشتها هذه النظارة من ١٣ نوفمبر ١٩٠٨ الى ٢١ فبراير ١٩١٠ بسنوات المواجهة بين ما مثله تلك النظارة من تحالف السلطة وبين الحركة الوطنية النامية . واستخدم الطرفان في تلك المواجهة ما سمحت به الظروف من وسائل الضغط فبالنسبة للنظارة أعادت في ٢٥ مارس ١٩٠٩ بعث قانون المطبوعات السابق صدوره في نوفمبر سنة ١٨٨١ والذي كان ابطال منذ عام ١٨٩٤ ، وكان يقيد حرية الصحافة تقييدا كبيرا كذلك استخدم رجال الحركة الوطنية اساليب الضغط التي لم تكن معروفة من قبل كالتظاهر او المعارضة داخل مجلس الشورى القوانين (١٥٤) .

والحقيقة انه بالرغم من أن قانون المطبوعات قد صدر في عهد النظارة البطرسية الا انه قد فرض على بطرس فرضا من جانب الانجليز ومن جانب الخديو ودليلنا على ذلك أن بطرس نفسه هو اول من كان يعارض بعث قانون المطبوعات ، وكان سعد أيضا يشاطره نفس الرأي بينما كان مصطفى فهمي والخديو اللذان يحاولان اصداره بأي شكل من الأشكال . ففي اجتماع مجلس النظار بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٠٨ برئاسة الخديو اشار الأخير الى الحالة السيئة التي وصلت اليها الصحافة وعندئذ عرض مصطفى فهمي على المجلس وجوب وضع قانون للمطبوعات فاعترض بطرس على ذلك وقال ان ذلك غير ممكن لأن الدول لا تقر عليه أما سعد

(١٥٢) نفس المصدر ، نفس الكراس ص ٣٩٥

(١٥٣) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج ٢ القسم الثاني ، ص ١٦٦

(١٥٤) يونان لبيب المصدر السابق ، ص ١٥٤

فكانت وجهة نظره تنفيذ القوانين القائمة قبل التفكير في إصدار قوانين أخرى وعندئذ اقتنع الخديو بذلك الرأي (١٥٥) .

وعلى عهد نظارة بطرس حاول الخديو بعث القانون . ففى اجتماع الخديو بالنظار فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٠٨ أشار الخديو الى أن الصحافة « خرجت عن الحد خروجاً يوجب علينا أن نفكر فى شأنها خصوصاً وقد تطاول بعضها الى الجيش ونشر أشياء من شأنها أهاجته وتحريضه على التمرد والعصيان » فقال حسين رشدى ناظر الحقانية « ان هذا يقع تحت طائلة العقاب » ويذكر سعد زغلول ان الخديو أشار « الى وجوب تنفيذ قانون المطبوعات فقال رئيس النظار انه يصعب الآن تنفيذه بعد أن أهمل مدة طويلة وإذا أخذ فى تنفيذه بعد طول هذا السكوت كان ذلك محلاً للنقد وبعد أخذ ورد انحط الرأي على التفكير فى طريقة لتقييد الصحافة » (١٥٦) .

انتهت مرحلة المواجهة بنهاية النظارة البطرسية باغتيال رئيسها فى ٢١ فبراير سنة ١٩١٠ وبدأت مرحلة جديدة هى ما يمكن أن نسميها « بمرحلة القمع » (١٥٧) على عهد نظارة محمد سعيد التى خلفت نظارة بطرس فى ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠ (١٥٨) .

واثر تشكيل النظارة السعيدية اجتمع جورست بأعضائها ورسم لهم المنهج الذى تسيير عليه النظارة بالقول بأن « أقصى أمانها أن تشتغل بالاتحاد وتعمل على كتمان مداولاتها حتى لا تتناقلها العامة ... وأن يجادل الناظر الموظفين معه من الأجانب التى هى أحسن وأنه لا أغلبية فى مجلس النظار عند اتفاق الناظر المختص والرئيس على الموضوع » (١٥٩) .

(١٥٥) دار الوثائق القومية — محافظ مجلس النظار — محفظة رقم ٢٩ (١٩٠٨) محضر اجتماع مجلس النظار بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٠٨ .
(١٥٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٩ ص ٤١٠ .
(١٥٧) يونان لبيب ، نفس المصدر ، ص ١٥٥ .
(١٥٨) شكلت على النحو التالى : محمد سعيد للرئاسة والداخلية — سعد زغلول للحقانية — حسين رشدى للخارجية — اسماعيل سري للأشغال العمومية والحريرية والبحرية — أحمد حشمت للمعارف العمومية — يوسف سابا للمالية .
(١٥٩) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٨ ص ٩٢٧ — ٩٢٨ .

يعنى هذا ان جورست قد افقد مجلس النظار عنصرا هاما من عناصره
الا وهو اجماع الراى ، ولعل جورست قد جاء بهذه السنة الجديدة خشية
ان تشكل فى النظارة جبهة مناوئة (١٦٠) .

واهم ما نلاحظه على تشكيل النظارة السعيدية هو تبادل مواقع
النظار فى النظارة السابقة وان كانوا هم نفس الأشخاص باستثناء يوسف
سابا باشا (١٦١) الذى كان جورست يود دخوله فى النظارة البطرسية .
فسعد زغلول ترك المعارف وتقلد الحقانية ويبدو ان السبب فى هذا الانتقال
يرجع الى رغبة الاحتلال والخديو فى اضعاف شعبيته عن طريق استغلاله
فى استصدار مجموعة قوانين ضد الحركة الوطنية (١٦٢) .

على ان النظارة السعيدية قد اتسم عهدها بسمتين :

الأولى : محاولة احتوائها للحركة الوطنية .

والثانية : عودة الشقاق من جديد بين الخديو وقصر الدوبارة (١٦٣) .

ننتقل الآن لدراسة المرحلة الأخيرة من مراحل العلاقات بين السلطة
الشرعية والسلطة الفعلية وهى ما تعرف بعهد الشقاق الثانى من ١٩١١ —
١٩١٤ والتى تبدأ منذ تعيين كتشنر قنصلا بريطانيا عاما خلفا لجورست فى
١٤ يوليو سنة ١٩١١

والواقع ان تعيين كتشنر على حد قول أحمد شفيق « كان مثارا للقلق
فى دوائر السراى لأنه رجل عسكري معروف بالشمدة من جهة ، ثم هو
معروف بعدائه للخديو من جهة أخرى منذ حادثة الحدود ، فارتقبنا ان يكون

(١٦٠) عبد الخالق لاشين ، المصدر السابق ، ص ١٥٨

(١٦١) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٥٨

(١٦٢) وهى تعديل لجملة مواد من قانون العقوبات وتحقيق الجنايات
منها المواد المتعلقة بمعاقبة التعدى على الخديو بجعله جناية لا جنحة وكذلك
وضع نص جديد لمعاقبة التعدى بالطعن على الاحتلال ومنها نصوص أخرى
تتعلق بالاتفاقات الجنائية ومسئولية ارياب الصحف والتهديد وجعل محاكمة
الصحف من اختصاص محاكم الجنايات — انظر :

عبد الخالق لاشين ، المصدر السابق ، ص ١٤٦

واهم من ذلك اتخاذه لسانا للدفاع عن مشروع مد امتياز شركة قناة
السويس .

تعيينه بدء سياسة جديدة غير سياسة الوفاق التي سار عليها السير الدون جورست وتوقعنا أن تعود المصادمات بين المعتمد الانجليزي والخديو .

ولم تلبث الصحف الانجليزية أن أبدت ما توقعه القصر من ذلك ما ذكرته صحيفة مورننج بوست **Morning post** من أن كتشنر قد عين قنصلا عاما لبريطانيا في مصر « لأنه من أعظم الذين وضعوا أساس مركزنا في مصر واشتغل في عمل عظماء رجال الادارة الذين كانوا قبله » . ونوهت الصحيفة بخطأ سياسة جورست في مصر وأنها أدت الى السقوط في هاوية الارتباك والتشويش وأن جورست نفسه اعترف بخطأ هذه السياسة وأشارت الصحيفة بأن مهمة كتشنر « أن يقلل هذا الارتباك ، ويعيد الانتظام ، وأن يعود للارهاب مع نشر التمدن وايجاد حكومة جيدة » (١٦٤) .

وتلك كانت سياسة كتشنر فمنذ أن شغل منصبه « لم يفتأ يهتم بأبسط المسائل حدود البلاد ويتحدث مع أهلها ... وكانت استقبالاته من ذوى الحاجات لا تدع مجالا للشك في أنه قابض على كل السلطة في مصر » (١٦٥) .

على أن عهد الشقاق يختلف في تلك المرحلة أيما اختلاف عن عهد الشقاق الأول ، ذلك أن عهد الشقاق الأول بدأ وقت أن كان نجم عباس في صعود ، أما في هذا العهد الأخير فقد بدأ في الوقت الذي كان نجمه آخذا في الأفول في أوساط الشعب . ويرجع ذلك الى أن تأييد الشعب الذي صحب الخديو في بداية تولية عرش مصر والآمال التي عقدتها الحركة الوطنية عليه قد انهارت نتيجة مواقفه « اللوطنية » وبعد أن تكشف للناس أنه يعمل لحساب مصلحته الخاصة لا مصلحة الوطن (١٦٦) .

ويعلق محمد فريد على موقف عباس من الحركة الوطنية بالقول « ان الرجل خائنا واتفق مع الانجليز بواسطة بطرس باشا والسير الدون

-
- (١٦٣) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .
 (١٦٤) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثاني ص ٢٥١ .
 (١٦٥) من ذلك مثلا على حد تعبير أحمد شفيق يطلب اليه أهالي اسيوط في احدى الزيارات انشاء مدرسة ثانوية ويطلب أهالي فوة خطا حديدا بينها وبين دسوق ... الخ — أحمد شفيق المصدر ، ص ٢٧٤ .
 (١٦٦) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ .

جوريسيت على محاربينا . . . وزاد الخلاف بيننا نحن معشر الحزب الوطنى وبين الخديو ورجاله « (١٦٧) .

ولى ذلك عندما أحس الخديو بتغلغل نفوذ كتشنر فى البلاد بحيث لم يبق له أية سلطة « اعتكف فى سراى القبة وامتنع عن التدخل فى أمور البلاد ولم ينزل الى سراى عابدين الا للضرورة القصوى ، ولم يرأس مجلس النظار الا نادرا وترك العمل لكتشنر ومحمد سعيد « (١٦٨) .

ومن الجدير بالذكر انه مع فتور العلاقات بين الخديو والقنصل البريطانى العام ، كان على رئيس النظار أن يتخذ موقفا من الصراع الناشب بينهما فاختار الجانب الأقوى وانضم الى كتشنر (١٦٩) .

وعلى أية حال فقد انعكس عودة الشقاق على النظارة فى أكثر من جانب وعلى الأخص فى الشكل والتشكيل (١٧٠) .

أما من حيث الشكل فقد ظهر الى الوجود نظارتان جديدتان صدر بهما مرسومان فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ احدهما نظارة الأوقاف والثانية نظارة الزراعة وبذلك زاد حجم النظارة من ست الى ثمانى نظارات (١٧١) . أما من حيث التشكيل فالملاحظ انه صاحب سياسة الشقاق تفكك فى وحدة السلطة فقد انعكس ذلك كله على تشكيل النظارة خاصة وأن كتشنر أقنع عن مساعدة سعيد ولم يمنحه التأييد الذى سبق أن قدمه له فى بداية شغله لمنصب القنصل البريطانى العام (١٧٢) . مما أدى الى زعزعت مركز نظارة سعيد .

-
- (١٦٧) مذكرات محمد فريد ، القسم الثانى ، كراس ١ ، ص ٤
 (١٦٨) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ، ص ٢٧٥
 (١٦٩) يونان لبيب ، نفس المصدر ص ١٧٥
 (١٧٠) نفس المصدر ، ص ١٦٨
 (١٧١) سنتناول ذلك فى الفصل الخاص بالنظارات واختصاصاتها .
 (١٧٢) يذكر كتشنر فى رسالة له الى جراى Grey وزير الخارجية البريطانية فى ٢٨ مارس سنة ١٩١٤ « عندما حضرت الى مصر وجدته (سعيد) فى منصبه وقدمت له كل معونة ممكنة لإدارة شئون البلاد . ولكن مع الوقت تزايدت لدى المشاعر عدم الاطمئنان نحو طريقنا فى الإدارة مما أضعف من رغبتى فى تقديم كل المعونة القلبية التى كنت أمنحها له من قبل » - يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٧٩

وإذا أضفنا إلى ما تقدم موقف الخديو من سعيد بعد أن رفض الأخير مساعدة الخديو في صفقة بيع سكة حديد مريوط التي كان يملكها واستياء الخديو منه بسبب مسايرته لآراء كتشنر وعدم اطلاع الخديو على كثير من مجريات الأمور (١٧٣) . نرى أن سقوط نظارة سعيد قاب قوسين أو أدنى .

على أن الخديو عندما عرض على كتشنر استبدال سعيد بمصطفى فهمى وافق كتشنر إلا أن الحكومة البريطانية رأت أن المصلحة العامة لا تتطلب التغيير الذى يرغبه الخديو لعلها أنه متأثر بالأهواء الشخصية . هذا فضلا عن الاحتمالات التى قد تترتب على اقالة النظارة فى الوقت الذى كان فيه حدة المعارضة من جانب الجمعية التشريعية مما قد يؤدى إلى ارتباك السلطة .

وعلى ذلك فقد أعد كتشنر بالاشتراك مع المستشار المسالى ومستشار الداخلية ردا على الخديو بالمضمون السابق وطلبوا منه الأخذ بنصيحة الحكومة البريطانية فى هذا الشأن ويتضح هذا من تأجيل الحكومة البريطانية لاستجابة الخديو فى تغيير النظارة إنما يتم بناء على إرادة سلطات الاحتلال لم يزل قائما .

غير أن الحكومة البريطانية لم تلبث بعد قليل بناء على طلب كتشنر أن وافقت على تغيير النظارة ، ولكن مصطفى فهمى رغب هذه المرة فى اطلاق يده فى تشكيل النظارة الجديدة بحيث لم يسمح بتحقيق رغبة القنصل البريطانى العام عندما أوصى باشتراك حشمت ومحب فى النظارة ، الأمر الذى جعل الحكومة البريطانية تعتقد بأن رجلها القديم واقع تحت تأثير زوج ابنته سعد زغلول أو على الأقل قد منح وعدا للآخر بعدم ادخال الناظرين المذكورين .

وعند ذلك اضطر كتشنر إلى اللجوء إلى الخديو لحل الأزمة التى لم

(١٧٣) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج ٢ القسم الثانى ، ص ٣٠٦
بيعت سكة حديد مريوط فى ٥ فبراير ١٩١٤ للحكومة المصرية ٣٩٠ ألف جنيه ، وكان الخديو يرى أن هذه الصفقة لم تأت بالريح المنتظر ، نفس المصدر والصفحة .

يكن يتوقعها ، فما كان من الخديو الذى كان منزويا تماما فى قصره الا ان رشح حسين رشدى لتشكيل النظارة (١٧٤) . ووافق القنصل البريطانى العام على ترشيحه بالقول بأنه « قانونى قدير ومتحدث لبق مما يصلح معه لمواجهة الموقف الحالى » . كما وافقت وزارة الخارجية البريطانية على تشكيل النظارة .

وواضح من تشكيل نظارة حسين رشدى ان جميع اعضائها جسدوا باستثناء رئيس النظر واسماعيل سرى ومحمد محب . وقد رحبت سلطات الاحتلال بترشيح عبد الخالق واسماعيل صدقى على اعتبار انهما — على حد قول كتشنر — « من أقدر الرجال وسوف يقوى وجودهما الوزارة بالاضافة الى انهما من المتحدثين المفידين فى الجمعية التشريعية حيث تتعرض الحكومة لهجمات المعارضة » (١٧٥) .

السلطنة المصرية وعلاقة السلطان بسلطات الحماية :

على اثر نشوب الحرب العالمية الأولى فى أغسطس ١٩١٤ ، ثم دخول تركيا الحرب الى جانب المانيا وحلفائها أعلن وزير الخارجية البريطانية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ انتهاء السيادة العثمانية على مصر ووضعها تحت الحماية البريطانية كما تم خلع عباس حلمى من عرش الخديوية فى ٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ وتعيين حسين كامل سلطانا على مصر بتبليغ من القائم بأعمال القنصلية البريطانية فى مصر جاء فيه : « وفيما يختص بإدارة البلاد الداخلية على أن أنكر سموكم بأن حكومة جلالتكم طبقا لتقاليد السياسة البريطانية قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطة سلطاتها فى حماية الحرية الشخصية وترقية التعليم ونشره واتماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية

(١٧٤) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ، ص ٣٠٩ شكلت فى ٥ أبريل سنة ١٩١٤ على النحو التالى :

حسين رشدى للرئاسة والداخلية — اسماعيل سرى للأشغال العمومية والحرية والبحرية — أحمد حلمى للمعارف العمومية — يوسف وهبه للمالية — محمد محب للأوقاف — عدلى يكن للخارجية — عبد الخالق ثروت للحقانية — اسماعيل صدقى للزراعة .

(١٧٥) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٨١

والتدرج في اشراك المحكومين في الحكم بقدر ما تسمح به حالة الأمة في الرقي السياسي . . . وفي عزم حكومة جلالته المحافظة على هذه التقاليد . . . بل أنها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى في هذه البلاد تحديدا صريحا يؤدي الى سرمة التقدم في سبيل الحكم الذاتي . وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراما تاما كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على اختلاف مذاهبهم، ولا أرى لزوما لأن أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومته لمصر من ريقة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية في الآستانة لم يكن ناتجا عن أي عداوة للخلافة ، فان تاريخ مصر السابق يدل في الواقع على أن اخلاص المسلمين المصريين للخلافة لا علاقة له بالبتة بالروابط السياسية التي بين مصر والآستانة . وأن تأييد الهيئات النظامية الإسلامية في مصر والسير بها في سبيل التقدم هو بالطبع من الأمور التي تهتم بها حكومة جلاله الملك مزيد الاهتمام وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة . . . وسموكم أن تعتمدوا في اجراء ما يلزم لذلك من الاصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الانكليزية » (١٧٦) .

ولم يكن السلطان حسين كامل حرا في اختيار وزرائه فقد كانت سلطات الحماية هي التي تقرر هذا الاختيار بالاتفاق مع وزارة الخارجية البريطانية . وابلغوه منذ البداية بأن مسألة تعيين الوزراء من الضروري أن يؤخذ رأي الحكومة البريطانية بشأنها خاصة لمسئوليتها تجاه المصالح الأجنبية في مصر التي قد تتأثر بشكل الحكومة .

ومن ثم فعند تشكيل وزارة حسين رشدي الثانية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ حاول السلطان حسين ورئيس وزرائه حسين رشدي ادخال سعد زغلول في هذه الوزارة على اعتبار أن دخوله يدعم الوزارة ويعطيها صفة شعبية من خلال مواقف سعد كوزير سابق او بحكم مركزه القائم كوكيل منتخب للجمعية التشريعية ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية رفضت قبول سعد في الوزارة بالنظر لمواقفه الوطنية في الجمعية التشريعية . كذلك تم

(١٧٦) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، هـ عما على ثورة ١٩١٩ ص ٧٠ - ٧٢

(م ٨ - الادارة المصرية)

استبعاد سلطات الحماية لمحـب باشا ناظر الأوقاف — رغم ما عرف عنه من أنه رجل الانجليز — وذلك بسبب مصاحبته للخديو في استانبول (١٧٧) كما أن خشية انجلترا من ميول يكن التركية دفعها الى ابعاده عن وزارة الداخلية بعد أن رشح لها واختارت له منصبا أقل حساسية وهو وزيرا لوزارة المعارف (١٧٨) .

على أن أهم ما نلاحظه على تشكيل الوزارة (١٧٩) هو الغاء وزارة الخارجية إذ لا شك أن اعلان الحماية كان له أثر بالغ على بناء الوزارة بعد أن صرح الانجليز بأن « اعلان الحماية يحتم اشرافنا على العلاقات الخارجية المصرية » . وأصبحت الاتصالات بين الحكومة المصرية وبين ممثلى الدول الأجنبية فى مصر تتم من خلال المندوب السامى البريطانى فى مصر ، وهو اللقب الجديد الذى اتخذه قنصل بريطانيا العام تمشيا مع الوضع الجديد فى مصر .

وأيا كان الأمر فقد ظلت العلاقة بين السلطان حسين كامل وسلطات الحماية يسودها الوئام وانعكس ذلك بالتالى على علاقة الوزراء بهذه السلطات ، إذ كان من الصعب عى النظر اتخاذ موقف آخر يخالف سلطة الحماية وسلطة القصر فى وقت واحد . إذ كانت سلطات الحماية حريصة

(١٧٧) كان الخديو عباس وهو بالاستانة يستخدم محب فى السعى لدى الانجليز لحفظ املاكه « وحفظ الوراثة فى خديوية مصر لابنه بعد حسين كامل » ولكن محمد فريد الذى كان يصحبه الخديو فى ذلك الوقت لم يكن يثق فى محب باشا وقال عنه أنه « رجل الانجليز ولا يعد أن يكون مكلفا بالتجسس على أعمالنا هنا واخبار انجلترا عنها » .

أنظر : مذكرات محمد فريد — القسم الثانى — كراس ٤ — ص ١١٦

(١٧٨) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٩٢

(١٧٩) شكلت على النحو التالى :

حسين رشدى للرئاسة والداخلية — اسماعيل سرى للأشغال العمومية والحربية والبحرية — أحمد حلمى للزراعة — يوسف وهبه للمالية — عدلى يكن للمعارف العمومية — عبد الخالق ثروت للحقانية — اسماعيل صدقى للأوقاف .

على أن تكون لها الكلمة الأخيرة كما حرصت على تقوية سيطرتها على الوزارة نفسها (١٨٠) .

وقبل السلطان حسين الوضع الجديد آملا أن يعمل على تحسينه عقب انتهاء الحرب إذ يذكر سعد زغلول في مذكراته أن « حسين كامل كان يجمع السفر بعد انتهاء الحرب الى لندن لتنظيم الحماية أى للمطالبة بالحكم الذاتى فى نطاق الحماية البريطانية وكان هذا أقصى ما يستطيع السلطان أن يفكر فيه » (١٨١) .

ولكن الموت لم يمهل السلطان حسين كامل على تحقيق أهدافه . ثم خلفه على عرش السلطنة شقيقه أحمد فؤاد فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ . وجاءه تبليغ بريطانى يؤكد التبليغ الأول الذى سبق توجيهه الى السلطان حسين كامل (١٨٢) .

ورغم أن فؤاد اتسم بصلاية الارادة وهو يختلف فى هذه الناحية عن حسين كامل الا انه رضخ امام الانجليز ولم يستطع أن يستقل فى اختيار وزرائه أو بوجه أدق التخلص من أحد وزرائه الا اذا شاعت سلطات الحماية ذلك ، ومن ثم فرضت عليه وزارة حسين رشدى الثالثة التى شكلت فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ بنفس تشكيلا السابق ولم يستطع السلطان فؤاد أن يستبعد وزيرين من وزرائه هما ابراهيم فتحى وزير الأوقاف وأحمد حلمى وزير الزراعة لتأييد الانجليز لهما . على أنه لم يكد يمض شهران على تشكيل وزارة رشدى الثالثة حتى عادت أزمة التغيير الوزارى تفرض نفسها من جديد على العلاقات القائمة بين القصر والوزارة من ناحية وبين سلطات الحماية من ناحية أخرى ، فقد أصر فؤاد على استبعاد ابراهيم فتحى وأحمد حلمى وتعيين سعد زغلول وعبد العزيز فهمى مكانهما كما طالب بتحفيد حجم السيطرة البريطانية على الوزارة خاصة فيما يتصل « بالنواحى المالية

(١٨٠) 47/13 No 84 Grey to Cheetham 7—12—1914.

فى : يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٩١

(١٨١) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٥٣ ، ص ١٠ — ٣٠

(١٨٢) أحمد قمح ، المصدر السابق ، ص ٤٢

والعلاقات الخارجية والجيش ، وربما العدل » . كما اعتبر فؤاد ورشدي تدخل وزارة الخارجية البريطانية في مسألة اختيار الوزراء تعسفا من جانب الانجليز وطالبا بقصر مهمة المستشارين الانجليز في الوزارات على تقديم الاستشارة الفنية فقط وأن يبتعدوا عن التدخل في الشؤون السياسية (١٨٣) .

غير ان الحكومة البريطانية رفضت تحديد حجم السيطرة البريطانية على الوزارة كما رفضت اشراك سعد زغلول لمواقفه العدائية السابقة من الوزارة والاحتلال وخشية تشجيع الآمال الوطنية ورفضت أيضا اشراك عبد العزيز فهمي في الوزارة بحجة أنه ليس لديه خبرة ادارية سابقة (١٨٤) .

رضخ السلطان فؤاد مضطرا امام المعارضة الانجليزية لكنه اصر على استبعاد فتحي وحلمى وانتهى الأمر بقبول الانجليز استبعاد فتحي فقط وعين مكانه في نظارة الأوقاف أحمد زيور محافظ الاسكندرية ، وكان معروفا بولائه للسلطان وبتعيينه تغلغل نفوذ القصر في هذه الوزارة عن طريق تعيين كثيرين من أتباع السلطان في المناصب الكبرى .

لم تلبث العلاقات أن ساءت بعد هذه الأزمة بين فؤاد ووزرائه وكان سبب خلافه مع حسين رشدي أنه أحس أنه لم يتعاون مع القصر خلال الأزمة كما أشيع عنه أنه كان يفضل تولية الأمير كمال الدين حسين على عرش مصر بدلا من فؤاد . كما أن فؤاد قد أغراه نجاحه في التخلص من فتحي وزير الأوقاف وبدأ يتدخل في شئون الوزارات مما أوقعه في صدام مع وزرائه . وقد لعبت دار المندوب السامي البريطاني دورا كبيرا في زيادة حدة هذه الخلافات . ورغم ذلك فلقد حاول القصر استقطاب بعض أعضاء الوزارة الى جانبه مثل زيور ويوسف وهبه وأحمد حلمى . ذلك أنه في نفس وم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وبينما يلتقى سعد زغلول ورفاقه مع السير ريجنالد ونجت المندوب السامي البريطاني في القاهرة يتحدثون معه بشأن مستقبل مصر بعد الحرب

F.O. 407/182. No Wingate to Balfour 9—12—1917. (١٨٣)

في : يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٩٥

No. 122. Wingate to Balfour 9—12—1917 (١٨٤)

في : نفس المصدر ، ص ١٩٦

كان رشدى رئيس الوزراء يرفع الى السلطان احمد فؤاد تقريراً يبلغه فيه ما استقر عليه رأيه من السفر الى لندن. مصحوباً بعدلى يكن لبسط آراء الحكومة المصرية فيما يتعلق بمصر مصر السياسى على الحكومة البريطانية .

وبهذا التنسيق فى الحركة بين الوزارة وبين مجموعة الرجال التى شكلت زعامة ثورة ١٩١٩ وقعت الوزارة الرشدية الثالثة فى دائرة التأثير الثورى حتى تم قبول استقالتها بعد ذلك بنحو خمسة شهور ، حيث رفع كل من رشدى وعدلى استقالته الى السلطان فؤاد فى ٢ ديسمبر ١٩١٨ بسبب رفض بريطانيا السماح لهما بالسفر الى لندن لعرض مطالب مصر على الحكومة البريطانية بحجة أن الوقت لم يحن بعد . ولقد اتبعت بريطانيا خلال الشهور الخمسة سياسة كسب الوقت تمثلت فى عدم ابداء اللفتة على حل الأزمة الوزارية ، وفى الوقت نفسه حاولت التأثير على الوزيرين لسحب استقاليهما ولكنها لم تنجح ، كما حاولت بث بذور الشقاق بين أعضاء الوزارة . على انه قد أحبطت خلال تلك الفترة محاولة قامت بها وزارة الخارجية البريطانية والمندوب السامى البريطانى « ونجت » لدعوة الوزيرين لزيارة لندن فى منتصف يناير اذ رأى عدلى ورشدى أن الدعوة جاءت متأخرة كما رأيا أن لا قيمة للتصريح بسفرهم الى لندن ان لم يقترن باجراء يعيد لهم بعض شعبيتهم (١٨٥) .

ورغم أن المندوب السامى بناء على أوامر حكومته أرجأ بحث النظر فى هذه الاستقالة نحو أربعة أشهر إلا أنه رأى أن استمرار هذا الموقف ، بدلا من أن يفت فى عضد الوزيرين المستقلين ساعد على استمرار الانقصاص على الوجود البريطانى الأمر الذى دعا شيتهم cheetham ممثل المندوب السامى البريطانى فى مصر أن يطلب من السلطان فؤاد قبول استقالة الوزارة الرشدية الثالثة فى أول مارس سنة ١٩١٩

حاولت السلطة البريطانية التعجيل بتشكيل وزارة جديدة عن طريق استمالة أقوى العناصر فى الوزارة المستقلة وتكليفها بهذا العمل أمثال

اسماعيل سرى — عبد الخالق ثروت — يوسف وهبه . ونصح ثروت الحكومة ابريطانية عندما حاولت اقناعه بقبول منصب رئاسة الوزارة بضرورة فرض ادارة مباشرة على البلاد في ظل الاحكام العرفية حتى يمكنه تولى الوزارة في اطمئنان . وفي نفس الوقت دخلت زعامة الثورة معركة الوزارة الرشدية بكل ثقلها فقدم الوفد ما يشبه الانذار للسلطان فؤاد في اليوم التالى لقبوله استقالة الوزارة جاء فيها التعبير عن دهشة الأمة . فقد ورد في كتاب الوفد ما نصه « كيف فات مستشاريكم أن عبارة استقالة رشدى باشا لا تسمح لرجل مصرى ذى كرامة ووطنية أن يخلفه في مركزه ؟ كيف فاتهم أن وزارة تؤلف على برنامج مضاد لمشينة الشعب مقضى عليها بالفشل » (١٨٦) .

واتبع الوفد هذا الانذار للقصر باحتجاج قدمه الى معتمدى الدول الأجنبية في القاهرة ، وقد جاء فيه « أن الوزارة التى اندفعت بوطنيتها الى انتهاج ما يوافق القضية المصرية اضطرت للاستقالة لأنها لم تستطع المتابعة على مثل هذا الانتهاك اللاحق بأقدس حقوقنا ، ونحن نعتقد أنه لا يوجد مصرى واحد جدير بأن يدعى مصرىا يستطيع أن يؤلف وزارة يكون مضروبا عليها حتما أن تسير على برنامج يرمى الى خنق البلد والقضاء على البقية الباقية لها من الحقوق » .

نجحت الزعامة الوطنية بالفعل في منع تشكيل وزارة جديدة مما دفع سلطات الاحتلال الى اتباع أسلوب العنف . اعقب ذلك تحذير قائد القوات البريطانية في مصر رئيس الوفد ورفاقه من العقوبات التى يضعوها في طريق تشكيل الوزارة الجديدة وهددهم باتباع أسلوب العنف كما تبع ذلك اعتقالهم في ٨ مارس سنة ١٩١٩ ثم قيام الثورة نتيجة لذلك وخلو البلاد من وزارة في المدة من أول مارس ١٩١٩ الى ٨ أبريل ١٩١٩

وقد أدى تطور الأحداث بعد ذلك الى تشكيل وزارة رشدية رابعة

في ٩ أبريل سنة ١٩١٩ بعد يومان من الاقتراح عن سعد زغلول ورفاقه (١٨٧) وهى ما تعرف « بوزارة تهدئة » وأهم ما نلاحظه على تشكيل هذه الوزارة اختفاء بعض العناصر التى عرف عنها الولاء المطلق للوجود البريطانى أمثال اسماعيل سرى وكذلك العناصر الضعيفة الأخرى وحل محلها — على حد قول اللبى — عناصر قوية أمثال جعفر والى وكيل وزارة الداخلية وأحمد مدحت يكن محافظ الاسكندرية وحسن حسيب مدير الغربية .

ولكن هذه الوزارة لم تفلح في تهدئة اضراب الموظفين في ١٢ أبريل سنة ١٩١٩ الذى تزعمته « لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها » (١٨٨) والتى كانت من الأسباب التى أدت الى سقوط الوزارة في ٢٠ مايو ١٩١٩ .

أعقب نظارة رشدى الرابعة تشكيل ثلاث وزارات ادارية هى وزارة محمد سعيد الثانية (من ٢٠ مايو — ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩) (١٨٩) والثانية وزارة يوسف وهبه (٢٠ نوفمبر ١٩١٩ — ٢١ مايو سنة ١٩٢١) (١٩٠) والثالثة وزارة محمد توفيق نسيم الأولى من ٢١ مايو سنة ١٩٢٠ الى ١٦ مارس سنة ١٩٢١ (١٩١) وهى وزارات ادارية كان الهدف منها تسير دفة الامور الادارية في البلاد وترك الشئون السياسية للوفد في اوربا يقرر مصيرها مع حكومة لندن .

(١٨٧) شكلت من حسين رشدى وزيرا للمعارف ورئيسا للوزارة — عدلى يكن للداخلية — يوسف وهبه للمالية — عبد الخالق ثروت للحقانية — جعفر واى للأوقاف — حسن حسيب للأشغال العمومية والبحرية والبحرية — أحمد مدحت يكن للزراعة — الوقائع المصرية ٩ أبريل سنة ١٩١٩ (١٨٨) سنتناول ذلك في الفصل الأخير من البحث عند مناقشتنا لدور الموظفين في السياسة .

(١٨٩) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧ ، ٢١٠ — ٢١١ (١٩٠) شكلت من يوسف وهبه رئيسا ووزيرا للمالية — اسماعيل سرى وزيرا للأشغال العمومية والبحرية والبحرية — أحمد زيور للمواصلات — أحمد ذو الفقار للحقانية — محمد توفيق نسيم للداخلية — محمد شفيق للزراعة — يحيى ابراهيم للمعارف العمومية — حسين درويش للأوقاف . الوقائع المصرية ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ (١٩١) شكلت من محمد توفيق نسيم رئيسا ووزيرا للداخلية — أحمد

وكان معيار اختيار الوزراء في هذه الوزارات الثلاث الولاء للانجليز
ومعيار البقاء مدى النجاح في تثبيت الوجود البريطاني وان كان القصر قد
لعب دورا في سقوط وزارة يوسف وهبه وتشكيل وزارة نسيم .

زيور للمواصلات — احمد ذو الفقار للحقانية — محمد شفيق للأشغال
العمومية والحربية والبحرية — حسين درويش للأوقاف — محمد توفيق
رفعت للمعارف العمومية — محمود فخرى للمالية — يوسف سليمان
للزراعة — الوقائع المصرية ٢٢ مايو سنة ١٩٢١

الفصل الرابع

النظارات واختصاصاتها

- نظام الدواوين قبل انشاء النظارات سنة ١٨٧٨
- نظام مجلس النظار سنة ١٨٧٨ وسلطات أعضائه .
- اللجنة المالية .
- تنظيم النظارات واختصاصاتها .

وينتهى عهد الوزارات الادارية بتولى عدلى يكن رئاسة الوزارة في ١٦ مارس سنة ١٩٢١ (١) بعد أن ضغطت سلطات الحماية على السلطان نوّاد للاسراع بتشكيل الوزارة والوفد الرسمى لمفاوضة الانجليز ذلك الضغط الذى وصل الى حد توجيه انذار من جانب سلطات الحماية — القصر في ١٤ مارس سنة ١٩٢١ ومن ثم فلم يكن القصر راضيا في أى وقت عن وزارة عدلى .

وهذه الوزارة تعتبر بداية عهد الوزارات السياسية . وقد حاول عدلى إعادة وزارة الخارجية المصرية على اعتبار أن ذلك يقوى موقفه أثناء المفاوضات الا أن الحكومة البريطانية رفضت ذلك بحجة أن تعيين وزير خارجية لمصر يتعارض مع الأسس التى وضعتها وزارة الخارجية البريطانية للمفاوضات (٢) هذا بالإضافة الى أن فشل مفاوضات عدلى كيرزون (١٦ يولية — ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١) أظهر ضعف موقف عدلى وأدى الى سقوط وزارته في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢١

ظلت مصر بعد سقوط وزارة عدلى بلا وزارة لمدة شهرين بحثت خلالها سلطات الحماية عن عناصر قوية معتدلة ذات علاقات طيبة بالقصر والحماية ولكن العناصر القوية رفضت الاشتراك في العمل الوزارى الا بعد أن تنجح في تحقيق بعض المطالب الوطنية ومن ثم كان صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وزع قانون السياستنامة الصادر في يولية ١٨٣٧ ، في صدر الترتيبات الاساسية مصالح الحكومة بين سبعة دواوين : الديوان الخديو ، ديوان الايرادات ، ديوان الجهادية ، ديوان البحر ، ديوان المدارس ، ديوان الأمور

(١) شكلت من عدلى يكن للرئاسة — حسين رشدي نائبا لرئيس مجلس الوزراء — عبد الخالق ثروت للداخلية — اسماعيل صدقى للمالية — أحمد زيور للمواصلات — جعفر والى للمعارف العمومية — أحمد مدحت يكن للأوقاف — محمد شفيق للأشغال العمومية والحربية والبحرية — نجيب بطرس غالى للزراعة — عبد الفتاح يحيى للحقانية — الوقائع المصرية ١٧ مارس ١٩٢١

(٢) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣

الامرنجية والقجزة المصرية ، ديوان الفبريكات كما نص على انشاء لجنة مشورة ومجلس شورى خاص (٢) .

ومما تجدر ملاحظته أن معظم الدواوين التي نظمها هذا القانون لم يكن سوى تطوير للدواوين التي كانت قائمة فعلا عند اصداره في عهد محمد علي ، وديوان البحر كان امتدادا لديوان البحرية الذي ظهر منذ سنة ١٨١٤ (٤) وديوان البحر كان امتداد لديوان البحرية الذي ظهر منذ سنة ١٨١٤ (٤) أما ديوان المدارس فقد كان ظهوره لأول مرة تحت عنوان شورى المدارس « في ٢٦ فبراير سنة ١٨٣٦ ثم سمي ديوان المدارس في فبراير سنة ١٨٣٧ (٥) .

وكان يشرف على هذه الدواوين جميعها الكتخدا او نائب الباشا ويقدم رئيس كل ديوان الى الباشا تقريرا في يوم الخميس من كل اسبوع عن أعمال الديوان الذي يرأسه ، وكشفًا شهريا بحساباته الى تفتيش الحسابات ، وميزانية سنوية عن الإيرادات والمصروفات (٦) .

وكانت لجنة المشورة بمثابة مجلس موسع يضم مديري الدواوين ، ومن يرى الباشا ضمهم اليهم ، واجتماعاتها مرة كل عام وتباحث فيما تحتاج الحكومة الى النهوض به من المشروعات الكبرى وكانت آراؤها استشارية وأختصاصها اداريا بحثا (٧) . أما مجلس الشورى الخاص فكان يضم عددا من الأعضاء يختارهم الوالى وهو من هذه الزاوية يختلف عن لجنة المشورة وكان المجلس يبحث الأمور المقدمة اليه من الوالى أو الجهات ويطالع التقارير التي ترفعها اليه الدواوين وكذلك تقارير لجنة المشورة السنوية ثم يستعرض

(٣) الفصل الأول من قانون السياسة في : محمد خليل صبحى تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ج ٤ ص ٤٤ — ٤٩

(٤) امين سامى ، تقويم النيل ج ٢ ص ٢٤٦ ، ٢٥٧

(٥) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في عصر محمد علي

ص ٩٧ ، ١٠٤

(٦) البندان السادس والثامن من الفصل الأول والبندين الحادى عشر

من الفصل الثانى من قانون السياسة ، المصدر السابق ص ٤٨ ، ٥٨

(٧) البند السابع من الفصل الأول ، المصدر السابق ، ص ٤٨

ما تتضمنه هذه التقارير بعد فحصها على الوالى كما ينتدب للفصل فى
الدعوى . كما كان من حق أعضائه تقديم « المشاريع التطوية على منافع
البلاد » ويشكل من « ناظر وأعضاء بقدر عدد دواوينهم » (٨) .

أعيد تنظيم هذه الدواوين فى عهد الوالى سعيد حيث جعل منها أربع
نظارات : الداخلية ، المالية ، الخارجية ، الحربية (٩) ثم زاد عدد هذه
النظارات تبعا لتطور مختلف مرافق الإدارة ولضيفت إليها نظارة المعارف
والأوقاف ثم نظارة الأشغال سنة ١٨٦٤ وأخيرا نظارة الحفائية سنة
١٨٧٢ (١٠) .

وقد كانت هذه النظارات بوصفها أقسام الإدارة الكبيرة تخضع مباشرة
للخديو ، ذلك أن مسئولية كل من نظارها انحصرت أمام الحاكم ، وعندما
كانت تقضى حاجة العمل الى الاتصال بالنظار فقد كان يحدث ذلك من خلال
الخديو (١١) .

وعلى هذا فعندما ظهرت الى الوجود هيئة مجلس النظار فى
٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ اعتبر ذلك نقطة تحول فى نظام الحكم والإدارة فى
تاريخ مصر الحديث . إذ أصبح للنظار بمقتضى مرسوم ٢٨ أغسطس
سنة ١٨٧٨ الذى نص على تشكيل أول مجلس نظار - حق مشاركة
الخديو فى رسم السياسة العامة للبلاد .

أما عن الدوافع الخاصة بإنشاء مجلس النظار فلم تكن تتمثل فى
رغبة الخديو اسماعيل فى تطوير نظام الإدارة فى مصر مساهمة منه فى إشراك
النظار معه فى الحكم وإنما أجبر اسماعيل مكرها على اتخاذ تلك الخطوة ،
طبقا لقرار لجنة التحقيق الأوربية سنة ١٨٧٨ التى أرجعت كل مساوئ

(٨) البند التاسع من الفصل الأول نفس المصدر ص ٩
(٩) عيد الرحمن الراجعى ، عصر اسماعيل ج ١ ، ص ٥٥
(١٠) جورج جندى وجاك تاجر ، ص ٩٦ ، ١٨٠
(١١) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٣

الإدارة إلى حكم اسماعيل المطلق وأوصت بوجوب تنازله عن الحكم المطلق بحيث يحكم عن طريق مجلس نظاره وبالإشتراك معه (١٢) .

ويتضح من الأمر الذى أصدره الخديو اسماعيل إلى نوبار فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ بتشكيل أول مجلس نظار أن الخديو لم يعد منفردا وحده بالنفوذ بل أصبحت سلطته فى إدارة شئون البلاد مقيدة بسلطة مجلس النظر حتى يمكن تحقيق عنصر الموازنة بين سلطة الخديو وسلطة مجلس النظر وأبدى رغبته فى إشراك هيئة مجلس النظر معه فى جميع أعمال الحكومة بحيث تكون مسئولة أمامه عن أعمالها — « وأن يكون أعضاء مجلس النظر بعضهم لبعض كميلا » أى يكونوا متضامنين فى المسئولية (١٣) .

ولعل أهم ما فى هذا الأمر الذى يعتبر بحق القانون الأساسى لمجلس النظر أربع نقاط رئيسية .

أولا — أن مجلس النظر أصبح هيئة منفصلة عن الحاكم تشاركه فى الحكم وتحمل مسئوليته .

ثانيا — أن أعضاء مجلس النظر متضامنون فى المسئولية .

ثالثا — قرارات المجلس تصدر بالأغلبية .

رابعا — رئاسة مجلس النظر من حق رئيس المجلس فلا يرأسه الخديو (١٤) .

وقد حدد الأمر العالى الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ وظائف النظر واختصاصاتهم فحصر وظائف النظر فى تعيين الموظفين وعزلهم وإدارة الشئون المتعلقة بدواوينهم وإصدار الأوامر الخاصة بصرف جميع

(١٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، ص ٦٤ .

(١٣) انظر نص خطاب الخديو إلى نوبار باشا بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، فى : مؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ج ١ ص ٦—٥
(١٤) عبد الرحمن الرافعى ، عصر اسماعيل ج ٢ ص ٧٥

مصرفات المصالح التي يديرونها مع عدم الاخلال بأحكام مرسوم ٢٨ أغسطس
سنة ١٨٧٨

أما بالنسبة لرئيس مجلس النظار فقد كانت وظيفته تتمثل في الاشراف
على شئون البلاد بوجه عام ورئاسة مجلس النظار أثناء انعقاده لوضع
القوانين والقرارات العامة التي يقتضيها سير الأعمال واستصدار الأوامر
المتعلقة بها من الخديو كما كان على رئيس النظار عرض جميع قرارات
المجلس على الخديو (١٥) .

واستمر وضع مجلس النظار على هذا الحال حتى أغسطس سنة
١٨٧٩ ذلك أن الخديو توفيق كان متشبسا بالحكم المطلق لهذا ضاق بالنظام
الجديد فأصدر في ١٨ أغسطس ١٨٧٩ أمرا بالغائه وشكل الخديو توفيق
النظارة ورأسها بنفسه وأصبح كل ناظر « مسئولا عن جميع الأشغال
المنوطة بإدارة نظارته » وأبلغ الخديو النظار بأن « المواد التي كان جاريا
تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس هذه من الآن فصاعدا يكون النظر فيها بمجلس
يجرى انعقاده بمعيتنا من النظار تحت رئاستنا » (١٦) .

ولكن الخديو توفيق — تحت ضغط الحوادث — ما لبث أن أعاد مجلس
النظار في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ بناء على تكليفه لمصطفى رياض بتشكيل
نظارة جديدة واحتفظ الخديو لنفسه بالحق في تولى رئاسة مجلس النظار
إذا شاء (١٧) .

ومن الجدير بالذكر أنه منذ ذلك الوقت حتى عام ١٩٢٢ قد جرت
العادة أن يترأس الخديو ، ومن بعده السلطان جلسات مجلس النظار اذا
شاء ويتولى رئاستها رئيس النظار تارة في حالة غياب الخديو أو السلطان .

(١٥) أمر عال صادر في ١٠ ديسمبر ١٨٧٨ بشأن اختصاص النظار
وظائفهم في : فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص ٦-٧
(١٦) استمر الخديو توفيق يرأس النظارة حتى ٢١ سبتمبر سنة
١٨٧٩ . وكان منصور باشا ناظر للداخلية ، وعلى حيدر الذي كان وكيلا
للداخلية أصبح ناظرا للمالية ومحمد مرعشلى ناظرا للأشغال العمومية —
نفس المصدر ص ٩١ — ٩٢

على أن الخديو توفيق قيد أبقى لنفسه حق تعيين كبار الموظفين في الحكومة المصرية مثلما فعل الخديو اسماعيل من قبل عند صدور مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ فقد نص توفيق في أمر تعيينه لرياض باشا رئيس النظار على أن « المحافظين والمديرين ومأموري الضبطيات ووكلاء النظارات وكتاب أسرارها ومفتشي الأقاليم ومديري الإدارات المهمة لا يكون تعيينهم ولا عزلهم إلا بعد المداولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليه من لدنا ، وأما باقى الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأسا من نظارهم الذين هم تابعون لهم » (١٨) .

واستمر الخديو توفيق يذكر هذا المضمون في خطابات تعيينه لرؤساء النظارات في عهده وبين لهم أنه هو « المنهج الذى ترون اتباعه والسير على مقتضاه » (١٩) .

ولم يكن حضور جلسات مجلس النظار مقصورا على النظار وحدهم وإنما كان المستشار المسالى — وهو انجليزى — له الحق فى حضور جميع جلسات مجلس النظار بحجة أن قرارات المجلس من شأنها التأثير فى مالية القطر المكلف هو بالاشرف عليها واستمر المستشار المسالى يحضر جميع جلسات مجلس النظار ولم يبلغ هذا الحق الا منذ أعلن استقلال مصر عام ١٩٢٢

أما فيما يتعلق بباقى المستشارين فطبقا لقرار مجلس النظار الصادر

(١٧) جاء فى الأمر الذى وجهه الخديو الى رياض باشا لتشكيل النظارة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ « لم أقصد بتراسى مجلس النظار أن أميد السطوة الشخصية وإنما راعيت فى ذلك ضرورة الحال ، وملت مع الرغبة فى تقريب علاقاتى بأعضاء النظارة ، فلم يكن فى خاطرى عزم نهائى خصوصا فيما يغير المبدأ الذى اتخذته يوم ولايتى ، وهو أن أحكم مع مجلس النظار وبمجلس النظار » — أحمد شفيق — المصدر السابق ج ١ ، ص ٩٢

(١٨) أمر توفيق لرياض فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ — فى : فؤاد كرم المصدر السابق ص ٩٥

(١٩) خطاب الخديو توفيق الى رياض باشا لتشكيل النظارة فى ٩ يونية ١٨٨٩ — وكذلك خطابه الى مصطفى فهمى لتشكيل النظارة فى ١٤ مايو سنة ١٨٩١ ، فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص ١٣١ ، ١٣٧

في ٢٧ فبراير ١٨٩٣ أصبح من حقهم حضور جلسات المجلس اذا أبدوا رغبتهم في أن تسمع أقوالهم في الأمور المرتبطة بأعمال نظارتهم كما منح هذا الحق أيضا لسردار الجيش المصرى ووكيل نظارة الأشغال العمومية أيضا (٢٠) .

والواقع أن اختصاص مجلس النظار شمل السلطتين التشريعية والتنفيذية في البلاد .

أما بالنسبة للتشريع ، فقد كان المجلس يقوم بتحضير الأوامر العالية وسنها من تلقاء نفسه فيما عدا المسائل التى تتعلق بربط « أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية فى القطر » . فقد كان ملزما بموافقة الجمعية العمومية — ومن بعدها الجمعية التشريعية على ذلك مسبقا طبقا لما نص عليه القانون النظامى سواء الصادر سنة ١٨٨٣ أو الصادر من بعده فى عام ١٩١٣ (٢١) .

ويدخل ضمن اختصاص مجلس النظار اصدار القوانين واللوائح بعد عرضها على مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فاذا تراءى لهما ادخال تعديل على المشروعات التى تعرض عليهما فللمجلس أن يأخذ بها أو يرفضها .

وكان من حق كل ناظر من النظار سن اللوائح والقرارات التى تستلزمها شئون نظارته بشرط عدم مخالفتها للقوانين واللوائح والأوامر العالية . واللائحة التى يضعها أحد النظار تسمى باللائحة العمومية ويكون مفعولها ساريا على جميع جهات القطر لكونها صادرة عن الادارة العمومية أى من النظارة .

هذا فيما يتعلق بالتشريع ، أما فيما يختص بالسلطة التنفيذية فمن مهام

(٢٠) أحمد قمحه ، المصدر السابق ، ص ٦٩

(٢١) طبقا لنص المادة ٣٤ من القانون النظامى ١٨٨٣ والمادة ١٧

من القانون سنة ١٩١٣

(م ٩ — الدارة المصرية)

مجلس النظر اعتماد الميزانية قبل عرضها على مجلس شورى القوانين (٢٢) وتعيين كبار الموظفين وترقيتهم ومنحهم العلاوات أو المكافآت وعزلهم من الخدمة أو إحالتهم الى المعاش أو الى المحاكم التأديبية .

ومن الجدير بالذكر أن مجلس النظر قد تقررت له سلطة استثنائية في مسألة العزل والتعيين يتحرر بموجبها من قيود القوانين الحاكمة الضابطة للوظيفة الحكومية (٢٣) .

أما النظر فكان يقع على عاتقهم تنفيذ جميع القوانين على اختلاف أنواعها وتعيين جميع الموظفين ماعدا الذين يشترط تعيينهم استصدار أمر عال بعد موافقة مجلس النظر — كما سبق ان ذكرنا فكان المجلس يأخذ رأى الناظر الذى يتبعه هؤلاء الموظفون وكان للنظر الحق فى إيقاف هؤلاء عن أعمالهم بعد موافقة رئيس مجلس النظر ، أما عزلهم فلا يتم الا بعد صدور أمر من الخديو (٢٤) أى أنه كان للنظر الحق فى مراقبة الموظفين بصفة عامة وببهدم الإدارة وما يتعلق بها مثل الأمن العام وتحصيل الضرائب وسير المحاكم وإدارة المدارس والرى والمصارف والبوستان والسكك الحديدية والكبارى وغير ذلك من مختلف مرافق الإدارة .

وكانت سلطة كل ناظر من حيث التنفيذ تشمل جميع أنحاء القطر ولكنها محدودة فى نطاق نظارته . فناظر المعارف مثلا سلطته تشمل جميع أنحاء القطر ولكنها قاصرة على معاهد العلم ، وناظر الحقانية

(٢٢) تنص المادة السابعة من القانون المسالى على أن تعرض الميزانية على مجلس النظر قبل تقديمها الى مجلس شورى القوانين ويشترط أن يكون عرضها عليه فى ٢٥ نوفمبر . كما تنص المادة الثامنة من القانون المسالى « يصدق على التقديرات السنوية من مجلس النظر وتصدر بشكل لائحة مالية بمقتضى أمر عال يوم ٢٥ ديسمبر من كل سنة » .

(٢٣) أنظر الأمر العالى الصادر فى ٢٤ يونية سنة ١٩٠١ الخاص بالتصديق على لائحة المستخدمين الملكيين فى مصالح الحكومة — المادة الثامنة فى : أحمد محمد حسن وآخر ، مجموعة القوانين واللوائح المعمول بها فى مصر ج ٢ ، ص ١٥٩٢

(٢٤) مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ فى : فؤاد كرم المصدر السابق ، ص ٥

ليس له سلطة في أنحاء القطر سوى فيما يتعلق بالمحاكم . على أن هذا لا يمنع تقلد الناظر لنظارتين أو أكثر في وقت واحد ، كما هو الحال بالنسبة لمعظم رؤساء النظارات الذي تعاقبوا على الحكم في الفترة موضوع البحث نلاحظ أنهم كانوا يشغلون إلى جانب رئاسة النظارة نظارة الداخلية لاهميتها . وكان الناظر هم الذين يعتمدون جميع المبالغ التي تصرف في دائرة اختصاصاتهم (٢٥) .

وكانت قرارات مجلس الناظر تشتمل على نوعين أحدهما لا يستلزم صدوره توقيع الخديو وهو ما يسمى بالقرارات والثاني هو الذي يصدر بعد توقيع الخديو عليه وهو ما يعرف بالأوامر العالية ، وكانت الأوامر العالية تلغى القرارات الصادرة من مجلس الناظر (٢٩) . وكان كل ناظر ملزما بتنفيذ قرارات المجلس في الإدارات التي يشرف عليها (٢٧) .

أما فيما يتعلق بمسئولية الناظر فكما هو معروف كان الناظر مسئولين عن تصرفاتهم أمام الخديو وحده وليس أمام رئيس مجلس الناظر . كما أن الناظر معرضون لتبعية أخرى تستوجب المحاكمة أمام محكمة إدارية مخصوصة تحكم بوم الناظر المخطيء أو بعزله طبقا للأمر العالي الصادر في ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ (٢٨) وكانت تؤلف هذه المحكمة العليا من الناظر الذين

(٢٥) الأمر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بشأن اختصاصات الناظر ووظائفهم ، المصدر السابق ، ص ٧

(٢٦) أحمد قمحه ، المصدر السابق ، ص ٧٥

(٢٧) مرسوم ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

(٢٨) كانت المادة الأولى من هذا الأمر تنص على أنه إذا « أمر أحد الناظر أو رؤساء المصالح أو غيرهم من كبار المأمورين بصرف مبلغ في مصروفاته أذنوا بها خارجا عن الاعتمادات المقررة أو أجرى تحويل مبالغ من فصول إلى أخرى في الميزانية قبل أن يصدق مجلس الناظر على تحويلها أو اتخاذ إجراءات مخالفة للقوانين واللوائح المتبعة جاز أن يكون مسئولا عنها لدى محكمة عليا إدارية . انظر : الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ في مجموعة الأوامر العالية لسنة ١٨٨٧ » (مجموعة شهر فبراير) .

لا دخل لهم في الدعوى ومن المستشار المالي ومن مستشار الخديو ويرأسها رئيس مجلس النظار أو أكبر النظار سنا في حالة غياب رئيس مجلس النظار (٢٩) .

وقبل أن ننهي حديثنا عن مجلس النظار نشير الى تشكيل اللجنة المالية للصلة الكبيرة بينها وبين مجلس النظار .

ويرجع تشكيل اللجنة المالية الى عام ١٨٨٤ بناء على قرار مجلس النظار الصادر في ٦ مارس من نفس العام والذي نص على تشكيل لجنة مالية برئاسة ناظر المالية وعضوية كل من المستشار المالي ووكيل نظارة المالية ومدير عموم الحسابات ومراقب الأموال المقررة .

أما فيما يتعلق باختصاصاتها فقد أدرج في قرار مجلس النظار الخاص بتشكيلها ما نصه « وان المسائل التي تؤثر على مالية الحكومة ويكون من اللازم عرضها على المجلس (أى مجلس النظار) ولا تعرض عليه الا بعد أن تبحث فيها هذه اللجنة بحثا دقيقا » (٣٠) .

ويتضح من هذا النص أن اختصاصات اللجنة كانت واسعة تشمل كل شيء ممكن تأويله ماليا اذ من النادر أن تأتي الحكومة عملا دون أن يكون له مساس بماليتها .

وقد جرت العادة أن تعرض على هذه اللجنة كل المسائل الخاصة بالتعيين والفصل فيما عدا ما يكون مبنيا على حكم من مجالس التأديب أو من

(٢٩) عند اقامة الدعوى على الموظف لا يقبل منه الاستعفاء حتى لا يفر من الجزاء ، وقد يكون في عمل الموظف ما يستدعي المسئولية الجنائية والمدنية أيضا فتقام عليه حينئذ دعوى تأديبية لمخالفته الأوامر ودعوى جنائية عن الجريمة التي ارتكبها ودعوى مدنية من أجل المطالبة بالتضمينات (أى التعويضات) أنظر : المادة الخامسة من الأمر العالي ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ السابق الإشارة اليه .

(٣٠) أنظر قرار مجلس النظار الصادر في ٦ مارس سنة ١٨٤ في مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار والنظارات (مجموعة شهر مارس) .

المحاكم ، كذلك كان يعرض عليها جميع الاعمال التى لها مساس بمالية الحكومة (٣١) .

صحيح أن مجلس النظار لم يكن ملزما بالأخذ برأى هذه اللجنة الا أن مخالفته لقراراتها كانت نادرة جدا .

ويستبين لنا من ذلك أن مجلس النظار تنازل عن شىء من اختصاصاته المالية لهذه اللجنة التى يتضح من اختصاصاتها أنها كانت تبحث فى جميع شئون البلاد « رغم أن عملها غير مستمد من قوة قانونية » (٣٢) .

أما فيها يختص بدوافع انشاء هذه اللجنة المالية فعلى حد قول أحد أعضاء مجلس شورى القوانين — (اسماعيل أباطة) أنه « أريد أن تكون أعمال النظارات المالية فى نظارة المالية لسبب مالى أو سياسى » ويضيف قائلا أنه قد « بقيت هذه اللجنة الى سنة ١٨٨٨ ولما تغيرت الوزارة أراد الوزير الجديد بأن يغير اختصاصات هذه اللجنة لأنه لم يجد لها أصلا فغيرت فى وقته ثم لما غير هو رجعت الى ما كانت عليه وهى التى تقرر الآن وترفض وتعطى وتحرم » (٣٣) .

وكان يساعد كل ناظر فى تصريف أمور نظارته وكيل النظارة ولكنه لم يكن يحل محله فى اجتماعات مجلس النظار ، والملاحظ أنه بسبب انشغال الناظر بالمسائل العمومية والأمور السياسية جعله يعتمد على وكيله فى إدارة أعمال النظارة والاشراف على فروعها . وكان يوجد أكثر من وكيل فى بعض النظارات مثل الداخلية والمالية والانشغال نظرا لأهميتها وزيادة حجم العمل فيها .

أما المستشارون فكانوا فى معظم النظارات ما عدا الأوقاف والخارجية والحربية . وكانت مهمتهم النصيح والارشاد فيما يتعلق بشئون النظارة .

(٣١) أحمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٧٨

(٣٢) محضر جلسة مجلس شورى القوانين بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩١٠ — من خطاب اسماعيل أباطة باشا فى نفس الجلسة .

(٣٣) نفس المحضر .

ويلي كبار الموظفين هؤلاء نفر من الموظفين والمستخدمين يقومون بتصريف الأعمال في النظارة بألقاب ودرجات مختلفة ويوزعون على أقسام وأقسام (تبعا لاصطلاح كل ديوان) (٢٤) .

وقد حدد الأمر العالي في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ دائرة اختصاص النظارات . وفي الواقع يعد هذا الأمر العالي أول محاولة لتحديد مهام ووظائف هذه النظارات والتي حصرها هذا الأمر في سبع نظارات وهي (٢٥) :

أولا — نظارة الخارجية :

« الإدارة العمومية بمركز النظارة ، إدارة مصلحة منع الرقيق ، المصلحة الصحية العالمية فيما يختص بالمعاهدات الدولية ، المطابع والمطبوعات الأوربية والمحلية » .

ثانيا — نظارة المالية :

« الإدارة العمومية بمركز النظارة ، الدين العمومي ومرتببات الحضرة الخديوية وعائلاتها ، المعية السنوية ، صندوق الدين ، إدارة المالية بالأقاليم والمحافظات ، الشؤون والمخازن ، عموم البوستان المصرية ، وابورات البوستان الخديوية ، الجمارك ، الضريبة ، حركات السمك ، المطرية ، قلم المعاشات ، ميناء الاسكندرية ، أيضا جميع المأمورين في مواد تحصيل الإيرادات الميرية بأي مصلحة كانت يكونون تحت أمر ناظر المالية » .

ثالثا — نظارة الجهادية والبحرية :

الإدارة العمومية بمركز النظارة ، ماهيات العساكر البرية والبحرية ، المهمات العسكرية ، المأكولات والذخائر والعلف ، الملابس ، ملاحظة القشلاقات ، المخازن العسكرية ، الاستبالية العسكرية ، ملاحظة السفن الميرية ، المدرسة الحربية ، قومندانة السويس .

(٣٤) أحمد قحمة ، المصدر السابق ، ص ٧٩ — ٨٠

(٣٥) الأمر الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ ، فؤاد كرم ، المصدر

السابق ص ٧ — ٨

رابعاً — نظارة المعارف والأوقاف :

« الادارة العمومية بمركز النظارة ، المدارس الميرية ماعدا المدارس الحربية والمدرسة البحرية ، الارساليات المصرية ، المدارس والمكاتب الاهلية وما يلزم لها من الاعانة » .

خامساً — نظارة الداخلية :

« الادارة العمومية بمركز النظارة ، مجلس شورى النواب ، ادارة الاقاليم والمحافظات ، الضبطيات ، الطلبة خانات ، اقليم منع الرقيق ، مصلحة الصحة والاستباليات ، الدفتر خانة المصرية ، قلم الاستاتستيق (الاحصاء) ، المطبوعات والمطابع الاهلية ، الروزنجامة ، عساكر الباسبوزق المعدة لخدمة الحج الشريف والضبطيات الاقاليم ، بيت المال ، الحبس خانات (السجون) » .

سادساً — نظارة الأشغال :

« الادارة العمومية بمركز النظارة ، العمارات الميرية وحفظ وترميم جميع اماكن الحكومة التى تكون مؤجرة من طرفها ، المحافظة على الانتكخانات ، مصلحة الخفر والآثار القديمة ، مجالس الزراعة ، المهندسون بالاقاليم ، مصلحة الرى العمومى من ترع وقناطر وهويسات ، الكوبريات ، المين ما عدا ميناء الاسكندرية ، الجسور والطرق ، النظر فى الطلبات المختصة بامتيازات الاراضى والمعادن وورش الأحجار ، وأما أمر اعطاء الامتيازات فهو منوط بمجلس النظار ، سكك الحديد والتلغرافات ، تشغيل الملاحات والمعادن وورش الأحجار . وأما مبيع محصولاتها فذلك من خصائص المالية ، ملاحظة ميناء الاسكندرية ، ملاحظة التيارات ، المصالح القائمة بذاتها التابعة لمجلس النظار هى مصلحة الفنارات ومصلحة أملاك الميرى » .



وقد استمر وضع النظارات واختصاصاتها خلال تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها من عام ١٨٨٢ — ١٩٢٢ كما كان متبعاً من قبل طبقاً للأمر العالى المشار اليه . غير أن بعض التعديلات النسبية قد أدخلت على التنظيم الادارى لتلك النظارات وهى كلها مرتبطة بتقرير دفرن الذى اتخذته الحكومة

اساسا في ترتيب النظام العمومي ليس فقط في هيئة الحكومة بل وفي وضع القوانين واللوائح (٣٦) .

ففي عام ١٨٨٣ تغير اسم نظارة الجهادية قوالبحرية فأصبحت تعرف باسم نظارة الحربية ، وفي سنة ١٨٨٤ صدر أمر عال بتاريخ ١٠ يناير يقضى بجعل نظارة الاوقاف العمومية ادارة مستقلة تابعة للديوان الخديو مباشرة (٣٧) . واعتبارا من ١٤ مايو سنة ١٨٩١ أصبح يتولى الاشراف على نظارة نظارة المعارف ونظارة الأشغال العمومية ناظر واحد أى منذ عهد نظارة مصطفى فهمى الاولى ولم يتفرغ أحد النظار للاشراف على نظارة المعارف على حدة الا منذ عام ١٩٠٦ عندما أصبح سعد زغلول ناظرا للمعارف . أما نظارة الأشغال العمومية فقد أصبح يشرف عليها وعلى نظارة الحربية والبحرية ناظر واحد اعتبارا من ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ أى منذ عهد نظارة بطرس غالى .

أما المصالح الجديدة التى استحدثت في تلك الفترة فهي مصلحة الزراعة حيث شكلت في عام ١٩١٠ وكانت تتبع نظارة الأشغال العمومية ثم تطورت بعد ذلك حتى أصبحت نظارة في عام ١٩١٣ . وفي نفس العام تحول ديوان الاوقاف الى نظارة قائمة بذاتها بعد أن كان ديوانا تابعا للخديو .

وكانت وزارة المواصلات هى آخر وزارة استحدثت في تلك الفترة في عام ١٩١٩ (٣٨) . أما النظارة التى الغيت فهي نظارة الخارجية على أثر اعلان الحماية البريطانية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ كما سبق أن اشرنا .

ومن الواضح ان مسألة تنظيم النظارات وتقسيم أعمالها وتوزيعها على الأقسام المختلفة كلها أمور مرتبطة بالادارة المركزية يقوم بها مجلس النظار . فكان كل ناظر يقوم باعداد اللائحة الخاصة بنظارته ثم يعرضها على مجلس النظار لمناقشتها والتصديق عليها .

(٣٦) جرجس حنين ، الاطيان والضرائب في القطر المصري ، ص ٢٠

(٣٧) جرجس حنين ، المصدر السابق ، ص ٢٤

(٣٨) أمر عال صادر في ٢ يونية سنة ١٩١٩

وفي فترة السيطرة البريطانية موضوع البحث تطورت اختصاصات النظارات كما طرأت بعض التعديلات على أقسامها .

فبالنسبة لنظارة الداخلية ، فقد حددت وظيفتها في المحافظة على الأمن العام وتوطيد أركانه في جميع أنحاء القطر والسهر على الراحة العمومية والاهتمام بالشئون الصحية ونحو ذلك من الأعمال المتعلقة بداخلية القطر .

والواقع أن نظارة الداخلية هي أعظم النظارات شأنًا وأوسعها نطاقًا وتعد « بمثابة القلب من الجسم وهو ما أدى في الغالب إلى أن يتولى أمرها » رئيس النظر نفسه (٣٩) — كما سبق أن ذكرنا . وقد ظل هذا تقليدا متبعا — في الغالب — حتى الوقت الحاضر .

وقد زادت أقسام نظارة الداخلية فأصبحت تشمل :

(أ) إدارة الأمن العام ويتبعها السكرتارية والمطبوعات والمباحث الجنائية والتفتيش والمخفوظات والنظام والخفر .

(ب) الإدارة العمومية ويتبعها العمدة والمشايخ ومجالس المديريات والانتخابات والحج .

(ج) المجالس البلدية والمحلية والقروية .

(د) القضايا .

أما فروعها فكانت تشتمل على المحافظات والمديريات — مصلحة الصحة العمومية — مصلحة السجون — المجالس البلدية والمحلية ومجالس المديريات — مدرسة البوليس — مصلحة الكسوة الشريفة (٤٠) .

أما نظارة المالية فقد انحصرت وظيفتها في تحصيل الضرائب والأموال الأميرية أي كان نوعها وأعداد ميزانية الحكومة سنويا ومراقبة المصروفات والإيرادات وغير ذلك من مهام الأعمال (٤١) .

(٣٩) أحمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٨٠

(٤٠) أحمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٨٠ — ٨١

(٤١) أحمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٨١

ومنذ عام ١٨٨٠ كانت نظارة المالية مقسمة الى أربعة أقسام :

- ١ - قسم عموم الإيرادات . وكان يشمل الأموال المقررة والأموال غير المقررة .
- ٢ - قسم إدارة عموم الحسابات .
- ٣ - قسم أملاك الميرى الحرة .
- ٤ - قسم السكرتارية العمومية .

وفي ٢٣ مارس سنة ١٨٨٣ قرر مجلس النظار إلغاء قسم الأملاك وضمه الى قسم الإيرادات وفي ١٦ مايو من نفس العام أصدر مجلس النظار قرارا بإلغاء قسم الإيرادات وتقسيمه الى ادارتين احدهما تختص بالأموال المقررة وأملاك الميرى والثانية تختص بالأموال غير المقررة والدخوليات . وفي عام ١٨٨٤ فصل قسم الأملاك من الأموال المقررة وضم لإدارة عموم التوزيع ثم بعد ذلك وبالتحديد في ١٠ يناير ١٨٨٧ قرر مجلس النظار فصله من إدارة التوزيع وعوضه ثانية لإدارة الأموال المقررة (٤٢) .

ولم تلبث نظارة المالية أن أعيد تنظيمها في ١٨٨٥ حيث صدر قرار مجلس النظار بتاريخ ١٦ أبريل ١٨٨٥ بتقسيم اختصاصات نظارة المالية الى أربع ادارات وهى :

- ١ - إدارة السكرتارية العمومية .
- ٢ - إدارة عموم الحسابات .
- ٣ - إدارة الأموال المقررة .
- ٤ - إدارة الأموال غير المقررة والدخوليات .

وكانت إدارة السكرتارية العمومية تختص بكافة المخابرات المالية العمومية والتي ليس لها علاقة بأى من الإدارات الأخرى والتي تكون موضوعا خاصا بنظر ناظر المالية أو المستشار المالى أو وكيل المالية الذى كان بمثابة الواسطة بين إدارات المالية ومجلس النظار . وعندما ألغيت إدارة الأموال غير المقررة والدخوليات في عام ١٩٠٣ بمناسبة إلغاء الدخوليات بمصر والاسكندرية أضيف لاختصاصات هذه الإدارة ما يتبقى من

اختصاصات الادارة الملغاة وهو الاشراف على مصلحة دمغة المصوغات والمشغولات ومصلة الاسماك .

اما ادارة عموم الحسابات فكان يدخل ضمن اختصاصات بها تحضير وتسوية ميزانيات ايرادات ومصروفات الحكومة السنوية وتقدير وصرف واستبدال المعاشات القانونية ومرتبات الاحسان والمراجعة والمراقبة على حسابات كافة مصالح الحكومة والاقواف وادارة الخزينة العمومية وحصر موجودات مخازن المصالح كافة والاشراف على دفتر خانات مصالح الحكومة ووضع القوانين واللوائح العمومية المختصة بهذه الشئون كلها والمختصة ايضا بشروط الاستخدام في مصالح الحكومة وكل ما يتبع ذلك من اصول المعاملات .

وتختص مراقبة الاموال المقررة بوضع وتنفيذ كافة القوانين واللوائح المختصة بتقدير وتعديل وجباية ضرائب الاطيان والفخيل ومبائى المدن وعيون مياة الواحات وطواحين الهدير بالفيوم والقوانين المختصة برفع الضرائب غير المستحقة التحصيل والمراقبة على صيارف البلاد واجراء المساحات السنوية على اطيان الجزر والمعائنات السنوية على اطيان الحكومة المؤجرة وغير المؤجرة وتنفيذ نتائج اعمال مساحة فك الزمام العمومى وكل ما يتعلق بالاعمال المختصة بالتفتيش العمومى على الشئون المسالية في انحاء البلاد واحصاء الزراعة في مصر .

واعتبارة من عام ١٩٠٣ اضيف لاختصاصات هذه الادارة من اختصاصات ادارة الاموال غير المقررة الملغاة عوائد الملاحة بالنيل وفروعه المعروفة بمال الرسالة . كما ان مكتب المراجعة والتفتيش على اعمال الصيارف اصبح تابعا الى ادارة الاموال المقررة في عام ١٩٨٤ بعد ان كان تابعا من قبل الى ادارة عموم الحسابات(٤٣) .

اما ادارة الاموال غير المقررة والدخوليات فكانت تشمل مصالح دخوليات مصر والاسكندرية وسائر المدن ومصائد الاسماك بعموم القطر والملاحة للوابورات وسائر المراكب وكذلك مصالح الملح والنطرون والضبخانه وكافة ما يتعلق بدمغة المصوغات الذهبية والفضية وكل انواع

الدمغة . وقد ألغيت هذه الإدارة في عام ١٩٠٣ نتيجة لالغاء الدخوليات
بمصر والاسكندرية (٤٤) .

وقد طرأت على النظارة بعض تعديلات نوجزها فيما يلي :

١ — ألحق قلم صرف المعاشات الذى كان يعرف من قبل باسم (ديوان
الرزنامجة) وكانت مصلحة مستقلة تابعة لنظارة الداخلية — بإدارة الخزينة
العمومية لنظارة المالية بمقتضى قرار صادر من مجلس النظار في ٢٦ مارس
سنة ١٨٨٨ (٤٥) .

٢ — ألغيت مصلحة المطرية في ٣٠ نوفمبر ١٨٩٨ وألحقت أعمالها
بإدارة الأموال غير المقررة .

٣ — الغاء وابورات البوستة الخديوية في ٣٠ يناير ١٨٩٨ بسبب بيع
البواخر لأحدى الشركات (٤٦) .

٤ — الغاء مصلحة الملح والنظرون في ٢١ يونية سنة ١٨٩٧ واعطاء
هذه المصلحة التزاما لأحدى الشركات (٤٧) وقد أضيفت الى الإدارات الأربع
السابقة إدارة جديدة خامسة اعتبره من عام ١٨٩٢ عندما انفصل قسم
الأملاك من إدارة الأموال المقررة ، واستقل بذاته وأصبح إدارة قائمة
بذاته تعرف بإدارة أملاك الميرى الحرة وكانت تختص بوضع تنفيذ كافة
القوانين واللوائح المختصة بحصر وتأجير وبيع أملاك وأطيان الحكومة .

وعلاوة على هذه الإدارات التى كانت تتشكل منها نظارة المالية كان
هناك قسم آخر يعرف بقسم قضايا نظارة المالية والأشغال العمومية
والمصارف العمومية وكان يختص بأعداد اللوائح وصياغتها من الناحية

(٤٤) مذكرات قلبنى فهمى عن بعض حوادث الماضى — الجزء
الأول ص ٨٣ ، ٨٦ — جرجس حنين ، المصدر السابق ص ٣١
(٤٥) أنظر نص القرار في : دار الوثائق القومية — محافظ مجلس
النظار محفظة رقم ٢٣
(٤٦) أنظر نص قرار مجلس النظار بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ،
٣٠ يناير ١٨٩٨ في محفظة مجلس النظار رقم ٣١
(٤٧) أنظر نص قرار مجلس النظار بتاريخ ٢١ يونية ١٨٩٧ في محفظة
مجلس النظار رقم ٢٩

القانونية والمطالبة بحقوق الحكومة أمام جهات الاختصاص والدفاع عنها أمام الدوائر القضائية . ركان هذا القسم يتشكل من رئيس يعرف بأسم مستشار خديوى ومعه نائبان وكذلك مديران . وكان الرئيس والنائبان يختاروا من الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية (٤٨) .

نستطيع اذن ان نحصر أقسام نظارة المالية فى :

السكرتارية — الاستشارة المالية — قسم الحسابات — المستخدمين —
الأموال المقررة — القضايا — التفتيش — الخزانة العمومية .

أما فروعها فتشمل :

المساحة — الاحصاء — المطبعة الأميرية — الأملاك الأميرية —
الجمارك — خفر السواحل — مصلحة المناجم والمهاجر — معمل التحليل وقلم
تمغة المصوغات — مكتب التجارة والصناعة (٤٩) .

لما فيما يختص بنظارة الأشغال العمومية ففى بداية السيطرة البريطانية على الادارة المصرية لم يلبث أن ألغى الأمر العالى السابق صدوره فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ والذي حدد اختصاصات نظارة الأشغال العمومية على النحو الذى سبق أن أوضحناه وحل محله امر عال آخر صدر فى ١٥ مايو ١٨٨٣ حددت بهوجبه اختصاصات نظارة الأشغال العمومية من جديد (٥٠) .

وقد نصت المادة الثانية من هذا الأمر على تعيين وكيل لنظارة الأشغال العمومية ، ومن الجدير بالذكر أن هذا المنصب ظل طوال فترة السيطرة البريطانية على مصر قاصراً على التجليز وحدهم .

أما المادة الثالثة فقد نصت على أن يشكل بالنظارة تفتيش لعموم الرى حددت اختصاصاته فى تنفيذ الاجراءات المتعلقة بتوزيع المياه وتتضمن « التفتيش والمراقبة على اجراء أشغال الرى المستجدة من أعمال صناعية وحفر وردم وتطهير وما يختص بالآلات الرافعة سواء كانت تتعلق بالحكومة

(٤٨) محفظة نظارة المالية رقم ١٤

(٤٩) أحمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٨١ — ٨٢

(٥٠) دار الوثائق القومية — محافظة نظارة الأشغال العمومية —

محفظة رقم ١٩ (أمر عال رقم ٨ بتاريخ ١٥ مايو ١٨٨٣) .

أو بأفراد الناس . وكذلك التفتيش والمراقبة على ما تتطلبه تلك الأشغال من أعمال الحفظ والصيانة . وكان أهم ما في هذا الأمر العالى أنه أعطى مفتش عموم الرى سلطات واسعة اذ نص على أن يكون له « رأى محدود فى بحث جميع المسائل المتعلقة بالرى سواء كان فى عمل تصميماتها أو فى تجهيز ميزانيتها » (٥١) . كما ألزم ناظر الأشغال العمومية بترتيب « خدمة مخصوصين ليكونوا تحت إدارة مفتش عموم الرى وتابعين له مباشرة » (٥٢) .

وبعد نحو عشرة اشهر من صدور الأمر العالى المشار اليه صدر ترتيب جديد لنظارة الأشغال العمومية فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨٤ وزعت بموجبه أقلام ديوان عموم نظارة الأشغال على خمسة أقسام هى :

الإدارة — الهندسة — إدارة عموم التنظيم والمباني الأميرية — تفتيش عموم التطهيرات — إدارة قلم القضايا (٥٣) .

هذا وقد صدرت لائحة مصلحة التنظيم فى ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ وأوضحت كيفية تشكيل مجالس التنظيم فى المدن والقرى واختصاصاتها (٥٤) .

ونستطيع أن نحدد اختصاصات نظارة الأشغال العمومية بصفة عامة فى القيام بأعمال الرى والصرف والجسور وإقامة القناطر والطرق وإنشاء المباني الحكومية وأعمال الصيانة المتعلقة بها .

على أنه باتساع حجم المرافق العامة زادت أقسام نظارة الأشغال العمومية فأصبحت تشمل :

قسم الرى — الميكانيكا والكهرباء — المبانى — المحاسبة — السكرتارية — الإدارة — الهندسة .

(٥١) المادة الرابعة من الأمر العالى ١٥ مايو ١٨٨٣ محفظة نظارة الأشغال رقم ١٩

(٥٢) المادة الخامسة — نفس المحفظة .

(٥٣) دار الوثائق القومية — محفظة نظارة الأشغال رقم ٢٢ (ترتيب إدارة عموم نظارة الأشغال العمومية فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨٤) .

(٥٤) أنظر نص اللائحة فى :

دار الوثائق القومية — محافظ نظارة الأشغال العمومية محفظة رقم ٢٣ (قرار ناظر الأشغال العمومية رقم ٥٤٩ بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩) .

أما فروعها فتشمل مصلحة تنظيم القاهرة وحلوان — مصلحة المصارف والكبرى والطرق الرئيسية — مصلحة الآثار — دار الأوبرا — قسم الطبيعيات (٥٥) .

أما نظارة الحقانية فقد حددت مهامها في إدارة الهيئات القضائية القائمة في مصر في تلك الفترة على اختلاف أنواعها من أهلية وشرعية وخطاط ومراقبة وإدارة أموال عديمي الأهلية وكذلك وضع القوانين واللوائح (٥٦) .

وكانت نظارة الحقانية حتى نهاية عام ١٨٨٦ تشمل على ثلاث إدارات فقط هي :

إدارة الأقاليم الأفرنجية — إدارة الأقاليم العربية إدارة أقاليم القضايا (٥٧)
ولم تلبث نظارة الحقانية أن اتسع حجمها بسبب زيادة أعمالها فتشعبت أقسامها حيث أصبحت تشمل :

إدارة المحاكم الأهلية — إدارة المحاكم الشرعية — إدارة المحاكم المختلطة إدارة المجالس الحسبية — إدارة المستخدمين — إدارة الإحصاء والمباني ويتبعها قلم المجموعة الرسمية — لجنة المراقبة القضائية — اللجنة التشريعية أما فروعها فكانت تضم :

إدارة اليابات الأهلية — محكمة الاستئناف العليا وسائر المحاكم الأهلية — مدرسة الحقوق الملكية — مدرسة القضاء الشرعي .

وكانت نظارة المعارف العمومية تتمثل وظيفتها في العناية بشئون التعليم في البلاد في مختلف مراحله وكذلك الاشراف على التعليم في المدارس الأهلية ومساعدة بعضها بمكافآت سنوية بهدف نشر التعليم (٥٨)

(٥٥) أحمد قحمة ، المصدر السابق ، ص ٨٤

(٥٦) أحمد قحمة ، المصدر السابق ، ص ٨٢

(٥٧) محافظ مجلس النظار — محفظة رقم ٩ (قرار مجلس النظار بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٥ المشتمل على ترتيب درجات مستخدمي نظارة الحقانية) .

(٥٨) أحمد قحمة ، نفس المصدر ، ص ٨٣

كانت أول لوائح تنظيمية تصدر في بداية الفترة موضوع البحث تتعلق بنظام المعارف العمومية هي لائحة ٨ مايو ١٨٨٣ وهي ما تسمى بلائحة اختصاصات مجلس المعارف والمفتشين ونظار المدارس والمكاتب (٥٩)

ويرجع السبب في تشكيل مجلس المعارف الأعلى كما يبدو من مقدمة اللائحة أنه لم يكن من المتيسر على ناظر المعارف ووكيلها سوى « مراقبة أمور التعليم وملاحظة أحوال المنوطين بالوظائف المتنوعة » لكن اتساع شئون التعليم « لا يتيسر لشخص أو شخصين مباشرة كافة أعمالها » فاحتاج الأمر إلى تشكيل مجلس دائم بالمعارف فيتكون من كبار موظفي النظارة ممن يختارهم ناظر المعارف .

واشارت اللائحة إلى أهمية تشكيل مجلس المعارف في مساعدة ناظر المعارف في البحث عن وسائل « تقدم التربية وترقى المعارف في المدارس والمكاتب » . « أما فيما يتعلق باختصاصات هذا المجلس فلم تكن قاصرة على مواد التعليم فقط بل من مهامه النظر » في جميع ما يحيله ناظر المعارف عليه من الأمور العائد نفعها على مساعدة التقدم في التعليم وحسن التربية . « ويدخل في نطاق عمل المجلس أيضا اعداد البرامج الدراسية واختيار الكتب الدراسية وإعلان المزادات اللازمة لشراء » ملبوسات التلاميذ وماكولاتهم . كما « يختص بإجراء » امتحانات من يلزم ترقيته من المعلمين أو من يريد الدخول في زمرة المعلمين « (٦٠)

أما القانون العمومي لنظام المعارف العمومية فقد صدر في عام ١٨٨٧ بناء على موافقة مجلس النظار وصدر أمر عال في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ (٦١) .

(٥٩) انظر نص اللائحة في : فيليب جلاد ، قاموس الإدارة والقضاء ، ج ٤ ص ٢٩٥ .

(٦٠) نفس المصدر ، ص ٢٩٥ .

١٨٨٧ (٦١) .

(٦١) دار الوثائق القومية — محافظ مجلس النظار — محفظة رقم ٤٣ : أمر عال صادر في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ بالتصديق على القانون العمومي لنظام المعارف العمومية .

ويموجب هذا القانون قسمت اعمال نظارة المعارف العمومية الى قسمين قسم يختص بالادارة واخر يختص بالتعليم . كما أصبح ينشر في الجريدة الرسمية كافة اللوائح والقوانين وجميع القرارات التى تصدر عن ناظر المعارف المعارف وكل ما يتقرر السير على مقتضاه من الشروعات العمومية فى سائر فروع نظارة المعارف .

وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على تشكيل لجنة استشارية فى نظارة المعارف العمومية لمعاونة الناظر فى أعماله . وقد تعهد برئاسة هذه اللجنة الى وكيل نظارة المعارف ، وتؤلف من ستة أعضاء من موظفى النظارة يصدر قرار تعيينهم من مجلس النظار بناء على رأى ناظر المعارف ومن بين اختصاصاتها مساعدة ناظر المعارف فى المسائل العلمية والتعليمية والنظر فى الأمور التى ينجم عنها انتظام سير المدارس والمصالح التابعة لنظارة المعارف .

ومن الجدير بالذكر أن هذا القانون وضع تفتيش المدارس تحت رئاسة وكيل الديوان مباشرة ، أى أنه الغى وظيفة مفتش عام المدارس (٦٧) وكان هذا فى الحقيقة بعد بداية السيطرة البريطانية على نظارة المعارف عن طريق السيطرة على نظام التفتيش وحصره فى يد يعقوب أرتين وكيل نظارة المعارف الأرمنى ، ثم زاد أحكام الرقابة البريطانية على نظارة المعارف عام ١٨٩٠ عندما عينت سلطات الاحتلال دوجلاس دانلوب مفتشا عاما . وكان حرصت على تنفيذ القوانين المسنونة من ناحية وعلى سن القوانين واللوائح تعيين دانلوب ايذانا على حد قول أمين سامى « بوجود تلك الإدارة الجديدة التى كفلت اشراف سلطات الاحتلال على سير العمل بالمدارس . » (٦٢) ولم يلبث ان كوفىء دانلوب على ذلك فرقى فى سنة ١٩٠٦ مستشارا لنظارة المعارف ليزيد من هيمنة الرقابة البريطانية على كل أمور التعليم بالنظارة .

(٦٢) أول من تولى وظيفة مفتش عام المدارس فى عهد السيطرة البريطانية محمد انسى الذى كان يعمل ناظرا لمدرسة الخرس والعمياء ثم أصبح مفتشا عاما للمدارس سنة ١٨٨٣ .

(٦٣) أمين سامى — ، التعليم فى مصر ، ص ٥٤

(م ١٠ — الإدارة المصرية)

على ان أقسام نظارة المعارف العمومية قد زادت واتسعت بعد قانون عام ١٨٨٧ وأصبحت تشمل الآتى :

التعليم الاولى — التعليم الابتدائى — التفتيش — السجلات — المستخدمين — الترجمة — المخازن — القيسودات — الصحة — البعثة — المطبوعات — القلم الافرنكى — الخزينة — المحفوظات — الامتحانات .

اما فروعها فكانت تشمل جميع المدارس بأنحاء القطر للبنين والبنات مدرسة الطب — ادارة التعليم الفنى والتجارى والصناعى ويتبعها مدرسة للهندسة ومدرستا التجارة العليا والمتوسطة وكذلك المدارس الليلية لتعليم المواد التجارية دار الكتب الاميرية (٦٤) .

اما نظارة الخارجية فقد تحددت وظيفتها فى الاهتمام بعلاقات مصر بالدول الأجنبية والنظر فى كافة المسائل المتعلقة بالأجانب . والواقع ان نظارة — الخارجية هى اداة الاتصال بين المصالح المختلفة فى مصر والدول الأخرى .

اما أقسامها فتشمل : — القسم القضائى — قسم المخابرات السياسية قسم الجنسيات — القسم العربى — قسم المحفوظات (٦٥) .

ومن الجدير بالذكر ان مصر لم يكن لها تمثيل خارجى طوال الفترة موضوع البحث (١٨٨٢ — ١٩٢٢) وذلك بسبب تبعية مصر للدولة العثمانية حتى عام ١٩١٤ . ولم تلبث هذه النظارة ان ألغيت منذ اعلان الحماية البريطانية على مصر كما سبق ان اشرنا عند تشكيل النظارات ، وعهدت اعمالها الى القنصل البريطانى العام فى مصر .

وكانت نظارة الحربية والبحرية تختص بشئون القوة المسلحة برية وبحرية ورد كل اعتداء خارجى والمساعدات وقت الحاجة فى استتباب الامن واقرار لهدوء فى البلاد .

ما أقسامها فتشمل مكتب الناظر — مكتب وكيل النظارة — مكتب السردار مكتب كاتم الاسرار الحربية — مكتب اركان حرب المراسلات الحربية —

(٦٤) . احمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٨٣

(٦٥) | احمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٨٢

ادارة - السكرتير المالى . وتشمل فروعها : - مصلحة التعيينات - مصلحة اقسام الحدود ومنع تجارة الرقيق - مكتب قومندان قسم المحروسة - الاسلحة والوحدات - المدرسة الحربية والسجن الحربي - القسم الطبي - القسم البيطري - ادارة القرعة - مصلحة الاسلحة واللوازم الحربية - مخازن الجبانات (٦٦) .

ومن الجدير بالذكر ان هذه النظارة استمرت نظارة قائمة بذاتها ولها ناظرها حتى عام ١٩٠٨ ولكنها لم تلبث ان جعلت هي ونظارة الاشغال العمومية منذ ذلك التاريخ وبالتحديد منذ عهد نظارة بطرس غالى تحت اشراف ناظر واحد واستمرت كذلك الى ان حصلت مصر على استقلالها عام ١٩٢٢ فاصبح لنظارة الحربية والبحرية ناظر خاص بها متفرغ لعمالها (٦٧) .

اما نظارة الاوقاف فانه منذ تشكيل اول نظارة في تاريخ مصر الحديث برئاسة نوبار في ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ كانت نظارة الاوقاف والمعارف تحت اشراف ناظر واحد هو على مبارك (٦٨) . ولم يصبح لكل منهما ناظر خاص الا في نظارة محمد توفيق في ١٨ اغسطس ١٨٧٩ حيث تولى محمود سامى البارودى نظارة عموم الاوقاف بينما تولى على ابراهيم نظارة المعارف العمومية ثم اصبح يشرف عليهما معا ناظر واحد في عهد نظارة شريف الثالثة بى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ وهو محمد زكى ثم عين لكل منهما ناظر خاص في وزارة محمود سامى البارودى في ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ وظل الى صدور مرسوم خديو في ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ بجعل الاوقاف ديوانا تابعا مباشرة الى الخديو (٦٩) .

(٦٦) احمد قمحة المصدر السابق ، ص ٨١

(٦٧) على عهد وزارة عبد الخالق ثروت الاولى وكان اول وزير لوزارة الحربية والبحرية في ذلك العهد ابراهيم فتحى باشا - الواقائع المصرية العدد ٢١ لسنة ١٩٢٢

(٦٨) فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ج ١ ، ص ٧٧

(٦٩) اخر ناظر تولى نظارة الاوقاف قبل ان تصبح ديوانا خاضعا في اشرافه الى الخديو هو محمد زكى الذى استمر ناظرا للأوقاف من ٢٨ اغسطس ١٨٨٢ - ١٠ يناير ١٨٨٤ - فؤاد كرم ، نفس المصدر ، ص ٦٤٥ .

وقد صدرت لائحة إجراءات ديوان عموم الاوقاف في ١٣ يوليو سنة ١٨٩٥ وحددت اختصاصات ديوان الاوقاف في ادارة الاوقاف الآتية :

اولا — الاوقاف التي آلت أو تؤول للخيرات وليس النظر مشروطا فيها لاحد سواء كانت اطميانا أو مرتبات أو أماكن .

ثانيا — الاوقاف التي لا يعلم لها وجهة استحقاق بمقتضى شرط واقف ولا من — يستحق النظر عليها .

ثالثا — الاوقاف التي يرى القضاء الشرعيون احوالها على ديوان الاوقاف لاي سبب من الاسباب .

رابعا — الاوقاف التي يقام عليها الديوان حارسا قضائيا بعد اقامة القاضي الشرعي لمدير الاوقاف ناظرا مؤقتا عليها .

خامسا — الاوقاف التي يرغب جميع مستحقيها مع الناظر احوالها على الديوان بعد توكيل الناظر لمدير الاوقاف (٧٠) .

ونصت اللائحة في مانتها الثانية على تشكيل مجلس بديوان الاوقاف يسمى « مجلس الاوقاف الاعلى » يختص بفحص الميزانية السنوية وربط الايرادات والمصروفات والتصديق عليها لتقديمها للجمعية السنوية واستصدار الامر العالي باعتمادها . كما يختص أيضا بالنظر في تعيين وعزل « نظار الاوقاف الخيرية والمشاركة والمجهول مستحقوها وشرط واقفيها وقبول تنازلهم وعزلهم لانفسهم وبعد النظر يجرى احواله ذلك على المحكمة الشرعية لاجراء المقتضى له شرعا » . ويدخل ضمن اختصاصات مسائل الترهيمات والتجديدات والانشاءات والمشتروات والبيع والاتفاقات والمزادات والعقود التي تزيد قيمتها على ثلاثمائة جنيه فيما يتعلق بالاوقاف التي تحت ادارة الديوان وايجارات الاطيان التي تزيد قيمتها السنوية على المائة جنيه والامكن والعقارات التي تزيد قيمتها على الستين جنيها في السنة وكذلك النظر في مسائل استبدال وتحكير اعيان الاوقاف وحوالها على المحكمة الشرعية . ويختص المجلس أيضا بتعيين وعزل وترقية موظفي الديوان وفروعه الذين تزيد

(٧٠) دار الوثائق القومية — محافظ مجلس النظار ومحفظه رقم ٣٧
(ذكرينو ١٣ يولية ١٨٩٥ بالتصديق على لائحة اجراءات ديوان الاوقاف)
— المادة الاولى من اللائحة .

ماهياتهم على العشرة جنيهاً . وكذلك النظر في الشكاوى التي ترفع ايه
عن اجراءات مجلس الادارة (٧١) .

وكان هذا المجلس يعقد جلساته مرتين برئاسة مدير الأوقاف وللخديو
الحق في رئاسة الجلسات اذا شاء ويصدر المجلس قراراته بأغلبية الآراء .

كذلك نصت اللائحة في مادتها الخامسة على تشكيل مجلس اخر
بديوان الأوقاف يسمى « مجلس ادارة الأوقاف » يشكل برئاسة مدير لأوقاف
او وكيله في حالة غيابه وعضوية كل من مفتى الأوقاف — رئيس المباني — مدير
قسم الزراعة اثنان من الأعيان يتم اختيارهما بمعرفة المحافظة مرة كل سنة —
مراقب عموم الحسابات .

وكان هذا المجلس يختص بمسائل الترميمات والتجديدات والانشاءات
والمشتروات والبيع والمزادات والعقود والبيوت وسائر المحلات التابعة
لديوان — الأوقاف التي لا تتجاوز الستين في المائة جنية سنويا .

ويدخل ضمن اختصاصاته أيضا عزل الخطباء والأئمة والمدرسين
ومشايع الأضرحة بمصر وغيرها من الجوامع والتكايا ممن تكون لهم ماهيات
او مرتبات بالديوان أو بجهات حكومية وتعين غيرهم . ويقوم المجلس بتعيين
وترقية الموظفين بالديوان وفروعه التي لا تقل ماهياتهم عن خمسة جنيهاً
ولا تزيد على عشرة جنيهاً وبالأجزاء التأديبية للمستخدمين الداخليين في
هيئة العمال (٧٢) .

اما مدير الأوقاف أو وكيله فيقوم بمباشرة الأعمال التي ليست داخله
ضمن اختصاصات المجلس الأعلى أو مجلس الادارة (٧٣) .

وقد تم تحويل ديوان عموم الأوقاف الى نظارة في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣
بموجب أمر عال ارجع أسباب تحويلها الى نظارة لرغبة الخديو « في زيادة
تحسين السهو في جميع المصالح العمومية » وأشار الى الفائدة التي تترتب

(٧١) المادة الثانية من اللائحة — نفس المحفظة .

(٧٢) المادة السادسة من اللائحة — نفس المصدر .

(٧٣) المادة السابعة من اللائحة .

على جعل ديوان الأوقاف نظارة يتولى شئونها ناظر يدخل في هيئة النظارة ويدير أعمال ديوان الأوقاف بنفس المسؤولية الملقاة على عاتق سائر النظار .

وأيا كانت صحة هذه الأسباب فكما هو معروف ان كتشنر أراد ان يقضى على الفساد المستشري في ديوان الأوقاف فحوله الى نظارة . ذلك ان ادارة ديوان الأوقاف كانت بالغة السوء يسيطر عليها محاسيب الخديو وجواسيسه من الموظفين الذين يتقاضون المرتبات الكبيرة رغم عدم كفاءتهم . وكان الخديو عباس يستغل مال الأوقاف في الانفاق على شئونه الخاصة ويعين مديرية بالرشوة (١٧٤) .

ويرى البعض — أمثال محمد فريد — ان كتشنر استشار الصدر الأعظم وشيخ الاسلام في تحويل ديوان الأوقاف الى نظارة فوافقا رغم معارضة الخديو في ذلك مما اضطر الخديو الى التسليم بعد ان هددته كتشنر بخلعها عن العرش (١٧٥) .

وكان أول ناظرا للأوقاف بعد تحويلها الى نظارة هو احمد حشمت وهو من المقربين الى الخديو والانجليز (٧٦) .

(١٧٤) يذكر محمد فريد ان الخديو « كان يصرف كتجا من ايراد الأوقاف الخيرية في شئونه الخاصة » أى يسرقه بمساعدة الموظفين من رجاله . . . ويقال بأنه أخذ في هذين الشهرين (أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩١٣) ثلاثين ألف جنيه دفنعا في قسط عليه لأحد البنوك . — انظر مذكرات محمد فريد ، القسم الثانى ، كراس ٢ ص ٥٩ ويؤكد احمد شفيق نهب الخديو لمال الأوقاف بأنه طلب شراء أرض للأوقاف (أرض المطاعنة) نظير الحصول على سميرة قدرها ستون ألف جنيه — انظر : احمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ، ص ٩٧

(٧٥) يشير محمد فريد في مذكراته ان الصدر الأعظم « سعيد حلیم » لعب دورا رئيسا في تلك المسألة لأن الخديو « اراه أنواع العذاب في مسائل الوقف وعاكسه وعاكس عائلة حلیم باشا كثيرا . . . ووعد الى انجلترا بذلك » . — مذكرات محمد فريد ، القسم الثانى ، كراس ٢ ص ٥٩

(٧٦) نكر محمد فريد في مذكراته ان احمد حشمت من اصدقاء الشيخ على يوسف كان في القضاء ثم انتقل الى الادارة حيث عين مديرا للدقهلية ثم رمت لسوء سلوكه ثم دخل الوزارة « وهو انكليزى محض ، جبان يرتكب كل دنيته ارضاء لهم » — مذكرات محمد فريد ، نفس الكراس ، ص ٥٩

ومما تجدر ملاحظته ان هذا الأمر العالى المنشئ لنظارة الأوقاف أشار الى استقلال هذه النظارة في أعمالها عندما نص على ان « يبقى لمصلحة الأوقاف استقلالها الذاتى وتكون ميزانيتها قائمة بنفسها على حداثها » .

وقد سحب تحويل ديوان الأوقاف الى نظارة تشكيل مجلس أعلى برئاسة ناظر الأوقاف وعضوية شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية وثلاثة أعضاء ليختارهم مجلس النظار ويصدر الخديو أمر تعيينهم وتكون مداورات المجلس صحيحة اذا حضرها أربعة من الأعضاء . ومن اختصاص هذا المجلس تحضير الميزانية ومراجعتها والنظر في التعيينات وكافة المسائل التى يحيلها عليه ناظر الأوقاف (٧٧) .

ونصت المادة الرابعة من هذا الأمر العالى على ان تعرض ميزانية نظارة الأوقاف وكذلك الحساب الختامى لكل سنة على الجمعية التشريعية لإبداء رأيها بشأنها وان تكون ميزانية الأوقاف نافذة المفعول بعد اعتمادها من المجلس الأعلى للأوقاف ومن الخديو (٧٨) .

نخلص من هذا ان وظيفة نظارة الأوقاف تنحصر في ادارة أوقاف المسلمين والعناية بتوزيع صافى غلتها على مستحقيها وصرف الخيرات وفقا لشروط الواقفين والعناية بأمر المساجد وإقامة الشعائر الدينية ومعاهد التعليم الاسلامية والمدارس التابعة لها وكذلك المستشفيات والملاجئ .

ومن ثم فقد اتسعت اقسامها بزيادة خدماتها فأصبحت تشمل : مكتب الأوقاف الأهلية — الاعيان الموقوفة — الزراعة — الهندسة — الري والميكانيكا — النظار — المساجد — المدارس — الملاجئ والتكيا — القسم الطبى — الايرادات — الحسابات — القضايا — مراقبة الايرادات والمصروفات — المحفوظات والقيودات — الافتاء الشرعى .

وكانت لها فروع عديدة في القاهرة والاسكندرية وأسيوط وقنا وغيرها تسمى بأموريات الأوقاف (٧٩) .

(٧٧) احمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٨٥

(٧٨) احمد محمد حسن واخر ، المصدر السابق ج ٢ ص ١٦٧٧

(٧٩) احمد قمحة ، نفس المصدر ، ص ٨٤

أما فيما يختص بنظارة الزراعة فقد كانت هذه النظارة في بداية تكوينها قلما تابعا لنظارة الأشغال العمومية ثم نقل في فبراير سنة ١٨٨٣ الى نظارة الداخلية لتعلق أعمال هذا القلم بجهات الادارة التابعة لنظارة الداخلية (٨٠) . وظلت شئون الزراعة تتقاسمها الداخلية والأشغال والمالية الى ان انشئت مصلحة الزراعة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٠ بموجب قرار مجلس النظار وأمر عال صادر في نفس التاريخ (٨١) . وكانت تتبع نظارة الأشغال العمومية ورصد في ميزانية سنة ١٩١١ مبلغ عشرة آلاف جنيه لمصروفات هذه المصلحة (٨٢) .

(٨٠) أنظر : دار الوثائق القومية — محافظ مجلس النظار — محفظة رقم ٤ (محضر جلسة مجلس النظار بتاريخ أول فبراير سنة ١٨٨٣) .
(٨١) محافظ مجلس النظار — محفظة رقم ٤٧ (جلسة مجلس النظار بتاريخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٠
(٨٢) الحكومة المصرية ، قرارات ومبشورات الحكومة المصرية الصادرة في سنة ١٩١٠ ص ٢٠١
(٨٣) محضر الجلسة العلنية بالجمعية العمومية في ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ ص ١٥٤

والحقيقة ان انشاء هذه المصلحة لم يأت مبادرة من جانب — الحكومة بل نتيجة الحاح من الصحافة ومن الهيئات شبه النيابة القائمة في ذلك الوقت ، اعنى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية . قطالما طالب اعضاء الجمعية العمومية في عام ١٩٠٩ الحكومة رسميا بانشاء نظارة للزراعة ترعى الشئون الزراعية في البلاد خاصة وان مصر بلد زراعى . فكان رد الحكومة على الجمعية انها تبحث في التدابير التى يجب اتخاذها لتحسين حالة الزراعة وتؤمل انها ستتمكن من تشكيل ادارة مخصصة للاشتغال بالمسائل الزراعية « (٨٢) .

ولكن الجمعية العمومية كررت اقتراحها في سنة ١٩١٠ ففى جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ تقدم عثمان بك مراد عضو الجمعية العمومية من مديرية القليوبية ومصطفى باشا خليل عضو الجمعية العمومية عن الشرقية باقتراحين الى الجمعية بطلب انشاء نظارة للزراعة اشار عثمان مراد في هذا الصدد الى ان الأساس الاول للعناية بالزراعة وشئونها انما هو تأسيس

نظارة للزراعة قائمة بنفسها فمصر بلد زراعى ومن الغريب ان تكون فيها نظارة للبحرية يشير اليها الامر العالى القاضى بتشكيل وزارة جديدة مع انها قد أصبحت مجردة من السفن « . واضاف قائلا « اليس من المعجائب ان تكون فيها نظارة بحرية بالاسم وتكون شئون الزراعة عالة على اكتاف نظارة الداخلية والأشغال والمالية » .

ونوه مصطفى خليل باقتراحه بأن « فائدة هذا المشروع تكاد تلمس بالابدى لأن البلاد زراعية ولا حياة الا الزراعة » وعقب اسماعيل باشا بأبظة بالقول « باننا نجد صعوبة شديدة فى تشتت الأمور الزراعية فى جملة نظارات وكفانا ما رأيناه فى العام الماضى من اضرار الدودة فلو كان مندنا نظارة زراعة لأنت بأكبر الفوائد .

وتقرر بأغلبية الآراء تبليغ تلك الرغبة الى الحكومة (٨٤) .

وهكذا كان انشاء مصلحة الزراعة صدى لمطالب الهيئات الاستشارية القائمة . وكانت وظيفة هذه المصلحة على حد قول الحكومة النظر « فى الحركة الزراعية » . . . « والتنقيب عن انجح الوسائل لصون الزراعة وتحسينها وتنويع طرقها وكل ماله علاقة بالأرض وافلاحها » (٨٥) .

والحقيقة ان الحكومة اهتمت بهذه المصلحة بدليل زيادة اعتماد مصروفاتها السنوية من عشرة آلاف جنيه سنة ١٩١٢ الى ٢٦٠٣٦٠ جنيها سنة ١٩١٢ . وكانت الحكومة ترى انه ليس هناك فرق بين ما اقترحته الجمعية العمومية من انشاء نظارة للزراعة وبين ما انشأتها الحكومة الا « من جهة الاسم » وانه لا يغير من طبيعة العمل ، وكانت تأمل وفى تقديم ونمو مصلحة الزراعة « ككل تدبير حديث » (٨٦) .

وتم بالفعل تحويل مصلحة الزراعة الى نظارة فى ٢٠ نوفمبر سنة

(٨٦) محضر الجمعية العمومية بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ ص

١٨٠ — ١٨٢

(٨٥) محضر الجمعية العمومية بتاريخ ٢٥ مارس ١٩١٢ ص ٢٠

(٨٦) نفس المحض .

١٩١٣ (٨٧) وجاء بصدد انشائها انه « يجب بذل اقصى الاهتمام بتنظيم أعمال مصلحة الزراعة وتوسيع نطاقها حتى يكون لها اثر فعال للسير بالبلاد في طريق الرفاهية والارتقاء » (٨٨) .

على انه قد صاحب تحويل مصلحة الزراعة الى نظارة سيطرة — الانجليز على أعمالها شأنها في ذلك شأن بقية النظارات ، حيث تم تعيين اثنين من الانجليز في أهم مناصب نظارة الزراعة وهما هايفز الذى شغل منصب سكرتير عام النظارة وديجون الذى عين مستشارا فنيا لها . كما ان مديرى الادارات والمفتشين الزراعيين في هذه الوزارة كانوا من الانجليز (٨٩) هذا بالإضافة الى ان ناظرها محمد باشا عين بمعرفة القنصل البريطانى العام (٩٠) .

وكانت نظارة الزراعة تضم هذه الاقسام : الادارة والاحصاء — الطب البيطرى — التعليم الزراعى — القسم التجارى — المجلس الاستشارى للزراعة .

أما فروعها فتضم : مدرسة الزراعة العليا ومدرسة الطب البيطرى ومدرسة الزراعة المتوسطة بمشتهر — القسم الكيماوى — قسم الحشرات — قسم البساتين — قسم النبات وحقول التجارب — مجلس المباحث القطنية (٩١) .

وكانت آخر الوزارات التى انشئت في الفترة موضوع البحث هي وزارة — المواصلات .

(٨٧) بموجب أمر عال صادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ . الوقائع المصرية ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣
(٨٨) نفس المصدر .

(٨٩) دار الوثائق القومية — محضر جلسة مجلس النظار — جلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩١٥ (المسائل المعروضة على المجلس) .

(٩٠) يعلق محمد فريد على تحويل مصلحة الزراعة الى نظارة بالقول بانه « لا معارض لها مطلقا ، بل كثيرا ما طلبنا انشاءها ولكن يعين لها رجل سراف نهاب من عباد المال وخدام الاتكليز وهو محمد محب باشا » . — مذكرات محمد فريد ، القسم الثانى ، كراس ٢ ص ٥٩ — ٦٠ .

(٩١) احمد قحمة — ، المصدر السابق ، ٨٥

وكان انشاؤها في ٢ يونية سنة ١٩١٩ (٩٢) بهدف مراقبة وتنظيم اعمال ما كان قائما من مصالح الحكومة المختلفة الخاصة بالموصلات وتشرف — ايضا على اعمال شركات السكك الحديدية الضيقة وتمثل الحكومة في المسائل الخاصة بالطيران .

اما اقسامها فتشمل :

السكرتارية — القضايا — قسم المستخدمين والمحاسبة — المحفوظات . وتشمل فروعها :

مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات — مصلحة الملاحة الداخلية لمراقبة الملاحظة بواسطة طرق النقل المائية الداخلية ولتحسين حالة الترع حتى تكون صالحة للملاحة والقيام بحركة النقل المائي للحكومة — مصلحة النقل الميكانيكى للسيطرة على جميع سيارات الحكومة (٩٣) .

ويبدو ان انشاء وزارة الموصلات عام ١٩١٩ جاء نتيجة لاضراب حركة الموصلات اثناء ثورة ١٩١٩ .

(٩٢) فؤاد كرم ، المصدر السابق ، ص ٦٦١

(٩٣) احمد قمحة ، المصدر السابق ، عن ٨٧

الفصل الخامس

الحكومة والهيئات الاستشارية

(مجلس شورى القوانين — الجمعية العمومية — الجمعية التشريعية)

— الخديو والنظار وعلاقتهم بالهيئات الاستشارية كما جرى به القانون
النظامى سنة ١٨٨٣

— مجلس شورى القوانين والحكومة فى السنوات العشر الاولى .

— الطور الثانى للعلاقات بين المجلس والحكومة (١٨٩٢ — ١٩٠٧)

— المطالبة بعرض لوائح التعليم على مجلس الشورى وموقف الحكومة
من ذلك .

— موقف الحكومة من طلب الهيئتين توسيع سلطاتهما .

— منح الحكومة مجلس الشورى حق سؤال النظارى

— الجمعية العمومية ومشروع مد امتياز شركة قناة السويس .

— الجمعية التشريعية والحكومة .

بناء على توجيهات دفرن فيما يتعلق بالمؤسسات السياسية في مصر أصدر الخديو محمد توفيق القانون النظامي في أول مايو سنة ١٨٨٣ . وجاء توقيت صدوره قبل أن يغادر دفرن مصر ، ولعله أراد أن يطمئن على أن نظام الحكم الذي أرسى قواعده قد أصبح أمرا نافذا .

ولقد نص هذا القانون على تشكيل هيئتين استشاريتين الأولى : مجلس شورى القوانين والذي سماه دفرن في تقريره بالمجلس التشريعي ، والهيئة الثانية هي الجمعية العمومية . قلم يملك الخديو ازاء مقترحات دفرن وافقت عليها الحكومة البريطانية الا الموافقة . وعلى ضوء ذلك نستطيع ان نقيم مواقف الخديو ونظارة تجاه هذه الهيئات الاستشارية .

فهذه النظام الذي استمر من عام ١٨٨٣ الى عام ١٩١٣ هو من صنع الاحتلال وكان الهدف منه هو اخضاع الحكومة المصرية لأوامر المحتل واخماد الحركة الوطنية حتى لا تناوى مخططات الاحتلال (١) .

ومن استعراضنا لأبواب هذا القانون النظامي نستطيع أن ندرك أن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية كانا بمثابة جهازين تابعين للحكومة المركزية تحركهما كيف تشاء .

فخديو البلاد — ويأتى على رأس الحكومة — قد استأثر بسلطات تتيح له السيطرة على هذين الجهازين الاستشاريين . فقد احتفظ لنفسه بحق تعيين رئيس مجلس شورى القوانين . وكذلك الحال بالنسبة لتعيين الأعضاء الدائمين في المجلس ووكيله فقد كان تعيينهم يتم بأمر من الخديو بعد أخذ رأى رئيس مجلسي النظار (٢) . وكان اجتماع المجلس رفضه يتم بأمر عال والخديو الحق في حل المجلس في أى وقت يشاء (٣) .

(١) عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان ، ص ٣٩

(٢) المادة ٣١ من الباب الخامس من القانون النظامي المنشور في : محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ج ٥ ص ٢٨

(٣) المادة ٢٦ من الباب الرابع ص ٢٧٧

وقد حدد القانون النظامي عدد أعضاء مجلس شورى القوانين بثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس والوكيلان يعينهم الخديو ، منهم ١٤ عضواً تكون عضويتهم دائمة بما فيهم رئيس المجلس وأحد الوكيلين ويسمون بالأعضاء الدائمين (٤) . ولا يعزلون من عضويتهم إلا بأمر عال وبمقتضى قرار يصدر بذلك من مجلس شورى القوانين بأغلبية ثلثي أعضائه على الأقل (٥) .

أما باقى الأعضاء ومددهم ١٦ فينتخبون بالكيفية الآتية :

عضو واحد من القاهرة وآخر عن الثغور (٦) ، وعضو عن كل مديرية من الأربع عشرة مديرية ينتخبه مجلس المديرية من بين أعضائه (٧) .

ومدة عضوية الأعضاء المنتخبين — الذين سماهم القانون النظامي بالمندوبين — ستة سنوات وأجاز القانون إعادة انتخابهم على الدوام (٨) .

أما الجمعية العمومية فكانت تعقد جلساتها مرة على الأقل كل سنتين بأمر من الخديو يحدد فيه موعد انعقادها وكذلك تفص بأمر منه وله الحق في حلها متى يشاء (٩) . وكانت تشكل من أعضاء مجلس شورى القوانين ومن النظار ومن « الأعيان المندوبين » وعددهم ستة وأربعون (١٠) . ينتخبون بواسطة مندوبى الانتخاب (١١) لمدة ست سنوات ويجوز إعادة انتخابهم على الدوام .

(٤) المادة ٣٠ من الباب الخامس ص ٢٨٠

(٥) المادة ٣١ من الباب الخامس ص ٢٨٠

(٦) الثغور هي : الاسكندرية — دمياط — رشيد — السويس — بور سعيد — الاسماعيلية — العريش .

(٧) المادة ٣٨ ، ٣٩ من الباب الثالث من قانون الانتخاب المرافق للقانون النظامي المنشور في : محمد خليل صبحى المصدر السابق ، ج ٥ ص ٣١٤ — ٣١٥

(٨) المادة ٣٢ من الباب الخامس من القانون النظامي ص ٢٨٠

(٩) المادة ٣٩ من الباب السادس من القانون النظامي ص ٢٨٢

(١٠) المادة ٤٠ ، ٤١ من الباب السابع من القانون النظامي ص ٢٨٢ —

٢٨٣

(١١) بالكيفية الآتية : ٤ عن القاهرة — ٣ عن الاسكندرية — ١ عن

أما في ما يتعلق بنوعية أعضاء هاتين الهيئتين الاستشاريتين فكما يتضح من قانون الانتخاب كانوا جميعا من طبقة الأعيان أى طبقة أصحاب المصالح التى يرتاح الاحتلال للتعامل معها بعد أن اطمأن الى استقرار أوضاعهم الاقتصادية فى ظله (١٢) .

وقد أخذ على كثيرين من الأعيان انهم عندما أدركوا أن الاحتلال واقع لا محالة بادروا بطعن الثورة العربية فى ظهرها ، اذ كان عليهم أن يحددوا موقفهم فاختاروا الجانب الأقوى الذى يستطيع أن يضمن لهم الإبقاء على مصالحهم دون أن تمس (١٣) .

ونستطيع أن نقول أن الاحتلال أراد أن يجعل من الأعيان المصريين عنصر موازنة بين مختلف القوى الاجتماعية فى ذلك الوقت . فقد أبقى الاحتلال على الذوات الأثرى — عملا بنصيحة دفرن الذى كان يرى أنه لا يمكن الاستغناء

دمياط — ١ عن رشيد — ١ عن السويس وبور سعيد — ١ عن العريش والاسماعيلية — ٤ عن مديرية الغربية منهم ١ لبندر طنطا — ٣ عن المنوفية — ٣ عن الدقهلية منهم ١ لبندر المنصورة — ٣ عن الشرقية — ٣ عن البحيرة — ٢ عن القليوبية — ٢ عن الجيزة — ٢ عن بنى سويف — ٢ عن الفيوم — ٢ عن المنيا — ٣ عن أسيوط منهم ١ لبندر أسيوط — ٢ عن جرجا — ٢ عن قنا — ١ عن اسنا — المادة ٤١ من القانون النظامى .

(١٢) بالنسبة لعضو مجلس شورى القوانين كان يشترط أن يكون ممن يدفعون ضرائب أطيان أو عوائد أملاك لا تقل عن ٥٠ جنيها فى السنتين السابقتين على ترشيحه وأن يكون اسمه مندرجا فى جداول الانتخابات منذ خمس سنوات على الأقل وأن يكون ملما بالقراءة والكتابة — المادة ١٤ من الباب الثالث من القانون النظامى ص ٢٧٣

أما عضو الجمعية العمومية المنتخب كان يشترط فى انتخابه ألا يقل عمره عن ثلاثين عاما وأن يكون على معرفة بالقراءة والكتابة مؤديا منذ خمس سنوات على الأقل فى المدينة أو المديرية النائب عنها عوائد أو مالا مقررا على عقار أو أطيان قدره عشرون جنيها وأن يكون اسمه مندرجا فى جدول الانتخابات منذ خمس سنوات — المادة ٤٢ من القانون النظامى ص ٢٨٣

(١٣) رعوف عباس، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ص ٢١٤ — ٢١٥

(م ١١ — الادارة المصرية)

عنهم لخبرتهم بأعمال الحكم والادارة (١٤) . وتركهم يتربعون على قمة الجهاز الحكومى بعد ان وضع حدا لنفوذهم بتعيين المستشارين والمفتشين الانجليز فى أهم نظارات الحكومة الى أن يحين الوقت لكسر شوكتهم ربما يتم اعداد كوادر ادارية جديدة من أبناء الذوات والأعيان .

ومن ثم فقد قنع الأعيان خلال تلك الفترة بنصيبهم من المشاركة فى ادارة أمور بلادهم من خلال غصوبيتهم فى هاتين الهيئتين ملتزمين حدود الاطار الذى رسمته لهم سلطات الاحتلال (١٥) .

وعلى ذلك يبدو جليا من كيفية تشكيل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومن شروط عضويتها التى قصرتها الحكومة على فئة كبار الملاك الزراعيين أن هاتين الهيئتين لم تمثلتا الأمة تمثيلا صحيحا ، فمجلس المديرية هو الذى ينتخب من بين أعضائه عضو مجلس الشورى عن المديرية ذاتها ، كما أنه لى يكون المرشح عضوا لمجلس اشورى يجب أن يكون أولا عضوا بمجلس المديرية ، واذا سقطت عضويته بمجلس المديرية سقطت بالتالى عضويته بمجلس الشورى . وبذلك كان القصد من هذا التشكيل وضع المجلس تحت سيطرة الحكومة ، فقلة عدد أعضائه وتعيين الحكومة لنحو نصف أعضائه وقلة عدد جلساته (١٦) وجعلها سرية كل هذه الأمور جعلته اداة طيعة فى يد الحكومة (١٧) .

والواضح ان الأعيان المصريين كانوا يشكلون مع الذوات الأتراك الدعامة القوية التى يستند اليها الخديو فى عرشه وكان الخديو يشمل هذه الطبقة عن طريق اغداقهم بالرتب والنياشين هذا فضلا عن اختيار الحكومة

(١٤) رؤوف عباس ، المصدر السابق ، ص ٢١٥

(١٥) كان المجلس يجتمع ست مرات فى السنة باعتبار مرة واحدة كل شهرين فى أول فبراير ، أول أبريل أول يونيه ، أول أغسطس ، أول أكتوبر ، أول ديسمبر أنظر المادة ٣٦ من الباب الرابع من القانون النظامى ص ٢٧٧

(١٦) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ، ص ٤٣

(١٧) أنظر أسماء جميع الأعضاء الدائمين فى عضوية مجلس الشورى القوانين فى الفترة ١٨٨٣ الى ١٩١٣ فى : محمد خليل صبحى ، المصدر السابق ج ٦ ص ٤٧ ر ٥٣

بعض رجال الإدارة منهم كالعمد والمشايخ ومن ثم كانوا يسعون الى التقرب اليه . وكان له في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية أنصار من طبقة الأعيان . فبالإضافة الى الذوات الأتراك الذين كانوا يشكلون نسبة كبيرة من الأعضاء الدائمين في مجلس الشورى وغيرهم من الأقليات كالأقباط واليهود والبدو ونحوهم (١٧) ، كان الخديو يقوم بتعيين أفراد من بعض عائلات الأعيان المناصرة له في مجلس الشورى مثل عائلة سلطان وأباظة وشواربى وعلوى وشعراوى ، وقد استمرت عضويتهم دائمة في المجلس ولم تنته الا بالوفاة والبعض منهم استمروا أعضاء دائمين بالمجلس الى أن ألغى سنة ١٩١٣ أمثال على شعراوى ومحمد علوى ومحمد شواربى ومحمود سليمان وغيرهم (١٨) وهؤلاء كانوا وداة في ترويج مشروعات الحكومة بين جدران المجلس .

والحقيقة أن الخديو كان كثيراً ما يتدخل في انتخابات المجلس والجمعية لصالح أنصاره من طبقة الأعيان ويشكك في حماس المصريين وجديتهم في المعارك الانتخابية وعلى حد قول أحمد شفيق كان موقفه هذا من شأنه أن « يشوه من أمانى البلاد في سبيل الحكم الذاتى » (١٩) .

وقد جرت العادة أن يفتح الخديو دورات انعقاد الجمعية العمومية بصحبة كبار رجال معيته ونظاره حيث يقوم الأعضاء بحلف يمين الولاء والطاعة لقوانين البلاد (٢٠). ثم يتلو خطاب العرش يوضح فيه السبب الذى دعا الى عقد الجمعية واقتضت الخطبة على هذا الموضوع في افتتاح دورات انعقاد الجمعية في عهد الخديو توفيق (٢١) .

(١٨) نفس المصدر ص ٤٧ — ٥٣ .

(١٩) أحمد شفيق ، مذكراتى في نصف قرن ج ٢ القسم الثانى ،

ص ١٧٠

(٢٠) المادة ٤٥ من الباب السابع من القانون النظامى ، منشورا في

محمد خليل صبحى ، المصدر السابق ج ٥ ص ٢٨٤

(٢١) بلغ عدد ادوار انعقاد الجمعية العمومية في عهد الخديو توفيق

أما الخديو عباس حلمي فقد تضمنت خطبته في الجمعية العمومية بالإضافة إلى إيضاح أسباب انعقادها بياناً بإنجازات الحكومة وبرامجها . ففي الدور السادس لانتقاد الجمعية العمومية في ٦ فبراير سنة ١٨٩٤ أشار الخديو إلى أن الحكومة قامت « برفع ما يتجاوز سبعة آلاف جنيه من المتأخرات » (الضرائب) عن عاتق الأهالي وتخفيض ما يزيد على مائتي ألف جنيه من الضرائب والعوائد ومائة ألف جنيه من ثمن الملح والعفاء الدخولية من اثني عشر بندراً ، وتشكيل مجالس بلدية في تسعة مدن ونوه للخديو بأن الحكومة بصدد إنشاء سبع وأربعين سكة زراعية وجملة مصارف وجسور « وتوسيع نطاق الفنون والمعارف والشروع في إنشاء خطوط حديدية يبلغ مداها ثلاثمائة متر وكوبريين أحدهما بنجح حمادى والثانى بدسوق (٢٢) .

واستمر الخديو عباس يواصل حضور جلسات افتتاح الجمعية العمومية ويدلى للأعضاء بخطة الحكومة وإنجازاتها حتى الدور السادس عشر والأخير للجمعية العمومية في ٢٥ مارس سنة ١٩١٢ (٢٣) والذي أشار فيه إلى سعى الحكومة للعمل على نشر التربية والتعليم وقد تمثل في اهتمامها بإقامة المعاهد التي تدعوا إليها حاجات العصر مشيراً إلى ترقية مدرسة الزراعة بالجيزة إلى مصاف المدارس العالية وإنشاء مدرسة متوسطة للزراعة في مشتهر ومدرسة عليا للمحاسبة وأخرى متوسطة للتجارة في القاهرة . واهتمام الحكومة بتربية البنات وبتعريب كتب العلوم الحراسية وبالأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية الأخرى .

ونوه بأن انتهاء الحكومة من أعمال تعديل الضرائب ساعد على تحقيق

أربع دورات الأولى في ٢٨ يوليه سنة ١٨٨٥ والثانية في سنة ١٨٨٧ والثالثة في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ والرابعة في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩١ — أنظر محاضر الجلسات الجمعية العمومية جلسة ٢٨ يوليه سنة ١٨٨٥ ، ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ، ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩١

(٢٢) محصر الجمعية العمومية بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٩٤

(٢٣) عقدت الجمعية العمومية في عهد الخديو عباس حلمي ١٢ دوراً من الدور الخامس في ٣٠ يناير سنة ١٨٩٢ حتى الدور السادس عشر في ٢٥ مارس سنة ١٩١٢ محاضر الجمعية العمومية جلستى ٣٠ يناير و ٢٥ مارس سنة ١٩١٢

العدالة في توزيع الضرائب كما أشار الى انجازات الحكومة في مجال الري وتعلية خزان أسوان وتمويل بعض أراضي رى الحياض بالأقاليم الوسطى ومديرية الجيزة الى رى دائم كما أشار الى اهتمامات الحكومة بمجالس المديریات والمجالس الحكومية والبلدية وبالأمر المتعلقة بالأمن العام والاصلاح القضائي(٢٤) .

أما بالنسبة للنظر فقد أعطاهم القانون النظامى حق حضور جلسات مجلس شورى القوانين والاشتراك في مداولاته ويكون لهم فيه رأى شورى ، ولهم أيضا عند نظر المسائل المتعلقة بنظاراتهم الحق في أصحاب كبار موظفى نظاراتهم أو انابتهم عنهم في حضور الجلسات(٢٥) . كما كان عليهم أن يقدموا لمجلس شورى القوانين جميع الايضاحات التى يطلبها منهم الأعضاء « متى كان ذلك غير خارج عن حدوده(٢٦) » .

وأعطى القانون النظامى للنظر أيضا حق عضوية الجمعية العمومية(٢٧) كما نص في حالة الاختلاف على تأويل أحد أحكام هذا القانون النظامى يعهد بتفسير المادة المختلف عليها الى لجنة تشكل من ناظرين من النظر يكون احدهما ناظر الحقانية ويتولى رئاسة هذه اللجنة ومن اثنين من مجلس شورى والقوانين وثلاثة من أعضاء محكمة استئناف القاهرة(٢٨) .

أما الأمور التى كانت تعرضها النظارة على هاتين الهيئتين الاستشاريتين فقد حددها القانون النظامى في معرض حديثه عن اختصاصاتها حيث نص على عدم جواز اصدار « أى قانون أو أمر يشتمل على لائحة ادارة عمومية » الا بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين . وكأن رأيه شورى أى لم تكن الحكومة ملزمة برأيه فلها أن تأخذ به أو ترفضه ، غير أن في حالة رفض الحكومة لآراء

(٢٤) محضر جلسة الجمعية العمومية ٢٥ مارس سنة ١٩١٢

(٢٥) المادة ٢٧ من الباب الرابع من القانون النظامى — المصدر السابق ، ص ٢٧٨ .

(٢٦) المادة ٢٨ من القانون النظامى ، ص ٢٧٩ .

(٢٧) المادة ٤ من الباب السابع من القانون النظامى ، ص ٢٨٢ .

(٢٨) المادة ٥٢ من الباب العاشر من القانون النظامى ، ص ٢٨٦ .

المجلس ألزمها القانون النظامى باعلان الأسباب التى عولت عليها فى عدم الأخذ برأيه « إنما لا يترتب على اعلانه بهذه الأسباب جواز مناقشة فيها (٢٩) » .

وكانت الحكومة تعرض على المجلس طبقا لأحكام هذا القانون النظامى الميزانية السبوية لايرادات ومصروفات الحكومة فى أول شهر ديسمبر من كل سنة وللمجلس أن يبدى آراءه ورغباته فى كل قسم من أقسام الميزانية ويبحث بمقترحاته بشأنها الى ناظر المالية الذى يجب عليه فى حالة رفضها أن يبين الأسباب الداعية لذلك إنما لا يترتب على بيان هذه الأسباب جواز المناقشة فيها (٣٠) .

ولكى تلزم الحكومة مجلس شورى القوانين بسرعة الانتهاء من بحث الميزانية السنوية للحكومة حددت له مدة معينة بحيث أن لم ينته من بحثها خلالها اعتمدت الحكومة الميزانية « قبل اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر من كل سنة » بمقتضى أمر عال يصدر من الخديو فى هذا الشأن بعد تصديق مجلس النظار عليها (٣١) .

وكان على الحكومة أيضا أن تعرض على مجلس شورى القوانين الحساب الختامى لعموم الادارة المالية لبدء رأيه أو ملحوظاته عليه ويكون ارسال « الى المجلس قبل تقديم الميزانية الجديدة بأربعة شهور على الأقل (٣٢) » .

وكان من حق مجلس شورى القوانين أن يطلب من الحكومة تقديم مشروعات قوانين أو أوامر عالية متعلقة بالادارة العمومية (٣٣) . إلا أنه كان محرما عليه النظر فى « ويركو الاستانة والدين العمومى بالجملة فيما التزمت به الحكومة بقانون التصفية أو بمعاهدات دولية (٣٤) » .

(٢٩) المادة ١٨ الباب الرابع من القانون النظامى ، ص ٢٧٥

(٣٠) المادة ٢٢ من الباب الرابع من القانون النظامى ، ص ٢٧٦

(٣١) المادة ٢٤ من الباب الرابع من القانون النظامى ، ص ٢٧٦

(٣٢) المادة ٢٥ من الباب الرابع من القانون النظامى ، ص ٢٧٧

(٣٣) المادة ١٩ من الباب الرابع من القانون النظامى ، ص ٢٧٥

(٣٤) المادة ٢٣ من الباب الرابع من القانون النظامى ، ص ٢٧٦

على أن القانون النظامى قد منح مجلس شورى القوانين الحق فى قبول شكاوى من المصريين ولرئيس المجلس قبولها أو رفضها والشكاوى التى تقبل يحيلها رئيس المجلس على ناظر الديوان المختصة به لاجراء ما يلزم عنها واشعار المجلس بما يتم فى شأنها(٣٥) . وكانت الشكاوى المتعلقة بحقوق أو منافع شخصية ترفض اذا كانت من اختصاص المحاكم أو لم يسبق تقديمها لجهة الادارة المختصة بها(٣٦) .

اما الجمعية العمومية فقد اعطاها القانون النظامى تجاه الحكومة صفتين صفة الزامية واخرى استشارية . وتمثل الصفة الاولى فى أنه كان لا يجوز اربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد شخصية فى القطر المصرى الا بعد مناقشة فى الجمعية العمومية واقرارها(٣٧) .

وتمثل الصفة الاخرى فى أن الجمعية العمومية كانت تستشار فى كل قرض عمومى وانشاء أو ابطال أى ترعة وأى خط من خطوط السكك الحديدية مارا ايها فى عدة مديريات وكذلك فى فرز عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها .

واذا لم تأخذ الحكومة برأى الجمعية فى هذه المسائل وجب عليها اخطارها « بالأسباب التى دعته لعدم التحويل على ما أبدته من الآراء ، ولكن لا يترتب على تبليغ هذه الأسباب لها جواز المناقشة فيها »(٣٨) .

على أنه كان للجمعية العمومية أن تبدى رأيها فى كافة المسائل والمشروعات التى تعرضها عليها الحكومة ، وكان لها كذلك أن تبدى آراءها ورغباتها من تلقاء نفسها فى جميع الأمور المتعلقة بالثورة العمومية أو الشئون الادارية أو المالية . وقد أعطى القانون النظامى الحكومى مطلق الحرية فى الأخذ بهذه المقترحات أو رفضها كلية ، الا أنه فى حالة الرفض كان على الحكومة أن تخطر الجمعية العمومية بالأسباب التى دعته لعدم الأخذ بمقترحاتها

(٣٥) المادة ٢٠ من الباب الرابع من القانون النظامى ، ص ٢٧٥

(٣٦) المادة ٢١ من الباب الرابع من القانون النظامى ، ص ٢٧٥

(٣٧) المادة ٣٤ من الباب السادس من القانون النظامى ، ص ٢٨١

(٣٨) المادة ٣٥ من الباب السادس من القانون النظامى ، ص ٢٨١

انما [يترتب على الاخطار بهذه الاسباب جواز المناقشة فيها (٣٩) . كذلك كان كل قرار تصدره الجمعية العمومية ويكون خارجا عن الاطار الذى حددته لها الحكومة بعد باطلا ولا يعمل به (٤٠) .

وكانت الامور التى تعرض على مجلس شورى القوانين او الجمعية العمومية ترد اليهما عن طريق مجلس النظر ، فكل ناظر من النظائر كان يعرض مشروعات القوانين المتعلقة بنظارته على مجلس النظر فاذا اقرها المجلس ورأى أنها من الامور المصرح بعرضها على مجلس شورى القوانين يحيلها على المجلس لأخذ رأيه فيها حتى اذا انتهى المجلس من نظرها يعيدها الى مجلس النظر مشفوعة بمقترحاته بشأنها .

وكان النظر يدافعون عن مشروعات القوانين المتعلقة بنظاراتهم عند عرضها على مجلس شورى القوانين او الجمعية العمومية ، ويحاولون اقناع الاعضاء بأهميتها بغية الموافقة عليها .



ويهمنا أن نقف على مدى تجاوب أعضاء مجلس شورى القوانين مع الحكومة عند نظر مشروعات القوانين وكافة المسائل التى تعرض على مجلس شورى القوانين .

نلاحظ أنه فى خلال السنوات العشر الأولى للاحتلال أى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٨٩٢ لم يكن أعضاء مجلس شورى القوانين يثيرون أية مشاكل للحكومة فهم وان كانوا قد بدأوا يلعبون دورهم منذ ذلك الوقت فى الحياة السياسية المصرية ألا أنهم التزموا حدود القانون النظامى الصادر فى مايو ١٨٨٣ . وكان جهدهم منصرفا خلال تلك الفترة فى الدفاع عن مصالح طبقتهم التى يمثلونها بصفة خاصة ومصالح المشتغلين بالزراعة بصفة عامة ، ويستبين لنا ذلك من حرصهم الشديد على تدعيم وضعهم فى المجتمع من خلال التشريعات الخاصة التى صدرت فى تلك الحقبة .

(٣٩) المادة ٣٦ من الباب السادس من القانون النظامى ، ص ٢٨٢

(٤٠) المادة ٣٧ ، ص ٢٨٢ .

ففى خلال تلك السنوات العشر عرضت الحكومة على مجلس شورى القوانين بعض مشروعات قوانين منها مشروع قانون ترخيص حمل السلاح ومشروع تعديل بعض أحكام قانون العقوبات ومشروع التحفظات من عوائد النيل والمشروع باختصاصات عمد ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء .

والملاحظ أنه عند نظر أعضاء مجلس شورى القوانين لمشروعات هذه القوانين كان يغلب عليهم صفة الدفاع عن مصالح طبقة الأعيان والذوات التى يمثلها المجلس خير تمثيل . ومن ذلك مثلا أنه عندما عرض على مجلس شورى القوانين برئاسة على شريف باشا بجلسته ١٢١ فبراير سنة ١٨٩١ مشروع أمر عال يقضى « بالألا يجوز لأحد فى القطر المصرى أن يحمل أو يحوز سلاحا ناريا مهما كان حجمه الا بتصريح مخصوص ما لم يكن حامله والحائز له مندرجا فى سلك قوة متسلحة مقررة قانونا فى القطر المصرى » (٤١) عارض أعضاء المجلس هذا المشروع ورفضوه بالإجماع لشدة العقوبة التى ينص عليها المشروع . وكانت تقضى بالسجن من شهر الى ستة وغرامة من عشرة جنيهات الى خمسين جنيها وانتهوا فى قرارهم الى أن « هذا المشروع لا يوصل اليه لئلا يضر الأتقياء » (٤٢) .

ولكن الحقيقة هى أن رفضهم للمشروع كان يرجع فى المحل الأول الى أن — الحكومة لم تستثن الأعيان من تطبيق هذا القانون ومن ثم فقد رفضوه والدليل على ذلك أن الحكومة عندما عانت لعرض هذا المشروع على مجلس شورى القوانين وبنظرة المجلس بجلسته ٢٠ يونيه سنة ١٨٩١ حرص الأعضاء على أن يكون للأعيان والذوات — وضع خاص فى التشريع الجنائى ، وعلى ذلك حاولوا تعديل نصوص المشروع بالشكل الذى يحقق لهم هذا الغرض وطلب الأعضاء « استثناء العمد والمشايخ وأصحاب العزب والذوات المعتبرين » من ضرورة الحصول على ترخيص بحمل السلاح (٤٣) .

(٤١) أنظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين بتاريخ ٢١ فبراير سنة ١٨٩١

(٤٢) رد المجلس على الحكومة فى نفس المحضر السابق .

{٣} محضر جلسة مجلس شورى القوانين بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٨٩١

ويعلق بيرنج على موقف المجلس في تلك المسألة بالقول بأنه بالرغم من المعارضة الشديدة التي أبدتها المجلس تجاه بعض مواد هذا القانون إلا أنه كان موضوعيا في بحثه وأبدى اعتراضه بحرية بالغة ، وأن الحكومة استجابة لرغبات المجلس وعدلت القانون طبقا لمقترحاته (٤٣) .

وحدث نفس الشيء أيضا عند نظر المجلس تعديل بعض أحكام قانون العقوبات حيث طالب الأعضاء باستثناء الأشخاص « المعتبرين » من العقوبة الخاصة بتشغيل السجناء (٤٤) . وكذلك عند نظر مشروع قانون التحفظات من فوائد النيل الذي كان يخول للمديرين والمحافظين تشغيل كل شخص قادر على العمل في أعمال مقاومة أخطار الفيضان فاعترض أعضاء المجلس على المشروع لأنه « لا يفرق بين أمير وحقير وجليل وفقير » ونوهوا بأنه في حالة اقرار المشروع على هذا النحو فإنه يجوز « تشغيل الموظفين ووجود البلاد وأكابرهم أسوة بغيرهم من الأفراد » (٤٥) .

وعندما عرضت الحكومة على المجلس المشروع المتعلق باختصاصات عمد ومشايخ البلاد ومشايخ الخفراء ، بحثه المجلس في جلسة ٢٢ يونيه سنة ١٨٩١/ وأقر برفضه لأنه ألزم العمدة بمسئوليات كبيرة ولم يعطهم امتيازات مناسبة واستقر رأى الأعضاء على إعادة المشروع للحكومة « لوضع القواعد اللازمة » بشأنه ثم أعادته الى المجلس لمناقشته (٤٦) .

وقد علق طلبة بك سعودى احد أعضاء المجلس على هذا المشروع قائلا « أرى من اللزوم اعطاء بعض امتيازات العمدة ليكون له قدرة على أداء الواجبات المفروضة عليه لأن كل مادة وكل مشروع وكل لائحة على العمدة المسئولية والادانة والمجازاة — بالحبس أو بالغرامة عن كل ما يتطلب من بلده اذ بغيره الامتيازات للعمدة لا أدرى كيف يكون مسئولوا ومدانا أمام المحاكم

(٤٣) Egypt No. 3. 1892 Baring to Salisbury 9 -2 - 1892.

(٤٤) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٧ يونيه سنة ١٨٩١

(٤٥) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٧ .

(٤٦) محضر جلسة مجلس شورى القوانين بتاريخ ٢٢ يونيه سنة

الأهلية والمجالس العسكرية والادارة والبوليس وغيرها مما لو تعدد لطلال
شرحه « (٤٧) » .

على أن هذا لا يعنى أن المجلس كان لا يعترض الا على مشروعات
القوانين التى لها مساس بالأعيان والثوات وانما كانت له بعض مواقف يستقى
منها وحرصه على حسن سير الادارة ، ذلك أنه عندما أحالت الحكومة على
المجلس مشروع أمر عال فى يونية ١٨٨٩ بتعديل قانون تحقيق الجنايات بحيث
يخول للمديرين النظر فى جميع المخالفات التى تقع فى المديرية والحكم بالفرامة
لغاية مائة قرش وبالحبس لغاية أسبوع وذلك مع مراعات الاجراءات المقرر
فى قانون تحقيق الجنايات « . رفض أعضاء المجلس المشروع نهائيا لأنهم
راوا أن احالة الحكم فى المخالفات على المدير فيه ضرر من ناحيتين الأولى
كثرة قضايا المخالفات بحيث أنها ستشغل المدير عن مهامه الرئيسية فى
المحافظة على الأمل والثانية « تحمل الأهالى مشقة الذهاب والاياب من والى
المديرية » ومن ثم طلب الاعضاء ابقاء اجراء الحكم فى المخالفات فى الوجه
القبلى بمعرفة قضاة المصالحات وفى الوجه البحرى بمعرفة مأمورى المراكز
حتى تشكل فيه محاكم للمصالحات (٤٨) .

وعندما وجدت الحكومة أن مشروعها قد أحبط وكانت نظارة الحقانية
صاحبة المشروع تسعى لاصداره اعادت طرح المشروع على المجلس (٤٩) ودافع
مستشارا نظارة الحقانية عن المشروع مبينا أهميته بأن النظارة قد أولت
المناقشات التى دارت فى الهيئة بخصوصه «بعين الاعتبار » وأنها أدركت أن
المشروع عند عرضه على المجلس فى المرة الأولى كان مبهما . « وترتب على
إبهامه عدم تصديق الهيئة عليه » ومن ثم فقد وضعت له حدودا بمعنى أن
المدير لم يفرض عليه الحكم فى المخالفات « بل خول له هذا الحق فى البندر
الذى فيه مركز مديريته وفى الجهات التى يكون مارا بها « واقنع مستشار
الحقانية الأعضاء بأن اصدار الأحكام سيكون مطابقا للقوانين المعمول بها
فى المحاكم وأن المدير لم يفرض عليه أن يحكم بل جعل له الحق فى الحكم لأن

(٤٧) نفس المحضر .

(٤٨) محاضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٣ يونية سنة ١٨٩١

(٤٩) محضر جلسة شورى القوانين ٢٢ يونية ١٨٩١

المفروض عليه الحكم هو قاضى الأمور الجزئية « حتى ان القضية اذا رُفعت له قبل أن يحضر المتهم أمام المدير فلا يكون للمدير حق في نظرها » .

وهكذا استطاع مستشار نظارة الحقانية استمالة الأعضاء الى المشروع وعلان موافقتهم عليه بل ان أحد أعضاء المجلس (٥٠) طالب بمنح هذا الحق لوكيل المديرية وكذلك للمحافظين ووكلائهم ولكن المستشار مفتش عموم البوليس (٥١) لم يرحب بهذا الاقتراح وصرح بأن « تثبيت وظائف القضاء واعطاءها للسلطة الادارية لا يوافق وأن هذا الحق لم يخول للمدير الا لأجل زيادة نفوذه » (٥٢) .

وفي أغسطس ١٨٩٢ عرضت الحكومة على مجلس شورى القوانين مشروع أمر عال يقضى بإلغاء قاض التحقيق في المواد المدنية والتجارية « والاستغناء عنه برفع الدعوى مباشرة للمحكمة » وأوضحت الحكومة للأعضاء كما جاء في مذكرة نظارة الحقانية الى مجلس النظار في هذا الشأن (٥٣) . أن الهدف إحالة الدعوى على قاض التحقيق « زيادة تنوير الدعوى وتمكن المتخاصمين من ابداء أوجه الثبوت أو أوجه النفى » وأضافت القول بأنه ظهر بالتجربة « أن السير على هذه الخطة موجب للتطويل وزيادة المشاق بدون الحصول على الفائدة التى كان مؤملًا نوالها » .

وعندها مناقشة مجلس شورى القوانين لهذا المشروع طالب أعضاء الحكومة الاسراع بتعديل القوانين الجارى العمل بموجبها في المحاكم الاهلية مثل قانون المرافعات وقانون تحقيق الجنايات وغجهما ونوه الأعضاء بأن الحكومة تقوم من وقت لآخر بتعديل بعض مواد هذه القوانين وهذا يؤدى الى كثرة الارتباك (٥٤) .

(٥٠) طلبه بك سعودى .

(٥١) كتشنر في ذلك الوقت .

(٥٢) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢٢ يونية سنة ١٨٩١

(٥٣) أنظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٩ أغسطس سنة

(٥٤) كان هذا رأى اسماعيل أباطه ووافق أعضاء المجلس عليه وعلى

إبلاغ الحكومة به - نفس المحضر .

وكان رد الحكومة على المجلس أن تعديل القوانين بالتاريخ « أصوب من تعديل القوانين دفعة واحدة مع عدم الوثوق مما تدعو الحاجة لتعديله » (٥٥) .

والحقيقة أن المجلس أظهر تعاوناً مع الحكومة أثناء تلك الفترة من خلال مناقشاته لمشروعات القوانين التي تعرضها وإقراره عليها بعد اقتناعه بأهميتها . ومن هذه القوانين تخفيض عدد القضاة في الجلسات المخفية والجنائية العادية إلى ثلاثة قضاة وجعل الجلسات في القضايا التي يحكم فيها بالاعدام أو الأشغال الشاقة أو الحبس أو النفي المؤبد مكونة من خمسة قضاة . وكان هدف الحكومة من هذا المشروع كما صرح بذلك المستشار القضائي مواجهة الظروف المالية التي تمر بها البلاد والتي لم تمكنها من زيادة عدد القضاة (٥٦) . كما وافق المجلس أيضاً على مشروع الحكومة الخاص بتشكيل محاكم للأمور الجزئية المصالحات في دائرة محكمة ابتدائية (٥٧) . ووافق كذلك على مشروع لائحة الخفر في ١٥ يوفية سنة ١٨٩٠ ولم يكن يكلف الحكومة أو الأهالي كثيراً (٥٨) . ومن المشروعات التي وافق عليها المجلس كذلك مشروع أمر عال يقضي بتحصيل عوائد النخيل في سنة ١٨٨٩ على واقع تعداد سنة ١٨٨١ ذلك أن ميزانية سنة ١٨٨٩ لم يدرج بها المبلغ اللازم لإجراء تعداد جديد للنخيل وكان يتكلف نحو ثمانية ألف جنيه (٥٩) . ومشروع أمر عال بالتصريح لأرباب المعاشات الذين استبدلوا معاشاتهم بأطيان بأن ينشئوا فيها عزباً إذا رغبوا في ذلك (٦٠) .

وقد أظهر مجلس شورى القوانين تعاطفه مع فئة الموظفين عند

(٥٥) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢ أكتوبر سنة ١٨٩٢ .

(٥٦) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢٢ يوفية سنة ١٨٩١ .

(٥٧) كانت تشمل دائرة اختصاص كل منها مركزاً أو أكثر بالأقاليم أو ثمناً أو أكثر من المدن على حسب عدد السكان ومقتضيات أحوالهم — انظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٦ أغسطس سنة ١٨٩٠ .

(٥٨) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٤ يوفية سنة ١٨٩٠ .

(٥٩) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٣ أبريل سنة ١٨٨٩ .

(٦٠) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ فبراير سنة ١٨٨٨ .

مناقشته لمشروع قانون معاشات سنة ١٨٨٧ (٦١) اذ حاول أن يحصل للموظفين على بعض المكاسب عند مناقشة مواده (٦٢) .

ونلاحظ أنه عند مناقشة مجلس شورى القوانين لأمور هامة كان رئيس مجلس النظر يحرص على حضور اجتماعات المجلس ويشترك مع الأعضاء في المناقشة لمحاولة اقناعهم بوجهة نظر الحكومة كما حدث عند مناقشة المجلس لمشروع عوايد الدخوليات (٦٣) . وقد استغرق نظر المشروع أمام المجلس مقتنعا بوجهة نظر اللجنة التي شكلتها الحكومة لاعداد هذا المشروع وعندما أدركت الحكومة نية أعضاء المجلس في تعديل المشروع تعديلا جوهريا لا يوافق رأى الحكومة حاول رئيس مجلس النظر اقناع الأعضاء بالأخذ بوجهة نظر الحكومة في المشروع منوها بأن أعضاء اللجنة التي شكلتها الحكومة لاعداد المشروع قد شكلت من كبار الحكومة « المعول عليهم في المهمات ومن سبق لهم الخدمة بوظيفة مأمور دائرة البلدية بمصر » .

وكان وجه الخلاف بين مشروع الحكومة وبين التعديل الذي طلب المجلس اداخاله على المشروع يتمثل في أن المجلس كان يريد جعل تسعيرة الأصناف الخاضعة لحكم الدخولية وقتية على عكس ما قرره اللجنة من ضرورة جعل التعريفة ثابتة .

وقد تمكن رئيس النظر من اقناع أعضاء المجلس بالفائدة التي تعود على الأهالى من وضع التعريفة الثابتة ، رغم أنه سينجم عنها خسارة للحكومة قدرها أربعة آلاف جنيه ، اذ أنها ستكفل « ضبط الادارة وانتظام اجراءات مأمورى الدخوليات » . ولكى يقنع رئيس النظر أعضاء المجلس بأن الحكومة تسعى دائما لراحة الأهالى نوه بها قامت به من رفع الأعباء التي كانت تثقل

(٦١) ناقش المجلس مشروعات قوانين المعاشات في جلسات ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ مايو سنة ١٨٨٧

(٦٢) سنناقش ذلك في الفصل الخاص بالبيروقراطية المصرية .

(٦٣) الدخوليات هي عوايد كانت تفرض على كل ما يرد الى المدينة من مواد غذائية .

(٦٤) محاضر جلسات مجلس شورى القوانين ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٧ أكتوبر ، ١ ، ٢ ، ٦ ، ٩ ديسمبر سنة ١٨٩٠

كاهل الأهالى والتي كانت قد تقرر قبل عام ١٨٧٩ وبفعل مجلس النواب (١٥) ، قائلا « وما أدراك ما مجلس النواب كان فى الحقيقة آلة صماء فى يد الحكومة وكانت بواسطته تقرر تلك المظالم والمغارم وما كان ايجاده الا لهذه الغاية السيئة وسجلاته ها هى موجودة تشهد بذلك » (٦٦) .

نلخص من هذا أن الحكومة فى خلال السنوات العشرة الأولى لوجود الهيئات الاستشارية عرفت كيف تستطيع التعامل مع أعضاء المجلس واستمالتهم الى قبول مشروعاتها .

غير أن الحكومة لم تكن تحترم دائما مواد القانون النظامى والدليل على ذلك ان أهم الأمور التى كانت تعرضها الحكومة على المجلس بخلاف مشروعات القوانين كانت ميزانية الحكومة السنوية والحساب الختامى لايرادات ومصروفات الحكومة فلم تلتزم الحكومة على الاطلاق خلال تلك الفترة بتقديم الميزانية الى مجلس شورى القوانين فى ميعادها المقرر فى القانون النظامى وعلى ذلك لم يكن الأعضاء يبدون أى اهتمام عند مناقشتهم لبنودها لضيق الوقت المخصص لبحثها .

كما أن الحساب الختامى الحكومى رغم أهميته لم يكن أعضاء المجلس يتناقشون بشأنه وانما كانت الحكومة تبعث به الى المجلس فيقرر رئيس المجلس توزيع هذا البيان على الأعضاء للاحاطة فقط وليس للنقاش (٦٧) .



أما الطور الثانى من أطوار علاقة مجلس شورى القوانين بالحكومة فيبدأ منذ تولية الخديو عباس عرش مصر سنة ١٨٩٢ الى بدء سياسة الوفاق بين الخديو والاحتلال عام ١٩٠٧ فقد كان لموقف الخديو عباس من الاحتلال فى بداية فترة توليته على النحو الذى سبق أن أوضحناه فى الفصل الثالث — أثره على أعضاء المجلس الذين بدأوا يهاجمون سياسة الاحتلال من خلال

(٦٥) مشيرا الى مجلس النواب فى عهد اسماعيل .

(٦٦) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٠

(٦٧) أنظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٩ أكتوبر سنة ١٨٨٩

اعتراضاتهم على سياسة الحكومة على اعتبار أن الانتقاد الموجه للحكومة هو بذاته موجه للسياسة الإدارية للاحتلال .

وكان أول اعتراض وجهه المجلس لسياسة الحكومة يتمثل في رفضه مناقشة ميزانية عام ١٨٩٣ على اعتبار أنها وردت الى المجلس متأخرة وكان هذا بمثابة أول انتقاد لسياسة الحكومة لعدم احترامها قواعد القانون النظامي (٦٨) .

ويبدو أن الحكومة قد أحست بأن أعضاء مجلس شورى القوانين قد بدأوا يخرجون عن الإطار الذي حدد لهم ومن ثم حاول رياض باشا رئيس مجلس النظار أن يوقفهم عند حدودهم عندما أوضح لأعضاء المجلس أن الأحوال الحاضرة تقضى بضرورة تعاون الحكومة مع المجلس للقيام « بكل الأمور والمصالح بالاتحاد والوفاء التام خصوصا ما تستدعيه الأحوال من مبادلة الأفكار في الأشغال المشتركة بين الحكومة والمجلس » « وأنه مادام هدف الجميع » هو الوصول إلى ما فيه الصالح العام فلا ريب في أن أي أمر تدور عليه المناقشة ومبادلة الأفكار بين الحكومة والمجلس يمكن الوصول إلى الاتفاق عليه بين الطرفين « وأضاف قائلا » ان الأصوب لحالتنا الحاضرة من الآن فصاعدا هو أن تقوم الحكومة باعطاء كل ما يكون لديها من الايضاحات والمعلومات عن أي أمر يعرض للمجلس بقصد المناقشة فيه « واستطرد في الحديث عن علاقة الحكومة بالمجلس مشيرا إلى « أن كليهما واحد في قصد المنفعة العمومية إنما يوجد بينهما أمر صعب وهو الذي قضى به القانون النظامي . وقد قضى هذا القانون بأن كل مشروع عمومي لابد من عرضه على المجلس وأخذ رأيه فيه وقد خول للحكومة بأنها إذا لم تعول على رأيه فتعلنه بالأسباب . فالحكومة تضطر في بعض الأحوال سواء كان بالنسبة للمسئولية التي عليها أو للضروريات التي ترى لها إلى استصدار أوامر عليه يكون المجلس قد رفض مشروعاتها وتعلن المجلس بالأسباب معولة في ذلك على الحق المخول لها بمقتضى القانون » وأشار إلى أن « ذلك هو الأمر الأصعب الذي قلنا بأنه موجود في الوسط إذ أنه في الحالة المتقدم ذكرها يجب على

(٦٨) أنظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٣ ديسمبر سنة

الطرفين السعى وتعميق الفكر بقصد الوصول الى نقطة الوفاق التي عليها مدار المصلحة أما عند حصول أدنى اختلاف فيرى في نظر العالم بشكل آخر ويقال أن الحكومة نظرت الأمر بعين غير التي رآه بها المجلس ونحو ذلك مما يوافق ظروف الحالة الحاضرة (٦٩) .

أما الانتقاد الثاني الذي وجه الى سياسة الحكومة فقد بدأ في أكتوبر سنة ١٨٩٣ عندما اعترض أعضاء مجلس شورى القوانين على أعمال مصلحة التاربع التي كان يشرف عليها اثنان من الموظفين الأوربيين أحدهما انجليزى والآخر فرنسى (٧٠) وقد كانت هذه المصلحة تقوم بإجراء المساحة في المديرية وعمل الخرائط للبلاد . وقد استمر موظفو هذه المصلحة فترة طويلة يقومون بأعمال مسح الأراضي كلفت الحكومة ما يزيد على نصف مليون جنيه . وبعد أن تبين للحكومة كثرة نفقات هذه المصلحة قامت بتشكيل لجنة بنظارة الأشغال العمومية من وطنيين وأجانب وبعد أن باشرت اللجنة أعمالها اتضح لها فساد الاجراءات المتعلقة بأعمال المساحة وزيادة النفقات التي صرفت عليها (٧١) .

ثم قامت نظارة المالية في عام ١٨٩٣ بإرسال مساحين ومهندسين الى مديرتى الشرقية والبحيرة لمسحها « دون أن تسن لذلك قانونا يبين كيفية الاجراءات وما يكون اجراؤه عند ظهور أى زيادة أو عجز في أطيان الملاك » . فاعترض أعضاء المجلس على هذا الاجراء ونوهوا بأنه سيكون أبترا ويترتب عليه ضياع مبالغ كبيرة على الحكومة والى عدم دقة أعمال المساحة الأمر الذى أدى الى شكوى أهالى المديرتين من جراء تلك الأعمال .

(٦٩) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٤ يونية سنة ١٨٩٣
(٧٠) هى مصلحة المساحة وكان يسيطر عليها الموظفون الأوربيون وتضم مهندسين ومفتشين ورسامين ومساحين ومترجمين كلهم من الأجانب . وقد كان يعرض هؤلاء الموظفين تستخدمهم المخابرات البريطانية في أعمالها كرسم « الخرائط العسكرية لمصر والبلاد المتاخمة لها » اذ يحدثنا عباس حلمى في مذكراته « وقد أتاحت لى الوقوف على نشاطهم فى تلك المهمة المزدوجة عدة خرائط أملكها ، قامت بوضعها تلك المصلحة لحساب وزارة الحرب الانجليزية » وكان حصولى عليها بفضل موظف سويسرى صديق لمصر كان يشتغل فى مصلحة المساحة « انظر مذكرات عباس حلمى المنشورة فى جريدة المصرى عدد ٢٣ مايو سنة ١٩٥١ »

(م ١٢ — الادارة المصرية)

وبعد أن تناقش أعضاء المجلس في هذه الحالة انتهوا الى الموافقة على « مخاطبة الحكومة بتوقيف العمل الجارى الآن بالمديريتين المذكورتين «وأن» يطلب منها عمل مشروع لذلك يبين فيه كيفية العمل وما تقتضى اجراءؤه عند ظهور العجز او الزيادة في اطيان الملاك بطريقة تضمن حقوق الحكومة والأهالى وتقديمه للمجلس لنظره» (٧١) .

وقد تعددت بعد ذلك انتقادات مجلس شورى القوانين لحكومة وقد تجلت بصورة واضحة في تلك المعارضة الشديدة التى أبداهها الأعضاء تجاه الحكومة عند مناقشتهم لمشروع ميزانية الحكومة سنة ١٨٩٤ . ذلك أن لجنة مجلس الشورى التى شكلت لنظر هذه الميزانية — أجرت مقارنة بين مختلف ابواب الميزانية وبين احوال مصر المالية . وأوضحت فى تقريرها (٧٧) : « أن الأمة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال وأن هذا يزيد على توالى الأيام وتداول الأعوام » ودالت على ذلك بأن « الديون المخصوصة المسجلة فى سجل المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ الى مارس سنة ١٨٩١ نحو الاثنى عشر مليون جنيه ثم فى أوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه . « وأشارت الى أن الأطيان المرهونة بلغت « نحو مليون وثلاثمائة ألف فدان وكسور وقدر العقارات نحو التسعة آلاف ومائة » .

ونوهت فى تقريرها بأن « من أكبر الأسباب التى ألقت بالأمة فى هذا الضيق هو ثقل الضرائب والرسوم التى تأخذها الحكومة من الأهالى » . وأن الحكومة لم تنظر الى هذه المسألة بعين الاعتبار ذلك أن « مثل هذه الحالة لا يكشف غمتها مبلغ التسعين ألف جنيه التى تريد الحكومة أن ترفعه عن بعض الأطيان فى سنة ١٨٩٤ » .

« وأشارت اللجنة فى مقدمة تقريرها الى أنه قد تراءى لها أن تبحث فى هذه السنة عن بعض الأمور العمومية التى يرى أنها تؤدى الى الحصول على المقصود » على أن يتم البحث فى السنوات المقبلة عن كافة التفاصيل التى تساعد على تحسن الأحوال .

(٧١) محضر جلسة شورى القوانين ١١ أكتوبر سنة ١٨٩٣

(٧٢) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٣

فعند مناقشة اللجنة لباب المستخدمين اعترضت على درجات الوظائف العليا والخارجية عن الدرجات ورات أنها كثيرة ويجب تشكيل لجان لخفضها (٧٣) . كما رات ان كثيرا من مفردات الوظائف يزيد على حاجة العمل وطلبت تخفيضه منوهه بأنه « يمكن الاستغناء عنها والأمثال على ذلك كثيرة ولكن رأينا أن لا نكتب شيئا منها في هذا التقرير بل نوجه التفات الحكومة اليها فان لم تنظر لهذا الأمر بعين الاعتبار تكون اضطرت المجلس الى الدخول في التفاصيل والأسماء » .

كذلك اعترضت اللجنة على المرتبات الباهظة التي يتقاضاها الموظفون الأوروبيون في مختلف المصالح الحكومية وأنه « لا نسبة بينها وبين مرتبات المستخدمين الوطنيين » وأشارت اللجنة الى المصروفات الجسيمة التي تتحملها الميزانية من جراء تشغيل الأوروبيين ذلك أن تعيينهم اقتضى انشاء أقلام أفرنكية في فروع كل مصلحة وهذا يكلف الميزانية كثيرا في حين أنه لو امكن الاعتماد في اشغال الحكومة على المصريين لأدى ذلك الى اقتصاد كبير في ميزانية الحكومة (٧٤) .

وعند مناقشة لجنة الميزانية لباب المصروفات اعترضت على المصاريف السرية والعمومية والنثرية والسائرة وغير المنظورة والتي قدرتها نظارة المالية بنحو ٨٥ ألف جنيه وطلبت بانقاض مبلغ عشرين ألف جنيه منها (٧٥) .

واعترضت اللجنة أيضا على بدل انتقال المستخدمين وطلبت بإلغائه

(٧٣) من الجدير بالذكر أن هيئة مجلس الشورى اضافت الى تقرير اللجنة في هذه المسألة بأن يكون تشكيل هذه اللجان التي تبحث في حالة مستخدمي كل نظارة من اشخاص اعمال تلك النظارة ويكون نصفهم من المستخدمين في الحكومة والنصف الآخر من أرباب المعاشات والمحالين على الاستيداع — انظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١/٢ ديسمبر سنة ١٩٨٣

(٧٤) نفس المحضر .

(٧٥) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ .
أما هيئة المجلس فقد طالبت بانقاض ثلاثين ألف جنيه من هذا المبلغ . انظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٣

على اعتبار أن الموظفين يأخذون مرتباتهم نظير قيامهم بالأعمال التي تعهد اليهم . كما اعترضت كذلك على تخصيص مبلغ ٢٨٠.٠٠٠ جنيه لقسم الأعمال الجديدة والصيانة والترميم بنظارة الأشغال ورأت أن « البلاد المصرية أحوج الآن إلى أشياء كثيرة أخرى من حاجاتها إلى هذه المنشآت » وطلبت تخفيض ٥٠ ألف جنيه من المربوط له في مشروع الميزانية (٧٦) .

كما اعترضت على أعمال المقاولات وأشارت إلى « أن هذه النظارة (الأشغال) تعطى المقابلة في كثير من الأوقات بزيادة عن مرسى المواد ولغير من رسا عليه » . وقرر المجلس بأن يكون اجراء المزااد علنا بين الراغبين بعد سداد التأمين المشترك دفعه .

وأوضحت اللجنة مصروفات الجيش والبوليس وخفض عدد الضباط الأجانب المشتغلين فيها الذين يتقاضون مرتبات كبيرة (٧٧) وتخفيض مصروفات مصلحة خفر السواحل واختيار موظفيها خاصة العسكريين من الضباط المحالين على المعاش أو — الاستيداع وطلبت بإلغاء مصلحة السجون لأنها تكلف الحكومة كثيرا وإحالة السجون إلى المديرية والمحافظات واعطاء النيابة العمومية حق المراقبة والتفتيش على السجون وكذلك إلغاء مجلس بلدى الاسكندرية لفساد ادارته المالية وسيطرة الأجانب عليه .

والواقع أن تحدى مجلس شورى القوانين للحكومة في تلك الفترة يشتم منه انه كان موجهًا للاحتلال ذلك أن المجلس عند مناقشته للميزانية قرر عدم

(٧٦) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ .
أضافت هيئة المجلس بأن اقتصاد الخمسين ألف جنيه يكون من المخصص للمدن أي بدون أن يمس ما هو مخصص للرى في سنة ١٨٩٤ — محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٢ ديسمبر ١٨٩٣

(٧٧) طالبت اللجنة بانقاص ما يصرف على الجندى الواحد من ٣٤ جنيه إلى ٢٧ جنيه أما في البوليس فترأت تخفيض ما يصرف على الجندى بحيث لا يريد على ٢٧ جنيه واستخدام المبالغ المتوفرة في زيادة أفراد البوليس — محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٣

التصديق على المبلغ المختص لنفقات جيش الاحتلال (٧٨) . كما طالب بإلغاء مصلحة منع تجارة الرقيق وتكليف البوليس وكذلك مصلحة خفر السواحل بالقيام بأعمال تلك المصلحة (٧٩) .

كما أن أعضاء مجلس شورى القوانين طالبوا الحكومة بالعمل على تنظيم إدارة مصلحة الدومين ونوهوا بالخسائر التي تكلف الحكومة سنويا ما بين مائة ألف ومائتى ألف جنيه بسبب عدم انتظام إدارة هذه المصلحة (٨٠) . كما ناقشوا الديون وأشاروا الى أنه نجم عن تحويل جزء من ديون الحكومة مبلغ ٣٦٠ ألف جنيه ، إلا أنه قد حظر على الحكومة الانتفاع بهذا المبلغ وإنما أجاز لها استعمال جزء منه في ابطال السخرية « واشترط في استعمال هذا الجزء الى أن ينتهى آخر قسط تدفعه الحكومة فوائظ لسلفة قتال السويس وسينتهى ذلك في سنة ١٨٩٤ » . وطالبوا الحكومة أن تخابر الدول في ذلك لا مكان الانتفاع بهذا المبلغ في تخفيض ضرائب الأطيان (٨١) .

وطالب المجلس الحكومة باستخدام الأموال المقتصدة والتي تقتصد في « تخفيف ضرائب الأطيان وعشور النخيل وعوائد الدخولية وتعميم التعليم (٨٤) » .

ماذا كان موقف الحكومة من اعتراضات مجلس شورى القوانين على ميزانية سنة ١٨٩٤ ؟

حضر رياض باشا رئيس النظار والنظار والمستشار المالى اجتماع مجلس

-
- (٧٨) كان مقدار لنفقات جيش الاحتلال في ميزانية ١٨٩٤ مبلغ ٨٤٨٢٥ ر ٨٤ جنيتها — انظر ترجمة مذكرة من المستشار المالى الى مجلس النظار في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ في مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٩٣ ص ٨٣٥
- (٧٩) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٢ ديسمبر ١٨٩٣
- (٨٠) أصبحت مصلحة الدومين ومراقبة أملاك الميرى الحرة مصلحة واحدة تحت اسم مصلحة أملاك الميرى الحرة « اعتبارا من ٦ أبريل ١٩١٣ ثم أصبح اسمها مصلحة الاملاك الاميرية » منذ ٢٧ نوفمبر ١٩١٣ — انظر : دار الوثائق القومية — محضر جلسة مجلس النظار ٢٧ نوفمبر ١٩١٣
- (٨١) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٣
- (٨٢) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٣

شورى القوانين ورد رياض على اعتراضات الأعضاء بخطاب مفصل أشار فيه الى انجازات الحكومة منذ بداية عصر توفيق « سواءكان فى ادارة الحكومة او شئون الأهالى » الأمر الذى نجم عنه تحسن فى أحوال مصر المالية منذ عام ١٨٨٩ . وأشار فى ثنايا حديثه الى مشروعات الرى وتخفيض الضرائب والى « أن الحكومة الخديوية ليس لها شغل شاغل ولا أمر يهمها الا التفكير والتدبر فيما يؤول منه الفائدة والمنفعة للأهالى(٨٣) .

واستمر رياض يدافع عن مشروع ميزانية الحكومة بابا بابا فدافع عن وجهة نظر الحكومة فى استخدام كبار الموظفين الأجانب الذين يتقاضون مرتبات كبيرة بالقول بأنهم « قد اتوا بخدمات مهمة عادت على البلاد بالمنفعة » . وأن الحكومة « لم تبال جهدا فى وقت من الأوقات من السعى والاهتمام فى توظيف الأهلىن كلما استطاعت وكلما ساعدها الوقت والمال وكلما تأكد لديها أن الوطنى يمكنه أن يقوم مقام الأجنبى » وطمان أعضاء المجلس بالقول بأن كل « ناظر من النظار مسئول عن كافة أمور نظارته ماليا وإداريا فلا شك أنه يلزم أن يراعى الملاحظات التى أيدىتموها فيما إذا كان هناك وظائف متكررة أو هناك ماهيات زائدة عن الحد أو لا فائدة بها » .

أما فيما يتعلق ببقية أبواب الميزانية فقد صرح بأن الحكومة لم تبال جهدا فى محاولة تخفيض مصروفات وأشار الى أن الحكومة متفقة مع أعضاء المجلس فى العمل على استخدام المبالغ المقتصدة فيما يعود على البلاد من منفعة سواء فيما يتعلق بالرى أو تخفيض الضرائب وصرح للأعضاء بأن « إدارة المعارف سارية فى طريق النجاح والتقدم حتى أنه دخل فى مدارسنا ومكاتبنا هذا العام ألف وخمسمائة تلميذ زيادة عن العام الماضى » .

ولكنه لم يتفق مع الأعضاء فيما طلبوه بشأن إلغاء مصلحة السجون ومصلحة منع تجارة الرقيق ومجلس بلدى الاسكندرية مشيرا الى أهمية وجودهم فى أداء خدمات للبلاد دونصح الأعضاء بالتزام خطة الاعتدال والحكمة « واجتناب » شائبه الغلو والتطرف « فى الأقوال والأفعال ، والمثابرة على العمل والتعاون مع الحكومة من أجل الإصلاح والتقدم »(٨٤) .

(٨٣) محضر جلسة مجلس شورى القانون ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٣

(٨٤) المحضر السابق .

ورغم أن الانجليز استغلوا حادثة الرقيق (٢٧ يوليو سنة ١٨٩٤) —
لتشويه سمعة أعضاء مجلس شورى القوانين ولاتخاذها وسيلة للايقاع
بالمصريين والخط من قدرهم (٨٥) ، خاصة وأن مجلس شورى القوانين كان
قد طلب عند مناقشة ميزانية ١٨٩٤ إلغاء مصلحة منع تجارة الرقيق :
إلا أن أعضاء المجلس استمروا في معارضتهم للحكومة . كما سنرى .

فعند اجتماع اللجنة التي شكلت من بين أعضاء المجلس برئاسة
اسماعيل باشا محمد لنظر مشروع ميزانية ١٨٩٥ بنوبار باشا رئيس النظار
وناصر المالية والمستشار المالي « بالمر » في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤ طالبوا
الحكومة بخفض الضرائب (٨٦) . كما رفضت اللجنة في تقريرها الذي نظره
مجلس شورى القوانين بجلسته ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ نفقات جيش
الاحتلال وأقر المجلس تقرير اللجنة الذي تضمن بالإضافة إلى ما تقدم

(٨٥) يتلخص هذا الحادث في اتهام رئيس مجلس شورى القوانين
« على باشا شريف » ومحمد شواربي عضو المجلس وحسين باشا واصف
وكيل الأوقاف والدكتور عبد الحميد بك شافعي بشراء رقيق وتم القبض على
كل من على شريف وحسين واصف ، لكن لم يلبث أن أفرج عن على شريف
لأنه كان حاصلا على نيشان من إيطاليا يخول حامله حق الحماية الإيطالية
كما أفرج عن حسين واصف بالضمانة . وعلى الرغم من أنه قد تأكد للجنة
التي شكلت برئاسة ناصر الحقانية إبراهيم باشا فؤاد وروكاسيرا مستشار
الخديو في قلم قضايا الحكومة وحسن بك عاصم المحامي « لأنه لا وجه لمحاكمة
مشتري الرقيق ووافقها مجلس النظار لكنه لم يمكنه الاعتراف بذلك خشية
من سطوة الإنكليز » ، وقرر محاكمة المتهمين أمام مجلس عسكري قضي في
١٤ سبتمبر سنة ١٨٩٤ بتبرئة شواربي وحسين واصف /الحكم على عبد الحميد
شافعي بالأشغال الشاقة ٦ أشهر وعلى العربان الذين باعوا الرقيق بمدد
مختلفة . أما على شريف فقد صدر أمر عسكري في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٩٤ من
السردار مصدقا عليه من الخديو بإعفاء على شريف من المحاكمة /لجبر سنه
وضعه . ويذكر محمد فريد أن على شريف اعترف كتابته بأنه مذنب وطلب
العفو من أولى الأمر « ولم يقل من الخديو وبذلك تحصل الإنكليز على اقتناع
الرأي العام بأن مسألة الرقيق لم تكن دسيسة منهم بل حقيقة بمقتضى هذا
الاعتراف » .

انظر : مذكرات محمد فريد ، ، القسم الأول ، كراس ص

(٨٦) نفس المصدر ، نفس الكراس ، ص

ضرورة اقتصاد نصف مليون جنيه من الميزانية العادية واستغلاله في تخفيض الضرائب هو والمبالغ المودعة في صندوق الدين والناجمة عن تحويل الديون (٨٧) .

والواقع أن اعتراض مجلس شورى القوانين على مشروع ميزانية الحكومة لسنة ١٨٩٥ كان عنيفا حيث شن الأعضاء حملة عنيفة على سياسة الحكومة في استخدام — الموظفين الأوربيين في الإدارة المصرية وأبدوا اعتراضهم الشديد على اعتماد مبلغ ١٥٠ ألف جنيه لمشروع خزان اسوان منوهين بأن هذا المشروع سيكلف الحكومة ملايين الجنيهات في الوقت الذي يئن فيه الأهالي من الأزمة المالية الناجمة عن انخفاض أسعار القطن سنة ١٨٩٤ (٨٨) .

ويعلق محمد فريد على موقف المجالس تجاه الحكومة بالقول بأن المجلس قد أيد استقلاله « ولم تؤثر على أعضائه اتهامات الإنكليز ولا دسياسة مسألة الرقيق بل سار في طريق الواجب بدون تردد ولذلك فالعموم راص عنهم لقيامهم بواجباتهم ولو أن الحكومة لا تلتفت لأرائهم الصائبة اضطرارا ان لم يكن اختيارا » (٨٩) .

غير أن الحكومة رفضت مقترحات مجلس شورى القوانين بشأن ميزانية سنة ١٨٩٥ (٩٠) وصدر أمر عال في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٤ بأقرارها حسبما جاء في مشروع الحكومة (٩١) .

(٨٧) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤

(٨٨) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٤

(٨٩) مذكرات محمد فريد ، القسم الأول ، ص

(٩٠) أنظر رد الحكومة على المجلس بمحضر جلسة مجلس الشورى

٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤

(٩١) الوقائع المصرية ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤

عند نظر المجلس لمشروع ميزانية سنة ١٨٩٦ أدرك أنها لا تشمل
الا على بعض تغيرات جزئية عن ميزانية ١٨٩٥ واكتفى بأن لفت نظر
الحكومة الى الملاحظات التى سبق أن أبدوها فى تقريره عن ميزانية سنة
١٨٩٥ « والعناية فى تنفيذه تحفيها لاثقال الاهالى خصوصا فيما يتعلق
بالضرائب » (٩٢) .

غير أن حدة المعارضة زادت بوضوح عند مناقشة مشروع ميزانية سنة
١٨٩٧ حيث تمسك الأعضاء بالملاحظات التى سبق أن أبدوها بشأن ميزانيات
السنوات السابقة . كما اعترضوا على النفقات المخصصة فى الميزانية لجيش
الاحتلال لأن الجيش المصرى « لديه من الكفاية والاستعداد ما يكفل حماية
البلاد فى الداخل والخارج » ويفنيها عن الاستعانة بجيش الأجنبى (٩٣) .

وفى تقديرنا أن اعتراض أعضاء مجلس شورى القوانين على نفقات
جيش الاحتلال فى ميزانيتى ١٨٩٤ و ١٨٩٧ يعد بمثابة مطالبة ضمنية بانتهاء
الاحتلال وجلاء الجنود الانجليز عن مصر .

ولكن الحكومة راحت تؤنب هيئة المجلس مدعية أنها لم تجد فى ملاحظاته
التدقيق الفعلى ولا التدبير العملى الواجب التعويل عليهما عند البحث فى
الميزانية حتى كان يتسنى للحكومة أن ترمى بعين القبول والاعتبار الملاحظات
الناجمة عن نظر الميزانية بفكر صائب ورأى سديد (٩٤) .

وعلى أية حال لم تلبث أن هدأت معارضة المجلس للحكومة منذ عام
١٨٩٨ بسبب الأحداث السياسية التى طرأت على مصر خلال تلك الفترة ،
اعنى حادث فاشودة ١٨٩٨ واتفاقية السودان ١٨٩٩ — والتى كان لها أثرها
على المعارضة السياسية داخل المجلس . ومن ثم فقد اقتصر اهتمام الأعضاء
عند مناقشة مشروعات ميزانية السنوات من عام ١٩٠٠ الى عام ١٩٠٤ على
التركيز على المطالبة بزيادة مخصصات نظارة المعارف العمومية بهدف

(٩٢) محضر جلسة مجلس شورى القوانين أول ديسمبر سنة ١٨٩٥

(٩٣) نفس المصدر ، جلسة ١٠ ديسمبر ١٨٩٦

(٩٤) نفس المصدر ، جلسة ٢٩ ديسمبر ١٨٩٦

« تحسين حال المدارس الابتدائية وتسهيل طرق الدخول فيها وتوسيع دائرة التعليم » والعمل على تخفيض مصروفات التعليم الابتدائي لاتاحة الفرصة للطبقات الفقيرة تعليم أبنائها (٩٥) .

ويبدو أن اهتمام الاعضاء بأمور التعليم كان نابعا من رغبتهم في الحد من سيطرة الموظفين الاوربيين على المناصب الحكومية في البلاد واتاحة الفرصة للمصريين لشغل هذه الوظائف لابطال مزاعم سلطات الاحتلال بعدم قدرة المصريين على حكم أنفسهم (٩٦) .

ونستطيع القول بأن الحكومة خلال تلك الفترة على بعض التعديلات البسيطة التي اقترحتها المجلس دون المسائل الكبيرة . فهي قد أجابت بعض مطالب مجلس شورى القوانين الذى سبق أن اشار بها عند مناقشاته لميزانيات السنوات السابقة . ومن ذلك على سبيل المثال الغاء بعض العوائد مثل الدخولية من مدن الأقاليم وبعض العوائد والرسوم الأخرى التى كانت تثقل كاهل الأهالى (٩٧) .

على أنه مما يلفت النظر أن الحكومة وافقت على ايداع إيرادات ومصروفات السودان في الميزانية اعتبارا من عام ١٩٠٢ ، مما حدا بأعضاء المجلس الى توجيه الشكر للحكومة على ذلك (٩٨) . ولعل ذلك يفسر الهدوء الذى ساد مناقشات الاعضاء للحساب الختامى لعام ١٩٠١ عندما صرحت هيئة المجلس بأن « المصروفات الحقيقية لم ترد شيئا ينكر سوى لمصلحة السكك الحديدية في نظر زيادة إيراداتها (٩٩) . فتكون النتيجة جيدة وظاهر منها تحسين الحالة وانتظام الادارة » (١٠٠) .

-
- (٩٥) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠١
 (٩٦) رءوف عباس ، نفس المصدر ، ص ٢٢٤
 (٩٧) منها رفع مبلغ ٣٠ ألف جنيه رسوم الأهوسة طائفة المراكبية — محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠١
 (٩٩) بلغت زيادة إيرادات السكك الحديدية طبقا للحساب الختامى سنة ١٩٠١ ٢٢٢٢٩٣ جنيها . أما المصروفات فزادت مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيها عن المقرر لها في الميزانية — انظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٢
 (١٠٠) نفس المحضر — وايضا محضر جلسة ٢٨ أكتوبر ١٩٠٢

ورغم أن الموضوعات الأخرى التي عرضتها الحكومة على المجلس خلال تلك الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٠٣ بخلاف الميزانية فحصها المجلس بدون تطرف إلا أن الحكومة رفضت معظم مقترحاتها بشأنها (١٠٦) .

ويبدو أن الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا في أبريل عام ١٩٠٤ وما نتج عنه من استقرار الاحتلال البريطاني لمصر قد ترك أثره على المجلس إذ من تصفحنا لمحاضر اجتماعاته يتضح أن المجلس اعتباراً من عام ١٩٠٤ وحتى بداية عام ١٩٠٧ اتسم موقفه بالجمود والتراجع والزلف للسلطات الحاكمة سواء الشرعية أو الفعلية .

(١٠٦) من هذه الموضوعات مشروع أمر عال يقضى بمنع زراعة الذرة في الأراضي الشراقي بسبب هبوط ماء النيل عام ١٩٠٠ وعند نظره أمام المجلس بجلسة ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٠ رفضه معظم الأعضاء على اعتبار أنه يحافظ على زراعة القطن ولا يحافظ على زراعة الذرة التي هي قوت الفلاح الرئيسى وجاء رد الحكومة على مجلس بمذكرة أعدها جارستن وكيل نظارة الأشغال العمومية في ٣ مارس سنة ١٩٠٠ أن الهدف من المشروع « تأجيل زراعة الذرة إلى أن تصبح مياه النيل كافية لها بغير الأضرار بزراعة القطن » وأنه يجب « أن يرجع الزارع إلى الطريقة التي كان يتخذها قبل عام ١٨٩٠ فيؤجل زراعة الذرة إلى أن تصبح مياه الفيضان كافية لها ولزراعة القطن معا » . ومنها كذلك مشروع أمر عال يقضى بتعديل المادة الأولى والسادسة والرابعة والأربعين من قانون الانتخاب وكان من ضمن التعديل حرمان الموظفين المعزولين من وظائفهم الأميرية من إدراج أسمائهم في جداول الانتخاب فاعترض الشيخ محمد عبده عضو المجلس ووافق المجلس في اعتراضه هذا على حرمان الموظفين المعزولين بقرارات من مجالس التأييد وقال « كثير ما نرى أن بعض الناس لا يستطيعون تأدية ما يلزم لوظيفة إدارية مثلاً ولكنهم يستطيعون درس المشروعات — واعطاء الراى فى قوانين وخطأهم فى الإدارة لا يحط بشرفهم فى أعين الناس ولا رفع الثقة بهم » — أنظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢ يونيه سنة ١٩٠٠ . ولكن الحكومة رفضت اعتراض المجلس فى هذه المسألة . ومن المشروعات التى رفضت الحكومة مقترحات المجلس بشأنها أيضاً مشروع أمر عال خاص بالعثمانيين الذين يريدون نيل حق الانتخاب — أنظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٤ فبراير سنة ١٩٠٠ ورد مجلس النظر على المجلس بشأن هذا الموضوع فى جلسة ٣ أغسطس سنة ١٩٠٠

فعمد مناقشته ميزانية سنة ١٩٠٤ اكتفى أعضاؤه على حد قول كرومر « بإقامة الأدلة على صحة ما أبدوه بعبارة معتدلة » . وأشاروا على الحكومة بالغاء ضريبة النخيل وعوائد الملاحة في النيل وزيادة مصروفات نظارة الحقانية والمعارف ويعلق كرومر على موقفهم بالقول « ثم اتضح لهم عدم صحة بعض ما بلغهم من التفاصيل التي أدلوا بها في تقريرهم » (١٠٢) . ثم يبين أنه « إذا فحطنا كل مسألة من المسائل التي عرضوا لها وجدناها تستحق المدح ، وإذا أمكن تدبير المال لتخفيف الضرائب أكثر مما خففت فإن الاختلاف يظل قائما فيما إذا كان تخفيض هذه الضرائب أولى بالتقديم على غيره من أوجه الانفاق الأخرى (١٠٣) .

كذلك عند مناقشة المجلس لمشروع ميزانية سنة ١٩٠٥ وافق عليها في صيغة تحمل الشكر للحكومة مما جعل صحيفة اللواء توجه انتقادها لأعضاء المجلس حيث ذكر مصطفى كامل « ان أعضاء المجلس لم يسمعوا الأمة والعالم كله ذلك الصوت المحبوب ، صوت المطالبة بأعز ما تريد البلاد ألا وهو الاستقلال » . وأضاف قائلا « يا حضرات الأعضاء طلبتم هذا الطلب الفسالى مرتين وحسبتم ان الإشارة تكفى ، وكأنكم نسيتم أن اللاحاح في الحق ليس بعييب ، وأن الإشارة مع المتعهد النسيان هي دون — القليل ، فهل فاتكم أن مطالبتكم بالجلاء مما يقوى العقيدة الوطنية في نفوس الخاصة والعامة وأنكم إذا لم تبلغوا الا هذه الغاية لكفاكم شرفا وأجرا » (١٠٤) .

والواقع أننا لا يسعنا الا أن ندهش لهذا الجمود الذي بد من المجلس في هذه الفترة في الوقت الذي تأججت فيه الحركة الوطنية خارج المجلس .

كذلك لم نجد بين محاضر المجلس أية إشارة الى الاعتراض على حادثة دنشواي في يونية سنة ١٩٠٦ بل ظلت علاقة المجلس بالحكومة خلال تلك

Egypt No. 1. (1904) Cromer to Lansdowne, February (١٠٢)

26, 1904. P.11

Ibid. P. 11

(١٠٣)

(١٠٤) اللواء ، ١٣ ، ١٤ ، ديسمبر سنة ١٩٠٤

الفترة على ما يرام وكانت الحكومة تأخذ رأى بعض أعضاء المجلس المقربين في بعض الأمور قبل عرضها رسمياً على هيئة المجلس . ومن ذلك على سبيل المثال مسألة طلب الحكومة امتحان الفقهاء لمعرفة درجة اجادتهم للعلوم قبل اعفائهم من التجنيد . ورغم أن الشيخ محمد عبده — وكان يتولى منصب الافتاء — استحسن رأى الحكومة الا أنه يبدو على حد قول كرومر أن كثيرين من أعضاء مجلس الشورى ممن اتصفوا بسعة الفكر ، كانوا يخشون من أن الناس قد يخطئون قصد الحكومة ومن ثم فقد أشاروا عليها بتأجيل ذلك المشروع ، فعملت بنصيحتهم (١٠٥) .

أما الجمعية العمومية فقد استمرت لفترة طويلة لم يكن لها أى أثر في توجيه سياسة الحكومة في أى أمر من الأمور ودليلنا على ذلك أن الحكومة عقدت قرصاً في سنة ١٨٨٥ بمبلغ تسعة ملايين جنيه وصدر بذلك أمر عاليه ثم عرض على الجمعية : جلسة ٢٨ يوليو سنة ١٨٨٥ على حد قول مصطفى فهمي ناظر المالية في ذلك الوقت للاحاطة فقط .



ويتضح أن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية لم ينشطا الا منذ دور — انعقاد سنة ١٩٠٧ ، عندما تقدم بعض أعضاء الجمعية العمومية بعدة اقتراحات — هامة متعلقة بمجال التعليم ، ناقشها أعضاء الجمعية منها جعل التعليم باللغة العربية وبالمجان وانشاء مدرسة ابتدائية في كل مركز من مراكز القطر وانشاء مدرسة زراعية ومدرسة للبنات وانشاء بعض المدارس الثانوية واستغلال أموال الأوقاف في شئون التعليم والاهتمام بالتعليم الدينى ومساعدة الحكومة للجامعة (١٠٦) .

وقد يكون مرد بعض ذلك النشاط الى الحكومة نفسها ومحاولتها بث روح — النشاط في تلك الهيئتين الاستشاريتين بقصد اظهارهما بمظهر يوحى بوجود حياة نيابية في مصر مما قد يكفى للرد على مطالب الأمة بالدستور ، وفي

Egypt No. 1. (1906) Cromer to Grey, March (١٠٥)
8, 1906. P. 12.

(١٠٦) انظر محاضرات جلسات الجمعية العمومية من ٢ الى ٥ مارس سنة ١٩٠٧

الوقت نفسه استمالة أعضاء الهيئتين بهدف الحصول على تأييدهم لسياسة الحكومة (١٠٧) .

على أن أهم ما يعنينا من مقترحات الجمعية العمومية في المسائل التعليمية في ذلك الدور هو الاقتراح الخاص بمسألة عرض جميع اللوائح المتعلقة بالتعليم العام على مجلس شورى القوانين لإبداء النظر بشأنها (١٠٨) ومعرفة موقف الحكومة تجاه هذه الرغبة .

أحالته الجمعية العمومية هذا الاقتراح الى مجلس شورى القوانين الذى أصر أعضاؤه على تمسكهم بهذا الحق الذى خوله لهم القانون النظامى (١٠٩) ، وألغوا لجنة من بين أعضاء المجلس برئاسة اسماعيل أباطة باشا لدراسة الاقتراح وبيان الأسباب التى حدثت بالمجلس الى قبوله وإبلاغه للحكومة (١١٠) .

انتهت اللجنة من اعداد تقرير مفصل رفعتة الى هيئة المجلس الذى ناقشه في جلسة أول ابريل عام ١٩٠٨ وقرر رفعه الى الحكومة .

ومما جاء في تقرير اللجنة (١١١) أن المجلس عند نظر مشروع ميزانية سنة ١٨٩٤ « لم يغفل عن مطالبة الحكومة بحقه في نظر قانون التعليم بالمدارس الأميرية » . وكرر المطالبة به بعد ذلك عند نظر ميزانية سنة ١٨٩٥ . وأشار التقرير الى أن الحكومة جاهرت رسميا في ديسمبر ١٨٩٣ بلسان مستشارها المالى بأنها توافق على ما طالبه مجلس شورى القوانين في ميزانية سنة ١٨٩٤ من لزوم سن قانون ثابت لسير التعليم يصدق عليه من مجلس شورى القوانين ويكون قانونا أساسيا من قوانين الحكومة . ومعلوم أن جناب المستشار المالى قوله حجة في مثل هذه الشئون لأنه صاحب الشأن الاصلاحى والقول الراجح في هيئة الحكومة .

(١٠٧) عبد الخالق لاشين ، المصدر السابق ، ص ١٦٣

(١٠٨) محاضر جلسات الجمعية العمومية ٤ ، ٥ مارس سنة ١٩٠٧

(١٠٩) طبقا لنص المادة ١٨ من القانون النظامى الصادر في مايو سنة

١٨٨٣ السابق الإشارة اليها .

(١١١) محضر لجنة مجلس شورى القوانين ١٩ أكتوبر سنة ١٩٠٧

وأشارت اللجنة الى « أن الأنهام لتجار بعد هذا القول في تعليل امتناع نظارة المعارف العمومية عن أخذ رأى مجلس شورى القوانين فى لوائحها وأعمالها الأساسية طالما أنها تعمل فى خدمة الأمة ولخير البلاد بعناية وإخلاص » . وتساعلت عما اذا كانت قوانين ولوائح التعليم « العام » هى أقل علاقة بالأمة أو أدنى أهمية لديها من لائحة مقاومة الدودة أو مطاردة الجراد أو من مشروع قيد الكلاب وتنميرها » .

ونوهت بأن « ديوان المعارف من ضمن النظارات التى لها ناظر يديره ويشترك مع حضرات أصحاب السعادة النظار فى تدبير مصالح الأمة وإدارة شئونها فإذا لم تكن قوانين ولوائح التعليم من اللوائح الإدارية العمومية فما هى القوانين واللوائح العمومية يتلك النظارة التى يكون من اختصاص مجلس شورى القوانين إبداء رأيه فيها كباقي النظارات » .

وكانت الحكومة قد استشارت لجنة قضائها فى سنة ١٨٩٧ عن المشروعات التى يجب عرضها على مجلس شورى القوانين فأفقتها بأن ما يجب عرضه من الحكومة على المجلس هو المشروعات التى تدخل مبادئ جديدة فى القوانين السارية على عموم الأهالى .

وكان تعليق اللجنة على ذلك « أن لوائح التعليم لا تدخل مبادئ جديدة بل تدخل فى التعليم إصلاحات دل الاختبار على لزومها وموافقتها لحاجة البلاد » . ثم عقيبت على ذلك قائلة بأنه « من تاريخ صدور القانون النظامى للحكومة المصرية ليومنا هذا لم يوجد لنظارة المعارف قانون للتعليم توفرت فيه الشروط التى لابد من وجودها فى كل قانون بحسب المادة ١٨ من القانون المشار اليه وهو (أخذ رأى مجلس شورى القوانين فيه) حتى يمكن أن يقال أن القوانين واللوائح التى تسنها نظارة المعارف كل عام هى عبارة عن إصلاحات دل الاختبار على لزوم إدخالها على تلك القوانين وليست مبادئ جديدة دخلت على القوانين » .

(١١١) انظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين أول إبريل سنة

وفي ختام تقريرها دلت على رأيها بالقول بأن « أول قانون عمومي صدر لإدارة التعليم في القطر المصري منذ صدور القانون النظامي كان في ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ ومع أنه معنون بعنوان (قانون عمومي لنظارة المعارف العمومية) فإنه لم يقدم لمجلس شوري القوانين لأخذ رأيه فيه ليكون قانونا معتبرا في نظر الشارع المصري بحسب قانونه النظامي » (١١٢) .

أما عن موقف الحكومة تجاه رغبة الجمعية والمجالس فيما يتعلق بطلب عرض لوائح التعليم على المجلس فمن الممكن تبيانه مما كتبه سعد زغلول في مذكراته حيث يقول « في آخر جلسة بمجلس النظار التي انعقدت بسرأي راس التين يوم الخميس ٢٨ مايو سنة ١٩٠٨ تلى الجواب الذي كتبت أعدده على طلب الجمعية عرض لوائح التعليم وبروجرامته على مجلس الشورى فأقر عليه انقال جنابه العالي عقب تلاوته عظيم والتفت فأمّن الكل وقد كان تقدم من جلسة سابقة واقترحت ارساله الى نظارة المعارف لأن تحضر الجواب عنه فعارض في ذلك بطرس وتبعه المستشار المالي واقترت الاقلية على رفض هذا الاقتراح وأن كل ناظر يتأمل في الجواب ويحصل المداولة فيه في الجلسة القادمة ، ثم حصل لالكلام بعد ذلك بينى وبين حضرات زملائي فرأيت منهم ميلا الى القبول فهيم فخري وكان أشدهم بطرس حتى انى لما ابتدأت أعرض الكتاب عاجلنى مقاطعا وقال ان كلام فارغ فلم أتحمل هذا منه وغضبت غضبا شديدا ثم تكلمت مع دنلوب وجورست وبعد المداولة استقر الراى على الجواب الذى تقرر » (١١٢) .

(١١٢) أنظر نص تقرير اللجنة في محضر جلسة مجلس شوري القوانين

أول أبريل سنة ١٩٠٨

(١١٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٠ ص ٧١٥ — ويضيف سعد قائلا « ولما أحس بطرس بعد المكالمة مع مكريث (المستشار القضائي) وربما بعد حديث مع جورست أن الحكومة تريد ما أريد . . . قال لى عند الانصراف هل لوائح التعليم وبروجرامته بأوامر عالية أو بقرارات وزارية فقلت بقرارات وزارية فقال أنت متأكد فقلت نعم قال اننى لم أكن أفهم ذلك حيث لا حق للشورى ، ففهمت أن الرجل عدل وأراد أن يبحث للعدول سببا . (نفس الكراس والصفحة) . وهكذا كان سعد كناظر للمعارف في جانب الذين لا يريدون عرض مشروعات لوائح التعليم على مجلس الشورى أى انه لم يكن في جانب التوسع في اختصاصات مجلس القوانين .

وأخيرا قبلت الحكومة النزول على رأى المجلس وعدت ذلك تنازلا منها حيث رأت أنه لما كان جاريا اصدار اللوائح للذكورة بقرار وزارى طبقا للقوانين المتبعة فليس للمجلس المشار اليه الحق فى البحث فيها . على أنه بالنظر لأهمية هذه المسائل لاتجد الحكومة مع تمسكها برأيها بالسابق مانعا من تقديم اللوائح المهمة التى تتضمن مسائل أساسية الى مجلس شورى القوانين قبل اصدار القرار الوزارى بها واعادة ملاحظات فى شأنها أعظم الالتفات « (١١٤) » .

هكذا كان موقف الحكومة من مسألة عرض اللوائح التعليم على مجلس الشورى رغم أنها صرحت فيها بعد على لسان حسين رشدى ناظر الحقانية فى ١١ مايو سنة ١٩١٢ . بان عرض لوائح التعليم على مجلس شورى القوانين هو حق من حقوقه « مبقضى القانون النظامى لأن لوائح التعليم من اللوائح الادارية العامة » (١١٥) .

تنتقل الآن الى نقطة هامة وهى مطالبة المجلسين بتوسيع سلطاتهما أو انشاء مجلس نيابى وموقف الحكومة من هذه المطالبة

فى الحقيقة أن هذه الرغبة اول ما بدت جاءت من جانب أحد أعضاء الجمعية العمومية وهو الشيخ على يوسف سنة ١٩٠٤ الذى طلب من الجمعية العمومية « الالقرار على مطالبة الحكومة أن تنشئ مجلسا نيابيا أسوة بالمجلس النيابية الحقيقية الموجودة فى كل ملكة سائرة فى طريق الارتقاء والنظام » (١١٦) .

ووافق الاعضاء وايلفوا الحكومة بهذه الرغبة ولكن الحكومة ردت على الجمعية بأنه « لا يمكن للحكومة أيضا المجاوبة على هذا الاقتراح لخروجه عن اختصاصات الجمعية المحددة فى المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، من القانون النظامى » (١١٧) .

(١١٤) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨

(١١٥) نفس المصدر ، جلسة ١١ مايو سنة ١٩١٢

نقل الآن الى نقطة هامة وهى مطالبة المجلسين بتوسيع سلطاتهما أو — انشاء مجلس نيابى وموقف الحكومة من هذه المطالبة .

(١١٦) محضر جلسة الجمعية العمومية ٢٣ فبراير سنة ١٩٠٤

(١١٧) محضر جلسة الجمعية العمومية ٣ أبريل سنة ١٩٠٥

(م ١٣ — الادارة المصرية)

والواقع أن هذه الدعوة للمجلس النيابى كانت صدى لما ترددده الصحف التى اتصفت بميولها الوطنية تلك الفترة مثل صحيفة اللواء التى نادى فيها مصطفى كامل منذ عام ١٩٠٠ بإنشاء مجلس نيابى يتيح للأمة المشاركة الحقيقية فى إدارة أمور البلاد واستمر يطالب بالمجلس النيابى على صفحات جريدته فى عام ١٩٠٢ وفى عام ١٩٠٤ ، وكانت وجهة نظره أن الحكم النيابى الصحيح هو الطريق الى الاستقلال « والضمانة » الوحيدة والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة (١١٨) .

ويبدو أن الشيخ على يوسف — وهو معروف أنه من رجال الخديو المقربين — كان مدفوعا فى هذا الاتجاه من جانب الخديو حتى لاينفرد مصطفى كامل وحده بهذه الدعوة ، وإن كان الخديو لم يستمر طويلا فى تأييد الحركة الوطنية فما لبث أن نفى يده عنها وخاصة بعد الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ (١١٩) .

وفى دور انعقاد الجمعية العمومية سنة ١٩٠٧ دارت مناقشة بين الشيخ على يوسف عضو الجمعية وناظر المعارف سعد زغلول حيث نوه الاول بأن بعض أجوبة الحكومة على الجمعية العمومية فيها ما يخالف القانون النظامى وكان يشير بذلك الى رد الحكومة على طلب الجمعية الخاص بتشكيل مجلس نيابى (١٢٠) .

وعلى أثر اقتناع الحكومة بوجهة نظر الشيخ على يوسف فقدم الشيخ اقتراحا جديدا الى الجمعية العمومية طلب فيه « أن تقرر طلب التماس للحكومة السنية من الجنب العالى الخديو منح الأمة المصرية مجلسا نيابيا كاملا ، يشارك الحكومة فى الرأى ويساعدها على أداء وظيفتها النظامية نحوها » .

(١١٨) أظن أعداد اللواء ١٥ أكتوبر ١٩٠٠ ، ٢١ مايو ، ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ ، ٩ مارس ١٩٠٤

(١١٩) رءوف عباس ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥

(١٢١) محضر جلسة الجمعية العمومية ٢٨ فبراير ١٩٠٧

واختتم طلبه هذا بالقول « ومع فائى أسأل هيئة الجمعية أن تطلب بصفة مؤقتة توسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية في القريب العاجل توسيعا يشمل النظر في كل ما يتعلق بالثروة العمومية والأمور الادارية العامة بما في ذلك سلطة التشريع ، بحيث لا يصدر أمر منها الا بعد تصديق المجالس المذكورة كل فيما يخصه ، حسب التوزيع الذى يقتضيه نظام الاعمال فيها ، الى أن يتم وضع النظام النيابى العام الذى تطلبه أصليا مستمرا ، الى أن يظهر من حيز القوة الى حيز الوجود » (١٢١) .

وناقشت الجمعية اقتراح الشيخ على يوسف وقررت بأغلبية الآراء إحالته الى الحكومة .

ومن الجديد بالملاحظة انه من تصفحنا لمحاضر جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية في تلك الفترة نستطيع أن ندرك أن الحكومة استطاعت عن طريق رجالها في الهيئتين الاستشاريتين التأثير على الاعضاء وتحويل أنظارهم عن مطالبة الحكومة بالمجلس النيابى الى الاقتصار على طلب توسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

ولايضاح ذلك نقول أن اسماعيل باشا أباطة عضو المجلس — وهو من رجال الديوان المخلصين — تقدم باقتراح الى المجلس أول ديسمبر ١٩٠٧ يطلب التباحث مع الحكومة لوضع مشروع قانون بتعديل المادة ٢٩ من القانون النظامى لجعل جلسات المجلس علنية .

وعند مناقشة المجلس لهذا الاقتراح وافى على تشكيل لجنة من بين أعضائه للنظر في مواد القانون النظامى وبحث ما يقتضى تعديله ، على أن ترجىء رفع تقريرها الى المجلس بشأن هذا الموضوع حتى ترسل الحكومة الى المجلس مشروعها الخاص بمجالس المديريات حتى تتمكن اللجنة من النظر في مواد القانون النظامى بأكملها .

وقبل أن نسترسل في تبيان موقف مجلس الشورى حيال تلك المسألة وما انتهى إليه بشأنها يجدر بنا أن نشير الى موقف السلطتين الفعلية والشرعية من طلب المجلس النيابى .

أما النسبة للسلطة الفعلية فقد حذر كرومر الخديو من طلب المجلس النيابى عندما قال له « ان سموكم اندفعتم في تيار اللواء والمؤيد وطلب مجلس نيابى . فاجابه الخديو بأنه لم يطلب ذلك وأضاف كرومر قائلا للخديو فما نفع هذا المجلس ، ألم تعلموا أنه يكون ضدكم وأنكم تلعبون بالنار فعليكم أن تتشجعوا وتخرجوا من المأذق الذى اندفعتم بنفسكم اليه وتتركوا هذه الامور لئلا تعرضوا مركز الخديوية للخطر وأعلموا أنه اذا حصل اختلال في مصر واضطر الحال لاستخدام القوة العسكرية الانجليزية ، وأطلقت رصاصة واحدة فأنها تكون القاضية على مصر وعلى العائلة الخديوية » (١٢٢) .

وكان وقف جورست من طلب المجلس النيابى يماثل نفس موقف كرومر رغم بدء مرحلة الوفاق بينه وبين الخديو وكذلك كان الحال بالنسبة للمستشارين الانجليز في الحكومة المصرية وعلى رأسهم المستشار المالى الذى تساعل كيف يمكن طلب البرلمان مع وجود الاحتلال (١٢٣) .

وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نفهم موقف الخديو تماما وعلاقته بالهيئتين الاستشاريتين من خلال تلك المسألة . فهو وإن كانت له مواقف وطنية فأنها أقصى أبعادها كان ينحصر في محاولة إرضاء الهيئتين الاستشاريتين بتوسيع اختصاصاتها بعض الشيء ، أما فكرة طلب المجلس النيابى فلم تدر في خلده على الإطلاق .

ومن هذا المنطلق استطاع أن يكيف علاقة على هذه الصورة محاولا التأثير على أعضاء مجلس القوانين وتوجيههم نحو الهدف الذى يبيغيه .

(١٢٢) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ، ص ١١٨
من حديث كرومر الى الخديو ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٧
(١٢٣) نفس المصدر ، ص ١٥٨

وكان الخديو يرى أن اسماعيل أباطة هو خير من يستطيع أن يسير في هذا الطريق ومن ثم شجعه على التوجه الى لندن عام ١٩٠٨ لتقديم مذكرة الى وزير الخارجية البريطانية يطلب فيها « المنيد من الاشتراك بين الشعب والحكومة في تصريف الشؤون » . كما طلب الخديو من جورست تسهيل مأمورية اسماعيل أباطة لدى وزارة الخارجية البريطانية ففعل عملا بسياسة الوفاق . وطلب جورست من اسماعيل أباطة أن يحصر مطالبته في توسيع نطاق اختصاص مجلس شورى القوانين دون الكلام عن الجلاء . ولقى الوفد من وزير الخارجية البريطاني حسن الاستقبال (١٢٤) .

غير أن الحكومة البريطانية لم تكن على استعداد لاحداث « تغيرات في حالة مصر (مدعية أنها) مشغولة بالمسألة الشرقية وعليه فلا أمل للمصريين في شيء » . وإن كان الخديو قد صرح لجورست بأنه « يوجد تيار قوى نحو طلب الدستور . . . وأن الأصوب هو التفكير في شيء يعطى الأمة ، وإن كنت لا أنصح باعطاء دستور كامل كما في فرنسا وانجلترا مثلا ، وإنما يمكن اشتراك الأمة مع الحكومة بدون مساس بالامتيازات » (١٢٥) .

وهذا محاول اسماعيل أباطة القيام به بالاتفاق مع الخديو حيث صرح الاول للاخير « أننا سنعمل الواجب علينا فسيجتمع مجلس الشورى في ٣١ أكتوبر (١٩٠٨) ويقرر طلب عمل قانون لاشتراك الأمة في ادارة مصر بدون مساس بالامتيازات وصندوق الدين وخلافه . ولانقول برلمان ولاقانون سنة ١٨٨٢ ، وسأسافر بعد أربعة أيام للاجتماع مع اخوانى أعضاء المجلس ونرتب بيننا الخطة ونجمع الأعضاء كلهم معنا ان أمكن ونتوجه للحكومة ، ونعرض طلبنا . وننتظر حتى اجتماع الجمعية العمومية في فبراير سنة ١٩٠٩ فنؤيد طلبنا ، وبعدئذ ان لم تحرك ساكنا نعتصب ولا نتوجه للمجلس » .

(١٢٤) أحمد شفيق المصدر السابق : ح ٢ ، القسم الثانى ، ص ١٥٢

وكان رد الفعل من جانب الانجليز على طلب المجلس تهديدا مقنعا فقد أبدى الانجليز للخديو استيائهم من تأخير المجلس في انجاز الاعمال المطروحة عليه — وأنهم عازمون على استصدار دكريتو يقضى بأنه اذا تأخر المجلس في نظر « مسألة عرضت عليه في مدة معينة يعتبر صدى عليها » . وأحدث ذلك الموقف بلبلة في صفوف المجلس كما سنرى . اذ وعد أباطة بحث اخوانه على انجاز المشروعات المتأخرة لدى المجلس مثل لائحة المعاشات ولوائح القضاء الشرعى . « أما تعديل مجالس المديریات فان المجلس يقرر تأخيره حتى تنظر الحكومة في طلبه الخاص بإنشاء مجلس نيابى » (١٢٦) .

ولكن لم يتمكن اسماعيل أباطة من استيالة الأعضاء في جلسة ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ذلك أن مناقشات الأعضاء تشعبت واختلف الأعضاء فيما بينهم فمنهم من طلب توسيع اختصاصات المجالس القائمة (مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديریات) وبعضهم أصر على طلب المجلس النيابى وآخرون رأوا تأجيل طلب المجلس النيابى حتى تعقد الجمعية العمومية بينما رأى البعض الآخر الانتظار ريثما تنتهى اللجنة المشكلة لتعديل مواد القانون النظامى من عملها ولم ينته الأعضاء الى شىء وانتهى الأمر بإرجاء النظر فى الموضوع الى دور انعقاد سنة ١٩٠٨ (١٢٧) .

وفى تلك الأثناء كانت الحكومة تتباحث بشأن الرد على طلب الجمعية العمومية المتعلق بتوسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديریات الذى قدمه الشيخ على يوسف وأيده الأعضاء كما سبق أن أوضحنا . وعند ذلك تدارس النظار جليا فى الأمر وكان أمامهم طريقان ، أما أن يجعلوا سلطة المجلس نهائية فى بعض الأمور أو أن يشتركوا مع أعضاء المجلس فى المناقشات بهدف الدفاع عن مشروعات الحكومة فاختاروا الأمر الأخير (١٢٨) كما سنرى . وواضح ان هذا الطريق اخف كثيرا من الطريق الأول .

(١٢٦) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ ، القسم الثانى ، ص ١٥٧

(١٢٧) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٨ .

(١٢٨) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٩ ص ٤٠٣ .

والواقع أن الخديو كان يخشى المناقشات التي يتطرق اليها الأعضاء اذا: ما ناقشوا طلب المجلس النيابي في دور ايعتقاد سنة ١٩٠٨ ومن ثم فقد « اتفق بطرس باشا (رئيس النظر) مع رئيس مجلس شورى القوانين على أن يطلبوا نظاما كافيا لاشتراك الأمة مع الحكومة في ادارة شئونها الداخلية ، عدا ما يختص بالمعاهدات الدولية » .

ويعلق أحمد شفيق على ذلك « أى أنهم لا يأتون بكلمة نيابية ، انما يطلبون كل ما يريدونه ، وقال لهم بطرس سأقول ردا، على ذلك أنكم الان مشتركون مع — الحكومة ، وقد علم جورست بذلك فوافق كما أنه وافق على طرح لوائح التعليم على مجلس الشورى » (١٢٩) .

نجح اسماعيل أباطه في جلسة مجلس الشورى بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ في خطت مع الخديو ورئيس المجلس وتمكن من القضاء على الانقسام الذي كان قائما بين الأعضاء (١٣٠) . وحملهم على أن يطلب المجلس من الحكومة « اعداد مشروع قانون يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة في ادارة اهورها الداخلية وفي تدبير شئونها الأهلية وأن يكون رأيها تقريريا في مشروعات القوانين واللوائح التي تطبق على الأهالى وفي تقرير الضرائب والرسوم بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية والامتيازات القنصلية والدين العمومى واحكام قانون لجنة التصفية وعلى كل ما يتعلق بالأوربيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ، ولا على كل ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقيات ، وبعد وضع هذا القانون يقدم الى مجلس شورى القوانين لبدء رأيه فيه وذلك عملا بالمادتين ١٨ ، ١٩ من القانون النظامى » (١٣١) .

(١٢٩) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ، ص ١٦٧ .
(١٣٠) : كان البعض يريد مجلسا نيابيا ومنهم محمود سليمان وعلى شعراوى ومحمود عبد المفار أما الفريق الاخر فهم جماعة اسماعيل أباطه الذين يريدون طلب نظام بدلا من كلمة مجلس نيابى يضمن اشراك الأمة الفعلى مع الحكومة .

(١٣١) محضر جلسة مجلس الشورى أول ديسمبر ١٩٠٨ — كما تقرر في هذه الجلسة أيضا حل اللجنة التي سبق تشكيلها للنظر في تعديل مواد القانون النظامى .

وقد سر الخديو من الموقف الذى اتخذه مجلس الشورى حيث يذكر أحمد شفيق « وقد كنت بعد ظهر هذا اليوم مع الشيخ على يوسف عند الخديو بالقبة ، ولما اسمع بها وقع فى الجلسة قال : على بطرس باشا الان ان يشتغل عند الآخرين (يقصد الانجليز) . وهذا دليل على ان استحسان سموه لما قرره مجلس الشورى » (١٣٢) .

واتفق النظار فيما بينهم على ضرورة دراسة مشروعات الحكومة قبل عرضها على المجلس دراسة وافية حتى يكونوا « على بينه من المسائل التى يصح التساهل فيها والمسائل التى لا يجوز العدول عنها » (١٣٣) . وبناء على ذلك أعرب رئيس النظار بطرس غالى لأعضاء مجلس شورى القوانين بجلسة ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ عن عزمه على حضور جلسات المجلس هو والنظار ايماء الى المادة السابعة والعشرون من القانون النظامى التى تبيح للنظار حق الحضور جلسات المجلس والاشتراك فى مداولاته وإبان الأعضاء ان « الغرض من ذلك هو ان يوجد دائما تفاهم بين هيئة الحكومة وبين أعضاء الشورى فى درس المشروعات انتى تعرض عليهم » (١٣٤) .

والواقع ان الخديو وحكومته كانوا يظهون غير ما ييطنون فى علاقتهم بالهيئتين الاستشاريتين ولم يكونوا يؤمنون بفكرة ائترك الأمة مع الحكومة فى الادارة . ويستبين لنا ذلك من حديث بطرس غالى مع النظار حيث فوه عن رغبته فى عقد الجمعية العمومية قبل أن تجيب الحكومة مجلس الشورى على طلبه المتعلق بائترك الأمة مع الحكومة فى الادارة وقال بطرس فى هذا الصدد « فاذا سألت الجمعة مما كان جراب الحكومة أهملنا مجاوبتها ثم حررنا الجواب على مجلس الشورى كما يأتى :

(١٣٢) أحمد شفيق ، نفس المصدر ، ص ١٦٨ .

(١٣٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٩ ص ٤٠٩ .

(١٣٤) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ .

أن الحكومة منحت مجالس المديريات الاختصاص بكذا وكذا ، وفي هذا المعنى اشراك الأمة مع الحكومة في الحكم « (٨٢٥) .

وعند اجتماع الجمعية العمومية في جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٠٩ أجاب بطرس غالى على رغبة الجمعية فيما يتعلق بطلب انشاء المجلس النيابى بما يأتى :

« ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس للنواب يرجئ منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشتغل الآن فى توسيع اختصاصات مجالس المديريات « (١٢٦) .

وعندئذ قدم اثنان وثلاثون عضوا من أعضاء الجمعية العمومية اقتراحا بطلب مشروع قانون يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى ادارة امورها الداخليه بنفس الصيغة التى وضعها مجلس الشورى بجلسته اول ديسمبر سنة ١٩٠٨ التى سبق أن اشرنا اليها . كما قدم العضو عبد الحميد عمار بك اقتراحا يقضى بالانتظار الجمعية فى شىء حتى حتى تجيئها الحكومة الى ماطلب من المشاركة سواء كانت تلك المسائل معروضة من الحكومة او من قبل الأعضاء (١٢٧) .

وعند مناقشة هذه الاقتراحات بجلسته ٦ فبراير سنة ١٩٠٦ اقترح العضو عبد الرحيم الدمرداش على الجمعية انشاء « مجلس يكون من جميع العناصر من اوروبيين وغيرهم الموجودين بمصر خصوصا ممن لهم معنا مصالح مشتركة » . وعندما سألته سعد زغلول — ناظر المعارف العمومية — هل الغرض أن تحصل المشاركة مع بقاء الأجنبى اجنبيا أجابه العضو بأنه يقصد كل من خضع لقوانين البلاد .

(١٣٥) ا مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٩ ص ٤١١ .
 (١٣٦) محضر جلسة الجمعية العمومية ٢ فبراير سنة ١٩٠٩ :
 (١٣٧) انظر جلسات الجمعية العمومية ٣ ، ٤ ، ٦ فبراير سنة ١٩٠٩ .

وعلى أية حال وافق الأعضاء على الاقتراح المتعلق بطلب اشراك الأمة مع الحكومة ورفضوا اقتراح عبد الرحيم الدمرداش (١٢٨) . وقد استتبع ذلك — ولعله من قبيل المناورة — تغير موقف الحكومة تجاه الهيئتين الاستشاريتين ذلك أنه في ذات الجلسة صرح بطرس غالى رئيس النظار قائلا « بمناسبة ما قررته الجمعية الآن من تأييدها ما طلبه مجلس شورى القوانين من جهة رغبته في اعداد قانون يمنح الأمة حق الاشتراك مع الحكومة . أجيبكم بأن الحكومة قد نظرت في ذلك الطلب ، وهى تجيب الهيئتين بأنها تريد أن تشترك الأمة معها في كل مايتعلق بإدارة الداخلية ، وتسعى للوصول الى هذه الغاية بالتدريج ، ولقد برهنت على هذه الارادة بأن بدأ النظار بالحضور في جلسات مجلس شورى القوانين ، وباستشارته في لوائح التعليم وقوانينه بحد أن كانت لا ترسل اليه من يوم تشكيله ، وستنظر مع المجلس المذكور في مشروع — توسيع اختصاص مجالس المديريات التى هى أساس الهيئات الينابية وتتعمم أن تتوصل بالاتحاد مع أعضائه الى حل مناسب لما يرغبون ادخله أن التحويلات في المشروع المذكور . هذا وأن من نية الحكومة الاستمرار على السير في هذا الطريق حتى تتوصل بالتدريج الى تحقيق الاشتراك المطلوب » (١٢٩) .

ويبدو أن بعض أعضاء الجمعية العمومية لم يكونوا مقتنعين بـرد الحكومة ذلك أنه في الجلسة التالية للجمعية بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٠٩ أبدى العضو احمد يحيى باشا استياءه مما جاء في هذا الرد وطلب مشاركة الجمعية له في ذلك ولكن بطرس غالى رئيس مجلس النظار اعترض على ذلك بشدة وقال « أن الكلام في ذلك هو مناقشة لايجزها القانون . » ويشير بذلك الى أن النظامى يمنع الاعضاء من المناقشة في ردود الحكومة وانتهى الامر بان تدخل رئيس المجلس وأعلن بأن المسألة انتهت بما أوضحت رئيس النظار . (١٤٠) .

(١٣٨) محضر جلسة الجمعية العمومية ٦ فبراير سنة ١٩٠٩ .

(٣١٩) نفس المحضر ،

(١٤٠) محضر جلسة الجمعية العمومية ٧ فبراير سنة ١٩٠٩

كان هذا كل ما استطاع المجلس والجمعية أن يصلأ اليه (بعد الزوينة)
التي أثارها . ونجح الاتجلىز والخديو — الى حين — فى (تمليح) المطالبة
بالمجلس النيابى أو بتوسيع اختصاصات المجلسين القائمين

والحقيقة أننا نلمح بوادر أزمة الثقة بين الحكومة والهيئتين الاستشاريتين
منذ ذلك التاريخ وأن الخديو حريصا على ايجاد حالة من الوفاق بينهما .
ويتضح ذلك من تعيينه لشقيقه الأمير حسين كامل رئيسا لمجلس شورى
القوانين والجمعية — العمومية فى ٣ يناير سنة ١٩٠٩ بهدف استمالة أعضائه
للخديو وكذلك « التأثير على عدول أعضاء المجلس حتى يكفوا عن الاقتراحات
التي تتأذى الحكومة من إبدائها » (١٤١) .

ولعل ما يؤكد وجهة نظرنا ما نلمحه من مناقشات بطرس غالى رئيس
النظار وسعد زغلول ناظر المعارف حيث كانا يخشيان من اتساع سلطة الهيئتين
الاستشاريتين ونسوق فى ذلك دليلا هو تخوف سعد وخشيته من « أن يسعى
البرنس فى إعطاء المجلس سلطة واسعة ربما كانت مضرّة حبا فى الاستئثار »
وعند ذلك يطمئنه بطرس بالقول « وهل فى العائلة الخديوية من لديه هذا
الحب » (١٤٢) .

وأيا كان الأمر فقد تناقش بطرس واسماعيل أباطة وحسين كامل مع
الخديو فى ١٤ مارس سنة ١٩٠٩ وانتهوا الى خطة مؤداها « أن يذهب بطرس
باشا الى جورست ويطلب منه أن يوافق على عمل تعديل فى مشروع مجالس
المديريات بحيث يكون لها الحق فى فرض ضريبة لاتزيد عن خمسة فى المائة
من قيمة الأموال لصرفها فى التعليم ، وأن تكون قراراتها نافذة فى هذه المسألة ،
وأن يقنع جورست بضرورة ذلك واتفق أيضا على أنه متى أنتهى بطرس
باشا من هذه المهمة يتوجه البرنس الى جورست ويطلب منه توسيع اختصاص
مجلس شورى القوانين » (١٤٣) .

(١٤١) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٩ ص ٤٤٦ .

(١٤٢) نفس الكراس ، نفس الصفحة .

(١٤٣) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ص ١٧٣ .

ولا نبالغ اذا قلنا ان الحكومة استطاعت عن طريق (تخدير) أعضاء المجلس وكذلك من طريق استغلال الشقاق الذى كان قائما بين الاعضاء (١٤٤) للحصول على بغيتها فى اصدار قانون المطبوعات المقيدة للحريات ووافقة نظارة بطرس غالى والقنصل البريطانى العام جورست لأنه لم يكونوا مجلس الشورى عليه (١٤٥) وقد اثار هذا الموقف دهشة الخديو ورئيس يتوقعون ذلك من المجلس (١٤٦) .

ومن بين وسائل (التخدير) التى اتبعتها الحكومة تجاه الهيئتين هي اقرارها علنية جلساتهم فى ٣ مارس سنة ١٩٠٩ (١٤٧) . ومنح مجلس الشورى حق توجيه الاسئلة للنظار . وهذه كلها أمور كانت بمثابة محاولات لذر الرماد فى العيون .

(١٤٤) كان هناك خلاف قائم بين أعضاء مجلس شورى القوانين فى تلك الفترة وبالذات بين اسماعيل أباطة وجماعته وعلى شعراوى وجماعته وقد حاولت المعية السنية التدخل بصفة غير رسمية ممثلة فى أحمد شفيق رئيس الديوان الخديو ولكنها لم تفلح فى ازالة هذا الشقاق . وترجع بعض أسباب الخلافات القائمة الى أن — اسماعيل أباطة عندما سافر الى لندن لمطالبة وزارة الخارجية البريطانية بالمزيد « من الاشتراك بين الشعب والحكومة فى تصريف الشؤون » صرح « لوزير الخارجية البريطانية بأن الحكومة المصرية « رشتهم فامنتهم على مراكزهم الحالية ولذلك استاء منه الأعضاء — نصريح جراهام مستشار الداخلية الى الخديو فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٠٩ فى : أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ص ١٧٩ . كذلك كان من أسباب الخلافات القائمة معايرة اسماعيل أباطة لعل شعراوى بحزب الأمة، وكان اسماعيل أباطة يعتقد أن من الخير لمصر جمع كلبة أعضاء المجلس « فيكون حزبا واحدا أقوى من جميع الأحزاب » وكان على شعراوى يرى أن اسماعيل أباطة بعد أن اعتزل الأجواب « يحن الآن — لتأليف حزب جديد » — أنظر نفس المصدر ص ١٥٤ — ١٥٥ .

(١٤٥) محضر جلسة مجلس الشورى ١٣ ابريل سنة ١٩٠٩ .

(١٤٦) مذكرات سعد زغلول كراس ١٥ ص ٨٠٨ .

(١٤٧) بهوجب القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٩ — وبناء عليه صدرت

لائحة علنية الجلسة فى ٢٠ ابريل سنة ١٩٠٩ — ملحق الوقائع المصرية رقم ٥٥ فى ٢٤ مايو ١٩٠٩ .

ويبدو أن الأعضاء بعد أن اتفقوا من غفلتهم عادوا إلى محاولة الاعتراض على قانون المطبوعات بعد أن صدقوا عليه في جلسة ١٣ أبريل سنة ١٩٠٩ اعترض على شعراوي على القانون واقترح أن يطلب من الحكومة عمل مشروع قانون آخر للمطبوعات يعرض على المجلس من جديد ولكن اسماعيل أبناظة أوحى اليهم بأن هذا الطلب غير قانوني لأنه لاحق للمجلس في طلب إلغاء قانون سبق الموافقة عليه وانضم مقار عبد الشهيد باشا عضو المجلس اليه وأخذت الآراء فتقرر ابقاء القانون بالشكل الذي أصدرته الحكومة (١٤٨) . واستطاعت الحكومة عن طريق محمد سعيد ناظر الداخلية وسعد زغلول ناظر المعارف اقناع أعضاء المجلس بالأسباب التي حدثت — بالحكومة الى اصدار هذا القانون (١٤٩) .

ولعل من الجدير بالذكر أن نبين ذلك الأثر الذي نجم عن حضور النظار بجلسات مجلس الشورى واشتراكهم في المناقشات وما صاحب ذلك من جعل جلسات المجلس علنية يشهدا الجمهور ومندوبو الصحف . فلا شك أن هذه الاعتبارات كان لها أثرها بالنسبة لزيادة الاهتمام بالشئون العامة . ففي جلسات شهر يونيه ١٩٠٩ تمكن الأعضاء من الانتهاء من بحث ١٦ مشروع قانون بعناية بالغة وتم ذلك بحضور النظار واشتركوا في شرح هذه المشروعات بالتفصيل ، وترتب على ذلك أن الحكومة استطاعت أن تقبل على وجه التقريب كل التعديلات التي اقترحها المجلس ، وكان من بين هذه القوانين ما هو على جانب كبير من الأهمية مثل القانون الخاص بتوسيع سلطات مجالس المديريات ونحويل المسئولين عن الآ من حق وضع الأشقياء تحت مراقبة جهات...از البوايس (١٥٠) .

(١٤٨) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٣ أبريل سنة ١٩٠٩
(١٤٩) يكتب سعد في مذكراته بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٠٩ عن قانون المطبوعات ولائحة علنية لاجلسات « اجتهدت في أن أحمل المجلس على الا يبيح الدخول الا لمندوب الجرائد المعترف بها من الحكومة حتى يكون هذا منهم تصديقا ضمينا على قانون المطبوعات فنحجت في ذلك ووافقتني عليه حتى أغلب الذين كانوا ضد هذا القانون — مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٥ ص ٨١٠ .

(١٥٠) Egypt No. I (1910) Gorst to Grey, March 26, 1910 P. 4.

وفي خلال الفصل الأول من فصول جلسات المجلس سنة ١٩٠٩ اقترح المجلس إدخال تغير في دور الانعقاد وافقت عليه الحكومة وأصبح يقتضيه بداية فصل الجلسات ١٥ نوفمبر ونهايتها آخر شهر مايو ، وبموجب هذا التغير زاد عن المجلس زيادة كبيرة عن ذي قبل (١٥١) .

ومن أطرف الموضوعات التي أثارت شدا وجذبا في العلاقة بين الحكومة والمجلس ذلك الموضوع المتعلق بمنح الحكومة للمجلس حق سؤال الفطار فقد شغل من الحكومة والمجلس وقتا طويلا للتباحث بشأنه واستغرق عدة جلسات طويلة ولا نبأغ اذا قلنا انه استمر عاملا أساسيا من عوامل الخلاف بين الحكومة والتي برزت بشكل واضح في خلال تلك الفترة كما سنرى — ولم تنته الحكومة والمجلس من تسوية الخلافات القائمة بشأنه الا في جلسة ١١ مايو سنة ١٨١٢ .

ولتبيان ذلك نقول ان الحكومة أرسلت الى المجلس مكتبة مضمونها انها منحت أعضاء مجلس شورى القوانين من توجيه ما يرونه من الأسئلة الى الفطار . ولكنها على حد قول محمد فريد أبت ان تصدره بطريقة قانونية أى أخذ رأى مجلس الشورى وقرار من مجلس الفطار بل اكتفت بأن يكون ذلك بمكتبة بسيطة من مجلس الفطار حتى يمكنها العدول عنه في أى وقت أرادت . ذلك لانه اذا تقرر عن طريق تعديل القانون النظامى الصادر سنة ١٨٨٣ « لأصبح جزءا منه لا يمكنها سلبه مرة أخرى » (١٥٢) .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل ان الحكومة فرضت شروطا لتوجيه الأسئلة الى الفطار منها الايمس السؤال العلاقات والاتفاقات الدولية (١٥٢) . ويبدو انها كانت تبغى هدف واحد وهو ارضاء المحتلين وذلك باستبعاد أى سؤال « يتعلق بالسودان بدعوى ان يمس معاهدة ١٨٩٩ » كما انها منحت رئيس مجلس الشورى السلطة المطلقة في منع توجيه أى سؤال يرى فيه شيئا من هذا المساس . وبالإضافة الى ذلك فقد خول القرار الوزير الحق في رفض

Egypt No. I (1910) Gorst to Grey, March 26, 1910 P. 4. (١٥١)

(١٥٢) اللواء في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩ (مقال محمد فريد بعنوان حق

سؤال أعضاء مجلس الشورى لنظار الحكومة) .

(١٥٣) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩

الاجابة على كل سؤال يوجه اليه اذا اقتضت المصلحة العامة . ومن هذه الشروط ايضا أن العضو الذي يريد توجيه السؤال يتقدم الى رئيس المجلس كتابة ولا ترد الاجابة الى المجلس الا بعد خمسة أيام ١٥٤ .

وردت هذه « المنحة » — على حد قول الحكومة — الى المجلس وبدأ النقاش فيها بجلسة ١٥ نوفمبر ١٩٠٩ وأثارت جدلا طويلا بين الحكومة وأعضاء مجلس الشورى استغرق عدة جلسات حاولت الحكومة خلالها الدفاع عن وجهة نظرها المتعلقة بالشروط التي وضعتها السئلة ادفاعا مستميتا . وفي الوقت نفسه دافع الأعضاء في المجلس بدة لازالة القيود المفروضة على هذا الحق . وأبدى كثير من الاعضاء استياءهم من تصرف الحكومة هذا لانهم راوا أنه لاينقل « المجلس قيد شعره الى الامام بل أبقاء في مكانه كالرحى تدور حول نفسها دون أن تتعدى مكانها » (١٥٥) .

وأشار اسماعيل أباطة ووافقة الأعضاء الى أن « حالة المجلس الحاضرة أرجح مما يريدونه له الحكومة » . ودلل على وجهة نظره بأن الاعضاء يوجهون الاسئلة للنظار « وقد يكونوا مستعدين للاجابة على اسئلتنا فيجيبون عنها في الحال ولا شك أن هذه الاجابة الوقتية أقرب ما تكون للحقيقة والصراحة التامة بخلاف الاجابة التي تصدر بعد تحرير السؤال بخمسة أيام » وفي رأيه أن جعل الاجابة على الاسئلة تحت الرئيس (رئيس المجلس) الذي له أن يرفض توجيه أى سؤال أو يطلب تعديله « . أمر غير مناسب وأشار بأن الأعضاء قد يرضون بذلك الآن » ولكننا لا ندرى من يكون الرئيس في مستقبل الزمان .

وأوضح بأن السؤال الذي يمر من مرتبة الرئيس يلقي عقبة أخرى من الناظر الذي له أن لا يجيب عنه دون إبداء الأسباب مهما كان السؤال خاضر بالمسائل الادارية ذات المصلحة العامة ولا يحتوى على شيء يمنعه القانون . هذا بالإضافة الى « عدم جواز المناقشة في أجوبة النظار » .

(١٥٤) نفس المحضر

(١٥٥) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩

(من تعقيب العضو اسماعيل أباطة) .

وأشار في نهاية تعليقه واتفق معه الأعضاء على ضرورة « وضع مشروع قانون يشمل الإجراءات الواجب اتخاذها عند توجيه الأسئلة لحضرات النظار يكون مناسباً للأحوال الحاضرة ويقدم المجلس إلى الامام كما هو غرض الحكومة لا أن يرجع به إلى الوراء (١٥٦) » وأضاف محمود عبد الغفار أحد أعضاء المجلس بأن « قاعدة توجيه الأسئلة إلى النظار التي جاء هذا الخطاب بشأنها قد اكتسبت بالعادة » وأن الخطاب نفسه يشير إلى ذلك حيث يقول « أن مجلس النظار يميل لإجابة مجلس شورى القوانين عن الأسئلة ونوه بأن مجلس النظار « قد أظهر هذا الميل في عدة ظروف سابقة . » . وانتهى إلى القول بأن قبول المجلس لخطاب الحكومة يعد رجوعاً إلى الوراء .

وعندئذ رد عليه حسين رشدي ناظر الحقانية بأن « العادة المزممة هي التي يمكن أن يقال عنها ذلك » فعقب عليه العضو محمد علوي « يكفي أن يحصل الأمر مرتين أو أكثر يكون عادة وقد وجهت الأسئلة لحضرات النظار في مدة عضوتي مرارا كثيرة » وأضاف ناظر الحقانية بأن « الحق المخول للرئيس في أن يرفض السؤال أو يطلب تعديله متبع في كل المجالس النيابية » . فاتبعه اسماعيل أباطة بالقول « اعطونا ما للمجالس النيابية الأخرى ومن الحقوق وخذوا منا كل ما عليها من الواجبات » . وأضاف « لا يصح أن تمثلوا المجالس النيابية عند غرض التصفيق علينا في عملنا ولا تفكروا في إعطائنا شيئا من اختصاصاتها الواسعة لأن هذا لا يليق بالحكومة الحاضرة » .

وحاولت الحكومة أن تطمئن الأعضاء بأنهم لا تود بكتابتها إلى المجلس المتضمن حق توجيه الأسئلة للنظار « تضيق اختصاصات المجلس بل بالعكس هي تقصد توسيعها » وأشارت إلى أن القانون النظامي لم يعطى المجلس سوى حق طلب الاضاحات عن المشروعات المعروضة عليه ولم يعطه مطلقاً حق توجيه الأسئلة للنظار . ونوه بأنه « قد سبق أن وجه للنظار أسئلة

وأجابوا عليها ولكنكم تذكرون أن الحكومة كانت تعمل في أغلب الأحيان قبل الإجابة (ولو أنه ليس على أن أجيب على هذا السؤال ولكن لأجل مآركم ورعاية لكم سأجيب عنه) هكذا كانت تعمل الحكومة في مقدمة أغلب أجوبتها .

وعندما حاول العضو محمد علوى إلغاء الفقرة المتعلقة بعدم أحقية الأعضاء في توجيه أسئلة فيها « دعوة الى التنافر بين العناصر » وأن على الحكومة « أن تعتقد أن مستقبلنا أحسن من الماضي » . علق سعد زغلول ناظر المعارف عليه قائلا « نحن واثقون من أشخاصكم ولكن لم لا يجوز أن يحدث ما تشير اليه هذه الشروط في المستقبل » وعندما حاول بعض الأعضاء إلغاء الشرط المتعلق بمبدأ أرجاء السؤال والجواب ، أصر سعد زغلول على ضرورة بقاء هذه القيود قائلا « فهل تريدون مثلا أن تبقى أسئلة البداهة وأن يكون الجواب كذلك . . . متدا أرجاء السؤال والجواب ضروريا . . . فبناء على ذلك لا يمكن للحكومة التنازل عن هذا القيد لأنه لا يعقل يضطر الناظر الى الجواب على كل سؤال » .

وفي النهاية حاول هو الآخر طمأنة الأعضاء بالقول « فهذه الشروط خالية من أى فكرة سيئة ورأت تفضيل الحالة الراهنة عن الحالة التى يتضمنها جواب الحكومة (١٥٧) » .

ومن الجدير بالذكر أن الصحف الوطنية أبدت استياءها من موقف الحكومة تجاه مجلس الشورى حيال هذه المسئلة وفنوت مزاعم الحكومة بأن الشروط التى قيدت بها حق السؤال هى شروط متبعة في أغلب برلمانات أوروبا وعقبت على ذلك صحيفة اللواء قائلة «نحن ندهش كثيرا لرؤيتنا نظارنا يتبعوا مبدأ المغالطة مع أعضاء الشورى لأنهم اذاً احوالوا الخلاف على النظام المعمول به في المجالس النيابية الأوروبية لو جدوا أن الحق الجويد الذى يظنون أنهم منحوه مجلس الشورى انما هو حق وهمى ليس له أدنى تأثير أو أهمية في علاقة الحكومة بالمجلس » (١٥٨) .

(١٥٧) المحضر السابق .

(١٥٨) اللواء عدد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩ مقال بعنوان (سؤال

النظار في مجلس شورى القوانين) .

(م ١٤ — الادارة المصرية)

وأشارت الصحيفة الى أن الأسئلة التي توجه الى النظر في تلك المجالس النيابية الكاملة السلطة على نوعين ، الأول هو السؤال البسيط والثاني المناقشة أو الاخذ والرد بين الناظر والأعضاء . وأبانت بأن السؤال التسيط ليس له تأثير ما في مراقبة نظار الحكومة ولا تعطى له تلك الاهمية الكبيرة « التي جسمها نظارنا أمس لاعضا مجلس الشورى » وأن القوانين الدستورية تقيد به بشروط « ترمى الى حصر واثرت له عدم أهمية ما دام للمجلس النيابى حق فتح تاب المناقشة فى أى مسألة يريد لها » (١٥٩) .

وعندما عاد المجلس الى مناقشة هذا الموضوع ثانية بجلسة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩ حاول بطرس غالى رئيس النظر فرض وجهة نظر الحكومة بالقول بأن « الحكومة تقول أننا نقبل توجيه الاسئلة بهذه الشروط » وأضاف قائلا « يعنى أن الذى يريد سؤال النظر يلزمه أن يراعى الجواب » .

وخاطب الأعضاء قائلا « أتى أراكم لا تثقون بحسن نية الحكومة مع أنه قد مضى عليها سنة وفى بحر السنة قررت أولا أن أعضاءها يحضرون مجلس الشورى وثانيا قررت عرض لوائح التعليم عليكم وثالثا قررت قانون مجالس المديرات وقبلت فيها معظم مقترحاتكم حتى صارت تلك المجالس الجبر الأول للمجالس النيابية . فالحكومة التى تعمل هذه الأعمال تعطىكم الآن حقا لم يكن لكم بمقتضى القانون النظامى لان السؤال الذى كان يسيغه القانون هو المختص بمشاريع معروضة عليكم ، وصار لكم حق السؤال خارجا عن المشروعات كما أتى لا أرى من قيود السؤال الواردة فى الجواب ما يلفت النظر » (١٦٠) .

ولكن الأعضاء لم يقتنعوا بما قاله رئيس النظر وأعلنوا أن هذا الحق قرره القانون فى المادة الثامنة والعشرين . (١٦١)

(١٥٩) اللواء ، نفس العدد .

(١٦٠) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩

(١٦١) نصت المادة الثامنة والعشرون بأن على النظر أن يقدموا

لمجلس شورى القوانين كافة الايضاحات والبيانات التى يطلبونها منهم متى كانت غير خارجة عن حدوده .

وعندئذ دافع سعد زغلول عن الحكومة ، وعندما أحس بأن الأعضاء يميلون الى رفض الخطاب وابداء الاستياء منه طلب منهم التوبير في الامر وتأجيل النظر في المسألة ودراستها برؤية فتقرر ذلك بأغلبية ضعيفة (١٦٢) .

ويشير سعد في مذكراته الى موقف أعضاء المجلس حيال تلك المسألة قائلاً « ومما يستحق الملاحظة أنهم كانوا يفضلون المباغنة بالسؤال والمصارعة بالجواب وذلك لانهم يعتقدون أن الاجوبة على هذه الطريقة تصدر بما يعلم الناظر من نفسه قبل أن يعتدل برأى مستشاره (١٦٣) .

واستكمالاً لهذا الموضوع نقول ان الحكومة عندما حاولت ترضية أعضاء هذه الهيئة الاستشارية وأصدرت في ٢٦ أبريل سنة ١٩١٢ أمراً عالياً يقضى بأحقية أعضاء الشورى في توجيه أسئلة الى النظار بنفس الشروط التى سبق أن أوضحناها لم تعرض مشروع هذا على مجلس الشورى ، بل أرسل الى المجلس للاحاطة فامتنع الأعضاء من ذلم واتفقوا على تبليغ احتجاجهم الى الحكومة والتتوية بأن « ما حصل لا يتفق لا مع نصوص القانون النظامى ولا مع مصلحة هيئة ليس لها الا الراى الشورى ولا مع حسن الثقة والتفاهم المتبادلين بين الحكومة والمجلس (١٦٤) .

غير ان الحكومة استطاعت بما لها من التأثير على الأعضاء المعينين فى المجلس حمل مجلس الشورى على سحب احتجاجه حيث طلب محمد الشورابى وكيل المجلس وهو من الأعضاء الدائمين — باعادة المناقشة فى موضوع سؤال النظار لتغيبه فى الجلسة التى أقرت الاحتجاج ودافع عن الحكومة بالقوال بأنها لم تقصد بصدور هذا القانون هضم حقوق المجلس . وحاول التأثير على الأعضاء لسحب الاحتجاج قائلاً « لرفق خير من الشدة والسلام اولى من الخصام وقد ينال باللين ما لا ينال بالضعف بل من الحزم ودقة السياسة أن نظهر ثقتنا بالحكومة السنية ونضاعف الشكر والثناء

(١٦٢) نفس المحضر السابق .

(١٦٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ص ٦٥١ .

(١٦٤) محضر جلسة شورى القوانين ٢٩ ابريل سنة ١٩١٢ .

لتشجيعها على المؤيد ولننال في المستقبل القريب ان شاء الله ما فائنا
الآن « (١٦٥) .

وأيده في رايه معظم الأعضاء الدائمين في المجلس مرقس سيميكه
ومحمد علوى . ودافع حسين رشدى ناظر الحقانية عن الحكومة بأنها لم
تخالف القانون النظامى لعدم عرضها الأمر العالى المتعلق بسؤال النظار
على مجلس الشورى ، وصرح قائلاً « يجب التمييز بين القوانين الاعتيادية
أى إدارية وبين أمر عال سياسى محض مثل هذا الأمر العالى » . وعنو ذلك
اقتنع الأعضاء بأن سؤال النظار ليس حقاً قانونياً للمجلس وإنما هو
« منحة من الجنب العالى » (١٦٦) .

والواقع أن مجلس شورى القوانين منذ دور انعقاد سنة ١٩٠٩
والذى ابتداء في ١٥ نوفمبر وحتى مايو سنة ١٩١٠ زادت مناقشة أعضائه
حدة عند بحث مشروعات الحكومة وانتقدوا بعنف مشروعاتها وسياساتها
بشكل عام مما حدا بجورست الى يبلغ حكومة في تقريره عن سنة ١٩١٠
بأن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية « أظهرها في سنة ١٩٠٩ وفي
النصف الأول من سنة ١٩١٠ اتجاهها متزايداً الى أن يكون آلتين بأيدى
الحزب الوطنى يستعملها في تحريضه وتهيجيه ضد الاحتلال البريطانى
» وأبان جورست بأن « طلبها المتكرر لحكومة ودستورية تامة وحملاتها
المتكررة على الحكومة فيما يتعلق بالميزانية والسودان والكراهية التى بدت
من الجمعية العمومية في مشروع قناة السويس والذى تجاوز الأعضاء
فيه حد الاعتدال ، كانت كلها بمثابة مظاهرات ضد الانجليز بتحريض الحزب
الوطنى » (١٦٧) .

والحقيقة أن الحكومة لم تستطيع ان تؤثر كل التأثير في أعضاء الهيئتين
الاستشاريتين بأن نظارة بطرس غالى ونظارة محمد سعيد لم تتمكن من ان

(١٦٥) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ مايو سنة ١٩١٢

(١٦) نفس المحضر .

(١٦٧) Egypt. No. I (1911) Gort to Grey, March 25, 1911 P. 2.

تقودا أو أن تنشأ فيه حزبا مواليا للحكومة بالرغم من اتصاف رجالهما لدى الجماهير بالزانة والجدارة » (١٦٨) .

وقو استجابات الحكومة لرغبات أعضاء مجلس الشورى وقدمت للمجلس كشفا بمصاريف السودان أى الحساب الختامى لحكومة السودان عن السنوات العشر انتقدوه بشدة وأوا مخالفته للحسابات الفعلية واحتجوا على مصاريف السودان « لأن البلاد كلت من هذا العبء (١٦٩) .

وطالب الاعضاء الحكومة ضرورة أشراكهم فيما يختص بصرف المال الاحتياطى وأبدوا أسفهم « لهذا التسويف الذى لا يلتئم ما تظهره الحكومة من حسن النوايا وما تصرح به من ميلها لاشراك الامة معها فى الشئون للبلاد . » كما اعترضوا على تصرف الحكومة فى السندات المصرية واستبدالها بسندات اجنبية . (١٧٠) وخاطب العضو أحمد يحيى رئيس مجلس النظار قائلا « لا نريد أن تبقى عميانا الى ما لانهاية بل يجب أن تشركونا معكم فى النظر فى هذا الموضوع لانه يهمنا جوا أن تتقدم البلاد وتترقى » (١٧١) .

وحاول أحمد حشمت ناظر المالية ان يرد على انتقاد الاعضاء ولكنه خرج بكلامه عن الموضوع وتحدث الناس فيه كثيرا ورأوا « فيه روح التملق للاحتلال بنصرة باطلهم على حق الامة (١٧٢) .

وعند نظر مشروع ميزانية سنة ١٩١٠ بمجلس الشورى صرح ناظر المالية للاعضاء بأن الحكومة « أجابت ونفذت فعلا رغبات المجلس ونكرت فى الحساب الختامى لسنة ١٩٠٨ كل ما صرف من الاحتياطى سنة ١٩٠٤ الى

(١٦٨) Egypt No. I (1911) Gorst to Grey, March 25, 1911. p.2.

(١٦٩) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢٩ نوفمبر ١٩٠٩

(١٧٠) كان يوجد من المال الاحتياطى فى عام ١٩٠٤ مبلغ

١٣٠٨٨ر٠٥٥ جنيه منه ١٠ر١٤٥٤١ جنيه سندات مصرية — نفس المحضر .

(١٧١) نفس المحضر .

(١٧٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٣ ، ص ٦٦

سنة ١٩٠٨ أى مبلغ الثمانية عشر مليوناً التى يقرع سعادة أحمدو يحيى
باشا الحكومة بخصوصها . (١٧٣) »

وقد تعرضت اللجنة التى شكلت من بين أعضاء المجلس لنظر مشروع
ميزانية سنة ١٩١٠ الى نواحي الاسراف العديدة فى مرافق الحكومة
وانتقدوا سوء الادارة المالية ووجهت اللجنة نظر الحكومة الى المبالغ
الطائلة التى تصرف على المباني الحكومية « التى تظهر فيها الكثير من العيوب
او الخلل بعضها قبل أن يستعمل والبعض الآخر بعد استعماله بزمان
قليل جداً » (١٧٤) .

وطالبت اللجنة بالغاء مصلحة منع تجارة الرقيق على اعتبار ان هذه
التجارة قد انعدمت بقيام حكومة منتظمة فى السودان . كما اعترضوا على
تخصيص مبلغ ٣٥٤ ألف جنيه للسودان « تحت عنوان تهديد الخط الحديدى
قبلى الخرطوم » يؤخذ من الاحتياطى العمومى ورأوا ان مصر « فى احتياج
شديد الى أعمال أولية تساعد على انتشار التعليم كبناء المدارس
وتسهيل المواصلات كانشاء الطرق الحديدية وغير ذلك من الاعمال الاخرى
الضرورية » .

ويستبين لنا من مناقشات النظار لاعضاء الشورى ان الحكومة على
حد قول سعد زغلول ظهرت « بمظهر لا يليق بكرامتها » (١٧٥) . فعندنا حاول
أحمد حشمت ناظر المالية الرد على انتقادات أعضاء المجلس بشأن
الحساب الختامى للسودان وبشأن المال الاحتياطى « تكلم كلاماً
مشوشاً » (١٧٦) . كما أن وفاعه عن مشروع انشاء سكة حديد السودان
باء « يناقش أوله آخره ولا يتفق مقدماته مع نتائجه من ذلك قوله فى بيان

(١٧٣) محضر جلسة مجلس شورى القوانين اول ديسمبر سنة ١٩٠٩

(١٧٤) مثل متحف الآثار والسكن المخصص للقضاة بالزقازيق ومكة

الفيوم والمدرسة السعيدية وغيرها — انظر نص تقرير اللجنة فى محضر

جلسة مجلس شورى القوانين ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٩

(١٧٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٣ ، ص ٦٩٢

(١٧٦) نفس الكراس ص ٦٦٨

جوه الصرف على انشاء هذه السكة أن ليس في البلاد المصرية مليون ولا فيه من الكفاءة لأن يعد ميزانية حتى لفرد من الافراد فضلا عن الحكومة ، بل ليس فيها من يصلح لأن يكون عاملا في مصرف أو في شركة مالية وليس بها مدرسة للتجارة ولا تتجاوز من يعرف القراءة والكتابة من سكانها عشرة في المائة » (٧١٧) . كذلك عندما حاول اسماعيل سري ناظر الاشغال العمومية الرد على تقرير لجنة الميزانية بشأن مشروعات نظارته وأوجه الاسراف في مرافقها صرح للاعضاء بتصريحات « ربما أؤخذ عليها » (١٧٨) . واستغلها أعضاء المجلس في التنديد بأعمال النظارة وعدم ثقتهم فيها . فقد « اعترف بأن فسادو المبانى كان مرتبا من بعض الوجوه على جهل بعض العمال وأن نظارة الاشغال رفقتهم بسبب ذلك . ولما طلب منه أن يكون في من يتولون أعمال المبانى وطنيون قال أولا أنه ليس في الوطنيين اكفاء ثم قال مقرونا بإشارة دلت الحاضرين على أن لو كان بيده لاستخذه الكثير منهم ولكن مع الأسف مغلوب على أمره (١٧٩) .

وقرر الأعضاء الحكومة بأنها « برمتها ليست صالحة لإدارة عمل المبانى لأنها لم تستطيع أن تنتج في مدة الثمانية وعشرين سنة الماضية واحدا أو اثنين من ابنائها يصلحون لهذا العمل ولم توافق أيضا لاستجلاب أناس من الاجانب أصحاب الكفاءة والعلم » (١٨٠) . وأن المقاولين الاجانب يأخذون الفوائد ويتركون البلاد هذا فضلا عن أن اللجان التي كانت تقوم الحكومة بتشكيلها لبحث المشروعات كانت « من أعضاء غير فنيين لا يعرفون في هذه الاعمال شيئا » (١٨١) .

وخلاصة الامر أن مظهر الكومة أصبح « لا يشجع على الثقة فيها »

(١٧٥) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ص ٦٩١ — ٦٩٢ .

(١٧٦) نفس الكراس ، ص ٦٩١ .

(١٧٩) نفس الكراس ، نفس الصفحة .

(١٨٠) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٩

(من تعليق اسماعيل أباطة) .

(١٨١) نفس المحضر .

من جانب الهيئتين الاستشاريتين وأدرك بعض النظار أنه لو استمر هذا الوضع « يترتب عليه سقوط هيبتها من النقوس » (١٨٢) .

على أنه من المهم أن نذكر أن مشروع ميزانية سنة ١٩١٠ الذي احتدم الخلاف بشأنه بين الحكومة والمجلس على النحو الذي سبق أن أوضحناه لم يكن النظار أنفسهم قو بحثوه قبل عرضه على مجلس الشورى أو حتى على الأقل وزع عليهم قبل اجتماع المجلس حتى يمكنهم دراسته والتمكن من الرد على ملحوظات أعضاء الشورى ويستبين لنا ذلك من الحوار الذى جرى بين سعد زغلول ناظر المعارف وأحمد حشمت ناظر المالية عقب انقضاء مجلس النظار فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٠٩٠ عندما ذكر الأول للآخر « أن الميزانية التى تدافع انت عنها قررناها ولم تدر شيئا منها ثم صدر الامر العالى بالتصديق عليها من غير أن نعرفه حتى لنا نؤكد لمن يسألنا أنه لم يصدر بعد مع أنه كان صادرا منشورا فى الجرائد فهل نقبل هذه الاحوال ثم يكون لنا وجه فى أن نلوم نواب الأمة اذا طعنوا على بعض ما اشتملت عليها » (١٨٢) .

وقد اعترض سعد زغلول على ذلك وطلب من بطرس غالى رئيس النظار ضرورة عرض الميزانية التفصيلية على مجلس النظار لأنها « ربما تشتمل على أحكام تخالف أحكام القانون المالى أو غيره من القوانين » وأنه لابد من بحثها قبل عرضها على مجلس الشورى حتى يصح أن يقال عنها أنها مشروع الحكومة فقال « أنى تكلمت فى هذا المعنى كثيرا قلت والنتيجة قال ابن ذلك يكون فى السنة الآتية » (١٨٤) .

(١٨٢) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ص ٦٩٢ .

(١٨٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٣ ص ٦٩٥ .

(١٨٤) نفس الكراس ص ٦٧٤ — اعترض سعد على هذا الموضوع ثانية عقب انقضاء مجلس النظار بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٩ أمام المستشار المالى — « وقال بطرس بانكماش نعم أن نظارة المالية تتعدى أحيانا فتتصرف من نفسها فى بعض الأشياء مثل زيادة وكلاء النظارات التى حصلت فى العام الماضى ... واعتذر المستشار المالى عما حصل فى زيادة الوكلاء ... وقال أن الميزانية لم يكن موجودا منها الا النسخ التى

ويعقب سعد. « فمن لى بمنتقد يكشف للأمة هذه الحالة يدلها على أن ميزانية حكومتها تتقرر من غير أن يعرفها النظار. جميعا حتى ناظر المسالية الصادرة باسمه « (١٨٥) .

وقد عبر سعد عن رأيه الشخصى فى موقف المجلس من الحكومة اذ يقرر « وكنت مسرورا من مناقشة المجلس وقلت أن استمرار هذه الحالة من شأنه أن يجعل الحكومة تحسب لنا حسابا فى أعمالها ويسند الوزراء الذين يريدون العمل لخير بلادهم فى أعمالهم ويحملها على التروى فى انتخابهم ولا يبعد أن يكون هذا مقدمة لتوسيع اختصاصات هذا المجلس وتعديل طريقة الانتخاب له حتى يضم اليه الكثير من ذوى الكفاءات والاقدار « (١٨٦) .

وقد أيدت بعض الصحف الوطنية موقف المجلس تجاه الحكومة وأشارت على الحكومة بالالتفات الى ملاحظات المجلس (١٨٧) .

أما المعتد البريطاني — جورست — فقد ضاق بموقف المجلس وأخذ عليه بأنه لا يضم فئة تساعد الحكومة فى عملها عن طريق النقاش المعتدل وإنما يضم فئات تناصب النظار ومستشاريهم العداء الشديد بهدف اضعاف عزيمتهم وعرقلة أعمال الحكومة بحيث تصبح مستحيلة . وفى اعتقاده أن مجلس الشورى أصبح لا يؤدي الوظيفة التى حددت له فى القانون النظامى (١٨٨) .

والواقع أنه اتهم أعضاء الشورى بالقصور وفى اعتقاده أن هذا القصور تمثل فى معارضتهم المستمرة للاعانات التى تقررها الحكومة المصرية لقرقية شئون السودان . وأشار الى أن أعضاء الشورى قد فاتهم أن

وزعت على أعضاء الشورى فطعت فى هذا العذر « — نفس المصدر ، ص ٦٨٩

(١٨٥) نفس المصدر ، ص ٦٦٧

(١٨٦) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٣ ص ٦٩٢

(١٨٧) الجريدة فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩

(١٨٨) Egypt No 1 (1910) Grost to Grey, March 26, 1910 P. 3.

الطريق الوحيد الذى يمكن الحكومة المصرية من التخلص من الاعانات السنوية التى تمنحها لسودان هو تنمية هذا القطر (١٨٩) .

وأوضح فى تقريره الى حكومته بأن مجلس الشورى لم تظهر منه أية مبادرة « تدل على حسن تقديره للمزايا الحقيقية التى اكتسبها من تبرع النظار الأمر المتعلق بحق أعضاء الشورى فى توجيه أسئلة للنظار . ودل على وجهة نظره بحرصه عند مناقشة الميزانية على إعادة توجيه انتقادات سخيفة ولا أساس لها الى الإدارة المالية » (١٩٠) وانتهى الى القول بأن مثل هذه الانتقادات من جانب مجلس يتصف أعضائه بقلّة الخبرة ، أمر طبيعى وأن نواحى الضعف فى هذا المجلس تتمثل فى السهولة التى يعدها المشطرون من أعضائه فى تضليل معظم الأعضاء وحرصهم على تجنب الطعن من جانب الصحف الوطنية الذى يوجه الى جميع من يؤيد مقترحات الحكومة (١٩١) .

وواضح أن هذه الاتهامات التى راح جورست يكيلها المجلس انما جاءت ردا على بعض الاتجاهات الوطنية التى بدت من أعضائه وخاصة فى مسألة المطالبة بمجلس أو توسيع اختصاصات المجلسين القائمين أو اطلاق حرية الأعضاء فى توجيه الأسئلة للنظار ومحاسبة الحكومة فى انفاق الأموال أو مناقشة نفقات جيش الاحتلال أو غيرها من المسائل .

ومما زاد العلاقة بين الحكومة والمجلس تأزما ذلك البيان الذى القاه اسماعيل أباطة فى المجلس بجلسة ٣ يناير سنة ١٩١٠ والذى تعرض فيه لأحوال الإدارة المالية للبلاد بالنقد اللاذع مبينا فسادها وسوء تصرفها فى صرف الأموال ، وأشار ، وأشار الى أن عمل اللجنة « غير مستمد من قوة قانونية » رغم سيطرتها على كفاة الأمور المالية للبلاد . ونوه أن الضمانات التى وضعت فى القانون النظامى فيما باعداد الميزانية وعرضها

Ibi. p. 4.

(١٨٩)

Ibi. p. 5.

(١٩٠)

Egypt No. I (1910) Gorst to Grey, March 26, 1910 p. 5. (١٩١)

على مجلس الشورى وتصديق أعضاء مجلس النظر عليها لم تنفذ (١٩٢).
 ودل على ذلك بأن ميزانية ١٩١٠ عرضت على النظر قبل إرسالها الى
 مجلس الشورى بليلة واحدة وان هذا يدل على عدم تمكن مجلس النظر
 من بحثها البحث الوافى . كما أن الامر العالى باعتمادها صدر فى نفس اليوم
 (٢١) ديسمبر سنة ١٩٠٩ الذى انتهى مجلس الشورى من نظرها مما يوحى
 بعدم فحص النظر لمقترحات المجلس بشأنها .

واشار اسماعيل اباطة فى بيانه الى تصرف الحكومة الماس بالقانون
 النظامى وبحقوق الجمعية (١٩٣) . وانتهى فى حديثه الى القول بعدم وجود
 نظامى قانونى يكون أساسا لوضع مشروع الميزانية السنوية وبيان ما يجب
 أن تشتمل عليه وكيف يدرج فيها وقاعدة التعديل « بحيث لا يمكن الاخلال
 بهذا النظر الا بقانون اخر » ولم يحضر النظر جميعا هذه الجلسة لانهم
 كانوا قد اتفقوا فيما بينهم على مقاطعة اجتماعات مجلس الشورى لانه فى
 رأيهم « قد خرج عن حده وتطاول على الحكومة » (١٩٤) .

وقد تعرض النظر لمقاطعتهم لمجلس الشورى لكثير من الانتقادات
 من حضور بعض الصحف كاللواء واجريدة والاهرام واعتبروا تغيب النظر

(١٩٢) كانت المادة الثامنة من القانون المالى تنص على أن
 تقديرات الميزانية تصدق من مجلس النظر وتصدر بشكل
 لائحة مالية بمقتضى امر عال يوم ٢٥ ديسمبر من كل عام
 وكان الشارع قو اراد بذلك « انه بعد أن تعود الميزانية
 من مجلس شورى القوانين يبحث مجلس النظر فى آراء
 المجلس ورغباته ويقدر فيها ما يراه » (من بيان اسماعيل
 اباطة بجلسة ٣ يناير سنة ١٩١٠) .

(١٩٣) كان يقصو وجود مبالغ فى الميزانية مخصصة لانشاء خطوط
 سلك حديدية لم تعرض مشاريعها على الجمعية وفى ذلك
 مخالفة للمادة ٣٥ من القانون النظامى .

(١٩٤) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٣ ، ص ٧٩٣ — يبدو
 أن بعض النظر لم يعجبهم تصرف الحكومة هذا ومنهم
 سعد زغلول الذى خاطب زملاءه « يجب علينا أن نوسع
 من صدورنا للايتقاد بمقدار ما وسعنا ذمنا للاعمال نرتكب
 ما يخالف مصلحة الامة ثم لا نحتمل انتقاد نوابها » . —
 مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٣ ، ص ٦٩٥ .

عن حضور اجتماعات الشورى بمثابة « اضراب » (١٩٥) . ويرى سعد زغلول أنه بالرغم من أن كثيرا من أعضاء حزب الأمة بدائعون عن خطة الحكومة في المجلس إلا أن الحزب كان مرتاحا لهذا الاضراب « لأنه يتوهم أن فيه عقابا لاباطة . . ولبقية الاعضاء فيه » (١٩٦) .

ويبدو أن الخطة التي كان يستخدمها أباطة مع أعضاء الشورى عندما كان له خطوه لدى الحكومة استعملت ضده — ولعله مما يثير الوهشة « أن أنصار غذا الرجل كانوا كثيرين عندما كان يؤيد باطل الحكومة ولم يكن له الا القليل من الانصار عندما قام يؤيد حق الأمة » (١٩٧) .

وحاولت الحكومة وضع حد لانتقادات أعضاء الشورى لها عن طريق ادخال بعض تعديلات على اللائحة الداخلية لمجلس الشورى بحيث تحد من حرية الاعضاء في المناقشات (١٩٨) . واستمر النظر في مقاطعتهم لجلسات المجلس الى أن صدرت لائحة داخلية جديدة للمجلس في ٣ فبراير سنة ١٩١٠ أدرجت فيها بعض مواد متشددة تحد من حرية الاعضاء في المناقشات (١٩٩) .

(١٩٥) انظر الجريدة واللواء والاهرام بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩١٠

(١٩٦) مذكرات سعد زغلول ، نفس الكراس ، ص ٦٩٨

(١٩٧) نفس الكراس ، ص ٦٩٩

(١٩٨) منها حق رئيس شورى القوانين في تذكير العضو « بالنظام

تذكيرا بسيطا أو مع اثباته في المحضر ويستلزم هذا الاثبات

قطع مرتب العضو خمسة عشر يوما ويخرج المجلس بناء

على طلب الرئيس العضو من الجلسة أو يحرمه من العمل

مذمومة » — مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ١٣

ص ٧٠٠ — ٧٠١ .

(١٩٩) ومن هذه المواد المادة العاشرة ونصها « من نبه الى المحافظة

على النظام ثلاث مرات في جلسة واحد ثم استمر على

ما أوجب تنبيهه ، فللرئيس أن يطلب من المجلس منعه من

التكلم في ذلك اليوم في الموضوع الذي نبه لاجله ، ويصدر

قرار المجلس في ذلك بما يراه بدون مناقشة في سبب المنع

بعد سماع اقوال العضو ، ما لم يكن قو نفى عن نفسه

ما استوجب عليه التنبيه . ق. فإذا لم يخضع العضو لهذا

القرار ، فللمجلس أن يقرر اخراجه من القاعة الى أن تنتهي

جلسة ذلك اليوم » — انظر :

ويبدو أن ما جاء بهذه اللائحة لم يكن ضامناً للنظار على عدم عودة أعضاء مجلس الشورى لانتقاد الحكومة تدليل أن حضورهم اجتماعات مجلس الشورى بعو صدور اللائحة أصبح محدوداً للغاية واقتصر أمر الحضور على النظار أو وكلاء النظارات الذين لنظاراتهم مشروعات قوانين معروضة على المجلس (٢٠٠) . واتبعت الحكومة نفس الطريقة عند عرض ميزانيتها لسنة ١٩١٢ على مجلس الشورى فلم يحضر هذه الجلسة من النظار سوى يوسف سابا ناظر المالية وحده ، مما حدا بفتح الله بركات عضو المجلس بتوجيه انتقاد للحكومة وطالب بضرورة حضور النظار لجلسات المجلس حسبما وعدت به الحكومة المجلس بجلستى ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨ ، ٦ فبراير سنة ١٩٠٩ على اعتبار أن مناقشة الميزانية « أهم الأمور الهامة التى تهم الأمة والحكومة فى وقت واحد » (٢٠١) .

وأيا كان الأمر فقد استمرت الحكومة على خطتها حتى آخر جلسة من جلسات المجلس فى ٤ يونيه سنة ١٩١٢ رغم لفت نظر الأعضاء للحكومة بضرورة متابعة حضور اجتماعات المجلس (٢٠٢) .

وقد قمت بعمل احصاء شامل لكل مشروعات القوانين واللوائح والاوامر العالية التى عرضتها الحكومة على مجلس شورى القوانين فى الفترة من ١٨٨٣ الى ١٩١٣ (أى فترة وجود المجلس) وكذلك عدد المشروعات التى وافق المجلس عليها والتى طلب تعديلها . وتتبع موقف الحكومة من مشروعات القوانين التى طلب المجلس تعديلها فانتهت الى تلك الاحصائية .

نص اللائحة فى : محمد خليل صبحى ، المصدر السابق ، ج ٥ ص ٣٤٨ — ٣٦٣ .

(٢٠٠) من الجدير بالذكر أن الصحافة نفسها نوهت بعزم الحكومة على اتباع تلك الخطة قبل صدور اللائحة — انظر : الجريدة بتاريخ ٥ يناير ١٩١٠

(٢٠١) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١١

(٢٠٢) انظر تعليق محمد علوى باشا على تلك المسألة — فى محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ مايو سنة ١٩١٢

عدد مشروعات	عدد مشروعات	عدد مشروعات	عدد مشروعات	عدد مشروعات
القوانين واللوائح والأوامر العالية التي عرضتها الحكومة على المجلس	القوانين واللوائح والأوامر العالية التي وافق المجلس عليها	القوانين واللوائح والأوامر العالية التي طلب المجلس تعديلها	القوانين واللوائح والأوامر العالية التي رفضت الحكومة تعديل المجلس لها	القوانين واللوائح والأوامر العالية التي وافقت الحكومة على تعديل المجلس لها

٦٦

١٨٥

٢٤١

٢٠٠

٤٤١

ويتضح من هذا الجدول أن ما يزيد على نصف مشروعات القوانين واللوائح والأوامر العالية التي عرضتها الحكومة على المجلس رفض المجلس بعضها وطلب تعديل البعض الآخر وأن ما يزيد على ثلاثة أرباع القوانين أو اللوائح والأوامر العالية التي طلب المجلس تعديلها رفضتها الحكومة. في حين أنها لم توافق إلا على الربع فقط . والملاحظ أن القوانين التي وافقت الحكومة على تعديلها بناء على طلب المجلس لم تكن موافقتها في معظم الأحوال تشمل كل مواد هذه القوانين وإنما كانت تشمل بعض المواد فقط .

ولعل من المواقف الحسنة التي يعوها للحكومة تجاه الهيئتين الاستشاريتين موافقتها — تحت ضغط الرأي العام — على عرض مشروع مد امتياز شركة قياة السويس على الجمعية العمومية سنة ١٩١٠ وجعل رأيها في هذه المسألة نهائيا . وواضح أن الحكومة المصرية أرادت بذلك أن تلقى عن كاهلها حمل مسئولية تقرير مثل هذا العمل الخطير .

ويتلخص هذا المشروع في أن شركة قناة السويس عندما أحست بحاجة الحكومة المصرية الى المال حاولت انتهاز هذه الفرصة وعرضت على الحكومة التصريح لها بمد امتياز شركة القناة أربعين سنة بعد انتهاء أجلها عام ١٩٦٩ مقابل أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة وجزء من الأرباح من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٦٨ (٢٠٢) على أن يكون صافي أرباح القناة مناصفة بين الشركة والحكومة في أثناء فترة الامتياز الجديدة (من سنة ١٩٦٩ — ٢٠٠٨) .

وكان المستشار المالى « بول هارفى » ورئيس النظار « بطرس غالى » القنصل البريطانى العام جورست يميلون الى هذا المشروع (٢٠٤) .

ويرى البعض أن المشروع ظل فى طى الكتمان لمدة سنة وان نظارة بطرس غالى كان فى عزمها التعجيل بتنفيذه « حتى لا يزعجها احتجاج الصحف الاجنبية » (٢٠٥) . ونحن لا نميل الى الاخذ بهذا الراى لان بعض اعضاء مجلس النظار انفسهم امثال سعد زغلول وحسين ومحمد سعيد كانوا ضد المشروع المقترح (٢٠٦) . كما ان بعض الصحف الوطنية عارضت هذا المشروع بالاضافة الى اعتراض الاحزاب والاعيان والهيئات المختلفة له (٢٠٧) .

-
- (٢٠٣) محضر الجمعية العمومية ١٥ أبريل سنة ١٩١٠
 (٢٠٤) أحمد شفيق ، المصدر السابق ج ٢ القسم الثانى ، ص ١٨٦
 (٢٠٥) عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد ، ص ١٥٨ .
 (٢٠٦) أنظر أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ج ٢ القسم الثانى ص ١٨٦ .
 (٢٠٧) اللواء عدد ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٩
 ٣٠ يناير سنة ١٩١٠ .

كما أرسل بعض أعضاء مجلس الشورى (٢٠٨) وكذلك حزب الأمة الى الخديو يطلبون فيها طرح المشروع على الجمعية العمومية . ولم يمانع الخديو ورئيس نظارة في تلبية هذه الرغبة اذا وافق جورست عليها (٢٠٩) .

انتهى الامر بموافقة جورست على طرح المشروع على الجمعية العمومية وجعل رأيها قطعيا واتفق مع الخديو على ذلك بشرط أن يدافع سعد زغلول عن المشروع (٢١٠) .

ويحدثنا سعد زغلول أن الحكومة الانجليزية نفسها كانت ضد المشروع كما أن المستشار المالى كان يرحب في قراره نفسه برفض الجمعية العمومية للمشروع حيث قال « واليوم الذى ترفض فيه (الجمعية) أمر سرورا عظيما بصفة كونى انجليزيا » (٢١١) .

وحاول الخديو الدفاع عن المشروع في خطبته التى ألقاها عند افتتاح الجمعية العمومية في ٩ فبراير ١٩١٠ لنظر هذا المشروع عندهما صرح لاعضا أن الحكومة « مجمعة على قبوله اذا رضيت الشركة بالتعديلات التى اقترحتها الحكومة عليها » . وأن الحكومة ترى انه اذا وافقت الشركة على هذه التعديلات « تكون الفائدة التى تنالها مصر موجبة لتمام الرضا » (١١٢) .

(٢٠٨) منهم محمود سليمان — على شعراوي — أحمد يحيى .

(٢٠٩) أحمد شفيق ، نفس المصدر ، ص ٣٨٦ .

ويذكر أحمد شفيق أن اسماعيل أباطة أبلغه أن تمكن في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٠٩ من اقتناع بطرس بعرض على الجمعية العمومية وأوحى أن لم يقبل جورست بذلك فيلوح له بالاستقالة — نفس المصدر ، ص ١٨٧ .

(٢١٠) نفس المصدر ، ص ١٨٧ .

(٢١١) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٧ ص ٩٠٠ ، ٩٠٢ .

(٢١٢) تحدثنا في محاضر الجمعية العمومية عن التعويلات التى طلبت الحكومة ادخالها على المشروع فلم نجد سوى ما أشار اليه سعد زغلول في خطابه أمام أعضاء الجمعية العمومية في ٤ أبريل سنة ١٩١٠ من أنه « كان في ذلك الوقت تشغلنا مسائل كثيرة مثل مسألة الضمان والمعاشات والـ ٤٣ يوما وكلها تعلمونها وقد الحنا في الغائها والغيناها فعلا » . وأشار سعد الى أن الشركة وافقت على قبول هذه التعديلات في ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ — انظر : محضر الجمعية العمومية جلسة ٤ أبريل سنة ١٩١٠ ص ٣٢٥

ونوه في خطابه بأيه بالرغم من أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يقضى القانون النظامى بأخذ رأى الجمعية فيها « إلا أنه نظرا لأهميتها الاستثنائية بالنسبة الى الجيل الحاضر والاجيال الاتية قرر مجلس النظار الا يبت فيها برأى قبل أن يعلم أن كانت الجمعية العمومية توافق على امتدادو الامتياز » (٢١٢) .

ورغم اتفاق جورست مع الخديو على جعل رأى الجمعية قطعيا في هذه المسألة الا أن الخديو لم ينص على ذلك في خطبته ولعل اغفال ذلك كان من قبيل المناورة مع أعضاء الجمعية — كما سنرى .

وفي جلسة الجمعية العمومية بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩١٠ ظهر واضحا ميل رئيسها الامير حسين كان الى قبول المشروع بتأثير من المستشار المسالى والقنصل البريطانى النعام وان لم يستطع حمل الاعضاء على قبوله . وطلب اسماعيل اباطة من بطرس غالى أن تصرح الحكومة عما اذا كان رأى الجمعية استشاريا أو قطعيا في هذا المشروع ، وأعلن بطرس أنه ليس لدى الحكومة شئ تزيده عما جاء في خطاب الخديو في الجمعية . (٢١٤)

وتم الاتفاق بين الاعضاء على تشكيل لجنة من بين أعضائها لبحث هذا لمشروع وتقديم تقرير بشأنه الى الجمعية (٢١٥) . وتم عرض تقرير اللجنة على الجمعية بجلسته ٢١ مارس سنة ١٩١٠ .

اشارت اللجنة في تقريرها الى ما يحيط بالمشروع من الريب والظنون وان الحكومة لم تصرح بمصدر المشروع اهو الحكومة أم الشركة ليس له وجه سياسى لان معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ نصت على حيدة القناة . ونوهت بأنه لا يوجد اتفاق أو عقو بين الحكومة وشركة القناة يستوجب عقد الجمعية العمومية .

وكانت الحكومة ترى أنه من الظلم ان يستأثر الجيل المستقبل بالارباح القناة في حين يحرم منه الجيل الحاضر فعقبت اللجنة على هذا القول بأنه

(٢١٣) محضر جلسة الجمعية العمومية ٩ فبراير سنة ١٩١٠

(٢١٤) محضر جلسة الجمعية العمومية ١٠ فبراير سنة ١٩١٠

(٢١٥) نفس المحضر .

من العدل ان ندخر لابنائنا كنزا يعوض عليهم جزءا من العبء الثقيل من الديون . الاممية والاهلية وشارت الى ان شركة القناة تسعى الى مد الامتياز لمصلحتها ومصلحة مساهميها وأحفادهم .

ولم تثق اللجنة بما ذكره المشتار المالى من أن الحكومة ستقوم باستغلال الاموال التى تحصل عليها من الشركة فى المشاريع الناقصة التى تعود على مصر بالربح الهائل منوهة بأنه كان لدى الحكومة اموال طائلة صرفت فى مشاريع كمالية رغم معارضة مجلس الشورى مثل سكك حديد السودان وان الحكومة لم تأبه بمعارضة مجلس الشورى لها ونفذت ما أرادت وكذلك ثكنات جيش الاحتلال وان الحكومة تصرف سنويا ما بين ١٥ ، ١٧ مليوناً من الجنيهاً وليس للامة رأى محدود فيها .

وعلمت اللجنة عن دهشتها لانها طلبت من الحكومة معرفة القاعده الحسابية التى اتبعها المستشار او الخبراء الذين قدروا أهمية المشروع فأجيب بأنه ليس هناك قواعد ولكن هذه افتراضات وأوصت اللجنة فى ختام تقريرها برفض المشروع (٢١٦) .

وبعد سماع الجمعية لتقرير اللجنة اتفقوا على تحديد جلسة { أبريل سنة ١٩١٠ لمناقشة المشروع .

وفى مباحثات النظر مع جورست فى هذه المسألة رأى سعد زغلول ان كون رأى الجمعية قطعيا فى هذا المشروع فاشترط جورست لذلك أن يدافع سعد ومحمد سعيد عن المشروع أمام الجمعية (٢١٧) .

وكانت وجهة نظر سعد زغلول أن يعلن للاعضاء موافقة الحكومة على جعل رأيهم قطعيا بشأن هذا المشروع ثم يعقب ذلك بدفاعه عن المشروع . ويبدو أن هذه الخطة لم تقبل من جانب محمد سعيد رئيس النظر — الذى خلف بطرس غالى عقب اعتزاله عام ١٩١٠ — وفى النهاية اتفق النظر فيما بينهم على طريقة الدفاع عن المشروع بان محمد سعيد

(٢١٦) محضر جلسة الجمعية العمومية ٢١ مارس سنة ١٩١٠

(٢١٧) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ، ص ٩٣٠

الاعضاء باعلان الحكومة بجعل رأى الجمعية قطعيا ثم يدافع بسعد عن مد الامتياز ويعقبه اسماعيل سرى فى الحديث عن الحاجة الى المال ثم رشدى ليبين للاعضاء المخاوف من رفض المشروع ثم يبين حشمت القرارات الخاصة بمجلس اواردة الشركة فيما يتعلق ترسم المرور واخيرا يتحدث سياسيا ناظر المالية فيطمئن الاعضاء على جدول المشروعات التى تستخدم فيها هذه الأموال (٢١٨) .

وفعلا وقف سعد زغلول بجلسة ٤ أبريل سنة ١٩١٠ يدافع عن المشروع ثم اعقبه اسماعيل سرى فتحدث عن استهلاك مهمات الشركة وبعد ذلك استأنف سعد دفاعه عن المشروع وابلغ الاعضاء أن الشركة وافقت على التعديلات التى طلبت الحكومة ادخالها على المشروع .

وفى جلسة الجمعية بتاريخ ٧ أبريل سنة ١٩١٠ حاول سعد استئناف دفاعه عن المشروع ولكن بعد فترة قصيرة قاطعه الاعضاء على أن المسألة استوفيت من جانب الحكومة فرد قائلا « انكم استعملتم هذا السلاح ضدى اليوم وسيستعمل غدا ضدكم فاحذروه والرأى لكم » .

ولكن الحكومة بدافعها لم تستطع استمالة الاعضاء لمشروعها حيث رفضت الجمعية العمومية باجماع الاراء ما عدا مرقص سمكة والنظار (٢١٩).

وظلت الهيئتان الاستشاريتان تطالبان الحكومة كلما سنحت لهما الفرصة بتوسيع اختصاصاتهما . ومن ذلك ما طلبه مجلس شورى القوانين فى ٢٢ يونية سنة ١٩٠٩ باعداد مشروع قانون يمنح الامة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى ادارة البلاد على النحو الذى سبق أن طلبوه فى جلسة مجلس الشورى فى أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ كما سبق أن اشرنا ولكنهم اضافوا الى طلبهم هذا اعداد مشروع قانون بتعديل نظام الانتخاب وابلغ أعضاء المجلس الى ستين عضوا وذلك لتحقيق « النيابة عن الامة بمنع اكمل من الحالة الراهنة » (٢٢٠) .

(٢١٨) مذكرات سعد زغلول ، كراس ١٨ ص ٩٣١

(٢١٩) محضر جلسة الجمعية العمومية ١٧ أبريل سنة ١٩١٠

(٢٠٠) محضر جلسة مجلس شورى القوانين ٢٢ يونيه سنة ١٩٠٩

كذلك طلبت الجمعية العمومية نفس الطلب في ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ لكن طالبها كان أكثر تحديدا من المجلس اذ نص على أيجاء مجلس ينوب عن الأمة ويكون رأيه قطعيا في ادارة أمور البلاد (٢٢١) .

وقد ردت الحكومة على تلك الرغبة في ٢٥ مارس سنة ١٩١٢ بأن الخديو اشار في خطابه في افتتاح الجمعية العمومية سنة ١٩١٢ الى الخطة التي ستجرى عليها «الحكومة فيما يتعلق بهذا الاقتراح وتتضمن اهتمام الحكومة بالبحث » عن الوسائل اللازمة لتحسين احوال النظام النيابي العام وجعله احسن مطابقة لمصلحة البلاد (٢٢٢) .

واخيرا في عام ١٩١٣ اضطرت الحكومة تحت ضغط الحركة الوطنية وبتوجيه من الاحتلال الى ادماج مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية في هيئة واحدة. عرفت بالجمعية التشريعية صدر بانشائها القانون النظامي سنة ١٩١٣ .

ويبدو ان الاحتلال اراد ان يعرقل تيار الحركة الوطنية بمماراتها في الظاهر بوضع نظام شورى جديد دون ان يكون له قواعد الدستور الحقيقي ، ذلك ان القانون النظامي الجديد لم يكن الا طبعة مبسطة من القانون النظامي القديم الصادر في عام ١٨٨٣ وكل ما استحدثه في هذا الخصوص ما يلي :

- (١) عدل عن فكرة تعدد المجالس وعاد الى تقليد المجلس الواحد .
- (ب) استبقى فكرة الجمع بين التعيين والانتخاب مع توسية مجال الانتخاب قليلا .
- (ج) جمع المجلس الجديد بين اختصاصات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية مع بعض الاستثناءات الطفيفة (٢٢٣) .

(٢٢١) محضر جلسة الجمعية العمومية ١٤ مارس سنة ١٩١٠
 (٢٢٢) انظر نص خطبة الخديو في الجمعية العمومية بمحضر جلسة الجمعية العمومية ٢٥ مارس سنة ١٩١٢ .
 (٢٢٣) سليمان محيى الطماوى ، مبادئ القانون الدستوري والمصري والاتحادى ص ٨٠

أما عن الخصائص العامة للنظام الجديد فاتها تنحصر في النواحي الآتية:
 أولا — يعتبر هذا النظام صورة أخرى لجُلوس الحكم المطلق فهو إذن لا يختلف كثيراً عن نظام سنة ١٨٨٣ حيث رُكز السلطة في يد النظارة من الناحية الدستورية ، ولكنها من الناحية الفعلية ظلت في يد المعتمد البريطاني . ولم يكن للجمعية التشريعية سلطة فعلية إلا فيما يتعلق بفرض الضرائب والرسوم (٢٢٤) . أما فيما عدا ذلك فاختصاصاتها استشارية ، ويتضح من ذلك أن السلطة التنفيذية وكذلك التشريعية بقيتا في يد مجلس النظار .

ثانياً — كانت هذه الجمعية مشكلة من ٨٣ عضواً منهم ٦٦ منتخبون ، ١٧ معينون من بينهم رئيس الجمعية . وكان النظار يعتبرون أعضاء في الجمعية بحكم القانون (٢٢٥) .

أما من مدة العضوية فتحددت بست سنوات للأعضاء المنتخبين والمعينين على أن يتجدد انتخاب وتعيين ثلث كل من الفريقين في كل سنتين (٢٢٦) .

وقد يتبين لنا من هذا التشكيل أن هذا النظام الجديد أكثر ديمقراطية من النظام السابق (أى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية) لزيادة عدد الأعضاء المنتخبين عن المعينين ، ولكن هذا التعديل يفقد قيمته ما دامت اختصاصات الجمعية التشريعية استشارية . الأمر الذى لا يدعو — على حد قول صحيفة التيمس — إلى المبالغة في الثقة بنتائج النظام الجديد (٢٢٧) .

ولقد تحددت اختصاصات الجمعية التشريعية في إقرار الضرائب والرسوم ، إذ لا يتم فرضها إلا بعد موافقة الجمعية عليها . والحقيقة أنه الانحصار الجدى الوحيد بين الاختصاصات المخولة للجمعية ، وفيها عدا ذلك نجد أن الاختصاصات الأخرى استشارية .

(٢٢٤) المادة ١٧ من القانون النظامى سنة ١٩١٣ فى : محمد خليل

صبحى ، المصدر السابق ، ج ٥ ص ٣٩٦

(٢٢٥) المادة الثانية من نفس القانون فى نفس المصدر ص ٣٩٢

(٢٢٦) المادة ٤ ، ص ٣٩٣

The Times 22 - 1 - 1914

(٢٢٧)

وخولت الجمعية حق مناقشة ردود الحكومة على ملاحظاتها ، ولم يكن هذا الحق مخولا من قبل لمجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية . ولكن ملاحظات الاعضاء لم تكن ملزمة للحكومة . كما خولت الجمعية أيضا حق تحضير مشروعات قوانين ، باستثناء القوانين النظامية ، أما مجلس الشورى فكان له فقط أن يطلب من الحكومة تقديم هذه المشروعات دون أن يكون لكلتا الهيئتين الحق في تقديم مشروعات القوانين .

وفيما عدا ذلك لم يزد اختصاص الجمعية التشريعية على ما كان للهيئتين السابقتين بل رجع بها إلى الوراء في بعض الشئون ، فقد كان القانون أو النظامي القديم ينص على أنه لا يجوز لمجلس شورى القوانين أن يتذكر أو يبدى رأيا أو رغبة في الجزية التي كانت تدفع لتركيا والدين العمومي وكل ما التزمت به الحكومة بموجب قانون التصفية أو معاهدات دولية ، وقد حظر القانون الجديد على الجمعية التشريعية الخوض في هذه المسائل وأضاف إليها المسائل المتعلقة بالدول الأجنبية وعلاقات مصر بهذه الدول (مادة ٢٠) وهذه الاضافة تعنى منع المناقشة في الاحتلال ، لانه علاقة بصر بدولة أجنبية ، وكذلك مركز إنجلترا في السودان .

ويهمنا الآن ابراز العلاقة بين الحكومة والجمعية التشريعية لنعرف نفوذ وسلطة هذه الهيئة الجديدة بالنسبة للمشاركة في أعمال الحكم والادارة .

بمقتضى نص المادة ٢٧ من القانون النظامي سنة ١٩١٣ تقرر لاعضاء للجمعية التشريعية الحق في توجيه أسئلة الى النظار في المسائل الادارية ذات المصلحة العامة بشرط موافقة رئيس الجمعية وبشرط الا يكون للسؤال أى أساس بالعلاقات والاتفاقات الدولية . وكان للوزير الموجه اليه السؤال الحق في عدم الاجابة اذا قدر أن المصلحة العامة تقتضى ذلك (٢٢٨) . هذا فضلا عن ان اجابة الناصر أو نائبه ليست محلا للمناقشة (٢٢٩) .

وهكذا لم تكن الحكومة ممثلة في مجلس النظار مسئولة سياسيا أمام

(٢٢٨) المادة ٢٨ من القانون النظامي الصادر سنة ١٩١٣ ص ٣٩٩

(٢٢٩) المادة ٢٩ من القانون النظامي سنة ١٩١٣ ص ٣٩٩

الجمعية ، كما أنها تستطيع من جانبها أن تحل الجمعية إذا اختلفت معها في الرأي ويظهر لنا هذا الوضع غير المتعادل مدى قوة الحكومة وضعف الجمعية التشريعية أمامها (٢٣٥) .

عقدت الجمعية التشريعية دورا واحدا من ٢٢ يناير سنة ١٩١٤ الى ١٧ يونيو سنة ١٩١٤ وأول ما نلاحظه على مواقف أعضائها هو انقسامهم الى فريقين أولهما كان مؤيدا للحكومة في سياستها وهو فريق الاغلبية والثاني فريق الاقلية ويضم أعضاء ينتمون الى الحزب الوطنى وحزب الامة وحزب الإصلاح وكان يوجه هذا الفريق في معارضة للحكومة سعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية المنتخب .

ويتضح منذ الوهلة الأولى تدخل الحكومة في أعمال الجمعية التشريعية عندما طلبت الحكومة على لسان ناظر الحقائق حسين رشدى الالتزام الى اللجنة التى شكلتها الجمعية التشريعية لاعداد اللائحة الخاصة بها وتضطر الجمعية الى الموافقة على طلب الحكومة (٢٣٦) .

وقد تمثل أول خلاف بين الحكومة واللجنة التى شكلت لاعداد اللائحة الجمعية الداخلية عندها عارضت الحكومة فى منح رئيس الجمعية الحق فى اخراج العضو الذى يتحدث فى أمور خارجة عن اختصاص الجمعية بينما ترى اللجنة ان هذا الحق للجمعية دون غيرها (٢٣٧) :

والواقع ان الجمعية التشريعية اضاعت عددا من جلساتها فى النظر فى مسألة من له الحق فى تولى رئاسة الجمعية عند غياب رئيسها الوكيل المعين امام المنتخب وتدخل رئيس النظار معلنا أن الرئاسة للوكيل المعين ولقد استطاعت الحكومة عن طريق انصارها من الاعضاء الفوز فى هذه المسألة على فريق المعارضة أو اضيف الى اللائحة مادة جديدة تقضى بأن يحل الوكيل المعين

محل رئيس الجمعية في حالة غيابة وإذا غاب الوكيل المعين يكون للوكيل المنتخب حق الرئاسة (٢٣٢) .

كذلك صرفت الجمعية وقتا طويلا في مناقشة عدم قانونية انشاء نظارتى الاوقاف والزراعة على اعتبار ان الحكومة لم تأخذ رأى الجمعية عقب تكوينهما مع بيان الاسباب التى حدث بها الى اصدار القانونين المتعلقين بانشائهما (٢٣٤)

والواقع ان تنوع تشكيل الجمعية التشريعية ادى الى تعدد المسائل التى قامت ببحثها فبينما نجد ان طبقة الاعيان استهزوا فى الاهتمام بشئون الزراعة وتأييد المشروعات التى تتعلق بمصالح طبقتهم (٢٣٥) . نجد ان الاعضاء الذين يمثلون الطبقة المثقفة يقترحون أمور تتفق وطبقتهم (٢٣٦) .

وفى نهاية حديثنا عن الجمعية التشريعية نقول ان كتشنر أبدى ثقته بأعضائها وعول على معاونتهم للحكومة فى تصريف الامور (٢٣٧) . وكان يريد أن يجعل أنها أداة طيعة للحكومة ولكن خاب امله عندما انقسم اعضاؤها الى فريقين كما أشرنا عندما وجد الخديو يتدخل فى شئونها بأعضائها فعزم على الغائها لكنه سرعان ما غير رأيه اذ وجد أنها ليست أداة خطيرة على وجود الاحتلال بسبب الاختصاصات المحدودة كما أنه رأى أنها وسيلة نافعة للحد من نفوذ الخديو وسلطانه .

على أن الجمعية التشريعية لم تعيش طويلا حيث نشبت الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ فاقفّت جلساتها .

(٢٣٣) محضر جلسة الجمعية التشريعية ٢ ، ٢٤ فبراير ، ١٨ ، ١٩ مارس ١٩١٤

(٢٣٤) محضر جلسة الجمعية التشريعية ٢١ مايو سنة ١٩١٤

(٢٣٥) مثل مشروع قانون نقابات التعاون .

(١١٦) مثل المطالبة بتحسين اوضاع رؤساء المحاكم الأهلية وقضااتها واعضاؤها النيابة ومعاونى الادارة .

(٢٣٧) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٢١ ، ص ٨٢ .

ولم تتمتع البلاد بحياة نيابية أو شبه نيابية طوال الحرب والسنوات
التي أعقبها حتى قيام ثورة ١٩١٩ ثم صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢
وصدور دستور سنة ١٩٢٣ الذي دخلت به الحياة النيابية المصرية مرحلة
جديدة .

الفصل السادس

الادارة المحلية

- = ادارة الاقاليم من العصر العثماني حتى بداية عهد السيطرة البريطانية .
- = المديرين والمحافظون .
- = نظام التفويض .
- = حكام دارو البوايس .
- = مأمورو المراكز ونظار الأقسام .
- = العمدة والمشايخ .

كانت مصر مقسمة في العصر العثماني الى خمس ولايات كبرى أربعة
 منها في مصر السفلى وواحدة في مصر العليا . وهذه الولايات هي :
 الشرقية وعاصمتها المنصورة والغربية وعاصمتها المحلة الكبرى
 والمنوفية وعاصمتها منوف والبحيرة وعاصمتها دمنهور ومصر العليا وعاصمتها
 جرجا .

وكان يحكم كل ولاية صنجق من المماليك يعينه الباشا ويصدق على
 الباب العالي لذلك سميت هذه الولايات بالصنجقيات .

وكانت هذه الولايات الخمس مقبضة بدورها الى وحدات اقليمية هي
 الكاشفيات يتولى الاشراف على كل منها كاشف يختار أيضا من المماليك .
 وكان عدد الكاشفيات طبقا لقانون نامة سليمان سنة ١٥٢٥ الذي أرسى نظام
 الادارة في مصر ١٤ ، ١٣ منها في مصر السفلى والوسطى والرابع عشر يتكون
 من واحة الخارجة في الصحراء الغربية (١) .

ويبدو ان عدد الكاشفيات قد زاد زيادة كبيرة حتى بلغ نحو الضعف في
 القرن الثامن عشر حتى أصبحت بعض القرى الكبيرة مراكز رئيسية
 للكشوفات (٢) .

وربما كان القصد من اكثر الكاشفيات تقنين وحدة الصعيد الادارية
 نحاشيا لتجدد الاضطرابات التي كان يقوم بها العربان في القرن الثامن عشر (٣) .

(١) ليلي عبد اللطيف أحمد ، الادارة في مصر في العصر العثماني ، رسالة
 دكتوراة غير منشورة تحت اشراف الاستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ،
 نوقشت بكلية الاداب جامعة عين شمس — سنة ١٩٧٥ ، ص ٣٦
 (٢) السيد رجب حراز ، المدخل الى تاريخ مصر الحديث بن الفتح
 العثماني الى الاحتلال البريطاني ، ص ١٣
 وهذه الكشوف هي : دمنهور — المنصورة — المحلة — منوف — بلبيس
 قليوب — الجيزة — الفيوم — البهنسا — الاشموين — منفلوط — أسيوط —
 أبو تيج — طها — طهطا — اخمين — الجزيرة — سوهاج — العسائر —
 فرشوط — بهجورة — حرقنا — الأقص — أرمنت — الاخصاص — أسنا —
 أسوان .

(٣) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصري في القرن
 الثامن عشر (رسالة دكتوراة منشورة) ص ١٥

وكانت اختصاصات الصناجق تنحصر في حفظ الامن والنظام والفصل في المنازعات وحماية المزارعين من غارات العربات ومساعدة الملتزمين في جباية الضرائب « ولم يقدرُوا يحضروا بمصر حتى يحضروا معهم حجة اشهاد من قاضي الولاية وأعيانها يحظ الجسور وري البلاد والحكم بالعدل بين العباد » (٤)

(٤) أجوبة حسين أفندي الروتامجي : ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية تحقيق الأستاذ محمد شفيق غريال بحلوية كلية الآداب جامعة فؤاد ، المجلد الرابع ج ١ سنة ١٩٣٦ ، ص ١٣

أما الكشاف فكانوا يعانون صنائج الاقاليم ولهم ذات السلطة المقررة للصناجق والواقع أن الكشاف كانوا هم الحكام الحقيقيين في الاقاليم . ويرجع ذلك الى أن الصناجق كانوا لا يقضون في الاقاليم سوى ثلاثة أو أربعة أشهر في السنة ويقيمون في العاصمة باقى أشهر السنة خشية ما قد يحاك حولهم من مؤامرات في العاصمة قد تنتهى بعزلهم من ولاياتهم (٥) .

والى جانب الصناجق والكشاف كان يوجد مشايخ القرى وكانوا مسئولين عن الحفاظ على الأمن في قرأهم والاشراف على تنظيم أعمال القرى وبمسح اراضي ومتابعة عملية تحصيل الضرائب خاصة من المقصرين في أدائها كما كانوا يشاكون قاضي الشرع وغيره من رجال الإدارة في فض المنازعات التى تنشأ بين أهالى القرى (٦) . كما كان يوجد الشاهد ويقوم بتسجيل اطمئان القرية في دفتر خاص بها والصراف الذى يقوم بجمع الاموال المستحقة على الاهالى (٧) .

ولكن ادارة الاقاليم في العصر العثمانى اتسمت بالفساد ويرجع ذلك الى كثرة الصراع الذى كان ينشأ بين الامراء المماليك من أجل السيطرة على حكم الولايات فقد كان المماليك يمثلون عناصر منقسمة على نفسها ومن ثم كانت دائما

(٥) عيد الرحمن الرافعى . تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ج ١ ص ٣٦ .

(٦) عبد الرحيم عبد الرحمن — المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٧) نفس المصدر — ص ٢٣ ، ٢٥ .

مشغولة بالتنازع على المكاسب والمغانم هذا بالإضافة الى اشتراكهم مع الجندى فى الثورة على الباشا الامر الذى ادى الى تدهور ادارة الاقاليم رغم المحاولات التى قامت بها الدولة العثمانية من اجل اصلاح نظام الادارة فى مصر (٨) .

والحقيقة أن محمد على هو أول من اهتم باصلاح نظام ادارة الاقاليم ضمن خططه الشاملة فى اقامة حكومة نظامية مستقرة الامر الذى اتضح اثره فى نشر لواء الامن والنظام فى البلاد (٩) .

ادخل محمد على عدة تعديلات على التقسيم الادارى للبلاد حيث جعل من مصر سبع مديريات عين كل منها مديرا . خص لواجه البحرى منها اربع مديريات وكانت المديرية الاولى تشمل البحيرة والقלוبيه والجيزة (١٠) . والثانية تشمل المنوفية والغربية (١١) . والثالثة تشمل المنصورة (الدقهلية) تشمل الشرقية .

والمديرية الخامسة كانت تضم مصر الوسطى من جنوب المنيا حتى جنوب الجيزة (١٢) . اما المدير يتان السادسة والسابعة فكانتا تتألف منها مصر العليا والاولى تمتد من شمالى قنا الى جنوبى المنيا واخرى تمتد من وادى حلفا الى قنا (١٣) .

(٨) من هذه المحاولات ما قامت به الدولة العثمانية من ارسال الوزير محمد باشا الى مصر فى سنة ١٦٠٧ الذى تمكن من اخمد ثورة الجند التى اشترك فيها الصناجق ضد الباشا وقام بنفى الصناجق جميعا الى خارج القاهرة — انظر ليلى عبد اللطيف — المصدر السابق ، ص ٥١ — ٥٢

(٩) عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على — ص ٦١٧ — ٦١١
 (١٠) ثم صارت البحيرة مديرية قائمة بذاتها وكذلك الجيزة .
 (١١) ثم انفصلت كل منها وصارت مديرية قائمة بذاتها .
 (١٢) سميت بعد ذلك مديرية الاقاليم الوسطى وشملت بنى سويف والفيوم والمنيا . ثم سميت اسيوط وجرجا مديرية نصف اول وجه قبلى — انظر عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ص ٦١٨ — ٦١٩ .

والى جانب هذه المديریات كان هناك خمس محافظات هي : القاهرة
والاسكندرية ورشيد ومياط والسويس .

وكانت كل مديرية تنقسم حسب مساحتها الى عدة مراكز يرأس كلا منها
بأمور وكل مركز ينقسم الى عدة اقسام (أخطاط) يرأس كل قسم ناظر ، والقسم
يشمل عدة نواح قرى) يتولى الاشراف على كل ناحية رئيس يسمى شيخ
البلد والمعروف (ألا بالعمدة) وظل بجانب العمدة الخولى ووظيفته مسح
الاطيان والصراف لجمع امال الميرى (١٤) .

ورغم ما كان يتمتع به المديرون من سلطات تنفيذية وقضائية واسعة
لم يكن لهؤلاء سلطة خاصة يفرد بممارستها دون الباشا ، فقد كان محمد على
من حين لآخر يبعث اليهم بالوامر التى توضح لهم كيفية ممارسة هذه السلطات
فهو يراقبهم مراقبة ذاتية وكان بابهم مفتوحا للشكوى ضد تصرفات الموظفين
سواء صدرت هذه التصرفات عنهم بصفتهم العامة أو بصفتهم الشخصية .
وسجلات المعية السنية حافلة بمدى اهتمام محمد على بحكم الاقاليم (١٥) .

وكان محمد على على يشدد من مراقبة رجال الاقاليم وعلى حيد قبول
الجبرتى أن الباشا كثيرا ما كان يبعث بعيونه « للفحص والتجسس » (١٦) .
ويعزلهم اذا اساءوا فى حكمهم من ذلك ما قام به محمد على فى عام ١٨١٧ من

(١٤) عبد الرحمن الزافعى ، نفس المصدر ص ٦١٩ .

(١٥) من ذلك على سبيل المثال لا الحصر مكاتبة من محمد على الى
محافظ دمياط فى شهر شوال ١٢٣٤ (١٨١٩) يعنف فيها محمد على المحافظ
لشكوى وكيل القنصل الانجليزى من تصرفاته غير المرضية وجاء فيها
« يا حسن أغا منذ أمد طويل وأنت تعمل فى الحكومة فما أغرب هذه الحالة
الم تحاول معرفة الاجراءات التى يجب اتباعها حاكم المناطق التى بها
قناصل واتباعهم ، غياروحى ، ابيضت ذقنك بالطاحونة ؟ او لم تطلع ولو
على نبذة من أحوال العالم ؟ (وثائق المعية السنية ج ٣ ص ١٧٣ — ١٧٣
الامر نمرة ٣٤٤) . وعندما ارسل المحافظ الى محمد على رده على الشكوى
لم يقتنع محمد على بها وأمر بتشكيل لجنة لتحقيق الشكوى . (المعية السنية
ج ٣ ص ١٩٣ — ١٩٤) .

(١٦) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ،

عزل جميع حكام الاقاليم وحاسبهم على أعمالهم لظلمهم للاهالى . (١٧) . كما أن محمد على كان يحرص على أن يحصل من حكام الاقليم على تقارير بصفة منتظمة (١٨) .

وقد حدد قانون الفلاحة الذى أصدره محمد على فى سنة ١٨٣٠ اختصاصات حكام الاقاليم وأبان الجزاء الذين يستحقونه فى حالة وقوع اخطاء من جانبهم (١٩) . فكان مشايخ البلد يشرفون على رى الاراضى وتطهير الترع فى فصل الشتاء واصلاح السدود وصيانة مستلزمات الرى فى الناحية وجمع العمال للقيام بالاشغال الهامة كاصلاح الجسور وخمر الترع وغير ذلك (٢٠) .

كذلك كان حاكم الخط وكبار المشايخ يدخل ضمن اختصاصاتهم جمع المواطنين فى مختلف النواحي الواقعة فى دائرة اختصاصهم فى وقت الفيضان واصدار الآراء المتعلقة برى كل حوض . بينما كانت مهمة ناظر القسم تنحصر فى مراقبة اعمال الرى بصفة عامة والتفتيش على الجسور . اما المساور فكان بدوره مسئولا عن توفير العدد الكافى من آلات رفع المياه وبصفة عامة الاشراف على الاشغال الهامة فى مقاطعته وتنفيذ الأوامر المرسلة اليه من القاهرة (٢١) .

استمر وضع ادارة الاقاليم فى عهدى عباس وسعيد كما كانت فى عهد محمد على وإن كان سعيد قد أشرك العنصر المصرى فى المناصب الصغرى فى الادارة الاقليمية فى وظائف حكام الاخطاط ونظار الاقسام بنسبة الثلث بعد أن كانت تلك المناصب وفقا على الاتراك وحدهم (٢٢) .

(١٧) نفس المصدر ، ص ٢٧١

(١٨) نفس المصدر ، ص ٢٧١

(١٩) انظر نص القانون فى فتحى زغلول : الحماماه ، ١٩٠٠ ، الملحقات ص ١٠٠ وما بعدها .

(٢٠) ريفلين ، هيلين آن ، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيبى ، ص ٣٤٦ — ٣٤٧ .

(٢١) نفس المصدر ، ص ٣٤٧ — ٣٤٨

(٢٢) Bear, Gabriel. Social Change in Egypt 1800—1914 (Holt, ed : Political and Social Change in Modern Egypt) p. 148.

(م ١٦ — الادارة المصرية)

أما في عهد اسماعيل فقد تعدل التقسيم الإداري للبلاد فأصبح عدد المديریات ١٣ ستة مديريات منها في الوجه البحرى وسبع مديريات في الوجه القبلى (٢٣) . بينما صار عدد المحافظات تسعا (٢٤) .

وظلت المديریات يرأسها المديرون والمحافظات يشرف عليها المحافظون كما استمرت المديریات مقسمة الى مراكز والمراكز الى اقسام (أخطاء) والاقسام الى نواح وبلاد . بينما تغير اسم مشايخ البلاد فأصبحوا يعرفون بالعمد وتحت أيديهم المشايخ وأصبح تعيين هؤلاء وأولئك يتم عن طريق انتخاب الأهالى (٢٥) .

ورغم اهتمام الخديو اسماعيل بهراقة الإدارة سواء المركزية أو الإقليمية عن طريق « ترتيب ديوان للتفتيش دواوين العمومات والأقاليم والمحافظات وسائر الدواوين والمصالح » (٢٦) إلا أن الفساد قد تطرق الى الإدارة الإقليمية بسبب النفوذ الهائل الذى تمتع به العنصر التركى المسيطر على المناصب الكبرى فى الأقاليم كمناصب المديرين والمحافظين ووكلائهم وبعض مناصب مديرى المراكز . إذ لم نر بين المديرين عام ١٨٧٦ مصرية واحدا اذا استثنينا محمد باشا سلطان مفتش عموم الأقاليم القبلية . ذلك الوقت (٢٧) .

وعلى أن هذا لا يعنى أن الحكومات قبل الاحتلال قد أهملت شأن

(٢٣) مديريات الوجه البحرى هى : البحيرة — الغربية — الشرقية — الدقهلية — المنوفية — القليوبية .

ومديريات الوجه القبلى هى : الجيزة — بنى سويف — الفيوم — المنيا — بنى مزار — أسيوط — جرجا — قنا — أسنا .

(٢٤) المحافظات هى : القاهرة — الاسكندرية — رشيد — دمياط — بورسعيد — الاسماعيلية — السويس — القصير — انظر عبد الرحمن

الرافعى عهد اسماعيل ج ٢ ، ص ٢٣٧

(٢٥) نفس المصدر ، ص ٢٣٨

(٢٦) دار الوثائق القومية . سجلات الأوامر العربية — سجل رقم

١٩٤٣ أمر الى المجلس الخصوصى فى ١٦ ربيع الأول سنة ١٢٩٠ — ١٤ مايو سنة ١٨٧٣

(٢٧) حسين فوزى النجار ، أحمد لطفى السيد ، ص ٤

Baer, Op. Cit., P. 149

وأيضا :

الادارة الاقليمية بل على العكس اهتم رؤساء هذه الحكومات بمحاولة النهوض بادارة الاقاليم ويتضح ذلك من ان أحد رؤساء هذه الحكومات وهو محمد شريف عند تشكيل نظارته في ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ على حث حكاهم الاقاليم على التعاون مع النظارة بأن ارسل اليهم منشورا عقب توليه رئاسة النظارة مباشرة اوضح لهم فيه المنهج الذى يسيرون عليه فى علاقاتهم مع أهالى القطر . واوصاهم بالعمل على انتظام ادارة الاقاليم واوصاهم بالعطف على الاهالى وأن يكونوا واثقين من مساعدة ومحبة الشعب لهم (٢٨) . واستمر شريف طوال نظارته الثلاث التى شكلها قبل الاحتلال يولى اهتمامه بادارة الاقاليم (٢٩) .

وعندما جاء الاحتلال البريطانى لمصر ظل عدد المديرية كما كان فى عهد اسماعيل بينما تغير عدد المحافظات فأصبح عددها ستا بدلا من تسع محافظات .



استمر المديرين والمحافظون ومختلف حكام الاقاليم فى بداية عهد السيطرة البريطانية يشاركون فى العمل كثيرا او قليلا بدون ارشاد البريطانيين واستمروا فى وضعهم كما كانوا قبل الاحتلال . اذ ظل المديرين ومأموروا المراكز المثلين الرئيسيين لنظارة الداخلية ينقلون قوانينها وتعليماتها الى كافة المستويات المحلية ، واستمروا مسئولين امام الادارة المركزية من استتباب الأمن فى الجهات التى يعملون بها (٣٠) .

ويأتى المديرين والمحافظون من الناحية الاسمية على رأس الهيئة الحاكمة المحلية . فالمديرية هى أهم الأقسام الادارية فى الدولة ، وسنحاول دراستها من ناحيتين أولاهما اعتبار المديرية وحدة ادارية تابعة للادارة

(٢٨) الوثائق المصرية ١٣ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢٩) من ذلك خطابه فى ٢٦ سبتمبر ١٨٨١ الى المديرين والمحافظين والذى تضمن القواعد الأساسية التى يجب عليهم أن يسيروا عليها من اجل حفظ الأمن والفصل بين السلطة الادارية والقضائية . انظر : نص الخطاب فى : سليم نقاش مصر للمصريين ج ٤ ، ص ١١٣ — ١٣٥

(٣٠) Tignor, Modernization and British Colonial rule in Egypt.

المركزية ، والناحية الثانية اعتبار المديرية شخصا معنويا له شخصية شبه مستقلة ، ولها مصالحها ومرافقها المحلية التى تتبعها(٣١) .

والمدير هو الرئيس الاعلى للمديرية ، وله مظهر مزدوج ، فأولا وقبل كل شيء هو يعد عاملا مركزيا يمثل السلطة المركزية ، كما انه بمثابة عامل لا مركزى يمثل مجلس المديرية . ويبدو ان مظهر المدير المركزى كان له تأثير بعيد فى المظهر الآخر أى المظهر اللامركزى(٣٢) .

أما عن المظهر المركزى للمدير فاننا نلاحظ أنه يعد من أعمال الحكومة المركزية وذلك طبقا لما قرره الأمران العاليان الصادران فى ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ وأول يونية سنة ١٨٩٣ وكذلك وفقا للمنشور الصادر فى ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٨ . وللمدير أيضا صفته السياسية ، وكان للسلطة المركزية الحرية التامة فى مسألة تعيينه ويتم ذلك بموجب مرسوم خديو يصدر بناء على اقتراح ناظر الداخلية وموافقة مجلس النظار . ولم تكن هناك شروط محددة لاختيار المديرين كالكفاءة مثلا أو الحصول على مؤهلات معينة ، وإنما كان يترك ذلك لتقدير السلطة المركزية .

ومن دراستنا لبعض ملفات مديرى المديريات والمحافظين اتضح لنا ان بعضهم كانوا من العسكريين الذين خدموا فى الجيش المصرى ووصلوا الى رتب الضباط الكبيرة وبعضهم ممن عمل فى البوليس فى وظائف صفرى مثل ملاحظ بوليس وظل يتدرج فى الترقى الى أن أصبح مأمور مركز أو ناظر قيم ثم وكيل مديرية الى أن أصبح مديرا وبعضهم كانوا من رجال القضاء ومنهم من لا يحمل مؤهلات على الإطلاق(٣٣) .

(٣١) مصطفى الصادق ، القانون المالى ، ص ١٠٧

(٣٢) عثمان خليل عثمان ، اللامركزية ونظام مجالس المديرية فى مصر ، ص ١٠٠

(٣٣) انظر على سبيل المثال ملفات خدمات هؤلاء المديرين :
— اللواء ابراهيم باشا صبرى :

وهو من خريجي المدرسة الحربية — عين مديرا لعدة مديريات واحيل الى المعاش فى ١٠ فبراير سنة ١٩١٢ عندما كان مديرا لاسيوط وبدأ خدمته فى الحكومة منذ عام ١٨٨١ — ملف رقم ٢٦٩١٠ محفظة ١٢١٤ دولا ب ٥٩ رف ٤ (بدار المحفوظات) .

وكان تعيين المديرين يتم في البداية بصفة مؤقتة ثم يثبتون بعد فترة في مناصبهم وكان مستقبلهم رهنا بارادة الحكومة حيث كانوا يخضعون لرقابتها ومصيرهم في النهاية يتوقف على رغبتها وتقديرها . وعلى ذلك لم يكن من السهل على المديرين أن يتشربوا كقاعدة عامة — روحا محلية خالصة من طغيان التيارات الحكومية والسياسية ، هذا بالاضافة الى كثرة تنقلهم من مديرية الى أخرى طبقا لأوامر نظارة الداخلية وبحيث لم تتسع لهم فرصة الاستقرار في مراكزهم بالقدر الذي يتيح لهم التعرف على احوال مديرياتهم .

— مصطفى بك ماهر :

من رجال البوليس ثم انتقل الى الادارة مديرا لعدة مديريات آخرها مديرا للمنيا ثم احيل الى المعاش في ١٩٠٧ (ملف ٢٣٤١٤ محفظة ٩٢٧ دولاب ٤٥) .

— محمد أمين واصف بك :

من رجال القانون (يحمل ليسانسيه في الحقوق) دخل خدمة = الحكومة في عام ١٨٩٥ في وظيفة معاون بمديرية الجيزة ثم رقى مأمور مركز ثم مدير — احيل الى المعاش في عام ١٩١٤ عندما كان مديرا للجيزة ثم عين في نفس العام مفتشا عاما لنظارة الاوقاف .

(ملف رقم ٢٦٧٧٣ — محفظة ١٢٠٤ — دولاب ٥٩ — رف ٢) .

— محمد محمود باشا :

حاصل على دبلوم في التاريخ الحديث من جامعة اكسفورد سنة ١٩٠١ عمل مديرا لعدة مديريات — احيل الى المعاش في عام ١٩١٧ عندما كان مديرا للبحيرة (وهو نجل محمود باشا سليمان) دخل خدمة الحكومة بعد ذلك ثم رئيسا للوزارة (ملف رقم ٥٣٣٠ — محفظة ٣٨٥٧ — دولاب ٣٧٦ رف ٤) .

— حسن بك حسنى :

كان مديرا لبنى سويف ثم احيل الى المعاش في عام ١٨٩٥ — لم يكن حاصلًا على أية مؤهلات — ملف ١٨٨٧٤ محفظة ٦٤٠ دولاب ٣١ رف ١ — على واصف باشا .

كان مديرا للشرقية عندما احيل الى المعاش في عام ١٨٩١ لاهماله في ادارة مديريته . لم ين حصل على أية مؤهلات .

انظر : ملفه رقم ٧٢٦٩ محفظة ٥٧٦ دولاب ٢٧ رف ٤

— ابراهيم باشا نبيه : (ملف ٢٣٧٢٨ محفظة ٩٥٢ دولاب ٤٦) —

كان مديرا للبحيرة وقت احواله الى المعاش في عام ١٩٠٨ — لم يكن حاصلًا على مؤهلات — بدأ خدمته في الحكومة عام ١٨٧٠ في وظيفة تلغرافجى ثم وكيل محطة بالسكة الحديد ثم انتقل الى الادارة .

وقبل أن نتحدث عن صلاحيات واختصاصات المدير والمحاظ يجدر الإشارة الى أن المحافظات لم تكن لها صفة اللامركزية التي كانت للمديريات ومن ثم فإن المحافظ كان له صفة المركزية فقط . وكانا كلاهما يعتبران من عمال الحكومة المركزية .

أما فيما يتعلق باختصاصات المدير أو المحافظ فقد أوضحتها الأوامر العالية الصادرة في ١٠ أبريل ١٨٨٣ ، ١٣ أغسطس ١٨٨٨ وأول يونيو ١٨٩٣ وطبقا لهذه الأوامر كان كل من المحافظ والمدير يعتبر نائباً عن الحكومة المركزية في دائرة المحافظة أو المديرية التي يشرف عليها . وكان الموظفون في دائرة المحافظة أو المديرية يذعنون لسلطة المحافظ أو المدير أيا كانت النظارات التي يتبعونها .

أما عن الدور الذي كان يقوم به المدير في إدارة المديرية فهو بعيد المدى ذلك أن المدير لكونه يمثل الحكومة في مجموعها ينوب عن كل ناظر في الأمور المتعلقة بنظارته ، هذا بالإضافة الى ما له من حقوق ذاتية يباشرها بنفسه وان لم يخطو ذلك الى الأمام خطوة محسوسة لضعف إجراءات اللأوزارية الادارية في مصر (٣٤) .

وكان المديرون مكلفين بوجه عام « بإجراء تنفيذ القوانين في دوائر وظائفهم على حسب ما تقتضيه اختصاصاتهم وواجباتهم ولهم أن يصدروا قرارات بعد عرضها على ناظر الداخلية والتصديق منه عليها » (٣٥) .

ولاحقيقة أننا اذا حاولنا مجرد تفسير هذا الاجمال دون تفصيله يتضح لنا منذ الوهلة الأولى مدى تعدد اختصاصات المديرين وتنوعها الا أننا بعد دراستنا لهذه الاختصاصات أمكننا اجمالها في أربعة اختصاصات :

تشريعية وإدارية ومالية وقضائية .

أما عن الاختصاصات التشريعية فكان للمديرين الحق في إصدار

(٣٤) عثمان خليل عثمان ، المصدر السابق ، ص ١٠٢
 (٣٥) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨٣ — أمر عال ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٣

قرارات تتضمن لوائح محلية قد تطبق على كل أنحاء المديرية أو على جزء منها حسب مقتضيات أحوال المديرية . الا أننا نلاحظ أن ممارسة المدير لهذا الحق أى إصداره لهذه القرارات كان يتطلب موافقة ناظر الداخلية وكذلك موافقة أو استشارة مجلس المديرية الذى يرأسه المدير سواء كانت هذه القرارات فردية أو مشتملة على لوائح محلية . وإذا جاز لنا تسمية هذه الصلاحيات المخولة للمدير باختصاصات تشريعية الا أننا يمكننا أن نشير الى أن هذه الصلاحيات كانت مرتبطة أساسا بتكليف هؤلاء المديرين بنشر وتنفيذ كافة القوانين والمراسيم والأوامر الصادرة اليه من الإدارة المركزية فى العاصمة (٣٦) .

أما فيما يتعلق بالاختصاصات الإدارية فهى كثيرة ومتنوعة الا أننا يمكننا أن نوجزها فى النواحي الآتية :

١ — يقوم بعمل الوسيط بين الأفراد أو الأشخاص الإدارية قبل مجلس المديرية أو المجالس البلدية من جهة وبين الحكومة المركزية من جهة أخرى .

٢ — يعد بمثابة الوسيط بين السلطة المركزية التى تبعث اليه بتعليماتها وأوامرها وبين الأفراد الذين تنفذ عليهم هذه الأوامر .

٣ — المدير يمثل الحكومة فى قيامها بأعمال الوصاية على الأشخاص الإدارية ، فهو بمقتضى القانون رئيس مجلس المديرية والمجالس المحلية وهو الذى يدعوها للاجتماع .

٤ — الاشراف على كل موظفى المديرية الملكيين ورجال البوليس وعلى عمد ومشايخ البلاد وقبائل العريان فى حدود القانون .

٥ — المدير يمثل السلطة التنفيذية فى مديريته ولذلك فهو يختص بكل أعمال الإدارة فيها .

٦ — يقوم المدير بجمع كل المعلومات الضرورية التى تلزم السلطة المركزية والتى تطلب منه مثل الاحصاءات وغيرها من المعلومات ويتطلب

منه ذلك أن يكون على دراية تامة برغبات الاهالى وكذلك أن يكون دائم الالتصاق بالاهالى وأن يكثر من المرور في دائرة مديريته لكي يتمكن من ملاحظة اثر ما تقوم به الحكومة من الأعمال .

٧ — الاشراف على أعمال الري في المديرية وملاحظة توزيع المياه في جميع مراكزها ومنح الرخص للمحلات الخطرة او المضرة بالصحة او المقلقة للراحة ورخص حمل السلاح والتصريح بعقد الاجتماعات العامة والترخيص باقامة الموالد والأسواق بعد موافقة مجلس المديرية .

٨ — كان المدير يقوم برئاسة عدد كبير من اللجان الادارية كلجنة الشياخات المتعلقة بأمور العمد والمشايخ واللجنة المحلية لمسائل العربان ولجنة النظر في المخالفات الخاصة بالترع والجسور واللجنة المسماة بجمعية حفظ جسور النيل .

٩ — يتولى القيام بأعمال الرقابة الادارية فهو يعتبر رئيسا لجميع الموظفين الموجودين في دائرته ويراقب أعمالهم (٣٧) .

على أن اكبر المهام الملقاة على عاتق المديرين هي مهمة الأمن العام وستعرض للحديث عنها عند معالجتنا لعلاقة المديرين ببقية رجال الأمن في الأقاليم بعد استعراضنا لبقية اختصاصات المديرين .

أما فيما يتعلق بالاختصاصات المالية للمديرين فتتضمن في الاشراف على تحصيل الاموال الأميرية والضرائب التي يقوم بجبايتها الصيارفة وكذلك تحقيق الشكاوى المتعلقة بها والعمل على جبايتها في مواعيدها . وكان يقوم بالاشراف على صيانة أملاك الحكومة العامة والخاصة ومتابعة تحصيل ايجارها وفي هذا الشأن كان يقوم باتخاذ كافة الاجراءات القانونية بالنسبة للمتأخرين في سداد هذه الاموال سواء بالانذار أو توقيع الحجز وغير ذلك من الأمور التي تضمن تسديد ما عليهم من أموال للحكومة ، والقيام بكل ما تقتضيه هذه المسائل من تعاقد وتقاض حيث تقام باسمه الدعاوى أو

(٣٧) مصطفى الصادق ، القانون المالى ، ص ١٠٩ ، ١١٢ — عثمان خليل المصدر السابق ، ص ١٠٣ — ١٠٤

ترفع عليه نيابة عن الحكومة . وكذلك له دور هام في نزع الملكية للمنفعة العامة (٣٨) .

ورغم أن وظيفة المدير إدارة المديرية ، أى أن عمله إدارى بحث إلا أنه كانت له بعض الاختصاصات القضائية كحقه في إصدار الأمر بتوقيع الحجوزات الامتيازية بمقتضى الدكرى الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وفى رئاسته للجان النفى الإدارى وللمجالس الحسبية ، هذا بالإضافة الى أنه كان مخولا له الحق فى الفصل فى بعض المخالفات التى قد تقع من جانب عمد البلاد ومشايخها . وقد تقررت هذه الاختصاصات للمديرين فى عام ١٨٩٥ عند صدور الأمر العالى المتعلق بكيفية انتخاب العمدة والمشايخ (٣٩) .

وظل المدير متمسكا بهذا الحق بعد ذلك عندما شاركه هذا الحق بعض الموظفين الآخرين ، فعندما استقر الراى فى عام ١٨٩٦ على تشكيل لجنة بكل مديرية يكون من أعضائها رئيس النيابة ومفتش انجليزى من نظارة الداخلية وأربعة من العمدة والأعيان تكون مهمتها تعيين العمدة والمشايخ ومحاكمتهم على ما يقع منهم من مخالفات أصبح المدير يتولى رئاسة هذه اللجنة التى كانت قراراتها تعد نافذة المفعول بعد اعتمادها من ناظر الداخلية (٤٠) .

وكان المدير يتولى أيضا رئاسة اللجنة التى تنظر فى المخالفات التى تقع من جانب الأهالى، فيما يتعلق من أضرار قد تلحق بجسور النيل (٤١) . وكان هذا يتطلب من المديرين ووكلائهم ضرورة المرور بصفة مستمرة للتأكد من وجود الخفر الكافى على الجسور والقناطر والبرابخ التأكيد الشديد على

(٣٨) عثمان خليل ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ - ١٠٤

(٣٩) أنظر الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بشأن نظام العمدة والمشايخ فى مجموعة القوانين واللوائح المعمول بها فى مصر ، ج ٢ ، ص ٩٦٧

(٤٠) أحمد قهجة ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢

(٤١) أنظر الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ الخاص بالترع والجسور . وكانت أحكام هذه اللجنة تستأنف فقط فى حالة صدور أحكام بالحبس أمام لجنة تشكل فى نظارة الداخلية - أنظر أحمد قهجة ، نفس المصدر ، ص ٣٠٦

عمد ومشايخ البلاد بملاحظة ذلك وتوقيع الجزاء الشديد على المخالفين (٤٢) وكذلك يفرض الغرامات على ما قد يرتكبه الأهالي من مخالفات بشأن السكك الزراعية وكذلك المخالفات الزراعية (٤٣) .

وكان المديرون في الوجه القبلي يمارسون سلطة الفصل في القضايا المدنية الخاصة بوضع اليد وكذلك القضايا المدنية التي لا يزيد النصاب فيها على خمسة عشر جنيها . وقد منح المديرون أيضا سلطة الفصل في المسائل الجنائية والحق في الحكم بالحبس مدة لا تزيد على ثمانية أيام فقط . على أنه مما يلفت النظر أن أحكام المديرين فيما يتعلق بوضع اليد كانت تعتبر نهائية لا يجوز استئنافها . وخلاف ذلك من أحكام كان يمكن استئنافها (٤٤) .

وبالإضافة للاختصاصات القضائية السابقة كان المدير يتولى رئاسة المجلس الحسبي بالمديرية الذي كان يقوم ببحث الأمور المتعلقة بالثركات وتعيين الأوصياء ومحاسبتهم وعزلهم (٤٥) .

أما فيما يختص بالمظهر اللامركزي للمدير ، فمن هذه الناحية يلاحظ أن المدير يختص بأعداد أعمال مجلس المديرية قبل عرضها عليه ثم يتولى تنفيذ قرارات المجلس بعد صدورها ، وكان المدير يشترك في مداورات المجلس بصفته عضوا ورئيسا له ، وكان صوته مرجحا عند تعادل الآراء في مسألة ما (٤٦) .

ويثور الآن سؤال فيما يتعلق برئاسة المدير لمجلس المديرية وهو هل

(٤٢) منشور صادر من نظارة الداخلية الى مديريات الوجه القبلي والبحري في ١١ أغسطس سنة ١٨٨٩ — مجموعة القرارات والمنشورات سنة ١٨٨٩ ، ص ٦١٩

(٤٣) انظر الأمر العالي بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ (مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٩٠) وأيضا الأمر العالي ١٦ يونية ١٨٩١ ، ١٥ مايو ١٩٠٣

(٤٤) مجموعة الأوامر العالية ١٨٨٨ (أمر عال في ١٣ أبريل ١٨٨٨) .

(٤٥) مصطفى الصادق ، المصدر السابق ، ص ١٠٩
(٤٦) طبقا للقوانين التي كانت تحكم نظام هذه المجالس والتي صدرت في السنوات ١٨٨٣ ، ١٩٠٩ ، ١٩١٣

حقق هذا الوضع الحكمة المقصودة من وراء الأخذ بمبدأ التعيين في رئاسة مجالس المديرية ؟ ان المدير يمثل فئة الدراساتى حسب نوع مؤهلاته الدراسية . وقد جرى العمل الغالب على كون المدير من العسكريين أو من رجال القانون . كما سبق أن اشرنا . وعلى فرض كونه من رجال القانون هل يمكن القول بأنه يمثل القانون لدى مجلس المديرية ؟

في الحقيقة أن المدير عندما ينفخس في خضم الحياة الادارية ويرقى سلمها يترك بالضرورة متابعة القانون ، وكلما ازدادت خبرته في أعمال الادارة كلما قلت معلوماته القانونية أو وقفت عند حد ، حيث تطفئ عليه الروح الادارية خاصة اذا وضعنا في الاعتبار الاختصاصات العديدة للمديرين والتي يصعب حصرها . فقد كانت الواجبات الملقاة على عاتق المدير توحى بأنه من المستحيل عليه عمليا مع حسن قيامه بواجباته منصبه الأصلي التفرغ لما تفرضه عليه رئاسة مجلس المديرية من الواجبات .

واذا أريد بفن المدير خبرته الادارية فان هذا التعليل يفترض كون المدير قد رقى سلم الحياة الادارية بالتدريج وتقلب في دست الادارة فتعرف الى مكنونها نتيجة لممارسته لأعمالها واتصاله بالأهالى وما الى ذلك ، الا ان هذا الأمر غير متحقق في كثير من الأحوال (٤٧) .

وعلى أية حال فان مجالس المديرية وان احتاجت الى فنيين في شئون التعليم والصحة والرى وما الى ذلك فهي أقل حاجة اليهم فيما يتعلق بالنواحي الادارية . كذلك نلاحظ أن مجلس المديرية يباشر شيئا من الرقابة على الكثير من أعمال الادارة ، ورغم أن المدير هو المسئول عن هذه الأعمال فهو كذلك عضو في نفس الهيئة التي تتولى الرقابة ورئيسا لها . وكما هو معروف فقد كانت الكلمة العليا في هذه المجالس للمدير حتى « بلغ الضعف ببعض الأعضاء حدا كبيرا حتى كان الواحد منهم اذا سئل عن رأيه في موضوع لا يسعه الا أن يقول هل لنا رأى مع سعادة المدير ؟ » (٤٨) .

(٤٧) عثمان خليل ، المصدر السابق ص ١٠٥

(٤٨) تصريح ابراهيم نور الدين عضو مجلس الشيوخ بجلسته

٨ فبراير سنة ١٩٢٨ وكان ابراهيم نور الدين عضوا لمجلس مديرية الشرقية لمدة ثلاثة عشر عاما .

نتقل الآن الى الحديث عن اختصاصات المدير المتعلقة بالمحافظة على الأمن العام ، فقد كان مكلفا بهذه المهمة في نطاق مديريته وكان يساعده في اتجازها بعض رجال الادارة في المديرية مثل حكمدار البوليس وكذلك مأمورو المراكز ومن معهم من رجال البوليس وعمد ومشايع قري المديرية وخفرائها غير أن هناك حقيقة يجب ابرازها وهي أن أحد اختصاصات المديرين في هذه المسألة لم تكن لها فعالية كبيرة ، وذلك بسبب ضعف سلطاتهم الناجم عن ازدياد سلطة المفتشين الانجليز واستئثارهم وحسدهم بحق الاشراف على رجال البوليس بالمديريات — كما سنوضح ذلك . وعلى أية حال فإن المدير كان يعد المسئول الأول أمام الحكومة المركزية وبالذات أمام ناظر الداخلية حيث ينوب عنه في مهمة المحافظة على الأمن العام في المديرية (٤٩) .

وكان يشارك المدير في هذه المسئولية أيضا معاونوه الذين سبق أن اشرنا اليهم والذين كان من مهامهم ليس فقط البحث عن مرتكبي الجرائم ولكن أيضا العمل على منع وقوع الجريمة عن طريق اتباع كل الوسائل التي تحقق هذه الغاية مثل اقامة الدوريات المستمرة لتعقب المجرمين وغيرها من وسائل الأمن الأخرى (٥٠) .

وقد نصت تعليمات نظارة الداخلية بشأن اختصاصات المديرين فيما يتعلق بالأمن العام بأن « أكبر المهام الموكولة الى عهدة المديرين هي مهمة الأمن العام ، فعليهم أن يكونوا شديدي التيقظ لأمر الأمن العام ولا يجب أن ينصرف هذا التيقظ الى البحث عن الجانين فقط ، بل لابد من أن يتناول أيضا وقبل كل شيء السعى وراء المسائل التي تمنع وقوع الجرائم بعدم انقطاعهم عن التجول بأحاء الأقاليم التابعة لهم والقاء التنبيهات المتكررة على الموظفين وعلى كل من له شأن بأن يقوم بالواجب المفروض عليه » . ويتبين لنا مما سبق أن مهمة المديرين في هذا الشأن مهمة وقائية

(٤٩) منشور صادر من رياض باشا ناظر الداخلية الى المديرين والمحافظين في ٢٢ مايو ١٨٨٩ في مجموعة القرارات والمنشورات سنة ١٨٨٩ ص ٤٤١٩

(٥٠) وحيد رافت ، القانون الاداري ، ج ٢ ، ص ٧٣٣ — ٧٣٤

علاجية في الوقت نفسه . كذلك كان المديرون يقومون بمحاولات الصلح بين العائلات عندما ينشب بينها نزاع حفاظا لاستقرار الأمن والنظام في المديرية وكذلك كان عليهم النظر في الشكاوى المقدمة من الأهالي وفحص كل المسائل بما توجبه العدالة وتقتضيه الأوامر والقوانين (٥١) .

وفي الحقيقة كان المديرون ورجال الأمن في المديرية يتسمون بصفة الضبطية الادارية والتي تتمثل في المحاولات التي تبذل لمنع حدوث الجرائم وما يتخذ من اجراءات احتياطية في حالة وقوع الجرائم (٥٢) . وكذلك صفة الضبطية القضائية والتي كان من مهامها محاولات ضبط المتهمين ومساعدة النيابة فيما تتخذه من اجراءات تتعلق بجمع الأدلة والشواهد التي تثبت ادانتهم وكذلك تقديمهم الى المحاكم المختصة لمحاكمتهم (٥٣) .

غير أن تعاون المدير مع النيابة قد أوقعه في صدام مستمر مع النيابة التي تعد بمثابة رئيسة الضبطية القضائية ، ذلك أن المدير كان له الحق في الإشراف على ما تجريه النيابة من تحقيقات مع الجناة هذا بالإضافة الى حقه في توجيه رجال النيابة أثناء التحقيق الى الأمور التي تساعد على سرعة اعتراف الجاني والتمكن من ادانته (٥٤) . ولكن النيابة اعتبرت هذا الحق الذي أعطى للمدير بمثابة اضعاف لسلطتها وخضوعها لسلطة الادارة .

ويبدو أن تدخل رجال الادارة من المديرين والمحافظين في أعمال النيابة كان تدخلا سافرا يحد من ممارستها لسلطاتها ، إذ كان عليها أن تعمل أولا وأخيرا برأى المدير في كل الأمور فاذا أرادت مثلا أن تقيم دعوى على شخص ما فلا بد من أن تأخذ في الاعتبار رأى المدير في هذا الشأن إذ لم يكن لها الحق في أن تنتهج نهجا يخالف رأى المدير أو المحافظ الا اذا وافق ناظر

-
- (٥١) مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٨٩ ص ٥٥ (تقرير محمود رياض مدير بنى سويف الى نظارة الداخلية في يونية ١٨٨٩) .
 (٥٢) منشور نظارة الداخلية الى المديرين والمحافظين بتاريخ ٢٢ ماو ١٨٨٩ بمجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٨٩ ص ١٩
 (٥٣) مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٩٠ — منشور نظارة الداخلية في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٩٣
 (٥٤) مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٩٥ (امر عال بتاريخ ١٨ ابريل ١٨٩٥) .

الحقانية على رأيها ، كما أن النيابة لم يكن في وسعها أن تحاكم موظفا على تهمة ارتكبتها الا بعد موافقة الادارة التابع لها الموظف اولا كما أنها لم يكن لها الحق أيضا في مطالبة القضاء بالبراءة لمتهم مهما تأكد لها ثبوت براءته وانما كان عليها أن تترك ذلك لتقدير المحكمة (٥٥) .

وقد ظل هذا النزاع بين الادارة والنيابة مستمرا لفترة طويلة رغم الجهود التي بذلتها نظارتا الداخلية والحقانية للقضاء على هذا النزاع الشديد حيث أصدرتا منشورات بهدف تفسير أهمية التعاون بين الفريقين والعمل على التخفيف من الصراع المستمر بينهما وإقامة العلاقات الودية بينهما (٥٦) . ولم تتمكن النيابة من القضاء على تدخل الادارة في أعمالها الا في عام ١٩٢٧ (٥٧) .

* * *

والواقع أن سلطة المديرين كانت مغلولة بسبب سيطرة مفتشى الداخلية الانجليز على أعمالهم . ونظام التفتيش هذا أدخله الانجليز على إدارة الأقاليم بهدف السيطرة على النظام الإداري المحلي وتسيير دفعة الأمور في الأقاليم وفق المصالح البريطانية .

أما بالنسبة للظروف والملايسات التي أدت الى خلق هذا النظام الذي يعد بمثابة تطوير لذلك النظام القديم الذي كان قائما في مصر على عهد الخديو اسماعيل والذي تمثل في وجود مفتشين للأقاليم أحدهما للوجه البحري والآخر للوجه القبلي ، فاننا نلاحظ أن الحكومة البريطانية لم تكن تريد الظهور بمظهر السيطرة المباشرة على إدارة البلاد بمعنى أنها اتبعت طريقة الحكم غير المباشر ذلك أنها لم تصر على تعيين موظفين انجليز بمثابة حكام للأقاليم يتولون مناصب المديرين أو المحافظين وانما رأت في نظام التفتيش ما يغنيها عن نظام السيطرة المباشرة . فمن المعروف أن الحكومة

(٥٥) وحيد رافت ، المصدر السابق ، ج ٢ ص ٧٣٤

(٥٦) أنظر منشور نظارة الداخلية بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٥ وكذلك منشور نظارة الحقانية بتاريخ ٢٠ أبريل ١٨٩٥ ومنشور النائب العمومي في ٢٣ يناير سنة ١٩٠٨ .

(٥٧) بموجب قرار مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧

البريطانية في بداية احتلالها لمصر طالبت بتعيين موظفين انجليز في وظائف مديريين ومحافظين وغيرهم من حكام الاقاليم غير ان الحكومة المصرية عارضت هذا المطلب واوضحت ان مثل هذا العمل يعنى الاستيلاء على عمل حكام الاقاليم . وكان نجاح نوبار رئيس النظار في ذلك الوقت (عام ١٨٨٤)، الذى عارض بشدة هذه الخطة ، يعنى انتهاء محاولة الانجليز القيام بأعباء الحكم المباشر والاكتفاء بالرقابة المركزية (٥٨) .

ويتضح مما سبق أنه عندما رفضت الحكومة المصرية مطالب الحكومة البريطانية في هذا الشأن لم تصر بريطانيا على طلبها حيث رأت أن تعيين موظفين انجليز بمثابة مفتشين للمديريات يكفل لها مراقبة أعمال حكام الاقاليم بما يحقق لها الانفراد بالسلطة المحلية . هذا ما كانت تقصده الحكومة البريطانية حقيقة ، لكنها ادعت ان حكام الاقاليم الوطنيين يتصفون بالظلم والفساد وأن هدفها من نظام التفتيش حماية الأهالى من ظلم الحكام الوطنيين .

وعلى أية حال فإن بريطانيا تمكنت من فرض نظام التفتيش هذا على ادارة البلاد بعد أن تمكنت من تعيين نفر من أبنائها الانجليز وهو كليفورد لويد Clifford Lloyd فى منصب وكيل نظارة الداخلية فى ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ (٥٩) . والحقيقة أن لويد هو الذى ساعد حكومته فى خلق هذا النظام الذى اقتبس بعض جوانبه من النظم الادارية التى كان معمولاً بها فى الهند وأيرلندا (٦٠) . وكان برنامجه الذى أعده كمشروع لاصلاح البناء الداخلى

(٥٨) انظر تفاصيل هذا الموضوع فى :

(٥٩) كان تعيين لويد وكيلاً لنظارة الداخلية هو اول قرار أصدره مجلس النظار فى أول جلسة له برئاسة نوبار أثر تشكيله للنظارة الجديدة (الثانية) انظر : دار الوثائق القومية — محافظ مجلس النظار ، محفظة رقم ٢٥ (محضر جلسة مجلس النظار فى ١٤ يناير ١٨٨٤) .

(٦٠) منح مفتشو الداخلية الانجليز سلطات كبيرة اذ لم تكن تشمل سلطة المفتشين قاصرة على التفتيش فقط على أعمال المديرين وغيرهم من رجال الادارة بل شملت كذلك جانب التحقيق والتحريات السرية عن كل الموظفين الذين يعملون تحت اشراف المدير او المأمور او غيره من رجال الادارة . وكان من حقهم الاطلاع على جميع ملفات الادارات التى يتوجهون للتفتيش عليها مهما كبر او صغر حجم المأمورية المكلفين بها كذلك كان

لمصر يقضى بجعل البوليس المصرى تحت اشراف مفتش عموم البوليس البريطانى مما اثار أعضاء النظارة القائمة فى ذلك الوقت برئاسة نوبار ناظر الداخلية ، حيث ادركوا أن مشاريع لويد الاصلاحية افتتات لسلطاتهم وانتزاعا للسلطة من يد الحكام الاقاليم ووضعها فى ايدى البريطانيين وأنه يريد جعل مصر مستعمرة بريطانية عمليا وليس اسميا(٦١) .

ولما كانت أجهزة البوليس فى تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها مرتبطة بمسألة الجهاز الادارى فى الاقاليم بصفة عامة ، لذلك يحسن بنا أن نعرض لها فى هذا المجال .

ويرجع عهدنا بنظم الشرطة الحديثة الى عصر الحملة الفرنسية ، ففى خلال ذلك العهد تم تقسيم القاهرة الى ثمانية اقسام للشرطة سميت بالاثمان او الاخطاط حيث كان يقوم بأعمال الشرطة فى كل منها مأمور فرنسى يعرف بالقومندان كما عين الفرنسيون أحد أعوانهم من الأجانب وكيلا لأغا المستحفظان وهو أشبه بمدير الأمن وعينوا أيضا مساعدين للوالى هو أشبه بالحكمدار أحدهما فى بولاق والآخر فى مصر القديمة . وتقررت مرتبات شهرية لرجال البوليس بدلا من العوائد التى كانوا يقومون بتحصيلها من التجار وأرباب الحرف .

وعندما تولى محمد على حكم مصر أخذ بمبدأ تقسيم العاصمة عدة أقسام ثم زاد عددها بالتدريج وأطلق على رئيس كل منها معاون أو ناظر القره قول ، وهؤلاء معاونون كانوا يتبعون موظفا يعرف بالضابط كان

من حقهم الانفراد بتلك الأعمال جميعا دون اشراك المدير أو رجال الادارة الآخرين بشأنها ويقومون برفع تقارير الى ناظر الداخلية مباشرة بنتيجة تفتيشهم على الجهات المكلفين بالإشراف عليها . وعلى ضوء تلك التقارير تبني نظارة الداخلية مواقفها بشأن المديرين ومختلف رجال الادارة سواء بالعزل أو التحقيق أو النقل وغير ذلك من الأمور — أنظر تفاصيل اختصاصات مفتشى الداخلية فى : فيليب جلاد ، قاموس الادارة والقضاء — المجلد الثانى ص ٤٨٩ (منشور من نظارة الداخلية فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨٣ ببيان اجراءات مأمورى التفتيش بالداخلية) .

أنظر أيضا : Colvin, The making of Modern Egypt. P. 196.

Tignor, Codernization and British Colonial rule in (٦١)

Egypt. P. 70—71.

يشرف على جهاز يسمى الضبطية ، ولم يلبث هذا الموظف أن أطلق عليه مأمور الضبطية بدلا من الضابط (٦٢) .

وكان أول تطور طرا على نظام البوليس في عهد محمد على في منتصف العشرينات من القرن الماضي حيث تم تدعيم قوات البوليس بعدد من الجنود سموا بالمستحفظين وكلفوا بالأعمال ذات الطابع العسكرى ، ثم أخذوا يحلون بالتدريج محل الجنود غير النظامية (٦٣) .

وفي عهد اسماعيل أدخلت النظم الأوربية الحديثة على جهاز البوليس حيث تم تدريب أحد فرق الجنود النظامية على يد ضباط أوربيين وصار يطلق على هذه الفرقة البوليس وكان هذا أول العهد بتلك التسمية (٦٤) . ثم تطور الأمر الى انشاء ضبطية في كل مركز وضبطية عموم بكل عاصمة مديرية من مديريات الوجه البحرى ترأس الضبطيات المركزية . وهذه الضبطيات كان يشرف عليها المديرون والمأمورون (٦٥) .

وعندما وضع دفرن أسس تنظيم الادارة المصرية — على النحو الذى بيناه في الفصل الأول من البحث — نفذت سلطات الاحتلال البريطانى في مصر مقترحاته بشأن جهاز البوليس وتم تشكيل قوات البوليس في مصر من مجموعتين ، الأولى وهى قوات البوليس وكانت مكونة من قوات نظامية مهمتها القيام بأعمال البوليس العادية والتى تتصف بالطابع المدنى . أما المجموعة الثانية من قوات البوليس فكانت تعرف بقوات الجندرية وكانت مهمتها تشبه مهمة فرق الأمن أى أنها كانت تتصف بطابع أكثر عسكرية من المجموعة الأولى .

وكان يتولى رئاسة قوات البوليس وقوات الجندرية في نفس الوقت موظف انجليزى كان يعرف بمفتش عموم الجندرية والبوليس . وفي ٣١

(٦٢) محمود السباعى ، ادارة الشرطة في الدولة الحديثة ج ١ ص ٧ — ٨

(٦٣) أمين سامى ، تقويم النيل ج ٣ مجلد ١ ص ٧٧ — ٧٩

(٦٤) مقال لابراهيم الفحام في مجلة الأمن العام ، أكتوبر ١٩٦٢

بعنوان « تاريخ الشرطة من عهد محمد على الى الاحتلال الانجليزى » .

(٦٥) أحمد فتحى زغلول ، المحاماه ، ص ١٧٩ — ١٨٠

ديسمبر سنة ١٨٨٣ صدر أمر عال أدمجت بمقتضاه قوات البوليس وقوات الجندرمة معا وصار يطلق على هذا الموظف مفتش عموم البوليس . والغى تبعا لذلك نظام الضبطيات الذى كان قائما فى مصر قبل الاحتلال .

كما أنه بموجب هذا الأمر العالى قسمت البلاد الى ثلاث مناطق رئيسية حددت مقارها فى القاهرة والاسكندرية وأسيوط ، وتولى رئاسة كل منها مفتش داخلية انجليزى بمثابة نائب لمفتش عموم البوليس . وكان يساعد هذا النائب مفتش من الداخلية أو أكثر يشترط أن يكون نصفهم على الأقل من الأوربيين . وعين لكل محافظة ومديرية مفتش بوليس عرف باسم مأمور البوليس ثم أخيرا باسم الحكمدار وروعى أن يكون حكمدار المحافظات الكبرى من البريطانيين . كما عين معاونون للشرطة بالمراكز لا يتبعون مأمورى المراكز بل كانوا يقيمون فى أماكن مستقلة عن المراكز فى بعض الأحيان (٦٦) .

وقد ساعد تطبيق هذا النظام الجديد على زيادة انتشار الجرائم فى البلاد واختلال الأمن والنظام ، ويرجع ذلك الى الشلل الذى أصاب سلطات المديرين من جراء زيادة سلطة المفتشين الانجليز بالمديريات ذلك أن النظام الجديد الذى صاحب نظام التفتيش والذى أدخله الانجليز على إدارة الأقاليم والخاص بقوات البوليس فى المديريات قلب ميزان الأمور فى المديريات رأسا على عقب ، إذ أن قوات البوليس هذه لم تكن تخضع لأشراف المديرين فى المديريات الا فى الحالات التى يكون من شأنها العمل على اكتشاف واقع الجريمة ومحاولات منع وقوعها فقط حيث كانت تبعيتها فى غير ذلك من الأمور لمفتش عام البوليس الانجليزى ، هذا من الناحية الرسمية ، ولكن من الناحية الفعلية سيطر المفتشون الانجليز على قوات البوليس فى المديريات كما سنرى .

ويتضح لنا من استعراضنا لنظام التفتيش أن المفتشين الانجليز بالمديريات يقومون بكل الاتصالات المتعلقة بين قوات البوليس وبين حكام المديريات من المديرين ومأمورى المراكز والعمد وغيرهم . وقد ازدادت

سلطة مفتشى المديرية بدرجة كبيرة حتى سيطروا تماما على كل أعمال رجال السلطات المحلية وعلى قمتهم المديرين بحيث لم يصبح للمديرين أو مأمورى المراكز أى إشراف على رجال البوليس فى المديرية على الإطلاق بل كُن على المديرين أنفسهم العمل بمشورة هؤلاء المفتشين والالتزام بكل ما يبدونه من أوامر فى شكل نصائح (٦٧) .

فبالرغم من أن مفتشى البوليس الانجليز من الناحية الرسمية كانوا يعتبرون بمثابة موظفين يخضعون لإشراف حاكم المديرية وهو المدير شأنهم فى ذلك شأن بقية موظفى المديرية ، إلا أن حقيقة الأمر كان لهم وضع خاص إذ كانوا يتلقون أوامره من مفتش عموم البوليس الانجليزى . وقد ترتب على كل هذه الأمور اضطراب فى نظام الأمن فى الأقاليم ، وكثرت أعمال السلب والنهب وزادت الجرائم نتيجة سحب الاختصاصات من السلطات المحلية الوطنية وتركيزها فى أيدي الموظفين الانجليز (٦٨) .

وعلى ضوء ما تقدم أصبح واضحا استحالة بقاء هذا النظام الذى أثبت فشله والذى قصد به أصلا سيطرة البوليس على النظام الإدارى المحلى (٦٩) . ذلك أن سلب مفتش عموم البوليس السيطرة على أجهزة البوليس أدى الى صراعات عنيفة ، كما زعزع مركز المديرين والمحافظين ومأمورى المراكز ، فساعت بذلك أحوال الأمن — على النحو الذى سبق أن أوضحناه مما اضطر مجلس النظار الى اصدار قرار فى أغسطس سنة

Cromer, Op. Cit., Vol. II. P. 483

(٦٧)

Milner, Op. Cit., P. 113

(٦٨)

(٦٩) حدث صراع عنيف بين كليفورد لويد وبين محمد ثابت باشا ناظر الداخلية بسبب اتساع سلطة لويد وتجاهله لناظر الداخلية فى ما كان يقوم به من أعمال أدت الى زيادة اضطراب الأمن مثل إفراجه عن بعض المتهمين فى الجرائم وتعذيبه لبعضهم فى السجون ، وانتهى هذا الصراع باستقالة محمد ثابت . كذلك اصطدم لويد بالنائب العمومى السير مكسويل Maxwell عندما لم يسمح له بتفقد سجن الاسكندرية للتحقيق فى أعمال التعذيب الذى كان يقوم بها لويد مع المسجونين واحتج نوبار باشا رئيس النظار على تصرفات لويد وشكاه للقنصل البريطانى العام السير أفلىن بيرنج وانتهى الأمر باستقالة لويد وحل محله محمود باشا حمدى فى سبتمبر ١٨٨٤ — عبد الرحمن الراغى ، مصر والسودان ، ص ١٥٨ — ١٦٠

١٨٨٤ يقضى باخضاع ادارة عموم البوليس لنظارة الداخلية . وسميت
بقسم الضبط والربط وايضا باخضاع أجهزة البوليس في الأقاليم للمحافظين
والمديرين والمأمورين (٧٠) .

غير ان مفتش عموم البوليس الانجليزى ، ظل يستأثر بسلطته على
البوليس كما كان من قبل ، فاضطريت الأمور من جديد ، مما اضطرت
سلطات الاحتلال في سنة ١٨٨٤ الى الاستجابة لطلب الحكومة المصرية
بالغاء وظيفته والاستعاضة عنها بمستشار انجليزى لنظارة الداخلية ،
وحسنت نظارة الداخلية هذ المشكلة في العام التالى باصدار قرار يقضى
بتبعية الحكمداريين للمديرين والمعاونين للمأمورين ، كما فرض على معاونين
باتخاذ مقارهم في الراكز . ثم طبق هذا النظام في عام ١٩١٠ على
المحافظات حيث أصبح يرأس الأقسام مأمورون — لأول مرة — يخضعون
للمحافظين ، بعد أن كان يرأسها من قبل معاونون يخضعون
للكمداريين (٧١) .

وهكذا ألغيت وظيفة مفتش عموم البوليس الانجليزى وايضا وظائف
مفتشى البوليس الانجليز بالمديريات ، ولكن اتفق على تعيين مفتشين
انجليز بنظارة الداخلية (٧٢) تكون مهمتهم التفتيش على أعمال المديرين وعمل
تقارير مستمرة عن أعمالهم ترفع الى مستشار نظارة الداخلية الانجليزى،
وكذلك تعيين عدد من المفتشين الانجليز مهمتهم التفتيش على قوة البوليس.

(٧٠) فيليب جلاد ، قاموس الادارة والقضاء ، مجلد ١ ص ٣٨٩ ،

٣٩٤

(٧١) محمود السباعي ، المصدر السابق ج ١ ، ص ١١

(٧٢) قسمت نظارة الداخلية أعمال التفتيش في المديريات الى

أقسام وعهدت الى كل مفتش بقسم منها . وفي عام ١٨٩٦ كانت أقسام
التفتيش على النحو التالى :

ولسن بك عهد اليه بتفتيش المنيا والغربية وقنا .

أحمد بك حسن عهد اليه بتفتيش بنى سويف والمنوفية وأسيوط .

تجول بك للدقهلية والشرقية والجيزة وجرجا .

هرتبلور للبحيرة والقليوبية والفيوم .

برش بك يتولى التفتيش العام لكل المديريات والمحافظات .

انظر جريدة العمدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٦ . (صحيفة اسبوعية مديرها

ومحررها حسن يونس عمدة منفلوط) .

يتضح لنا مما سبق عدة أمور :

أولا — حرص سلطات الاحتلال على السيطرة الكاملة على إدارة البلاد ، فهي وإن كانت قد استغنت عن وظيفة مفتش عموم البوليس لمطالب الحكومة المصرية واسترضاء لنوبار ، لأنها كانت تدرك على حد قول صحيفة التيهز « أنه من خلال نوبار يمكن عمل حماية ولكن بدونه لا يمكن عمل شيء سوى إدارة أوربية تامة » (٧٣) . إلا أنها فرضت على إدارة البلاد نظاما أسوء باصرارها على تعيين مستشار انجليزي لنظارة الداخلية .

ثانيا — هيمنة المستشار الانجليزي للداخلية على كل شئون الإدارة المحلية بحكم تبعية جهاز الإدارة المحلية لأشراف نظارة الداخلية وبحكم مسئولية هذا المستشار من الناحية الفعلية أمام قنصل بريطانيا العام في مصر .

ثالثا — احكام الرقابة الانجليزية على جهاز الإدارة المحلية بأسره عن طريق رقابة مفتشى الداخلية الانجليز على كل أعمال المديرين والمحافظين ومختلف رجال الإدارة المحلية بالأقاليم كحكمدار البوليس وغيرهم من رجال البوليس وأيضا مأمورى المراكز والعمد والمشايخ .

رابعا — اتصاف النظام الإدارى المحلى بصفة المركزية الشديدة الناجمة عن سيطرة الانجليز على جهاز الحكم والإدارة فى الأقاليم .

خامسا — استمرار بريطانيا لممارسة طريققتها فى حكم وإدارة البلاد عن طريق السيطرة غير المباشرة كما سبق أن أوضحنا ، رغم ما كانت تنادى به الصحافة البريطانية فى ذلك الوقت من ضرورة « تعهد انجلترا بإدارة مصر إدارة كلية » (٧٤) .

ونختتم حديثنا عن البوليس بالإشارة إلى مستوى الضباط والجنود . أما بالنسبة للضباط فقد ظلوا يعينون من ضباط الجيش الذين لا يحملون

أية مؤهلات دراسية على الإطلاق ، واستمر هذا الوضع حتى سنة ١٨٩١ حيث استقر الرأي على ضرورة تعليمهم مبادئ بعض العلوم القانونية والإدارية ثلاثة أشهر . وحاولت نظارة الداخلية في عام ١٨٩٤ ألا تقبل ضباطا للعمل في جهاز البوليس من غير الحاصلين على الشهادة الابتدائية ، غير أنها اضطرت الى قبول الراسبين في الشهادة الابتدائية .

ولكن المستوى الثقافي والتدريبي لضباط البوليس يمكن أن يقال أنه قد تحسن بعض الشيء وبالتدريج منذ أن أنشئ قسم لتخريجهم في سنة ١٨٩٦ وذلك عن طريق تطور البرامج والمقررات التي يدرسونها وزيادة مدة الدراسة وأيضا عن طريق التدرج في اشتراط حصول الملتحقين في هذا القسم على شهادات أعلى ومن الجدير بالذكر أن هذا القسم كان نواة لمدرسة البوليس والإدارة (٧٥) .

أما فيما يتعلق بالجنود فقد كانت خدمتهم في البوليس تعتبر متممة لخدمتهم الإجبارية في الجيش وذلك بمقتضى قانون القرعة العسكرية الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٥ والذي كان ينص على أن يمضى المجند خمس سنوات في خدمة البوليس من مدة الخدمة الإجبارية التي كانت ١٥ سنة ثم أصبحت ١٠ سنوات ثم حدث تطور في عام ١٩٠٧ بالنسبة لطريقة اختيار جنود البوليس حيث تقرر الاستعاضة عن هؤلاء الجنود المجندين إجباريا بجنود من المتطوعين الذين انتهوا من أداء خدمتهم الإجبارية ، وتقرر لهم مرتبات شهرية ، وأصبح قبول المجندين إجباريا بالبوليس قاصرا فقط على بلوكات الخفر وأعمالها كانت ذات طابع عسكري بحت (٧٦) .

على أن الأمر الذي ساعد على رفع مستوى جنود البوليس كان انشاء قسم الكونستبلات في سنة ١٩٠٣ وكان المقصود أن يقتصر تعيين جنود البوليس على خريجي هذا القسم ، هذا بالإضافة الى أن المدارس التي افتتحت في أوائل هذا القرن لتخريج بعض ضباط الصف والجنود

(٧٥) محمود السباعي ، المصدر السابق ج ١ ، ص ١٣

(٧٦) Egypt. NO. I (1908) Gorst to Grey, March 7, 1908 P. 23

Egypt, NO. I (1901) Cromer to Lasdowne, March 4, 1901 P. 34

المتخصصين في الأعمال الكتابية وغيرها لا شك في أنها قد أسهمت نسبيا في رفع مستوى هذه الطائفة ولو أنها كانت في أضيق الحدود .



ننتقل بعد ذلك الى الحديث عن منصب حكمدار البوليس فنقول أنت سبق أن عرضنا للظروف التي أدت الى استصدار قرار من نظارة الداخلية في عام ١٨٩٥ يقضى بتبعية الحكمدارين للمديرين وبذلك أصبح هؤلاء يخضعون مباشرة لأوامر المديرين (٧٧) . وكان الحكمداريون يقومون بمعاونة المديرين والمحافظين في الاشراف على قوات البوليس التي تتبعهم ويقتضى هذا منهم الاشراف على تدريب الضباط والجنود والتفتيش على أسلحتهم وكل مهامهم . أى أن قلم حكمدار البوليس كان بمثابة قسم ضبط وربط المديرية أو المحافظة مثل ديوان عموم البوليس الذي هو قسم الضبط والربط بنظارة الداخلية « (٧٨) » .

ونضيف الى ما سبق أن أكبر المسؤوليات التي كانت منوطة بالحكمدارين هي مسألة المحافظة على الأمن والنظام في نطاق المديرية أو المحافظة التي يشرفون عليها ، فالحكمدار كان يعد « بصفة مساعد للمدير أو المحافظ فيما يختص بأعمال الضبط والربط » . وكان هذا يتطلب منهم المرور بصفة مستمرة في أرجاء المديرية أو المحافظة لتعقب المجرمين والقضاء القبض عليهم . كما كانت من مهامهم أيضا الاطلاع على كل ما يقوم به رجال النيابة من تحقيقات لمعرفة النتيجة التي انتهت اليها هذه التحقيقات (٧٩) . وقد أوقعهم هذا في صراع مستمر مع رجال النيابة .

(٧٧) رحبت بعض الصحف بهذا الاجراء وناشدت المديرين بالنهوض بالأقاليم والعمل على نشر التعليم — أنظر العمدة أول أكتوبر ١٨٩٦

(٧٨) مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظام ومن النظارات سنة ١٨٨٩ ص ٤ منشور صادر من الداخلية الى الجهات الادارية في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٨

(٧٩) قانون البوليس سنة ١٩٠٦ ، ص ٥

وكانت جميع المكاتب التى ترد الى قلم الضبط والربط بالمديرية او المحافظة يقوم الحكماء بعرضها على المدير او المحافظ اولا ثم يقوم باستيفائها وابداء راية فى مايراه بشأنها وبعد ذلك يحيلها الى الكتاب الذين يعملون تحت رئاسته لارسالها الى الجهات المختصة . ولم يكن مصرحا لمعاونى المديرية او المحافظة او مأمورى المالية او غيرهم بالتوقيع بدلا عن المدير او المحافظ على المكاتب التى تختص بقسم الضبط والربط بل كان لوكيل المديرية والحكماء فقط الحق فى التوقيع عليها (٨٠) .



والواقع أن الامتيازات الأجنبية كانت تشكل جانبا كبيرا من المعوقات التى تعوق أجهزة الادارة المحلية حيث كان الأجانب من رعايا الدول صاحبة الامتيازات (٨١) يحتمون بالامتيازات الأجنبية الأمر الذى كان يصعب على الحكومة تنفيذ ما تصدره من لوائح وقوانين تتعلق بالمحافظة على الأمن العام فقد كان من الصعب على رجال البوليس القبض على مجرم أجنبى الا فى حالة التلبس ، كذلك لم يكن للبوليس المصرى الحق فى تفتيش محال أو مساكن الأجانب المتمتعين بالامتيازات الأجنبية الا بحضور قناصلهم أو من ينوبون عنهم . وهذه الصعوبات فى اجراء التحقيقات والتفتيش وغيرها تساعد على اخفاء معالم الجريمة وتعطل القضايا . كما أن نصوص قوانين مجموعة التشريع والقضاء المختلط قيدت حق الادارة المصرية فى استبعاد الأجانب غير المرغوب فيهم ، وهذه كلها أمور كانت تؤدى الى الاخلال بالأمن العام . وكانت سلطات الادارة عاجزة عن اقراره بسبب الامتيازات الأجنبية (٨٢) .

(٨٠) منشور نظارة الداخلية فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٨

(٨١) بريطانيا — فرنسا — الولايات المتحدة — ايطاليا — اسبانيا — هولندا — بلجيكا — النرويج — السويد — الدنمارك — البرتغال — اليونان — رومانيا — يوغوسلافيا — روسيا — المانيا — النمسا والمجر تعد كذلك من الدول صاحبة الامتيازات قبل الحرب العالمية الاولى ولكن روسيا سقطت امتيازاتها على اثر تغيير نظام الحكم فيها والذى لم تعترف به الحكومة المصرية ، كذلك تنازلت المانيا والمجر عن امتيازاتها طبقا لمعاهدة فرساي وسان جرمان .

(٨٢) نبيل عبد الحميد ، الأجانب واثريهم فى المجتمع المصرى من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٢٢ (رسالة ماجستير غير منشورة) تحت اشراف الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم نوقشت بكلية الاداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦ ص ١٥ ، ١٦ .

أما فيما يتعلق باختصاصات مأموري المراكز ونظار الأقسام ، فكان مأمور المركز أو ناظر القسم بمثابة رئيس للمركز وهو يتولى مهامه هذه كقائب عن المدير في القيام بأعماله في حدود المركز الذي يتولى الاشراف عليه وكانت كل مديرية تنقسم الى عدة مراكز يرأس كل منها مأمور وكل محافظة تنقسم الى عدة — أقسام يتولى رئاسة كل منها ناظر . ويساعد المأمور أو الناظر في انجاز اختصاصاته المتعلقة بشئون المركز أو القسم بقية رجال الادارة في المركز وهم معاونو البوليس والادارة وملاحظو البوليس وكافه رجال الضبط والربط بالمركز (٨٣) .

وكان هؤلاء المأمورون ونظار الأقسام يطلق عليهم « حكام الفروع » ، والحقبة أن اختصاصاتهم كانت متشعبة ، ويرجع ذلك الى أنه بصفتهم رؤساء للمراكز كانوا يعدون مسئولين عن تنفيذ كل الأوامر التي تصدر اليهم من كافة فروع ادارات الحكومة ومصالحها (٨٤) وبذلك نستطيع القول بأن المأمور هو بمثابة موظف منفذ لأوامر الحكومة وتعليماتها في المركز أو القسم الذي يشرف عليه . وعلى هذا فقد شملت اختصاصاته ومسئوليته جوانب كثيرة من النواحي الادارية والمالية والقضائية ، وكذلك كل الأمور المختصة بشئون الأمن والبوليس وما يرتبط بها من أعمال الضبط والربط (٨٥) .

على ان أهم الأعمال التي كان مكلفا بها مسألة الاشراف على تحصيل الأموال الأميرية كضرائب الأقطان واجرة الخفر وغيرها من عوائد الاملاك « وبدلية العونة » وأيضا المسائل المتعلقة بالأمن ، اذ لاشك أن المأمور يتوقف على كفائته استقرار شئون الأمن في كل نواحي المركز التابعة لاشرافه ، وهذا الأمر يرتبط بمدى فعالية أعمال البوليس وشئونه . وكانت تلك الأمور تتطلب من مأمور المركز أن يكون على اتصال مستمر بعمد ومشايخ القرى لكي يكون على علم بكل ما يجري من أمور في القرى والمراكز ويراقب أعمال الخفر ويتأكد من قيامهم بواجباتهم ويوقع الجزاء على المقصرين منهم في أعمالهم (٨٦)

(٨٣) قانون البوليس سنة ١٩٠٦ ، ص ١٠٢ — ١٠٣

(٨٤) نفس المصدر ، ص ٥

(٨٥) أحمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ٩٥

(٨٦) قانون البوليس سنة ١٩٠٦ ، ص ٧

أما بالنسبة لمسئولية تجاه أمور الأمن والنظام في المركز فقد كان وحده يعد مسئولا عما يقوم به من أعمال في هذه المسألة ومن مسئولية العمل على استقرار الأمن والنظام في المركز لأنه مكلف باتخاذ كافة الاجراءات التي من شأنها العمل على استتباب الأمن وتوطيد أركانه . وأهم الأمور في ادراك هذه الغاية هي مدى جهوده في منع وقوع الجرائم كما كان مكلفا في حالة وقوع أى جريمة في مركزه بالتوجه على الفور الى مكان وقوعها واتباع كل ما من شأنه يساعد على اكتشاف مرتكبيها واقتفاء أثرهم والقاء القبض عليهم ، كما أنه كان يتولى بنفسه مهمة التحقيق مع الجناه ومرتكبي المخالفات ثم يحيل موضوع التحقيق الى النيابة المختصة . ومن الواضح أن نجاح الدعوى التي كان يقوم برفعها ضد مرتكبي الجرائم في نطاق مركزه كان يتوقف أولا وأخيرا على مدى قدرته في جمع كل القرائن والأدلة التي تمكن من ادانة المتهمين (٨٧) .

وبالإضافة الى مهمة السابقة كان يدخل ضمن اختصاصاته مسئولية المحافظة على أملاك الحكومة وكذلك الأملاك المخصصة للمنافع العامة كما كان يتولى رئاسة المجلس الحسبى الذى كان يقوم بمراقبة وتعيين وعزل الأوصياء وينظر في مسائل الحجز بالنسبة لمن يتصفون بعدم الأهلية . وكان المهور يقوم أيضا بصرف الدفاتر الصيارف وأخذ الضمانات منهم ، كما كان يقوم بحصر وتقدير قيمة المتروكات الخاصة بالموتوفين . كما كان مأمورا بالمرکز ونظار الأقسام يشاركون المشايخ والعمد في الاشراف على تطهير الترع وما يتطلب ذلك من « اخراج أنفار العمليات » (٨٨) .

وكان يدخل أيضا في نطاق عمله تنفيذ كل التعليمات واللوائح التى تصدرها نظارة الداخلية والتي ترد اليه عن طريق المديرية وتقتضى هذا منه أن يراجع أوامر الناظر ويوقع عليها بخطه . ويبعث بتقرير كل ثلاثة أيام

(٨٧) نفس المصدر ، ص ٧

(٨٨) مجموعة قرارات ومفشورات سنة ١٨٨٩ — تقرير من وكيل مديرية البحيرة الى نظارة الداخلية في ١٠ يناير سنة ١٨٨٩ ص ٤٧ ، تقرير من مديرية جرجا الى نظارة الداخلية في ٥ فبراير سنة ١٨٨٩ ص ١٣٣ —

الى المدير موضحا فيه ما تم انجازه وبيان ما استجد عاينه من اعمال وملحوظاته بشأنها كما كان يقوم بالاشراف على مسح اطيان الميرى المنزرعة وغير المنزرعة وتسليم الاطيان المباعة من الحكومة ومعاينة الاراضى البوروحصر تعداد الأغنام وفرز شبان القرعة وتقديم جداول الاحصاء (٨٩) .

ونحن نتساءل بعد عرض كل هذه الاختصاصات الواسعة التى كان المأمور مكلفا بها هل كان فى استطاعته حقيقة القيام بكل هذه الواجبات التى كانت مفروضة عليه على اكمل وجه ؟

من الطبيعى ان تكون الاجابة بالنفى ويكفى للدلالة على ذلك ما يصوره لنا احد المنشورات الصادرة من نظارة الداخلية فى سنة ١٨٨٩ عن مدى تفشى الامية بين مأمورى المراكز حتى لقد فكرت النظارة فى التخلص منهم تباعا (٩٠) . الا أننا حتى لانكون مغالين بعض الشئ نستطيع القول أنه بمضى الوقت بدأ يرتفع نسبيا المستوى الثقافى والتدريبى لمأمورى المراكز . وما يجدر ذكره أنه قد بذلت محاولات من جانب الادارة المركزية لشغل مناصب مأمورى المراكز من خريجي مدرسة الحقوق وقامت بترقية من يثبت كفاءة فى هذا العمل الى مناصب المديرين تشجيعا لهم . ولكن هذه المحاولة فشلت على ايه حال لأن خريجي مدرسة الحقوق كانوا يفضلون العمل فى مجال آخر . يسمح لهم بممارسة خبرتهم التعليمية ، هذا بالإضافة الى أن منزلة الاداريين العاملين بوزارة الداخلية لم تكن كبيرة مثل منزلة زملائهم فى وزارة الحقتانية (٩١) .

* * *

(٨٩) المصدر السابق — تقرير محمود رياض مدير بنى سويف الى نظارة الداخلية فى ١٠ يولية سنة ١٨٨٩ ص ٥٥٥ ، تقرير مدير البحيرة فى ١٠ فبراير سنة ١٨٨٩ ص ١٤٢ — ١٤٣

(٩٠) محمود السباعى ، ج ١ المصدر السابق ، ص ١٣

مجموعة القرارات والمنشورات سنة ١٨٨٩ ص ٣٨٠

Tignor, Op. Cit , PP. 205—206.

(٩١)

واستكمالا لبحث موضوع رجال الادارة في الأقاليم يجدر بنا دراسة (النظام الادارى للقرية المصرية) في تلك الفترة التى نحن بصدد بحثها (١٨٨٢ — ١٩٢٢) ولما كان نظام العمدة — لما له من صلة وثيقة بأمن القرية — يأتى على قمة هذا التنظيم فإنه يهمننا معرفة الخلفية التاريخية لنظام العمدة .

والحقيقة أن الجذور التاريخية لنظام العمدة تمتد الى بداية نشأة القرية المصرية ، منذ آلاف السنين ، فكان لكل قرية شيخ يتزعم سكانها ويدير أمورهم ويعد بمثابة حلقة الاتصال بين سكان القرية وبين حكام الدولة المحليين وفي بداية الفتح الاسلامى كان العرب يطلقون على شيخ القرية (المازوت) وهى كلمة لاتينية الأصل ثم صاروا يطلقون عليه (شيخ البلد) أو الشيخ وكان شيخ البلد يختار عادة من الأسرة الغنية فى القرية المشهورة بقوة النفوذ و سطوة العصبية . كما كانت هذه الوظيفة تؤول الى نريسة بالمراث (٩٢) .

وفى العصر العثمانى كان الملتزم هو الذى يقوم بتعيين مشايخ القرى التى تقع فى نطاق التزامة ، أو كان على الأقل يعترف بأمر نصائحهم السابقة المتوارثة ، فيضفى عليها بذلك الطابع الرسمى . وفى القرى الكبيرة كان يقوم بتعيين أكثر من شيخ لها يختص كل منهم بقسم منها ، وفى هذه الحالة كان يطلق على أقوى المشايخ سلطة ونفوذا (شيخ المشايخ) (٩٣) .

ويتضح مما سبق أن الشيخ كان يستمد سلطته الرسمية التى تربطه بالدولة من الملتزم ، ولذلك فقد كان يعد مسئولا عن حسن استغلال الأراضى التابعة للالتزام الذى يقع فى نطاق قريته ، ويتطلب منه ذلك منع أى ضرر قد يلحق بهذه الأراضى ، هذا بالاضافة الى أنه كان يعتبر مسئولا عن الإبلاغ

(٩٢) مجلة الأمن العام — العدد ٥٩ ، أكتوبر سنة ١٩٧٢ ص ٤٢
(مقال للعقيد ابراهيم محمد الفحام بعنوان تطور نظام العمدة) .

(٩٣) هاملتون جب وهارولد يوون المجتمع الاسلامى والغرب ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ج ٢ ص ٩٣

عن الفلاحين الذين يهجرون أراضيهم ومحاولة ردهم اليها كذلك كان يقوم بحل مشاكل الفلاحين وأخطار الملّزم بطلباتهم وشكاواهم (٩٤) .

وفي مقابل ما كان يتحمله الشيخ من نفقات تتعلق بأداء واجباته الوظيفية وعلى الأخص ما كان يتكفله من نفقات استضافة موظفي الحكومة وغيرهم كان المشايخ يمنحون بعض القطع من أراضي القرية معفاة من الضرائب ولكن كان على الشيخ أن يقدم الى الملّزم — في بعض الأحيان — مبلغا معيناً من المال بصفة دورية للاحتفاظ بوظيفته ، ومن الطبيعي أنه لم يكن يقبل ذلك لو لم يكن ضمن استرداد ذلك المبلغ أضعافاً مضاعفة (٩٥) .

وفي عهد محمد علي وبالتحديد في عام ١٨٢٧ صدرت لائحة باختصاصات مختلف إرياسات الادارية ابتداء من مشايخ القرى حتى مديري الأقاليم (٩٦) ولم تكن مسئولية المشايخ عن فلاحهم تقتصر على داخل القرى فقط بل كانت تمتد خارج قراهم حيث كانوا يفدون كثيراً — من حين لآخر — الى القاهرة وغيرها من المدن الكبرى للبحث عن الفلاحين الهاربين واعادتهم الى قراهم مشدودي الوثاق (٩٧) .

غير أنه عندما ألغى نظام الالتزام في عهد محمد علي تم إخضاع كل مجموعة من مشايخ القرى لشيخ أو حاكم الخط ، أما شيوخ المشايخ فقد أطلق عليهم المشايخ الكبار بينما أطلق على المشايخ الصغار مشايخ الحصص (٩٨) واستمر المشايخ يتمتعون بامتيازاتهم المالية السابقة حيث منح كل شيخ قطعة من الأرض معفاة من الضرائب وعرف هذا الامتياز المالي بمسموح المشايخ أو مسموح المسطبة . وكان من حق هؤلاء المشايخ زراعة هذه الأراضي التي

(٩٤) ريفلين هيلين آن ، الاقتصاد والادارة في مصر، مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني ، ص ٤٧

(٩٥) مقال ابراهيم محمد الفحام ، المصدر السابق ، ص ٤٣

(٩٦) محمد رمزي ، القاموس الجغرافي قسم ٢ ج ص ١١

(٩٧) محمد فؤاد شكرى وآخرون ، بناء دولة مصر محمد علي

ص ٧٣٣

(٩٨) ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٢٣٤.

كانت تقدر بأربعة أفدنة عن كل مائة فدان — بأنفسهم أو لتأجيرها لغيرهم .
ولكن عندما أساء المشايخ استغلال هذا الامتياز المالى وقاموا بتسخير
الفلاحين فى العمل فى هذه الأراضى ألغى محمد سعيد والى مصر هذا الامتياز
المالى للمشايخ فى عام ١٨٥٨ ومنح منفعة تآك الأراضى لأولئك الفلاحين
حيث سجلت بأسمائهم .

وكان اسم العمدة قد استبدل فى عام ١٨٤٤ باسم الشيخ الذى بقى
مقصورا على مشايخ الحصص . وظل العهد ويتوارثون وظائفهم وعرفا ، دون
أن تملك الدولة الا الاعتراف بهم رسميا ، مع منحهم الامتيازات الخاصة بهم
وقد أضيفت اليها الاعفاء من الخدمة العسكرية وأعمال السخرة هم
وأولادهم (٩٩) . وعندما انشئ مجلس شورى النواب فى عهد الخديو اسماعيل
فى سنة ١٨٦٦ كان عهد البلاد اصحاب الحق فى الترشيح والانتخاب لهذا
المجلس كذلك عندما أثبت العنصر المصرى كفايته لتولى المناصب الحكومية
المختلفة ، بدأ يزاحم العناصر التركية فى شغلها وأختير بعض العهد وأبنائهم
لتولى وظائفه نظار الاقسام أو مأمورى المراكز ثم لم يلبثوا أن ارتقوا الى
مناصب المستويات الأعلى . ومن أمثلة ذلك تعيين عامر أغا الزمر وهو من
عهد مديرية الجيزة مديرا لها سنة ١٨٦٩ وأيضا تعيين محمد بك حموده من
عهد مديرية الغربية وكيلا لمديرية البحيرة سنة ١٨٧٦ (١٠٠) .

والحقيقة أن نظام العهد والمشايخ فى الفترة السابقة على الاحتلال
مباشرة كان يتسم بما يأتى :

أولا — لم تكن علاقتهم بالحكومة المركزية واضحة المعالم .

ثانيا — كان العهد يستاثرون بسلطات كبيرة غير محدودة من قبل
الادارة المركزية .

ثالثا — خضوع العهد للادارة المركزية لم يكن خضوعا تاما .

رابعا — استغلال العهد للفلاحين بشتى الطرق .

(٩٩) مقال ابراهيم محمد الفحام ، المصدر السابق ، ٤٣ — ٤٤ .

(١٠٠) أمين سامى ، المصدر السابق ج ٣ مجلد ٢ ص ٨٣٧

خامسا — نظام العمد رغم عيوبه الغديدة هو الوسيلة الوحيدة لتوطيد دعائم الادارة المركزية في القرى .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات السابقة رسمت سلطات الاحتلال البريطاني خطتها في السيطرة على ادارة القرية المصرية . ولكي تتمكن من تحقيق هذه الغاية رأت وجوب اخضاع عمد البلاد ومشايخها لسلطة الادارة المركزية في العاصمة مع تبيان ما له من حقوق وما عليه من الواجبات .

ولمعرفة ذلك ينبغي ادراك الأساليب التي تتبعها الادارة المركزية في ادارة القرية المصرية في تلك الفترة وكذلك الهدف الرئيسي الذي كان يسعى اليه الاحتلال للسيطرة على الادارة المحلية عموما وادارة القرية خصوصا .

فالقرية أو الناحية هي وحدة النظام الاداري فهي باعتبارها جزءا من المركز تعد خاضعة في الادارة لأمور المركز الذي يقوم بتنفيذ أوامر المدير . أما رئيسها فهو العمدة الذي يتم تعيينه بمعرفة الادارة المركزية كذلك تنحصر مسؤوليته أمام تلك الادارة عن كل اهمال أو تقصير . ويعاون العمدة في أداء وظيفته مجموعة من المشايخ يختلف عددهم باختلاف اتساع نطاق القرية وهم كذلك مسئولين عن أعمالهم أمام السلطة المركزية ويعينون بمعرفتها . وكانت الحكومة تراعى رغبات الأهالي في تعيين العمد والمشايخ، غير أن هذا لم يكن يلزم الحكومة بتعيين الشخص المرغوب فيه . كما سنرى .

وعندما أشرف البريطانيون على نظارة الداخلية عام ١٨٩٥ وجهوا اهتمامهم الى اصلاح ادارة القرية ، بهدف خفض معدل الجرائم في الريف الذي كان قد زاد زيادة هائلة في هذه الفترة .

والواقع أن سلطات الاحتلال البريطاني كانت تعتقد أن رجال الادارة في الأقاليم لم يهتموا بالمحافظة على الأمن العام واستقرار الأمور في هذه الأقاليم قدر اهتمامهم بتحقيق مآربهم الشخصية . كما كان الانجليز يعتقدون أن التعاون من أجل منع وقوع الجريمة يمكن أن يوجد فقط في حالة الاحساس بالمسئولية المدنية . وفي رأيهم أن هذا الومى لم يكن قد ظهر بعد في الأقاليم،

لأن القرية كانت لا تزال في دور الطفولة ، وأنه بذلك لم يكن هناك مفر من فرض نظام يأتي من أعلى لحفظ الأمن في هذه البلاد (١٠١) .

وكان كل هم سلطات الاحتلال هو مسألة المحافظة على استقرار الأمن في القرية المصرية بطريقة تمكنها من الهيمنة والانفراد بالسلطة المحلية ، مما يتيح لها توجيه إدارة القرية على النحو الذي يحقق مصلحة الأهالي ومصلحة الاحتلال معا .

وإذا وضعنا في الاعتبار ما كانت تعانيه البلاد في تلك الفترة من عسر مالى شديد يتضح لنا حرص الإدارة المركزية — بإيحاء من سلطات الاحتلال — على اتباع نفس الأسلوب القديم في إدارة القرية والذي كان متبعاً من قبل ، خاصة وأن هذا النظام القديم لا يكلف الحكومة كثيراً أو قليلاً . ولذلك استقر الرأي على استبقاء العمدة حاكماً للقرية ولكن الإدارة المركزية حرصت من جانبها في العمل على إصدار قانون ينظم شئون العمدة والمشايخ بحيث يبسط سيطرتها في الإشراف على إدارة القرية . ومن الجدير بالذكر أن جورست مستشار نظارة الداخلية في ذلك الوقت هو الذي صاغ هذا القانون (١٠٢) .

وعلى أية حال فقد أعلنت سلطات الاحتلال أن مسألة تنظيم وظائف العمدة والمشايخ هي « محاولة الاستفادة من استخدام نظام قديم محترم من أجل التقدم والمدنية » . ولذلك فقد رأت أنه « ينبغي على هذا الأساس الاعتراف بسلطة العمدة ونفوذه واختيار أحسن الرجال لذلك مع اتخاذ ما يلزم نحو تقييد سلطاتهم بقيود قانونية وعقابهم ومكافأتهم على قدر ما يستحقون » (١٠٢) .

(١٠١) أنظر تفاصيل هذا الموضوع في :

Lloyd, Egypt since Crome. Vol I. PP. 153—155.

Tignor, O. Cit , P. 207.

(١٠٢) أنظر : Blue Books. 1894—1898 Egypt. No. I (1895)

Report on the Finances, Administration, And condtion of Egypt, and the progress of Reforms Cromer to Kimberley;

February 22, 1895. P 12.

وقد تمخضت محاولات الادارة المركزية وسلطات الاحتلال عن اصدار قانون العمد والمشايخ في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ . وقبل أن نناقش هذا القانون يجدر بنا أن نشير الى دافع هام بالاضافة الى تلك الدوافع التي سبق أن أشرنا اليها في اصدار هذا القانون وهو ان مسألة الاشراف على تحصيل الاموال الاميرية من القرية كضرائب الأتبان وغيرها كانت ملقاة على عاتق العمد والمشايخ الذين كانوا يتذرعون بشتى الوسائل لتبرير عجزهم عن تحصيل الاموال المطلوبة من قراهم ، وعلى سبيل المثال يقومون بنشر الاشاعات بأن قريتهم تنتشر فيها الامراض الوبائية وأن كثرة الامراض تحول دون امكانهم تحصيل الاموال ولكن عندما يتضح للادارة المركزية عدم صحة هذه الاشاعات تقوم باجراء التحقيق معهم (١٠٤) . فمن خلال دراستنا لتقارير مديري المديرية المرسلة الى نظارة الداخلية في تلك الفترة التي سبقت صدور قانون العمد والمشايخ نستطيع أن نستشف أن مسألة تحصيل الاموال من القرية كانت دافعا هاما في اصدار هذا القانون (١٠٥) . وهكذا كما سبق أن ذكرنا لم تكن العلاقة بين الادارة المركزية والعمد قبل صدور هذا القانون محددة المعالم وانما كانت تعتمد على القرارات والمنشورات التي تقوم نظارة الداخلية من حين الى آخر باصدارها في هذا الشأن وكان مديرو المديرية يرسلون الى نظارة الداخلية بتقارير توضح آراءهم واقتراحاتهم في طبيعة هذه العلاقة بين الحكومة المركزية والعمد والمشايخ ومن ذلك على سبيل المثال كان بعض المديرين (١٠٦) . يرون أن الطريقة التي كانوا يتبعونها — حسب القواعد التي قررها مجلس النظار ومنشورات نظارة الداخلية الصادرة اليهم — في شأن تسوية شياخات البلاد وهي التحري

(١٠٤) كان العمد والمشايخ يقومون بنشر اخبار في الجرائد فحواها أن قريتهم مصابة بأمراض وبائية . أنظر تقرير مدير الدقهلية في ١٧ يولية سنة ١٨٨٩ في مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار من النظارات سنة ١٨٨٩ ص ٥٦٧

(١٠٥) أنظر تقارير المديرين في مجموعة القرارات والمنشورات من

١٨٨٣ الى ١٨٩٥

(١٠٦) منشور نظارة الداخلية الى المديرين في أول يولية ١٨٨٩

مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار ومن النظارات ١٨٨٩ ص ٥١٩

أولا عن مشايخ البلدة التى يتوفى أو يستعفى بعض مشايخها لمعرفة أطيافهم وأعمارهم وحيازتهم للصفات التى تؤهلهم للسياخة ثم عرض ما تبين على الداخلية لصدور الأمر بتعيين بدل من يلزم ترتيب بدلهم وتقرير الباقيين فى وظائفهم متى ظهر استعدادهم كما هو مقتضى المنشور الصادر عن ذلك موجبة لاضاعة الوقت وإطالة المكاتبات وعطل اشغال تلك البلاد . وطلبوا من نظارة الداخلية التصريح لهم (أى للمديرين) « بترتيب بدل من يتوفى من هؤلاء المشايخ بمجرد وفاته أو يستعفى بمجرد استعفائه متى كان زمام البلد وتعدادها يحتاج لترتيب البديل » . وعندما أدركت نظارة الداخلية « أن تأخير تنظيم شياخات البلاد فى الواقع باعثا لعطل اشغالها واختلال أعمالها » وافقت على اقتراح المديرين وأرسلت منشورا دوريا الى جميع المديريات للعمل بموجبه (١٠٧) .

وقد كانت وجهة نظر المديرين فى المطالبة بترتيب شياخات المديريات على كيفية منتظمة تكفل انجاز الأشغال ، أن العمدة والمشايخ هم النائبون عن الحكومة فى بلادهم المكلفون بتنفيذ أوامرها لذلك فانه من الضرورى أنه يكونوا مسئولين أمامها معروفين بصفة رسمية . وطالبوا الحكومة بضرورة تنظيم الشياخات بالطرق القانونية وتثبيت العمدة والمشايخ بالصفة الرسمية (١٠٨) .

والحقيقة أن الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ يعتبر أول تشريع تفصيلى لنظام العمدة والمشايخ . وقد صدرت بعد ذلك عدة أوامر عالية مكملة أو معدلة لهذا الدكرى وكان أهمها الأمر العالى الصادر فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ باختصاص عمدة البلاد بالحكم فى المنازعات التى لا تتجاوز قيمتها ١٠ قرش ، والقانون رقم ٩ الصادر فى ٣ أغسطس سنة ١٩٠٣ بشأن شروط تعيين عمدة ومشايخ البلاد وأيضا القانون رقم ٣٦ الصادر فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٣ بشأن النظام الإدارى لقبائل العريان .

(١٠٧) نفس المنشور السابق .

(١٠٨) أنظر على سبيل المثال تقرير محمود رياض مدير بنى سويف الى نظارة الداخلية فى يونية ١٨٨٩ فى مجموعة قرارات ومنشورات ١٨٨٩ ص ٤٥٤

وقد استمرت جملة هذه التشريعات تحكم نظام العمد والمشايخ في مصر حتى بعد صدور دستور سنة ١٩٢٣ وانتظام الحياة الدستورية (١٠٩) .

ومن دراستنا لنشورات نظارة الداخلية الصادرة الى المديرية والسابقة على صدور الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ الخاص بنظام العمد والمشايخ وكذلك من بحثنا فى هذا الأمر العالى المشار اليه والأوامر اللاحقة له والمتعلقة بنظام العمد والمشايخ نستطيع أن نستشف منها صفة العمدة ومهامه واختصاصاته .

أما عن صفة العمدة فهو يعتبر بمثابة موظف عمومى يتولى رئاسة القرية أى أنه يعتبر الرئيس الإدارى الوحيد فى بلده والمسئول عن ادارتها وبالتالي فهو مسئول عن كل أعماله فيها غير أن العمدة قد يختلف عن بقية موظفى الحكومة بعض الشيء ، ذلك أنه لم يكن يتقاضى أجراً أو مرتباً شهرياً مقابل عمله وإنما كانت له بعض الامتيازات التى ستناقشها فيما بعد ، والعمدة بصفته هذه كان يعد حلقة الاتصال بين الإدارة المركزية وبين سكان القرية « فهو بذلك من أخص رجال الحكومة » (١١٠) فالعمد يكونهم نواب عن الحكومة فى بلادهم فهم مكلفون « بتنفيذ أوامرها على اختلاف أنواعها » (١١١)

أما فيما يتعلق باختصاصات ومهام العمدة فكانت متعددة إلا أنه يمكن حصرها بين مهام متعلقة بالأمن العام واختصاصات مالية وإدارية وأخرى متعلقة بالنواحي الصحية فى القرية وكذلك اختصاصات قضائية . فالعمدة كان المسئول الأول فى قريته وما يتبعها من كفور ونجوع وعزب عن اقرار النظام واستتباب الأمن فيها وكان ذلك يتطلب منه المحافظة

(١٠٩) طعيمة الجرف ، القانون الإدارى « دراسة مقارنة فى تنظيم ونشاط الإدارة العامة » . ص ١٢٩ — ١٣٠ .

(١١٠) أنظر الأمر العالى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بشأن نظام العمد والمشايخ فى مجموع القوانين واللوائح المعمول بها فى مصر . الجزء الثانى ص ٩٦٧ وأيضاً ص ٩٨

Egypt No. I (1903) Cromer to Lansdowne, February 26, 1903

(١١١) تقرير محمود رياض مدير بنى سويف فى ١٠ يولية سنة ١٨٨٩ الى نظارة الداخلية فى مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٨٩ ص ٥٥١

على الأنفس وصيانة الأموال في قريته وكانت مسألة اقرار الأمن والنظام في بلده تفرض عليه بصفة مستمرة ضرورة أخطار سكان قريته أولا بأول بكل ما تبلغه نظارة الداخلية وغيرها من النظارات الأخرى بكافة القوانين واللوائح والمنشورات التي تتعلق بقريته ويقوم هو من ناحيته بتفسير وشرح ما تتضمنه هذه القوانين من أمور تهم أهالي قريته لكونه الرئيس الإداري للقرية والصلة المباشرة بين الحكومة المركزية والقرية (١١٢) .

وقد تحدث مهام العمدة فيما يتعلق بالأمن العام في الدكرتو الصاور سنة ١٨٩٥ الخاص بنظام العمدة والمشايخ في « أن يكلف العمدة بصفته مأمورا من مأموري الضبط القضائية بكافة المسائل المختصة بالأمن العام وعليه ملاحظة العمل في دائرة بلده بكافة اللوائح والقوانين المرعية الاجراء » (١١٢) وكان على مديري المديرية أن يجتمعوا بعمدة القرى بصفة دورية ويذكروهم بأهم واجباتهم من ناحية الأمن والتي يمكن تحديدها في ثلاثة أمور : —

أولا : الاعتناء بشئون الضبط والأمن العام وتبليغ الحوادث في أوقاتها والقيام لضبط الجاني « أثناء تلبسهم بالجناية واجراء كل ما يساعد على استتباب الأمن والراحة » .

ثانيا : « دوام الملاحظة والانتباه لحقوق الضعفاء بحيث تبقى مصونة من التعدي عليها محفوظة من امتداد الأطماع اليها » .

ثالثا : « الاهتمام بالمحافظة على أملاك الحكومة وكافة ما يختص بها » (١١٤) أما عن الاختصاصات المالية والإدارية للعمدة فكانت على جانب كبير من الأهمية وتشمل :

(١١٢) على حلمي ، الدليل لعمدة ومشايخ البلاد ، ص ١٥ وايضا :
Tingor Op. Cit., p. 206

(١١٣) مجموعة القوانين واللوائح المعمول بها في مصر ج ٢ ص ٩٦٧

(١١٤) تقرير مدير بنى سويف محمود رياض الى نظارة الداخلية

في ١٠ يولية سنة ١٨٨٩ بمجموعة القرارات والمنشورات ص ٥٥٢

١ — مساعدة الصيارفة في تحصيل الأموال الأميرية على اختلاف أنواعها وعدم السماح للمتأخرين في سداد المستحق عليهم من الأموال الأميرية في التصرف في محصولاتهم الا بعد دفع ما عليهم من متأخرات وتوقيع الحجز الإداري عليهم . وكانت هناك تعليمات للعمد بأن « يجعلوا كبار المولين قدوة لغيرهم في سداد كامل ما هو مطلوب منهم » .

٢ — معاونة اللجان التي تمارس عملها في نطاق القرية مثل لجنة المساحة ولجنة تقدير الضرائب وتعديلها ولجان تقدير اجبارات الأتبان .

٣ — المحافظة على جسور النيل خاصة أثناء الفيضان وإخراج الأنفار المقرر إخراجها « لتشغيل عمليات درف الجسور وتطهير الترع » . وكذلك المحافظة على الطرق العمومية يجعلها صالحة للاستعمال .

٤ — القيام بأعمال الحجز الإداري .

٥ — القيام بتحرير كشوف القرعة .

٦ — اخطار نظارة الداخلية بمن يتوفى في القرية من أصحاب المعاشات أو من يتوفى بدون وريث .

٧ — تنفيذ جميع الأوامر التي ترد اليه من مختلف النظارات والتي تبلغ اليه عن طريق مأمور المركز (١١٥) .

وكان للعمدة بعض الاختصاصات الصحية مثل قيد المواليد والوفيات وسرعة اخطار المركز عن الأمراض التي قد تنتشر في قريته خاصة الأمراض الوبائية ، واستخراج تصاريح دفن الموتى عن طريق مفتش الصحة المختص . وخلاصة القول القيام بتنفيذ كافة الاجراءات الصحية في نطاق بلدته .

أما عن الاختصاصات القضائية للعمدة فقد كان من حقه طبقاً لدكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٨٩ في حالة حدوث مشاجرة في قريته معاقبة

(١١٥) الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بشأن نظام العمد وأيضا مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٨٩ من ٥٥١ — ٥٥٢

المعتدى بدفع غرامة قدرها خمسة عشر قرشنا أو الحبس مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة وكذلك كان من حقه أيضاً « معاقبة من كان قادراً ورفض أو أهمل القيام بما يطلبه منه العمدة من الأعمال أو الخدم أو المساعدة التي يسوغ له تكليفه بها بمقتضى القوانين واللوائح . ومع ذلك فلا يسوغ للعمدة توقيع هذا الجزاء إلا في ظرف الثمانية أيام التالية لوقوع الفعل الذي يستوجب « (١١٦) وفي ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ صدر أمر عال يقضى بمنح بعض عمد البلاد الاختصاص « بالحكم في المنازعات المتصلة بالديون والمنقولات التي لا تتجاوز قيمتها مائة قرش » والتي تقع بين أهالي ناحية واحدة أو جملة نواحي داخلية في دائرة اختصاص عمدة واحد . والحكمة في منحهم هذه الاختصاصات التخفيف عن عبء قضاة المحاكم الجزئية حتى يتمكنوا من التفرغ للمنازعات الأكثر أهمية (١١٧) .

وقد نص هذا الأمر العالي على عدم أحقية العمدة في النظر في أمرين :

أولاً : المنازعات التي تتعلق بالعقارات على اختلاف أنواعها .

ثانياً : المنازعات التي يكون المبلغ المدعى به فيها جزءاً من دين تزيد قيمته عن الحد المخصص لهم للنظر فيه أو باقياً منه (١١٨) .

وكان مفروضاً على العمدة عند الفصل في مثل هذه المنازعات أن يحكموا « بموجب قوانين المحاكم الأهلية وبمقتضى قواعد العدل » ، وأذا لم يخضر المدعى عليه في اليوم المحدد لنظر هذه الدعوى يصدر العمدة حكماً غيابياً ولكن من حق المدعى عليه بعد اثبات صحة الظروف التي منعتة عن الحضور أن يعاد اعلانه لنظر الدعوى من جديد . وكان للعمدة أن يستعين بالخبير في بعض الأمور التي تتطلب ذلك .

(١١٦) دكرينو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ في مجموعة القوانين واللوائح ص ٩٦٨ — القانون رقم ١١ لسنة ١٩١٢ مانتى ٢٦ ، ٢٧

(١١٧) الكتاب الذهبي للمحاكم الأهلية (١٨٣٣ — ١٩٣٣) ج ١

ص ١٦٢

(١١٨) دكرينو ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ بمجموعة القوانين واللوائح

ص ٩٧٠

وكانت الأحكام التى يصدرها العمدة تسجل فى دفتر مخصوص يبين فيه موجز الدعوى والأسباب التى بنيت عليها الأحكام ومنطوقها . أما عن كيفية تنفيذ هذه الأحكام التى يصدرها العمدة فقد كان يعين أحد مشايخ البلدة للقيام بتنفيذها تحت مسئولية الشيخ المعين لهذا الغرض (١١٩) .

وكان العمدة الذين يتجاوزون حدود سلطتهم فى الفصل فى هذه المنازعات يحرمون من ممارسة هذه السلطة بمعرفة ناظر الحقانية كما يجوز إحالتهم أيضا بواسطة ناظر الداخلية الى لجان المديرية لمحاكمتهم (١٢٠) .

ويبدو أن العمدة الذين منحوا هذه الاختصاصات قد وفقوا فى أداء واجباتهم القضائية ، فقد تقرر فى العام التالى أى عام ١٨٩٩ زيادة عددهم بنسبة ٢٠ وقد أشار المستشار القضائى بذلك النظام الجديد واستشهد على ذلك بتقرير (١٢١) كتبه أحد أعوانه وهو جونسون باشا وقال فيه « ان التقدم المستمر فى تمشية أعمال هؤلاء العمدة ، واضح جدا فأنى رأيت بعض الدفاتر التى تقيد بها أعمالهم تقبل المقارنة مع دفاتر أغلب القضاة الجزئيين فى إنجلترا وليست بأقل منها اتقاناً » .

وأوصى فى نهاية تقريره بضرورة التوسع فى تطبيق هذا النظام . ومن الجدير بالذكر أن هذه الاختصاصات القضائية للعمدة قد تعرضت لبعض الانتقادات من جانب بعض الصحف (١٢٢) . وعلى أية حال . فقد ألغيت عقب إنشاء محاكم الأخطاط فى سنتى ١٩١٢ ، ١٩١٣

(١١٩) انظر تفاصيل هذا الموضوع فى ذكرى ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ بمجموعة القوانين والوائح ص ٩٧٠ — ٩٧٢
(١٢٠) نفس المصدر ص ٩٧٢

(١٢١) مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار ومن النظارات سنة ١٩٠١ ص ٨١

(١٢٢) عارضت صحيفة العمدة — فى منح العمدة هذه الاختصاصات القضائية وطالبت بإلغائه وعلقت على ذلك بالقول « لا أظن أن البلاد والقرى توفرت فيها أسباب التقدم لدرجة تجعلنا فى ثمة من اطلاع عمدها على الشرائع وتضلعهم فى القوانين » العمدة ١١ أبريل سنة ١٨٩٦

ننتقل الآن الى الحديث عن كيفية تعيين عمد ومشايخ القرى فنقول
أن دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ الخاص بانتخاب عمد ومشايخ البلاد
والقانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٣ بشأن شروط تعيين عمد ومشايخ البلاد قد
أوضحا جليا طريقة تعيين العمدة والمشايخ .

وقد كانت هناك شروط يجب توافرها في من يريد ترشيح نفسه
لشغل منصب العمدية أهمها :

أولا : أن يكون بالغاً من العمر خمسا وعشرين سنة كاملة (١٢٢) .

ثانيا : أن يكون مالكا لعشرة أفدنة على الأقل ويتجاوز عن هذا
الشرط في الجفالك والبلاد التي يكون كامل أطيائها ملكا لغير أهلها ،
أما بالنسبة للبلاد التي لا يوجد فيها خمسة أشخاص يمتلكون عشرة أفدنة
فيكون انتخاب العمدة فيها من بين الملاك الذين يدفعون أموالا أميرية
أكثر من غيرهم .

ثالثا : ألا يكون قد صدرت ضد المرشحين أحكام قضائية تمس
حسن سيرته واستقامته وكان على المرشحين لشغل منصب الشيخ أن
يكونوا حائزين لنفس الشروط السابقة فيما عدا الملكية فيكتفى بأن يكونوا
مالكين لخمس أفدنة . وأما البلاد التي لا يوجد فيها خمسة أشخاص
يملكون هذا القدر فينتخب المشايخ من بين الملاك الذين يدفعون أموالا
أميرية أكثر من غيرهم .

وفي حالة توفر الشروط التي تؤهل لشغل منصب العمدية أو المشيخة
في عدة أشخاص على السواء كانت الأفضلية لمن يعرف القراءة
والكتابة (١٢٤) .

(١٢٣) تعدل هذا الشرط طبقا للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٠٣ فأجاز
للجنة الشياخات — في حالة عدم وجود مرشحين لشغل منصب العمدية
أو الشيخ تتوفر فيهم كامل الشروط اللازمة — أن تعرض على نظارة
الداخلية تعيين من يقل سنه عن الخمس وعشرين سنة ولا ينقص عن
العشرين ليكون عمده أو شيخا — انظر مادة ١ من القانون رقم ٩ لسنة
١٩٠٣ بمجموعة القوانين واللوائح ج ٢ ص ٩٧٢
(١٢٤) دكريتو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بمجموعة القوانين واللوائح
ص ٩٦٥ — ٩٦٦

وإذا تساعلنا كيف كانت تتم عملية اختيار العمدة أو الشيخ فإننا نلاحظ أنه كانت تشكل في كل مديرية لجنة لانتخاب العمدة والمشايع - تعرف بلجنة الشياخات - بناء على كشف تحرره المديرية مشتملا على أسماء الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط شغل منصب العمدة أو المشيخة .

وخانت هذه اللجنة تنظر في كافة المسائل التي تعرض عليها من المديرية أو نظارة الداخلية بشأن العمدة والمشايع وأعمالهم . وتجتمع مرة في كل شهرين في أوقات معينة تحددتها نظارة الداخلية وكان للمديرين الحق في استدعائها للانعقاد في الأمور العاجلة .

وتشكل هذه اللجنة من المدير أو وكيل المديرية بصنفة رئيس ومن مندوب من نظارة الداخلية ومفتش انجليزى واحد وكلاء النيابة العمومية وأربعة من أعيان المديرية أو عمدها يختارهم المدير بالكيفية الآتية :

ينتخب عمدة كل مركز من مراكز المديرية مندوبا أو اثنين من العمدة أو الأعيان - حسب العدد الذى تحدده نظارة الداخلية - لتمثيل مركزهم . ثم يقوم المدير باختيار أربعة منهم جميعا يمثلون جميع مراكز المديرية في لجنة الشياخات .

وكان لابد من تصديق نظارة الداخلية على انتخاب مندوبى المراكز . ومدة هؤلاء المندوبين سنة واحدة ، على أنه يجوز لنظارة الداخلية إبقاؤهم سنة أخرى ولكن يتحتم تجديد الانتخاب بعد انقضائها .

ويشترط لى تكون مداولات لجنة انتخاب العمدة والمشايع صحيحة حضور الرئيس ومندوب نظارة الداخلية واثنان من الأعيان أو العمدة على الأقل . كما يحضر مداولات هذه اللجنة نائب من المركز المراد تعيين عمدة أو شيخ لأحدى البلاد التابعة له . كما يحضرها أيضا أحد وكلاء النيابة كلما اقتضت الحال الحكم بجزاءات تأديبية على العمدة والمشايع في حالة تقصيرهم في تأدية واجبات وظيفتهم على النحو الذى سنوضحه فيما بعد .

وتكون قرارات اللجنة بأغلبية الآراء وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذى فيه الرئيس .

وكان على اللجنة قبل الاقرار على تعيين عمدة أن تأخذ أولا رأى
لمورى المركز التى تقع فى زمامه القرية المراد تعيين عمدة لها . أما بالنسبة
لتعيين احد المشايخ فللجنة أن تأخذ رأى عمدة الناحية . واذا كانت البلدة
كلها أو بعضها تابعا لأحد تفاتيش مصلحة الأراضى الأميرية أو الدائرة
السنية فتأخذ اللجنة أيضا رأى المفتش على أن هناك امرا على جانب كبير
من الأهمية وهو أن العمدة أو الشيخ الذى تنتخبه هذه اللجنة لا يكون تعيينه
الا بعد تصديق ناظر الداخلية على التعيين ، فان لم يصدق ناظر الداخلية
عليه يعاد الى اللجنة لانتخاب عمدة غيره من المرشحين (١٢٥) .

غير أن لجنة الشياخات لم يكن يقتصر عملها على انتخاب العمدة
والمشايخ فقط وانما كانت تنظر فى كل المسائل المتعلقة بالعمد والمشايخ
ومنها الرفض والعقاب (١٢٦) .

ذلك أن العمدة طبقا للائحة ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ كان يعد مسئولاً
قانونيا عن كل افعال أو تقصير فى أدائه لواجباته الوظيفية ومن ثم فقد
كان من حق المدير — التابع له العمدة أو الشيخ المقصر فى تأدية واجبات
وظيفته — أن يحكم عليه بأحد الجزاءات التأديبية الآتية وهى :

١ — الاتذار أو التوبيخ .

٢ — الغرامة التى لا تتجاوز مائة قرش .

٣ — ايقافه عن عمله اثناء اجراء التحقيق معه مدة لا تزيد عن ثلاثة
اشهر . أما فى الحالات التى تقضى فيها الظروف باطالة مدة ايقافه عن العمل
فيصدر بذلك قرار من ناظر الداخلية .

وأجازت لائحة العمد والمشايخ للمدير بأن يقوم بتعيين من يحل محل
العمدة أو الشيخ المطلوب للتحقيق معه من مشايخ البلاد .

(١٢٥) دكرينو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ فى مجموعة القوانين واللوائح
ص ٩٦٦ — ٩٦٧

Egypt No. I (1907) Cromer to Edward Grey, March (١٢٦)
3, 1907 P. 31.

أما إذا اتضح أن الأمر الذي ارتكبه العمدة أو الشيخ يستوجب جزاء أشد من ذلك فمن حق المدير أن يحيله إلى التحقيق أمام لجنة الشياخات التي تقوم — بعد سماع أقواله — بمحاكمته بإحدى هاتين العقوبتين أو كليهما :
(أ) الغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنيها .

(ب) الرقت .

ثم تقوم اللجنة بإبلاغ هذه الأحكام إلى نظارة الداخلية التي يجوز لها أن تصدق عليها أو تقوم بتخفيفها .

ويبدو أنه قد صدرت تعليمات بعد ذلك إلى لجان الشياخات بتخفيف الحكم المتعلق بالغرامة حيث يذكر كرومر في تقريره عن ١٩٠١ أن هذه اللجان كانت تحكم بغرامة لا تتجاوز ٩٠٠ جنيه بالإضافة إلى استمرار حقها في سلطة فصل العمدة والمشايخ أو الحكم عليهم بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر (١٢٧) .

كما أصبح للجنة الشياخات بعد صدور دكرينو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ الحق في محاكمة العمدة والمشايخ عما ينجم عنهم من أمور تعد مخالفة للوائح الترع والجسور والسكك الزراعية والمحافظة على جسور النيل وإعدام الجراد وزراعة الدخان والتبناك (١٢٨) ومن الجدير بالذكر أنه كان يقوم بالنظر في هذه المخالفات من قبل المدير أو لجان إدارية كانت تشكل لهذا الغرض (١٢٩) .

Egypt No. I (1902) Cromer to Lansdowne, February 21, 1902. P 31. (١٢٧)

(١٢٨) دكرينو ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بمجموعة القوانين واللوائح ص ٩٦٨

(١٢٩) من هذه اللجان ما يأتي :

(أ) لجنة الترع والجسور : وكانت مشكلة في كل مديرية وتنظر قضايا مخالفة القوانين المسنونة لها . وكان يتولى رئاستها المدير وأعضاؤها باثمههندس المديرية وثلاثة من الأعيان الذين يعينهم ناظر الداخلية ولها سلطة الحكم بالحبس من ٢٤ ساعة إلى شهرين وبالغرامة وبإجبار الذين اضرأوا بالجسور أن يرموها وكانت تستأنف أحكامها أمام لجنة خاصة في نظارة الداخلية .

ويذكر كرومر أن الغرض من تشكيل لجنة الشياخات وغيرها من اللجان الادارية هو تعويد الأهالى على الاشتراك فى تدبير شئونهم وان كان يرى « أن وجود لجان كثيرة فى كل مديرية لا يخلو من كلفة ومشقة ادارية عدا ما يعترض به عليها من وجوه أخرى (١٢٠) .

اما فيما يتعلق بامتيازات العمدة فقبل صدور لائحة العهد سنة ١٨٩٥ كانوا يتمتعون ببعض الامتيازات منها واعفاؤهم من الخدمة العسكرية ومن اعمال السخرة هم وأولادهم (١٢١) وأثر صدور لائحة العهد اعيد الامتياز المالى الذى كان للعمدة من قبل ولكن فى شكل جديد — وهو ذلك الامتياز الذى كان قد ألغاه سعيد باشا والى مصر فى عام ١٨٥٨ (مسموح المشايخ) أو (مسموح المسطبة) — كما سبق أن اوضحنا من قبل .

فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ أى فى نفس اليوم الذى صدرت فيه لائحة العهد صدر أمر عال آخر ينص على اعفاء عمدة البلاد من دفع الأموال

(ب) لجنة جسور النيل والفيضان : ومهمتها محاكمة ومعاقبة كل من يدرج اسمه فى كشوف خفر جسور النيل ويتخلفون عن الحضور عن طلبهم أو الذين يرتكبون جرما وهم يؤدون وظائفهم . ورئيس هذه اللجنة مأمور المركز أو من ينوب عنه وأعضاؤها أربعة من العمدة ينتخبهم عمدة ذلك المركز ولها سلطة الحكم بالحبس من خمسة أيام الى ثلاثة أشهر وبالغرامة من ٢٥ قرشا الى ١٠٠ قرش . وتستأنف أحكامها أمام لجنة أخرى مؤلفة من المدير والعمدة .

(ج) لجنة الجسور والفيضان : هذه كانت تشكل فى كل مديرية متى بلغ ارتفاع الفيضان ٢٤ زراعا ويرأسها المدير وأعضاؤها عمدتان ومأمور المركز وباشمهندس المديرية أو من ينوب عنه ولها سلطة الحكم بغرامة من ١٠٠ قرش الى ١٠٠٠ قرش وبالحبس من ٢٠ يوم الى ثلاثة أشهر . وتستأنف أحكامها أمام لجنة خاصة فى نظارة — الداخلية برئاسة الناظر .

(د) لجان عمدة العربان ومشايخهم : انظر تفاصيل تشكيل هذه اللجان ومهامها فى : Egypt No. 1. Cromer to Grey 3 — 3 — 1907

(١٢٠) نفس الوثيقة .

(١٢١) مقال ابراهيم الفحام فى مجلة الأمن العام ، العدد السابق ،

الأميرية عن خمسة أفدنة من الأطيان التي يمتلكها . كما نص هذا الأمر على أن يكون هذا الاعفاء قاصرا على الأطيان الكائنة في نفس البلد المعين فيها وعن مدة قيامه بوظيفته ، وبواقع متوسط الأموال المربوطة على أطيانه . أما إذا انفصل العمدة في خلال السنة عن وظيفته لأي سبب فيعاد ربط الأموال على الأطيان المعفاة (١٢٢) .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن كثيرا من العمدة كانوا يرشحون أنفسهم لعضوية مجالس المديريات وكانت نسبة كبيرة منهم تفوز في الانتخابات على نحو ما سنرى في الفصل القادم الخاص بالمجالس المحلية .

والآن بعد عرضنا لكل جوانب وظيفة العمدة ومهامه واختصاصاته نتساءل هل استطاع العمدة إدارة القرية المصرية في تلك الفترة التي نحن بصدد دراستها على الوجه اللائق وهل استطاعوا النهوض بالأداة الإدارية في القرية . ولكي نستطيع الإجابة على هذا السؤال يجدر بنا أن تستعرض جوانب القصور في لائحة العمدة لأنها تحكم جميع المسائل المتعلقة بنظام العمدة والمشايخ وبالتالي لها أثر كبير على النظام الإداري في القرية وعلى مجتمع القرية نفسه .

في الواقع أن هناك عدة أمور تثير انتباهنا في هذه اللائحة ، وأول هذه الأمور أن طريقة اختيار العمدة والمشايخ حسب النظام الذي قرره هذه اللائحة لم تبد أي اهتمام على الإطلاق لمجتمع القرية نفسه ، إذ لم تهتم الإدارة المركزية بأخذ رأي سكان القرية المراد تنصيب عمدة عليها ، وبذلك فإن هذا النظام الجديد قد انتزع من أهالي القرية حقهم — الذي سبق أن حصلوا عليه من قبل في أخذ رأيهم في شخص العمدة المرشح لتنصيب العمودية . والشخص الوحيد الذي تهتم الإدارة المركزية بأخذ رأيه في تعيين العمدة كما مر بنا هو مأمور المركز الذي يعتبر نائبا عن الإدارة المركزية في حكم المركز .

والحقيقة أن استئثار الادارة المركزية وحدها بتعيين العمدة يبدو واضحا كل الوضوح ، ذلك أن قرارات لجنة الشياخات التي تقوم باجراءات انتخاب العمدة ليس لها وزن على الاطلاق لأن مسألة التعيين تتوقف أولا وأخيرا على موافقة ناظر الداخلية .

على أن اخطر الأمور في مسألة تعيين العمدة هي سيطرة سلطات الاحتلال على لجنة الشياخات التي تقوم باختيار العمدة حيث كان ممثلا فيها مفتش انجليزى من نظارة الداخلية . ويكفى للدلالة على ذلك قول مستر متشل اتس. مستشار نظارة الداخلية في تقرير قدمه الى كرومر عن اعمال النظارة في سنة ١٩٠٥ بأن « أهم ما يطلب عمله من الموظف الانجليزى في مصر أن يختار المرشح المناسب لمنصب العمدية ويعمل على اقناع اللجنة بتعيينه » (١٣٣) . وقد كان لذلك اثر بالغ السؤ على مجتمعات القرية لأن المفتش الانجليزى البعيد عن القرية لم يكن يعرف جميع المرشحين لمنصب العمدية حق المعرفة ، وانعكس اثر هذا الاختيار السيئ لشخص العمدة على الأوضاع في القرية نفسها لأنه كما هو معروف على حد قول كرومر « اذا صلح شأن العمدة صلحت قريته » (١٣٤) وقد اعترف الانجليز أنفسهم بسوء اختيار العمد (١٣٥) .

وقد يتبادر الى الذهن بأن المسئول الأول عن اختيار عمد البلاد ناظر الداخلية ولكننا يجب أن ندرك أن سلطات الاحتلال قد سيطرت تماما على اهم النظارات وهى الداخلية عن طريق المستشار الانجليزى .

يتضح لنا مما سبق أن اختيار العمد كان من أهم اختصاصات مفتش الداخلية البريطانيين ، هذا بالإضافة الى أن كبار ملاك الأراضي البريطانيين كان لهم رأى يذكر في اختيار العمد في مناطق أملاكهم وقد استمر هذا الوضع

Egypt No. I (1906) Cromer to Grey, March 8, 1906. p. 60. (١٣٣)

I bid. p. 61

(١٣٤)

(١٣٥) أنظر تقرير جونسون باشا Johnson عن العمد المذكورا في :

Blue Books. Egypt 1900 — 1904 Reports by her mejesty's Agent and Consul-General on the Finances, Administration And Condition of Egypt And the Soudan in 1899. Cormer to Salisbury, February 20, 1900. P. 28.

حتى بعد حصول مصر على استقلالها عام ١٩٢٢ ، اذ استمر كبار الزراعيين البريطانيين يتدخلون في اختيار العمدة في مناطق أملاكهم (١٣٦) .

وهذا نقطة أخرى مرتبطة بسؤال الاختيار هذا وهي أن بنود لائحة العمدة متناقضة مع بعضها البعض ذلك أن شروط الترشيح لمنصب العمودية متناقضة تماما مع المهام والاختصاصات الواسعة التي كانت ملقاة على العمدة .

فلم تكن شروط تعيين العمدة تنص اطلاقا ولو حتى على ضرورة الإلمام بالقراءة والكتابة ، فمن استعراضنا لواجبات العمدة المتعددة يمكن القول في إيجاز أن العمدة كان منفذا لقوانين الحكومة في قريته . فكيف يستطيع هو تنفيذ تعليمات الحكومة وأوامرها وهو لا يقدر أن يقرأ هذه التعليمات والأوامر .

نحن لا نفترض في العمدة أنه أقل غيره على الخدمة من بقية رجال الإدارة ولكنه أقل رجال الحكومة تعلما فهو أمي على الغالب لكنه أكثرهم مسئولية وأسهلهم عقابا .

والواقع أن النفوذ الأدبي الذي كان يتمتع به كثير من العمدة — استنادا إلى حصيلتهم المحلية وثرواتهم الطائلة وروابطهم العائلية والسياسية بالسلطات الحاكمة في البلاد — كان مجرد ستار يخفي الكثير من عيوبهم الذاتية وفي مقدمتها الجهل الذي كان يعانيه الكثير منهم ، حتى بلغت نسبة الأميين منهم في احصاء أجرى سنة ١٩٢٠ ٣٠٪ (١٣٧) .

وبالإضافة إلى ما سبق فإن اللائحة كانت تسمح للعمدة بالبقاء في منصبه طوال حياته إلى أن يعزل أو يتوفى وبذلك لم يتح لغيره من المتطلعين لمنصب العمودية فرصة المشاركة في إدارة قريتهم رغم أنهم قد يكونون أكفأ من العمدة الشاغل لهذا المنصب . كما أن بعض العمدة كانوا يتصفون

(١٣٦) مقال إبراهيم الفحام ، المصدر السابق ص ٤٩

(١٣٧) نفس العدد ، ص ٤٦

بالظلم والعنف في معاملتهم للأهالي حسبما تشير اليه وثائق نظارة الداخلية (١٣٨) .

وقد نجم عن جوانب القصور في نظام العمد والمشايخ على النحو الذي أوضحناه مساويء كثيرة ضاعفت من اضطراب الأمن وعدم استقرار النظام في القرية ولأدى الى الحيلولة دون بلوغ تيسار التقدم اليها واستمرت القرية كما كانت على حالتها المتخلفة ، ليس بها أثر لرفق من مرافق الحياة الصحية « حتى لا تكاد تصدق أنها مأوى لمخلوقات بشرية تعيش في القرن العشرين » (١٣٩) .

وكان يساعد العمدة في أداء عمله بعض المشايخ يشرف كل منهم على حصّة من حصص القرية ، وكان الهدف من ذلك المحافظة على الأمن والنظام في القرية . وفي بادئ الأمر كان يقوم شيخ البلد باختيار الخفر وهم بمثابة بوليس القرية وقد استمر هؤلاء الخفراء يعينون دون تلقى أى تدريب عسكري حتى عام ١٩٠٩ حيث اتبعت خطة لتدريبهم على النظم العسكرية وتسليحهم بأسلحة خفيفة كمحاولة للحد من انتشار الجرائم التي زاد معدلها في تلك الفترة وبدى في تنفيذ ذلك النظام بمديرية القليوبية في سنة ١٩١٠ ولم تنقض سنة ١٩١٢ الا وكان قد تم تدريب جميع الخفراء في القرى كما بدى في تدريب خفراء العزب سنة ١٩١٤ (١٤٠) .

وفي نفس الوقت وضع برنامج جديد سنة ١٩١١ بموجبه أصبح خفراء القرى يختارون بواسطة الحكومة المركزية وكان اثر هذا البرنامج في الريف تقديم موظفين هواه بقدر المستطاع (١٤١) . ذلك أن الحكومة لم تستطع لسوء الحالة المالية انشاء بيروقراطية تخصصية ، ولذا فقد كان عليها

(١٣٨) تشير وثائق نظارة الداخلية الى تضرر بعض الأهالي من سوء معاملة بعض العمد لهم . كما تشير الى سوء أخلاق بعض العمد وانتهاكهم لحقوق الأهالي — انظر : دار الوثائق العمومية — ديوان خديو عربى سجل رقم ١٨ رقم ٢٩

(١٣٩) مجلة القانون والاقتصاد — عدد يناير سنة ١٩٣٧ ص ٢٠١ (مقال محمد عبد الله العربى عن العمد) .

(١٤٠) محمود السباعى ، المصدر السابق ، ج ١ ص ١٤ — ١٥

Tignor, Op. Cit., pp. 206 — 207

(١٤١)

ان تعمل على تحسين ما هو قائم بالفعل ، هذه الأجهزة غير المحترفة بعض التدريب وكذلك دفع اجور كبيرة نسبيا لهم لعلها تجذب كثيرا من الأفراد الذين على مستوى مسئولية هذا العمل .

* * *

وننتهي حديثنا عن التنظيم الإدارى للقرية ودور العمدة والمشايخ في الإدارة بالإشارة الى تطور مستوى المدومكانتهم .

حرص دكريتو سنة ١٨٩٥ أول ما حرص على تنظيم منصب العمدة بشكل يجعل من نظارة الداخلية المرجع الأول والأخير في شئون العمدة والمشايخ . وبذلك نستطيع القول أنه اذا كان هذا الدكريتو قد أقر قاعدة الانتخاب كأساس لاختيار عمدة ومشايخ البلاد الا انه قد احاط الانتخاب بقواعد واجراءات غاية في التعقيد الى ما يقرب من التعيين البحث (١٤٢) .

وقد ترتب على استمرار هذا النظام الذى يحكم شئون العمدة والمشايخ وحتى بعد أن حصلت مصر على استقلالها وأخذت بالنظام الدستورى سنة ١٩٢٣ ، أن تسمح للتيارات السياسية والحزبية بالتوغل في حياة القرية المصرية بشكل خطير ، مما كان له شأن كبير في الخلافات والانقسامات التى أصابت العائلات في القرية (١٤٣) .

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة المركزية كانت تحرص دائما على ألا تختل موازين القوى بالقرية ، وبفلت زمامها من ايدى العائلات الموالية لها . والدليل على ذلك ان منشور نظارة الداخلية الصادر في ١٤

(١٤٢) طعيمة الجرف المصدر السابق ، ص ١٣٠

(١٤٣) نفس المصدر ص ١٣٠ — ١٣١ . كان أول مشروعات الإصلاح التى أجريت بقصد التخفيف من مساوىء هذا النظام هو مشروع وزارة الداخلية في سنة ١٩١٧ ثم تعددت المشروعات بعد ذلك ومنها مشروع لجنة الداخلية بمجلس النواب سنة ١٩٢٧ ومشروع وزارة الداخلية سنة ١٩٣٣ ومشروعات سنة ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ — وكلها كانت تستهدف تغيير طريقة اختيار العمدة والمشايخ بما يرجح كفة الانتخاب على التعيين . انظر تفاصيل هذا الموضوع في سليمان محمد الطماوى ، تنظيم الإدارة العامة ص ٨٠

(م ١٩ — الإدارة المصرية)

أغسطس سنة ١٨٨٤ كان يشترط بأن يكون العمدة « من قوى البيوت الشهيرة ، وأرباب الأطياف » ، وبذلك استمر العمدة والمشايخ يختارون عادة من الأسر الثرية والأكثر نفوذا في القرية .

غير أن مكانة العمدة قد تعرضت لهزة عنيفة عندما خولت لائحة سنة ١٨٩٥ — لجان الشياخات السلطة في توقيع العقوبة الصارمة على العمدة المقصرين في أداء واجباتهم ، بلغت حد الحكم بالحبس حتى ثلاثة أشهر . وقد نجم عن ذلك أن تخلى عدد كبير من الأعيان عن منصب العمودية لأنهم أقل كفاية ، الأمر الذي دعا إلى إلغاء سلطة الحكم بتلك العقوبة فيما بعد .

على أننا يجب ألا ننكر ما كان للعمدة والمشايخ من شأن عظيم في إدارة البلاد ففي عام ١٩٠٤ كان عدد العمدة ٣٤٢٤ منهم عمد على جانب كبير من الثراء يصل دخل الفرد منهم حوالي عشرين ألف جنيه في السنة . ومنهم فقراء حتى أنه كان من المتعذر على الحكومة في بعض القرى أن تجد عمدا ينطبق عليهم شرطا لازما من شروط العمودية وهو أن يكون مالكا لعشرة أفدنة . وينكر كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٤ أنه قد ازدادت ثروة الطبقات التي ينتخب منها العمدة زيادة كبيرة في التسنوات الأخيرة وأكثر من ذلك فإن الفرص لكسب المال الحرام قلت كثيرا عن ذي قبل (١٤٤) .

ويرجع عزوف الأعيان عن الاشتغال بمنصب العمودية إلى قلة المزايا التي تمنحها الحكومة للعمدة هذا بالإضافة إلى زيادة واجبات العمدة عن ذي قبل ، فالعمدة كان رهن إشارة المفتشين من جميع دوائر الحكومة ففي كل الجهات أو المناطق التي يمارس العمدة فيها سلطته كان يخضع للمراقبة المستمرة من جانب مفتشي نظارات الداخلية والمالية والحقانية والأشغال العمومية كما أنه قد يكون مسئولا عن تنفيذ عدد من القوانين التي يعجز

غالباً عن فهمها فهما كاملاً كما أنه في حالات كثيرة لا يدرك فائدتها هذا. بالإضافة الى أن العمدة عرضة للمكاييد الكثيرة من جانب أعدائه . فكل هذه العوامل كانت تحول دون امكان الادارة المركزية على الحصول على العدد الكافي من العمدة . ورغم ذلك فالعمدة في هذه الفترة كان خطير الشأن ويرجع ذلك الى أنه يحدث في الغالب أن الرجل الثرى يأنف أن يكون نده في مقام أوجه من مقامه بين رجال الحكومة وكذلك بين أهل بلده ويدفعه ذلك الى ترشيح نفسه لمنصب العمدية غير مبال بالمزايا المادية التي ينالها من الحكومة (١٤٥) .

ومن الواضح أن أكثر علاقة الحكومة بالعمدة كانت قاصرة على معاقبتهم أو تهديدهم بالعقاب ، فبالرغم من أنها لم تكن قادرة على مكافأتهم على حسب ادائهم لأعمالهم الا أنها كانت قادرة على مجازاتهم على أخطائهم التي يرتكبونها .

والواقع أن مشكلات محاولة توفيق الادارة المحلية التقليدية للمتطلبات الكثيرة لمصر في ظل الاحتلال البريطاني يمكن رؤيتها عن طريق فحص الدور المتغير للعمدة ومكانته . فمن المعروف أن العمدة في خلال القرن التاسع عشر كان مسئولاً عن حفظ الأمن في القرية وتحصيل الضرائب وإعادة توزيع الأرض وجمع الأنفار للسخرة . وبقي نفوذه وهيئته جزئياً على الأسر القيادية التقليدية ، وقد تهدد نفوذه أيضاً من جراء تعرضه للمكاييد من جانب منافسيه في هذا المنصب مما جعله ينزل بهم العقاب ويكون عنيفاً معهم (١٤٦) .

وعندما بدأت الحياة المصرية في التغير تغير دور العمدة ، فكثر من المسئوليات التقليدية سلبت من يديه . وكانت الأرض تسير وفقاً لنظام الملكية الخاصة ، ولذلك اضطر العمدة لترك سلطتهم في إعادة تقسيم الأرض . وكذلك فإن مسألة جمع الضرائب والأمور المتعلقة باختيار الأفراد للقرعة

العسكرية أصبحت تتم مباشرة بواسطة نظارتى المالية والحربية أى أن العمدة أصبح بعيدا عن مصادر الرشوة التى تزيد دخله وفى نفس الوقت أضيفت الى أعيانه مسئوليات جديدة مثل تنفيذ القوانين الخاصة بالنواحى الصحية فى القرية أو المساعدة فى أعمال التعداد .

على أن التغيرات الهامة حدثت أيضا بالنسبة لمصادر سلطة العمدة فقبل سنة ١٨٨٢ كان العمدة يستمد سلطته من واقع مركزه ذى الهيبة التقليدى فى المجتمع ولكن بعد سنة ١٨٨٢ فبسبب الأعمال الجديدة وبسبب الدور الزائد للبيروقراطية المركزية فى إدارة مجتمع القرية تفرغت سلطات كثيرة عن الحكومة المركزية . والواقع أن هذه التغيرات كان المقصد منها تغيير العلاقة التقليدية للعمدة بالمجتمع . بحيث تجعله ممثلا للحكومة المركزية بدرجة اكبر عن أن يكون ممثلا للقرية لاتساع النظام الأسرى .

وأوصى كرومر فى تقاريره بضرورة اصلاح شئون العمد وطالب هو ومستشار الداخلية ماتشسل الحكومة بالعمل على زيادة المميزات التى يتمتع بها العمد كما طالبوا بمعاملة العمد بالحسنى بدلا من تهديدهم المستمر بالعقاب والعمل على بذل اقصى الجهود لتعليم العمد وتدريبهم وارشادهم الى كيفية ممارسة واجباتهم ومهامهم . ولفت كرومر أنظار مفتشى الداخلية الاتجلىز بالأخذ بيد العمد وتدريبهم وتأبيدهم فى أعمالهم لأن العمدة على حد قوله « محتاج الى حماية الحكومة فهو خادم الجميع وليس سيدا على احد ولا على وقته وأن شغله الشاغل قريته لا الحكومة ولكنه فى الوقت نفسه يخدم الحكومة خدمة لاتقد ورغم ذلك لاينال شيئا جزاء تلك الخدمة » وأشار كرومر الى أهمية هذه الاصلاحات بحجة أن تغيير أحوال الفلاحين تقتضى اعادة النظر فى الأساليب التى تدار بها الأحكام فى الأرياف (١٤٧) .

ومن الجدير بالذكر انه مع بداية الحرب الأولى اعترف البريطانيون أن احدى مشكلاتهم مسألة حماية العمدة من ملاك قريته واعادة هبة هذا المنصب (١٤٨) .

Cromer to Grey, March 8, 1906. P. 61.

(١٤٧)

Tignor, Op. Sit., P. 210.

(١٤٨)

ورغم أن كرومر كان يدرك « أنه لا بد من مضي فترة طويلة حتى يستطيع العمد الوصول الى الدرجة المرموقة لهذه الوظيفة » إلا أنه قد تمسك بالابقاء على منصب العمد للأسباب التي سبق أن أوضحناها ، وايده مستشار الداخلية في ختطته بالقول « بأن اظهار التقدير والاحترام للذين يستحقونها وتوبيخ وعقابا وغزل الذين يقصرون في واجباتهم اذا استدعى الأمر يؤدي الى تدريب العمد بالتفريع ويرى البعض ان الشر كله هو عزل العمدة في حين ان هذا الراى يجانبه الصواب »

وعلى ايه حال ورغم التغيرات الادارية التي قام بها البريطانيون بهدف — تحديد مهام العمدة . فان العمدة كموظف ادارى من موظفى الحكومة المركزية كان فى استطاعته القيام بمباشرة سلطات هائلة فى مجتمع قريته . وهذا المنصب استمر ليكون منصبا هاما اثناء الاحتلال وكان سببا فى النزاع الحاد بين العائلات الكبيرة التى تأمل فى الوصول اليه (١٤٩) .



وحقيقة الأمر أن العمد كانوا دائما سلاحا ذا حدين ، هذا بالإضافة الى ان ولاءهم للحكام مظهرىا ، اى ولاء لوظيفة الحاكم لا لشخصه رمرهونا ببقائه فى الحكم . ومن بعض تلك المظاهرة أنه عندما اشتدت الأزمة بين الخديو توفيق وبين أحمد عرابى اثر ضرب الاسكندرية وتطورت الأمور الى إصدار «الخديو» وهو بالاسكندرية — أمرا فى ٢٠ يولية سنة ١٨٨٢ بعزل عرابى من نظارة الحربية . ولما كان رجال الثورة بزعمة عرابى يسيطرون على مقاليد الحكم فى القاهرة ، فقد اشترك عمد البلاد فى نظارة الداخلية وايدوا ابقاء عرابى فى منصبه (١٥٠) .

غير أن موقفهم هذا مالبث أن تغير بعد احتلال الانجليز للقاهرة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ اذا لم يلبثوا ان قابلوا مصطفى رياض ناظر الداخلية واعلنوا — شكرهم لقوات الاحتلال الانجليزى التى انقذت البلاد « من غوائل

العاصية « وطلبوا منه بأن يسمح لهم بتقديم هدايا فاخرة لبعض قادة قوات الاحتلال (١٥١) .

والواقع أن سلطات الاحتلال قد حرصت منذ البداية على اكتساب ولاء العمدة ، بشرعية الاحتلال وقبوله ، فتهافت الكثير من العمدة على الخطوة برضاها بأى ثمن . ولكن لم يكن العمدة وحدهم هم الذين يتحملون تبعه اضطناع هذا الولاء الزائف ذلك أن مديري الأقاليم يشركونهم هذه المسؤولية . وليس أدل على ذلك من اشراف — المديرين على تلك الحفلات التى أعدها عمدة الوجه القبلى لاستقبال كرومر سنة ١٩٠٥ . وقد علقت جريدة اللواء على ذلك بالقبول بأنه أن دلت هذه المسألة على شئ غامض تدل على أن « كرومر أراد أن يفهم المصريين الآن أن سياسة التستر والانكماش ، والعمل من وراء ستار ، قد انقضى عهدها ومضى زمانها ، وأن المحتلين يقدرون المسؤولية ويتحملونها جهارا » .

كما ندد مصطفى كامل بهذا الموقف الذى وقفه المديرون وعمدة البلاد بالقول « لا ادرى بأى اذان سمع القوم اقوال اللورد كرومر ، وماذا كان يخلج ضمائرهم ، اذ ذاك وهل شعروا بأنه بحركته هذه أعلنت موت السلطة ؟ اللهم انى لو كنت بين تلك الجموع التى اصفت لأقواله لذبت أسى وكيدا ، وقالت : يا ليتنى مت قبل هذا ، وكنت نسيا منسيا » (١٥٢) .

ويجب ألا ننسى أن السياسة البريطانية طالما حاولوا تبرير عدوانهم على مصر بحجة أن النهضة الوطنية التى تطالب باستقلال البلاد تنحصر فى السنة طائفة من المهيجين السياسيين المقيمين فى المدن ، بينما عمدة البلاد والفلاحين وسواد الأمة لا يطلبون استقلالاً ولا خزية ، بل كل همهم العيش « اشباع البطون وإيتغاء الرخاء والعيش بسلام » (١٥٣) .

(١٥١) رعوف عباس ، النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ — ١٩١٤ ص ٢١٤

(١٥٢) جريدة اللواء عدد ٦ ، ٧ فبراير سنة ١٩٠٥

(١٥٣) جريدة البلاغ عدد ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٥

ونلاحظ انه في الوقت الذي كان الصراع على أشده بين كرومر والخديو عباس كان العمدة يفضلون الانحياز الى كرومر غير مباليين بغضب الخديو ، مما دفعه الى اساءة الظن بهم لصداقتهم للانجليز .

على ان هذا لايعنى أن جميع العمدة والمشايخ لم يكن لهم دور مشرف تجاه الحركة الوطنية فقد كان لبعضهم مواقفهم الوطنية المشرفة اثناء ثورة سنة ١٩١٩ ، اذ شارك هؤلاء الأهالي في انتفاضتهم الشعبية ضد الانجليز مضحين بمناصبهم بل وبحايتهم وقد حوكموا امام المحاكم العسكرية البريطانية .

ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر عبد الرحمن مصطفى عمدة دير مواس وعبد العزيز عنتر محمد بن شيخ دير مواس وقد اتهموا مع آخرين غيرهم أنهم في يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ قتلوا أو ساعدوا على قتل بعض الضابط والجنود الانجليز . ومن هؤلاء أيضا على عبد العليم ابراهيم عمدة قرية المنصورة بالمتيا — وكانت تهمته أنه حرص أهالي بلدته على الثورة يومى ١٩ ، ٢٠ مارس وجاء بهم الى المتيا لهذا الغرض وحكم عليه بالحبس خمس سنوات وغرامة مائة جنية (١٥٤) .

هذا وان كان بعض العمدة قد أيدوا استمرار الحماية البريطانية على مصر حرصا على مصالحهم على حد قولهم في لقائهم للورد ملنر عام ١٩٢٠ (١٥٥) وبعضهم من عمدة الوجهة القبلى مثل بنى سويف والمتيا ، وهؤلاء سعوا الى مقابلة لجنة ملنر وافضوا اليها بتلك الاراء برغم مكان قد تقرر مقاطعة هذه اللجنة (١٥٦) .

١٥٤-١٥٦

(١٥٤) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة ١٩١٩ ، ص ٧١ ، ٨٣

(١٥٥) عاصم الدسوقي ، كبار الملاك الزراعيين ودورهم في المجتمع المصرى ١٩١٢ — ١٩٥٢ ، ص ٢٧٣

(١٥٦) نفس المصدر ، ص ٢٧٣

الفصل السابع

المجالس المحلية

- مجالس المديریات •
- مجالس بلدى الاسكندرية •
- المجالس البلدية الأخرى •
- المجالس المحلية •
- مجالس القرى •

كان نصيب الأهالى من الادارة المحلية في فترة السيطرة البريطانية موضوع بحثنا الاشتراك في عدة مجالس محلية تحددت اختصاصاتها بقدر ما سمحت به ظروف مصر السياسية والاجتماعية في ذلك الوقت .
وسنحاول دراسة أنظمة هذه المجالس للتعرف على مقدار ما أصاب الأهالى من الحكم المحلى .

أولا - مجالس المديرية :

كانت أصغر الهيئات النيابية في مصر في ذلك الوقت ، وسلطانها محدودة ومحصورة سواء بالنسبة لاختصاصاتها أو بالنسبة للجهات التى تهتم فيها سلطتها . وكان يحكم نظام مجالس المديرية في مصر في تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها (من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩٢٢) ثلاثة قوانين صدرت في الأعوام ١٨٨٣ ، ١٩٠٩ ، ١٩١٣ .

أما فيما يتعلق بنظام هذه المجالس في ظل قانون سنة ١٨٨٣ فائنا نلاحظ انه بموجب القانون النظامى وقانون الانتخاب الصادرين في أول مايو سنة ١٨٨٣ انشئت مجالس المديرية في مصر . وكان ذلك العمل كنتيجة مباشرة لما جاء في تقرير دفرن الذى كان يرى أن الحكومة الذاتية المحلية هى أحسن طريق نحو ما يقرب البلاد الى الحكم النيابى (١) .
وكان يشترط في عضوية هذه المجالس عدة شروط منها ألا يكون العضو من موظفى الحكومة سواء المدنيين أو العسكريين (٢) وألا يقل

(١) Egypt No. 6. Doc. 38. Dufferin to Granville 6 - 2 - 1883.

(٢) المادة ١٥ من القانون النظامى لسنة ١٨٨٣ في :

محمد خليل صبحى ، تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ج ٥ ، ص ٢٧٤
ومن الجدير بالذكر أنه قد وقع خلاف في مسألة العمد هل يعتبرون موظفين أو غير موظفين فيما يختص بأحكام هذا القانون إذ رأى البعض أنهم موظفون في حين رأى البعض الآخر أنهم غير موظفين . وقد انحسم الخلاف بمقتضى أمر عال صدر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٤ نص على أن عمدة البلاد ومشايعها لا يعتبرون من موظفى الحكومة فيما يتعلق بمجالس المديرية لكنهم يعتبرون موظفين فيما يختص بمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وأن كل عمدة أو شيخ بلد يصير انتخابه عضوا في مجلس شورى القوانين أو الجمعية العمومية يعتبر مستعفيا من عمله — مجموعة قوانين سنة ١٩٠٤ ص ٢١٩

سنة عن ثلاثين سنة وأن يعرف القراءة والكتابة وأن يكون ممن يدفعون ضرائب عن عقارات أو أطيان في المديرية قدرها خمسون جنيها لمدة سنتين على الأقل ، وأن يكون اسمه مقيدا في دفاتر الانتخابات منذ خمس سنوات على الأقل (٣) .

وكان عدد أعضاء مجلس المديرية يتفاوت بين ثلاثة وثمانية حسب مساحة المديرية وعدد مراكزها . ومدة عضوية الأعضاء ست سنوات يصير تغيير نصفهم كل ثلاث سنوات بالقرعة ويجوز إعادة انتخابهم (٤) . ويبدو أن الهدف من إمكان إعادة انتخابهم أن المصلحة العامة في ذلك الوقت كانت تقتضي أن يكون الأعضاء على دراية وخبرة بأعمال هذه المجالس وهو أمر قد لا يتوفر في حالة تجديد الأعضاء كلهم كل ست سنوات .

ولم يكن أعضاء مجالس المديرية يتقاضون مرتبات ، بل كانوا يعملون بدون مقابل خدمة للمصلحة العامة . أما رئاسة مجلس المديرية فكانت للمدير ، وكان باشمهندس المديرية بحكم وظيفته يحضر اجتماعات المجلس . وكان لكل من المدير والباشمهندس رأى محدود في مسئوليات المجلس .

وكانت دائرة اختصاص كل مجلس مقصورة على المديرية التي يمثلها المجلس ، إذ لم يكن من حقه النظر في أمور خارجة عن نطاق المديرية (٥) . أما فيما يتعلق باختصاصات المجلس فإن سلطة مجلس المديرية تختلف باختلاف أنواعها على النحو الآتي :

أولا — كان يجب أخذ رأى المجلس في الأمور الآتية قبل البت فيها :

١ — تعديل زمام المديرية أو زمام البلاد التابعة لها .

(٣) المادة ١٤ من القانون النظامي سنة ١٨٨٣ ، المصدر السابق ، ص ٢٧٣

(٤) المادة ١٣ ، ١٧ من القانون النظامي سنة ١٨٨٣ ، ص ٢٧٣ ،

(٥) المادة الثامنة من نفس القانون ، ص ٢٧٢

- ٢ — اقامة أو تغيير أو ابطال الموالد والأسواق في المديرية .
 - ٣ — اتجاه طرق المواصلات والشئون المتعلقة بالرى .
 - ٤ — الأمور التى تنص القوانين والأوامر واللوائح على استطلاع رايه فيها .
 - ٥ — جميع المسائل التى تستشير فيها جهات الادارة .
- ثانيا — كان يجوز للمجلس أن يبدى رايه فى النواحي الآتية :
- ١ — المسائل المتعلقة بعمليات الطرق والرى وكل أمر يتعلق بالمنفعة العامة .
 - ٢ — شراء أو بيع أو صيانة أو اقامة جميع المباني الحكومية بالمديرية (٦) .
- ثالثا — كان لمجلس المديرية أن يبدى رايه من تلقاء نفسه فى المسائل التى تقتض بالنهوض بالمعارف العمومية والزراعة و ردم البرك والمستشفيات وتحسين المحاصيل وحفر المصارف وما شابه ذلك من أمور (٧) .
- على أن مجلس المديرية كان له اختصاص هام حيث كان له أن يقرر رسوما فوق العادة يصرفها فى منافع عمومية تتعلق بالمديرية ، ولكن لا تكون قرارات المجلس فى هذا الشأن قطعية الا بعد تصديق الحكومة عليها (٨) .
- وكانت جلسات مجلس المديرية سرية ولا تكون مداولاته قانونية الا اذا حضرها ثلثا الأعضاء والقرارات تصدر بأغلبية الآراء .
- وبعد أن استعرضنا نظام مجالس المديرية فى ظل أحكام قانون

(٦) المادة الرابعة من القانون النظامى ١٨٨٣ ، ص ٢٧١

(٧) Cromer to Edward Grey; March 3 - 1907 - P. 29.

(٨) المادة الثانية من القانون النظامى ١٨٨٣ ، المصدر السابق

سنة ١٨٨٣ نقول انه مهما كُن قصد دفرن من انشاء مجالس المديرية بأن تكون بمثابة هيئات استشارية تستشار في بعض الأمور التي أوضحنها الا أنها لم تستعمل لهذا القصد كثيرا ذلك أن المادة السادسة من القانون النظامي قضت بأنه لا يجوز لتلك المجالس أن تجتمع ما لم يدعها المديرون الى الاجتماع وأن المديرين لا يجوز لهم أن يدعوها الى الاجتماع الا بموجب أمر عال خيو يحدد تاريخ الاجتماع ومدته كما فرض أيضا أنها لا تجتمع الا دورة واحدة في السنة .

ويرى البعض — أمثال كرومر — أن موطن الضعف في نظام هذه المجالس يكمن في أن تشكيلها يتوقف على الأشخاص الذين ينتخبهم الأهالي مندوبين عنهم ، ذلك أن هؤلاء هم الذين ينتخبون أعضاءها ، وكان المرشحون لهذه المجالس عادة من فئة واحدة من فئات المجتمع ومن نوى مصالح واحدة وهم عادة من العهد أو من المتطلعين لمنصب العمودية وهم جميعا من أصحاب الأطياف . وكان كرومر يرى ضرورة الاعتماد على أفكار وآراء رجال الإدارة المركزيين من الموظفين الأوربيين والمصريين أكثر من الاعتماد على أفكار أعضاء هذه المجالس المنتخبين . وكان تفسيره لذلك أن السواد الأعظم من المصريين لم يتقدم التقدم الكافي للانتفاع بما يقدم اليهم من التسهيلات النيابية ، وأن هذه الحالة لا يحتمل أن تتغير تغييرا يذكر الا بعد مضي وقت طويل في تعليم الشعب كله كمبادئ العلوم ونشر المعارف (٩) .

وعلى أية حال فإنه بناء على فكر كرومر ظلت مجالس المديرية في مصر خلال مدة سيطرته لا تتمتع بنفوذ كبير . وكان أهم الواجبات التي تطلب منها أن ينتخب أعضاؤها ممثلى مديرياتهم في مجلس شورى القوانين ، كما كانت تستشار كل سنة في بيان أعمال الري التي تقام في مديرياتهم وتصادق من حين لآخر بعد صدور الأمر العنالى سنة ١٨٩٠ على انشاء المسك الزراعيية وتقرر الاعتمادات اللازمة لانشائها . وعلى حد قول جورست « وفيما عدا ذلك ظلت نصوص القانون النظامي فيما يتعلق باختصاصات هذه المجالس نصوصا ميتة » (١٠) .

(٩) Egypt No. I. Cromer to Edward Grey, March; 3, 1907. P. 23.

(١٠)

Egypt No. I. (1910) Eldon Gorst to Grey March 26, 1910. P. 28.

وبذلك فإن نظام مجالس المديریات فى تلك الفترة لم يصل بهذه المجالس الى الحد الذى يمكن اعتبارها تطبيقا صحيحا للنظام اللامركزى وذلك لسببين :

اولهما : أنه لم يكن يعترف للمديریات بالشخصية المعنوية المستقلة ، فكانت مجالس المديریات — ولو تمت عضويتها بالانتخاب — لا تخرج عن كونها مجرد فرع من فروع الحكومة المركزية فى الأقاليم .

ثانيهما : ان مجالس المديریات لم يكن يخول لها — بموجب القانون النظامى سنة ١٨٨٣ — سوى جملة اختصاصات استشارية لم تكن تتعدى مجرد ابداء الراى .

يتبين لنا ان مجالس المديریات فى ظل قانون ١٨٨٣ منحت من الناحية النظرية قدرا محدودا من السلطة بالنسبة للاحتياجات المحلية للمديرية ولكنها على حد قول تجنر *Tignor* لم تمارس فى الحقيقة أى سلطة (١١) .

استمر وضع مجالس المديریات على هذا الحال الى ان صدر قانون ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ليتطور بنظام مجالس المديریات فى اتجاه جديد نحو النظام اللامركزى بحيث أعطى هذه المجالس الشخصية المعنوية المستقلة (١٢) . كما سنرى .

ويجدر بنا ان نشير الى ان الصحافة المصرية كان لها دور كبير فى تطوير نظام مجالس المديریات ، اذ لا ننسى ان الصحافة المصرية قد تناولت نظام مجالس المديریات بالنقد الشديد مطالبة باصلاحها (١٢) كما ان

Tignor, Op. Cit., P. 295

(١١)

(١٢) نشر هذا القانون فى يونية سنة ١٩٠٩ بعد ان استغرقت مناقشته فى مجلس شورى القوانين سنتين .

(١٣) الجريدة ، العدد ٣٧٣ فى ٣١ مايو سنة ١٩٠٨ (مقال لأحمد لطفى السيد بعنوان مسألة اليوم) . وأيضا العدد ٣٧٤ فى أول يونية سنة ١٩٠٨ (مقال للطفى السيد بعنوان « الراى العام فى مسألة اليوم ») والعدد ٦٠ فى ٢٠ مايو ١٩٠٧ .

جورست — الذى خلف كرومر فى منصب القنصل البريطانى العام سنة ١٩٠٧ — كان يرى « أن التطور التدريجى وانتشار المجالس البلدية ومجالس المديرية مما يتيح الفرصة أمام الطبقات النازعة الى الاستقلال ، لى تجد منفذا تخرج منه لزاولة نشاطها وتهيئتها لتحمل مسئوليات أكثر فيما بعد » . وكان يعتبر تدعيم الحكم المحلى أيسر من اقرار الحكم المركزى الذاتى حتى يمكن للتقدم العمرانى فى المديرية أن يتعارض مع الادارة المركزية الحازمة بحيث يكون الهدف الرئيسى لها هو أحكام الرقابة العليا على المديرين (١٤) .

وكانت أهم التطورات التى طرأت على نظام مجالس المديرية بمقتضى قانون سنة ١٩٠٩ هى اتساع حجم المجلس أى زيادة عدد أعضائه وكذلك زيادة سلطاته (١٥) .

وفىما يتعلق بتشكيل هذه المجالس نص هذا القانون على تعيين نائبين عن كل مركز من مراكز المديرية ينتخبهما مندوبو البنادر والقرى ، وقد زيد عدد الأعضاء زيادة كبيرة فى كل مديرية فأصبح ما بين ٦ فى المديرية الصغيرة و ٢٠ فى المديرية الكبيرة كما خفض شرط التملك الى النصف بالنسبة للحائزين على شهادات عالية (١٦) .

ولا شك أنه كان لهذه التعديلات أثر على تكوين المجالس وإن كان هذا الأثر نسبيا لأن المهنيين قد تمكنوا لأول مرة من دخول هذه المجالس بعد أن ظلت مقصورة على أصحاب الأملاك قبل عام ١٩٠٩ — ولكن دخولهم هذه المجالس كان بنسبة ضئيلة جدا فإذا استعرضنا قوائم المرشحين لعضوية هذه المجالس فى ظل هذا النظام الجديد لوجدنا أن قوائم الفوز بالعضوية فى هذه المجالس ظل يستأثر بها الباشوات والبكوات من الأعيان والعمد .

(١٤) Lloyd, Egypt since Cromer Vol. I. PP. 76—77

(١٥) انظر : نص قانون مجالس المديرية رقم ٢٢ لسنة ١٩٠٩ الصادر فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ فى العدد رقم ١٠٤ بالوقائع المصرية فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٩

(١٦) شرط التملك أى دفع ٥ جنيه غوائد مبان أو ضرائب اطيان وخفض الى ٢٥ جنيه للحائزين على شهادات الدروس العالية — انظر المسادة ١١ ، ١٢ الوقائع المصرية ١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٩

أما أصحاب الشهادات العليا ومن بينهم المهنيين كالمحامين وغيرهم فقد كان تمثيلهم في هذه المجالس نادرا ومن ثم فلم يكن لهم أثر يذكر في المحاولات واتخاذ القرارات .

وإذا كان قانون سنة ١٨٨٣ نص على ضرورة أن تكون بعض المناصب ممثلة في مجالس المديرية لحسن سير العمل مثل بائنهندس الرى فى المديرية الذى كان له حق عضوية المجلس وله صوت مسموع الا أن القانون الجديد لم يعط لآى موظف — ماعدا المدير — حق العضوية ولكنه خول لبعض الموظفين حق حضور جلسات المجلس عند مناقشة مسائل تتعلق بمجال أعمالهم (١٧) .

أما فيما يختص بمدة العضوية فقد استمرت ٦ سنوات وتسقط عضوية أحد نائبي كل مركز من المجالس بالدور كل ثلاث سنوات (١٨) .

وفىما يختص بزيادة سلطات هذه المجالس فيمكن ملاحظتها من عرض اختصاصاتها فى ظل قانون سنة ١٩٠٩ وهى :

(أ) كان للمدير قبل اصدار القانون الجديد حق غير محدود فى اصدار اللوائح ولكن أصبح لا يستطيع المدير اصدار اللوائح فى ظل القانون الجديد الا بعد موافقة مجلس المديرية .

كذلك أصبحت موافقة المجلس ضرورية لتطبيق القرارات الوزارية فى المديرية .

(ب) أصبح لا يجوز فتح أسواق عمومية فى أنحاء المديرية الا بعد موافقة المجلس .

(ج) يقرر مجلس المديرية بمصادقة ناظر الداخلية عدد الخبراء لكل بندر أو قرية ويقرر مرتباتهم ، وتعيين لجنة من المجلس للفصل فى الشكاوى من توزيع رسوم الخفر على المنازل فى البنادر أو القرى .

(١٧) المادة ١٦

(١٨) المادة ١٣

(د) كانت مسألة انشاء العزب قبل اصدار القانون الجديد تقتضى موافقة ناظر الداخلية وكان يشترط ان تكون مساحة الاطيان التى تنشأ فيها العزبة لا تقل عن خمسين فداناً ، ولكن فى ظل القانون الجديد اصبح بإنشاء العزب من اختصاص مجالس المديرىات مع منح طالب الرخصة الحق فى الاستئناف أمام الداخلية كما ألغى الشرط المتعلق بمساحة الاطيان . وكان حق هدم العزب من قبل فى يد ناظر الداخلية وحده فأصبح من اختصاص مجالس المديرىات .

(هـ) أما فيما يتعلق باختصاصات المالية التى اعطيت لمجالس المديرىات فكانت على سبيل التجربة والاختبار كما تقتضى به ظروف البلاد التى تعوق فيها الامتيازات الأجنبية كل مشروع عام يقتضى فرض رسوم محلية . ولذلك نرى انه قد أدرج فى قانون سنة ١٩٠٩ نصوص قانون سنة ١٨٨٣ المتعلقة بمنح مجالس المديرىات حق تقرير رسوم لصرفها فى منافع عمومية بمصادفة الحكومة ونص فيه أيضاً على اشتراط موافقة الحكومة على ما تقررره المجالس مادامت الرسوم لا تتجاوز ٥ ٪ من مجموع الضرائب (١٩) .

(و) فيما يتعلق باختصاصات مجالس المديرىات فى نواحى التعليم فقد جاء نظام سنة ١٩٠٩ بمستحدثات هامة فقد منحت المادة التاسعة هذه المجالس بالاضافة الى صلاحياتها فى ترقية التعليم الأولى — ومنه تعليم الزراعة والصناعات اليدوية — اختصاصات جديدة تساعد على النهوض بالتعليم فى كافة انواعه على النحو الآتى :

(١٩) انظر المادة ٢ ، ٨ من قانون مجالس المديرىات ١٩٠٩ ، الوقائع المصرية ١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٩ — بلغ مجموع ضرائب الاطيان فى القطر كله ٥٢٨ ر ٩٣٤هـ جنيهاً فى سنة ١٩٠٨ و ١٠٠ ر ٥٨٠هـ جنيهاً فى ١٩٠٩ و ١١٦ ر ٩٩٠هـ سنة ١٩١٠ و ٧١ ر ٣٨٠هـ فى ١٩٢٠ — أحمد قحمة — المصدر السابق ، ص ١٢١

١ - للمجلس أن يقرر انشاء أو امتلاك مدارس المديرية واتخاذ ما يلزم لادارتها .

٢ - له أن يدير مدارس غير التي أنشئت أو امتلكت بشرط أن يكون تخصيص بنائها مكفولا بالتعليم وأن يشتمل عقد تحويلها الى المجلس على الشروط التي تضمن له ادارتها الفعلية .

٣ - للمجلس أن يضع مناهج لسير المدارس على اختلاف انواعها .

٤ - له أن يضم اليه أربعة اشخاص على الأكثر من لهم عناية بشئون التعليم يحضرون الجلسات على سبيل الشورى ويكونون بحكم القانون أعضاء في لجنة التعليم .

٥ - له أن يقبل المال أو العقار الذي يوهب لاستعماله في شئون التعليم كما له أن يقبل أيضاً الاكتتاب لعمل من الأعمال التي اختص بها المجلس في شئون التعليم .

٦ - له أن يؤلف من أعضائه أو ممن يعنون بأمر التعليم لجانا يناف بها إدارة المدارس .

٧ - للمجلس أن يخصص للتعليم الاولى ٧٠٪ من مجموع الرسوم التي تخصص للتعليم والـ ٣٠٪ الباقية تصرف على التعليم الابتدائي (٢٠) .

وبالإضافة الى الاختصاصات السابق الإشارة اليها كان لمجلس المديرية الحق في ابداء الرغبات المتعلقة باحتياجات المديرية وخاصة فيما يتعلق بأمور الزراعة والرى والصحة والتعليم والأمن العام . وكان على النظار والمديرين استشارة مجالس المديريات في الأمور المتعلقة بتغيير المراكز الادارية أو القضائية أو حدود البنادر أو القرى وكذلك عند انشاء مجالس محلية للمدن في المديرية وسريان القوانين على البنادر أو القرى وانشاء

سكك حديد وجداول الرى السنوية المتعلقة بالأعمال الجديدة والمصارف
والمناويات (٢١) .

ويبدو أن سلطات الاحتلال كانت تتخوف من توسيع اختصاصات
هذه المجالس إذ يشير جورست في تقريره عن سنة ١٩٠٩ بأنه لم يكن
من المحكمة توسيع اختصاصات مجالس المديرية أكثر مما وسعت وذلك
لقلة خبرة أعضائها بأعمال الإدارة ، وعليه فإن الحكومة المركزية ستظل
تتحمل تبعه المسائل التى تنظر فيها تلك المجالس (٢٢) .

وعلى أية حال ففى أول يناير سنة ١٩١٠ صدرت لائحة الاجراءات
العمومية لسير مجالس المديرية . وعلى هذا النحو يكون قد بدأ النظام
اللامركزى الاقليمى فى مصر سنة ١٩٠٩ ، وان كانت المجالس قد منحت
أكثر اهتمامها لشئون التعليم بينما كان اهتمامها اقل بالواجبات الأخرى
المفروضة عليها قبل اهالى الأقاليم مثل تحسين المواصلات واصلاح الطرق
والكبارى وانشاء حلقات القطن وردم البرك والمستنقعات وتطهير الترع
والمصارف وغيرها من الأعمال التى تعود على الأهالى بالنفع العام (٢٣) .

ولما كان محور السياسة التى اتبعتها كتشرف يدور حول تسليم دفعة
الحكم لطبقة الزراع وانتزاعها من ايدى الساسة ، لذا نجده يتفق مع
جورست فى وجوب تعزيز نظام مجالس المديرية .

وقد تم تعديل نظام مجالس المديرية سنة ١٩١٣ (٢٤) . والملاحظ
على هذا النظام ميل المشرع المصرى الى العزوف عن مبدأ التعيين فى عضوية
هذه المجالس دون القضاء عليه كلية حيث كانت نسبة الأعضاء المعينين الى

(٢١) نفس المصدر (المادة ٤ ، ٥) .

(٢٢) Egypt No. I (1910) Eldon Gorst to Edward Grey March 26, 1910. P. 29

(٢٣)

Egypt No. I (1912) Viscount Kitchener to Sir Edward Grey April 6, 1912. P. 34

(٢٤) انظر نص القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ الصادر فى أول يوليو
سنة ١٩١٣ فى : أحمد محمد حسن وآخر ، مجموعة القوانين واللوائح ، ج ٢
ص ١١٦٢

مجموع الأعضاء في أصغر المجالس أقل من ١٥٪ كما كانت هذه النسبة تتضاءل بالتدريج كلما زاد عدد أعضاء المجلس المنتخبين تبعاً لازدياد عدد مراكز المديرية (٢٥) .

أما مدة العضوية فأصبحت ٤ سنوات وتسقط عضوية أحد نائبي كل مركز بالدور كل سنتين ويبقى الأعضاء الخارجون قائمين بوظائفهم بالمجلس حتى ينتخب بدلهم ويجوز إعادة انتخابهم . وبالنسبة لشروط العضوية فقد خفض شرط التملك أي دفع عوائد مبان أو ضرائب أطيان إلى مبلغ خمسة وثلاثين جنيهاً ، أما خريجو المدارس العالية فيشترط لعضويتهم دفع خمس هذا المقدار (٢٦) .

وتلك خطوة هامة نحو انقراض مجالس أكابر للمهنيين من أصحاب الشهادات العليا للدخول في هذه المجالس وإن لم يكن لها أثر كبير في تشكيل هذه المجالس لأن أثرها لم يظهر بصورة واضحة إلا بعد حصول مصر على استقلالها عام ١٩٢٢ ، ذلك أن قيام الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من أحداث ثورة ١٩١٩ حال دون تجديد الانتخاب الدوري لأعضاء مجالس المديرية وبالتالي استمر حيار الملاك يسيطرون على أعمال هذه المجالس ولم يكن للمهنيين أثر كبير في قرارات المجلس (٢٧) .

ولقد استمرت جلسات المجلس سرية إلا أنه كان من حق كل ناظر ندب أحد الموظفين من إدارته لحضور اجتماعات مجلس المديرية أو لجانه عند مناقشة شئون تتعلق بأحدى المصالح التابعة لنظارته (٢٨) . ورغم أن هؤلاء

(٢٥) عثمان خليل ، المصدر السابق ، ص ٩٧

(٢٦) المادة ٤٥ في : أحمد محمد حسن ، نفس المصدر ، ص ١١٧٦ .

لما كان بعض مراكز مديرية أسوان تقتضى التساهل في عضويتها من الوجهة المالية فقد تقرر الاكتفاء بدفع مبلغ قدره خمسة جنيهات عن كل عضو وإعفاء بعض أعضاء المراكز الأخرى نهائياً من شرط دفع الضرائب — أنظر أحمد قمحة ، المصدر السابق ، ص ١٥٦

(٢٧) طبقاً للأمر العالى الصادر في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ وكذلك قرار ناظر الداخلية في ٢٧ يناير سنة ١٩١٦ تم إيقاف انتخاب أعضاء مجالس المديرية .

(٢٨) المادة ٤٩ من قانون مجالس المديرية سنة ١٩١٣ —

مجموعة القوانين — واللوائح ج ٢ ص ١١٦٨

لم يكن لهم رأى معدود أثناء مداورات المجلس — لأنه رأى استشارى فقط —
'الا أنه يبدو أن اشراك هؤلاء فى المناقشة كان بهدف شدا أزر الحكومة داخل
المجلس .

أما فيما يتعلق باختصاصات مجالس المديريات فى ظل قانون سنة
١٩١٣ فقد ظلت كما كانت فى سنة ١٩٠٩ لم يطرأ عليها أى تعديل .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل لعبت مجالس المديريات دورا
سياسيا أو بمعنى آخر هل تعرض أعضاء هذه المجالس لمناقشة قضايا
سياسية

صحيح أن قوانين هذه المجالس كانت تحرم على الأعضاء مناقشة
مثل هذه القضايا ، وعلى هذا لم يتعرض الأعضاء للخوض فى مثل هذه
الأمور وظلوا على هذا الحال حتى اندلاع ثورة ١٩١٩ فشاركوا فى ركبها
ولم يتخلفوا عنه . اذ تحدثنا وثائق ثورة ١٩١٩ أن مجلس مديرية البحيرة
اجتمع بصفة رسمية وقرر الاحتجاج على الحماية الإنجليزية وعلى لجنة ملتر
وطالب بالاستقلال التام . كما نقرا أن مجالس المديريات الأخرى قد حذت
حذوه (٢٩) .

وقد انخفضت اجتماعات مجالس المديريات من ١٧٨ اجتماعا سنة
١٩١٤ الى ١٤٧ اجتماعا سنة ١٩١٩ بينما زادت ميزانية هذه المجالس
بالتدريج ففى سنة ١٩١٤ بلغت إيرادات هذه المجالس ٨١٦ر٥٨٠ جنيها ثم
ارتفعت سنة ١٩١٩ فأصبحت ٦٧٣ر٨٦٢ جنيها . وكذلك زادت مصروفات
هذه المجالس من ٦٨ر٣٠٢ جنيها سنة ١٩١٤ الى ١٣٨ر٤٢٥ جنيها
سنة ١٩١٩ (٣٠) .

(٢٩) محمد أنيس ، دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، ص ١٦٢
(رسالة سرية من عبد الرحمن فهمى الى سعد زغلول فى ٢٣ ديسمبر سنة
١٩١٩) .

Egypt No. 1.5 (1920°) Reports by His Majesty's (٣٠)
High Commissioner on the Finances, Administration, and
Condition of Egypt and The Soudan for the period 1914—1919.
Allenby to curzon Jaune 14, 1920 - PP. 77 — 79.

وهنا يثور سؤال : هل أن انشاء مجالس المديرية ثم التوسع في اختصاصاتها اقام حكما لامركزيا في مصر ، أى أضعف من سلطة الحكومة المركزية ونقل السلطة الى ايدى المجالس المحلية ؟

فى اعتقادنا أن الاجابة بالنفى ذلك أن هذه المجالس كانت تتألف من مجموعتين ، الأولى مجموعة من كبار موظفى الحكومة بالمديرية ، والأخرى مجموعة من كبار الملاك فيها . الأولون معينون والآخرون منتخبون . غير أن المنتخبين الغلبة العددية وللمعينين الغلبة الفعلية . أما فيما يتعلق بأعمال هذه المجالس فيجب أن ندرك أنها كانت تتحرك بوحى الحكومة ، وفى الحقيقة أن هذه المجالس فى عملها لم تستفد من كل هذه الدائرة رغم ضيقها ، فجاءت تطبيقات نظامها دون المستوى المتواضع الذى قرره النصوص ، بل أن كثيرا من أعضاء هذه المجالس لم يستفيدوا من واقع تلك النصوص أو مطلوبها الضمنى ، وبذلك جاء الواقع هادما لا غلب ما أقامه القانون من استقلال اقليمى . ويرجع البعض ذلك الى تولى المدير رئاسة مجلس المديرية ، كما أن القوانين لم تقرر للمجالس الا قدرا ضئيلا من الاختصاصات زاده الواقع ضالة على ضالته هذا بالإضافة الى أن أعمالها كانت تخضع لرقابة القانون صارمة وزادها التطبيق قسوة فوق قسوتها (٣١) .

ورغم الإصلاح الذى طرأ على هذه المجالس الا أنها استمرت تدار بواسطة الأعيان كما أن اصلاحها لم يكن يوقف استمرار مطالب المصريين من أجل توسيع سلطات المجالس النيابية — حسبما كانت تأمل سلطات الاحتلال ذلك — وعلى هذا فلم تصبح مصدر السلطة أو القوة أو مبعث اهتمام الجمهور بأنشطة الحكومة (٣٢) .

أما عن قيمة تجربة مجالس المديرية فى ظل الاحتلال فانه من الجدير بالملاحظة أن تؤكد أن التجليز كانوا مرغمين على خوض هذه التجربة ، وليس أدل على ذلك من أن تقاريرهم كانت توحى دائما بفشل هذه التجربة وعدم

(٣١) عثمان خليل ، اللامركزية ونظام مجالس المديرية فى مصر ،

امكان تحقيق المقصود منها . وقد أرجع بغض الباحثين فشل التجربة الى الخديو والى تعيين المديرين بواسطة نظارة الداخلية وسيطرة هؤلاء على سير العمل في المجالس كما سبق ان اشرنا بينما نحن نرى ان هذه المجالس لم تفشل وانما لم تؤدي واجبتها كاملا بسبب عدم توافر المناخ الديمقراطي الذي يتيح لهذه المجالس ان تعمل من خلاله حيث لم يكن لها سلطة المناقشة الفعلية والمعارضة ولم يكن لها حق الاجتماع بدون دعوة . وعلى هذا فلم يكن من المنتظر للتجربة ان تنجح بعد هذا كله ليس لعيوب في المصريين واهليتهم للحكم المحلي — كما صورها الانجليز — وانما لعيوب فيمن وضعوا القانون التي كانت تسير بمقتضاه هذه المجالس . فحينما سمح لهذه المجالس نسبيا بتوسيع جزءا من اختصاصاتها للاشراف على التعليم الابتدائي نجحت الى حد كبير في نشر هذا التعليم وفقا لامكانياتها على اوسع نطاق .

ونستطيع القول في النهاية ان الآمال الوطنية كانت تزدد بالتدريج وان مجالس المديرية كانت بمثابة مدارس لتخريج نواب عن الأمة سواء في مجلس شورى القوانين أو الجمعية التشريعية أو في البرلمان المصري .

ثانياً — مجلس بلدى الاسكندرية :

كان يحكم الاسكندرية محافظ يمثل السلطة المركزية ، غير ان عمله يقتصر على اعمال الضبط والانتخابات . أما فيما عدا ذلك من الاعمال المتعلقة بالادارة المحلية فاختصاصه مقيّد بما للمجلس البلدى من السلطة . ويرجع تاريخ نظام هذا المجلس الى عام ١٨٩٠ حيث أنشئ بموجب الامر العالى الصادر في ٥ يناير من نفس العام .

ولكن الاسكندرية قبل هذا التاريخ لم تكن خالية من نظام بلدى . ففي عام ١٨٦٩ أنشئ مجلس من الاعيان الهدف منه تحسين المصالح البلدية فيها بواسطة تحصيل ضرائب اختيارية حيث قبل تجار الصادرات والواردات واصحاب الاملاك دفع ضرائب معينة تصرف في تمهيد الطرق ورصفها والاهتمام بأعمال المجارى والعناية بكافة الأعمال المتعلقة بالنواحي البلدية (٣٣) .

(٣٣) عثمان خليل ، الادارة العامة وتنظيمها ، ص ٤٥٣

يتضح مما سبق أن نظام المجالس البلدية لم يكن من إبداع بسلطات الاحتلال وإنما كان قائما في البلاد قبل الاحتلال . ونظرا لما شوهه من آثار التحسين التي نجمت عن ذلك النظام البلدى الذى كان قائما قبل الاحتلال ، عرض الأعيان على وكلاء الدول مشروعاً لإنشاء مجلس بلدى دائم . ونظرا للأهمية التجارية لمحافظة الاسكندرية فقد اهتمت الحكومة المركزية بذلك الأمر وقامت بمفاوضات طويلة في سبيل اقتناع الدول صاحبة الامتيازات للموافقة على مشروع بلدية الاسكندرية ، ومن ثم فإن الأمر العالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ — والذى نظمت بلدية الاسكندرية بموجبه — يعد أساس النظام البلدى فى مصر (٣٤) .

على أن ما يعنينا من هذا التنظيم الجديد لبلدية الاسكندرية معرفة أهم أركانه وكذلك اختصاصات هذا المجلس .

فبالنسبة لنظام مجلس بلدى الاسكندرية فقد نص القانون الصادر بإنشاء هذا المجلس على تشكيله من ثمانية وعشرين عضواً بعضهم أعضاء بحكم وظائفهم وعددهم ٦ أعضاء تعينهم الحكومة وعددهم ٨ وبذلك يكون مجموع الأعضاء المعيّنين ١٤ أى نصف عدد أعضاء المجلس جميعاً ، والنصف الآخر أعضاء منتخبون على الوجه الآتى : ٦ بالانتخاب العام بواسطة جمعية السكان الذكور الأجانب والمصريين الذين تبلغ سنهم ٢٥ سنة فأكثر والذين يدفعون أجراً لمساكنهم ٧٥ جنيهاً فأكثر سنوياً ، ٣ ينتخبون بمعرفة تجار الصادرات ، ٣ ينتخبون بمعرفة تجار الواردات ، ٢ ينتخبان بمعرفة أرباب العقارات الكائنة بمدينة الاسكندرية وضواحيها ولا يجوز أن ينتخب أكثر من ثلاثة أعضاء من جنسية واحدة سواء من الأهالى أو من الأجانب .

أما بالنسبة للأعضاء الذين لهم حق الانتخاب فهم :

- ١ — محافظ الاسكندرية أو من ينوب عنه .
- ٢ — النائب العمومى لدى محكمة الاسكندرية المختلطة للاستئناف أو وكيله .

- ٣ — مدير عموم الجمارك أو من ينوب عنه .
- ٤ — رئيس النيابة بمحكمة الاسكندرية الاهلية أو وكيله .
- ٥ — أعلى أطباء وزارة الصحة بالاسكندرية رتبة .
- ٦ — أكبر مهندسى وزارة الأشغال العمومية بالاسكندرية .

وكانت مدة العضوية بالنسبة للأعضاء المنتخبين أربع سنوات يتم تجديد انتخاب نصفهم كل سنتين ، ويؤدى أعضاء المجلس البلدى أعمالهم مجاناً (٣٥) .

أما فيما يتعلق بإدارة المجلس فكان محافظ الاسكندرية هو رئيس المجلس وكان المجلس يقوم بانتخاب وكيل له بالأغلبية المطلقة . ونظراً لكثرة أعمال المحافظة وإنشغاله بالأعمال الأخرى المتعلقة بالمحافظة فقد تم تعديل نظام إدارة المجلس فى سنة ١٨٩٢ ونص على تعيين موظف خاص لإدارة أعماله ، ولكن المحافظ ظل اسماً الرئيس . وعدل النظام مرة أخرى فى عام ١٩٠٤ حيث أنشئت وظيفة مدير عام للمجلس البلدى لا يرأس جلساته ولا جلسات المأمورية — التى كانت بمثابة هيئة مساعدة للمجلس — ولكنه له رأى استشارى فى المأمورية ومسئول عن تنفيذ قرارات المأمورية وعلى ذلك فقد عاد المحافظ الى رئاسة جلسات المجلس منذ ذلك التاريخ .

أما عن اختصاصات المجلس البلدى فكان يصدر وينفذ كافة القرارات المتعلقة بالمسائل الآتية :

- ١ — ما يتعلق بالميزانية الخاصة ببلدية مدينة الاسكندرية (٣٦) .

(٣٥) مصطفى الصاوى ، القانون الإدارى ، ص ١٤٨ — ١٤٩

(٣٦) زادت دخول المجلس البلدى بالاسكندرية من ٣٢٥٠٠٠ جنيهاً سنة ١٩١٤ الى ٤٢٢٠٠٠ جنيهاً فى سنة ١٩٢٠ بسبب زيادة الإيرادات المتحصلة من الضرائب وإيجار البورصة التى أصبحت ملكاً للبلدية منذ عام ١٩١٧ وفى الوقت نفسه زادت المصروفات بسبب زيادة أسعار الحاجيات وزيادة الأجور فارتفعت المصروفات من ٣٢٢٠٠٠ جنيهاً سنة ١٩١٤ الى ٤٤٥٠٠٠ سنة ١٩١٢

٢ — الأمور الخاصة بتقرير وتحصيل العوائد البلدية وإدارة إيرادات البلدية .

٣ — ما يتعلق بفتح أو حفظ وصيانة الشوارع والميادين والقطاطر والحدائق ومشروعات الطرق والتنظيم وكذلك جميع المصالح العمومية بالمدينة مثل المياه والإضاءة والرصف والنظافة والأسواق والمدافن وكل الأمور التي تساعد على تحسين رونق المدينة ورفاهيتها .

٤ — يختص المجلس أيضا بكافة الإجراءات المتعلقة بالحرائق .

٥ — مساعدة الفقراء والمستشفيات والمكاتب وغير ذلك من الأعمال الخيرية .

٦ — ما يتعلق بصحة المدينة العمومية ما عدا الأمور المتعلقة باختصاصات مجلس الصحة البحرية والكرنتينات .

٧ — ما يتعلق بجميع المسائل الأخرى التي يقتضى تداول المجلس بشأنها سواء كان طبقا للقوانين واللوائح أو بناء على طلب الحكومة .

٨ — يجوز للمجلس أن يقرر المشروعات والرسومات والمقاييس المتعلقة بأعمال جديدة أو بحفظ وصيانة المدينة بشرط ألا تتجاوز القيمة ١٠٠٠ جنيه ، وفي حالة تجاوز هذا الحد يشترط لأجراء الأعمال موافقة وزير الأشغال .

على أن المجلس لم يكن من حقه النظر في الموضوعات الآتية إلا بعد الحصول على موافقة مجلس النظارة وهي :

(أ) تقرير عوائد إضافية على الرسوم المقررة .

(ب) فرض رسوم جديدة .

(ج) عقد سلفة لا تتجاوز مليون جنيه مصرى مع إصلاح الأبواب التي ستصرف فيها .

وكان على مجلس الوزراء إذا اقتضت الأحوال — الحصول على اقرار الدول بالموافقة على الأمور التي سبق الإشارة إليها .

أما فيما يتعلق بالرسوم التي كان من حق المجلس تقريرها دون الحصول على موافقة مجلس النظار فهي تتعلق بالمسائل الخاصة بتنظيم الطرق والأسواق العامة والكنس والرثس والفنادق والمقاهى والملاهى والحمامات ووسائل المواصلات وما شابه ذلك .

ولم يكن مصرحاً لمجلس بلدى الاسكندرية بقبول هبات الا بعد موافقة ناظر الداخلية كما لم يكن مصرحاً له بمناقشة القوانين أو الأوامر العالية أو اللوائح ، كذلك لم يكن من حقه التدخل فى الاجراءات التي تتخذها إدارة الضبط والربط (٣٧) .

واستكمالاً لدراسة موضوع مجلس بلدى الاسكندرية يقتضى الإشارة الى المأمورية البلدية ، ذلك ان هيئة متعددة الاعضاء مثل مجلس بلدى الاسكندرية لم يكن من السهل عليها أن تقوم بمهمة تنفيذ قراراتها بنفسها ، وعلى ذلك فقد كان من الضروري ايجاد هيئة أقل عددا تجتمع فى فترات متقاربة لمباشرة تلك المهام .

وعلى ذلك فقد نص قرار نظارة الداخلية فى ٢٧ يونية سنة ١٩٠٤ المعدل بالقرار الصادر فى ٢٧ يونية سنة ١٩١٢ على تشكيل المأمورية البلدية من تسعة أعضاء من بينهم رئيس المجلس ووكيله أما السبعة أعضاء الباقون فينتخبون من بين أعضاء المجلس لمدة سنة .

وكانت المأمورية تعقد اجتماعاتها العادية كل أسبوع ، ولرئيس المجلس أن يدعوها الى اجتماع غير عادى فى أى من الأوقات ، وكان على مدير عام المأمورية — التي تقوم الحكومة بتعيينه بعد موافقة المجلس — حضور جلساتها وله فيها رأى استشارى .

أما غيما يتعلق باختصاصات المأمورية البلدية التي تعتبر الممثلة للسلطة الادارية والتنفيذية للبلدية فتتخصر في الأمور الآتية (٢٨) :

- ١ - النظر في اقتراحات الميزانية .
- ٢ - البحث في جميع الاقتراحات المتعلقة بزيادة أو تعديل أى اعتماد مقرر في مصروفات أو تقرير اعتمادات جديدة أو قرض .
- ٣ - البحث في جميع الاقتراحات المتعلقة بزيادة وإجراء اعتمادات على الضرائب والمصروفات أو تقرير ضرائب جديدة أو عقد قرض .
- ٤ - بحث المشروعات ومقاييسات الأشغال المتعلقة بالصيانة .
- ٥ - إصدار القرارات فيما يتعلق بتنفيذ قرارات المجلس البلدى والمسائل التي تحال عليها .
- ٦ - البحث التحضيري في المسائل القضائية وإبداء اقتراحات بشأنها وكذلك في جميع المسائل الأخرى الداخلة في اختصاص المجلس .
- ٧ - إصدار القرارات في مسائل رفع العوائد والضرائب ومسائل الغرامات المتعلقة بالضرائب أو غيرها مما يؤثر على الإيرادات للبلدية .
- ٨ - تحقيق الطعون في صحة الانتخابات ووضع التقارير المقترضة تقديمها عن ذلك الى المجلس البلدى .
- ٩ - وضع جدول أعمال جلسات المجلس .

ويجدر بنا أن نشير الى حقيقة هامة وهى تلك الشخصية المعنوية المستقلة التي كان يتمتع بها هذا المجلس ، ذلك أن المادة ١٣ من الأمر العالى الصادر بتشكيل مجلس بلدى الاسكندرية نص على اعتبار المجلس « كشخص مدنى من رعايا الحكومة المحلية » وفي الواقع أن هذه الشخصية جعلت للمجلس شبه استقلال عن شخصية الحكومة أى لا يعتبر المجلس

(٣٨) انظر المادة الرابعة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٧ يونية سنة ١٩٠٤ في مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٩٠٤

إدارة حكومية . فالمجلس البلدى كان له ميزانية مستقلة عن ميزانية الحكومة، ويمكنه بذلك أن يبيع ويشترى ويصالح ويقترض ويتعاقد ويقبل الهبات ويقتراف أمام المحاكم سواء كان مدعى أو مدعى عليه .

ونستطيع القول فى النهاية أن مجلس بلدى الاسكندرية رغم خضوع قراراته لتصديق ناظر الداخلية إلا أن هذا لم ينتقص من قدر هذه الشخصية المعنوية التى كانت له . ومن ثم فإن هذا المجلس يختلف عن المجالس البلدية المختلطة والمجالس المحلية التى سنتحدث عنها الآن ، والتى لم يكن يعترف القانون لها بالشخصية المعنوية قبل دستور ١٩٢٣ . كذلك كان المجلس البلدى أوسع اختصاصا من مجلس المديرية ويرجع ذلك الى نوعية الاعضاء ، فالعنصر الاجنبى فى المجلس البلدى يعتمد على الامتيازات الأجنبية .

وقبل أن ننهى حديثنا عن مجلس بلدى الاسكندرية نشير الى ذلك الزجل الذى كتبه بريم التونسى عن مجلس بلدى الاسكندرية فهو يصور لنا رأى الوطنيين فى هذا المجلس أصدق تصوير .

قد اوقع القلب فى الاشجان والكمد
هو حبيب يسمى المجلس البلدى
ما شرد النوم عن جفنى القريح سوى
طيفة الخيال خيال المجلس البلدى
إذا الرغيف اتى فالنصف آكله
والنصف اتركه للمجلس البلدى
وان جلست فجيت لست اتركه
خوف اللصوص وخوف المجلس البلدى
وما كسوت عيالى فى الشتاء ولا
فى الصيف الا كسوت المجلس البلدى
كان امى بل اللسه تربتها
أوصت فقالت اخوك المجلس البلدى

أخشي الزواج فسان يوم الزواج أتى
 يبقى عروسي صديق المجلس البلدي
 وريما وهب الرحمن لي ولدا
 في بطنها يدعيه المجلس البلدي
 يابائع الفجل بالمليم واحدة
 كم للعيال وكم للمجلس البلدي (٣٩)

وان دل هذا الزجل على شيء فائما يدل على ان المجلس البلدي كان
 بمثابة قلعة للأجانب ، له شأن كبير ومن ثم فقد صورته الاهالي على أنه
 هيئة مستقلة وذلك ناجم عن سطوة الأجانب ونفوذهم في هذا المجلس .

ثالثا - المجالس البلدية الأخرى :

ان اول نظام بلدي عرفته مصر كان انشاء مجلس بلدي المنصورة في
 ٨ يونية سنة ١٨٨١ ويمقتضى القانون الصادر في هذا الشأن « رخص لسكان
 المنصورة بأن يقرروا عوائد ورسوم (تدفع بالرغبة والاختيار) على البضائع
 الصادرة منها والواردة اليها وذلك لأجل الاستعانة بها على تنفيذ اشغال
 التبليط وانشاء البالوعات والتتوير وحفظ وصيانة الطرق والشوارع » .
 وتختص اختصاصات هذا المجلس في الأمور الآتية (٤٠) :

- أولا - تقرير العوائد المقتضى تحصيلها .
- ثانيا - تحصيل العوائد المقررة على البضائع .
- ثالثا - استلام مبالغ العوائد المقررة على أرباب العقارات الكائنة على
 الشوارع التي يصير تبليطها وحفظها وتصليحها أو انارتها .
- رابعا - اعداد الرسوم ومقاييسات الأشغال التي يلزم إجراؤها
 وتقديمها الى ناظر الأشغال العمومية لأجل التصديق عليها ، ولا يجوز تنفيذ
 هذه الأشغال الا بعد الحصول على موافقة ناظر الأشغال .

(٣٩) بيم التونسي ، ديوان بيم التونسي ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .
 (٤٠) انظر المادة الثامنة من القانون الصادر في ٨ يونية سنة ١٨٨١
 الخاص بانشاء مجلس بلدي المنصورة في مجموعة قوانين سنة ١٨٨١ .

خامسا - تقدير ميزانية كل سنة عن الايرادات والمصروفات ومراجعة الحسابات وتحقيقتها ونشر تقرير سنوى عن ذلك .

وكان المجلس يقوم بأداء وظائفه تحت مسئوليته وبدون أى تعهد أو ضمانه من طرف الحكومة بحيث أنه لا يترتب على أدائه أياها أية مسئولية تعود على الحكومة (٤١) .

والحقيقة أنه لم يتيسر إنشاء مجالس بلدية فى أى مدينة أخرى من مدن القطر غير مدينة الاسكندرية ، الا حيث اتفق السكان وفرضوا على أنفسهم ضرائب اختيارية ذلك انه لم يكن من المتيسر توسيع نطاق النظام البلدى فى البلاد الا باستتباط نظام تؤخذ به الضرائب المحلية من الوطنيين والاجانب على السواء . وقد قبل الأوروبيون فى مدينة المنصورة تأدية رسوم صغيرة من تلقاء أنفسهم ، ولكن من الصعب القياس على ذلك فى بقية المدن الأخرى (٤٢) . والواقع ان الامتيازات الأجنبية هى التى كانت تحول دون التوسيع فى إنشاء المجالس البلدية ذلك ان الأمر الجوهري فى هذه المجالس هو أن يكون لأعضائها سلطة فرض الضرائب على أهل المدن التى تقام فيها لأغراض محلية ولم يكن من الممكن إعطائها هذه السلطة فى فرض الضرائب على الأوروبيين من سكان المدن الا بعد موافقة جميع الدول صاحبة الامتيازات (٤٣) . ومن ثم كانت هذه الأمور تعوق التوسع فى إنشاء هذه المجالس رغم تقدير الوطنيين وتفهمهم لأهمية إنشاء المجالس البلدية (٤٤) .

وعلى أية حال فقد خذت بعض المدن حذو مدينة المنصورة حيث انشئت بها مجالس بلدية مختلطة ومنها مدينة الفيوم حيث صدر أمر عال فى ٢٢ مايو سنة ١٩٠٢ بتحويل مجلس محلى الفيوم الى مجلس بلدى مختلط وكذلك حدث

(٤١) مصطفى الصايق ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ - ١٦٦

(٤٢) Egypt No. I. (1900) Cromer to Salisbury, February 20, 1900. p. 25.

(٤٣) Cromer to Grey; March 3, 1907. pp. 29-30.

(٤٤) انظر دار الوثائق القومية - سجل عرض حالات الديوان الخديو لسنة ١٩٠٨ (طلبات الاهالى فى إنشاء مجالس بلدية تحت رقم ١٠٨٢) .

مثل هذا التحول بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٠٥ بالنسبة لطنطا وبقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٠٥ بالنسبة للزقازيق وحدث هذا التحول أيضا بالنسبة لدمهور ، ثم تلت ذلك قوانين أخرى بإنشاء مجالس بلدية في بنى سويف والمحلة الكبرى وبورسعيد والمنيا وميت غمر وكفر الزيات وزفتى وحلوان فبلغ عدد هذه المجالس البلدية ١٣ مجلسا حتى عام ١٩١٤ واستمر هذا العدد دون زيادة حتى عام ١٩١٩ (٤٥) .

وكل هذه القوانين متشابهة من حيث ديباجاتها ، فالقوانين التى صدرت أولا ترجع دائما الى التقدم الذى شوهد فى مدينتى المنصورة والفيوم (٤٦) .

وكانت كل هذه المجالس البلدية متشابهة تقريبا من حيث عدد أعضائها وشروط العضوية وشروط الانتخاب وكذلك اختصاصاتها . فهى تتشابه جميعها فى أنها تتألف من أعضاء بحكم وظائفهم وأعضاء منتخبين ولكنها تختلف من حيث عدد أعضائها حسب الظروف المتعلقة بكل مجلس .

وفىما يتعلق بالأعضاء المعينين بحكم وظائفهم فكان بعضهم يمثل الهندسة والآخر يمثل الصحة ويرجع ذلك الى أن الأعمال التى كانت تقوم بها هذه المجالس تتعلق معظمها بمسائل هندسية أو صحية وكان عددهم يختلف باختلاف الجهات ففى الفيوم كان عددهم ثلاثة المدير ومفتش مدن ومباني قلى ومفتش صحة المديرية . بينما فى طنطا والزقازيق ودمهور وبنى سويف والمحلة الكبرى يبلغ عددهم خمسة بزيادة المأمور ومندوب من نظارة الأوقاف . أما الأعضاء المنتخبون فهم ثمانية ، أربعة من الوطنيين وأربعة من الأجانب . وكانت مدة العضوية أربعة سنوات يجدد نصف الأعضاء كل سنتين . ومن الجدير بالذكر أن عضوية هذه المجالس كانت مقصورة على فئات معينة فى المدن وهم أصحاب الأملاك ممن لهم أملاك تبلغ قيمتها خمسمائة جنيه على الأقل . وكذلك رؤساء أو وكلاء البنوك أو المحلات التجارية أو الصناعية أو الزراعية أو أرباب الحرف . كما أن الإدارة المركزية كان لها

Egypt No. I. Doc. No. I. Allenby to Curzon June 14, (٤٥)
1920. P. 76.

(٤٦) مصطلحى الصناديق ، المصدر السابق نص ١٧٦
(م ٢١ — الإدارة المصرية)

الوصاية على أعمال هذه الهيئات عن طريق قيام المديرين برئاسة هذه المجالس ورغم ذلك فإنه بارتقاء فكرة الحكم الذاتى وتوسيع نظام البلديات صارت لهذه المجالس حقوق اوسع من ذى قبل وزادت اختصاصاتها .

رابعاً — المجالس المحلية :

صدرت اللائحة الأساسية الخاصة بالمجالس المحلية بقرار من نظارة الداخلية فى ١٤ يوليو سنة ١٩٠٩ . وتشكيل هذه المجالس يشبه من جميع الوجوه تشكيل المجالس المختلطة ، إلا أن عدد أعضائها أقل لعدم تمثيل العنصر الأجنبى فيها .

وكانت هذه المجالس تشكل من ستة أعضاء منهم اثنان بطريق التعيين وهما المحافظ أو المدير ويتولى رئاسة المجلس ، والثانى هو مفتش الصحة ، أما الأعضاء الأربعة الآخرون فيختارون بطريق الانتخاب ومدة العضوية سنتان .

وقد بلغ عدد هذه المجالس المحلية عام ١٩٠٥ خمسة وعشرين مجلساً (٤٧) . ارتفع إلى خمسة وثلاثين مجلساً فى عام ١٩١٤ ثم إلى أربعة وأربعين مجلساً عام ١٩١٩ (٤٨) . ويرجع ذلك إلى مطالبة الأهالى بتشكيل مجالس محلية فى بلادهم .

وكانت اختصاصات المجالس المحلية تنحصر فى النواحي الآتية :

- ١ — تحصيل الرسوم المخصصة لها وإدارة إيرادات المدينة .
- ٢ — الاشراف على كافة أعمال التنظيم من تخطيط شوارع وفتح طرق جديدة وتنفيذ قوانين المباني ونحو ذلك .
- ٣ — القيام بكافة الاجراءات المتعلقة بالمحافظة على النواحي الصحية فى المدينة .

(٤٧) Egypt No. I 5 (1906) Cromer to Grey March 8, 1906. P. 67.

(٤٨) Egypt No. I. Doc No. I. Allenby to Curzon Jaune 14, 1920. P. 76.

٤ - الاشراف على أعمال المياه والانارة والمطافىء .

٥ - وضع ميزانية الايرادات والمصروفات .

٦ - تعيين وترقية العاملين الذين يصرفون مرتباتهم من ميزانية المجلس وكذلك توقيع العقوبات التأديبية عليهم حسب القواعد التى تقررها وزارة الداخلية (٤٩) .

وكان رئيس المجلس هو النائب الوحيد عن المجلس فى كل الأعمال الخاصة به سواء فى علاقاته مع الحكومة أو مع الغير ، ويخاطب الرئيس النظارات والمصالح العمومية بواسطة نظارة الداخلية . وفى المدن التى ليست بنادر مديريات يعهد الى المأمور بإدارة أشغال المدينة .

وكل مجلس محلى كانت تشكل به لجنة تسمى اللجنة المستديمة تشرف على العمال وتراقب مباشرة سير أشغال المدينة وكذلك تضع جداول أعمال جلسات المجلس وتقوم بإعداد الميزانية وكل المشروعات التى تكلف بها من قبل المجلس ؛ هذا بالإضافة الى إشرافها على تنفيذ قرارات المجلس . وهذه اللجنة المستديمة كانت تشكل برئاسة المدير أو المحافظ أو وكيل كل منهما فى حالة غيابهما . أما فى المدن التى ليست بنادر مديريات فكان المأمور يتولى رئاسة المجلس فى حالة غياب المدير أو وكيله . أما أعضاء اللجنة فهما عضوان يختاران من بين الأعضاء المعينين بالانتخاب . وكان لنظارة الداخلية أن ترسل مندوبا يمثلها فى هيئة المجلس لكنه لم يكن له سوى رأى استشارى . وكانت مدة العضوية بالنسبة للأعضاء المنتخبين سنة واحدة (٥٠) .

وتتكون ميزانية إيرادات المدينة من الإعانة التى تقدمها الحكومة سنويا للمجلس المحلى وكذلك الإيرادات المخصصة للمجلس مثل أثمان المياه والانارة ورسوم أشغال الطرق وكذلك إيرادات الجزر والتنظيم ومشاركة السكان فى بعض نفقات الأشغال البلدية والضرائب الاختيارية . وقد زاد فيهم هذا

Egypt No. I (1909) Gorst to Gray, March 27,
1909. P.29.

(٤٩)

(٥٠) مصطفى الصادق ، المصدر السابق ، ص ١٨٦

الليل بالتدريج فبينما في سنة ١٩١٤ كان يوجد ٧ مدن فقط بها مجالس محلية وافق السكان فيها على المشاركة في أعمال التحسينات أصبح يوجد في عام ١٩١٩ تسع مدن فقط لم يوافق فيها السكان على المشاركة في أعمال التحسينات (٥١) .

وعندما كان الأهالي يطلبون من نظارة الداخلية انشاء مجالس محلية في بلادهم كانت النظارة تطلب من نظارة المالية تخصيص اعتماد في الميزانية لهذا الغرض بعد حصولها على موافقة مجلس النظار (٥٢) .

وهذه المجالس المحلية لم تكن لها الشخصية المعنوية وكانت قراراتها لا تنفذ الا بعد التصديق عليها من وزارة الداخلية .

خامسا — مجالس القرى :

انشئت المجالس القروية بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ اغسطس سنة ١٩١١ ثم صدر قرار وزارة الداخلية في ١٩ فبراير ١٩١٨ مكمل لقرار مجلس الوزراء وبموجبه اصبحت المجالس القروية تحت اشراف وزارة الداخلية مباشرة .

اما عن كيفية تشكيل هذه المجالس فقد كانت تشكل من عضوين بالتعيين وهما مأمور المركز ويتولى رئاسة المجلس ومفتش الصحة بالجهة او المركز ومن اربعة اعضاء بالانتخاب . وللمدير الحق قانونا في رئاسة مجلس القرية اذا حضر جلساته وكان لندوب وزارة الداخلية الحق في حضور الجلسات والاشتراك في المناقشة . وفي القرى التي ليس فيها مقر المركز تقوم وزارة الداخلية بتعيين الموظف الذي تحول اليه اختصاصات الرئيس .

Egypt No. I. Doc. No . I. Allenby to Curzon Jaune (٥١)
14, 1920. P. 76.

(٥٢) دار الوثائق القومية — محافظ نظارة الداخلية ، محفظة رقم ٦٠ (مذكرة من نظارة الداخلية الى مجلس النظار في ١٨ يناير سنة ١٩١٢ بطلب انشاء مجالس محلية في عدة بلاد منها بلقاس والبلينا) .

وفيما يتعلق باختصاصات هذه المجالس فانها تنحصر في النواحي الآتية (٥٢) :

- ١ - تحصيل الرسوم المخصصة لها وإدارة إيرادات القرية .
 - ٢ - القيام بأشغال التنظيم والطرق والكنس والرش والأتارة والمياه .
 - ٣ - الأعمال الخاصة بالمطافئ .
 - ٤ - الإجراءات المتعلقة بالنظافة الصحية للقرية .
 - ٥ - أشغال المياه وكل الأشغال التي تعهد بها وزارة الداخلية الى المجلس .
 - ٦ - وضع ميزانية إيرادات ومصروفات المجلس .
 - ٧ - الإشراف على العاملين بالمجلس فيما يتعلق بتعييناتهم وترقيتهم وفصلهم ونحو ذلك .
- وللمجالس القرى لجنة مستديمة برئاسة رئيس المجلس وعضوية ثلاثة أعضاء ينتخبهم المجلس ، وكان للمدير حق حضور جلسات اللجنة المستديمة وتكون له الرئاسة .
- وفيما يتعلق بميزانية المجلس فكانت تتكون من العوائد المحلية المفروضة من المجلس وكذلك من الموارد الخاصة لكل قرية مثل أثمان المياه والأتارة ورسوم أشغال الطرق العمومية وإيرادات الجزر وتنظيم الضرائب الاختيارية ومشاركة الأهالي في بعض نفقات الأشغال البلدية .
- على أن قرارات المجلس لا يجوز تنفيذها الا بعد اعتمادها من وزارة الداخلية . كما أنه يجوز لوزارة الداخلية أن تقوم بحل المجلس بقرار يصدر من وزير الداخلية .

* * *

(٥٣) أنظر قرار مجلس الوزراء في ١٥ أغسطس سنة ١٩١٧ وقرار وزارة الداخلية في ١٩ فبراير سنة ١٩١٨ .

وبعد أن استعرضنا تلك الهيئات والمجالس التي كانت تشارك في إدارة المدن والقرى على النحو الذى شرحناه يبقى لنا أن نشير إلى النتائج العملية التي حصلت عليها المدن والقرى من جراء انشاء هذه المجالس حتى يمكننا أن ندرك ما اذا كانت هذه النظم قد حققت الهدف الذى وجدت من أجله .

والحقيقة أن النظام البلدى في مصر قد مر في عدة أدوار ، ففي البداية كان هذا النظام يفرض فرضاً على المدن ، الأمر الذى جعل هذه المدن تقابله بشيء من الحذر خوفاً مما عساه يفرض عليها من الضرائب .

غير أن الأهالى عندما أدركوا أن مجالسهم المحلية تؤدي لهم خدمات جليلة دون أن تفرض عليهم ضرائب جديدة ألغوا هذا النظام وعملوا على التوسع في تطبيقه خاصة بعد أن أدركوا أن ميزانية الحكومة عاجزة عن تقديم كل الأموال اللازمة لتحسين أحوال مدنها من النواحي الصحية والعمرانية .

ففي تلك الفترة استطاعت المجالس البلدية نسبياً النهوض بالمستوى الصحى والعمرانى للمدن وكان لها دور بارز في ردم البرك وإضاءة المدن وكذلك كنس ورش ورصف الشوارع الهامة في هذه المدن (٥٤) .

ثم انتقلت البلاد بعد ذلك إلى الدور الثانى الذى أصبح فيه الأهالى يرجون من الحكومة انشاء المجالس البلدية مع استعدادهم بالمشاركة في دفع نفقاتها وعلى هذا فقد تحول في هذا الدور بعض المجالس المحلية إلى مجالس مختلطة تعتمد نفقاتها على ما تقرره هذه المجالس من الضرائب ولم يكن يحول دون التوسع في انشاء المجالس البلدية سوى رفض الأوربيين لدفع الضرائب الاختيارية .

ونستطيع القول إذن طالما أنه لا يوجد في مصر نظام عام للضرائب

(٥٤) تقرير ماتشل مستشار نظارة الداخلية إلى كرومر في :

Egypt No. I. (1900) Cromer to Salisbury, February

20, 1900. P. 25.

بلغت تكاليف توصيل مياه الشرب إلى مدينة المنصورة نحو ٢٦.٠٠٠

Cromer to Grey March 28, 1906. P. 71.

جنيهاً انظر :

المحلية فلا مفر من أن يكون تقدم المدن بطيئا الا انه مع ذلك فقد تقدمت بعض المدن تقدما يذكر رغم قلة المال المتاح لها (٥٥) .

وعندما ادخل نظام المجالس القروية استطاعت الحكومة أن تلبى أكثر طلبات القرى التي طلبت انشاء نظام محلى او بلدى بها . والواقع أن هذا النظام يمكن أن يعتبر مدرسة لتدريب الأهالى فى القرى على تنظيم شئونهم فإذا تحققت الحكومة من قدرة الأهالى على ممارسة شئونهم سعت الى تحويل المجالس القروية الى مجالس محلية تتولى اعانتها فإذا كان فى المجلس المحلى عنصر أجنبى تقوم بتحويله الى مجلس مختلط .

وبذلك فان هذا النظام يعد حلقة فى عدة حلقات نحو النظام البلدى العام (٥٦) . ذلك النظام الذى يتيح للأهالى سلطة كبيرة ويقيد اشراف الحكومة بقييدا كبيرا حتى لا تكون الادارة المركزية سببا فى تعطيل مصالح الاقاليم . صحيح أن المرشحين لعضوية مجالس البلديات كان محصورا فى فئة أصحاب الاملاك الذين ألفت معظمهم طاعة الحكام ولكن دخل فى هذا المضمار فيما بعد طائفة من الشبان المتعلمين الذين ادركوا مقدار التقدم الذى طرأ على الاقاليم نتيجة نجاح النظام البلدى . وفى نهاية الفترة التى نحن بصدد دراستها تنافس المحامون والأطباء وغيرهم من الشباب المثقف على الدخول فى الانتخابات . غير أنه قد مررت عليهم فترة قبل أن يكمل فيها مجهودهم بالنجاح والفوز فى الانتخابات بسبب تعود الناخبين على انتخاب أعضاء مجالسهم من فئة الأعيان .

Cromer to Grey, March 88, 1906. P. 67.

(٥٥)

(٥٦) وفى عام ١٩١٢ كان يوجد ١٣ مجلسا بلديا و ٣٠ مجلسا محليا . وفى ميزانية سنة ١٩١٥/١٩١٤ - بلغت الميزانية العادية للمجالس البلدية والمحلية وعددها ٤٨ مجلسا ٣٠٢٠٢٠ جنيها والميزانية غير العادية ١٠٣٠٨٠٠ جنيها أما فى سنة ١٩١٩/١٩٢٠ فقد بلغت الميزانية العادية للمجالس البلدية والمحلية وعددها ٥٧ مجلسا ٤٤٧٦٠٩ جنيها . أما الميزانية غير الاعتيادية فقد بلغت ٢٤٢٨٠٨٠ جنيها - انظر :

Egypt No. I. Doc. No. I. Allenby to Curzon June 14, 1920. P. 77. Egypt No. I. (1912) Kitchener to Grey April 6, 6, 1912. P. 34.

أما فيما يتعلق بعلاقة المجالس البلدية والمجالس المحلية بالإدارة المركزية فإن نظارة الداخلية عندما أعادت تنظيم مصالحها في سنة ١٩٠٩ خصصت قسما من أقسامها للنظر في أمور المجالس البلدية والمجالس المحلية. وكان عددها حتى ذلك الوقت ٣٩ مجلسا. وكان هذا القسم يختص بالعمل على مساعدة البنادر على إدارة شئونها بنفسها. ويرى كرومر أن أعظم العقبات التي كانت ماثلة في ذلك الوقت هي محاولة اقناع بعض أعضاء هذه المجالس أن مجالسهم ليست إدارات حكومية وأنه من الواجب عليهم أن يعتمدوا على أنفسهم في اتخاذ كافة التدابير التي تصلح من شئونهم المحلية (٥٧). ولكن مما هو جدير بالذكر أن رقابة نظارة الداخلية لأعمال المجالس المحلية والبلدية كانت تعد تفويضا لسلطة هذه المجالس وعبثا باستقلالها.

وفي النهاية نستطيع القول بأن البلديات كانت المدرسة الأولى التي تعلم فيها الأفراد مبادئ الحكم الذاتي والاعتماد على النفس وأنه قد تخرج في هذه المدارس بعض الأفراد الذين أثبتوا كفاءتهم وأعدوا أنفسهم للمجالس النيابية فيما بعد.

وقد بلغت جملة الإعانات التي قدمتها الحكومة سنة ١٩١١ للمجالس البلدية والمحلية ٩٣٩٥٦ جنيها مقابل ٨٢٠٥٣ جنيها سنة ١٩١٠ ، وفي سنة ١٩١٢ ارتفعت هذه الإعانات إلى ١٠٦٤٠٥ جنيها. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على مبلغ اهتمام الإدارة المركزية بحكومة المدن وازدياد رغبة الأهالي في تحسين الأشغال العمومية لديهم — كتوصيل المياه والإنارة والمجاري والمصارف وغيرها.

ومجمل القول أنه طالما أن سلطة الحكومة التشريعية في تلك الفترة التي نحن بصدد دراستها ، كانت مغولة بسبب الامتيازات الأجنبية فإن هذه المجالس كانت تعتبر وافية بحاجة البلاد نسبيا لأنه لم يكن هناك بديل سواها.

الفصل الثامن

التعليم والوظيفة الحكومية

- الهدف من التعليم قبل السيطرة البريطانية .
- الهدف من التعليم في ظل السيطرة البريطانية .
- خطة الحكومة في ربط التعليم بالوظيفة .

أهم ما يعنينا في هذا الفصل إبراز مدى ارتباط التعليم بوظائف الحكومة في تلك الفترة التي نحن بصدد دراستها .

ويحسن بنا أن نعرض الهدف من التعليم قبل عام ١٨٨٢ لكي يستبين لنا أن كان ثمة خلاف بين الغرض من التعليم قبل عهد السيطرة البريطانية وفي ظلها يرى كثير من الكتاب الذين تصدوا للسياسة التعليمية في عصر محمد علي أن النظام التعليمي الذي شيده محمد علي كُن يهدف إلى غرض واحد هو إعداد فئة من الموظفين للجهاز الحكومي . وهذا الرأي مع وجاهته إلا أنه تعوزه الدقة .

ذلك أن محمد علي انتهج سياسته التعليمية — كما سنرى — في ضوء الاحتياجات السياسية والاقتصادية والثقافية لمصر في عصره .

كان محمد علي يريد أن يحقق لمصر نوعاً من الاستقرار السياسي وكانت أمنيته أن ينشئ في مصر دولة حديثة على النمط الأوربي ومن ثم فقد احتاج إلى إنشاء جيش كبير العدد وأسطول ضخم وساعده احتكار الزراعة والصناعة والتجارة على توفير المال اللازم لتحقيق ما يبغي .

بيد أن إنشاء هذه المؤسسات الحربية والاقتصادية تحتاج إلى إدارة حازمة يتولاها موظفون متعلمون على الماس تام بمقاصد الحكومة وبمتطلبات البلاد في نهضتها الحديثة من جهة وبما وصل إليه الأجانب من تقدم في هذا المجال من جهة أخرى .

عند ذلك بحث محمد علي عن أعوان يستعين بهم في بناء الدولة الحديثة فلم يجد سوى الأجانب فاستخدمهم على مضض لعدم وثوقه في غالبيتهم لأنه كان يدرك أنهم يعملون لمصالحهم الذاتية قبل مصلحة الدولة وهذا فضلاً عن المرتبات المرتفعة التي كانوا يتقاضونها رغم أن الكثير أثبتوا أنهم ليسوا أهلاً للأعمال التي كلفوا بأدائها .

بدأ محمد علي بإرسال البعثات إلى أوربا في مختلف التخصصات حتى إذا عادوا حلوا محل الموظفين الأجانب في الأعمال التي تخصصوا فيها .

ولكن محمد على كان في حاجة كبيرة الى اعداد كبيرة من المصريين او الأتراك لتوظيفهم في مؤسساته الجديدة فهو بحاجة الى ضباط وأطباء لجيشه وصناع ومهندسين لمصانعه وموظفين لدواوينه . ومن ثم كان على محمد على أن يختار بين أمرين لا ثالث لهما ، إما أن يقوم بتطوير النظام التعليمي الديني القديم الذي تمثل في الأزهر والكتاتيب بحيث يخدم أغراض الدولة الحديثة أو ينشئ نظاما تعليميا مدنيا حديثا بجانب النظام الديني القديم حتى يتمكن من تزويد الدولة بما تحتاجه من ضباط وفنيين وموظفين (١) .

ولما تبين محمد على أن نظام التعليم في الأزهر لا يحقق أهدافه من تخريج فئة من أهل البلاد أو المتوطنين بها تساعد فيما يضع من نظم أو يقيم من مؤسسات هذا فضلا عن أن مسألة تطوير النظام التعليمي بالأزهر تتطلب من محمد على مجهودا شاقا ووقتضا طويلا . كما أنه في الوقت نفسه كان يخشى غضب العلماء وما قد ينجم عن ذلك من تهيج للشعور الديني في نفوس الأهالي . لذلك ترك محمد على التعليم الديني بالأزهر لأصحابه وأنشأ الى جانبه نوعا آخر من التعليم الحديث .

على أن المثال الغربي في التعليم لم يكن هو وحده الذي لفت أنظار محمد على، وشد انتباهه واهتمامه كوسيلة لتحقيق أهدافه إذ لا شك أن محمد على قد أعجب بالتطور الذي بلغه الغرب في النظم الادارية والاقتصادية والحربية .

وبذلك نستطيع القول بأن حكومة محمد على احتكرت التعليم المدني أي هذا التعليم الحديث الذي يعد للوظائف ويحقق للحكومة أغراضها . وبلغ اهتمام الحكومة بهذا النوع من التعليم في حرصها على اعداد التلاميذ الذين التحقوا بهذا التعليم الحديث على النحو الذي تريده ومحاولاتها تشريع مبادئ الطاعة والولاء للنظام الذي يعدون لخدمته وكذلك عدم السماح للهيئات أو الأفراد بإنشاء من هذا النوع لأن الحكومة كانت تخشى أن تجتذب

(١) أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في عصر محمد على ص ٣٢٤-٣٢٥

هذه الهيئات جزءا كبيرا من الثلاثين وتعددهم بألوان أخرى من التعليم قد لا تتفق وأهداف الحكومة (٢) .

غير أن محمد علي قد بدأ بإنشاء التعليم الحديث من أعلى إلى أسفل وذلك أنه بدأ بالبعثات والمعاهد العليا ثم أنشئت بعد ذلك المدارس التجهيزية التي تقبل الآن المدارس الثانوية ثم مكاتب المبتديان (المدارس الابتدائية) وهذا أمر غرضته ظروف إنشاء الدولة التي كانت في حاجة ماسة إلى أطباء ومهندسين وضباط وإلى متخصصين في الزراعة والصناعة ، فمن غير المعقول أن ينتظر محمد علي ١٥ عاما حتى تخرج له المدارس الجديدة ما يحتاجه من العلماء والفنيين وغيرهم من أفراد الجهاز الإداري بالدولة الحديثة .

ويمكننا أن نستشف طبيعة وأهداف هذا النظام التعليمي الحديث الذي أدخله محمد علي بالنظر إلى تلك العلوم والفنون التي تخصص فيها المبعوثون فقد درسوا الفنون الحربية والبحرية والطب والكيمياء والزراعة والمعادن والترجمة والرياضيات وغيرها . وهي نفس التخصصات التي أنشئت لها المدارس الخصوصية فيما بعد ، أي المدارس العالية وذلك لسد حاجة الدولة المتزايدة من الفنيين ومن هذه المدارس الطب والصيدلة والطب البيطري والمحاسبة والإدارة والألسن والمهندسخانة والزراعة وكذلك المدارس الحربية في فنون الحرب المختلفة .

غير أن هذه الدراسة العلمية العالية احتاجت إلى أعداد سابقة من نوع خاص لا يستطيع الأزهر أن يوفره مما دفع الدولة إلى إنشاء المدارس التجهيزية لأعداد الطلبة للالتحاق بالمدارس الخصوصية (٣) . وهذه المدارس الخصوصية بالتالي احتاجت إلى تلاميذ مهئين لها مما كان سببا في التفكير في إنشاء مكاتب المبتديان سنة ١٨٣٦ (٤) .

(٢) أحمد عزت عبد الكريم ، المصدر السابق ص ٥٥٩ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣

(٣) أول مدرسة تجهيزية أنشئت عام ١٨٢٥ وهي مدرسة « قصر العيني » وكان التعليم فيها باللغة التركية في بادئ الأمر ثم أصبح باللغة العربية فيما بعد .

(٤) نفس المصدر ، ص ١٤٧ ، ٢٢٠

ماذا كان موقف المصريين من هذا التعليم الحديث ؟

لم يجد محمد على في البداية اقبالا من الشعب على الالتحاق بمدارس التعليم الحديث ذلك أن هذه المدارس كانت تدير طبقا للنظم العسكرية الصارمة ولعل هذا يفسر لنا اهتمام الحكومة بمحاولة اغراء التلاميذ عن طريق تعليمهم بالمجان وإقامتهم في الداخلية وتقديم الوجبات الغذائية لهم كما كانت تعطيتهم راتبا شهريا تشجيعا لهم وتقوم بتعيينهم في الوظائف الحكومية الخالية بعد التخرج ولا شك أن مثل هذه المغريات كانت كفيلة بإقناع الكثير من التلاميذ في اللحاق بهذه المدارس طالما أن الحكومة ملزمة بتعيينهم (٥) .

وبمرور الوقت وجد محمد على أن لديه نخبة من أهل البلاد المتعلمين علوم الغرب سواء من المصريين أو المتصرين الذين تلقوا دراساتهم في أوربا . وعندئذ رأى محمد على أنه من الممكن أن يتم التعاون بينهم وبين الأجانب الذين اشرافوا على المؤسسات التعليمية التي أقامها . ومن ثم فتكونت في عام ١٨٣٦ لجنة لتنظيم التعليم ووضع اللوائح لمراحله المختلفة . فانشئ شورى المدارس كما أسس ديوان خاص بالمدارس ظل قائما حتى أواخر عصر محمد على وهو الذي تحول فيما بعد إلى نظارة المعارف .

وبعد عام ١٨٤٠ أحست الحكومة مرة أخرى أنه لابد من إعادة النظر في نظامها التعليمي لكي يتواءم مع حاجات البلاد الجديدة — ذلك أن المدارس استمرت تخرج أعدادا من التلاميذ كما كان الحال من قبل وظلت الحكومة ملزمة بتعيينهم حتى ضاقت بهم ذرعا فشكلت لجنة في سنة ١٨٤٦ لإعادة تنظيم التعليم مرة أخرى وتم وضع لوائح جديدة للتعليم في نفس العام .

غير أن النظام التعليمي في ظل هذه اللوائح الجديدة لم يصبه تغيير كبير ، ذلك أن المدارس الخصوصية (العالية) التي تقوم بتخريج الأعداد اللازمة من الموظفين للحكومة استمرت ولكن انخفض عدد تلاميذها ، وكذلك الحال

(٥) يعقوب أرئين ، القول التمام في التعليم العام ، ترجمة على بهجت ، ص ١٩١ — ١٩٢

بالنسبة للمدرسة التجهيزية فقد انقص عدد تلاميذها وانخفضت بمقرسة الألسن .
الا ان المدارس الابتدائية هي التي نقص عددها الى مدرسة واحدة في القاهرة
وأربع مدارس في الأقاليم وبالتالي انخفض عدد تلاميذها الى الحد الذي يكفى
لامداد المدرسة التجهيزية بالتلاميذ .

اختلفت السياسة التعليمية في عهد ابراهيم باشا عنها في عهد محمد على
ذلك ان ابراهيم اراد ان يشترك الأهالى مع الحكومة في الاهتمام بأمر التعليم
عن طريق تحملهم جانباً من نفقات التعليم . وعلى ذلك فان النظام التعليمى
في عهد ابراهيم لم يكن فقط بمثابة أداة لامداد الحكومة بالموظفين ولكن ايضا
أداة لترقية المجتمع والنهوض به عن طريق التفاعل بين المدرسة والمجتمع (٦) .

نستطيع ان ان نستخلص من العرض السابق ان المصريين لم ينظروا
الى التعليم المدنى الحديث سوى نظرة نفعية تستهدف الحصول على الوظيفة
التي اعتقدوا بمسئولية الدولة عنها ولم يبتغوا الحصول على الفوائد الثقافية
والتربوية (٧) . وان استمر هذا الوضع حتى مجيء الاحتلال الا ان هذا
لا يعنى انه لم تكن هناك محاولات للنهوض بالتعليم في الفترة السابقة لموضوع
بحثنا ، فكما هو معروف كان هناك اتجاه نحو القضاء على ازدواجية التعليم
عن طريق تلك المحاولات الجادة التي أثارها أعضاء مجلس شورى النواب
سنة ١٨٦٦ كما بذلت محاولة أخرى عام ١٨٦٨ بهدف ادماج التعليم المزدوج
وهو التعليم فى الكتاتيب والتعليم فى المدارس الابتدائية فى نظام تعليمى واحد
وأخيرا جهود على ابراهيم فى هذا الشأن سنة ١٨٨٠ (٨) .

* * *

(٦) أحمد عزت عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص ٤٥ — ٤٧ .
(٧) محمد عبد الفتاح عبد المجيد أبو الاسعاد ، تاريخ التعليم فى مصر
من ١٨٨٢ الى ١٩٢٢ رسالة ماجستير (غير منشورة) نوقشت بكلية الآداب
جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦ تحت إشراف الأستاذ الدكتور أحمد عزت
عبد الكريم ص ٦٧ .

(٨) لدراسة هذا الموضوع بالتفصيل أنظر : El-Kabbani, Ismail :
A Hundred Years of Education in Egypt. pp. 7—8.

وفي الوقت الذي كانت فيه مصر قبل فترة السيطرة البريطانية تتصور التعليم على الطريقة الفرنسية وعلى أنه تعليم في بلد ناهض نجد أنه قد اختلف الأمر عندما احتل الانجليز مصر ، صحيح أنهم قصدوا بالتعليم عندنا الى نفس الهدف الرئيسي الذي كان يسعى اليه القائلون على امر التعليم في مصر قبل الاحتلال — أي الاعداد للوظائف — الا أنهم أي الانجليز تصوروا التعليم على طريقته في حكم المستعمرات والبلاد الخاضعة لنفوذهم (٩) .

ويصور لنا العقاد تلك الساسية التي انتهجها الانجليز بشأن التعليم بالقول بأنه قد « نسل الانجليز مسلكهم المعيب في وزارة المعارف وأهملوا التعليم الضحيح أهملوا ظاهرا مقصودا لا تجدى فيه المغالطة وحصلوا مهم كله في المدارس على تخريج الموظفين ومن لا يحسنون ابتغاء الرزق من غير الوظيفة » (١٠) .

على أن الانجليز أنفسهم لا يفكرون هذا المنهج الذي سلكوه في امر التعليم وقد اعترفوا به سواء على المستوى الرسمي أو في كتبهم التي عرضوا فيها لسياساتهم التعليمية في الفترة موضوع بحثنا ، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر تقارير قناصل العموم البريطانيين في مصر الى وزارة الخارجية البريطانية فهي تؤكد هذا المسلك اذ يقرر كرومر في تقريره سنة ١٩٠١ بأن « الحكومة كانت تهدف في السنوات الأخيرة الى غرض ذي شقين الاول هو الرغبة في نشر لون بسيط من التعليم بين الذكور والاناث على اوسع نطاق ممكن ينحصر في الالمام بمبادئ اللغة العربية والحساب والشق الثاني هو الرغبة في اعداد طبقة متعلمة تعليميا راقيا يفي بمطالب الخدمة في الحكومة » (١١) .

كما أن القائمين على امر التعليم في تلك الفترة يقررون ذلك أمثال دانلوب الذي أعلن في عام ١٩٠٧ بأن « النظام المدرسي المتبع في مدارس

(٩) طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر ، ج ١ ، ص ٢٣٠ — ٢٣١

(١٠) عباس العقاد ، سعد زغلول ، سيرة وتحية ، ص ٨٨ — ٨٩

(١١) Egypt No. I. (1902) Cromer to Lansdowne, February (١١)

21, 1902. p. 38.

الحكومة لم يكن مجديا ولا يمكن الاعتبار بأنه يفي بجميع متطلبات البلاد كذلك فهو نظام أجنبي الهدف منه اعداد فئات من المصريين لوظائف الحكومة المختلفة وايضا للمهن الفنية المتنوعة على النسق الأوربي « (١٢) » .

والحقيقة أن ادارة المستشار « دانلوب » لنظارة المعارف لم تكن تتصف ببعد النظر أو المقدرة على التصور ذلك أن التعليم الذى اشرف عليه في مصر كان يستند الى أسس ومبادئ بريطانية ، وعلى حد قول لورد لويد فقد كان دانلوب اسكتلنديا بجميع صفات جنسه ، وان كان قد نجح في شيء فانما نجح في الاحتفاظ بمصائر التعليم المصرى بكل احكام في قبضته . وأرجع لويد ففشل نظام التعليم هذا الى أنه لم يكن عمليا ويوجه خاص الى اتخاذه سياسة الاعداد للوظائف العامة هدفا له ، اذ يخرج شبانا لا يصلحون لشيء سوى أن يكونوا موظفين حكوميين (١٣) .

كما يؤكد شيرويل Chirrol لك السياسة قائلا « كان تركيزنا على المدارس الثانوية وبعض المدارس العليا كالحقوق والطب والهندسة والمعلمين ومعظم هزم المدارس كانت موجودة قبل الاحتلال ويرجع اهتمامنا في هذه الناحية الى الحاجة الى موظفين لشغل الوظائف الحكومية » (١٤) . ولعل قول شيرويل هذا يفسر كيف أن الرجوع الى الوراثة بالتعليم في تلك الفترة موضوع الدراسة لم يكن قاصرا على حجم المدارس فحسب ، فقد انقلبت المدارس على حد قول تيودور رونشتين الى « محض معامل تخرج موظفين للحكومة واصبحت الى حد بعيد اداة نجلزة المصريين ثم انه ليس في البلاد بأسرها غير ست مدارس عالية أشهر ما يدرس بها علم الحقوق والهندسة ، ومع ذلك فبرنامجها في الحقيقة برنامج المدارس الثانوية أى فيه الكفاية لمجرد اخراج من يشغلون الوظائف الثانوية . والسبب في ذلك أن المرتبات الضئيلة التي ينقدها أهل الوظائف الصغرى تحول دون استخدام

(١٢) انظر مذكرة دانلوب عن تعليم اللغات بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٩٠٧ في : Egypt No. I. (1907) Cromer to Grey, March.3, 1907. Inclosure 4. P. 112..

Lloyd, Egypt Since Cromer. Vol. I. PP. 161—162 (١٣)

Chirrol, Te Egyptian Problem. P. 223 (١٤)

(م. ٢٢ — الادارة المصرية)

الأوربيين في هذه الوظائف ولذلك أصبح من الضروري بقاء المدارس العالية القديمة حتى يؤخذ العدد المطلوب للوظائف المذكورة من أبناء البلاد» (١٥) .

وطالما أن الانجليز قد سيطروا على مرفق التعليم لم يكن غريبا أن تصبح اللغة الانجليزية والأدب والتاريخ الانجليزى عماد المواد التى تدرس فى المناهج المصرية كما أن سائر العلوم أصبحت تدرس باللغة الانجليزية ، وكان من الطبيعى ألا يكتب النجاح لمثل هذا النظام التعليمى الأجنبى (١٦) ، فثقافة المصريين الذين تلقوها فى المدارس الأميرية كانت ثقافة سطحية ، لأن نظام التعليم كان مبنيا على استظهار العلوم المختلفة دون تفهمها وتمحيصها ، ذلك لأنها تدرس للمصريين بغير لغتهم التى ألفوها ووعوها ، ولعدم توفر من يقوم بترجمتها ونقل معانيها الى أفهامهم ، فاللغة العربية لم تستفد من الثقافة الانجليزية كثيرا ولا قليلا ، واقتصر الأسلوب اللغوى الرفيع على محاكاة الأساليب العتيقة من التزام السجع والافراط فى الاستعارات والمحسنات البديعية (١٧) .

والحقيقة أن الحكومة مسخت برامج التعليم وحرصت على استبعاد التاريخ القومى من مناهج الدراسة حتى ينشأ الجيل جاهلا بتاريخ بلاده محروما غذاء النفوس فى الوطنية لا يفرق بين الاحتلال والاستقلال ولا يدرك ما فى الاحتلال من اهدار لكرامة الشعب وحقوقه ومرافقه ، وأصبحت غاية التعليم محاربة الشعور الوطنى وامانته فى النفوس (١٨) .

ولما كانت سياسة الاحتلال تستهدف كبت الشعور القومى والمظاهر الوطنية لذا نجد أن المحتلين يتحاملون على اللغة العربية باعتبارها أبرز تلك المظاهر وتصدوا لها مناوئين مثبطين فنحيث عن التعليم جانباً وأصبحت

(١٥) روزشتين، تيودور ، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ترجمة على أحمد شكرى ، ص ٤٧٦

(١٦) عبد الكريم درويش ، البيروقراطية والاشتراكية ، ص ٥٦

(١٧) عبد السميع سالم ألهرأوى ، لغة الادارة العامة فى مصر فى القرن التاسع عشر ص ٥٠٣

(١٨) عبد الرحمن الرافعى ، مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٨١

تدرس كعلم من العلوم فقط ، وغدت الانجليزية لغة التعليم منذ عام ١٨٩٧ ثم أصبحت لغة الدواوين الأساسية وسيطر الانجليز على الوظائف الرئيسية بينما المصريون الذين تخرجوا من المدارس التي سيطر عليها المحتلون نيطت بهم الوظائف الثانوية .

وقد نجم عن تلك السياسة انصراف المثقفين عن لغتهم القومية الى اجداد اللغة الانجليزية — كما سبق أن أشرنا أو اللغة الفرنسية ، لغة المؤسسات المالية والشركات الاقتصادية المختلفة القائمة في مصر والسيطرة على اقتصادياتها . ومن ثم فلم تهياً سبل الرزق الا لمن اجاد اللغة الانجليزية أو الفرنسية (١٩) .

ومن الجدير بالذكر أنه عندما اقترحت الجمعية العمومية تقرير اللغة العربية لغة التعليم في المدارس المصرية راح سعد زغلول — وكان وقتها ناظرا للمعارف — يفسر لأعضاء الجمعية أهمية التعليم باللغة الأجنبية وقال سعد في رده على اقتراح الجمعية « اذا فرضنا أنه يمكننا أن نجعل التعليم من الآن باللغة العربية ، وشرعنا فيه فعلا ، فاننا نكون قد أسأنا الى بلادنا وإلى أنفسنا اساءة كبرى ، لأنه لا يمكن للذين يتعلّمون على هذا النحو أن يتوظفوا في الجمارك ، والبوسطة والمحاكم المختلطة ، والمصالح العديدة المختلفة التابعة للحكومة ، والتي يقتضى نظامها وجود كثير من الموظفين العارفين بتحدى اللغات الأجنبية حق المعرفة ، ولا أن يستخدموا في بنك أو مصرف ولا أن يشاركوا في شركة من الشركات الأجنبية التي كثر تأسيسها الآن في بلادنا ، ولا أن يكونوا محامين أمام المحاكم المختلطة ، ولا مترجمين ، ولا غير ذلك من كل ما يحتاج الى البراعة في لغة أجنبية وهو كثير جدا في بلادنا » (٢٠) .

غير أن أعضاء الجمعية العمومية لم يقتنعوا بوجهة نظر سعد وأصروا على اقتراحهم . ويبدو أن رد سعد هذا كان فيه بعض الادعاءات غير

(١٩) عبد السميع سالم الهراوي ، المصدر السابق ، ص ٥٠١—٥٠٢ .

(٢٠) الجمعية العمومية ، محضر جلسة ٣ مارس ، ١٩٠٧ .

السليمة حيث لم يفرق سعد في حديثه بين التعليم بلغة أجنبية وبين دراسة تلك اللغة (٢١) .

وقد نجم عن عدم تعريب التعليم أن ضعف شأن اللغة العربية وهان أمرها حتى استباح المحتل مقوماتها فأوعز بقيام حركة — وان لم يكتب لها النجاح — ترمى الى اهدارها كلية ، باتخاذ اللهجة العامية لغة ثقافية بدلا من اللهجة العربية الفصيحة (٢٢) .

ولا شك في أن السياسة البريطانية في مصر كانت تحرص على اتباع أسلوب التدرج البطيء فيما يتعلق بتعريب التعليم — وهو أحد الأماني القومية للرأى العام في مصر في ذلك الوقت — حيث كان الانجليز يدركون أن التغيير الجذري في خطة التعريب « لابد وأن يستتبعه بالضرورة تغيرات خطيرة في شكل الادارة المصرية من حيث تمصير معظم الوظائف لما يترتب على التعريب من سيادة اللغة العربية في المصالح الحكومية » وهو أمر لم تكن تسمح به الحكومة الانجليزية على الاطلاق (٢٣) .

ويستبين لنا مما سبق: أن سياسة الانجليز التعليمية كانت تهدف الى تخريج طائفة من الموظفين ضيقة الأفق ولما لم يكن يشترط في كثير من الوظائف الكتابية والادارية سوى اخفى الشهادات الدراسية فقد زاد هذا في ضعف اللغة العربية والنزول بالمستوى الثقافي العام للادارة الحكومية (٢٤) .

ونتيجة لاتباع تلك السياسة التعليمية التي كانت تهدف الى اعداد الموظفين العموميين على النحو الذي سبق أن اوضحناه زاد الميل الى الوظيفة الحكومية بحيث أصبح التعليم في نظر التلاميذ مجرد وسيلة لنيل شهادات

(٢١) عبد الخالق محمد لاشين ، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى ١٩١٤ ص ١٦٥ .

(٢٢) عبد السميع سالم الهراوى ، المصدر السابق ، ص ٥٠٢ .

(٢٣) عبد الخالق محمد لاشين ، المصدر السابق ، ص ١١٥ .

(٢٤) عبد السميع سالم ، المصدر السابق ، ص ٥٠٤ .

دراسية تؤهلهم لتقاد الوظائف الحكومية (٢٥) . ففى خلال فترة السيطرة البريطانية هذه نلاحظ أن التلميذ فى الثانوى كان يأمل أن يلتحق بالمدارس العالية. فإذا تحقق له ذلك أصبح يتمنى أن يرى نفسه وقد انتهى من دراسته وجلس خلف أحد مكاتب الحكومة يصرف الأمور (٢٦) .

ولا شك فى أن الظروف الاجتماعية والمكانة التى يحتلها الموظف الحكومى فى تلك الحقبة قد شاركت فى تقوية الرغبة لدى التلميذ لينحو هذا النحو ، فقد اتسمت الوظيفة الحكومية بالمكانة والدمعة والأمان ، وكان الموظف المعلم بلغة باره ممثلاً للحكومة يحظى بالاحترام التى راتبه المضمون بالهبة والاحترام. بعكس غيره من أصحاب المهن الأخرى ، اذ بعد تخرجه من المدارس العالية لم يكن يقبل عن العمل بالحكومة بديلاً (٢٧) . كما كان أولياء الأمور يرون أن مدارس الحكومة هى الطريق التى توصل أبناءهم الى سلك الوظائف وبذلك يضمنون لهم المستقبل المشرق . فمضى اتقنوا اللغة الانجليزية ودرسوا الجغرافيا سطحيًا وبعض تواريخ الأمم الغربية والجبر وما نحو ذلك يعتقدون أن لأولادهم حقاً على الحكومة أن تلحقهم بالوظائف الحكومية متى أنهوا دراستهم (٢٨) .

ورغم ما اعلفته نظارة المعارف فى ٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٣ من أن الحكومة ليست ملزمة بتعيين خريجي المدارس (٢٩) غير ان الواقع ان ربط التعليم بالوظيفة الحكومية قد رسخ فى اذهان الناس وازداد رسوخه يوماً بعد يوم حتى بعد ان حصلت مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢

ونستطيع القول بأن الاحتلال قد عمق جذور الازدواج التعليمى عن

(٢٥) اسماعيل القبانى ، دراسات فى تنظيم التعليم فى مصر ، ص ١٩٣ — ١٩٤

(٢٦) عبد الكريم درويش ، المصدر السابق ، ص ٥٦

(٢٧) عبد الكريم درويش ، المصدر السابق ، ص ٥٦ — ٥٧

(٢٨) جرجس سلامة ، أثر التطور السياسى على التعليم القومى فى القرن العشرين ، رسالة دكتوراه تحت اشراف الأستاذ الدكتور محمد فؤاد شكرى نوقشت بآداب القاهرة سنة ١٩٦٤

(٢٩) يعقوب أرتين ، القول الثام فى التعليم العام ص ١٩١

طريق جعل اللغة الانجليزية لغة التدريس في المدارس الابتدائية والثانوية بدلا من اللغة العربية وبذلك فقد أبعدت الشقة بينها وبين التعليم الشعبى فى الكتاتيب ، هذا بالإضافة الى جعل التعليم فى المرحلتين الابتدائية والثانوية بمصروفات عالية لم يكن يستطيع دفعها سوى أبناء الطبقات الثرية ، الامر الذى حرم على غير القادرين الالتحاق بهذه المدارس . وبذلك تحددت وظيفة المدرسة الابتدائية بما لا يعدو اعداد فئة محدودة من التلاميذ للالتحاق بالمدارس الثانوية وصار أساس السياسة التعليمية اختصاص هذه الفئة القليلة العدد بالعناية فى سائر مراحل التعليم بقصد اعداد افرادها لتبوء المناصب الحكومية تحت اشراف الانجليز . وأما المدارس الاولى فيتلقون فيها تعليمها يكفى لازالة أميتهم ويزودهم بقدر ضئيل من المعلومات العامة يخرجون بعدها الى الحياة العملية لازالة حرف آبائهم وأجدادهم (٣٠) .

وقد يثور الآن سؤال وهو كيف أن الاحتلال الذى كان يحرص على استئثار العنصر الانجليزى بالمناصب القيادية فى الادارة بهدف السيطرة على الادارة المصرية وما استتبع ذلك من حرص الموظفين الانجليز على ألا يحل مكانهم مصريون — يسمح بهذه السياسة التعليمية ؟ او بعبارة اخرى كيف يتمشى ذلك مع توجيه النظام التعليمى نحو اعداد المصريين للوظائف الحكومية ؟

فى الحقيقة يجب أن ندرك أن البريطانيين لم يكونوا جادين فى نشر التعليم ولم يكن ذلك هدفا من أهداف سياستهم على الاطلاق وبذلك لم تكن لهم خطط مدروسة بشأن نشر التعليم . كما أن الانجليز ما كان يدور فى خلدكم على الاطلاق اعطاء ثقافة عالية للمصريين تؤهلهم لان يحلوا محلهم فى الوظائف الكبرى ، وإنما كان هدفهم اعداد فئة محدودة وعلى نطاق ضيق من المصريين لتولى الوظائف الكتابية تحت اشراف العنصر البريطانى . ويتضح ذلك جليا من تقديرهم الشديد على هذا النوع من التعليم العام وكذلك فى تقديرهم الاشد فى ارسال البعثات حتى أنها انعدمت او كادت فى

الفترة الاولى من السيطرة البريطانية على مصر . كما أنهم أرادوا الا يصل الطلبة الى المدارس العالية والا يكملوا دراساتهم فيها ولذلك نجدهم يشجعون خريجي المدارس الابتدائية على الالتحاق بخدمة الحكومة وكان من الممكن بالنسبة اليهم الترقى في سلم الوظائف الامر الذى دفع كثيرا من التلاميذ الى عدم استكمال تعليمهم في المدارس الثانوية او العالية توفيراً للجهد والمصروفات الباهظة التى يتحملها اولياء أمورهم . وكانت هذه الطريقة كافية لتثبيط هم التلاميذ عن الالتحاق بالمرحلة الثانوية والاكتفاء بالشهادة الابتدائية (٣١) .

ورغم أن نفقات التعليم بالمدارس كانت باهظة الا أن بعض أولياء الامور الفقراء قد تمكنوا من الحاق أبنائهم في بعض المدارس الابتدائية بشكل أو بآخر ودفعتهم رغبتهم الشديدة في وصول أبنائهم الى الوظائف الحكومية الى تحمل تلك المصروفات المدرسية . غير أن سلطات الاحتلال رأت سد هذا الباب في وجوه غير القادرين عندما قررت عدم جواز ترقية موظفى الحكومة الحاصلين على الشهادة الابتدائية الى وظائف يزيد راتبها على عشرة جنيهات شهريا بينما سمح للترقى لهذه الوظائف لحملة الشهادة الثانوية — كما سنرى . ونستطيع أن نقول أنه اذا كان أولياء الامور الفقراء قد تحملوا مصروفات المرحلة الابتدائية فليس من المعقول انهم يستطيعون تحمل مصروفات المرحلة الثانوية التى حرص الاحتلال على زيادتها حتى يسد الباب نهائيا أمام غير القادرين على أدائها . وكان الاحتلال يرغب في أن يصبح موظفوا الحكومة من الحاصلين على الشهادة الثانوية الا أنه كان يدرك على حد قول كرومر انه لأبد من مرور وقت طويل قبل تحقيق هذه الرغبة (٣٢) . ولا نبالغ اذا قلنا أن الاحتلال كان يسعى الى أن يقف تعليم المصريين على حد الشهادة الثانوية بدليل أنه عندما لاحظ اقبال التلاميذ على التعليم الثانوى ورغبتهم في الالتحاق بالتعليم العالى رفع متوسط الدرجة التى تؤهل دخول المدارس العالية على اعتبار أن ذلك

(٣١) جرجس سلامة ، المصدر السابق ، ص ١١٨ — ١١٩ .

(٣٢) Egypt No. I. (1904) Cromer to Lansdowne, February 26, 1904. P. 62.

جعل في الامكان استخدام شهبان ارقى علما في دواوين الحكومة ولو في وظائف صغيرة (٣٣) .

نخلص من هذا أن الاحتلال استطاع بسياسته التعليمية أن يعمق جذور التعليم من أجل الوظائف كما استطاع أيضا خلق التمييز الطبقي بين أفراد المجتمع ويكفي لتدليلنا على ذلك ما أوردته اللجنة العلمية الادارية في محضر جلساتها بتاريخ ١٣ يونية سنة ١٩٠١ حيث رأت « أن الطريقة المتبعة الان في قبول التلاميذ بالمدارس الابتدائية لها مضر بعضها يصيب الهيئة الاجتماعية المصرية والبعض يلحق نظام التعلم والتعليم بمضر ولذلك اهتمت النظارة بهذه الحال منذ زمن طويل وعملت ما في سعتها لملافتها وبيان ذلك أن بروجرام الدراسة في هذه المدارس موزع على أربع سنوات دراسية وهو ما لا يكفي لاعداد موظفين ذوي معارف عمومية كافية لاداء وظائف الحكومة حق الاداء ومع ذلك فقلة المصروفات المدرسية بها تدعو كثيرا من العائلات غير المتيسرة لادخال اولادهم بها أملا في حصولهم فيما بعد على وظائف الحكومة وهؤلاء التلامذة يضطرون الى قصر دراستهم على التعليم الابتدائي ويكونون حينئذ اكفاء للوظائف والكثير منهم لا يوفق الى الحصول عليها ومن جهة أخرى فقد اشتغلت النظارة بتحسين التربية في المدارس كما اهتمت بأعلاء درجة التعليم فيها واثت أعمالها بالفائدة المرجوة بالنسبة للمدارس الثانوية والعالية ولكنها لم تعد بالثمرة المقصودة بالنسبة للمدارس الابتدائية وسبب ذلك طريقة قبول التلامذة ولما فاة هذه المضار الجسيمة رأت اللجنة

Egyp No. I. (1913) Viscount Kitchener to Grey, March (٣٣)
22, 1913: P. 31.

ولعل هذا يفسر لنا اهتمام القوى الوطنية بأمر التعليم حيث جاء في محضر اجتماع اللجنة العلمية الادارية بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٠٧ ما يلي : « نظرت في أمر تقرير محال داخلية مجانا بالمدارس ورأت أنه نظرا لضرورة توسيع نطاق التعليم الثانوي لما يترتب على انتشاره بين أفراد الأمة من الرقي المحسوس في مدارك الطبقة التي يكون لها حظ أوفر في ادارة البلاد في المستقبل ولما يستفيد منه التعليم العالي من كثرة طلبة التعليم الثانوي يلزم أن تنتفع الطبقات الفقيرة من هذا التعليم أيضا لذلك قررت اللجنة ايجاد أربعين محل لقبول تلامذة داخلية مجانا بالمدارس الثانوية » .

العلمية الادارية لزوم التعديل في شروط القبول بالمدارس الابتدائية بحيث لا يقبل فيها الا الطلبة الذين تسمح لهم حالتهم بالاستمرار على تلقى التعليم الثانوى والعالى بقدر الامكان ويكونون من طبقة من الاهالى راقية نوعا تحول تربيتهم الاولوية دون الاضرار بمن يختلط بهم من التلامذة ولا خلاف في ان الطريقة العلمية المؤدية لهذه الغاية انما هى زيادة فئة المصروفات المدرسية « (٣٤) » .

ويكفي القول بأنه ان دل تقرير اللجنة هذا على شىء فانما يدل على ان الانجليز بدأوا يتجهون الى صبغ التعليم بصبغة ارسقراطية بهدف تجميد الاوضاع الاجتماعية ووقف عجلة التطور الاجتماعى والاعتماد على تأييد الطبقة الغنية لهم . اذ ان قصر التعليم فى المراحل الابتدائية والثانوية والعالية على الطبقات الموسرة كان يعنى اعدادهم للوظائف الرئيسية بالحكومة وفى خارج مجالات الحكومة . كما ان ذلك كان يعنى استمرار السلطة والنفوذ فى يد الطبقة الغنية من ابناء كبار المزارعين والتجار . وما دام الانجليز همسكين بزمام السلطة فى البلاد فكان ذلك يعنى تحالفا بينهم وبين هذه الطبقة الغنية التى استغانت كذلك من مشروعات الرى وتقدم طرق المواصلات . وحاولت الطبقة المتوسطة اللحاق بالطبقة الغنية فاقبلت على تعليم ابنائها وازداد تبعاً لذلك بالتدريج عدد من يعملون بالوظائف الحكومية من ابناء الطبقة المتوسطة .



والواقع ان السياسة التعليمية استطاعت تكوين او اعداد جماعة الموظفين الذين يشكلون فى مجموعهم الادارة الحكومية للدولة سواء الفنيين منهم او الكتابيين . وكانت المدارس الفنية الخصوصية والعليا تقوم بتخريج ما تحتاجه الحكومة من الاطباء والمهندسين والعلمين وغيرهم من مختلف التخصصات . ، بينما مدارس التعليم العام تمد الادارة بحاجتها من الموظفين الكتابيين والاداريين .

(٣٤) اللجنة العلمية الادارية — محضر جلسة ١٣ يونية سنة ١٩٠١
بمتحف وزارة التربية والتعليم) .

فبالنسبة للمدارس الفنية الخصوصية والعليا كان خريجو هذه المدارس يفضلون العمل الحكومي على العمل الحر حيث كان يرتبط اقبال الطلبة على هذا النوع من التعليم بمقدار فرص التوظيف المتاحة من ورائه لا الى الاحتياجات الفعلية للمجتمع . وكان جميع خريجي مدرسة المهندسخانة او مدرسة الفنون والصنائع (٣٥) يعينون في المصالح الحكومية التي كانت في حاجة شديدة اليهم في تلك الفترة حيث لم يكن يفكر خريجو هذه المدارس بالاشتغال بالعمل الحر لصعوبته . ويتضح لنا ارتباط التعليم في هذه المدرسة بفكرة التوظيف من قول كرومر بأن « التلاميذ الذين نجحوا في الامتحان وحصلوا على دبلوم الهندسة وعددهم عشرة استخدمهم مفتشو الري في الحال وهم الآن يحتفظون لتلاميذ مدرسة الهندسة بكل الوظائف الخالية » (٣٦) .

والواقع ان اقبال على مدرسة الهندسة كان ضعيفا رغم احتياج الحكومة اليهم لعدة اعتبارات. منها ان عمل المهندس شاق بخلاف عمل المحامي او الطبيب مثلا كما ان الأمل كان ضعيفا في أن يتمكن المهندس من العمل في الأعمال الحرة ، هذا بالإضافة الى أن الخدمة في نظارة الأشغال لم تكن مغرية لقلّة المرتبات والترقيات (٣٧) . ولكن ازداد الاقبال نسبيا على مدرسة الهندسة في عام ١٩٠٥ عندما تقرر رفع المرتبات الشهرية للمهندسين خريجي المدرسة من ثمانية جنيهات الى عشرة . وكان عدد تلاميذ المدرسة ١٠٠ في عام ١٩١٠ نال الدبلوم منهم ١٧ خريجا منهم ١٤ تخصصوا في الري و ٣ تخصصوا في المباني وعينوا جميعا في نظارة الأشغال العمومية (٣٨) .

كذلك كان الوضع بالنسبة لخريجي مدرسة الطب فلم يتعودوا اقتحام مجال العمل الحر ، مما دفع الحكومة الى الحد من القبول في هذه المدرسة

(٣٥) تخرج ١٠٦٩ طالبا من مدرسة بولاق الصناعية في المدة من ١٨٨٨ الى سنة ١٩٠٣ استخدم معظمهم في مصالح الحكومة . انظر

Egypt No. I. (1904)

Cromer to Lansdown, February 26, 1904, P. 63.

Ibid P. 62.

(٣٦)

Ibid P. 62.

(٣٧)

Gorst to Grey, March 25, 1911. P. 59.

(٣٨)

حتى لا يكثر عدد الخريجين مما قد يؤثر على مصير المدرسة . كذلك خريجو مدرسة الزراعة كانوا يفضلون العمل بالحكومة على العمل الحر وكان اقبالهم على هذا النوع من التعليم يرتبط بمقدار حاجة الحكومة الى هذا التخصص ولذا كان الاقبال عليها محدودا ولم يزداد الا بعد انشاء مصلحة الزراعة سنة ١٩١٠ . ولم يختلف الوضع بالنسبة للتعليم التجارى اذ يرجع عدم الاقبال عليه الى قلة فرص التوظيف المتاحة فتحدثنا الاحصاءات ان طلبة التجارة العليا نقص عددهم من ٨٢ طالبا سنة ١٩١٤ الى ٤٨ طالبا سنة ١٩٢٢ ، أما طلبة التجارة المتوسطة فقد كان عددهم ٣٢٢ طالبا سنة ١٩١٤ فانخفض الى ٢٤٢ سنة ١٩١٩ (٣٩) ولعل ذلك يرجع الى قلة فرص التوظيف أثناء الحرب الاولى .

وكان الطلبة يفضلون الالتحاق بمدرسة الحقوق بسبب كثرة فرص التوظيف والترقى امام الخريجين حيث كانت الحكومة فى حاجة شديدة اليهم مما دفعها الى تعيين أعداد كبيرة منهم ولكن اعتبارا من سنة ١٩٠٣ كثر أعدادهم فى الوقت الذى قلت فيه فرص التوظيف أمامهم مما اضطرهم الى العمل الحر (٤٠) . وفى سنة ١٩٠٧ تخرج من مدرسة الحقوق ٥٣ خريجا عين ٢٤ منهم فقط فى وظائف الحكومة وفى عام ١٩٠٨ بلغ عدد الخريجين ٦١ لم يعين منهم فى خدمة الحكومة الدائمة سوى خمسة فقط كما عين ١٣ منهم موظفين مؤقتين بالنيابة ، أما الباقون فقيدوا أسمائهم فى جدول المحامين لدى المحاكم الاهلية . وفى عام ١٩٠٩ بلغ عدد الخريجين ٧٢ لم يستخدم منهم فى الحكومة سوى عشرة فقط بينما عشرون منهم تمرنوا على أعمال النيابة والباقيون اشتغلوا محامين فى المحاكم الاهلية (٤١) .

أما خريجوا معاهد المعلمين فقد كانت فرص التوظيف المتاحة أمامهم تزيد

(٣٩) مصلحة الاحصاء — احصاء المدارس سنة ١٩٢١ ص ١٤٣ —

(٤٠) فى الفترة من ١٨٩٨ الى ١٩٠٣ تخرج من مدرسة الحقوق ٩٦ خريجا لم ينتظم منهم فى خدمة الحكومة سوى ٤٨ أى النصف والتصف الآخر اشتغل بالمحاماة أنظر : Cromer to Lansdowne, February, 26, 1904, P. 62.

Egypt No. (1909) Gorst to Grey, March 27. (٤١)

باستمرار على أعدادهم (٤٢) . وذلك لحاجة الحكومة المستمرة الى المعلمين في المدارس .

أما بالنسبة لسياسة الاعداد للوظائف الكتابية والادارية فيمكننا لتتبع تطور هذه السياسة أن نقسمها الى خمس مراحل :

اولا - المرحلة الأولى :

من عام ١٨٨٧ الى عام ١٨٩٢ وخلالها اعتمدت الادارة على خريجي المدارس الثانوية لسد احتياجاتها من الموظفين في الوظائف الصغرى التي تتطلبها الاعمال الكتابية والادارية . ولتيسير ذلك اهتمت نظارة المعارف العمومية بتنظيم التعليم الثانوى ووضع نظام لامتحاناته فقررت توحيد الامتحانات التي تتم في نهاية مرحلة الدراسة الثانوية واعطاء الناجحين فيها شهادة عامة تعرف بالشهادة الثانوية . . ففى ٢٩ مارس سنة ١٨٨٧ قامت النظارة بوضع لائحة بمقتضاها يعقد امتحان عام موحد في نهاية المرحلة الثانوية يمنح فيه الناجحون شهادة عامة تؤهلهم للالتحاق بالمدارس العليا او التوظيف في الحكومة . وعلى ذلك فان الشهادة الثانوية وجدت قبل الابتدائية بهدف تزويد الحكومة بالموظفين .

ومن الجدير بالذكر انه قد تقدم لهذا الامتحان في خلال هذه المرحلة الاولى (١٨٨٧ - ١٨٩٢) ٥٩٩ طالبا حصل منهم على الشهادة ٣٠٠ طالبا لم يلتحق منهم بخدمة الحكومة سوى ٧٩ طالبا . فقط بينما استكمل بقيتهم تعليمهم العالى أو اشتغلوا في اعمال غير حكومية . يعنى هذا أن المتوسط السنوى لعدد الموظفين الحاصلين على الشهادة الثانوية الذين التحقوا بخدمة الحكومة ١٦ موظفا في حين كانت الحكومة في حاجة الى نحو ٢٠٠ موظف للأعمال الكتابية والادارية سنويا .

ثانيا - المرحلة الثانية :

من سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٨٩٧ . ولقد رأينا في المرحلة الاولى ان الحكومة لم تستطع تلبية كل حاجتها الى الموظفين الكتابيين والاداريين في

(٤٢) في عام ١٩٠٩ كانت هناك ثلاث مدارس لاعداد المعلمين انظر :

Gorst to Grey, March 26, 1910, P. 40.

مختلف مرافق الإدارة ومن ثم فقد استحدثت نظاما يسلعها في تخريج موظفين للحكومة بنسبة اكبر . ويتلخص هذا النظام في استحداث شهادة عامة أخرى في نهاية مرحلة الدراسة الابتدائية — ومختتمها أربع سنوات — وتسمى بالشهادة الابتدائية تغطي حاملها حق التوظيف في الحكومة في الوظائف الملكية الصغرى براتب شهري أربعة جنيهاً ، كما قامت في الوقت نفسه برفع مدة التعليم الثانوي من أربع سنوات الى خمس سنوات . وأصبحت الشهادة الثانوية تتيح لحاملها التوظيف في الوظائف الكثيرة التي يبدأ مريوطها بثمانية جنيهاً .

ورغم أن استخدام حملة الشهادة الابتدائية في الوظائف الحكومية كما يبدو كان بصفة مؤقتة لامكان سد العجز في حملة الشهادة الثانوية كما سبق أن أوضحنا الى أن يتوفر العدد اللازم لخدمة الحكومة من خريجي الشهادة الثانوية في المستقبل الا أننا نلاحظ أنه قد نجم عن تطبيق هذا النظام عدة ظواهر هامة منها تهافت المصريين على التعليم الابتدائي على اعتبار أنه يوصل الى الوظيفة الحكومية وبذلك كثر الإقبال على المدارس الابتدائية الحكومية ما أخذت كثير من المدارس الأجنبية في أعداد تلاميذها من المصريين للحصول على الشهادة كما أنشئ عدد كبير من المدارس الأهلية الابتدائية بقصد تأهيل الطلاب لنيل هذه الشهادة الابتدائية . وقد ترتب على كل ذلك أن ازداد عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية كما ازدادت نسبة الحاصلين على هذه الشهادة ، في الوقت الذي اتضح فيه عدم أهليتهم للوظائف التي عينوا فيها .

بيد أن هذا النظام بالاضافة الى ما سبق جاء بنتيجة عكسية حيث أحجم حملة الشهادة الابتدائية عن الالتحاق بالتعليم الثانوي لأسباب منها عدم القدرة على تحمل المصروفات الباهظة للتعليم الثانوي كما أن حملة الابتدائية طالما أنها توصلهم الى المركز الكبير ، مما ترتب عليه قلقة أعداد طلاب المرحلة الثانوية من ٧١٣ طالباً سنة ١٨٩٣ الى ٦١١ طالباً سنة ١٨٩٧ وبالتالي انخفضت نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية بحيث لم تف بحاجة الإدارة من حملة الثانوية وفي الوقت نفسه لم تف بحاجة المدارس العليا من الطلاب .

ثالثا - المرحلة الثالثة :

(من عام ١٨٩٧ الى عام ١٩٠٥) .

خلال هذه المرحلة اتبعت الادارة التعليمية نظاما جديدا يهدف الى زيادة خريجي المرحلة الثانوية لامكان امداد المصالح الحكومية بموظفين اكثر كفاءة من حملة الابتدائية وتزويد المدارس العليا بالطلاب . ومن ثم لجأت الى تعفيض مدة الدراسة في المرحلة الثانوية الى ثلاث سنوات بدلا من خمس . كما بذلت خلال هذه الفترة محاولات لحث الطلاب على مواصلة الدراسة بالمرحلة الثانوية حيث اقترحت اللجنة العلمية الادارية الغاء الحق المخول لحاملي الشهادة الابتدائية للتوظيف في الحكومة ، غير ان الحكومة لم تحبذ هذا الاجراء خشية الا يساعدوا في سد حاجتها من الموظفين الكتابيين لمصالح الحكومة ولذلك ارجأت تنفيذ هذه الفكرة ريثما يزداد خريجو المرحلة الثانوية بينما اتبعت عدة اجراءات منها انها جعلت بداية مربوط مرتب حملة الثانوية ستة جنيهاً وأتاحت لهم سبل الترقى الى أعلى الدرجات بينما جعلت بداية مربوط مرتب حملة الشهادة الابتدائية أربعة جنيهاً وفي الوقت نفسه أغلقت في وجوههم أبواب الترقى حيث أصبح لا يمكن ترقيتهم الى وظائف يزيد راتبها على عشرة جنيهاً شهريا ، أى أنها جعلت النهاية العظمى لرتبتهم الشهرية عشرة جنيهاً . كما اتبعت اجراء من شأنه ان يساعد على حث حملة الشهادات الدراسية على التوظيف بالشهادات التي يحملونها حيث قررت مبدأ سقوط الشهادة بالتقدم بأن حددت مدة صلاحية الشهادة الثانوية للاستخدام في الحكومة بخمس سنوات من تاريخ الحصول عليها وثلاث سنوات للشهادة الابتدائية تصبح بعدها غير صالحة للاستخدام في الحكومة .

بيد أن الحكومة رغم هذه الاجراءات لم تستطع تغطية حاجتها من الموظفين الحائزين على الشهادة الثانوية فلم يزد متوسط عدد من التحق منهم بالحكومة في الفترة من ١٩٠١ الى ١٩٠٥ على ٢٥ موظفا في السنة في الوقت الذي كانت حاجاتها السنوية من الموظفين من حملة هذه الشهادة تقدر بنحو ٢٥٠ ويرجع ذلك الى رغبة خريجي الشهادة الثانوية في استكمال تعليمهم بالمدارس العالية . ونستطيع القول بأنه في الفترة من ١٩٠١ - ١٩٠٥ زاد

اتجاه حملة الشهادة الثانوية نحو الالتحاق بالمدارس العالية حيث بلغت نسبة من التحق بالمدارس العليا ٧٣٪ في الوقت الذي لم تزد فيه هذه النسبة على ٢٩٪ في الفترة من ١٨٨٧ الى ١٩٠٠ . اما الذين عملوا في خدمة الحكومة فبينما نجد ان نسبتهم في الفترة من ١٨٨٧ الى ١٩٠٠ وصلت الى ٤٥٪ نلاحظ أنه خلال الفترة من ١٩٠١ الى ١٩٠٥ قد انخفضت الى ٢١٪ .

رابعاً - المرحلة الرابعة :

(من ١٩٠٥ الى ١٩١٥) .

في خلال هذه الفترة اتجهت جهود الحكومة الى البحث عن خطة تمكن من توسيع نطاق التعليم الثانوى ورفع مستوى الدراسة في هذه المرحلة بعد ان اتضح لها أن التوسع الكمي على حساب المستوى الكيفي في هذا النوع من التعليم قد نجم عنه نتائج سيئة أضرت بالتعليم ولم توفر للادارة ما تحتاج اليه من الموظفين من خريجي المرحلة الثانوية . واستقر رأي الحكومة الى خطة مؤداها وضع نظام جديد للتعليم الثانوى يفي بحاجة التعليم العالي الى الطلبة وكذلك يفي بمتطلبات الدولة من الموظفين والقيام بعدة اجراءات بهدف إلغاء الحق المخول لحملة الشهادة الابتدائية في التوظيف .

نفى خلال هذه المرحلة تمكنت نظارة المعارف من وضع نظام جديد للتعليم الثانوى جعلت فيه مدة الدراسة في هذه المرحلة أربع سنوات بدلا من ثلاث وأصبحت الدراسة تنقسم الى قسمين ، قسم أول ومدته سنتان وهو عبارة عن دراسة عامة يحصل الناجحون في امتحان هذا القسم على شهادة تؤهل للوظائف الصفرى التى يبدأ مربوطها بستة جنيهات شهريا تعرف بشهادة الأهلية (الكفاءة) ، والقسم الثانى ومدة الدراسة فيه سنتان اُخريان يدرس الطالب خلالها دراسة تخصصية في فرع العلوم او الآداب بحيث يكون ما يتلقاه في هذه المرحلة مناسباً لما يتلقاه في مرحلة التعليم العالى . ويحصل الطالب بعد أن يؤدى امتحانا عاما في نهاية فترة الدراسة بهذا القسم على شهادة الثانوية التى تجيز لحاملها حق التوظيف في الوظائف العليا بمرتب شهرى يبدأ من ثمانية جنيهات . وكان قصد الحكومة من هذا

النظام هو الرغبة في أن يهيء لخدمة الحكومة أفرادا أكثر كفاءة (٤٣) من حملة الشهادة الابتدائية وقد بدىء في تنفيذ هذا النظام اعتبارا من عام ١٩٠٧ (٤٤) .

والواقع انه لقد ازداد اهتمام الحكومة خلال هذه الفترة بالعمل على توسيع نطاق التعليم الثانوى من أجل زيادة خريجي الشهادة الثانوية بهدف تزويد الحكومة بالموظفين اللازمين لها وكذلك تزويد المدارس العالية بها تحتاجة من أعداد الطلاب اللازمين (٤٥) . حيث نجدها تضاعف عدد المدارس الثانوية خلال نفس الفترة من ثلاث مدارس الى ست مدارس وذلك بإنشاء المدرسة السعيدية سنة ١٩٠٦ والعباسية سنة ١٩١٠ وطنطا سنة ١٩١٢ وقد نجم عن ذلك زيادة أعداد الطلاب من ١٣٤٥ طالبا سنة ١٩٠٥ الى ٢٦٣٧ طالبا سنة ١٩١٥ وكذلك زيادة حملة الشهادة الثانوية من ١٧٧ طالبا سنة ١٩٠٥ الى ٤٥٨ طالبا سنة ١٩١٥

على أنه في الوقت الذى كانت تسير فيه الحكومة نحو توسيع نطاق التعليم الثانوى كانت تحاول في الوقت نفسه إلغاء الحق الذى كان يكفل لحملة الشهادة الابتدائية في التوظيف في الحكومة وقصر التعيين في الوظائف الصغرى على حملة الشهادة الثانوية . وكانت المحاولة الأولى للحكومة في هذا الاتجاه سنة ١٩٠٥ عندما وضعت نصا في لائحة الشهادة الأهلية يقضى بعدم استخدام حملة الشهادة الابتدائية في وظائف الحكومة اعتبارا من عام ١٩١٠ . أما المحاولة الثانية فكانت في عام ١٩٠٧ عندما قررت الحكومة إلغاء

(٤٣) محمد عبد الفتاح أبو الاسعاد ، المصدر السابق ، ص ٧٥ — ٧٨
 وانظر أيضا : Egypt No. I. (1906) Cromer to Grey, March 8,
 1960, P. 86.

(٤٤) تقدم لامتحان شهادة الأهلية سنة ١٩٠٧ — ٧٣٧ طالبا نجح منهم ٤١٩ . كما تقدم لامتحان شهادة الثانوية بقسميها العلمى والأدبى ٣٤٦ طالبا نجح منهم ٢٢٠ طالبا .

(٤٥) من الجدير بالذكر أن ما يزيد على ثلث من التحق بالجامعة المصرية من الطلاب في سنة ١٩٠٨ كانوا من موظفى الحكومة وعددهم ٢٤٣ موظفا .

Gorst to Grey, March 27, 1909, P. 46.

انظر :

شهادة الأهلية وعدم اختيار موظفيها من حملة الابتدائية أو الأهلية والاقتصار في شغل الوظائف الحكومية على حملة الشهادة الثانوية ، وفي حالة عدم كفايتهم تختار عند الضرورة موظفيها من بين الراسبين في الشهادة الثانوية بشرط أن يكونوا قد حصلوا على الشهادة الابتدائية قبل ذلك بأربع سنوات أو الأهلية قبلها بسنتين وبحيث لا يقل مجموعهم عن ٤٠٪ في الدرجات والا يكونوا قد حصلوا في مادة أو فرع من مادة على تقدير صفر . والمحاولة الثالثة حدثت في عام ١٩٠٩ عندما أصدرت نظارة المعارف العمومية قانونا في ١٧ أبريل من نفس العام يقضى بإلغاء مبدأ سقوط الشهادات بالتقدم وكان الدافع الى اتخاذ الحكومة هذا الاجراء أنه اتضح لها أن مبدأ سقوط الشهادات بالتقدم الذي نصت عليه لائحة المستخدمين الملكية الصادرة في سنة ١٩٠١ والتي حددت مدة ثلاث سنوات لسقوط الشهادة الابتدائية وعدم صلاحيتها للتوظيف في الحكومة قد أدى الى شدة تهافت حملة الشهادة الابتدائية على وظائف الحكومة وهو يتناقض مع ما كتبت تسعى اليه من إلغاء الحق المخول لهم في التوظيف (٤٦) كما سبق أن أوضحنا . وكنتيجة لاتباع هذه السياسة الجديدة حسبما تشير الاحصاءات انخفضت نسبة حملة الشهادة الابتدائية الذين الحقوا بخدمة الحكومة لدرجة كبيرة اذ نجد أنه لم يعين من بين الحاصلين على الشهادة الابتدائية سنة ١٩٠٩ في دواوين الحكومة ومصالحها سوى ١١٤ فقط بينما استمر ١٣٧٨ من حملة الابتدائية — أى بنسبة ٦٤٪ منهم — في مواصلة الدراسة . وفي سنة ١٩١٠ لم يعين من حملة الابتدائية البالغ عددهم ٢١٥٥ طالبا سوى ٧٣ فقط في خدمة الحكومة . ويعلق جورست على ذلك بالقول : « ولذلك سيصبح الهدف الرئيسي من هذا الامتحان (يقصد امتحان الشهادة الابتدائية) أن يكون سبيلا لدخول المدارس الثانوية التي يراد جعل شهادتها (الثانوية) شرطا ضروريا لدخول وظائف الحكومة بدل الشهادة الابتدائية » (٤٧) .

أما المحاولة الرابعة فكانت في عام ١٩١١ عندما أدركت الحكومة أن التوسع الذي حدث في نطاق التعليم الثانوي لم يَفِ بحاجة المصالح الحكومية

(٤٦) محمد عبد الفتاح أبو الاسعاد ، المصدر السابق ، ص ٧٩ — ٨٠
Gorst to Grey, March 25, 1911, P. 53.

(٤٧)

المستمرة الى موظفين من حملة الشهادة الثانوية لشغل الوظائف الصغرى (٤٨) وأيقنت أنه لابد من العودة الى العمل بالنظام السابق العمل به في سنة ١٩٠٥ والسابق الغاؤه في عام ١٩٠٧ يعنى نظام شهادتى الاهلية والثانوية ومن ثم نجد مجلس المعارف الاعلى يقرر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١١ الغاء صلاحية الشهادة الابتدائية للاستخدام في الحكومة اعتبارا من سنة ١٩١٢ وأن يعطى للناجحين في امتحان الشهادة الثانوية قسم اول - والذين يتقدمون اليه بعد دراسة السنتين الاولتين من المرحلة الثانوية - شهادة تحل محل الشهادتين الابتدائية والاهلية وتبيح لهم التوظيف في الوظائف الصغرى بالحكومة بمرتب يبدأ مربوطه بخمسة جنيهات شهرية .

وكانت آخر محاولات الحكومة في هذا المجال في سنة ١٩١٥ حيث قرر مجلس الوزراء ان شهادة الثانوية قسم اول تعتبر اقل مؤهل يبيح الاستخدام في الوظائف الحكومية ومن ثم أصدرت وزارة المعارف العمومية قرارا بالغاء الشهادة الابتدائية والاستعاضة عنها بامتحان دخول للمدارس الثانوية والخصوصية (٤٩) .

خامسا - المرحلة الخامسة :

(من ١٩١٥ الى ١٩٢٢) .

نلاحظ انه في خلال هذه المرحلة زاد طلاب المرحلة الثانوية زيادة هائلة اذا ارتفع عددهم من ٢٦٢٧ طالبا سنة ١٩١٥ الى ٣٦٨٢ طالبا سنة ١٩٢١ ونجم عن ذلك زيادة عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية خلال هذه الفترة اذ ارتفع عددهم من ٥٣٥ طالبا سنة ١٩١٥ الى سنة ٧١٥ طالبا سنة ١٩٢١ كما بلغت جملة الحاصلين على هذه الشهادة في الفترة من ١٩١٥ الى ١٩٢٢ ٤٥٣٥ طالبا .

(٤٨) بلغ عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية في سنة ١٩١٠ ٤١٩ طالبا لم يلتحق منهم بخدمة الحكومة سوى ٦٢ طالبا يقابلهم ٤٥ طالبا في سنة ١٩٠٩ انظر :

Egypt. No. I. (1910) Gorst to Grey. March 26, 1910
P. 44.

(٤٩) أعيدت الشهادة الابتدائية بعد حصول مصر على استقلالها

وبذلك أصبحت الحكومة تعاني من كثرة أعداد الحاصلين على الشهادة الثانوية حيث كانت هذه الأعداد تفوق حاجة الإدارة بكثير إلى الموظفين وفي نفس الوقت تفوق حاجة المدارس العليا إلى الطلبة . ودليلنا على ذلك أن الحكومة لم تستخدم من هذه الأعداد الضخمة من الحاصلين على الشهادة الثانوية في الفترة من ١٩١٥ إلى ١٩٢٢ وجملتهم ٤٥٣٥ خريجا سوى ٦٣١ فقط أي بنسبة ١٤٪ بينما نجد ٢٩٦١ منهم أي بنسبة ٦٤٪ من الخريجين استمروا في مواصلة الدراسة بالمدارس العالية وبلغ عدد العاطلين خلال هذه الفترة ٧٥٣ خريجا أي بنسبة ١٧٪ ولم يعمل في الأعمال الحرة سوى ٤٪ من جملة الخريجين (٥٠) .

وهكذا يستبين لنا من خلال هذا العرض أن التعليم في فروعته المختلفة في الفترة موضوع بحثنا (١٨٨٢ إلى عام ١٩٢٢) وان ارتبط أساسا بالوظيفة الحكومية إلا أنه في الوقت نفسه كان أداة لتثقيف بعض فئات المجتمع القادرة على أداء مصروفات التعليم . غير أن هذه السياسة التعليمية القائمة على فكرة التوظيف كان لها أثر سئ على التعليم يتمثل في انحطاطه وتضاؤل مناهجه (٥١) . وما كان من أثر ذلك من حيث ضعف المستوى الفنى للموظفين وأثره السئ على الإدارة نفسها .

ولا شك أن هذا كان ناجما عن القصور الفكرى لبعض الموظفين ومرتبطا تماما بسياسة الاحتلال التعليمية وبالأهداف الرئيسية للاحتلال التي كانت ترمى إلى دوام السيطرة على الإدارة الحكومية والنظم الإدارية ، وكان سبيلهم إلى ذلك تجريد المصريين مما يؤهلهم لمناسبة العنصر الانجليزى في الإدارة المصرية ليكون قصورهم الفكرى هذا مدعاة إلى إقصائهم عن مهام الدولة ومبرا لانفراد العنصر الانجليزى بها وحده .

(٥٠) محمد عبد الفتاح أبو الاسعاد ، المصدر السابق ، ص ٨٠ - ٨١
 (٥١) ذكر ادوار لامير ناظر مدرسة الحقوق النخبوية سنة ١٩٠٧ وكان عضوا بلجنة امتحان شهادة الدراسة الثانوية « كنت عضوا بلجنة امتحان القسم الأدبى من البكالوريا المصرية فأيقنت بأن مستوى التعليم عندكم يعادل بوجه التقريب التعليم الابتدائى فى فرنسا » . انظر : عبد الرحمن الرامعى ، المصدر السابق ، ص ١٨١

الفصل التاسع

الجهاز الادارى المصرى

(البيروقراطية المصرية)

- حجم الجهاز الادارى المصرى .
- اصول الجهاز الادارى المصرى .
- مدى اقبال المصريين على الخدمة المدنية .
- قواعد التوظيف .
- المؤهلات والمرتبات .
- المعاشات .

المعنى اللفظى لكلمة البيروقراطية يتكون من شقين Bureau بمعنى مكتب ، Cracy وهى مشتقة من الأصل الاغريقى Kratia ومعناها القوة . أى أن الكلمة فى مجموعها تعنى قوة المكتب أو سلطة المكتب . ورغم التعاريف . أى أن الكلمة فى مجموعها تعنى قوة المكتب أو سلطة المكتب . ورغم مجموعة الموظفين الرسميين من حيث أنهم يكونون جهازا اداريا أصبحت له قوة وفاعلية فى الادارة والمجتمع على السواء .

والحقيقة أن دراسة البيروقراطية الحكومية فى مصر كتنظيم والبيروقراطيين — أو الموظفين — كأفراد من البشر ، يمكن أن تتضح معالمها إذا أدركنا أثر العوامل الأيكولوجية المختلفة التى يتميز بها المجتمع المصرى . ذلك أنه بالإضافة الى النظم السياسية التى مرت بها مصر واثرت على جهازها الحكومى فهناك بعض الاعتبارات الأيكولوجية الأساسية التى تعد على جانب كبير من الأهمية فى تقييم سلوك البيروقراطية الحكومية وإمكانياتها وكذلك دورها فى المجتمع .

فلا شك أن عوامل البيئة قد لعبت دورها فى تشكيل معالم الجهاز الإدارى . فالبيروقراطية تستمد قيمها وأنماط سلوكها وأهدافها من المجتمع الذى تنمو فيه وتخدمه . وكان أثر البيئة على الجهاز البيروقراطى واضحا تمام الوضوح بحيث طبعته بطابع متناقض ، ذلك أن البيئة الزراعية ساعدت الأفراد على حياة البطء والرتابة والتمسك بأوضاعها الزاهنة ومقاومة كل تغيير أو تطور فيها حتى ولو كانت لصالحهم ، فى الوقت الذى أكسبتهم فيه القدرة على المثابرة فى العمل والتقانى فيه (١) .

ورغم أن التركيب الاجتماعى للمجتمع المصرى يتصف بشئ من المرونة وعدم وجود فواصل طبقية منيعة ، إلا أن الخطوط الفاصلة بين فئات المجتمع يمكن تمييز معالمها بسهولة .

(١) يوسف محمد صادق ، البيروقراطية فى الأجهزة الادارية . ص ٢١

وتأتى فئة الأعيان فى قمة البناء الاجتماعى ، أما عن ظروف نشأة هذه الطبقة فإنه بعد أن قضى محمد على على المماليك مهد الطريق لجعل حكم مصر محصورا فى أسرته . وكانت هذه الأسرة قد بدأت فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر فى تكوين نواة بلاط ملكى التق حوله مجموعة كبيرة من الملاك الأغنياء ، وهؤلاء كانوا جميعا على استعداد لمبادلة ولائهم وطاعتهم للحاكم بالعطف والرعاية ، حيث كانوا يمنحون الرتب والألقاب من الحاكم ريشملهم بعطفه .

ولقد تمكن هؤلاء الأعيان من اثبات وجودهم كطبقة متميزة وذلك عن طريق المصالح المتبادلة من الغنى والجاه السياسى ، وأصبحوا يمثلون جماعة ذات مصالح مشتركة ، تجمع بين أيديهم جزءا كبيرا من مصدر الثروة الأساسى وهى الأرض . وكانت مناصب الوزراء وكبار الموظفين وكبار ضباط وأعضاء الهيئات النيابية تكاد تكون مقصورة على أفراد هذه الطبقة التى استمرت تحتفظ بمكانتها التقليدية فى المجتمع . والواقع أن أفراد هذه الطبقة لم يكونوا من المصريين الخالص وإنما كان منهم بعض الأتراك المتمصرين (٢) .

والفئة الثانية فى المجتمع كانت الفئة المتوسطة التى كان ظهورها فى أوائل القرن العشرين من المظاهر المرتبطة بعملية التغير الاجتماعى . فقد بدأت هذه الفئة المتوسطة منذ ذلك الوقت تؤثر فى الحياة الاجتماعية فى مصر . وكان الموظفون والأطباء والمهندسون والمحامون والضباط والتجار يندرجون فى عداد هذه الفئة التى وجدت نفسها ندا لا للقوى السياسية الأجنبية وحدها ولكن أيضا لمظاهر القوى الاجتماعية المحلية المسيطرة من أفراد الطبقة العليا . وأفراد هذه الطبقة المتوسطة نالوا حظوظا مختلفة من التعليم ، وكانوا دائمي السخط والشكوى من سوء الأحوال المادية ، ومن ثم فمن هذه الفئة كانت تقوم الحركات المطالبة بالحرية والاستقلال .

(٢) Baer Gabriel Social change in Egypt 1800 —1914

(Holt., ed. Political and social change in modern Egypt.

PP. 147—148.

أما الفئة الأخيرة في المجتمع فهي الفئة الدنيا التي تضم العمال في المدن والفلاحين في الريف ، وأفرادها على حظوظ مختلفة من الجهل والفقر .

ويبدو واضحا أنه إذا كانت هذه المظاهر البيئية قد ظهرت في المجتمع المصري وأدت الى تناقض القيم بين أفرادها ، فإنه كان من الطبيعي أن تظهر هذه الصفات المتناقضة على أفراد الجهاز البيروقراطي وتعكس سلوكهم وأهدافهم . وكان من أبرز مظاهر هذه الطبقة التي انعكست آثارها على آثارها على الجهاز الإداري هو تقسيم أفرادها الى فئات بعضها له صلاحيات خاصة ، وبعضها من الموظفين العاديين وطائفة دنيا من المستخدمين والعمال تقل مكائنتهم بينما تزيد واجباتهم وأعبائهم .

وقد ظهرت هذه التفرقة تماما في كافة اللوائح والقوانين المتعلقة بشئون الموظفين . وقد نجم عن انعكاس ذلك الأثر على نفسية الموظفين ظهور مركبات النقص والتعالى في متناقضات كانت كلها على حساب المصلحة العامة .

ويمكن تلخيص الملامح الرئيسية للبيروقراطية المصرية منذ عهد محمود علي الى الاحتلال الإنجليزي في عدة نقاط :

أولا - بعد أن وصل الجهاز الإداري الى أدنى درجات الضعف في العصر العثماني ابتدأت الصورة تتغير منذ عهد محمد علي نتيجة لجهوده في إنشاء الدولة الحديثة وما اقتضته من أجهزة إدارية وعسكرية وفنية مختلفة .

ثانيا - سيطرة الطبقة التركية الحاكمة على إدارة البلاد . وكان أفراد هذه الطبقة وهم من الأتراك أو الأتراك المتمصرين ويختار الحاكم من بينهم الحاشية العسكرية ورجال القضاء وكبار الموظفين . وكانت جميع المناصب الكبرى في الدولة وكذلك السلطة والمكانة الاجتماعية مركزة في أشخاص هؤلاء الشراكسة واللبانيين . أما المصريون فقد اعتبروا فئة أقل تتولى الوظائف المتوسطة ، وإن كان هذا لم يمنع عددا كبيرا من المصريين من التسرب الى هذه الطبقة العليا بفضل - الجزره من علم كرفاعة رافع الطهطاوي وعلى مبارك ومحمد علي البقلي في عهد محمد علي وخلفائه ، حتى ساعد زغلول أيام الاحتلال البريطاني .

ثالثا — رغم تطور التعليم نسبيا في تلك الفترة الا أن التخلف الحضارى الذى اتسم به المجتمع في ذلك الوقت ترك اثره الواضح في البيروقراطية .

رابعا — يبدو واضحا أن تقرير مبدا المسئولية الوزارية ١٨٧٨ والذى يعتبر خطوة هامة نحو تقدم النظام الادارى ، الا ان هذه الاتجاهات التقدمية لم تكن وليدة التطور ، وانما املاها التدخل الأجنبى ، كما أنها لم تتم عن رغبة صادقة من الحاكم في تطوير نظم الحكم والادارة في البلاد .

ونستطيع القول في النهاية ان المجتمع المصرى وقت حدوث كارثة الاحتلال الانجليزى . كان مجتمعا يشكو من الانفصام الروحى والفكرى . وكان عمق هذا الانفصام ان المجتمع المصرى عبر في أقل من مائة عام بتجارب وتطورات سياسية وادارية وثقافية سريعة وحادة بحيث لم تتح لواحدة من هذه التجارب الوقت الكافى او المناخ الملائم كى تصل الى أعماق الوجدان المصرى . وبذلك كانت كلها ألوانا خارجية لكنها مع سطحياتها كانت حائلا دون تكامل المجتمع وتماسكه .

حجم الجهاز الادارى المصرى :

تشير الاحصاءات الصادرة من مكتب ناظر المالية في ١٦ ديسمبر عام ١٨٨٦ (٣) أن جملة عدد الموظفين الذين يشكلون هيكل الجهاز الادارى المصرى في ذلك الوقت بلغ ٩٩٢٥ موظفا ، ويدخل ضمن هذا العدد ١٥٢٩ موظفا دخلوا خدمة الحكومة لمصرية قبل عصر اسماعيل و ٥٤١٤ موظفا التحقوا بالخدمة الحكومية في عهد اسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) .

أما الفترة من عام ١٨٨٠ الى عام ١٨٨٣ فقد دخل الخدمة الحكومية خلالها ٢٣٩٠ موظفا من بينهم ٧٠١ في عام ١٨٨٠ ، ٧٠٧ عام ١٨٨١ ، ٦١٤ عام ١٨٨٢ ، ٣٦٨ عام ١٨٨٣

ثم دخل الخدمة الحكومية خلال السنوات من عام ١٨٨٤ الى عام ١٨٨٦ ٥٩٢ موظفا من بينهم ٢٢٧ موظفا عام ١٨٨٤ ، ٢١٨ عام ١٨٨٥ و ١٤٧ عام ١٨٨٦

(٣) Egypt No. II. (1887) Further Correspondence respecting the Finances of Egypt. Doc. No. II. Baring to Iddesleigh; December 18; 1886, PP. 5—6.

ونستطيع أن نستقي من هذه الإحصاءات أن النسبة المئوية لعدد الموظفين الذين التحقوا بالخدمة قبل عصر اسماعيل كانت تبلغ ١٥٪ من جملة عدد موظفي الحكومة البالغ ٩٩٢٥ موظفا .

أما بالنسبة للموظفين الذين التحقوا بالعمل الحكومي خلال عهد اسماعيل فإنهم يشكلون ٥٥٪ من جملة عدد الموظفين وكان معدل من دخل منهم خدمة الحكومة يقدر بنحو ٣١٨ موظفا في السنة .

ويتبين لنا أيضا أن النسبة المئوية لعدد الموظفين الذين التحقوا بخدمة الحكومة في الفترة من عام ١٨٨٠ الى عام ١٨٨٣ بلغت ٢٤٪ من عدد الموظفين في عام ١٨٨٦ ، بينما بلغت ٦٪ بالنسبة لعدد الموظفين الذين التحقوا بخدمة الحكومة خلال الثلاث سنوات ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ ، ١٨٨٦ .

وعلى ذلك فإن المعدل السنوي للموظفين الذين التحقوا بالعمل الحكومي في المرحلة من ١٨٨٠ - ١٨٨٣ بلغ ٥٩٨ موظفا بينما انخفض هذا المعدل الى ٢٠٠ موظفا في السنة في خلال المدة من ١٨٨٤ الى ١٨٨٦ .

ويمكننا أن نستنتج في النهاية أنه منذ عام ١٨٨٣ وحتى عام ١٨٨٦ انخفض عدد الموظفين الذين عينوا في المصالح الحكومية بحيث يمكن القول بأنه أقل من نصف العدد الذي عين في السنوات التي سبقت ذلك .

هذا وقد استمرت السياسة التي اتبعت في بداية عهد السيطرة البريطانية على مصر فيما يتعلق بالجهاز الإداري المصري قائمة بعد ذلك ، ونقص سياسة خفض عدد الموظفين المصريين إذ تم التخلص في خلال السنوات العشر التالية أي من عام ١٨٨٦ الى عام ١٨٩٦ من نسبة كبيرة من أفراد جهاز الخدمة المدنية المصرية غير الأكفاء ، هذا في الوقت الذي خفضت فيه عدد الوظائف الجديدة بمقدار الثلث (٤) .

ودليلنا على ذلك أن احصاءات الجهاز الإداري المصري في عام ١٨٩٦ تشير إلى أن أعداد الموظفين المصريين انخفضت إلى ٨٤٤٤ موظفا (٥) . بينما كانت أعدادهم تبلغ ٩٩٢٥ موظفا طبقا لاحصاءات عام ١٨٨٦ . أي أن عدد الموظفين المصريين انخفض في عام ١٨٩٦ بمقدار ١٤٨١ موظفا من عام ١٨٨٦ .

ورغم اتباع سياسة خفض حجم الخدمة المدنية المصرية إلا أن أعداد الموظفين المصريين حسبما تشير الاحصاءات زادت في خلال السنوات العشر التالية لعام ١٨٩٦ بنحو ٣٥٨٣ موظفا ، أي أن أعدادهم زادت بمقدار يزيد على ٤٠٪ حيث وصل عدد أفراد الجهاز الإداري المصري إلى ١٢٠٢٧ موظفا في عام ١٩٠٦ .

وإذا حاولنا معرفة نوعيات المصالح الحكومية التي استوعبت هذه الزيادة التي طرأت على أعداد الموظفين المصريين في عام ١٩٠٦ نجد أن أكبر نسبة من هذه الزيادة استوعبتها مصلحة السكك الحديدية التي بلغ نصيبها من هذه الزيادة ٢١١٢ موظفا تلتها نظارة المالية وكان نصيبها ٦٧٣ موظفا ثم التلغرافات وكان نصيبها ٣٣١ موظفا من هذه الزيادة . أما بقية نظارات الحكومة ومصالحها فقد استوعبت أعدادا أقل من هذه الزيادة (٦) .

أما فيما يتعلق بنوعيات الوظائف التي زادت فيها أعداد المصريين فمنعنا للتكرار سنتحدث عنه عند مقارنتنا بين الموظفين المصريين والأوربيين في هذا المجال وذلك عند حديثنا عن تركيب الخدمة المدنية في ظل السيطرة البريطانية في فصل قادم .

وفي تصورنا أن زيادة عدد الموظفين في تلك الفترة التي نحن بصدد بحثها (١٨٨٢ — ١٩٢٢) كان ناجما عن تعقد الإدارة المصرية وأن جزءا من هذه الزيادة كان له ما يبرره خاصة إذا أدركنا أنه كان ينظر إلى الوظيفة في ذلك الوقت على أنها نوع من الاعانة .

Egypt No. (1907) Cromer to Grey, March 3, 1907 P. 36. (٥)

Cromer to Grey, March 3, 1907, P. 36. (٦)

ولكن من الحق أن نقول إن هذا الجيش من الموظفين لم يكن لازماً لإدارة بلاد تعدادها ١٢ مليون نسمة إذ يبدو طبيعياً أن هذه العمالة كانت تفوق حجم العمل الحكومي بكثير في تلك الفترة والذي كان من الممكن أدائه مع تخفيض هذا العدد إلى النصف وزيادة رواتب من يتبقى منهم في الخدمة من الأكفاء .

وعلى أية حال فقد كان القائمون على أجهزة الحكم والإدارة في البلاد في ظروف لا تسمح لهم بتحقيق ذلك . فقد كانوا لا حول لهم ولا قوة بسبب سيطرة سلطات الاحتلال على إدارة البلاد . وعلى هذا فلا نظن أنه كان من الممكن إجراء إصلاح جوهري أو إصلاح سريع من هذا القبيل . وكل ما حدث أن اللجنة التي شكلت في عام ١٨٨٤ لتعديل درجات المستخدمين أوصت بإحالة عدد معين من الموظفين غير الأكفاء الزائدين عن حاجة العمل إلى المعاش وعدم تعيين غيرهم (٧) .

ومهما يكن من أمر فإن عدد الموظفين على اختلاف أنواعهم ظل في ازدياد مستمر ولا أدل على ذلك أنهم في خلال الفترة من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢٤ زادوا « زيادة عظيمة لا يبررها مطلقاً نمو أقسام المصالح الحكومية الموجودة ولا إنشاء أقسام جديدة وبأن مستوى الماشيات قد ارتفع أيضاً إلى درجة تكاد تكون غير معقولة ويغلب أنها لا تتناسب مع موارد الثروة في البلاد » (٨) .

ومما يؤيد وجهة نظرنا هذه هذا الجدول الذي أخذ عن بيان القاه وزير المالية في هذا المجلس :

Cromer to Grey, March 3, 1907, P. 43.

(٧)

(٨) بيان أحمد ماهر مقرر اللجنة المالية لمجلس النواب في اجتماع مجلس النواب برئاسة أحمد مظلوم . بتاريخ ١١ يونية سنة ١٩٢٤ — انظر : مجلس النواب ، مجموعة مضابط دور الاتعقاد الأول ١٥ مارس — ١٠ يوليو سنة ١٩٢٤ (مضبطة الجلسة الرابعة والأربعون) ص ٥٣٨

العدد			الجهة الادارية
نسبة الزيادة في المائة	سنة ١٩٢٣	سنة ١٩١٤	
٩٧	٣٣٨٣٥	١٦٦٤٨	الموظفون الدائمون
٣٤٤	١١٣٦٨	٢٥٥٧	الموظفون المؤقتون
١٦٦	١٠٢٠٩٥	٣٨٣٩٣	الموظفون الخارجون عن هيئة العمال

ويتضح لنا من هذا الجدول أن جملة عدد الموظفين الدائمين ارتفع من ١٣٢٧٩ سنة ١٩٠٦ الى ١٦٦٤٨ سنة ١٩١٤ أى بزيادة قدرها ٣٣٦٧ موظفا من المصريين والأوربيين في مدى ثمانية سنوات كان نصيب الأوربيين من هذه الزيادة لا يقل عن نصف هذا العدد ومعظمهم من الانجليز . فكما هو معروف فقد زاد عدد الموظفين الانجليز في الحرب الأولى زيادة هائلة .

ورغم المحاولة التي قامت بها الحكومة في عام ١٩١٤ والتي نجم عنها خفض عدد ضخم من افراد الجهاز الادارى المصرى غير المدربين الا أن هذا الجيش من الموظفين الدائمين ما لبث أن تضخم في مدى تسع سنوات أخرى فأصبح ٣٣٨٣٥ في سنة ١٩٢٣ أى زاد عددهم بمقدار يزيد على الضعف .

ولما كانت سلطات الاحتلال الانجليزى تسيطر على الادارة المالية لمصر ممثلة في المستشار المالى ووكيل وزارة المالية وغيرهما من كبار الموظفين الانجليز في هذه الوزارة فهى تعد المسئولة عن تضخم الجهاز الادارى بالصورة التي وصل اليها . ويتفق معنا في هذا الراى الذى تأخر لهذه الفترة والذي يرى أن البريطانيين لم يخفضوا حجم الخدمة المدنية الى الدرجة المناسبة لمسئولياتها أو واجباتها (١) . وعلى ذلك فالزيادة ظلت مطردة من عام الى آخر لأن تعقد الادارة استلزم التوسع في الجهاز الادارى .

أصول الجهاز الإداري المصري :

كانت العناصر التي تشكل الجهاز الإداري المصري في الفترة موضوع البحث خليطاً من الأفراد المصريين والمتصرين . والفئة الأولى هي فئة الموظفين المصريين الخالص . أما الثانية فتضم الموظفين المصريين غير الخالص أو ما يسمون بالمتصرين . وكان يطلق على الفئتين معا اسم الموظفين الوطنيين تمييزاً لهما عن العناصر الأجنبية في الجهاز الحكومي .

وكان المصريون الخالص من أفراد الطبقة الوسطى في المجتمع يشكلون الجانب الأكبر في الجهاز الإداري المصري وإن كان حظهم أقل بالنسبة لنوعية الوظائف التي تقلدوها ، حيث كان المصريون الخالص يتولون الوظائف المتوسطة والصغيرة بينما استأثرت العناصر المتمصرة بالمناصب الكبرى التي سمحت لهم بها سلطات الاحتلال لاعتمادهم عليهم في تصريف الأمور في الإدارة . وأيضاً كان الأمر فعن طريق التعليم والخبرة بأعمال الحكومة استطاعت فئة المصريين الخالص الوصول إلى المناصب الكبرى في الإدارة بالتدريج مثل سعد زغلول الذي تقلد نظارة المعارف سنة ١٩٠٦ وأحمد فتحي زغلول الذي تولى وكالة نظارة الحقانية سنة ١٩٠٨ وغيرها . وإن لم تتسع هذه الظاهرة — ظاهرة تولى المصريين المناصب الكبرى في الدولة — إلا في المرحلة الأخيرة من الفترة موضوع البحث وبالتحديد عقب الحرب العالمية الأولى وما تلاها من أحداث ثورة ١٩١٩ ، ثم اكتملت هذه الظاهرة وضوحاً عقب حصول مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢ .

لا نستطيع القول بأن مسألة قصر الوظائف الصغرى والمتوسطة على العنصر المصري الأصل سياسة ابتدعتها سلطات الاحتلال حتى لا نكون مغالين. بعض الشيء فتلك السياسة كانت قائمة قبل مجيء الانجليز ، حيث كانت العناصر التركية والشركسية وغيرها من المتصرين تحتكر المناصب الحكومية . وما فعله الانجليز كان استمراراً لتلك السياسة وإن كانوا قد توسعوا فيها في السنوات الأولى للاحتلال ثم اضطرتهم تطور الأحوال في مصر — وخاصة اشتداد الحركة الوطنية — إلى الالتجاء إلى تعيين المصريين في المناصب الكبرى ولكنهم في مقابل ذلك توسعوا — كما سنرى في تعيين عدد كبير من الأوربيين في المناصب الكبرى والمتوسطة في الدولة .

واتباعا لتلك السياسة شغل الخالص من المصريين الوظائف الكتابية الصغرى والمتوسطة في المصالح الحكومية مثل وظائف الكتبة ، وقليل من الوظائف الرئاسية كرؤساء أقسام أو وكلاء ادارات ونحوهم ، وقليل منهم من شغل مناصب مديري ادارات في المصالح الحكومية . حتى أن بعض من شغلوا هذه المناصب الرئاسية كانوا ينتمون الى اصول غير مصرية . ذلك أنه من استعراضنا للملفات (١٠) كبار الموظفين المصريين في الادارة اتضح أن معظمهم كانوا من اصول غير مصرية فقد وجدنا أنهم كانوا ينتمون الى عدة عناصر منها :

(أ) عناصر تنتمي الى اصول تركية وشركسية وهم ما يعرفون بالأتراك المصريين او المتمصرين .

(ب) عناصر ترجع الى اصول سورية او لبنانية وهم ما يعرفون بالموظفين الشوام .

(ج) عناصر أخرى تنتمي الى جنسيات أخرى كالآرمن .

الموظفون الأتراك المتمصرون :

كانت تضم هذه الفئة أبناء واحفاد الطبقة التركية التي كانت تسيطر على جهاز الحكم والادارة في مصر منذ عهد محمد علي . وكانت تمثل الارستقراطية المصرية . وكان عددها يقل بالتدريج نتيجة لضعف الصلات بين مصر والباب العالي ثم توقف هجرة هذه العناصر من تركيا الى مصر .

والواقع أن أول شيء يتبادر الى أذهاننا عن هذه الارستقراطية أنها كانت تتكلم لغة غير لغة أهل البلاد كما أنها شكلت فئة صغيرة من الأسر التركية التي كونت فئة كبار الملاك والتي كانت رتبة الباشوية والبيكوية وقفا عليها هذا وقد استقر عدد قليل من أفراد هذه العائلات التركية في مصر لعدة اجيال الا أن أغليبيتهم هاجروا الى مصر في القرن التاسع عشر وانطبعوا بالطابع التركي بشكل عام (١١) .

(١٠) بدار المحفوظات التاريخية بالقلمة .

ويحدثنا ملفر عن نشأة هذه الطبقة بأنها كانت تنتمي الى أصول متعددة فمنهم أكراد ومنهم شركاسة ، وأتراك من الجزائر وتونس وجزر الأرخبيل وأتراك من القسطنطينية . كما أن بعضهم لم يكونوا في الواقع أتراكا على الإطلاق بل كانوا من المسيحيين واليهود الذين أتوا الى مصر من جهات شتى من الشرق الأدنى واعتنقوا الاسلام وحاكوا عادات وسلوك الجنس السائد (١٢) .

وعلى هذا ظل الأتراك لفترة ما يسيطرون على المناصب القيادية الى أن حل محلهم العنصر المصري الأصيل بالتدريج .

ومما تجدر الإشارة اليه أنه بالإضافة الى الحجج التي ساقها الاحتلال في اعتماده على العناصر التركية الأصل في المناصب الكبرى في جهاز الحكم والادارة في مصر دون المصريين الخالص أن الاحتلال كان يريد ايجاد حالة من الاستقرار والنظام في مصر كي يستطيع أن يخطط لسياسته ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أعلن أنه أتى لاعادة هيكلة الخديو وسلطته في البلاد . ولما كانت العناصر التركية في مصر تشكل في مجموعها سندا للخديو في عرشه ولو في الظاهر فإن الاحتلال اراد أن يبقى هذه الحالة حول الخديو ، ومن ثم سمح للعناصر التركية بشغل معظم العناصر الكبرى في الادارة مؤقتا بعد أن عقد العزم على كسر شوكتهم عن طريق اتاحة الفرصة للطبقة الوسطى في المجتمع للظهور على حساب الطبقة التركية .

وكان للاحتلال ما اراد فلم يأت عام ١٩١٤ حتى كانت الطبقة الوسطى في المجتمع قد بدأت في الظهور وشغل أفراد منها بعض المناصب الكبرى مع التسليم بأن هذه الطبقة كانت تضم بين جناحيها أبناء وأحفاد الطبقة التركية القديمة (١٣) .

Ibid. P. 319.

(١٢)  (١٢)

(١٣) من هذه العناصر الجديدة اسماعيل صدقي ، عبد الخالق ثروت ، حسين رشدي وغيرهم .

ومن استعراضنا للفتات بعض كبار الموظفين الأتراك المتمصرين في ظل السيطرة البريطانية اتضح أنهم لم يختلفوا في أصولهم وانتماءاتهم الطبقية عن سابقهم من كبار الموظفين الذين شغلوا مثل هذه المناصب قبل الاحتلال . وإن اختلف بعضهم نسبيا في المستوى التعليمي . فالقداى من الموظفين الأتراك في الفترة السابقة على الاحتلال كان معظمهم من العسكريين في جيش محمد على وخلفائه . أما في الفترة موضوع البحث فظهر الى جانب العسكريين عنصر آخر في الإدارة من المدنيين ممن تلقوا تعليمهم في المدارس الحديثة والبعثات التي أوفدها محمد على وخلفائه الى أوروبا بهدف تزويد الإدارة بالموظفين وهؤلاء شكلوا الجانب الأكبر في الجهاز الإداري .

وبعض هؤلاء العسكريين لم يكن يحملون مؤهلات على الإطلاق واقتصرت ثقافتهم على معرفة القراءة والكتابة ، وعندما الحقوا بالجيش ظلوا يرتقون به الى أن وصلوا الى رتبة الضباط مثل حسن باشا حلمى وكيل نظارة الداخلية في سنة ١٨٨٣ (١٤) . في حين نجد البعض من العسكريين الذين عملوا في الإدارة من خريجي المدرسة الحربية كما هو الحال بالنسبة لحسين باشا الدرملى وكيل نظارة الداخلية سنة ١٨٨٢ (١٥) .

ولما كانت مرتبات كبار رجال الإدارة كالمديرين ونحوهم أعلى من مرتبات ضباط الجيش (١٦) ، هذا بالإضافة الى المركز المرموق لرجال الإدارة، لذلك كان بعض الضباط الأتراك يسعون لترك الجيش والالتحاق بالإدارة .

والملاحظ أن بعض الموظفين الأتراك كانوا على مستوى عال من التعليم مثل أحمد باشا شكرى وكيل نظارة الداخلية سنة ١٨٩١ (١٧) . فبعد أن تلقى تعليمه في المدارس المصرية درس القانون والإدارة في فرنسا لمدة تزيد على

(١٤) أنظر ملف حسن باشا حلمى وكيل نظارة الداخلية بدار المحفوظات التاريخية بالقلعة — ملف رقم ٦٣٢٥ محفظة ٢٥٥ دولاى ١٢
 (١٥) أنظر ملف خدمته رقم ١١٧٧٤ محفظة ٤٠١ دولاى ١٩
 (١٦) كان بداية مرتب المدير ٧٥ جنيها — وكان وكيل المديرية يتقاضى ٥٠ جنيها في حين كان كبار الضباط من رتبة القائمقام لا يصل الى مرتب وكيل مديرية .
 (١٧) أنظر ملف خدمته ١٥٨٤٦ محفظة ٣٣٥١ دولاى ١٣

خمس سنوات (١٨) . وكما هو الحال بالنسبة لأمين باشا سيد أحمد وكيل
نظارة الحقانية (١٨٩٣ - ١٨٩٩) حيث درس القانون في فرنسا سنة
١٨٧٤ (١٩) .

وفي نهاية حديثنا عن فئة الأتراك المتصرين من الموظفين نقول أن هذه
الفئة كانت تلوذ بالحاكم وبسلطات الاحتلال لأنها كانت تخشى غضب
السلطين الشرعية والفعلية مما قد يعرض أوضاعها للخطر .

والحقيقة أن معظم أفراد هذه الفئة أصبحوا — بعد التوسع في
التعليم — حريصين على تعليم أبنائهم وأحفادهم تعليما عاليا . وهؤلاء
الأبناء والأحفاد الذين شغلوا المراكز العالية في الإدارة كما نهضوا بالحركة
الوطنية حتى بعد حصول مصر على استقلالها .

الموظفون الأرمن والشوام :

استعانت سلطات الاحتلال في الجهاز الحكومي بأعداد من أفراد طائفة
الأرمن والجبالية السورية في مصر . ولم يكن اشتغال هذه الجنسيات جديدا
على الإدارة فقد سبق اشتغالهم بها في الفترة السابقة على الاحتلال على يد
محمد علي وأسلافه . بل منهم من شغل مناصب كبرى في ولاية مصر في العصر
العثماني .

وقد شغل نفر من أفراد طائفة الأرمن مراكز كبرى في الإدارة المصرية
ووصلوا إلى منصب رئيس النظارة مثل نوبار باشا ومنهم من وصل إلى
مناصب النظار مثل تجران باشا . كذلك وصل بعضهم إلى منصب وكالة
النظارة ، مثل يعقوب أرتين وكيل نظارة المعارف العمومية وجميعهم من
أصول أمنية (٢٠) .

(١٨) هو والد اسماعيل باشا صدقي .

(١٩) أنظر ملف خدمته رقم ٢٠٤٥٢ محفظة ٧٢٨ دولا ب ٣٥

(٢٠) يرى البعض أن نوبار كان يبغى من تعاونه مع الانجليز محاولة
استقلال أرمينيا وإقامة وطن قومي لبنى جنسه — أنظر محمد محمد حسين ،
الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ج ١ ، ص ٢٠٦ — وأيا كانت صحة
هذا الرأي فإن نوبار كانت له بعض المواقف التي يشتم منها معارضته
للانجليز — كما سبق أن رأينا .

ويستبين لنا من فحص ملفات بعض كبار الموظفين الأرمن في خدمة الحكومة أن بعضهم عملوا بالحكومة لفترة طويلة بلغت نحو ٣٤ عاما كما هو الحال بالنسبة لهوهانس هاجوبيان بك Hovhannes Hagopian وكيل إدارة بوزارة الداخلية (٢١) . كما يظهر أيضا أن معظم الموظفين الأرمن كانوا من غير الحاصلين على مؤهلات ، ورغم ذلك وصل بعضهم الى مراكز كبرى في الحكومة . ويبدو أن معرفتهم للغات الأجنبية هي التي اتاحت لهم ذلك السبيل حيث كان بعضهم يعرف الانجليزية والفرنسية والتركية والاطالية واليونانية بالإضافة الى العربية والأرمنية (٢٢) . كما يتضح أن هؤلاء الأرمن كانوا يتركرون بصفة خاصة في نظارتى الداخلية والمالية .

أما الموظفون الشوام فقد سبق استخدامهم في الحكومة المصرية بنسبة ضئيلة قبل الاحتلال . وما ان جاء الاحتلال حتى توغلوا في المصالح الحكومية بورجة اكبر واعتمدت عليهم سلطات الاحتلال في ادارات كثيرة ومنها المالية والداخلية والأشغال والجمارك والسكك الحديدية والبوستان ، أى المصالح الهامة والتي لها صلة في أعمالها بالأجانب .

وقد سهل عليهم معرفتهم باللغات الأجنبية وبالذات الفرنسية والانجليزية الالتحاق بخدمة الحكومة المصرية . ومعظمهم كان يعمل في وظائف الترجمة في بداية خدمته بالحكومة وبعدها يترك الترجمة وينتقل الى المناصب الكبرى في الحكومة كمناصب مفتشى الداخلية ، مثل ادوارد بك الياس مفتش الداخلية (١٨٩٦ — ١٩٠٩) (٢٢) ، أو مناصب مفتشى المالية كما هو الحال بالنسبة لخليل بك لبنان مفتش المالية (١٨٩٢ — ١٩٠٥) والذي لم يكون يحمل أية مؤهلات على الاطلاق (٢٤) .

(٢١) أنظر ملف خدمته رقم ٢٧١٢٧ محفظة ١٢٣٣ دولاب ٦٠

(٢٢) كما هو الحال بالنسبة لهوهانس هاجوبيان — نفس الملف .

(٢٣) أنظر ملف ادوارد الياس مفتش الداخلية ملي رقم ٢٣٨٥٢ محفظة ٩٦٠ دولاب ٤٧

(٢٤) أنظر : ملف خليل لبنان رقم ٢٢٣٦٦ محفظة ٨٥٤ دولاب ٤١

ومن الموظفين الشوام الذين تقلدوا مناصب كبرى في الادارة يوسف سابا باشا وهو من الاروام الكاثوليك (٢٥) ووصل الى منصب النظارة . ومنهم أيضا عبد الله باشا صفيـر Abdhalla Safer وكيل ادارة عموم الامن العام بوزارة الداخلية (١٩١٣ — ١٩١٧) (٢٦) . وكذلك اديب باشا رافت مدير عموم الحسابات المصرية (١٩٠٧ — ١٩١٥) . والذي بدأ الخدمة في الحكومة مساحا في مصلحة المساحة سنة ١٨٨٠

ويتضح من ملفات كبار الموظفين الشوام أنهم لم يكونوا متعاطفين مع الثورة العربية حيث كانوا يسمون رجالها « بالعصاة » هذا وقد تم فصل بعضهم عندما تولى محمود سامي البارودي رئاسة النظارة في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ وعادوا الى ديارهم . كما يتضح حرصهم على الوظائف الحكومية لانه بمجرد فشل الثورة العربية ودخول الانجليز مصر عاد الموظفون الشوام الى مصر وتقلدوا مناصبهم من جديد (٢٧) .

ولعل هذا يؤكد رأى محمد فريد في الموظفين الشوام بأنهم كانوا شديدي الحرس على نيل المناصب الكبرى وأنهم أضر على مصر من الانجليز أنفسهم ويضيف قائلا أن الموظفين الانجليز هم الذين أتاحوا لهم التوغل في الادارة المصرية ومزاحمة المصريين (٢٨) .

والحقيقة أن الموظفين الشوام كانوا دائما محل عطف كرومر وكان ينسبوه بكفاءة بعضهم في تقاريره الى حكومته ، في حين يذكر محمد فريد أن بعضهم وصل الى المناصب العليا في الحكومة عن طريق الزلفى الى

(٢٥) انظر ملف يوسف سابا باشا رقم ٢٤٩٧٦ محفظة ١٠٤٥ بولاب

٥١

(٢٦) انظر : ملف عبد الله باشا صفيـر رقم ٢٧١٢١ محفظة ١٢٣٣

بولاب ٦٠

(٢٧) انظر ملف ادوارد النياس السابق الاشارة اليه .

(٢٨) مذكرات محمد فريد ، القسم الاول كراس ٤ ص ٨٨

الانجليز بل يزيد أن بعضهم وصل الى كبرى المناصب عن طرق غير مشروعة (٢٩) .

ومما يذكر أن سلطات الاحتلال عينت كذلك عددا كبيرا من الموظفين الشوام في الادارة المصرية في السودان بعد استرداده عام ١٨٩٩ وكانت دائما تفضلهم على العناصر المصرية .

مدى اقبال المصريين على الوظائف :

منذ أن طور محمد على الخدمة المدنية راضى الصفة الاحترافية عليها واستخدم المصريين بنسبة كبيرة فيها وجهت العائلات المصرية انباءها الى العمل في هذه الخدمة . والملاحظ أنه رغم أنه لم تكن هناك أجور مجزية للمستويات الدنيا من الوظائف ، إلا أن المصريين فضلوا الأمن النسبى للوظيفة عن اعتمادهم على أنفسهم في البحث عن أى مصدر آخر للرزق (٣٠) .

ولما كانت مصر في ذلك الوقت مجتمعا تسيره الحكومة ، ولم يكن سوى القليل من الأعمال التى يقوم بها الأفراد ، فلقد قامت الحكومة المصرية باستخدام أعداد كبيرة في الخدمة المدنية . والحقيقة أن الأجور التى كانت تدفع لشاغلي المستويات العليا في الوظائف الحكومية كانت كبيرة بالمقارنة بالوظائف خارج الحكومة . وحتى خريجو مدرستى الحقوق والطب كانوا يفضلون الاشتغال في خدمة الحكومة بدلا من المخاطرة في ممارسة العمل الخاص حتى ولو قدم لهم فرصا لدخل أكبر . والخدمة المدنية في مصر تشبه معظم الخدمات المدنية من حيث ميلها الى اظهار الشخصية المطيعة المحافظة على القديم فالترقيات كانت تمنح لأولئك الذين يظهرون قبولا تاما للعمل بهذا النظام . ويحدثنا أن الحوافز المادية للعمل بموجب هذا النظام كانت كبيرة منذ أن كان البيروقراطيون على وجه الخصوص شغوفين بأن

(٢٩) نفس المصدر كراس ٢ ص ١٧

ويبدو أن سلطات الاحتلال باثراها الموظفين الشوام بالمناصب بذلت الشأن قد ساعدت على بث الفرقة والشقاق بين العنصرين المصرى والسورى في الادارة المصرية .

Tignor, Op .Cit., PP. 202, 205.

(٣٠)

يتركوا هذه المناصب التابعة قليلة الأجر وشعروا أنهم يستطيعون تحقيق ذلك فقط عن طريق اخلاصهم التام لهذا النظام (٣١) . ويبدو أن نظام الترقية هذا دفعهم إلى العزوف عن تحمل المسؤولية واعتمادهم على ظاهر القوانين والوائح واغفاليهم روح نصوص هذه القوانين وكذلك الأسباب التي اقتضت وضعها (٣٢) .

وعلى أية حال نستطيع القول أنه لم يكن البريطانيون يميلون إلى تغيير عقلية البيروقراطية الحكومية حتى لو استطاعوا ، لأنها برهنت على أنها آلة نموذجية من خلالها يمكن تنفيذ سياستهم الخاصة في مصر (٣٣) . ومما يجدر الإشارة إليه أن معظم أفراد الخدمة المدنية كانوا يعملون ككتبة وكانوا حاصلين على الشهادة الابتدائية ، أما الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية فكانوا عادة يشغلون الوظائف المتوسطة وكثيرا منهم يرتقى إلى المناصب الكبرى ، مع أنه في عام ١٨٨٠ لم يكن من غير المألوف أن يشغل خريجا المدرسة الابتدائية مراكز عالية . ونجد أن مدرسة الحقوق كانت تحاول تعيين خريجيها في وزارة الحقائق وكذلك تعيين نسبة قليلة منهم في إدارة الأقاليم وقد يصل بعضهم إلى مناصب مديريين أو مأمورين . أما خريجو مدرسة الطب فكانوا يشغلون بعض المناصب الإدارية الكبيرة في مصلحة الصحة بينما خريجو الهندسة يشغلون بعض مراكز إدارية عالية في وزارة الأشغال ومهما يكن من أمر فإن المناصب ذات السلطة والمسؤولية الكبيرة في هذه الإدارات وغيرها من فروع إدارات الحكومة كانت في الغالب محجوزة للموظفين البريطانيين (٣٤) .

ويحاول بعض المؤرخين أمثال Tignor القاء تبعة زيادة أفراد البيروقراطية المصرية على عاتق الحركة العرابية وأنها تعد مسئولة عن زيادة الجهاز البيروقراطي في مصر على حاجة العمل الحكومي في السنوات

Ibid, P. 202.

(٣١)

Cromer to Lansdowne February 26, 1904, P. 33.

(٣٢)

Tignor, Op. Cit., P. 202.

(٣٣)

Ibid. PP. 202—203.

(٣٤)

الثلاث السابقة على الاحتلال . صحيح أنه في خلال تلك الفترة أنشئت ما يزيد على ٥٩٨ وظيفة إدارية . إلا أن سلطات الاحتلال هي التي تعد مسئولة عن وصول الجهاز الإداري إلى الدرجة التي وصل إليها فيما بعد على النحو الذي سبق أن أوضحناه ، خاصة وأنه قد شكلت لجنة في عام ١٨٨٤ برئاسة إدجار فنسنت Vincent مستشار نظارة المالية ومنحت كل السلطات في الإشراف على كل التعيينات الجديدة .

قواعد التوظيف :

سنعرض الآن إلى دراسة القواعد التي كانت تدير عليها الإدارة في المسائل الخاصة بتعيين موظفيها وترقيتهم وغير ذلك من الأمور التي تحكم أساسا شئون التوظيف والموظفين .

وفي الحقيقة لقد تعودت التشريعات الخاصة بموظفي الحكومة في الفترة من (١٨٨٢ — ١٩٢٢) وكانت تتضمن عددا من الأوامر العالية والقوانين ، هذا بالإضافة إلى عدة قرارات متشعبة متضاربة أصدرها مجلس النظار والنظارات وعلى الأخص نظارة المالية (٣٥) .

وقبل أن نتناول بالشرح هدم التنظيمات الإدارية يجدر بنا أن نشير أولا إلى المناخ الذي ظهرت فيه مثل هذه التشريعات والظروف التي لا بدت

(٣٥) كانت أهم تلك التشريعات التي صدرت في تلك الفترة الأمر العالي الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ المعدل بالأمر العالي الصادر في ١٠ مايو سنة ١٨٩٣ والدجريتو ٢٩ أبريل سنة ١٨٩٥ المعدل بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٨ ودجريتو ١٠ أبريل سنة ١٨٩٧ ودجريتو ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ ودجريتو الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ وبالدجريتو الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ وبالمرسوم الصادر في ٣١ مارس ١٩١٥ وبالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٠٦ والأمر العالي الصادر في ٣٠ يونيو لسنة ١٩١٣ . ومن التشريعات التي صدرت أيضا بشأن الموظفين القانون رقم ١٥ لسنة ١٩١٣ والقانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٨ والمرسوم الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ . انظر : محمد علي رسلان ، الموجز في شرح قوانين موظفي الحكومة ، ص ٣

إصدارها . فعندما حصلت مصر على مركزها الممتاز في عهد محمد علي انتقلت ولاية تقليد الوظائف العامة الى يحيى ماعدا ما يتعلق بتعيين القضاة وقد ظل من حق السلطان تعيين قاضي القضاة وكذلك كان أحمد علي حق تعيين ضباط الجيش الى رتبة معينة .

ثم خطا اسماعيل خطوة أخرى اذ تمكن من جعل موافقة الخديو ضرورية قبل اصدار المرسوم السلطاني الخاص بتعيين قاضي القضاة . ويزاول سيادة الدولة العثمانية على مصر الى هذا المنصب سنة ١٩١٤ — كما سبق أن أشرنا ، وبذلك أصبح من حق الحكومة المصرية تقليد كافة المناصب الادارية والقضائية والعسكرية .

وفي الحقيقة كان محمد علي يولى اختيار الموظفين اهتماما بالغاً لعلمه أن كفاية ادارة الاعمال متعلقة بهذا الاختيار . ومهما يكن من أمر فقد استمر الوالى هو الذى يعين الموظفين ويقبلهم بطريق مباشر أو غير مباشر حيث لم تكن هناك قواعد مرعية فى اختيار الموظفين وترقيتهم وفصلهم وكان الرؤساء مطلقى الحرية فى هذا الحق .

وخلاصة القول انه لم يكن هناك أى اهتمام من جانب الحكومة نحو — موظفيها من ناحية العمل على توفير الضمانات الكفيلة بتأمينهم على مناصبهم وتنظيم امر علاوتهم وترقياتهم (٣٦) ، الى ان اصدر الخديو اسماعيل مرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ والذى كلف فيه نوبار بتشكيل نظارة تعاونه فى الحكم ، وقد ضمن اسماعيل ذلك المرسوم القواعد التى تتبع فى اسناد مناصب وهى تتلخص فى الاتى :

أولا — المديرون والمحاقظون ومأمورو الضبطيات يعينون بأمر عال بناء على رأى الناظر المختص وكذلك موافقة رئيس مجلس النظر .

(٣٦) أنظر نص مرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ فى مجموعة القوانين والمراسيم لسنة ١٨٧٨ .

ثانياً — المأمورون ذو المناصب العالية يعينون بأمر عال بناء على رأى الناظر المختص .

ثالثاً — أرباب الوظائف الصفري يعينون بقرار من الناظر المختص (٣٧) .

نستطيع ان نقول أنه قد بقى أمر الموظفين في مصر راجعاً الى ادارة ولى الأمر وحده لمدة طويلة يتصرف فيهم كيفما شاء ، وبذلك لم توخل العلاقة بين الادارة وموظفيها في دور التنظيم الا بالأمر العالى الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ بتشكيل مجلس النظار اذ نص فيه على أن ولى الأمر عزوفاً منه عن الانفراد بالأمر عمداً الى انشاء المجلس كهيئة ذات سلطة لها ادارة عامة على المصالح . كما نص في صدد تحديد وظيفة مجلس النظار واختصاص كل ناظر في نظارته على النحو الذى — ذكرناه من قبل . ومن الجدير بالذكر أنه فيما يتعلق بكبار الموظفين الذين نص المرسوم على تعيينهم بأمر عال قد سمح للناظر الحق في ايقافهم عن أعمالهم بعد الاتفاق مع رئيس هيئة النظار ، وقد عرف هذا الفريق فيما بعد بذو المراسيم . كما حتم على أرباب الوظائف والمستخدمين في كل فرع من فروع الادارة بذل الطاعة لرؤساء مصالحهم وعدم تلقى الأوامر الا منهم . وجرى العمل على فصل صغار الموظفين بقرار من النظار كل في حوود نظارته . غير أن الخديو توفيق عندما أصدر أوامره الى رياض باشا لتشكيل النظارة في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ جعل الموظفين فئتين ، فئة أولى تتألف ممن يشغلون وظائف عالية معينة وهؤلاء يعينون بأمر عال بعد موافقة مجلس النظار ، وفئة ثانية تشكل من صغار الموظفين ويعينهم الناظر المختص (٣٨) .

ولما لم يكن تمت ما يكفل حسن اختيار الموظفين واستمرارهم في وظائفهم فقد رأى بعد ذلك احاطة الموظفين ببعض الضمانات التى تضمنى عليهم الأمن والثقة وتحد من استبداد رؤسائهم حتى يمارسوا أعمالهم بنفوس راضية

(٣٧) محمد حامد الجمل ، الموظف العام وفقها وقضاء ، ج ١ ، ص ٧

(٣٨) انظر مجموعة القوانين والمراسيم سنة ١٨٧٩ (أمر عال من

الخديو توفيق الى رياض باشا في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩) .

مطمئنة : فعندما تولى شريف باشا رئاسة مجلس النظار أثر قياس الحركة العرابية في سبتمبر سنة ١٨٨١ رفع الى الخديو تقريراً في ٣٠ أكتوبر ١٨٨١ باقتراح بإجراء اصلاحات في شئون الموظفين وبتأليف لجنة لبحث هذه الحالة (٣٩) فأسفر بحثها عن اصدار أمر عال في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ . وهو أول تشريع نظم الخدمة المدنية في تلك الفترة موضوع بحثنا وقو اشتمل هذا الأمر العالي على لائحة تسوية حالة المستخدمين الملكيين والتي تتضمن شروط تعيين موظفي الحكومة وترقيتهم وفصلهم . وقد قررت اللائحة (٤٠) المبادئ الآتية :

- ١ — تقسيم الوظائف الى وظائف رئيسية ووظائف صغيرة مع جواز تقسيم كل قسم منهما الى درجات متفاوتة في الماهية (المادة الاولى) .
- ٢ — بيان الشروط الواجب توافرها في راغب التوظيف وتتلخص في حسن السير والسلوك واللياقة الطبية وجعل امتحان المسابقة أساساً للدخول في القسمين (المادة الثالثة) والترقية من الوظائف الصغرى الى الوظائف الكبرى .
- ٣ — وضع المعين مدة من الزمن تحت الاختبار قبل تعيينه نهائياً (المادة الرابعة) .
- ٤ — انشاء مجلس ادارة وتاديب في كل مصلحة للنظر في مسائل الترقيات والتأديب (المادتان الثانية والسادسة) .

(٣٩) جاء في تقرير شريف الى الخديو أن « حالة المستخدمين الملكيين تستحق التفات الحكومة اليها فانه ينبغي أن توضع قوانين مع مطابقة أحكامها وامكان النظر فيها بغاية الدقة ومزيد الاعتناء بتبين فيها الشروط التي يلزم مراعاتها في قبول المستخدمين من أى رتبة كانوا بالمصالح الملكية وترقيتهم ورفقتهم ليكونوا آمنين مما عساه أن يحصل في أى وقت من الاجراءات الاستبدادية التي يترتب عليها منع تقدمهم وتعويق ترقيتهم فانها تلغى الحقوق المكتسبة بمزيد الشرف وتتمام الفخار وأن الحكومة بواسطة تأييدها حالتهم يحق لها أن تعتمد تمام الاعتماد على ما يأتون به من المساعدة والمعاونة في أمر ترتيب المصالح وتنظيمها الموجهه عنان اجتهادها نحوه الآن » . انظر : اسماعيل زكى ، ضمانات الموظفين في التعيين والترقية والتاديب ، ص ٤

(٤٠) انظر نص اللائحة في : أحمد محمد حسن وآخر ، مجموعة القوانين واللوائح ، ج ٢ ص ١٥٦٨ — ١٥٧٢

٥ — وجوب قضاء مدة في الدرجة المراد الترقية منها وجعل الترقية في الوظائف الصغيرة بالجدارة في الثالث وبالأقدمية في الثلثين ، وفي الوظائف الرئيسية بالجدارة في الثلثين وبالأقدمية في الثلث (المادة السابعة) وإجراء الترقيات من واقع جداول يحررها رؤساء المصالح بناء على التقارير التي يقدمها رؤساء الأقسام سنوياً عن كل موظف تابع لهم ويوافق عليها مجلس الإدارة ويعتمدها الناظر (المادة السادسة) .

٦ — تحرير الجزاءات التأديبية التي يوقعها الرئيس والجزاءات التي يجب أن تصدر من مجلس لإدارة (المادتان الثامنة والتاسعة) .

٧ — استثناء الموظفين المعيّنين بأمر عال (المادة العاشرة) وموظفي المحاكم والمؤقتين (المادة السادسة والعشرون) من أحكام هذا الأمر العالي .

٨ — تكليف المصالح الاميرية بأن تقدم مشروع لائحة داخلية تتضمن القواعد التي ترى المصلحة ذات الشأن السير عليها في شئون موظفيها في حدود هذا الأمر العالي (المادة الثامنة والعشرون) .

وبمقتضى لائحة شريف هذه أصبح امتحان المسابقة أساس التعيين في الوظائف الحكومية (٤١) . ويبدو أن الهدف من ذلك كان محاولة وضع ضوابط لتنظيم الجهاز الإداري عن طريق جعل الامتحان الأساس في اختيار الموظفين (٤٢) . كما أصبحت الترقية تتم بناء على ترشيح لجنة إدارية من واقع تقارير سنوية يقدمها الرؤساء عن الموظفين التابعين لهم (٤٣) . وصارت الجزاءات التأديبية بالنسبة للموظفين لا تصدر إلا عن طريق مجالس خاصة (٤٤) .

وفي ٣ يونية ١٨٨٣ صدر أمر عال تكميلي للأمر العالي سالف الذكر قرر ما يأتي :

-
- (٤١) المادة الثالثة من اللائحة .
 - (٤٢) محمد علي رسلان ، المصدر السابق ص ٥٧
 - (٤٣) المادة السادسة
 - (٤٤) المادة الثانية .

١ - سريان مبدأ الامتحان على الترقيات وتنظيم الاولوية عند تعادل الجدارة .

٢ - قصر الامتحان على موظفى وزارات الحكومة الا فى الاجوال الاستثنائية .

٣ - الترخيص لكل مصلحة بأن تقرر كيفية الامتحان والمواد التى يمتحن فيها المتقومون .

٤ - تخويل مجلس النظار السلطة فى الخروج عن احكام الامر العالى سالف الذكر .

وفى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ صدر أمر عال بجعل اختصاص المجلس الادارى والتأديب قاصرا على مسائل التأديب ، وبناء على المادة الرابعة والعشرين من الامر العالى الصادر فى ١٠ ابريل ١٨٨٣ صدرت أوامر عالية بلوائح داخلية بالمصالح الاتية :

— الديوان العام لنظارة الداخلية (أمر عال فى مارس ١٨٨٦)

— مصلحة الجند والبوليس (أمر عال فى مارس ١٨٨٦)

— مصلحة الصحة العمومية (أمر عال فى ٢١ فبراير ١٨٨٦)

— المحاكم والنيابة (أمر عال فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٣) .

اما اللائحة الداخلية الخاصة بنظارة الأشغال العمومية فقد صدر بها قرار مجلس النظار فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٧ (٤٥) .

وبتاريخ ١٧ يونية ١٨٨٩ صدق مجلس النظار على لائحة جديدة تتعلق بتعيين المستخدمين الملكيين وترقيتهم ، وأهم ما جاء بها ما يأتى :

١ - تركيز امتحان طالبى التوظيف فى لجنة المستخدمين الدائمة التابعة لنظارة المعارف .

٢ - اعطاء الاولوية فى اسناد الوظائف للمصريين .

٣ - تحديد أقل سن للدخول فى خدمة الحكومة بالثامنة عشرة .

(٤٥) دار الوثائق القومية ، محفظة مجلس النظار رقم ١٣

٤ — الاعتراف بوجود كادر فنى .

٥ — تحديد الراتب الفاصل بين الوظائف العليا والصغرى ، فكان صغار الموظفين هم الذين يتقاضون راتباً اقل من ١٨٠ جنيهاً سنوياً (٤٦) .

٦ — نصت هذه اللائحة على أن معلمى المدارس ومستخدمى البوليس يعاملون بمقتضى لوائح خاصة (٤٧) .

وبمناسبة اعطاء شهادات دراسية صدر أمر عال فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ يعدل الأمر العالى سالف الذكر (١٠ ابريل سنة ١٨٨٣) ويعفى حاملى الشهادات الدراسية من تأدية امتحان الدخول فى خدمة الحكومة ، وبذلك استغنى عن تأدية الامتحان أمام اللجنة المستديمة وتم الاستغناء عنها لسنة ١٨٩٥ (٤٨) . ويبدو ان مسألة جعل الامتحان أساساً للتعيين فى وظائف الحكومة لم تكن تتفق وميول القائمين على جهاز الادارة فى ذلك الوقت . وبذلك فقد عادت الى الادارة حريتها التامة فى تعيين وترقية الموظفين وأصبح الاصل هو حرية الدولة فى اختيار موظفيها بينما صارت المسابقة هى الاستثناء فى أضيق الحدود (٤٩) .

ومع أن حجم الخدمة المدنية لم يحدد بتطرف فان البريطانيين حاولوا أن يحددوا أو يظهروا بوضوح مدخل هذه المتطلبات . ففى عام ١٨٩٢ قسمت الادارة الى مستويين عال وأدنى ، ومع أن فرصاً محددة وجدت للنقل من الودجات الدنيا الى الدرجات العليا ، فانه كان شيئاً أساسياً أن الدرجات العليا كانت مخصصة لخريجي المدارس الثانوية بينما الدرجات الدنيا لخريجي

(٤٦) انظر نص اللائحة فى مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٨٨٩ ص ٤٨٥ — ٤٩١

(٤٧) انظر القرار الصادر فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨٦ الشامل لللائحة مصلحة البوليس فى محفظة نظارة الداخلية رقم ٣٤ والأمر العالى الصادر فى ٢٣ مايو سنة ١٨٨٧ بالتصديق على لائحة ترتيب نظارة المعارف فى : دار الوثائق القومية — محفظة مجلس النظائر رقم ٤٣

(٤٨) . اسماعيل زكى ، المصدر السابق ، ص ٢١٣

Tignor, Op. Cit., P. 204.

(٤٩)

المدارس الابتدائية . والحقيقة أن تقسيم البيروقراطية الحكومية أجرى بحزم بواسطة القيادة الادارية في نهاية القرن التاسع عشر . ذلك أن حائزى الشهادة الابتدائية مهما كانت المراكز التى يشغلونها لم يستطيعوا الوصول الى مرتب يتجاوز عشرة جنيهات (٥٠) .

وهذا الاصلاح — على نحو ما سنفصله الان — قصد به تحسين مستوى الخدمة المدنية وذلك بتشجيع اولياء الامور على ارسال أبنائهم الى المدارس الثانوية ليكونوا مميزين عن غيرهم ممن لم يتمكنوا من الحصول سوى على الشهادة الابتدائية فقط . كما قصد أن تكون الخدمة المدنية أكثر حزمًا وأكثر تماسكًا بالشكليات والتقاليد وكذلك الانتقاص من أهمية الافراد الذين اقتصروا فى دراستهم على الشهادة الابتدائية . والحقيقة أن نفقات التعليم كانت باهظة بالنسبة لمستويات المصريين ولم تتمكن عائلات كثيرة من تعليم أبنائها الى مستوى أعلى من الشهادة الابتدائية (٥١) .

فالتعليم قد اعتبر منذ عهد محمد على بمثابة ممول لبيروقراطية الحكومة، وبذلك فإن اصلاحات البريطانيين وثقت — كما رأينا — الصلة بين التعليم والحكومة ، أعطتها الصفة الرسمية ، فكان حاملوا الشهادات يعتبرون تلقائيًا مرشحين للمناصب فى الخدمة المدنية (٥٢) .

وعلى أية حال ففى أول يونية سنة ١٨٩٣ صور أمر عال بترتيب درجات الوظائف الادارية الكبيرة فى المديرية والمحافظات ثم صدر أمر عال آخر فى ١٣ مايو سنة ١٨٩٥ ألغى الاوامر النعالية الصادرة فى ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٢ و ٩ ابريل سنة ١٨٩٢ وأول يونية سنة ١٨٩٣ وقرر قواعد ناسخة لما تقدمها من القواعد وتناول التعديلات الآتية :

١ — تخفيض مقياس التميز بين الوظائف الرئيسية والوظائف الصغيرة

الى ١٢٠ جنيه سنويا .

- ٢ — جعل أقل سن للدخول في خدمة الحكومة التاسعة عشرة .
- ٣ — الحصول على دبلوم فنى لشغل وظيفة فى ترتيب الورجات الفنية .
- ٤ — قصر الوظائف على المصريين (٥٣) .
- ٥ — تشكيل لجنة استشارية فى كل مصلحة حكومية لاختيار الموظفين اللازمين لقسم الوظائف الرئيسية .
- ٦ — تحديد المدة الواجب قضاؤها فى الدرجة قبل الدرجة المراد ال رشيح اليها .
- ٧ — تقرير مبدأ الكفاءة فى الترقية الى الوظائف الكبيرة ومبدأ النصف بالاقدمية والنصف بالكفاءة فى الوظائف الصغيرة .
- ٨ — اجازة ترقية حاملى شهادة الدراسة الابتدائية الى قسم الوظائف الكبيرة بنسبة وظيفة واحدة من وظيفتين ، وفى حالة تجاوز هذه النسبة يجب الحصول على موافقة اللجنة المالية ومجلس النظار باستثناء شاغلى الوظائف الفنية من هذه القاعدة .
- ٩ — تخويل اللجنة المالية ومجلس النظار سلطة الخروج عن احكام الامر العالى .
- وفى ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٧ صدر امر عال وفق بين احكام الامر العالى السابق الاشارة اليه والامر العالى الصادر فى ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ باعتبار الدبلومات والشهادات الدراسية المعطاة من الحكومة المصرية وما هو معادل لها فى الدخول فى خدمة الحكومة . وجعل بنسبة الترقيات من الوظائف الصغيرة الى الوظائف الكبيرة وظيفة واحدة من ثلاث وظائف بالنسبة لحاملى شهادة الدراسة الابتدائية واستثنى من هذه القاعدة موظفى المديرية والمحافظات .

وفي ٢٤ يونية سنة ١٩٠١ صدر أمر عال بلائحة المستخدمين الملكيين (٥٢) وأهم التغييرات التي اشتملت عليها ما يأتي :

١ — إلغاء الكادر الفني ذلك أن وجوده كان مدعاة للتحايل على تمكين موظفين غير فنيين من الدخول في الخدمة أو الحصول على ترقية خروجاً على القواعد العامة .

٢ — إلغاء النص الخاص بشغل نصف الوظائف الخالية في الوظائف الرئيسية من حملة شهادة الدراسة الابتدائية ذلك أن وجود هذا النص لم يمنع من ترقية غير قانونية ولم يكن من شأنه اغراء الشبان المصريين على الاقبال على المدارس الثانوية . وبذلك فقد منع ترقية حملة شهادة الدراسة الابتدائية الذين دخلوا الخدمة بعد صدور هذا الأمر العالي الى درجة محدد لها راتب أكثر من عشرة جنيهات واستثنى من ذلك ضباط البوليس .

٣ — اندماج الوظائف الرئيسية في الوظائف الصغرى .

٤ — التمييز بين الداخلين في الكادر والخارجين عنه .

٥ — اطلاق يد الرئيس في اختيار وترقية الموظفين التابعين له فيمن تتوافر قيتهم الشروط الأساسية المتصوص عليها في الأمر العالي .

٦ — كان هذا الأمر يطبق على جميع الموظفين ما عدا الفئات الآتية :

أولاً : المعينون بمرسوم .

ثانياً : موظفو بعض المصالح كصندوق الدين العمومي ومجلس الصحة البحرية والكورنيتين والمحاكم المختلطة ووزارة الأوقاف والمجالس البلدية والمحلية ومجالس المديرية .

ثالثاً : الخدمة الخارجون عن هيئة العمال (٥٤) .

(٥٣) أنظر نص اللائحة في مجموعة القوانين واللوائح المعمول بها في

مصر ج ٢ ص ١٥٨٥ — ١٥٩٢

(٥٤) اسماعيل زكى ، المصدر السابق ص ٢١٥ — ٢١٦

وترجع أهمية هذه اللائحة الى أنه بالرغم من أنه قد صدرت عدة أوامر عالية وقرارات وزارية لاحقة لتاريخ صدور هذه اللائحة تتعلق بشئون الموظفين الا أن هذه اللائحة استمرت طوال فترة بحثنا (١٨٨٢ — ١٩٢٢) أساس لوائح الموظفين والنظم المتعلقة بهم .

ومن دراستنا لهذه اللائحة اتضح لنا النقاط الآتية :

أولا : يبدو أن الأزمة المالية التي كانت تمر بها البلاد في ذلك الوقت كانت من وراء اصدار هذه اللائحة لأن هذه اللائحة حرصت على الاقتصاد في أوجه الصرف المتعلقة بشئون الموظفين .

ثانيا : نصت هذه اللائحة على أن ترتيب درجات المستخدمين في نظارات الحكومة ومصالحها المختلفة يكون بتصديق من اللجنة المالية ومجلس النظار كما اشترطت الا يزيد مجموع ما يصرف من الماهيات عن المتوسط المقرر لها في الترتيب ، ومن ثم فلم يكن من الممكن تعيين أحد الموظفين أو منحه علاوة أو ترقية مما يترتب عليه تجاوز ذلك المتوسط (٥٥) .

ثالثا : ضرورة أن يكون المرشح للوظيفة الحكومية من المصريين واعتبرت اللائحة المصرى هو « من كان من رعايا الدولة العلية مولودا وقاطنا في القطر المصرى أو مقيما فيه منذ خمسة عشر عاما على الأقل » (٥٦) .

رابعا : لا يجوز أن يقبل في خدمة الحكومة مرشح غير مصرى لشغل وظيفة شغلها أخيرا مصرى سواء أخلت أو استحدثت الا بعد مصادقة اللجنة المالية ومجلس النظار ، كما اشترطت اللائحة عدم جواز قبول مرشح غير مصرى في خدمة الحكومة المصرية الا بعد مصادقة لجنة شكلت لهذا الغرض برئاسة المستشار المالى (٥٧) .

(٥٥) المادة الأولى والثانية والثالثة من اللائحة .

(٥٦) المادة التاسعة والعاشرة من اللائحة .

(٥٧) أعضاء هذه اللجنة هم : المستشار القضائى ومستشار نظارة الأشغال ووكيل وزارة الزراعة — المادة ١٨ ، ١٩

خامسا : حددت اللائحة مواعيد منح العلاوات للموظفين بجعلها في أول يناير واشترطت مضي سنتان عليهم من تاريخ حصولهم على آخر علاوة أو ترقية ، كما حددت للترقية ضرورة مضي سنتين على آخر درجة يشغلها الموظف ونصت على عدم جواز ترقية المستخدم الى أكثر من درجة واحدة الا بعد موافقة اللجنة المالية وتصديق مجلس النظار(٥٨) . غير أنها أغفلت النص على أخذ رأى اللجنة المالية في الاختيار للوظائف الكبرى ومن ثم لم يقيد الرئيس في ملء الوظائف الخالية الا بمراعاة توافر الشروط القانونية فيمن يراد تعيينه أو ترقيته .

سادسا : فيما يتعلق بالموظفين الظهورات فقد اشترطت اللائحة أن يكونوا حاصلين على شهادة الدروس الابتدائية على الأقل(٥٩) .

سابعا : بموجب هذه اللائحة صار مجلس النظار هو السلطة المختصة بالتشريع في شئون الموظفين فأصبح من حقه ممارسة ذلك بقرارات فردية استثنائية أو بقرارات تنظيمية عامة ، كما أنه في ظل هذه اللائحة كان لا يجوز الطعن في قرارات مجلس النظار المتعلقة بتعيين أو ترقية أحد الموظفين بحجة أنه مخالف لكادر الموظفين أو لأحكام التوظيف على اعتبار أن هذا التعيين استثناء يدخل في دائرة اختصاص المجلس(٦٠) .

على أن الأمر العالى الصادر في ٢٤ يونية سنة ١٩٠١ قد عدل بالقانون رقم ٦ الصادر في ١٧ أبريل سنة ١٩٠٩ بإلغاء المادة الخامسة التي كانت تحدد مدة معينة لصلاحيّة شهادتى الدراسة الابتدائية والثانوية كأداة للدخول في الخدمة . وبذلك أصبحت جميع الشهادات الابتدائية والشهادات الثانوية التي أعطتها نظارة المعارف أو التي تعطى في المستقبل صالحة باستمرار للتوظيف في مصالح الحكومة(٦١) .

(٥٨) أنظر المادة ٢٢ ، ٢٣ من اللائحة .

(٥٩) المادة ٢٧ من اللائحة .

(٦٠) محمد على رسلان ، المصدر السابق ، ص ٧٤

(٦١) المادة الثانية من القانون رقم ٦ الصادر في ١٧ أبريل سنة

١٩٠٩ — أنظر : نص القانون في مجموعة القوانين واللوائح ج ٢ ص ١٥٩٣

وكذلك عدل هذا الأمر أيضا بالقانون رقم ٩ الصادر في سنة ١٩٠٩ باعتبار الرسوب بشروط معينة في امتحان شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أداة للدخول في الخدمة ، وبالإضافة الى ما سبق فان هذا الأمر الصادر في ٢٤ يونية سنة ١٩٠١ قد تم تعديله أيضا بمراسيم عدة منها مرسوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ المعدل بالمرسوم الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩١٦ بكيفية تشكيل اللجنة التي تختار المرشحين الأجانب وكذلك المرسوم الصادر في ٣٠ مارس سنة ١٩١٥ بتحويل الرؤساء حق فصل المعينين تحت الاختبار في أى وقت قبل التعيين بصفة نهائية ، وأيضا المرسوم الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ بالاستثناء من الاجراءات التي تتخذ في اختيار الأجانب للدخول في خدمة البوليس . كما عدل الأمر العالى الصادر في ٢٤ يونية سنة ١٩٠١ أيضا بقرارات من مجلس الوزراء وبآراء من اللجنة المالية وتفسيرات من وزارة المالية (٦٢) .

وهكذا يتضح لنا من العرض السابق أن التشريعات الخاصة بشئون الموظفين نظمت في بادئ الأمر بأوامر عالية ثم عدلت فيما بعد بقوانين أو أوامر عالية أخرى أو بقرارات من مجلس الوزراء ويثور الآن سؤال ، هل كان للسلطة الادارية أو مجلس الوزراء حق تعديل هذه الأوامر العالية ؟ ويجرنا هذا الحديث عن الهيئة التي كان لها حق تنظيم شئون الموظفين . وكما يقول بعض الباحثين بأن هذه المسألة تتعلق معرفتها بدستور كل بلد . وفي مصر فان الأمر العالى الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ صدر قبل اصدار القانون الاساسى وكان القانون الاساسى ابان قيام مجلس شورى القوانين ثم الجمعية التشريعية يقضى بضرورة اخذ رأى المجلس أو الجمعية في كل امر عال يشمل لائحة ادارة عامة (٦٣) . غير أن الحكومة كثيرا ماكانت تخالف هذا النص استنادا الى فتوى قلم قضاياها الذي رأى حصر التقنين في مدى ضيق اذ رأى « أنه لا يكفى لعرض قانون أوامر عال على مجلس شورى القوانين أن يكون القانون أو الأمر العالى عاما للأهلين بل يجب فوق ذلك ان

(٦٢) اسماعيل زكى ، المصدر السابق ، ص ٦

(٦٣) المادة ١٨ من القانون والصادر في ١ مايو سنة ١٨٨٣ والمادة

٩ من القانون رقم ٢٩ الصادر في ١ يوليو سنة ١٩١٣

يكون متضمنا تغييرا في قواعد التشريع المتبعة «(٦٤) . والحقيقة أن الحكومة لم تكن تجرى على خطة واحدة سواء في ترتيب المصالح العامة أو في تنظيم شئون الموظفين . فمثلا فيما يتعلق بمسائل الموظفين كانت الأوامر العالية الخاصة بقبولهم وترقيتهم تصدر دون أخذ رأى مجلس شورى القوانين في حين أن هذا الرأى أخذ في الأوامر العالية الصادرة في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ و ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ و ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بتنظيم الاجراءات التأديبية(٦٥) .

نخلص من هذا انه لم تكن توجد أحكام عامة لاختيار الموظفين للخدمة المدنية ، فبعض المصالح تستخدم الامتحانات في حين أن مصالح أخرى كانت تعتمد على الامتحانات التى كانت تجريها وزارة المعارف ، كما أن عددا آخر من الموظفين كان يتم تعيينه فعلا بدون اجراء امتحان . وفى وقت متأخر قبل عام ١٩١٤ نجد أن بعض المصالح لم تكن قد انتهت بعد من وضع قواعد معينة لاختيار موظفيها(٦٦) .

وقد أبدى القائمون على أجهزة الادارة في مصر في عدة مناسبات ضرورة اعادة النظر في ضمانات الموظفين وأثبتت لجنة فحص تقديرات الميزانية سنة ١٩١٥ أن الحالة غير مرضية ، وأوصت بتشكيل لجنة لوضع المبادئ العامة التى يجب أن يسير عليها جميع موظفى الحكومة(٦٧) . وفى عام ١٩٢١ كلف مجلس الوزراء وزارة المالية بوضع مشروع قانون للتوظيف ولما لم تقدم وزارة المالية المشروع سالف الذكر، قرر المجلس ثانيا في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ المشروع في سن شروط الاستخدام والترقيات والعلاوات والاجازات والاجراءات التأديبية وغيرها وغيرها مما يتعلق بشئون الموظفين . ولكن هذه اللجنة حلت بعد حل البرلمان في تلك السنة قبل أن تتم مهمتها .

(٦٤) اسماعيل زكى ، المصدر السابق ، ص ٢١٩

(٦٥) نفس المصدر ، ص ٢٢٠

(٦٦) Tignor, Op. Cit. P. 205

(٦٧) محمد عبد الرحيم عنبر ، اصلاح أداة الحكم ، ص ١١٥

مؤهلات ومرتببات الموظفين :

ننتقل الآن الى الحديث عن المؤهلات ومرتببات موظفى الادارة المصريين فنلاحظ أن مصر قد عانت كثيرا من مسألة تحديد المؤهلات العلمية اللازمة للتعيين فى وظائف الحكومة حيث أصبحت هذه المؤهلات الوسيلة الوحيدة التى يلجأ اليها المثقفون للحصول على الوظائف(٦٨) . وقد يعطينا هذا بعدا لمدى تأثير المؤهلات العلمية فى وظائف الادارة . وكانت الوظائف كما سبق أن ذكرنا تنقسم الى قسمين وظائف كبرى ووظائف صغرى . وكان الراتب هو السمة التى تميز بين الاثنين وكان لا يرقى الى الوظائف الكبرى من كان حائزا على شهادة الدراسة الابتدائية فقط وذلك بهدف حث الشبان المصريين على الالتحاق بمراحل التعليم العالية(٦٩) .

وفى تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها (١٨٨٢ - ١٩٢٢) كان الأمر مزيجا من القواعد القانونية فى هذا الشأن ، فالوظيفة العامة كان يشترط لشغلها أحيانا الحصول على مؤهل من نوع خاص كالوظائف الفنية مثل وظائف المهندسين والقضاة وفى أحيان أخرى وهو الصفة الغالبة كان يكفى أى مؤهل من المؤهلات المحددة المعترف بها كشرط للدخول فى خدمة الحكومة . كما كان يحدد مستوى معين من الثقافة والتخصص المهنى لشغل وظيفة عامة فى حدود الحد الأدنى للمؤهلات اللازمة للادارة ، وفى بعض الأحيان كان المشرع يسعر المؤهل فيجعل له راتبا ودرجة معينة ، أما فى أغلب الأحيان فكان الموظف يشغل الوظيفة ويحدد مرتبه دون أن يكون لمؤهله أى اثر فى تقدير المرتب .

أما الذين كانوا يقبلون فى خدمة الحكومة فمنهم من كان حاصلا على دبلومات عالية من المدارس العليا التابعة لوزارة المعارف وكذلك حملة الشهادة الثانوية الذين التحقوا باحدى المدارس العالية خلال الخمس سنوات السابقة على التعيين ولم يتمكنوا من الحصول على دبلومها وأيضا الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية بشرط أن يكون قد مضى على حصولهم على هذه الشهادة خمس سنوات قبل تعيينهم . أما الشهادات التى

(٦٨) محمد حامد الجمل ، المصدر السابق ، ص ٦٦٦

(٦٩) اسماعيل زكى ، المصدر السابق ص ١٧

كانت تعتبر معادلة لشهادة الدراسة الثانوية عند التعيين فهي شهادة المدرسة الحربية ولو لم تكن مصحوبة بالشهادة الابتدائية وأيضا الدبلومات التي تمنحها مدرسة الصناعة ومدرسة الفنون والصنایع والمدرسة البيطرية وكذلك قسم المعلمات في المدرسة السنية بشرط أن تكون مصحوبة بالشهادة الابتدائية .

كذلك كان يقبل في خدمة الحكومة أيضا حملة شهادة الدراسة الابتدائية الذين سبق التحاقهم بالمدارس الثانوية خلال ثلاث سنوات سابقة على تعيينهم ولم يتمكنوا من حصولهم على شهادة الدراسة الابتدائية الذين سبق التحاقهم بمدرسة الصناعة ومدرسة الفنون والصنایع في القاهرة والمدرسة البيطرية وقسم المعلمات في المدرسة السنية ولم يحصلوا على الدبلومات الخاصة بهذه المدارس . ويعامل نفس المعاملة أيضا حملة الشهادة الابتدائية الحاصلين على شهادة التمرين التي تمنحها مدرستی الفنون والصنایع بالقاهرة والمنصورة بشرط أن يكون قد مضى على حصولهم على آخر شهادة ثلاث سنوات قبل تعيينهم (٧٠) .

وكان التعيين قاصرا على حملة المؤهلات التي تمنحها الحكومة المصرية، أما بالنسبة للشهادات الدراسية التي كانت تمنحها المدارس والكليات الأجنبية فكانت تعتبر معادلة للشهادات المصرية إذا كان المرشح المصري قد حصل عليها خارج القطر عقب امتحانات أداها طبقا للشروط المقررة في المنهج الرسمي للكلية الأجنبية . وكان حملة مثل هذه الشهادات يتعين عليهم أداء امتحانات معادلة في اللغة العربية وفقا للقواعد المقررة كذلك كان يتعين على المرشحين الحاصلين على دبلومات أجنبية أرقى من شهادة الدراسة الثانوية ولم يكونوا حاصلين على هذه الشهادة أداء امتحان في جميع المواد المقررة للحصول على الشهادة الثانوية (٧١) .

(٧٠) محمد حامد الجمل ، المصدر السابق ، ص ٦٦٢ — ٦٦٣

(٧١) وكان يستثنى من ذلك المرشحون الحاصلون على شهادة أجنبية قبل ١ أبريل سنة ١٨٩٧ وكذلك الطلبة المقيمة أسماؤهم حتى هذا التاريخ في المدارس العالية أو المدارس الكلية الأجنبية إذا كان يكتفى بالتسوية لهؤلاء الامتحان في اللغة العربية أنظر : نفس المصدر ، ٦٦٣ — ٦٦٤

وكانت نظارات الحكومة ومصالحها تعد قوائم بأسماء المرشحين لشغل وظائفها الخالية ، وكان ترتيب هذه القوائم يتم اما حسب المؤهلات الحاصلين عليها أو حسب خدماتهم السابقة للحكومة . وكانت الدرجات التي تملأ في الوظائف العليا تخصص للترقية عليها لكنه كان يتم تخصيص نصف الدرجات التي تملأ في ادارات الحكومة ليشغلها حملة الدبلومات العالية وشهادة الدراسة الثانوية وما في مستواها . وكان الحاصلون على دبلومات المدارس العليا يعينون بمرتبة قدره ثمانية جنيهات شهريا وفي درجة مربوطها من ثمانية جنيهات الى اثني عشر جنيها شهريا ولكن حملة ليسانس الحقوق ودبلوم الطب ومدرسة المهندسين كانوا يمنحون راتبا شهريا قدره ١٢ جنيها . اما حملة شهادة الدراسة الثانوية الذين التحقوا بمدرسة عليا دون الحصول على دبلومها ومن في حكمهم فقد كانوا يتقاضون مرتبا شهريا قدره ١٠ جنيهات . وكان حملة الشهادة الابتدائية ومن في حكمهم يعينون في آخر درجة من الكادر ، اي جدول ترتيب الماهيات وبأدنى فئتها . وكما سبق أن ذكرنا كان لا يجوز تعيين حملة الابتدائية في درجة تزيد ماهيتها على عشرة جنيهات باستثناء من يعين منهم ضابطا في البوليس أو في وظيفة ملازم ثان في خفر السواحل (٧٢) .

على أن هناك بعض الوظائف العامة كان يتطلب شغلها الحصول على مؤهلات علمية خاصة تتفق ومقتضيات هذه الوظائف كوظائف القضاء أو أعضاء النيابة فقد كان يشترط لتعيينهم الحصول على دبلوم مدرسة الحقوق سواء من مدرسة الحقوق الخديوية بمصر أو من كلية أجنبية (٧٣) .

والواقع أن النظارة التي كانت تجذب معظم الشباب المتعلم هي نظارة الحقانية حيث كانت المصدر الرئيسي التي تستوعب نسبة كبيرة من خريجي مدرسة الحقوق وهي أكبر المؤسسات التعليمية نشأت في مصر . وكانت نظارة الحقانية تستخدم هؤلاء الشبان كثيرا في الأعمال المتعلقة بتحقيق الجرائم أو تقديم قضايا الحكومة للمحاكم . ومع أن هذه النظارة كانت

(٧٢) محمد حامد الجمل ، المصدر السابق ، ص ٦٦٤ — ٦٦٥

(٧٣) بعد أداء امتحان في عدة مواد قانونية حتى تكون معادلة للدبلوم

تحصل على أفضل العناصر لكنها كانت تدفع لهم مرتبات منخفضة . وكان هذا عاملا يسبب كثيرا من عدم الرضاء . ولم يكن مثار دهشة عندئذ !. يكون للحركة الوطنية أنصار كثيرون بين شاعلى الدرجات الدنيا فى نظارة الحقانية(٧٤) .

وبالنسبة للمهندسين فى وزارة الأشغال العمومية كان يشترط لتعيينهم ضرورة الحصول على دبلوم مدرسة الهندسة . أما الأطباء فكان يقتضى ضرورة الحصول على دبلوم مدرسة الطب وكان من حق المصالح الحكومية تعيين حملة المؤهلات المختلفة فى الوظائف الشاغرة بها دون أى قيد سوى الالتزام بقاعدة التفضيل التى كانت تقضى بتفضيل حملة الشهادات العليا عن غيرها من الشهادات الأخرى .

ويتضح مما سبق أنه ما عدا ذلك من الوظائف الكتابية والإدارية المتوسطة والدنيا فقد كان الأمر متروكا لتقدير الإدارة فى حدود الحد الأقصى للدرجة والمرتب إلا أنه كان يرد بالميزانية بالنسبة لوظائف معينة تحديد غير مباشر لنوعيات الثقافة الواجب توافرها فى المرشح ، حيث أن تحديد درجات معينة فى الميزانية لوظائف كتابية مثلا ، بينما تقتضى أحكام قانون المصلحة المالية تعيين حملة مؤهلات معينة فى هذه الدرجات ، يعنى أن تلك الوظائف يشترط لشغلها قدر معين من الثقافة التى تكشف عنها تلك المؤهلات الدراسية وإن كان ذلك بصفة غير مباشرة(٧٥) .

(٧٤) Tignor, Op. Cit., P. 205.

(٧٥) لعل من أبرز الأمثلة على العلاقة بين تلك المؤهلات التى اشترطت لشغل الوظائف العامة باستمرار وبين الدراسة ما جاء فى منشور وزارة المالية فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بمناسبة تقرير إعادة امتحان شهادة الدراسة الابتدائية للبنين طبقا للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٣ بأن وزارة المعارف حينما سألتها وزارة المالية عن مدى صلاحية الشهادة الابتدائية للتعيين فى الحكومة ، كان ردها بأن الغرض الحقيقى من عمل امتحان شهادة الدراسة الابتدائية سنة ١٨٩٢ هو أعداد تلاميذ للالتحاق بالمدارس الثانوية والخصوصية . وبعد أن تبين أن كثيرا من الحاصلين على الشهادة الابتدائية اكتفوا بحصولهم على هذه الشهادة وفضلوا الوظيفة الحكومية على استكمال الدراسة فى المدارس الثانوية حيث كانت الحكومة نفسها فى حاجة ماسة الى مرشحين من هذه الفئة ولذلك قررت الحكومة إلغاء هزم الشهادة سنة

ويجبر بنا أن نشير الى أنه من خلال استعراضنا لمجموعة كبيرة من ملفات خدمات الموظفين المصريين والمتصرين اتضح لنا أن عددا كبيرا منهم كان يعمل بالحكومة بدون مؤهلات على الاطلاق ، ورغم ذلك كانوا يصلون الى مناصب كبرى في الحكومة .

واستكمالا لبحث موضوع مؤهلات ومرتبات الموظفين نرى أنهم بالرغم مما عرف عن فئة الموظفين في مصر في تلك الفترة من أنها تعد من الفئات المحظوظة وذلك لتركز العلم والمال بين أفرادها ، إلا أن صغار الموظفين كانوا يشكون من قلة مرتباتهم الناجم عن ارتفاع نفقات المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار خاصة في المدن والبنادر (٧٦) .

ومسألة ارتفاع تكاليف المعيشة — على حد قول كرومر — أمر لم يكن يختلف فيه اثنان ، إلا أننا نلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً بين مرتبات كبار الموظفين الوطنيين وبين صغارهم ، فبينما كانت سلطات الاحتلال تحنو على كبار الموظفين وتقرر منحهم المرتبات الكبيرة ، هذا بالإضافة الى سخائها في تقرير العلاوات التي تمنحها لهم وكذلك ترقياتهم السريعة هذا بخلاف المكافآت أو ما يعرف بالمرتبات الشخصية وغيرها من مصاريف الانتقال ، فإننا نجهدنا نحن على صغار الموظفين الذين كانت مرتباتهم لا تقى حاجتهم .

١٩١٥ بهدف منع توظيف حاملها والعمل على زيادة طلاب الشهادة الثانوية ثم اتضح لها بعد ذلك أن النتيجة التي كانت تسعى اليها لم تتحقق ، إذ أن معظم الطلبة كانوا يكتفون بحصولهم على شهادة الدراسة الثانوية قسم أول بهدف التوظيف في الحكومة ، ونجم عن ذلك أن المدارس الأهلية كانت تتساهل في قبول طلبة لم يتموا دراسة منهج السنة الرابعة الابتدائية مما أدى الى انحطاط مستوى التعليم الثانوي وتدهور نتائج امتحانات شهادة الدراسة الثانوية قسم أول ولذلك تقرر إلغاؤها وإعادة امتحان شهادة الدراسة الابتدائية لتكون شرطاً أساسياً للالتحاق بالمدارس الثانوية والخصوصية وذلك بهدف رفع مستوى الدراسة بهذه المدارس لا لتكون سبيلاً الى الاستخدام في المصالح الحكومية ، وبناء على هذه الأسباب طلبت وزارة المالية من وزارات الحكومة ومصالحها عدم ترشيح الحاصلين على الشهادة الابتدائية للتعيين في وظائف الحكومة — انظر : منشور وزارة المالية رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٣ في محافظ وزارة المالية محفظة رقم ٢٣ بدار الوثائق .

والحقيقة أن فئة كبار الموظفين الوطنيين كانوا هم العمود الفقري للاحتلال في السيطرة على الإدارة . صحيح أن كبار الموظفين الانجليز كانوا يجيدون احكام الرقابة والسيطرة على مقدرات الإدارة كلها ، الا أن سلطات الاحتلال كانت في حاجة الى كبار الموظفين المصريين ليسندوا اليهم الاعمال غير الرئيسية وليكونوا بمثابة واسطة الاتصال بينهم وبين صغار الموظفين الوطنيين حتى يمكن لعجلة الإدارة أن تسير في انتظام . ومن هنا فقد جاء التعاطف معهم — وان كان هذا نسبيا — لا حبا فيهم وانما تحقيقا لهدف تنظيمي في الإدارة . فالاحتلال كان يهمل السيطرة على إدارة البلاد كي يتمكن من السيطرة عن طريق الإدارة الى السيطرة الشاملة على كل مرافق البلاد ويوجهها الوجهة التي تخدم مصالحه .

وعلى أية حال فان مرتبات الموظفين ظلت حتى عام ١٩٠١ الى الوقت صدور لائحة المستخدمين لا تخضع لقاعدة عامة تنظيمية وانما كانت تترك لتقدير رؤساء المصالح الحكومية وهم من الانجليز ، وكانت تتفاوت هذه المرتبات بين مصلحة وأخرى فقد يكون العمل الذي يؤديه كاتب في مصلحة مثلا ويتقاضى عنه أجر شهري يختلف عن نفس العمل الذي يقوم به كاتب من نفس المستوى التعليمي في مصلحة أخرى وهكذا في مختلف الأعمال (٧٧) .

على أن صدور لائحة المستخدمين سنة ١٩٠١ لم تكن تحد من حرية رؤساء لجان المصالح في التفرقة في المعاملة بين كبار الموظفين وصغارهم لأن اللائحة لم تكن تلزمهم باتباع قاعدة قانونية في الترقيات — كما سبق أن أوضحنا — هذا بالإضافة الى أن كبار الموظفين أنفسهم لم يخضعوا للائحة المستخدمين سنة ١٩٠١ لأن اللائحة استثنت كبار الموظفين الذين يعيرون بأمر عال من تطبيق اللائحة . وعلى هذا فقد كان الفرق شاسعا في المعاملة بين كبار الموظفين وصغارهم وانعكس هذا على دجل الكبار والصغار . حقيقة أن كثيرين من صغار الموظفين المصريين — باعتراف سلطات الاحتلال — كانوا

(٧٧) نوهت كثير من الصحف لهذه الظاهرة وطالبت بضرورة رفع مرتبات صغار الموظفين أنظر : على سبيل المثال جريدة البصر عدد ١١٥ في ١٥ يناير سنة ١٨٩٨ .

يؤدون أعمالهم « بأمانة وغيره » وكان الراي العام في مصر وغيرها يعطف على صغار الموظفين كثيرا ويكثر من المقارنة بين سوء حالهم وبين المستوى المادي الكبير الذي كان يعيش فيه كبار الموظفين (٧٨) - ورغم ذلك لم يحظوا بالتقدير المادي أو الادبي الذي يحظى به كبار الموظفين .

ومن الواضح أن فئة الموظفين الصغار التي كانت تقاسى من غلاء الأسعار هي التي كانت تنحصر مرتباتها بين ١٠٠ ، ٣٠٠ جنيه في السنة (٧٩) . وهذه الفئة كانت تضطربهم « منزلتهم في الهيئة الاجتماعية أو مناصبهم الرسمية أن يسيروا على خطة معينة في معيشتهم » . وظلت رواتبهم فترة طويلة على ما كانت عليه رغم غلاء المعيشة غلاء فاحشا (٨٠) .

وفي الوقت الذي كانت فيه سلطات الاحتلال المسيطرة على الإدارة المالية لمصر ممثلة في المستشار المالي الانجليزي وبقية كبار الموظفين الانجليز في النظرة يعملون على زيادة رواتب كبار الموظفين سواء كانوا وطنيين أو أوروبيين نلاحظ أن اهتمامهم لم يبلغ قدر اهتمامهم بالكبار . وكانت حاجتهم في ذلك أن معظم ما تم من النجاح في الإدارة المصرية كان بسبب العناية في اختيار الموظفين وخاصة كبارهم (٨١) .

Cromer to Lansdowne, March 3, 1905. P. 62.

(٧٨)

(٧٩) أي من حوالى ١٣ الى ٢٥ جنيها شهريا .

(٨٠) رفع الموظفون في عام ١٩٠٤ شكوى الى الحكومة يطلبون فيها زيادة مرتباتهم وأوضحوا في شكواهم أنه في خلال الفترة من ١٨٨٤ الى ١٩٠٤ ارتفع سعر رطل اللحم الضأن من قرشين الى أربعة قروش ولحم البقر من قرش الى ثلاثة وأردب القمح من ٣٠ قرشا الى ١٤٥ قرشا . ويعقب كرومر على ذلك بالقول بأنه بعد البحث اتضح أنها صحيحة اجهالا الا أنها لا تخلو من المبالغة مثل قولهم خمسة جنيهات مصروفات ملابس سنة ١٨٨٥ يقابلها ١٨ جنيها سنة ١٩٠٤ وكذلك قولهم عشرة جنيهات مصروفات فوق العادة تقتضيها احوال المتمدن سنة ١٩٠٤ وترك مقابلها سنة ١٨٨٥ ويعلق كرومر على ذلك بالقول « لا أعلم في الحقيقة ما هي تلك المصروفات » وقولهم أن ايجار المساكن ارتفع بنسبة ١٥٠٪ عن سنة ١٨٨٥ أنظر :

Cromer to Lansdowne, March 3, 1905. P. 63.

(٨١)

وكان هؤلاء الكبار في رأيهم من يحصل كل منهم على مرتب سطوي يتراوح ما بين ٨٨٠ جنيه الى ٢٠٠٠ جنيه في السنة (٨٢) . ولم يكونوا يزرون أن مثل هذه المرتبات تكفى لاعاشة الموظفين الكبار على اعتبار أنه من الصعب بهكان اختيار الموظفين للمناصب العالية في مصر لان الأشخاص الذين يتصفون بالكفاءة والمقدرة على تقلد هذه المناصب العالية يرفضونها اذ كانت مرتباتها قليلة ، وأن هذ لسبب وحده هو الذى دفع كثيرا من كبار الموظفين الاكفاء في خدمة الحكومة المصرية الى الاستقالة من مناصبهم والعمل في بعض الشركات الخاصة طمعا في مرتبات مرتفعة . ولقد اشار مستر فنسنت كوريت المستشار المالى في مذكرته عن ميزانية سنة ١٩٠٥ فيما يتعلق بنظارة الاشغال العمومية انه بسبب صعوبة تشجيع المهندسين للعمل في خدمة الحكومة لانهم يحصلون على مرتبات أكبر خارج الحكومة فقد تقرر زيادة مرتباتهم وجعل اقل مربوط لها ١٢ جنيها شهريا (٨٣) .

ويعنى هذا أن الحكومة في ذلك الوقت خصت الوظائف الفنية بزيادة مرتباتها . وقد كان يرى البعض أمثال كرومر انه ليمى من المستحسن خفض مرتبات الكبار خشية أن يؤدي ذلك الى الخط من مكانة الوظائف العليا وينعكس اثر ذلك على الجمهور وانها كان من رايه فقط خفض عدد كبار الموظفين (٨٤) .

وأيا كان الامر فيجب ألا نكون مغالين بعض الشيء على أجهزة الادارة المالية المصرية ذلك انها تقوم من حين لآخر برصد مبالغ في الميزانية لاصلاح أوضاع صغار الموظفين كما حدث في سنة ١٩٠٤ من تخصيصها مبلغ ١١ ألف جنيه لرفع مرتبات المدرسين ومبلغ خمسة آلاف جنيه لرفع مرتبات عساكر البوليس (٨٥) .

(٨٢) أى من ٦٦ الى ١٦٦ جنيها شهريا .

(٨٣) انظر مذكورة المستشار المالى فنسنت كوريت Vincent'Corbet

عن سنة ١٩٠٥ في :

Ibid - P. 63

(٨٤)

Cromer to Lansdowne, March 3, 1905. P. 64

(٨٥)

وعلى أية حال فقد شكلت لجنة في سنة ١٩٠٥ للنظر في موضوع اصلاح احوال الموظفين الا أننا نلاحظ أن مصر كانت يدها مغلولة ولم تكن مطلقة في ماليتها هذا بالإضافة الى أن هذه المسألة كانت مرتبطة أشد الارتباط بمسألة دافعى الضرائب وكانت الادارة تنظر اليها من هذه الزاوية . وقد تمخضت أعمال اللجنة عن صدور كادر سنة ١٩٠٧ وكانت هذه اللائحة تتضمن تحديد عدد من الدرجات وراتب معين لكل منها أى تخصيص درجة لكل وظيفة وقد تم تعديل هذا الكادر سنة ١٩٢١ على النحو الموضح في الجدول الاتى (٨٦) .

كادر سنة ١٩٢١		كادر سنة ١٩٠٧	
جنيته		جنيته	
٦ — ١٨	ج	٥ — ٨	درجة رابعة
١٠ — ٢٨	ب	٩ — ١١	درجة ثالثة
٨ — ٢٦	سابعة	١٢ — ١٦	درجة ثانية
١٥ — ٣٩	سادسة	١٨ — ٢٢	درجة أولى
٢٠ — ٤٣	١	٢٤ — ٢٨	وكيل قلم
٢٠ — ٥٠	خامسة	٣٠ — ٣٥	رئيس قلم
٤٥ — ٧٠	رابعة	٣٧ — ٤٣	وكيل ادارة
٦٠ — ٨٠	ثالثة	٤٧ — ٦٥	ناظر ادارة
٧٥ — ٩٥	ثانية		
١٠٠ — ١١٣	أولى ج		
١٠٠ — ١٢٥	أولى ب		
١٠٠ — ١٣٣	أولى أ		

وهكذا يتضح لنا أنه قبل كادر سنة ١٩٠٧ كان رئيس المصلحة هو الذى يحدد أجر كل وظيفة دون النظر الى أى اعتبار آخر ولكن يتبين لنا أن كادر سنة ١٩٠٧ يختلف عن كادر سنة ١٩٢١ في الدرجات ومقدار المرتب تبعاً لقلة عدد الموظفين وقت صوره ولتغلغل الاحتلال في كافة فروع الادارة، فقد اقتصر في الدرجات على بعض الوظائف المهمة دون غيرها وبقيت الحالة

كما هي فيما عدا هذه الوظائف حتى صدور كادر سنة ١٩٢١ كما أن كادر سنة ١٩٠٧ لم يحدد العلاوة لكل درجة من الدرجات بل جعل ذلك من اختصاص رؤساء المصالح الذين كانت لهم الحرية المطلقة في تحوید مقدار العلاوة وكذلك تقرير منحها أو منعها . غير أن كادر ١٩٢١ تلافى عيوب كادر ١٩٢١ تلافى عيب كادر ١٩٠٧ فنجدته يتوسع في وضع الوظائف على درجات ويغير في بعضها ، هذا بالإضافة الى أنه وضع قواعد ثابتة للعلاوات حيث حدد لكل درجة علاوة تضاف الى المرتب الاصلی في مواعيد دورية ثابتة ، كما نص على عدم جواز حرمان الموظف من العلاوة الا بقرار مسبب يصدر عن رئيس المصلحة مع اعتبار هذا القرار كجزء من مخالفة ادارية ارتكبتها (٨٧) .

ومن الجدير بالذكر أنه في بداية فترة السيطرة البريطانية على مصر حرصت أجهزة الادارة و كجزء من سياستها التي اتبعتها في ذلك الوقت لمواجهة تضاف الى المرتب الاصلی في مواعيد دورية ثابتة ، كما نص على عدم جواز اعتبار هذا القرار كجزء من مخالفة ادارية ارتكبتها (٨٧) .

الظروف المالية السيئة التي تمر بها البلاد على خفض المبالغ المخصصة لمرتبات الموظفين ومن ثم تم وضع خطة في عام ١٨٨٥ مؤداها خفض مرتبات الموظفين اعتبارا من نوفمبر عام ١٨٨٩ ما عدا مرتبات النظار بحيث لا تزيد على ٢٠٠٠ جنيه في السنة (٨٨) .

هذا وقد بلغت جملة مرتبات الموظفين في عام ١٨٨٨ مبلغ ١ ١/٤ مليون جنيه (٨٩) . وإذا عرفنا أن جملة مصروفات الحكومة الفعلية في ذلك العام طبقا للحساب الختامي بلغت ٩٥٢٨٠٠٠ جنيه (٩٠) ، يتضح لنا أن نسبة المرتبات التي صرفت للموظفين في هذا العام بلغت ١٣٪ من جملة المصروفات .

(٨٧) محمد علي رسلان ، المصدر السابق ص ٧٤ — ٧٥

(٨٨) Egypt No. 4 (1889) Doc. No. 2. Baring to Salisbury;
January 27; 1889. Inclosure 2 Note on the Budget 1889
by Edgar Vincent. P. 17.

Ibid - P - 17 (٨٩)

Doc. No. 3. Baring to Salisbury February 14, 1889, (٩٠)
Report of Elwin Palmer February 13, 1889.

وقد نجم عن هذه الاجراءات الاقتصادية التى اشرنا اليها تحسن نسبى فى الموقف المالى ائعكس بصورة واضحة على مرتبات الموظفين اذ بلغت جملة مرتبات الموظفين الذين لهم حق فى المعاش سنة ١٨٩٢ ١٠٠.٠٠٠ ر.ا ١٠٠.٠٠٠ جنيه ثم ما لبس أن انخفض هذا المبلغ الى ١٠٠.٠٠٠ ر.ا ١٠٠.٠٠٠ جنيه سنة ١٨٩٤ (٩١).

ورغم تحسن الموقف المالى نسبيا خلال عامى ١٨٨٧ و ١٨٨٨ الا أن التأثيرات السيئة التى نجمت عن انخفاض منسوب النيل اثناء فيضان سنة ١٨٨٨ بالاضافة الى انخفاض محصول القطن لذلك العام ، كل هذه العوامل دفعت اللجنة المالية عند وضع ميزانية ١٨٨٩ الى اتخاذ كافة الوسائل لتحقيق التوازن المالى فى سنة ١٨٨٩ فوجهت اهتمامها بالدرجة الاولى نحو تخفيض المصروفات واستقر الرأى على عدم زيادة مرتبات الموظفين خلال عام ١٨٨٩ وبذلك امكن توفير مبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه من ميزانية مرتبات الموظفين سنة ١٨٨٩ (٩٢) .

ويبدو أن هذا الاتجاه نحو خفض مرتبات الموظفين كان سائدا سواء على المستوى الحكومى او على الهيئة الاستشارية القائمة فى ذلك الوقت فقد طالب اعضاء مجلس شورى القوانين بخفض الاعتماد المخصص لمرتبات الموظفين ورأوا أن كثيرا من الوظائف من الممكن الاستغناء عنها لأنها تفوق حجم العمل الحكومى وطالبوا بتشكيل لجنة فى كل وزارة ومصلحة حكومية لمراجعة عدد الوظائف على ضوء الاحتياجات الفعلية (٩٣) .

هذا وقد زادت الاعتمادات المخصصة لمرتبات الموظفين حتى بلغت ١١.٠٠٠ ر.ا ١١.٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٤ كما يتضح من الجدول التالى (٩٤) :

(٩١) انظر التفاصيل الخاصة بالميزانية فى مجموعة الاوامر العسالية لعامى ١٨٩٢ و ١٨٩٤ ص ٧٤٧ و ٩٠٢ على التوالى

(٩٢) Doc. No. I Baring to Salisbury, December 4, 1888

Inclosure No. I. Memorandum by the Finacial Committee
November 15, 1888.

(٩٣) انظر محضر جلسة مجلس شورى القوانين ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٣ .

(٩٤) هذا الجدول ادرج فى مضبطة مجلس النواب بتاريخ ١١ يونية سنة ١٩١٤ ضمن بيان القاه وزير المالية فى نفس الجلسة .

نسبة الزيادة في المائة	المـاهيات سنة ١٩٢٣	المـاهيات سنة ١٩١٤	الجهاز الادارى
١١٢	٧٤٤٤٤٥١	٣٠٣٢٠٧٢	الموظفون الدائمون
	٩٤١٠٢١	٣٠٠١٩٦	الموظفون المؤقتون
	٢٨٢٦٩٦٢	١٥٨١٦٤٤	الموظفون الخارجون عن هيئة العمال

ويتبين لنا من هذا الجدول ايضا زيادة المرتبات خلال فترة الحرب الاولى وما بعدها حتى بلغت ١١٢١٢٤٣٤ ر. ١٩٢٣ . ويبدو أن هذه المرتبات على حد قول أحد أعضاء مجلس النواب لم تكن تتناسب مع موارد الثروة في البلاد . فقد زادت المرتبات في تلك الفترة بمقدار ١٢٢٪ عن سنة ١٩١٤ رغم أن مستوى المعيشة لم يكن يزيد عن سنة ١٩١٤ الا بنسبة ٦٠٪ (٩٥) .

وكان الموظفون يستولون على ٤٠٪ من الإيرادات في سنة ١٩٢٤ ، وقد طالب بعض أعضاء مجلس النواب سنة ١٩٢٤ بتخفيض مرتبات الموظفين ومراجعة العلاوات التي منحت لهم منذ سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٤ (٩٦) .

(٩٥) انظر تقرير أدلى به أحمد ماهر مقرر اللجنة المالية لمجلس النواب في اجتماع المجلس بجلسة ١١ يونية سنة ١٩٢٤ وايضا تعقيب حسين عامر عضو المجلس — مضبطة الجلسة الرابعة والاربعين في (مجموعة مضابط دور الانعقاد الاول ١٥- مارس الى ١٠ يوليو سنة ١٩١٤) ص ٥٣٨-٥٤٠ (٩٦) أشار حسين عامر أحد أعضاء مجلس النواب بجلسة ١١ يونية سنة ١٩٢٤ عند مناقشة المجلس لمشروع الميزانية بأن الميزانية تنقسم الى قسمين « الأول خاص بالمرتبات والثاني خاص بالمصروفات العامة والثاني خاص بالمصروفات العامة . على أن مرتبات الموظفين تستغرق في الواقع كل الميزانية وأضرب لذلك مثلا ، قيل أنهم يستولون على ٤٠٪ من الإيرادات وهذا غير صحيح لأن الموظفين يأخذون في جيوبهم ٤٠٪ وما يصرف عدا ذلك انها يصرف لأجل تحصيل الأربعين في المائة وهذا أشبه شيء بالبقرة الحلوب التي يأخذ صاحبها منها ١٠ جنيهات يصرف منها ٦ على معيشتها ويطوى في جيبه أربعة فلو لم يصرف الستة جنيهات لما حصل على الأربعة ، فالمصروفات العامة هي في الواقع مصروفات حفظ وصيانة تصرف لتأتى بمرتبات الموظفين . ومسألة التعليم نفسها لم تكن في مصلحة الأمة مطلقا

غير أن الحكومة لم توافق على تخفيض مرتبات الموظفين على اعتبار أن هذه الزيادة تعتبر حقا مكتسبا لهم . وقد علق سعد زغلول رئيس الوزراء في ذلك الوقت على هذه المسألة بالقول انه « لما تسلمت الحكومة مقاليد الأمور هالتها حقيقة زيادة المرتبات ووجدت أنها خارجة عن كل حد وأن الطريقة التي سارت عليها غير عادلة وغير مناسبة لروح الاقتصاد ، وقد مضت أوقات طويلة لم يعمل فيها عمل معتدا للتولة بل كان معظمهم منحصر في زيادة مرتبات أو تعديل درجات » (٧٩) .

وانتهى الأمر بأن وافق المجلس على عدم مس أبواب الماهيات والأجور والمرتبات في الميزانية برمتها . كما وافق المجلس على رأى الحكومة في إلغاء الوظائف الدائمة التي تخلو اذا لم يضر بنظام العمل وتخفيض مربوط ما يتعذر الغاؤه واقترح المجلس أيضا تشكيل لجنة لبحث مسألة الموظفين من حيث قواعد الاستخدام وعدد المستخدمين ومرتباتهم ودرجاتهم ومعاشاتهم وتأديبهم وطريقة توزيع العمل في المصالح الحكومية المختلفة (٨٠) .

معاشات الموظفين :

نلاحظ أن الموظفين في تلك الفترة (١٨٨٢ — ١٩٢٢) كانوا ينقسمون

بل كانت سياسة التعليم الى الآن (١٩٢٤) قائمة على تخريج موظفين للحكومة وكأن ما يصرف على التعليم انما يصرف للموظفين ، فالموظفون في الواقع يستولون على الإيرادات وكأن الأمة لم تخلق الا للموظفين وهذا عمل لو صح في الماضي لوجب ألا يستمر اليوم لأن السياسة الماضية كان لها عرض لا يخفى على حضراتكم والآن يجب أن يعرف كل ميا أن مصلحة الأمة فوق كل مصلحة وإيرادتها فوق كل إرادة ويجب أن يصرف على الأمة أولا حتى اذا بقى شيء فيكون للموظفين » .

انظر : مضطبة الجلسة الرابعة والأربعين لمجلس النواب ص ٥٣٩ —

٥٤٠ .

(٩٧) مضطبة الجلسة الرابعة والأربعين ، ص ٥٤٠ — من الجدير بالذكر أن الوظائف ذات المرتبات الكبيرة التي كان يشغلها الأجانب وتركوها خفضت مربوطها بعد أن شغلها مصريون وهذه الوظائف كانت بمصلحة الصحة ، أما الوظائف الأخرى التي كانت يشغلها الوطنيون فقد كانت متسلسلة وقيل أن هذا جعل من الصعب تغيير مربوطها على اعتبار أنه قد يترتب عليه أن يحصل مدير المصلحة على مرتب أقل من وكيل المصلحة . انظر : تقرير أحمد ماهر في نفس المصدر ، ص ٥٤٠ .

(٩٨) نفس المضطبة ، ص ٥٣٨ — ٥٣٩

الى أربع فئات كل منها لها قانون خاص بها اشتهر باسم الوالى أو الخديو الذى صدر فى عهده . ذلك أن فريقا من الموظفين كانوا يعاملون بمقتضى لائحة معاشات الوالى « سعيد باشا » التى صدرت فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ وفريق ثان كان يعامل بمقتضى لائحة الخديو « اسماعيل » الصادرة فى ١١ يناير سنة ١٨٧١ وفريق ثالث كان يعامل بموجب لائحة الخديو « توفيق » الصادرة فى ٢١ يونية ١٨٨٧ وفريق رابع كان يعامل طبقا للائحة معاشات الخديو « عباس » الصادرة فى ١٥ أبريل ١٩٠٩

وهكذا يتضح تعدد قوانين المعاشات التى عومل بمقتضاها موظفوا الحكومة فى تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها والتى كانوا يمنحون بموجبها معاشات لهم ولورثتهم من بعدهم . ومن ثم فقد اختلفت حقوق الموظفين فى المعاشات باختلاف لوائح المعاشات التى كانت تطبق عليهم . والحقيقة أن اللوائح الثلاث الأولى كانت بالغة التعقيد وقد تم تعديلها لأسباب مالية وغير مالية . وكانت لائحة سعيد باشا هى أكثر اللوائح الثلاث سخاء . أما لائحة معاشات اسماعيل فهى أقل من لائحة توفيق سخاء بوجه الاجمال الا أنها تمتاز عليها من بعض الوجوه مما جعل كثيرا من الموظفين يفضلون التعامل بموجبها عند صدورها (٩٩) .

ومن الجدير بالذكر أن الحقوق التى اكتسبها الموظفون بمقتضى قوانين المعاشات التى كانوا يعاملون بمقتضاها لم تكن تمس عند تعديلها ، فقد كانوا يجدون بين تطبيق اللائحة الجديدة للمعاشات أو الاستمرار على اللائحة التى يعاملون بموجبها .

وفى الفترة السابقة على تنفيذ قانون معاشات ١٨٨٧ كانت قيمة معاشات الموظفين فى ميزانية المصروفات العامة فى ازدياد مستمر . فبينما بلغت جملة قيمة المعاشات المقدرة فى ميزانية سنة ١٨٨٤ مبلغ ٤٦٠.٣٨٢ جنيه لم تلبث أن ارتفعت فى سنة ١٨٨٥ الى ٨١٧.٥٦ جنيه ثم الى ٨٤٨.٠٣ جنيه فى سنة ١٨٨٦ (١٠٠) أما نسبة المعاشات فقد بلغت فى سنة

Cfomer to Grey, March 3, 1907. P. 62.

(٩٩)

Egypt No. 4. (1000) Report by Baring on the Finance of (١٠٠)

Egypt. Doc. No. I. February 11, 1888.

المعاشات فقد بلغت في سنة ١٨٨٤ — ٢٨٪ من جملة المصروفات وفي سنة ١٨٨٥ بلغت ٢٥٪ من جملة المصروفات بينما بلغت في سنة ١٨٨٦ ٥١٪ من جملة المصروفات .

والملاحظ أنه منذ تطبيق قانون معاشات ١٨٨٧ بدأت قيمة المعاشات تنخفض عن ذي قبل فبلغت ١٨٨٣٦٠ جنيهًا سنة ١٨٨٧ (١٠١) . وفي الوقت نفسه حرصت الإدارة المالية على تشجيع أصحاب المعاشات على استبدال معاشاتهم بأطيان حيث تم استبدال ٣١٢٣٠ جنيهًا معاشًا سنويًا نظير منح أصحابها ١٨٠٥١ فرانا طبقا للجدول التالي :

عدد الأقدنة	القيمة المستحقة	المعاش السنوي	عدد المعاشات
	بالجنيه المصرى	بالجنيه المصرى	
١٢٧٢٩	٢٧٢٣٦٠	٢٦٥٠٦	٤٠٦
٥٣٢٢	٥٩٣٠٠	٤٧٢٤	١٧٦
١٨٠٥١	٣٣١٦٦٠	٣١٢٣٠	٥٨٢

ورغم تخلص الحكومة من نسبة كبيرة من المعاشات على نحو ما يوضحه الجدول السابق (١٠٢) إلا أن المعاشات ارتفعت بعد ذلك حيث بلغت ٤٣٥٠٠٠ جنيهًا سنة ١٨٩١ ثم ٤٣٩٠٠٠ جنيهًا سنة ١٨٩٨ إلا أنها على أية حال لم تبلغ النسبة التي بلغت في عام ١٨٨٤ ثم ما لبث أن انخفضت المعاشات إلى ٤٣٧٠٠٠ جنيهًا سنة ١٩٠٠

وعلى الرغم من انخفاض قيمة المعاشات كجزء من السياسة المالية التي تهدف إلى خفض المصروفات بشكل عام على النحو الذى سبق أن

Ibid.,

(١٠١)

Egypt No. 4, (1889) Baring to Salisbury, January 27, (١٠٢)
1889. P. 16. Inclosure 2 Note on the Budget by Edgar Vincent.

أوضحناه ، إلا أن نسبة المعاشات الى جملة المصروفات كانت تعد مرتفعة نسبيا إذ بلغت في عام ١٩٠٠ - ١٩٠١ وكان هذا يشكل عبء كبيرا على الحكومة مما دفعها الى التخلص من نسبة كبيرة من المعاشات بإصدار دكريتو استبدال المعاشات في ١٦ مايو سنة ١٩٠١ (١٠٣) حيث صرحت الحكومة للموظفين من أرباب المعاشات سواء ان كانت هذه المعاشات تنتقل بالمراث بعد وفاة أصحابها أو تصرف لهم حتى وفاتهم فقط باستبدالها بنقود طبقا للقواعد التالية :

- ١ - المعاشات التي تبلغ عشرة جنيهات فأقل تستبدل بأكملها .
- ٢ - المعاشات التي تزيد على عشرة جنيهات يستبدل نصفها فقط .
- ٣ - يجرى الاستبدال طبقا لسن صاحب المعاش وفقا لنظام وضعته نظارة المالية (١٠٤) .

وأيا كان الأمر فبعد أن مضى على تنفيذ لائحة معاشات ٢١ يوليو سنة ١٨٨٧ مدة ٢٢ عاما اتضح أنها في حاجة ماسة الى تعديل كسابقتها لازالة ما بها من تناقضات هذا فضلا عن الزيادة المستمرة في نسبة المعاشات حيث كانت تستهلك قسما كبيرا من المصروفات حيث بلغت ميزانية المعاشات في سنة ١٩٠٧ ٨٠٠.٠٠٠ جنيه من جملة المصروفات المقدرة في الميزانية بمقدار ١٤٢٤٠.٠٠٠ ر. ١٤٢٤٠.٠٠٠ ر. منها ٨٠٠.٠٠٠ ر. ومن ضمن المبلغ المخصص لمعاشات الموظفين أى مبلغ الـ ٨٠٠.٠٠٠ ر. منها ٨٠٠.٠٠٠ ر. كان يستقطع من مرتبات الموظفين نحو ٨٠.٠٠٠ ر. منها والباقي وقدره ٧٢٠.٠٠٠ ر. منها كانت تدفعها الحكومة (١٠٥) .

كل هذه الأمور دفعت الحكومة المصرية الى استقدام اثنين من الخبراء الانجليز في الشؤون المالية وهما مستر ويات Wiate ومستر ريان Rian لبحث موضوع المعاشات وتقديم المقترحات التي قد تساعد الحكومة على تعديل لائحة معاشات ١٨٨٧ (١٠٦) .

(١٠٣) انظر : دكريتو ١٦ مايو سنة ١٩٠١ في مجموعة الاوامر العالية والدكرينات سنة ١٩٠١ ص ١٥٩

(١٠٤) انظر : نظام الاستبدال في مجموعة القوانين واللوائح

ص ١٤٧.

Cromer to Grey March, 3, 1907, F. 62.

(١٠٥)

Ibid., P. 62.

(١٠٦)

وعلى أية حال فقد استرشد الحكومة باقتراحات الخبراء وأعدت مشروعا لقانون معاشات جديد للموظفين لم يكن يتضمن تغييرا جوهريا في نظام لائحة معاشات سنة ١٨٨٧ القديمة التى كانت مشتقاه من لوائح معاشات الدول الأوربية ، ثم قامت الحكومة بعرض هذا المشروع على مجلس شورى القوانين الذى أدخل بعض التعديلات على بعض مواد القانون لصالح الموظفين وانتهى المجلس من مناقشته فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ (١٠٧) .

على أن أهم ما تضمنه هذا القانون الجديد الذى صدر فى ١٥ أبريل سنة ١٩٠٩ من أمور تعتبر تعديلا على اللائحة القديمة (لائحة ١٨٨٧) هو ما يأتى :

١ — تحصل الأرملة على معاش حتى الوفاة او الزواج بدلا من قطع المعاش بمجرد بلوغ أصغر أبنائها سن السادسة عشرة حسب قانون « توفيق » .

٢ — يستولى الابن على معاشه حتى بلوغ سن الثامنة عشرة بدلا من السادسة عشرة .

٣ — تحصل البنت على معاشها الى أن تتزوج بدلا من قطع المعاش عند بلوغها سن السادسة عشرة حسب النظام السابق .

٤ — أصبح سن الاحالة الى المعاش ٦٠ سنة بدلا من ٦٥ سنة .

٥ — أصبحت النهاية العظمى ٨٠٠ جنيه فى السنة بدلا من ٦٠٠ جنيه .

٦ — تم وضع نظام المكافأة للموظفين دون حصولهم على معاش بعد خدمة طويلة .

٧ — أصبح لا يحرم من المعاش كل موظف ينتظم فى الحكومة وقد تجاوز سن الخامسة والثلاثين (١٠٨) .

Egypt No. 1. (1909) Gorst to Grey, March 27, 1909.P.16 (١٠٧)

Gorst to Grey, March 27, 1909; P. 16.

(١٠٨)

وفي ظل قانون المعاشات سنة ١٩٠٩ أصبحت معاشات ومكافآت الموظفين تنقسم الى ستة أنواع :

١ — معاشات التقاعد .

٢ — معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الدائمين المرفوتين بسبب الغاء الوظيفة أو الوفر أو بقرار خصوصي من مجلس النظار .

٣ — المعاشات والمكافآت الممنوحة بسبب عاهات أو أمراض .

٤ — المعاشات والمكافآت الممنوحة الى أسر أرباب المعاشات والموظفين والمستخدمين .

٥ — المكافآت الممنوحة الى المستخدمين المؤقتين والخدمة الخارجين عن هيئة العمال والى عائلاتهم .

٦ — المعاشات والمكافآت الاستثنائية .

ومن الجدير بالذكر أن مجلس النظار كان من حقه أن يقرر منح معاشات خاصة أو زيادة معاشات أو مكافآت خاصة للموظفين أو المستخدمين الحاليين الى المعاش أو الذين ينفصلون من خدمة الحكومة أو لعائلاتهم بعد وفاتهم (١٠٩) .

أما عن طريقة تسوية معاشات الموظفين من النوع الأول أو ما يعرف بمعاشات التقاعد فقد كان الموظف يستحق معاشا اذا أتم الخامسة والخمسين من عمره ويكون قد خدم الحكومة مدة لا تقل عن ١٥ سنة ، وكذلك الحال بالنسبة لمن يبلغ من الموظفين سن الستين فيحال الى المعاش . وكانت تحسب تسوية المعاش للمتقاعد باعتبار متوسط الماهيات التي نالها الموظف أو المستخدم في السنتين الأخيرتين من خدمته والتي يكون قد استقطع منها قيمة المعاش ، أى ما يعادل ٥٪ من مرتبه (١١٠) . وتكون التسوية باعتبار

(١٠٩) انظر نص قانون المعاشات الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ في مجموعة القوانين واللائح ج٢ ص ١٤٧٠ — ١٤٩٨

(١١٠) في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٠ صدر أمر عال باستقطاع يوم من ماهيات الموظفين نظير المعاش سمي باليوم الاحتياطي وبموجب قانون معاشات ١٨٨٧ أصبح يستقطع من الموظفين ٥٪ من ماهياتهم نظير المعاش.

جزء واحد من ستين جزءا من هذا المتوسط عن كل سنة من سنوات الخدمة بشرط الا يتجاوز المعاش النهاية المحددة طبقا لما يأتى :

(أ) ثلاثة ارباع متوسط الماهية اذا كانت اقل من ١٧٨ جنيها في السنة .

(ب) مائة وأربعة وثلاثون جنيها اذا كانت الماهية من ١٧٨ الى ٢٠٠ جنيها .

(ج) ثلثا متوسط الماهية اذا كانت اكثر من ٢٠٠ جنيها في السنة بشرط الا يتجاوز المعاش ٨٠٠ جنيها في السنة باستثناء النظار الذين استمروا في النظارة مدة سنتين متتاليتين او منفصلتين (١١١) .

اما فيما يتعلق بالنوع الثانى من المعاشات والخاص بالموظفين او المستخدمين الذين يفصلون من خدمة الحكومة بسبب الغاء الوظيفة او الوفاة او بقرار من مجلس النظار فهؤلاء كل لهم الحق في المعاش اذا كانت خدمتهم في الحكومة لا تقل عن ١٥ سنة وتحسب التسوية في المعاش بواقع ربع متوسط ماهية السنتين الأخيرتين ، ويضاف الى ذلك جزء واحد من ستين جزء من متوسط الماهية المذكورة عن كل سنة قضاها في الخدمة بعد السنة الخامسة عشرة (١١٢) .

غير انه اذا كانت خدمتهم في الحكومة اقل من ١٥ سنة فكانوا يمنحون مكافآت مدد خدمتهم (١١٢) .

(١١١) انظر المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من قانون معاشات سنة ١٩٠٩ — المصدر السابق ، ص ١٤٧٤ — ١٤٧٥
(١١٢) المادة ٢٠

(١١٣) أولا : اذا كانت مدة خدمة الموظف سبع سنوات او اقل يمنح مكافأة تعادل ماهيته الأخيرة عن كل سنة من سنوات خدمته .
ثانيا : اذا كانت مدة خدمته من ٧ الى ١٢ سنة تحسب المكافأة باعتبار مرتب شهر واحد من ماهيته الأخيرة عن السبع سنوات الأولى من خدمته ، وباعتبار ماهية شهرين عن كل سنة من بقية سنوات خدمته .
ثالثا : اذا كانت مدة خدمته أكثر من ١٢ سنة وأقل من ١٥ سنة تحسب

ورغم أن هذا القانون قد صاغ مبادئ جديدة قد تعتبر تحسنا نسبيا لأوضاع الموظفين ومنها على سبيل ، المثال أنه قرر أن كل موظف أو مستخدم أصبح غير قادر على خدمة الحكومة بسبب عاهة أو مرض أصابه أثناء الخدمة فله الحق في الحصول على معاش أو مكافأة كما لو كان فصل بسبب الغاء الوظيفة (١١٤) ، إلا أنه فرق في المعاملة بين كبار الموظفين وصغارهم ، من ذلك مثلا أنه عاقل النظر ووكلاء النظارات ورؤساء الديوان الخديو والسر تشرىفاتى خديو ومدير عموم الاوقاف اذا تركوا وظائفهم بسبب الاستعفاء بمعاملة الموظفين الذين ألغيت وظائفهم (١١٥) ، كما أنه حدد النهاية العظمى لمعاشات النظر بمبلغ ١٢٠٠ جنيه في السنة في حين نص على ألا يتجاوز ٨٠٠ جنيه في السنة لبقية الموظفين (١١٦) .

والحق يقال أنه لولا أعضاء مجلس شورى القوانين لما ظهر هذا القانون الى النور بهذا الشكل الذى صبر به (١١٧) . ذلك أن مشروع القانون والذى اشتمل على ٧٢ مادة عندما عرض على مجلس شورى القوانين لمناقشته حاولوا تعديل أهم مبادئه بحيث تكون فى صالح الموظفين . فعلى سبيل المثال كانت المادة السابعة والعشرون من مشروع القانون الذى أصدرته الحكومة تنص على معاش لابنة الموظف المتوفى لحد بلوغها سن العشرين ، إلا أن أعضاء

مجموعة القوانين واللوائح ج ٢ ص ١٤٧٧ وباعتبار ماهية ثلاثة أشهر عن كل سنة بعد السنة الثانية عشرة ، أنظر الأولى من خدمته باعتبار مرتب شهرين عن كل من السنوات الخمس التالية المكافأة باعتبار ماهية شهر واحد من ماهيته الأخيرة عن كل من السبع سنوات (١١٤) المادة ٢١ من القانون — مجموعة القوانين واللوائح ج ٢ ، ص ١٤٧٨

(١١٥) المادة ٢٠ ، نفس المصدر ص ١٤٧٧

(١١٦) المادة ١٦ ، نفس المصدر ص ١٤٧٥

(١١٧) عندما صدر مشروع هذا القانون ولم يكسب طريقه في العرض على مجلس شورى القوانين حتى انهالت على الديوان الخديو آلاف البرقيات تلتبس تعديل هذا المشروع الذى اعتبروه مجحفا بحقوقهم — أنظر : دار الوثائق القومية — الديوان الخديو (عربي) سجل رقم ٢٩ ، ٣٠

المجلس اصروا على تعديل هذه المادة بحيث تتيح استثمار صرف معاش الابنة
لحين زواجها ووافقت الحكومة على التعديل (١١٨) .

والحقيقة ان أعضاء المجلس امثال اسماعيل اباطة ومرفص سميكة
ومحمود نهى ومحمد علوى وفتح الله بركات وغيرهم كانوا يحاولون
باستمرار ان يحصلوا للموظفين على مكاسب في قانون المعاشات تتيح لهم
تحسين معاشاتهم . فالمادة ١٤ من مشروع القانون وهي المتعلقة بتسوية
معاش المتقاعد كما صاغتها الحكومة كانت تنص على تسوية المعاش باعتبار
متوسط الماهيات التي نالها الموظف في السنوات الثلاث الاخيرة من خدمته
ولكن المجلس طلب الاكتفاء بمتوسط ماهية السنتين الاخيرتين لخدمة الموظف
ووافق ناظر المالية على اجراء التعديل الذي طالبه المجلس ، وصدرت هذه
المادة في القانون حسبما اراد المجلس (١١٩) .

على ان الحكومة لم توافق على كل ما طلبه المجلس ، فكما هو معروف
ان مقترحات او آراء شورى القوانين بشأن الموضوعات التي تعرضها عليه
الحكومة لم تكن الحكومة ملزمة بتنفيذها ، لهذا المجلس لم تكن له سوى صفة
استشارية فقط كما سبق ان ذكرنا (١٢٠) .

فلقد احتدم الجدل بين الحكومة والمجلس عند مناقشة اهم مواده وهي
المادة ١٦ المتعلقة بكيفية تسوية المعاش فلقد كانت الفترة الاولى من هذه
المادة طبقا لمشروع الحكومة تنص على ان تتم تسوية معاش الموظف بواقع
جزء واحد من ستين جزء من متوسط ماهيته في السنتين الاخيرتين من خدمته
عن كل سنة من سنوات خدمته الاجمالية في الحكومة . اما الفترة الثانية
فكانت تنص على الا يتجاوز المعاش ثلثي متوسط ماهية الموظف بحيث لا يزيد
على ٨٠٠ جنيه في السنة غير ان أعضاء المجلس طالبوا الحكومة بتعديل
الفقرة الاولى بحيث تصبح التسوية بواقع جزء من ستين جزء من متوسط

(١١٨) محضر مجلس شورى القوانين جلسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٨

(١١٩) انظر السادة ١٤ من مشروع الحكومة في نفس المصدر وانظر

المادة بعد التعديل في مجموعة القوانين واللوائح ج ٢ ص ١٤٧٤

(١٢٠) في الفصل الخامس من البحث .

ماهية الموظف عن كل سنة من العشرين سنة الاولى من خدمته وباعتبار جزء من خمسين جزء عن كل سنة تزيد على هذه العشرين سنة . كما طالب اعضاء المجلس ايضا بتعديل الفقرة الثانية بحيث يتيح للموظف منح معاشا لا يتجاوز ثلاثة ارباع ماهيته بشرط الا يزيد على ١٨٠٠ جنيه في السنة ، ولكن الحكومة رفضت تعديل المجلس لهذه المادة بحجة انه سيكلف الحكومة كثيرا واصرت على الرفض بينما أعلن الاعضاء بانه من حق المجلس الاطلاع على تقرير الخبراء الانجليز الذين سبق ان اشرنا اليهم بشأن هذا المشروع ولكن الحكومة رفضت طلبهم كما رفضت اطلاعهم على تقرير الخبراء (١٢١) .

والحقيقة انه منذ صدور قانون المعاشات سنة ١٩٠٩ ضج الموظفون بالشكوى من صرامة بعض أحكامه وأظهر مجلس شورى قوانين رغبته في تعديل هذا القانون الا أن ظروف قيام الحرب العالمية الاولى قد قضى على كل أمل في تعديله . غير أن ما صاحب الحرب من خلل في التوازن المالى وهبوط في قيمة النقد نجم عنه ارتفاع في أسعار الحاجيات اضطر الحكومة الى منح اعانات وقتية للموظفين وأرباب المعاشات سميت «علاوات غلاء المعيشة» .

وكنتيجة لاتباع قانون معاشات سنة ١٩٠٩ ، وزيادة عدد موظفى الحكومة بصفة عامة وكذلك زيادة عدد الموظفين اللذين أحيلوا الى المعاش خلال فترة الحرب العالمية الاولى زادت قيمة معاشات الموظفين في خلال تلك الفترة فارتفعت من ٦٥٤٢٥٧ جنيه سنة ١٩١٤ الى ٧٥٤٧٢٣ جنيه في سنة ١٩١٨ . وإذا قارنا ذلك بجملة المصروفات (١٢٢) ، نلاحظ أن نسبة المعاشات الى جملة المصروفات في عام ١٩١٤ كانت ٣٨٪ وفي عام ١٩١٨ بلغت ٣٢٪ من جملة المصروفات .

(١٢١) أنظر المناقشات التى دارت بشأن هذه المادة فى محضر اجتماع شورى القوانين بجلسة ١٩ ديسمبر ١٩٠٨

(١٢٢) . بلغت جملة المصروفات فى ميزانية ١٩١٤/١٩١٥ ١٦٨٥٧٧٨٣ ١٦٨٥٧٧٨٣ جنيهها ثم ارتفعت الى ٢٣٢٥٠٠٠٠ جنيهها فى ميزانية عام ١٩١٨/١٩١٩ . أنظر ميزانيات المصروفات فى الفترة من عام ١٩١٤ الى ١٩١٩ فى مجموعة قرارات ومنشورات سنة ١٩١٨ (الثلاثة شهور الاولى) ص ٢٨ — ٣٠

والنتيجة التي نصل اليها من خلال الفترة موضوع البحث واستخراج النسب المئوية للمعاشات من جملة ميزانية المصروفات انه بالغم من ان قيمة المعاشات كانت في ازدياد مستمر الا ان نسبة المعاشات الى جملة المصروفات كانت في انخفاض مستمر بدليل انها في سنة ١٨٨٥ كانت تبلغ ٥٢٪ وبعد ٣٣ عاما وبالتحديد في ميزانية عام ١٩١٨/١٩١٩ انخفضت نسبة المعاشات الى جملة المصروفات الى ٣٢٪ ، وان دل هذا على شيء فانما يدل على حرص الادارة المالية للبلاد على ضبط الاعتمادات المخصصة لمعاشات

وايما ان كان الامر فما كادت الحرب العالمية الاولى تضع اوزارها حتى تجددت الشكوى من الغلاء خاصة وان قيمة النقد قد هبطت بما لا يقل عن ٦٠٪ من قيمة الاصلية مما يعث في نفوس الموظفين القلق الناجم عن البؤس يتوقعونه — خاصة صغارهم — من جراء هذا الغلاء . ومن ثم رأت وزارة المالية المشروع في تعديل قانون المعاشات بحيث يتفق مع تطویر الاحوال الاجتماعية العامة في البلاد ومن ثم صدر قانون معاشات سنة ١٩٢٩ (١٢٢) .

(١٢٣) طبقا لهذا القانون يستقطع مبلغ ٧٥٪ من ماهيات جميع الموظفين نظير المعاش . قبل وضع هذا القانون أجريت احصاءات عن المعاشات التي رتب للموظفين وورثتهم بين سنتي ١٩١٤ ، ١٩٢٧ اتضح منها ان عدد موظفي الحكومة سنة ١٩٢٧ بلغ ٣٣.٠٠٠ موظف وبلغ مجموع ماهيتهم ٨٤.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وبلغت جملة المعاشات المقررة سنة ١٩٢٧ مقدار ٩٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه — انظر المذكرة المرفوعة من وزارة المالية الى مجلس الوزراء والتي وافق عليها مجلس الوزراء والتي وافق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٢٩ بشأن مشروع قانون معاشات ١٩٢٩ مرفقة بالرسوم بقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ خاص بالمعاشات الملكية بمجموعة قوانين سنة ١٩٢٩ ص ٥٣ — ٦٦

الفصل العاشر

الموظفون الأوربيون

- آراء ممثلى سلطات الاحتلال تجاه الادارة
- حجم الموظفين الاوربيين فى الحكومة
- كيفية اختيار الموظفين الاوربيين فى الحكومة
- علاقة الموظفين الانجليز بالمصريين
- دراسة لتوعيات الموظفين الاوربيين من خلال استعراض بعض نماذج لكبارهم

سبق ان عرضنا في الفصل الأول من البحث أن أحد أهداف السياسة البريطانية في مصر العمل على خفض عدد الموظفين الأجانب في خدمة الحكومة المصرية (١) . ونناقش الآن ما اذا كان الانجليز قد سعوا حقا لتحقيق هذه الغاية كما يدعون وهل هناك ظروف طرأت واثرت على وضع الجهاز الادارى في مصر في تلك الفترة .

ونستطيع القول بأن السياسة التى اتبعت منذ بدء الاحتلال الانجليزى لمصر سنة ١٨٨٢ حتى الاستقلال سنة ١٩٢٢ كانت منطقا معكوسا لكل تصريحاتهم بشأن ادارة البلاد والتى اعلنوا عنها منذ ابلغ جلادستون Gladstone بيرنج Baring وهو فى طريقه الى مصر لاستلام مهام منصب القنصل البريطانى العام سنة ١٨٨٣ عن رغبة مجلس الوزراء البريطانى فى رؤية قوات الاحتلال الانجليزى تنسحب على وجه السرعة (٢) . كما أنهم طلبوا اليه العمل على تقليل عدد الأوربيين العاملين فى خدمة الحكومة المصرية وضرورة استخدام المصريين فى أكثر الوظائف المؤسسية وفى كثير من الوظائف الادارية العليا وتمهيد السبيل رويدا رويدا لزيادة عدد المصريين فى الوظائف العالية (٣) .

ماذا كانت خطة بيرنج تجاه ما طلبته حكومته ؟

نستطيع أن نلمس اتجاهه حيال تلك المسألة من ذلك الخطاب الذى بعث به الى جرانفل Granville وزير الخارجية البريطانية سنة ١٨٨٣ والذى اشتر فيه الى أنه مستعد تماما بأن يضحى بكفاية الادارة عن طريق استخدام مصريين غير محربين للعمل بها بدلا من استخدامه للأوربيين المتخصصين (٤) .

ولكن الاحداث تثبت أنه لم يفعل ذلك حسبما يتضح من تلك الاحصاءات التى سنوردها فى حينها . ذلك أن سياسة بيرنج كانت تهدف منذ البداية الى

(١) انظر فيما سبق الفصل الأول من البحث ص ٢

(٢) Zetland Lord Cromer, PP. 88.

(٣) Egypt No. 1. (1907) Cromer to Grey, March 3, 1907. P. 33.

Tignor, Op. Cit., P. 188.

(٤)

قصر الوظائف الكبرى في الادارة المصرية على الأوربيين ومنح المصريين قسماً كبيراً من الوظائف الصغرى (٥) .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل كان في رأى القنصل البريطانى العام أن التوسع في استخدام المصريين في وظائف الحكومة يؤدي الى هبوط مستوى الادارة ومن ثم فقد كان في اعتقاده أنه لا غنى عن الأوربيين في تولى الوظائف الصغرى كذلك (٦) .

ومن هذا المنطلق عندما أدرك بيرنج أن نسبة كبيرة جداً من المتعلمين في مصر تحرص على الدخول في خدمة الحكومة تعطل بأن ضروريات الادارة المصالح دائمى الضرائب تحتم خفض عدد صغار الموظفين المصريين بنسبة كبيرة وزيادة مرتبات من يتبقى منهم في الخدمة (٧) . وكانت حجته في ذلك أن السياسة التعليمية التى لا تهدف الا الى تخريج موظفين للحكومة لا تجد ما يسوغها (٨) .

تلك كانت آراء كرومر بشأن احوال مستوى الادارة وكيفية رفعها ، ولم يكن يبالى للآراء التى كانت تنادى على حد قوله بنظام حكومى ناقص يدار بواسطة الوطنيين أفضل من نظام حكومى تالم يدار بواسطة الأوربيين اذا كان يؤمن بوجهة النظر القائلة بأن مصلحة الجماهير فوق كل اعتبار وأن الأغلبية العظمى من المصريين تفضل الادارة الجيدة على الحكومة الوطنية (٩) .

وكانت حجة كرومر وغيره من ممثلى سلطات الاحتلال في العزوف عن استخدام المصريين في جهاز الادارة بصفة عامة وفي المناصب العليا بصفة خاصة أنه اذا أريد ادخال الحضار الغربية الى مصر فمن الضرورى أن يكون

Egypt No. 1, (1904) Cromer to Lansdowne, February 26, 1904. P. 37. (٥)

Ibid., (٦)

Egypt No. 1. (1901) Cromer to Lansdowne, March 1, 1901. P. 49. (٧)

Egypt No. 1. (1903) Cromer to Lansdowne, February, 26, 1903. P. 54. (٨)

Egypt No. 1, (1907) Cromer to Grey, March 3, 1907 P. 33. (٩)

ادخالها على أيدي ورجال أوروبيين أو مصريين اشربوا روح التمدن الغربي وحصلوا المعرفة اللازمة للسير على نظم الغربيين في الإدارة . كما أن الحد الذي يحسن الوقوف عنده في تعيين مثل هؤلاء الأوروبيين وكذلك المصريين الذين درسوا كالأوروبيين أمر يتوقف على أشق ما في هذا الأمر وهو أن الموجود منهم يقل كثيرا عن المطلوب . وعلى هذا فانه من الصعوبة بمكان سرعة استبدال نسبة كبيرة من الموظفين الأوروبيين بموظفين مصريين في الحكومة . وفي رأى سلطات الاختلال أن هذا الاستبدال سيكون بطيئا بالضرورة وأن التعجيل به قد يؤدي الى خيبة الأمل والفشل تكون عاقبته الضرر بمصالح المصريين (١٠) .

واستمر كرومر على خطته هذه طوال فترة شغله لمنصب القنصل البريطاني العام في مصر ولا يدل على ذلك من تقريره الأخير الذي رفعه الى حكومته بشأن أحوال الإدارة في مصر في أواخر أيامه وبالتحديد في ٣ مارس سنة ١٩٠٧ والذي نوه فيه بأنه لم يكن من الممكن الاستغناء عن زيادة عدد الموظفين الأوروبيين ، وأضاف قائلا أنه ليس من المستطاع أو المناسب خفض عدد الموظفين الأوروبيين بل أن بعض المصالح الحكومية لا تزال في حاجة الى تزويدها بفئات من الموظفين الأوروبيين . وفي رايه أنه لم يكن هناك مفر من استخدامهم في هذه المصالح (١١) .

وإذا كان الوضع قد تغير نسبيا لمشاركة المصريين في جهاز الإدارة في تلك الفترة القصيرة التي خلف فيها جورست Gorst كرومر في منصب القنصل البريطاني العام (من سنة ١٩٠٧ الى سنة ١٩١١) إلا أن الأمور سرعان ما عادت الى ما كانت عليها أيام كرومر عندما أصبح كتشنر قنصلا بريطانيا عاما سنة ١٩١١ . فجورست كان مزودا بتعليمات جديدة وسياسة جديدة تقوم على أساس أن يرخى من قبضة الرقابة البريطانية وأن يعمل على إعطاء الحكومة المصرية حرية أكثر في شئون الإدارة والعمل على مساعدة الشعب المصري على ممارسة الحكم الذاتي يتحمله شيئا من التبعية والمسئولية مهما كان طفيفا . وعلى ذلك فعقب وصول جورست الى مصر دعا نحم

Ibid., PP. 35—36.

Cromer to Grey., March 3, 1907. P. 43.

(١٠)

(١١)

مائتي موظف أوربي في خدمة الحكومة المصرية التي عقد اجتماع لبحث سياسة بريطانية في إدارة مصر . وكانت سياسة جورست الجريدة تعنى الحد من سياسة تجزئة الإدارة المصرية ، تلك السياسة التي كانت متبعة منذ بداية الاحتلال الإنجليزي لمصر . وعندئذ أبلغ جورست الموظفين البريطانيين في إيجاز أن هدفهم هو اعداد مصر للاستقلال المنتظر ، وأن هذه السياسة الجديدة تعنى السماح للمؤهلين المصريين بشغل المناصب الإدارية ومشاركة البريطانيين للمصريين في رسم السياسة العامة (١٢) .

والحقيقة أن الصحف المحلية في مصر في تلك الفترة كانت تردد القول بأن الإنجليز يحشرون في وظائف الحكومة دون داع وأنهم يشغلون في الإدارة مناصب يستطيع المصريون شغلها بجدارة (١٣) .

وعلى أية حال مهما قيل عن سياسة الحرية الجديدة هذه من أنها كانت مصممة أصلا للنيل كثيرا من أهداف كرومر الاستبدادية ، وأنه أي جورست يعد مسئولا عن مزيد من (الحرية) في هذا العهد أكثر مما توقعه الموظفين البريطانيون إلا أن جورست واجهته صعوبات بالغة عندما حاول اتباع سياسته الجديدة وكانت المشكلة الرئيسية في معاداة الموظفين البريطانيين في مصر لسياسته ، فهو لاء الرجال مارسوا أعمال الإدارة وتدريبوا عليها على يد كرومر وتشربوا فلسفته السياسية ، وعلى ذلك لم يشعروا بأي طائفة تجاه مواقف (الحرية) الجديدة التي اتخذها جورست (١٤) .

ورغم أن جورست قد تمكن من التخلص ببطيء من بعض ناقديه اللاذعين أمثال « بويل » Boyle النائب العام وكذلك مستشار الداخلية ومستشار المالية وعين بدلا منهم رجالا أكثر استعدادا لتنفيذ سياسته إلا أنه لم يتمكن من بناء جهاز مخلص لآرائه مثلما فعل كرومر (١٥) .

Tignor, Op. Cit., P. 202.

(١٢)

(١٣) من هذه الصحافة على سبيل المثال جريدة المؤيد ، انظر العدد ٦٠٥٠ في ٧ مارس سنة ١٩١٠ (مقال بعنوان رأى في الموظفين الإنكليز) والعدد ٦٠٠٦ في ٨ مارس سنة ١٩١٠ (مقال بعنوان الموظفون الإنكليز في مصر) .

Tignor, Op. Cit., P. 294.

(١٤)

Ibid., P. 294.

(١٥)

ومهما يكن من أمر فانه بالرغم من أن نجلزة الادارة قد خفت حدتها بعض الشيء خلال السنوات القصيرة التي ظل فيها جورست قنصلا عاما لبريطانيا في مصر ، الا أنه في عهده ظلت الوظائف العالية في الادارة تحجز للانجليز دون المصريين ومما يؤيد وجهة نظرنا هذه أن جورست يفسه عندما لاحظ أن صغار الموظفين الانجليز قد استحوذوا عليهم بعض القلق الناجم عن الخوف من سد ابواب الترقية في وجوههم وذلك عندما أدركوا أن بعض المصريين بدأوا يتقلدون مناصب ذات مسئولية كانت وقفها على الأوربيين وحدهم ، عندئذ طمأن جورست صغار الموظفين الانجليز العديدين الذين لم يكن من الممكن على حد قوله الاتصال بهم شخصيا كما طمأن أيضا من يريد أن يعمل في خدمة الحكومة المصرية من الأوربيين في المستقبل بالقول « بأن المادة التي يؤخذ المستخدمون الوطنيون منها لوظائف الحكومة قد تحسنت وترقت ولكن لا شك في أنه يبقى بعد ذلك كله وظائف عالية كثيرة لا غنى عن تعيين الأوربيين فيها من الآن فصاعدا ، فهذه تفسح المجال لترقية أبناء هذا الجيل من الموظفين الأوربيين . نعم أنه بقدر ما تتحسن الصفات التي تؤهل الشباب المصريين للخدمة تقل الحاجة الى مستخدمين جدد من أوربا ، ولكن ذلك سوف لا يؤثر في وضع الموظفين الأوربيين الحاليين » (١٦) .

وخلاصة القول أن الموظفين البريطانيين عموما شعروا بتعرض أوضاعهم الخاصة للخطر من جراء سياسة « جورست » لاعتقادهم أن من شأنها وضع المصريين في قمة المناصب الادارية كما أنهم كانوا يخشون كثيرا من الأضرار التي قد تنجم عن ذلك من أن المصريين سوف لا يتمكنون من ادارة الآلة الحكومية المعقدة التي قد أقاموها على مر السنين (١٧) . ومن هنا فقد اعتبر البعض أن جهود جورست لتحرير الادارة من السيطرة الانجليزية كانت قاصرة أمام ازدياد مطالب الوطنيين ومطالبتهم بالحكم الذاتي ، ومن ثم فقد وصف بعض المؤرخين ادارته بأنها ادارة فاشلة واعتبروها بمثابة فصل اضافي قصير بين الادارتين الأكثر تحيدا لكل من كرومر وكتشنر . وراوا أن جزءا من هذا الفشل يرجع الى جورست وسياسته ، وذلك أنه بالدرجة

Egypt No. 1.) 1910) Gorst to Grey; March 26, 1910. (١٦)
pp. 49—50.

Tignor, Op. cit., p. 294. (١٧)

الأولى فشل في كسب ثقة الموظفين البريطانيين في مصر والذين كانوا مسئولين عن اعداد وتكييف هذه السياسات (١٨) .

وعندما قامت الحكومة البريطانية باختيار كتشنر خلفا لجورسنت سنة ١٩١١ نجدها وقد تحولت تحولا عكسيا شديدا عن سياستها السابقة السابقة وذلك كان شأنها في الأحوال التي يخفق فيها منهج من مناهجها السياسية . وعلى ذلك فقد عادت سياسة نجلزة الادارة كما كانت عليه في عهد كرومر . ومن ثم فقد ازداد عدد الموظفين البريطانيين في فروع الادارة المصرية زيادة سريعة عما كان عليه في أيام كرومر ، في حين نرى أن مستواهم كان في انخفاض مستمر الأمر الذي كان من شأنه تقهقر اعمال الادارة . وقد يرجع ذلك أيضا الى تلك السياسة التي انتهجها كتشنر وهي الاستئثار بالسلطة والرغبة عن قبول المشورة . وكنتيجة لسياسته هذه اعتزل العمل بعض الموظفين البريطانيين الكفاء الذين كانوا في خدمة الحكومة المصرية بينما حل محلهم موظفون بريطانيون آخرون أقل منهم جدارة هذا بالإضافة الى أنه لم يكن يحسن اختيار كبار الموظفين المصريين (١٩) .

في الحقيقة أن عدد الموظفين الأوربيين في الادارة المصرية قد بدأ في الزيادة قبل مجيء الاحتلال البريطاني . ذلك أنه على الرغم من وجود المراقبة الانجليزية الفرنسية على المالية المصرية منذ عام ١٨٧٦ فلم تتخذ اجراءات فعالة لوقف هذا الزحف الهائل من الموظفين الأوربيين على الادارة المصرية . ففي عام ١٨٧٩ التحق بخدمة الحكومة المصرية — عدا ما كان موجودا منهم في الخدمة — ما لا يقل عن ٢٥٠ من الأوربيين . وفي العام التالي (١٨٨٠) التحق بمصالح الحكومة المصرية ٢٥٠ آخرون . واستمرت « سنة حشر عدد كبير من الموظفين الأوربيين في وظائف الحكومة » في سنتي ١٨٨١ ، ١٨٨٢ الى أن جاء الاحتلال (٢٠) .

Ibid., P. 314.

(١٨)

(١٩) جورج كيرك ، موجز تاريخ الشرق الأوسط ، ترجمة عمر الاسكندري ، ص ١٨٥

(٢٠) رونشتين ، تيودور ، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطاني وبعده : ترجمة على أحمد شكرى ، ص ٢١٢

ولكى ندرك مدى حجم الجهاز الحكومى الأوربى ، علينا أن ندرس تركيب الخدمة المدنية ونقارن بين حجم العنصر المصرى وحجم العنصر الأوربى فى الإدارة . وفى الواقع لقد اختلفت التقديرات البريطانية نفسها بشأن هذا الموضوع عندما تعرضت لإحصاء الجهاز الحكومى فى مصر فى بداية فترة السيطرة البريطانية ، اذ يذكر مالت Malet القنصل البريطانى العام فى ذلك الوقت فى مراسلاته الى وزارة الخارجية البريطانية أن العدد الكلى للموظفين المصريين فى سنة ١٨٨٢ هو ٥٢٩٧٤ وتبلغ جملة مرتباتهم السنوية ٣٠٠٠٠٠ ر. ١٨٦٤ جنيها مصرى ، أما عدد الموظفين الأوربيين فهو ١٠٦٧ تقدر جملة مرتباتهم السنوية ٣٠٥٠٩٦ ر. جنيه مصرى (٢١) .

وعلى ذلك يكون الموظفون الأوربيون قد شغلوا ٢٪ من جملة الوظائف بينما بلغت مرتباتهم ١٦٪ من جملة مرتبات الموظفين فى الجهاز الحكومى عامة .

غير أن دفرن Dufferin فى إحدى مراسلاته الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٣ قدر العدد الكلى لموظفى الحكومة بنحو ٢٠٠٠٠ باستثناء القوات العسكرية ، وعدد الموظفين الأوربيين بنحو ٥٪ من هذا المجموع . وفى رايه أنه بخلاف موظفى الجمارك والسكك الحديدية والمحاكم المختلطة وصندوق الدين وغيرها من الإدارات المشابهة يصبح العدد الكلى لموظفى الحكومة نحو ١٠٠٠٠ موظف يشغل الأوربيون نحو ٨٪ من هذه النسبة (٢٢) .

ولقد قارن كرومر فى مراسلته الى حكومته بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٨٨٦ بين حجم الخدمة المدنية الأوربية فى سنتى ١٨٨٢ ، ١٨٨٦

ويتبين من هذه الإحصاءات التى أوردها كرومر أن عدد الموظفين

(٢١) Egypt No. 3. (1883) Malet to Granville II — 9 — 190. PP. 18—19.

(٢٢) Egypt (1883) Further Correspondence respecting the reorganization of Egypt, No. 14 Dufferin to Granville, April 30,, 1903, PP. 18—19.

الأوربيين في الحكومة المصرية قد ارتفع من ١٢٦٣ موظفا سنة ١٨٨٢ الى ١٦٦٢ موظفا في عام ١٨٨٦ وبالتالي زادت مرتبات هؤلاء الموظفين الأوربيين في نفس الفترة من ٣٧٣٤٩١ جنيه مصرى سنة ١٨٨٢ الى ٤٤٧١٩٢ جنيه سنة ١٨٨٦ (٢٣) .

ويرجع كرومر أسباب هذه الزيادة في الموظفين الأوربيين الى أن أحداث ١٨٨٢ قد قضت بالضرورة تعيين عدد من الضباط في الجيش المصرى وأضاف بأن الحاجة دعت الى انشاء فرقة من البوليس أكثرهم من الايطاليين والتمساويين للخدمة في المدن الكبرى وكذلك تعيين عدد من الأوربيين في ادارة خفر السواحل وعلى الأخص لمنع تهريب التبغ الذى يهربه الأوربيون (٢٤) . وانتهى الى القول بأن وجود هؤلاء الموظفين الأوربيين في الادارة المصرية لم يكن يعنى سلب السلطة المدنية من ايدى المصريين ووضعها في ايدى الأوربيين (٢٥) .

وفي عام ١٨٩٣ كانت الحكومة المصرية تستخدم ١١٥٧ أوربيا ، وما يقرب من نصف هذا العدد كان يعمل في الادارات ذات الصفة شبه الدولية مثل صندوق الدين والسكك الحديدية (٢٦) .

Egypt No. 6 (1887) Despatches from Sir E. Baring (٢٣)
respecting the Employment of Europeans in the Egyptian Puplic Service. Dec. 1. P. 1.

(٢٤) يتضح من وثائق نظارة الداخلية المودعة بدار الوثائق القومية أن معظم الموظفين الأوربيين الذين كانوا يعملون في ادارة خفر السواحل كانوا من أسوأ العناصر الأوربية خلقا ، وكانوا كثيرى النزاع مع رجال الادارة الوطنيين . وقد شكوا منهم الكثير من رجال الادارة . وقد جاء في احدى الخطابات المتبادلة بين محافظ عموم القنال ونظارة الداخلية في عام ١٩٠٨ ما نصه « أن بعض خفر السواحل هم بالفعل لصوص يسرقون ليلا من المحلات المسكونة داخل المدينة وقد ضبط منهم بالفعل أشخاص حالة تلبسهم بالسرقة ومعهم ما سرقوه وحكمت عليهم المحكمة الأهلية ، ثم علم أن بعضهم رهن أسلحة الميرى وملابس المصلحة طرف آخرين وتوسطت المحافظة في استحضار هذه المهمات » .

أنظر : دار الوثائق القومية — محفظة نظارة الداخلية رقم ٥٩
Dec. No. 1. Baring to Iddesleigh November 24, 1886, p. 8. (٢٥)

Tignor, Op. Cit., P. 180. (٢٦)

ويحدثنا كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٣ أن كل المناصب الصغرى في الحكومة المصرية تقريبا وقسما كبيرا من المناصب الكبرى في أيدي رعايا الحكومة المحلية (٢٧) .

ونحن وان كنا نتفق مع كرومر في الشرط الأول من العبارة التي ذكرها فيما يتعلق بقصر الوظائف الصغرى على الموظفين المصريين أو المتمصرين ، الا أننا نختلف معه في الشرط الثانى من العبارة فيما ذكره من أن قسما كبيرا من المناصب الكبرى كلها كان يشغلها موظفون انجليز وأوربيون بوجه عام . كما أنه لم يحدث أن طبق ذلك المبدأ الذى أعلن عنه كرومر مرارا من أن الاحتلال الانجليزى يهدف منذ البداية الى العمل على تقليل عدد الموظفين الأوربيين من رؤساء ومؤسسات ، هذا بالإضافة الى أن كرومر سرعان ما ناقض نفسه في تقريره هذا عندما قال انه لا غنى لأكثر دوائر الحكومة ومصالحها عن المراقبة الأوربية . . . وأنه من الضروري استخدام صغار الموظفين الأوربيين في بعض الأحوال (٢٨) .

ندرس الآن تركيب الخدمة المدنية لكى نتعرف على المصالح التي يكثر أو يقل فيها الموظفون الوطنيون وما هي نسبتهم الى الموظفين الأوربيين وماذا طرأ من تغير بالنسبة لأعدادهم . واعتمادنا في هذه المقارنة على الاحصاءات التي أوردها كرومر في تقاريره السنوية عن الادارة المصرية .

سنقارن في الجدول التالى (٢٩) بين تركيب الجهاز الحكومى سنة ١٨٩٦ وبين تركيبه سنة ١٩٠٦ وسنقتصر في مقارنتنا على المستخدمين الدائمين في نظارات الحكومة ومصالحها .

Egypt No. 1. (1904) Cromer to Lanadowne, February 26. (٢٧)
1904. P. 37.

Egypt No. 1 - (1904) Cromer to dowic February 26. (٢٨)
1904, P. 37.

Egypt No. 1. (1907) Cromer to Grey, March 3, 1907. P. 36. (٢٩)

الزيادة		سنة ١٩٠٦		سنة ١٨٩٦		نظارة المالية	
الجملة	أوربيون	الجملة	مصريون	أوربيون	الجملة	مصريون	أوربيون
٥٣	١٣	٤٠	٢٩٩	٣٨	٢٦١	٢٤٦	٢٢١
٤	٣	١	٢٧	٧	٢٠	٣١	٢١
١١	٩	٢	٢٥	١٣	١٢	١٤	١٠
١٤	٠	١٤	٨٧	٤	٨٣	٧٣	١٩
١	٠	١	٣٦	١	٣٥	٣٥	٣٤
١٧	١	١٦	٥٤	٢	٥٢	٣٧	٣٦
١٨٣	٤	١٨٧	٥٧٩	٤٦	٥٣٣	٣٩٦	٣٤٦
١١٢	٢	١١٠	٢٢٩	٤٣	١٨٦	١١٧	٧٦
٢٥٧	٩	٢٤٨	٧٣١	٩٣	٦٣٨	٤٧٤	٣٩٠
٦٤	٣٧	٢٧	١٦١	٨١	٨٠	٩٧	٥٣
٤٠	١١	٢٩	٧٠	٢٨	٤٣	٣٠	١٣
٧٤٨	٧٥	٢٧٣	٢٢٩٨	٥٣٦	١٩٤٣	١٥٥٠	١٢٦٩
٧٣	٤٧	٢٦	٦٣٩	٩٩	٥٤٠	٥٦٦	٥١٤
٦٢	٥	٥٧	١٦٠٠	٣٦	١٥٦٤	١٥٣٨	١٥٠٧
٢٣١	٦٨	١٦٣	٩٥٤	١٦٠	٧٩٤	٧٢٣	٦٣١
٢٤١٥	٣٠٣	٢١١٢	٥٢٠٤	٤٢٤	٤٧٨٠	٢٧٨٩	٢٦٦٨
٣٣٦	٥	٣٣١	٦٢٩	٢٧	٦٠٢	٢٩٣	٢٧١
٢٨٠	٥٩	٢٢١	١٩٥٥	١٥٠	١٨٠٥	١٦٧٥	١٥٨٤
٤١٤٥	٥٦٢	٣٥٨٣	١٣٢٧٩	١٢٥٢	١٢٠٢٧	٩١٣٤	٨٤٤٤

(*) هذه الأرقام هي لسنة ١٩٠١ لأن مصلحة المساحة لم تكن قد أنشئت على حدة سنة ١٨٩٦

(+) عدا قضاة المحاكم المختلطة والمستخدمين فيها .

(X) عدا صف ضباط والعساكر في البوليس .

ويبين لنا من هذا الجدول أنه في خلال عشر سنوات زاد عدد المستخدمين من ٩١٣٤ سنة ١٨٩٦ الى ١٣٢٧٩ سنة ١٩٠٦ أى ٤١٤٥ موظفا وزاد عدد المصريين (٣٠) منهم ٣٥٨٣ والأوربيين ٥٦٢

أولا - نظارة المالية :

بالنسبة لنظارة المالية فقد ازداد عدد الأوربيين في الديوان المركزى ويبدو أن أسباب هذه الزيادة ترجع الى كثرة الاشغال المتعلقة بالأجانب مما يقتضى أن يكون جانب كبير من اشغال الخزينة والحسابات في يد رجال يتقنون اللغة الفرنسية أو الانجليزية كما أنه انشئ في هذا الديوان مصلحة للمعادن وكانت في حاجة الى خبرة الأوربيين في هذا المجال . أما بالنسبة للسكرتارية فلم يزد عدد المصريين العاملين فيها في مدى عشر سنوات بل نقص عددهم واحدا ، وقد فسر البعض أمثال « كرومر » وغيره من رجال الاحتلال أن السبب في عدم اشتغال المصريين في السكرتارية هو عدم وجود افراد منهم على قدر من التعليم الكافى الذى يتيح لهم الاشتغال بأعمال السكرتارية (٣١) .

أما بالنسبة لإدارة المراقبة (التفتيش) فلم يزد من المصريين فيها سوى اثنان فقط بينما زاد الأوربيون (٩) وكلهم من الانجليز . ويتضح من ذلك حرص البريطانيين على الاستئثار بأعمال الرقابة المالية للإدارة المصرية وان كانوا هم أنفسهم قد فسروا تلك الزيادة في عدد المفتشين لتجنب الاضطرار الى تعيين عدد كبير من الموظفين الأوربيين في الوظائف المتعلقة بأعمال الاجراء والتنفيذ (٣٢) .

أما المصالح التى زاد فيها عدد المصريين عن الأوربيين في غضون تلك السنوات العشر فهى مصلحة الجمارك ومصلحة خفر السواحل ومصلحة البوستان . وقد كان السبب في زيادة المستخدمين عموما في الجمارك هو

(٣٠) نقصد باستخدامنا كلمة المصريين الموظفين الوطنيين عموما أى

المصريين والمصريين .

Cromer to Gray, March 3, 1907. P. 37.

(٣١)

Ibid., P. 37.

(٣٢)

زيادة تجارة البلاد فقد كان المستخدمين فيها ٣٩٦ سنة ١٨٩٦ منهم ٣٤٦ مصرياً و ٥٠ أوربياً فبدأ ٥٧٩ سنة ١٩٠٦ منهم ٥٣٣ مصرياً و ٤٦ أوربياً أى أن المصريين زادوا ١٨٧ بينما نقص الأوربيون ٤ (٣٣) .

ورغم أن الوظائف الثانوية في هذه المصلحة والتي كان يعمل فيها أوربيون كان من الممكن استبدالهم بمصريين حسبما قرر مستر شيتى Chitty رئيس هذه المصلحة في ذلك الوقت — إلا أنه رأى أنه لا يمكن استخدام المصريين في هذه الأعمال إلا إذا خلت وظيفة من هذه الوظائف الثانوية بحجة أن الأوربيين الذين يعملون فيها قد مضى على بقائهم في هذه الأعمال فترة طويلة (٣٤) .

أما الزيادة الكبيرة التي تمت في مصلحة خفر السواحل بالنسبة للموظفين المصريين والذين زاد عددهم (١٧٠) موظفاً — فقد كانت مقصورة على الأعمال التابعة أى التي تخضع في رئاستها للموظفين الانجليز كوظائف صفار الضباط وكذلك الجنود (٣٥) . أما فيما يتعلق بمصلحة البوستة فقد نتج عن ازدياد الأعمال في هذه المصلحة في السنوات العشر من ١٨٩٦ إلى ١٩٠٦ والنساجم عن ازدياد المراسلات من (٢٢٤٠٠ ر ٠٠٠) إلى (٥٠٧٠٠ ر ٠٠٠) أن ازداد عدد مستخدميها من (٤٧٤) إلى (٧٣١) أى بزيادة قدرها (٢٥٧) وكان نصيب الأوربيين من هذه الزيادة (٩) فقط حيث كانوا (٨٤) فأصبحوا (٩٣) وبذلك فقد نقص عدد الأوربيين من (٢١٥ ٪) إلى (١٤٥ ٪) بينما ازداد عدد المصريين زيادة مطردة .

Ibid., P. 37.

(٣٣)

Op. Cit., P. 30.

(٣٤) مذكرة مستر شيتى الى كرومر في :

(٣٥) كتب مدير عام هذه المصلحة تقريراً مفصلاً في هذا الموضوع اختتمه بالقول بأن عدم تقلد الضباط المصريين لوظائف أعلى من وظائفهم الحالية لا يرجع الى اغفاله عن ترقيتهم وأنه لم يدخر وسعاً في ترقية الضباط المصريين ولكنه يرى أن الترقية ليست من قبيل المعروف وفي رأيه أن عاقبتها تكون وبالا على صاحبها أكثر مما تكون اسعاداً له وأن السبب في ذلك يرجع الى أن بعضهم لم يكن مستوفياً للصفات التي تؤهلهم لشغل مناصب أرقى من مناصبهم . انظر :

Ibid. P. 37.

على أنه يتضح لنا من الجدول السابق قلة عدد المصريين الذين زادوا من عام ١٨٩٦ الى عام ١٩٠٦ في مصلحة الموانى والفنارات بالنسبة للزيادة التى تمت بين عدد الموظفين الأوربيين فقد زاد المصريون من (٥٣) سنة ١٨٩٦ الى ٨٠ سنة ١٩٠٦ أى بزيادة قدرها (٢٧) فقط بينما زاد الأوربيون من (٤٤) سنة ١٨٩٦ الى (٨١) سنة ١٩٠٦ أى بزيادة قدرها (٣٧) بحيث طغى عدد الموظفين الأوربيين على المصريين فى هذه المصلحة (٣٦) .

ومن الجدير بالذكر أن المستخدمين المصريين فى مصلحة المساحة زاد عددهم ٢٩ بين سنتى ١٨٩٦ و ١٩٠٦ فى مقابل ١١ من الأوربيين . غير أن معظم الموظفين المصريين فى هذه المصلحة لم يكن يشغلون سوى أعمال ثانوية أما الأوربيون فقد كانوا يقومون بالأعمال الرئيسية (٣٧) .

ثانياً — نظارة الأشغال العمومية :

كان عدد المستخدمين المصريين فى نظارة الأشغال العمومية فى سنة ١٨٩٦ — ٥١٤ وعدد الأوربيين ٥٢ فبلغ عدد المصريين ٥٤٠ سنة ١٩٠٦ والأوربيين ٩٩ فى نفس العام . أى أنه قد زاد عدد الأوربيين فى تلك السنوات العشر ٤٧ أكثرهم من البريطانيين وزاد عدد المصريين ٢٦ فقط . وقد فسر كرومر قلة الزيادة فى عدد المصريين بالقول بأن مصروفات هذه النظارة السنوية زادت من ٩٣٤ر٠٠٠ جنيه الى ٢٤٢٢ر٠٠٠ جنيه فاقتضت هذه الزيادة استخدام رجال من ذوى المعارف الفنية وعددهم قليل بين المصريين وأضاف كرومر القول بأن جارستن Garstin وكيل نظارة الأشغال العمومية وضع مشروعاً يهدف الى زيادة عدد الموظفين المصريين

(٣٦) فسر مدير عام هذه المصلحة هذه الزيادة بالقول بأن السبب فى زيادة الأوربيين يرجع الى الاعتماد على طريقة اكس فى الانارة وان هذه تحتاج الى مهارة غير موجودة فى العنصر المصرى . وأضاف كرومر بأن عوائد الموانى والفنارات تؤخذ جميعها من السفن الأوربية ومعظمها من السفن المسارة فى قناة السويس ، وأن حسن ادارة هذه المصلحة يمس مصالح الأوربيين أكثر مما يمس مصالح المصريين ولذلك يقتضى استخدام الأوربيين بدوكة اكبر فى هذه المصلحة . انظر :

Ibid., P. 38.

Op. Cit., P. 30.

(٣٧)

فى الوظائف الادارية العليا بالنظارة وان جارسطن لم يآلو جهدا فى اختيار المصريين دون الأوربيين فى المناصب العالية كلما وجد الى ذلك سبيلا (٢٨) .

غير أن الوضع كان على عكس ما صرح به كرومر فلم يحدث أن أتيح للمصريين — لا فى أيام جارسطن أو بعده — الاشتغال فى المناصب الادارية العليا من نظارة الاشغال ، هذا بالإضافة الى أن معظم الزيادة فى عدد الموظفين الأوربيين بين سنتى ١٨٩٦ ، ١٩٠٦ تمت وقت أن كان جارسطن وكيلا لنظارة الاشغال العمومية .

ثالثا — نظارة الحقانية :

إذا استثنينا قضاة المحاكم المختلطة وبقية المستخدمين فيها من الكتبة وغيرهم نرى أن معظم المستخدمين فى نظارة الحقانية من المصريين ، إذ ليس فيها سوى ٣٦ موظفا أوربيا بين ١٦٠٠ موظفا أى أنه فى خلال السنوات العشر المشار إليها زاد عدد الموظفين المصريين ٥٧ فى مقابل ٥ فقط من الأوربيين (٢٩) .

رابعا — نظارة المعارف العمومية :

كان عدد المستخدمين فى هذه النظارة سنة ١٨٩٦ — ٧٢٣ موظفا — منهم ٦٣١ مصريا و ٩٢ أوربيا فبلغ عددهم ٩٥٤ سنة ١٩٠٦ منهم ٧٩٤ مصريا و ١٦٠ أوربيا أى أن عدد المصريين زاد فى خلال السنوات العشر ١٦٣ بينما زاد عدد الأوربيين بمقدار ٦٨ . غير أننا نلاحظ ما يأتى :

١ — أن جميع مستخدمى الكتاكيب وعندهم كانوا من المصريين باستثناء ناظرة مدرسة بولاق لتعليم معلمات الكتاكيب .

٢ — أن عدد المستخرمين فى المدارس الابتدائية سنة ١٨٩٦ ٣٧٥ مصريا و ١٠ أوربيين فأصبح ٤٤٢ مصريا سنة ١٩٠٦ بينما لم يوجد أوربى واحد يعمل فى هذه المدارس فى عام ١٩٠٦

٣ — أما مدارس البنات فكان يعمل بها ٩ مصريين سنة ١٨٩٦ و ٨ أوربيين فأصبح عددهم سنة ١٩٠٦ — ٢٢ مصرى و ١٦ أوربى .

٤ — أما بالنسبة للمدارس الخصوصية ومنها مدرسة الزراعة ومدرسة الفنون ببولاق ومدرسة الصناعة فى المنصورة فكان عدد المصريين المستخدمين فيها ٣١ والأوربيين ١١ سنة ١٨٩٦ فأصبح ٢٨ من المصريين و ١٠ من الأوربيين فى سنة ١٩٠٦

٥ — أما فيما يتعلق بعدد المستخدمين فى المدارس الثانوية والمدارس العالية فائنا نلاحظ نقصان عدد المصريين منهم فى المدارس الثانوية من ٨٣ سنة ١٨٩٦ الى ٤٦ سنة ١٩٠٦ بينما زار عدد الأوربيين من ٤١ الى ٧٣ فى نفس الفترة وكذلك الحال بالنسبة للمدارس العالية كالطب والحقوق والهندسة والمعلمين وقد تناقص عدد المصريين فيها فى السنوات العشر المشار اليها من ٤٥ الى ٣٤ بينما زاد عدد الأوربيين من ١٦ الى ٤٧. والواقع أن المدارس الثانوية والعالية كان يعمل بها سنة ١٩٠٦ ١٢٠ موظفا أوربى من الـ ١٦٠ أوربى الذين يعملون فى نظارة المعارف كلها هذا وقد زاد عددهم فى هذه المدارس لأقل من ٦٣ فى السنوات العشر المذكورة .

ويفسر كرومر أسباب زيادة المستخدمين الأوربيين فى نظارة المعارف عامة وفى المدارس الثانوية والعالية خاصة بأن استخدام الأوربيين فى هذه النظارة يختلف عن استخدامه فى غيرها من النظارات ، ذلك أنه اذا كان التعليم الأوربى من الأسباب التى تمنع استخدام المصريين فى وظائف الحكومة العليا فان أمثل طريقة لتأهيل المصريين للاستخدام هى تعليمهم ما يفتقرون اليه ومن ثم فلا بد من استخدام العنصر الأوربى فى هذا المجال ، وان كان كرومر قد طالب بخفض عدد المدرسين الأوربيين لا لى يتيح الفرصة للمصريين فى ان يحلوا محلهم ولكن خوفاً على الأوربيين من عدم الترقية (٤٠) .

خامسا - مصلحة السكك الحديدية والتفريغات :

الزيادة		سنة ١٩٠٦		سنة ١٨٩٦	
جملة	مصريون	جملة	أوربيون	مصريون	أوربيون
٢٥	٢٤	١	٣٦	٣٢	٤
٣٨	٤٨	١٠	٩٣	٧٤	١٩
١٦١	٩١	٧٠	٢٧٦	١٤٧	١٢٩
٢٥٢٧	١٤٥	٢٣٨٢	٥٤٢٨	١٩٨	٥٢٣٠
٢٧٥١	٣٠٨	٢٤٤٣	٥٨٣٣	٤٥١	٥٣٨٢
الجملة		١٤٣	٣٠٨٢	٢٩٣٩	١٤٣

هذه الاحصائية للجهاز الادارى فى مصلحة السكة الحديد والتلغراف سنتى ١٨٩٦ ، ١٩٠٦ تعطينا صورة واضحة لادى توسع الحكومة فى استخدام الموظفين الاوربيين ، فقد بلغ عدد الموظفين الاوربيين سنة ١٩٠٦ ٤٥١ موظفا منهم ٢٥٣ اى اكثر من نصفهم كانوا يقومون بالوظائف العليا كالمراقبة والتفتيش ووكالة التفتيش . وهؤلاء كانوا يستأثرون بالمرتبات المرتفعة فمنهم ٣٢ كانوا يحصلون على مرتب شهرى يبلغ خمسين جنيها فاكثروا ٧٤ مرتبهم من ٣٦ جنيها الى ٤٨ و ١٤٧ موظفا يتقاضون مرتبا يتراوح بين ١٦ ، ٣٥ جنيها شهريا (٤١) .

اما فئة العمال التى تحصل على مرتبات شهرية اقل من ١٦ جنيها شهريا فكان يبلغ عددها ١٩٨ اوريا فقط فى حين كان المصريون على نقيض ذلك . فقد بلغ عددهم سنة ١٨٩٦ — ٢٩٣٩ وعندما ارتفع الى ٥٣٨٢ سنة ١٩٠٦ اى بزيادة قدرها ٢٤٤٣ . ولكن نلاحظ ان معظم هذه الزيادة كانت بين فئة العمال الذين يتقاضون اقل من ١٦ جنيها شهريا باستثناء ٧١ فقط اشتغلوا فى الاعمال الرئاسية منهم واحد فقط اشتغل فى المراقبة (٤٢) وسبعون عملوا فى وكالة التفتيش (٤٣) .

ويفسر الكولونيل مكواى مدير عام السكك الحديدية اسباب زيادة عدد الاوربيين فى الوظائف العليا الى ازدياد البضائع ازديادا سريعا منذ عام ١٨٩٦ بحيث أصبح من المتعذر استخدام المصريين فى هذا الشأن . وعلى أية حال فانه لم يكن للحكومة سلطة تذكر على السكك الحديدية الا منذ اوائل القرن العشرين (٤٤) .

سادسا — نظارة الداخلية :

كان عدد الموظفين المصريين فى نظارة الداخلية سنة ١٨٩٦ — ١٥٨٤

Ibid. p. 40.

(٤١)

(٤٢) راتبها الشهرى خمسين جنيها بحد أدنى .

(٤٣) راتبها الشهرى من ١٦ الى ٣٥ جنيها .

(٤٤) منذ عام ١٩٠٤ طبقا للاتفاق بين الدول الأوربية وأصبحت مصلحة السكك الحديدية داخلة فى حوزة المصالح الحكومية المصرية بعد أن كانت شبه دولية .

موظف باستثناء صف الضباط والعساكر في البوليس ، ارتفع الى ١٨٠٥ سنة ١٩٠٦ لى بزيادة قدرها ٢٢١ . بينما ارتفع عدد الأوربيين في نفس الفترة من ٩١ الى ١٥٠ أى زاد عدد الأوربيين سنة ١٩٠٦ بمقدار ٦٥٪ عن عددهم سنة ١٨٩٦ بينما زاد عدد المصريين المستخدمين في مصلحة السجون ٧١ أما الأوربيين فكانوا ثلاثة ولم يلبث أن أصبح المصريون في سنة ١٩٠٦ ١٤٤٩ والأوربيون عشرة .

أما مصلحة منع تجارة الرقيق فكان بها سنة ١٨٩٦ أربعة مصريون واثنان بريطانيان ارتفع عددهم في سنة ١٩٠٦ فأصبحوا خمسة مصريين وثمانية أوربيين (٤٥) .

هكذا يتضح لنا أنه رغم الزيادة الظاهرة في عدد الموظفين المصريين في نظارة الداخلية ، إلا أن هذه الزيادة كانت أقل في النسبة من زيادة عدد الموظفين الأوربيين ، هذا بالإضافة الى أن زيادة الأوربيين في نظارة الداخلية كانت في المناصب الادارية العليا كأعمال التفتيش وغيرها من المناصب الرئاسية ، بينما نجد الزيادة في عدد المصريين في الأعمال الثانوية وغير الرئيسية .

نخلص من هذا أنه في الوقت الذي زاد فيه عدد الموظفين المصريين في مختلف فروع الادارة المصرية بين سنتي ١٨٩٦ و ١٩٠٦ بنسبة ٤٢٪ زاد عدد الموظفين الأوربيين في نفس هذه الفترة بنسبة ٨٢٪ ويكفى هذا دليلا على مدى تغلغل الأوربيين في ادارة مصر . وخلاصة القول ان جملة عدد الموظفين الدائمين في الادارة المصرية من مصريين وأوربيين بلغ ٩١٣٤ عام ١٨٩٦ كان من بينهم ٨٤٤٤ مصرياً ، ٦٩٠ أوربياً . ثم لم يلبث أن ارتفع العدد الاجمالي للموظفين عموماً حتى بلا ١٣٢٧٩ موظفاً سنة ١٩٠٦ ؛ كان بينهم ١٢٠٢٧ مصرياً و ١٢٥٢ أوربياً (٤٦) . أى أن عدد

(٤٥) Cromer to Grey, March 3, 1907. P. 43.

(٤٦) أشار كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٦ بأنه من الخطأ خفض عدد الموظفين الأوربيين في الحكومة وأنه يهدف من تقريره أن يوجه الانتظار الى عدم زيادة الموظفين الأوربيين الا اذا دعت الحاجة الى زيادة اعدادهم . انظر :

اى ان عدد الموظفين عموماً زاد خلال السنوات العشر بنسبة ٤٥٪ . غير أن هذا العدد الاجمالى الذى ذكرناه آنفا لم يكن يمثل كل الموظفين فى مختلف فروع الادارة المصرية . فاذا أضفنا له الموظفين (الظهورات) اى غير الدائمين وهؤلاء كان يوجد منهم نسبة كبيرة فى مصلحة السكة الحديد والمساحة والبوستان ، فقد بلغ عدد الموظفين الظهورات فى المساحة وحدها نحو ٥٠٠ سنة ١٩٠٦ وإذا أضفنا أيضا الى هذا العدد قضاة المحاكم المختلطة ومستخدميها يكون مجموع عدد الموظفين بصفة عامة فى الحكومة المصرية سنة ١٩٠٦ لا يقل عن ١٥ ألف موظف .

وهكذا من دراستنا لتركيب الخدمة المدنية يتضح أن نصيب المصريين من الوظائف الكبرى فى ادارة البلاد كان متواضعا ، ورغم التشريعات المتعلقة بشئون الموظفين كانت تنص صراحة على منح المصريين الاولوية فى تقلد الوظائف الحكومية . وكان أول هذه التشريعات ذلك الدكرى الصادر فى عام ١٨٨٩ الذى أكد هذا المعنى — كما سبق ان رأينا — الا أنه بعد عرض هذه الاحصاءات اتضح أن هذه التشريعات غالبا ما تنوسيت . ويبدو أن هذه الحالة دفعت رجال الحركة الوطنية الى المطالبة بنصيب أكبر فى حكومة بلادهم وادارتها وطالبوا بترقية المصريين الى مناصب الحكومة العالية التى كان يتقلدها الأوربيون .

اما فيما يتعلق بجنسيات الموظفين الأوربيين ، فالجدول التالى (٤٧) يشير الى جنسيات الموظفين الأوربيين وأعدادهم ومرتباتهم السنوية فى العام الذى وقع فيه الاحتلال .

ويتضح من هذا الجدول ان الموظفين الايطاليين احتلوا أكبر نسبة بين عدد الموظفين الأوربيين حيث بلغوا ٣٤٥ موظفا من جملة عدد الموظفين الأوربيين البالغة ١٢٦٣ موظفا ، أى بلغت نسبتهم ٢٧٪ من جملة الموظفين الأوربيين يليهم الموظفون الفرنسيون حيث بلغوا ٣٢١ موظفا أى بنسبة ٢٥٪ . موظفا من جملة الموظفين الأوربيين ثم يأتى بعدهم الموظفون الانجليز وعددهم ٢٧٢ موظف أى بنسبة ٢١٪ من جملة الموظفين الأوربيين وبعد يأتى الموظفون الآخرون من الجنسيات الأخرى كاليونانيون والنمساويين والالمان وغيرهم .

الجنسية	العدد	المرتب السنوى بالجنيه المصرى
ايطاليون	٣٤٥	٧١٩٠٢
فرنسيون	٣٢٨	١١٧٥٦٠
انجليز	٢٧٢	٩٥٦٨٦
يونانيون	١١٤	١٧٥٤٤
نمساويون	٩٦	٢٧٧٧١
المان	٤٠	١٤٦٧٣
جنسيات أخرى	٦٨	٢٨٢٦٥
الجملة	١٢٦٣	٣٧٣٤٩١

اما بالنسبة للمرتبات السنوية التى كان يتقاضاها الموظفون الأوربيون فتأتى مرتبات الموظفين الفرنسيين فى المركز الأول حيث بلغت ١١٧٦٥٠ جنيها أى بنسبة ٣١٥٪ من جملة مرتبات الموظفين الأوربيين، ثم تأتى مرتبات الموظفين الانجليز فى المركز الثانى حيث بلغت ٩٥٦٨٦ جنيها ، أى بنسبة ٢٥٦٪ من جملة مرتبات الموظفين الأوربيين ويليهما فى المرتبة الثالثة مرتبات الموظفين الايطاليين بنسبة ١٩٢٪ من جملة مرتبات الموظفين الأوربيين وتأتى بعد ذلك مرتبات الموظفين الأوربيين الآخرين وهم النمساويين ثم اليونانيون ثم الالمان .

وبعد أربع سنوات أى فى عام ١٨٨٦ أصبح تعداد جنسيات الموظفين الأوربيين ومرتباتهم على نحو ما يشير اليه الجدول التالى (٤٨) :

الجنسية	العدد	المرتب السنوى بالجنيه المصرى
ايطاليون	٥١١	٧٩١٦٤
انجليز	٤٢٧	١٦١٠٤٠
فرنسيون	٣١٩	١٠٤٥٩٢
نمساويون	١٥٣	١٦٢٤٨
يونانيون	١١٧	٢٠٢٢٠
المان	٤٢	١٥٩١٢
جنسيات اخرى	٩٣	٥٠٠١٦
الجملة	١٦٦٢	٤٤٧١٩٢

ويتضح من هذا الجدول تلك الزيادة الكبيرة التى طرأت على اعداد الموظفين الايطاليين فى الحكومة المصرية اذ ارتفع عددهم من ٣٤٥ موظفا فى عام ١٨٨٢ الى ٥١١ موظفا عام ١٨٨٦ أى زاد بمقدار ٣٢٢٪ وأصبحت نسبتهم ٣٠٧٪ من جملة عدد الموظفين الأوربيين فى عام ١٨٨٦ أما الزيادة التى طرأت على اعداد الموظفين الأوربيين لمختلف جنسياتهم فى الفترة ما بين عامى ١٨٨٢ ، ١٨٨٦ فقد بلغت ٣٩٩ موظفا شغل الايطاليون منها ١٦٦ ، أى كان نصيب الايطاليون من هذه الزيادة ٤١٦٪ .

أما الموظفون الانجليز فجاء ترتيبهم فى الزيادة بعد الموظفين الايطاليين فقد زاد الموظفون الانجليز من ٢٧٢ موظفا سنة ١٨٨٢ الى ٤٢٧ موظفا عام ١٨٨٦ ، أى زادوا بمقدار ٣٦٢٪ وكان نصيبهم من جملة الزيادة التى طرأت على اعداد الموظفين الأوربيين ٣٨٨٪ ، أما نسبتهم الى جملة عدد الموظفين الأوربيين فى عام ١٨٨٦ فقد بلغت ٢٥٧٪ .

ويتضح من هذا الجدول أيضا أنه فى الوقت الذى زادت فيه اعداد الموظفين الانجليز على النحو الذى سبق أن أوضحناه نقص عدد الموظفين الفرنسيين من ٣٢٨ موظفا عام ١٨٨٢ الى ٣١١ موظفا عام ١٨٨٦ وأصبحت نسبتهم الى جملة عدد الموظفين الأوربيين فى عام ١٨٨٦ ١٩٪ بعد أن كانت ٢٦٪ فى عام ١٨٨٢

أما الموظفون النمساويون فقد زادت أعدادهم ٥٧ موظفا خلال تلك الفترة ، أى زادوا بمقدار ٣٧٢٪ . وكان نصيبهم من جملة الزيادة التى طرأت على أعداد الموظفين الأوربيين عام ١٨٨٦ — ١٤٢٪ وأصبحت نسبتهم الى جملة عدد الموظفين الأوربيين ٩٢٪ .

وقد كانت نسبة الزيادة التى طرأت على أعداد بقية الجنسيات الأخرى من الموظفين الأوربيين قليلة للغاية ، فلم يزد الموظفون اليونانيون سوى ثلاثة فقط بينما لم يزد الموظفون الألمان سوى اثنان فقط .

ويحدثنا كزومر بأن عددا كبيرا من الموظفين الأوربيين فى خدمة الحكومة المصرية سواء فى عام ١٨٨٢ أو فى عام ١٨٨٦ كانوا حماية اوروبية وأن عددا كبيرا نسبيا من الموظفين الانجليز كانوا مالطيين (٤٩) .

أما بالنسبة لمرتبات مختلف جنسيات الموظفين الأوربيين فكما يتضح من هذا الجدول قد زادت مرتباتهم من ٣٧٣٤٩١ جنيها عام ١٨٨٢ الى ٤٤٧١٩٢ جنيها عام ١٨٨٧ ، أى بلغت جملة الزيادة فى مرتبات الموظفين الأوربيين خلال الفترة من عام ١٨٨٢ الى عام ١٨٨٧ ٧٣٧٠١ جنيها ، كان نصيب الموظفين الانجليز ٦٥٣٥٤ جنيها من هذه الزيادة بنسبة ٨٨٦٪ بينما نقصت مرتبات الموظفين الفرنسيين فى عام ١٨٨٦ بمقدار ١٣٠٥٨ جنيها عن عام ١٨٨٢

أما مرتبات الموظفين اليونانيين والألمان فقد زادت خلال تلك الفترة بنسب قليلة حيث بلغت الزيادة ٢٦٧٦ جنيها لليونانيين و ٢٣٩١ جنيها بالنسبة للموظفين الألمان .

ونستطيع القول فى النهاية أنه فى عام ١٨٨٦ كان الموظفون الانجليز يتقاضون ٣٦٪ من جملة مرتبات الموظفين الأوربيين سنويا يليهم الموظفون الفرنسيون الذين يتقاضون ٢٣٪ من مرتبات الأوربيين ثم الموظفون الايطاليون مرتباتهم تبلغ ١٧٧٪ من جملة مرتبات الأوربيين ثم اليونانيون وتبلغ مرتباتهم ٤٥٪ فالنمساويون ونسبتهم ٣٦٪ فالألمان ونسبتهم ٣٥٪ من جملة مرتبات الموظفين الأوربيين .

وعلى الرغم من أن كرومر قد صرح في عام ١٨٨٦ بأن أسباب الارتباك المالى فى الحكومة المصرية هو زيادة الموظفين الأوربيين العاملين فى الإدارة (٥٠) نلاحظ استمرار تزايد هذا الارتباك بدليل ازدياد المتوسط السنوى لمرتبات الموظفين الأوربيين من ٢٩٥ جنيها سنة ١٨٨٢ الى ٣٠٠ جنيها سنة ١٨٨٦ (٥١) .

والواقع أن نفوذ الموظفين الانجليز كان واضحا ومسيطرا فى الإدارات التى عملوا فيها وعلى الأخص فى الجيش والبوليس وفى نظارتى المالية والأشغال . ولم ينكر ذلك كرومر نفسه حيث يقول بأن الاحتلال الانجليزى قد جعل بحكم الضرورة أن تكون أعمال الإدارة المصرية سائرة تحت التأثير الانجليزى أكثر من التأثير الأتجلو فرنىسى أو الدولى « . ويضيف قائلا بأن زمام الجيش المصرى ملقى فى واقع الأمر فى أيدي الضباط الانجليز وكذلك النفوذ الانجليزى سائد أيضا فى « نظارة الأشغال العمومية بالرغم من وجود ستة عشر موظفا انجليزيا فى هذه النظارة بين ثمانية وسبعون موظفا ، أما الباقى فعدددهم ٦٢ موظفا فمعظمهم من الفرنسيين والإيطاليين ، ومع ذلك فالوظائف الأكثر أهمية عن سواها فى هذه الإدارة يتولها الموظفون الانجليز » (٥٢) .

والحقيقة أن التوغل الانجليزى فى الإدارة المصرية — كما سبق أن ذكرنا بدا بالمالية والأشغال والجيش والأمن العام ثم امتد حتى شمل باقى الإدارات الأخرى . وفى عام ١٨٩٠ نجد أن كبار الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية كانوا موزعين على النحو التالى (٥٣) :

(٥٠) روز شتين ، تيودور ، المصدر السابق ، ص ٢١١

(٥١) Baring to Iddesleigh, November 24, 1886. p. 3.

(٥٢) Ibid. p. 3-4.

(٥٣) Le Bosphore Egyptien 21- 2- 1890

العدد	الوظيفة التى يشغلها
١	مستشار مالى
١	مدير عام الحسابات المالية
٦٥	ضباط ملحقون بالجيش
١	وكيل نظارة الأشغال
١٥	مهندسون
١	مدير عام السجون
١	مدير عام الصحة
٥	أطباء مقتشون
١	مدير عام الأمن العام
١٨	ضباط بوليس
١	مدير المتائر
٣	وكلاء ادارة الأمن العام
١١٣	العدد الإجمالى

وأيا كان الأمر فقد استمر كرومر فى خطته فى العمل على زيادة عدد الموظفين الانجليز فى الادارة المصرية فى الوقت الذى حرص فيه على الحد من زيادة أعداد بقية الجنسيات الأوربية الأخرى . ويتبين لنا ذلك من احصاء موظفى الحكومة ومرتباتهم الشهرية فى عام ١٨٩٨ طبقا للجدول التالى (٥٤) :

المرتب الشهرى				الجنسية
أقل من ٣٠ ج	من ٣٠-٧٠	فوق ٧٠	العدد الكلى	
١٠٣٤٢	٢١٣	٤٥	١٠٦٠٠	مصريون
٣١٦	٩٢	٤٧	٤٤٥	بريطانيون
٢٥٦	٢٣	٦	٢٨٥	إيطاليون
١٨٦	٥٨	١٩	٢٦٣	فرنسيون
٨٢	٧	٣	٩٢	يونانيون
٦٨	٥	٤	٧٧	نمساويون
٢١	١١	٥	٣٧	ألمان
٣٥	٦	٢٠	٦١	جنسيات أخرى
٩٦٤	٢٠٢	١٠٤	١٢٧٠	جملة الأوربيين
١١٣٠٦	٤١٥	١٤٩	١١٨٧٠	العدد الكلى

ويتضح من هاذ الاحصاء ان عدد الموظفين الأوربيين بصفة عامة انخفض من ١٦٦٢ موظفا عام ١٨٨٦ الى ١٢٧٠ موظفا عام ١٨٩٨ أى انخفض بمقدار ٣٩٢ كما يتضح أيضا أن سلطات الاحتلال الانجليزى فى مصر كان يهملها اتباع الوسائل التى تتيح لها اضعاف تأثير الدول الأخرى فى الادارة المصرية . وقد دفعتها هذه السياسة الى انقاص عدد الموظفين الأوربيين غير الانجليز العاملين فى خدمة الحكومة المصرية وزيادة عدد الموظفين الانجليز واحتلالهم لأكبر المناصب .

ويبدو أن كرومر يبالغ عندما يصور لنا أن الرقابة البريطانية على ادارة مصر كان يمارسها عدد من الموظفين الانجليز لا يزيد على ٣٩ (٥٥) . غير أن الواقع يخالف ذلك حيث يذكر مورو بيرجر أنه لا شك فى أنه كانت هناك أعداد كثيرة من الموظفين الانجليز فى خدمة الحكومة المصرية ، هذا بالإضافة الى غيرهم من مئات الموظفين غير المصريين (٥٦) .

Egypt No. 3 (1891) Report on the Administration. (٥٥)

Condition of Egypt And the progress of Reforns. p.28.

(٥٦) مورو بيرجر ، المصنتر السابق ، ص ٤٨

وعلى أية حال فقد أظهر كرومر في تقريره عن سنة ١٩٠٦ — كما راينا زيادة ملحوظة في عدد الموظفين الأوربيين المستخدمين في كافة المصالح ، فوزارتى الحقانية والداخلية ضاعفت تقريبا عدد موظفيها حتى ان لجنة ملنر عندما جاءت سنة ١٩٢٠ لدراسة أسباب الاضطرابات في مصر عام ١٩١٩ اوضحت في تقريرها أن المصريين يشغلون فقط أقل من ربع المناصب العالية في الادارة المصرية ، واكتشفت اللجنة أيضا أن النسبة المئوية للمصريين منذ عام ١٩٠٥ قد زادت في كل المراكز من ٤٥٪ الى ٥٠٪ بينما انخفضت في المناصب العالية من ٢٧٪ الى ٢٣٪ في حين زادت نسبة البريطانيين في هذه المراكز من ٤٢٪ الى ٥٩٪ (٥٧).

والواقع انه على اثر قيام الحرب الاولى أصبح للبريطانيين مركز التفوق في كل وزارة ومصلحة ما عدا تلك التي تتصل بالحياة الدينية في مصر كالأوقاف مثلا . فوزارات الداخلية والمالية والأشغال العمومية والمعارف العمومية ومصلحة الصحة العامة كان يعمل بها مفتشون انجليز وفي بعض الأحوال كان يوجد بها أيضا مفتشون مساعدون يشرفون على الشئون المحلية للبلاد (٥٨) .

يعنى هذا أن عدد الموظفين البريطانيين قد ارتفع من مئات قليلة في السنوات الاولى للاحتلال الى نحو ١٦٠٠ موظفا في عام ١٩٢٠ (٥٩) .

ويتضح لنا من كشوف مصلحة الاحصاء التي استعانت بها لجنة ملنر في اعداد تقريرها أنها قسمت الوظائف الحكومية الى وظائف ذات معاش ووظائف بعقود ووظائف ماهياتها شهرية وأخرى يومية . وكان ٩٨٪ من الموظفين في القسمين الآخرين من المصريين .

أما الوظائف ذات المعاش وذات العقود فانه باستثناء مناصب الوزراء السبعة وموظفى الديوان السلطاني ومجلس الوزراء والجمعية

Egypt No. I. (1921) Report of the Special Mission to (٥٧)
Egypt. p. 30.

Tignor, Op. Cit., p. 181. (٥٨)

Report of the Special ta Egypt, p.9. (٥٩)

التشريعية ووزارة الأوقاف — وهذه كلها بيد المصريين باستثناء مناصبين منها — يشغل المصريون ٨٦٪ من هذه الوظائف ويتقاضون ٧١٪ من المرتبات . أما الموظفون الانجليز فيشغلون ٦٪ من هذه المناصب ويتقاضون ١٩٪ من المرتبات ويشغل غير المصريين وغير الانجليز ٨٪ من الوظائف ويتقاضون ١٠٪ من المرتبات (١٠) .

ويستدل من بعض الرسوم الاحصائية لبيان توزيع هذه الوظائف والمرتبات على مختلف الوزارات أنها قسمت الوظائف الى ست درجات الثلاث الاولى منها تسمى الوظائف الصغيرة ويتراوح مرتباتها من أدنى راتب الى ٧٩٩ جنيه مصرى فى السنة . أما الثلاث الأخرى فتسمى بالوظائف الكبيرة وتتراوح مرتباتها من ٨٠٠ جنيه مصرى الى ٢٩٩٩ جنيه فى السنة .

وكان المصريون فى الوظائف الصغيرة يشغلون نحو ثلثى ما كان يبلغ راتبه من ٢٤٠ الى ٤٩٩ جنيه مصرى فى السنة فى حين يقل نصيبهم فى الوظائف التى تتراوح مرتباتها من ٥٠٠ الى ٧٩٩ جنيه مصرى فى السنة حيث يصل الى نحو الثلث . أما بالنسبة للوظائف الكبيرة فقد ازداد التفاوت فيها وضوحا حيث أن نصيب المصريين فيها لم يصل الى الربع . وان كان نصيب الموظفين المصريين قد ارتفع فى وزارتى الحقائبة والداخلية حيث بلغ ما يزيد على ثلث الوظائف التى يتراوح مرتبها بين ١٢٠٠ و ١٤٩٩ جنيه مصرى فى السنة ، الا أن هذا راجعا الى تعيين المديرين والقضاة المصريين . أما وزارات المالية والاشغال العمومية والمعارف والزراعة والمواصلات ويشغل المصريون من وظائفها الكبيرة التى تزيد مرتبها على ٨٠٠ جنيه فى السنة ٣١ وظيفة فقط فى حين يشغل الموظفون الانجليز منها ١٦٨ وتشغل باقى الجنسيات الأوربية الأخرى ٣٢

ورغم أن لجنة ملنر قد أوضحت فى تقريرها أنه يوجد فى هذه الوزارات وظائف كبيرة كثيرة تتطلب معارف فنية خصوصية لا يمكن توافرها فى المصريين الا أنها أوصت باتخاذ التدابير لتدريب المصريين لتقلد هذه الوظائف .

وهنا يثور سؤال : هل كان وجود الموظفين الأوربيين في الحكومة المصرية بهدف اعداد البلاد للحكم الذاتى حسبما أعلن الانجليز ذلك مرارا ؟

وللاجابة على ذلك نقول أنه بالرغم من أن كرومر صرح في البداية بأن عدد الموظفين الأوربيين في الإدارة المصرية يجب أن يحدد حتى تتاح الفرصة للمصريين للمران على خدمة الحكومة ، إلا أننا نلاحظ أنه كان هناك تغيير بطيء في اعتقاد كرومر هذا حيث أن الاحتلال بدأ يظهر بمظهر المستقر في البلاد .

ومع أن كبار الموظفين البريطانيين لم يعلنوا صراحة تخيلهم عن عودهم بالجلء النهائي عن البلاد إلا أنهم كانوا يدركون أن هذا الجلاء سيحدث في المستقبل البعيد . والملاحظ أن كرومر نفسه في كتابه *Modern Egypt* وكذلك في مقالاته التي كتبها بعد أن غادر مصر سنة ١٩٠٧ يبدو واضحا أنه لم يكن يتوقع استقلال مصر لسنوات بعيدة. ومن ثم نستطيع أن نقول أنه كان هناك قليل من الضغط على الإدارة البريطانية لاعطاء الخبرة الإدارية للموظفين المصريين رغم تصريح السياسة الانجليزية بالقول « بأن السياسة الانجليزية في مصر لا ترمى الى مجرد تمثيع المصريين بنعم حسن الإدارة والأحكام فقط بل الى تدريبهم أيضا حتى يشتركوا تدريجيا في نصيب يزداد شيئا فشيئا في إدارة حكومتهم وتدبير أمورها » (٦١) .

وفي الوقت الذي كان يقل فيه الضغط لاعداد مصر للاستقلال السريع كانت هناك احتياجات ادارية جديدة تبدو في الظهور . فعندما تمكنت الإدارة من ايجاد حل نسبي للمسألة المالية أصبحت الحكومة المصرية في مركز يتيح لها القيام بكثير من نفقات برامج الإصلاح ، ومن ثم وجه الاهتمام الى مشاريع الري والزراعة والصحة العامة وغيرها من المشروعات الأخرى . وعلى هذا نجد الموظفين البريطانيين أنفسهم يسعون للبحث عن مزيد من الشخصية الأوربية لتنفيذ هذه البرامج الإصلاحية التي كانت تحتاج الى مهندسين وأطباء ومختلف التخصصات الفنية . وفي حالات كثيرة كان من المستحيل على المصريين القيام بهذه الأعمال ذلك أن نظام التعليم في مصر

— على حد قول كرومر — لم يكن قائما على تخريج أفراد قادرين على القيام بمثل هذه الأعمال الادارية المعقدة وكذلك الأعمال الفنية . وعلى ذلك نجد الأقسام الفنية بوزارة الأشغال العمومية وكذلك مصلحة الزراعة والصحة العامة يشغلها كلية الموظفون الانجليز وغيرهم من الأوربيين حيث كانوا يمثلون أعلى المستويات الفنية .

على أن الأمر لم يكن قاصرا على الأعمال الفنية وحدها بل تعداها كذلك إلى المناصب التنفيذية العليا حيث حرص البريطانيون على أن تكون هذه المناصب وفقا على بنى جنسهم وحدهم بحجة أن المصريين لم يكتسبوا المهارات الادارية اللازمة لهذه الأعمال (٦٢) . ولعل ما يؤيد وجهة نظرنا من أن الضغط من أجل الكفاية الادارية لم ينشأ كلية بين الموظفين البريطانيين في مصر على مختلف درجاتهم ولكنه حدث من جانب المجتمعات الأجنبية في مصر وبوجه خاص من جانب جماعات التجار الأجانب الذين كانوا شغوفين لتمنح مصر ، وكذلك المراقبون في أوربا المعنيين بشئون مصر كانوا يطالبون أيضا باصلاح ادارة مصر واقتصادياتها . وأن هؤلاء نادوا ببرامج التمدن وشاركهم بعض المصريين وإن كانوا يدركون أن بعض الاصلاحات تتطلب مزيد من استخدام الأوربيين في مصر (٦٣) .

ولعل هذا يفسر قلة الموظفين المصريين الذين كانوا يشغلون مناصب ادارية عليا طيلة فترة السيطرة البريطانية ، حيث نجد أقلية من المصريين منحوا فرصا للعمل تتناسب مع تعليمهم الذي حصلوه . ومع أن مصر كان بها مدرسة للهندسة إلا أن قليلا جدا من مهندسى الرى المصريين شغلوا مناصب ادارية عليا (٦٤) . ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن نظام الترقيات في الخدمة المدنية بالنسبة للمصريين كان يعتمد على الخضوع والطاعة ، ذلك أن سلطات الاحتلال كان يهملها في المقام الأول إيجاد فئة من الموظفين تابعة ليس لها القدرة على روح الابتكار .

* * *

Cromer to Grey, March 3, 1957, PP.35—36

(٦٢)

Tignor, Op. Cit., p. 183.

(٦٣)

(٦٤) مثل اسماعيل سرى خريج مدرسة الهندسة والذي أصبح

وزيرا فيما بعد .

وقد قمنا بفحص عدد كبير من ملفات خدمات كبار الموظفين الأوربيين (٦٥). في الفترة موضوع الدراسة بهدف القاء الضوء على طريقة اختيار الموظفين الأوربيين في الجهاز الحكومي . فتبين لنا أنه في السنوات الأولى للاحتلال لم يكن هناك نظام رسمي لاختيار الموظفين الأوربيين في الخدمة المدنية المصرية . فبعض هؤلاء كانوا يجلبون من كل المصادر المتاحة محليا ، أى من الموظفين الذين سبق لهم خدمة الحكومة منذ عهد اسماعيل والذين كانت لهم دراية بشئون البلاد . كما هو الحال بالنسبة لفيتا هرارى والذي أصبح مديرا عاما للحسابات المصرية (٦٦) . والبعض الآخر ممن الحقوا بالجهاز الحكومي منذ بداية عهد توفيق .

كما: اتضح انه لم تكن هناك قواعد عامة لاختيار الموظفين الأوربيين، فلم يكن هؤلاء يختارون عن طريق امتحان ومسابقة كما هو الحال في الهند في ذلك الوقت بل جيء بالكثير من الموظفين الانجليز من الهند على سبيل الامارة . وكان من المتوقع عودتهم الى الهند بعد الانتهاء من أعمالهم أو حصول مصر على استقلالها .

ففي المرحلة الأولى من الحكم البريطانى لمصر نلاحظ أن أفراد جهاز الرى من المهندسين الانجليز جاءوا مصر من الهند عن طريق الاعارة حيث كانوا يعملون في خدمة حكومة الهند وتعاقبت الحكومة المصرية معهم بموجب عقود تتضمن الشروط الآتية :

اولا — مدة العقد ٥ سنوات يعطى مكافأة مرتب سنة عند انتهائها وإذا استغنت الحكومة عن خدمته قبل انتهاء المدة يمنح مكافأة بنسبة المدة التى يكون قضاها في الخدمة .

ثانيا — تدفع الحكومة المصرية لحكومة الهند المقرر استقطاعه لمعاشات هؤلاء المهندسين حتى انتهاء مدة الخمس سنوات الأولى من خدمته في مصر وبعد ذلك يقومون هم بسداد استقطاع معاشاتهم لحكومة الهند .

(٦٥) مودعه بدار المحفوظات العمومية بالقلمة .
(٦٦) يهودى يحمل الجنسية الانجليزية . سنتحدث عنه في نفس الفصل .

ثالثا - تضمن الحكومة المصرية لهم خدمة ١٥ سنة في مصر .

رابعا - يكون لهم الحق في الحصول على معاش بعد انتهاء مدة الخدمة عشرة سنة .

خامسا - يستقطع منهم ٥٪ معاش بعد مضي خمس سنوات على خدمتهم في مصر (٦٧) .

ولم يكن جلب الموظفين الانجليز من الهند مقصورا على الاعمال الفنية وحدها بل كان شاملا للأعمال الأخرى كالنواحى القضائية كما هو الحال بالنسبة لجون سكوت John Scott ومالكولم ماك ايلريث (٦٨) Malcolm Mac Ilwraith وقد شغل كل منهما منصب المستشار القضائى لنظارة الحقانية ، وكذلك الاعمال المتعلقة بالبوليس كما هو الحال بالنسبة لتشارلس كولس باشا Charles Coles الذى عمل حكمدار لبوليس الاسكندرية عام ١٨٨٣ وهو من مواليد الهند وخدم الحكومة المصرية نحو ثلاثين سنة (٦٩) .

(٦٧) وجدنا هذه الشروط في ملفات خدمات معظم مهندسى الرى الانجليز امثال وليم ولكوكس William Willcocks وسكوت مونكريف Scott Moncrief ووليم جارستين William Garstin وغيرهم انظر : ملف خدمة وليم ولكوكس رقم ١٩٥٣٠ محفظة ٦٧٦ دولا ب ٢٢ وأيضاً ملف وليم جارستين رقم ٢٣٥٢٩ محفظة ٩٣٥ دولا ب ٤٥ (٦٨) كان جون سكوت يعمل قاضيا بالهند ثم عمل في الحكومة المصرية الى أن أصبح مستشارا قضائيا لنظارة الحقانية وخلفه في منصبه ماك ايلريث في ١٢ أكتوبر سنة ١٨٩٨ وهو أيضا سبق له الاشتغال بحكومة الهند وعندما جاء الى مصر عمل في وظيفة نائب قسّم قضايا المالية بمرتب شهرى ١٠٠ جنيه سنة ١٨٩٧ ثم أصبح مستشارا خلفا لجون سكوت في العام التالى ومنح ١٦٦ جنيها مرتبا شهريا وترك خدمة الحكومة سنة ١٩١٦ ومنح ١٠٠ جنيها معاشا شهريا - انظر ملفه رقم ٢٦٨٩١ محفظة ١٢١٣ دولا ب ٥٩

(٦٩) انظر كشف بمدد خدمته في ملف خدمته رقم ٢٥٤٨٥ محفظة ١٠٨٨ دولا ب ٥٣ وهو من الضباط الانجليز الذين عملوا في حكومة الهند ثم نقل الى الحكومة المصرية في وظيفة حكمدار بوليس الاسكندرية أول مايو ١٨٨٣ ثم شغل عدة مناصب بعد ذلك منها باشمفتشى ضبط التوجه البحرى ثم مفتش عموم البوليس في المدة من أول أغسطس سنة ١٨٩١ الى ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٤ ثم حكمدار لبوليس مصر من عام ١٨٩٤ الى عام ١٨٩٦

على أن الحاق الموظفين الأوربيين بخدمة الجهاز الحكومى لم يكن مقصورا على المصادر المحلية أو الاعارة من الهند . فقد اتضح لنا من فحص ملفات كبار الموظفين الانجليز أن كثيرا منهم قد وفدوا من إنجلترا الى مصر في بداية فترة السيطرة البريطانية عليها والحقوا بجهاز الخدمة المدنية وهم مقبل الشباب بعد أن تخرجوا من المدارس المتوسطة وظلوا يرتقون في المناصب الحكومية الى أن تربعوا على قممها — وهم كثيرون أمثال جورج موريس George Morice مدير عموم الأمن العام بوزارة الداخلية (١٩١٧ — ١٩٢٠) (٧٠) .

كما تبين أن نسبة كبيرة من كبار الموظفين الانجليز في جهاز الخدمة المدنية الأوربية في مصر كانوا من العسكريين سواء في جيش الاحتلال أو ممن الحقوا بالعمل في الجيش المصرى . وبعض هؤلاء اشتغلوا بمناصب المستشارين ووكلاء النظارات ورؤساء المصالح الحكومية المصرية . وكان شغل هؤلاء ليل تلك المناصب يرجع الى مشيئة القنصل البريطانى وحده وصدر امر عال بعد موافقة مجلس النظار .

ومن العسكريين الذين عملوا بالجهاز الحكومى ولفريد ماتشل wilfrid Machell والسير جلبرت كليتون Gilbert Clayton وهما من ضباط الجيش الانجليزى الذين كانوا يعملون بالجيش المصرى . وقد ابتداء ماتشل (٧١) خدمته في الحكومة في عام ١٨٨٦ برتبة بكباشى في الجيش المصرى وفي عام ١٨٩٦ أصبح مفتش عموم مصلحة السواحل ثم صار مستشارا لنظارة الداخلية في عام ١٨٩٨ حتى ١٩٠٨ خلفا لمستر

وأخيرا مفتش عموم السجون منذ عام ١٨٩٧ بمرتبة شهرى ١٢٥ جنيهها ارتفع الى ١٤٥ يناير ١٩٠٧ وأحيل الى المعاش في اكتوبر سنة ١٩١٣ وقرر مجلس النظار منحه مكافأة قدرها ثلاثة آلاف جنيه بخلاف معاشه — انظر : ملفه رقم ٢٥٤٨٥ محفظة ١٠٨٨ دولاى ٥٣ .

(٧٠) جاء الى مصر في عام ١٨٨٤ والحق بالعمل ببوليس اسيوط برتبة صاغ وظل يرتقى الى أن وصل الى منصب مدير عموم الأمن العام سنة ١٩١٧ — انظر : ملفه رقم ٢٨٦٠٨ محفظة ١٥١٤ دولاى ٦٥

(٧١) هو بيرسى ولفريد ماتشل Bercy Wilfrid Machell . انظر : ملف خدمته رقم ٢٣٧٩٦ محفظة ٩٥٥ دولاى ٤٦ .

جورست . كما أصبح كليتون مستشارا لنظارة الداخلية في عام ١٩١٩ (٧٢) .

والواقع أن العسكريين الانجليز سيطروا على معظم المصالح الحكومية كما هو الحال بالنسبة للسير جورج يوهن مكولى George Bohun Macauley الذى ترك الجيش المصرى وعمل مديرا عاما للسكك الحديدية في عام ١٩٠٦ (٧٣) .

وتبين لنا من ملفات الموظفين الانجليز ايضا أن الحكومة المصرية استعانت بعدد من المهندسين والأطباء ممن سبق اشتغالهم بالجيش الانجليزى أو المصرى في الخدمة المدنية المصرية وهؤلاء شغلوا مناصب كبرى في الحكومة المصرية أمثال الكولونيل جورج ليونس George Lyons مدير عام مصلحة المساحة (١٨٩٦ - ١٩٠٩) (٧٤) والسير هوراس بنشنج Horace Pinching وهو ضابط طبيب من ضباط الجيش الانجليزى الذين اشتغلوا في خدمة الحكومة المصرية عام ١٨٨٧ والذى أصبح مديرا لمصلحة الصحة العمومية عام ١٨٩٩ (٧٥) .

(٧٢) ظل يعمل بالجيش المصرى الى أن وصل الى رتبة لواء ثم أصبح مستشارا لوزارة الداخلية في ٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ الى ٣١ مارس سنة ١٩٢١ بمرتب شهرى ١٩١ جنيها أنظر : ملف خدمته رقم ٢٩١٨٣ محفظة ١٥٧٧ دولاب ٦٨

(٧٣) ألحق بالجيش المصرى برتبة بكباشى سنة ١٨٩٦ ثم أصبح في عام ١٩٠٦ مديرا عاما للسكك الحديدية بمرتب ١٦٦ جنيها شهريا وفي أبريل ١٩١٩ أصبح مراقبا عاما لوزارة المواصلات ثم مستشارا للوزارة في يونيو من نفس العام بمرتب ١٩١ جنيها — أنظر : ملف خدمته رقم ٢٩١٤٩ محفظة ٥٧٥ دولاب ٦٨

(٧٤) بدأ الخدمة في الجيش المصرى في عام ١٨٩١ ثم أصبح مديرا عاما لمصلحة المساحة عام ١٨٩٦ ، وهو من خريجي مدرسة الهندسة الملكية بانجلترا ويعرف اللغة العربية العامية واللغة الفرنسية والألمانية أنظر : ملف خدمته رقم ٢٣٨٨٦ محفظة ٩٦٢ دولاب ٤٧

(٧٥) كان يعمل بكباشى طبيب في الجيش المصرى منذ عام ١٨٨٧ ، وفي أول نوفمبر سنة ١٨٩٩ أصبح مديرا عاما لمصلحة الصحة العمومية بمرتب ١١٦ جنيها شهريا ارتفع الى ١٢٥ سنة ١٩٠٣ الى إن أحيل الى المعاش في عام ١٩٠٧ — أنظر : ملف خدمته رقم ٢٣٤٥٠ محفظة ٩٣٠ دولاب ٤٥

ومن الجدير بالذكر ان الحكومة المصرية كانت تضمن لهؤلاء العسكريين مدة خدمة لا تقل عن ١٥ سنة في حالة ترك العسكريين لخدمتهم نهائيا بالجيش الانجليزى (٧٦) .

وبمرور الوقت مع ان عملية اختيار الموظفين الاوربيين للجهاز الحكومى لم تكن منظمة الا اننا نلاحظ ان عددا هائلا من الافراد لم يكن لهم خبرة سابقة جاعوا الى مصر من كليات الجامعات الانجليزية مثل كمبردج Cambridge واكسفورد Oxford وكلية الدراسات اللاهوتية في دبلن College .

وفي عام ١٨٩٠ استحدثت نظام لاختيار الموظفين الانجليز في خدمة الحكومة المصرية حيث جاء الى مصر بعض الشبان بعد ان تلقوا تعليمهم في المدارس الابتدائية والثانوية في بلادهم حيث درسوا اللغة الانجليزية وبعض اوضاعات الاربية الاخرى ثم انتقلوا الى العمل بفروع الادارة وخاصة نظارتى الداخلية والمالية وقد مكن هذا النظام رجالا جديدا من ان يحصلوا جانباً معيناً من الخبرة بأحوال البلاد خاصة لغتها وعاداتها — قبل ان يشغلوا المناصب فيها وان كان هذا النظام قد أعطى الفرصة لتدريب كبير بالنسبة للرجال الذين يرسلون الى الاقاليم كمفتشين في نظارة الداخلية والذين يواجهون المشاكل المحلية ويتعاملون مع الموظفين المصريين وعلى اية حال فقد استمر الخبراء الفنيون وخاصة الذين يعملون في مصالح الرى والزراعة والصحة العامة يختارون عن طريق مصالحهم ولم يكن يتم اختيارهم عن طريق نظام التدريب السابق الاشارة اليه (٧٧) . غير ان نظام اختيار الموظفين الاوربيين للخدمة المدنية المصرية قد تغير في عام ١٩٠٢ . ويبدو ان من أهم الاسباب التى دعت الى تطوير واصلاح الخدمة المدنية اعادة فتح السودان والرغبة في الحصول على رجال من الطراز الاول لى يشكلوا جهاز الخدمة المدنية فى السودان .

وعن طريق مشروع أعده رجنالدونجت Reginald Wingate
حاكم عام السودان والدون جورست Eldon Gorst المستشار

(٧٦) انظر نفس الملف .

Tignor, Op. Cit., pp. 186-187.

(٧٧)

المبالي في ذلك الوقت ، تضمنت التنظيمات الجديدة ان الوظائف الخالية في كافة فروع الادارة في مصر يعلن عنها في كليات الجامعة الانجليزية والاييرلندية ، وكانت طلبات الاستخدام من طالبي الوظائف في هذه الكليات تسلم وتفحص بواسطة لجنة الاختيار التي تشكل من اربعة من كبار موظفي الحكومتين المصرية والسودانية ويجدد اختيار اعضاء اللجنة كل سنة . يحدثنا كرومر ان اعضاء اللجنة كانوا مستقلين تماما ولا سلطة لاحد عليهم (٧٨) .

ولم يكن هناك امتحان قياسي لشغل الوظائف الشاغرة ولكن طالبي الوظائف يعرضون لمقابلة شخصية امام اللجنة المشار اليها في لندن لاختيار العناصر المناسبة منهم للعمل في هذه الوظائف وذلك بعد ان يفحصوا فحوصا طبيا امام لجنة معينة لذلك ، ذلك انه كان من الضروري ان يكون المرشحون على لياقة بدنية لكي يتحملوا العمل في مصر والسودان وذلك خيرا للحكومة ولهم . وكانت اللجنة تقوم باختيار المرشحين طبقا لاعداد الوظائف الخالية او التي ينتظر ان تخلو ، وكانت عملية الاختيار تتوقف على كفاءة المرشح ومقدرته ومعارفه ، وعلى ذلك فقد كانت تقبل الشهادات والتوصيات من الذين يعرفون المرشح معرفة شخصية سواء كان قد تعلم عندهم ام عند سواهم (٧٩) .

وكان الناجحون في الاختيار الشخصي الذين يلتحقون بجامعة كمبردج Cambridge او اكسفورد Oxford لمدة سنة يدرسون خلالها اللغة العربية قبل الذهاب الى مصر او السودان . وكان يجب ان يكون عمر الطالب عند تقديم طلبه بين ٢١ ، ٢٥ سنة . ومع انهم من الناحية النظرية كان على طالبي الوظائف ان يختاروا بين العمل في مصر او في السودان الا انه في حالات كثيرة كانت هذه المسألة متوقفة على رأى الجهاز الادارى البريطانى في مصر (٨٠) وبعد ان يقضى المرشحون دراسة هذه السنة يمتحنون في المواد التي يدرسونها فاذا نجحوا يكشف عنهم طبيا

Egypt No I. (1956) Cromer to Grey, March 8, 1906. (٧٨)

Op., Cit., p. 58. (٧٩)

Tignor, Op. Cit., p. 187. (٨٠)

مرة أخرى للتأكد من أن صحتهم لازالت حسنة . وفي هذه الحالة تصادق اللجنة على تعيينهم بصفة نهائية وتصدر الأوامر اليهم بالسفر الى مقر وظائفهم سواء في القاهرة أو الخرطوم (٨١) .

وعلى أية حال فقد كان هؤلاء يعملون في مناصب أو وظائف تابعة عادة في نظاراتى الداخلية والمالية كمفتشين مساعدين لمدة سنة تحت الاختبار ، وفي نهاية هذه المدة اذا اثبتوا صلاحيتهم للعمل وقدرتهم على أداء بعض الامتحانات البسيطة في اللغة العربية قراءة وكتابة فان تعيينهم يتقرر بصفة نهائية ولا ينقلون من عملهم الا في حالات المرض أو سوء السلوك أو الغاء الوظيفة . أما فيما يتعلق بالمرتب فانه طبقا لهذه التنظيمات الجيدة فكان الحد الأدنى للمرتب ٢٤٠ جنيه في السنة وبعد ست سنوات تصل مرتباتهم ما بين ٤٠٠ و ٦٠٠ جنيه و ٨٠٠ الى ١٥٠٠ جنيه للأكفاء منهم (٨٢) .

وكان عدد الطلبات التى تقدم كل سنة من راغبى التوظيف من الانجليز تزيد على عدد الوظائف الخالية . ففي سنة ١٩٠٤ قدم ١١٨ طلبا بينما كانت الوظائف الخالية ١٢ وكان الناجحون من اكسفورد ٩ وكبردج ٢ و١ من كلية اللاهوت في دبلن . وفي سنة ١٩٠٥ قدم ٢٢٠ طلبا بينما كانت الوظائف الخالية ١٤ وكان الناجحون ٨ من اكسفورد و٥ من كمبردج و ١ من كلية اللاهوت في دبلن (٨٣) .

وكان الهدف من هذا النظام هو تمكين مصر والسودان من اختيار عناصر من الشبان الانجليز المؤهلين تأهيلا عاليا واعطائهم تدريبا كافيا في لغة وعادات أهل البلاد قبل أن يجيئوا الى الشرق . وكان هناك نقض شائع للجهاز الادارى البريطانى في مصر قبل هذا النظام ذلك ان نسبة ضئيلة فقط من الموظفين البريطانيين كانت لديهم معرفة بلغة أهل البلاد (٨٤) .

Egypt no. I. (1906) p. 58.

(٨١)

Tignor, Op. Cit., p. 188.

(٨٢)

Egypt No. I. (1906) p. 58.

(٨٣)

Ibid. p. 58. Tignor, Op. Cit., p. 188.

(٨٤)

غير أن التدريب التمهيدى فى اكسفورد وكمبردج استطاع منح طالبى الوظائف بداية حقيقية فى تعلم اللغة العربية ، ولكن يتضح أن هذه لم تكن القضية ذلك أن تعليم اللغة العربية فى كمبردج واكسفورد لم يكن على مستوى عال مع أن منهج تعليم اللغة العربية كان يقوم بتدريسه مستشرقون بارزون ومدرسون من العرب (٨٥) . ومنهم مارجوليوث Margoliouth فى اكسفورد وادوارد براون Edward Brown فى كمبردج بالاشتراك مع الأساتذة العرب الذين كانوا يقومون بتدريس اللغة العربية . وكان مستوى تعليم اللغة العربية وتحصيلها منخفضا كما أن الامتحان الذى كان يعقد للموظف فى اللغة العربية بعد تعيينه لم يكن ذا مغزى أو معنى أو لم يكن مهما لدرجة أنه كان معروفا أن أحدا لن يتردد من خدمة الحكومة إذا رسب فى الامتحان . وعلى ذلك فإن الفكرة فى خلق وإيجاد جماعة من الموظفين البريطانيين يتحدثون لغة أهل البلاد بطلاقة لم تتحقق أبدا . فالموظفين الذين قضوا فترات طويلة فى الأقاليم كالمفتشين فى مختلف المصالح تعلموا كيف يتحدثون العربية العامية ، ولكن قليلا جدا من الموظفين فقط هم الذين حاولوا أن يتعلموا كيف يقرأون ويكتبون العربية (٨٦) .

والواقع أن هذه القواعد الجديدة الخاصة باختيار الموظفين الانجليز وتدريبهم طبقت فقط فى نظارتى الداخلية والمالية ، أما المصالح الأخرى متضمنة حقل التعليم فكانت تختار موظفيها بمعرفتها . وفى المجالات التى تعتبر فروعاً فنية للإدارة كان لهم أن يختاروا الطرق التى تناسبهم فى

(٨٥) يذكر كرومر أن مستر براون Brown أستاذ اللغات الشرقية بجامعة كمبردج هو صاحب اقتراح تدريس اللغة العربية فى جامعة كمبردج حيث كان فى زيارة لمصر سنة ١٩٠٢ ووافق كرومر على رأيه . وقد امتدح براون هذا النظام بقوله :
 « مهما أطنبت فى مدح النتائج العظيمة التى نتجت عن طريقة اختيار الموظفين فلمست أوفيتها حقها من المدح . . . إذ من الواضح أن الاختيار الذى يتم عن طريق الامتحان يمكن أن يتم فى كل مكان على يد ممتحن متوسط فى القدرة والكفاية ولكن الطريقة التى اتبعتها الحكومة المصرية جاءت بنتائج حسنة . أنظر :

Egypt No. I. (1905) March 15, 1905. pp.61-62.

Tignor, Op. Cit., pp. 188-189.

(٨٦)

اختيار الموظفين ، فبعض هذه المصالح كانت تتطلب الالمام بلغتها الخاصة وكانت تجرى اختبارات في ذلك للأفراد الأجانب الذين يتقدمون لشغل الوظائف الخالية بها ، فمفتشو الري والمدرسون في نظارة المعارف كان عليهم أن يؤدوا بنجاح اختبارا في اللغات ولكن طبقا لقول أحد الموظفين أنهم كانوا « يرتبكون بسهولة » . فمفتشو الري كان عليهم أن يقرأوا تنظيمات الترغ البسيطة بينما المدرسون كان عليهم أن يترجموا التنظيمات المصلحية أو تعليمات المصالح وعلى هذا فمعظم الخبراء المتخصصين من الفنيين لم يكن مطلوبا منهم إتقان العربية (٨٧) .

وان كان مستر ماتشل Machell مستشار نظارة الداخلية قد امتدح ذلك النظام إلا أنه علق عليه قائلا « أما ما يعرفونه من العربية عند وصولهم فلا يفيدهم في الحال في أشغالهم ، ومع ذلك فإنهم يستفيدون منه فيما بعد فإني أجعلهم يثابرون على الدرس فلا تمضي مدة قصيرة حتى يصير ما تعلموه من العربية مختلفا كل الاختلاف عن العربية التي تعلمها الأوروبيون طبقا لهذا النظام وقد وجدت أن طلبة الكليات يستفيدون فائدة

(٨٧) ذكر أحد الموظفين البريطانيين « في الحال بعد وصولي مصر أدركت ما إذا كنت سأتلقي دراسة هامة في اللغة العربية متضمنة الكتابة وتبين لي أنني لكوني أعمل في مجال فني فإنه من الأهمية بمكان أن أقضي الوقت الذي خصصته في البحث عن الوسائل التي تعمل على التقدم في موضوع عملي الخاص بدلا من قضاء هذا الوقت في دراسة اللغة العربية لكي أصبح باحثا في العربية . وعلى أية حال فإني مثلي معظم الموظفين الانجليز الإداريين أو الفنيين حصلت على خبرة حسنة كافية للتحدث باللغة العربية عن طريق الناطق البسطاء غير المتعلمين مكنتني من إدارة العمل وللأغراض العادية في المعاملات مع المصريين ، وغالبا في السنوات الأولى من وجودي في مصر تحدثت قليلا لمدة أسابيع . وكما هو الحال بالنسبة لكل المصريين المتعلمين الذين يتحدثون الانجليزية أو الفرنسية أو كليهما كانت المناقشات بشأن الموضوعات العلمية من السهل إجراؤها بإحدى هاتين اللغتين بدلا من اللغة العربية . وأكثر من ذلك فإن معظم المصريين يفضلون التحدث بالانجليزية في مثل هذه المناسبات ولذلك لم يكن من الضروري دراسة تعقيدات اللغة القديمة التي كان كثير من الموظفين مضطرين إلى دراستها بحكم عملهم » . Tignor, Op. Cit., p. 190.

أيضا راسل في كتابه إلى هذا المضمون . انظر : Russell, Thomas

Egyptian Service 1902 - 1946, p.15.

كبيرة من التمرن على الحركات العسكرية مدة قصيرة قبل استلامهم أشغالهم الادارية . فانهم يعيدون وقد تعلموا شيئا من العربية العامة وهم يمثلون همة ونشاطا » .

وقد وصف كاتب أمريكى الموظفين الانجليز فى خدمة الحكومة المصرية وشبههم (بالهواه) وقال انه يعوزهم الالمام بتاريخ وثقافات الشعوب التى حكموها اذ أن مدة التدريب فى اكسفورد وكمبردج والتى كانت تبلغ عاما قضيت فى دراسة اللغة العربية فى مستوى صعب لا يمكن لأغلب الدارسين تحصيله . وفى الحقيقة لم يكن الدارسون يتلقون تعليما عن تاريخ وثقافة وعادات ومؤسسات مصر ثم لم يدرسوا هذه المسائل بعد تعيينهم . ومهما يكن من أمر فان هؤلاء الرجال كانوا يختارون من الطبقات العليا فى المجتمع الانجليزى وهى الطبقات التى اعتادت أن تحكم الآخرين والتى اعتادت أن تأمر فتطاع . وهؤلاء نقلوا خبراتهم فى الحكم الى ممتلكاتهم الامبراطورية ، واذا كان ينقصهم فهم الشعوب الخاضعة لهم فانهم وضعوا الثقة فى انفسهم وفى مقدرتهم على حكم الآخرين (٨٨) .

ويبدو واضحا أن هؤلاء الموظفين الانجليز كان لهم دور فى ادخال النظم الغربية فى الادارة الى دواوين الحكومة المصرية .

وهكذا نرى أن تنظيمات سنة ١٩٠٢ وضعت نهاية للنظام القديم فى اختيار شخصيات جديدة من الكليات الجامعية . واذا كان هذا النظام الجديد مهما بالنسبة لمجال التعليم الا أنه كان تأثير عكسى بالنسبة للمصالح الحكومية الأخرى ، ذلك أن الشبان الانجليز عديمى الخبرة نسبيا كانوا يجيئون الى مصر ويعملون بالأقاليم بمثابة مفتشين او مساعدى مفتشين بنظارتى الداخلية والمالية وهؤلاء يصبحون على اتصال مباشر بموظفى الأقاليم المصريين ، وكثير من هؤلاء الرجال لهم خبرة ادارية طويلة . وقد كان متوقعا أن هؤلاء المفتشين من الطبيعى أن يخضعوا رجال الادارة المحلية لسلطانهم ويفرضوا عليهم (نصائحهم) . ولذلك فقد كثر الاحتكاك بين الموظفين الانجليز والمصريين فى مجالات عديدة حيث كان هناك استياء

ضد السلطات الزائدة لهؤلاء الشبان من جانب رجال الادارة المحلية المصريين (٨٩) .

ومن الجدير بالذكر ان نسبة كبيرة من هؤلاء الشبان الذين اختيروا بواسطة النظام الجديد فضلوا العمل في السودان عن مصر . ذلك ان الخدمة المدنية في السودان كانت مشكلة من جماعة من علية القوم ولهم مكانة كبيرة ، هذا بالإضافة الى ما يتطلبه الخدمة في السودان من احتياجات خاصة بالظروف المناخية والجغرافية في حين ان مصر حصلت على أولئك الذين لم يكونوا مناسبين للعمل في هذا المجال . وكثيرون من هؤلاء كانوا مؤهلين تماما لمسئوليات العمل الإداري والفنى في مصر وكان المستوى التعليمى للموظفين الانجليز الذين عينوا ملقبا لهذا النظام بوجه عام عاليا وخاصة في الفروع الفنية للإدارة حيث اوسع احد الموظفين الرسميين في هذه الفترة انه في هيئة الرئاسة في احد الفروع الفنية ما بين عامى ١٩٠٤-١٩١٤ نجد ان الثلث على الأقل كانوا من خريجي الجامعات البريطانية بمرتبة الشرف ومن بينهم ٩ كانوا حاصلين على مرتبة الشرف الاولى .

ومن المحتمل ان مصر والسودان حصلتا على كثير من الرجال من الطبقات العليا في المجتمع الانجليزى اكثر مما حصلت عليه معظم ممتلكات بريطانيا فيما وراء البحار . فالخدمة المدنية الاوربية في مصر كانت ملقمة لأنظار الفئة الفوقية للطبقة المتوسطة ولابناء الرجال المهنيين . ومع انه لا توجد احصاءات خاصة بذلك فان ابناء رجال الدين ورجال الاعمال وينظر ملاك الاراضى مظهرون في التقارير المتعلقة بشأخص الموظفين الانجليز في مصر (٩٠) .

وعندما نستعرض علاقة الموظفين الانجليز بالمصريين نلاحظ ان جماعة الموظفين الانجليز اتصفت بالاستعلاء والعزلة والاحتقار . ويرجع ذلك الى الكبرياء الذى يولد في نفوسهم نتيجة احساسهم بالنفوى الحضارى على المصريين . وقد يكون مرد ذلك ايضا الى عزلتهم عن المصريين والى

(٨٩) من الجدير بالذكر ان هذا النظام قد انتقد كثيرا من جانب بعض الموظفين الانجليز امثال كولس باشا انظر كتابه :
(٩٠) (Coles, Reflections and Recollections. p. 170.)

السلطة التي استأثروا بها دون المصريين والتي خلعت عليهم ظاهرة التعالي والأنفة من السكان المحليين . فالموظفون الانجليز نادرا ما تعاونوا مع المصريين على اصول اجتماعية ثابتة ، رغم معاملاتهم مع زملائهم المصريين . ومن ثم فلم يكن متوقعا من الموظفين الانجليز التعاون مع الموظفين المصريين سواء في مجالات العمل أو خارجها .

وتتضح ظاهرة التعالي هذه في نواح كثيرة منها على سبيل المثال تخصيص حجرات مستقلة للمدرسين الانجليز في المدارس وأخرى للمصريين كما يتضح جليا تعالي الموظفين البريطانيين على المصريين من تقاليدهم المتبعة في ناديهم الاجتماعي والرياضيين ، نادي الجزيرة ونادي الترف Turf ، وقد تأسسا في أوائل عهد الاحتلال لممارسة الأنشطة الاجتماعية بين الموظفين البريطانيين . وكان هذان الناديان بعيدين كل البعد عن المصريين قبل الحرب العالمية الأولى فلم يتمكن أحد من المصريين من الحصول على عضوية هذين الناديين في هذه الفترة ، هذا بالإضافة الى أنه لم يكن يسمح للمصريين بدخول هذين الناديين أو حتى اصطحاب الانجليز لبعض أصحابهم المصريين اليهما (٩١) .

وهذه العزلة التي عاشها الانجليز بعيدا عن المجتمع المصري غرست في نفوسهم العنجهية والاستعلاء العنصري ، فقد اعتبر الانجليز المصريين على أنهم « شعب منحط متخلف يجب أن يعامل معاملة الأطفال » وكانوا في محادثاتهم الخاصة يرمزون الى المصريين على أنهم « تابعين أو غشاشين » (٩٢) .

Tignor, Op. Cit., pp. 191 - 192.

(٩١)

(٩٢) مثال آخر للكبرياء الذي يتصف به الاداريون البريطانيون أن أحد الموظفين البريطانيين وكان يعمل في نظارة المعارف دعى الى مكتب المستشار الانجليزى للمعارف فوجد عنده ثلاثة من كبار الموظفين (انجليزى وفرنسى ومصرى) فاقترب من المستشار بخجل الذى التفت اليه صائحا « انت تأتى الى الغرفة مثل الوطنى » لمزيد من التفاصيل انظر :

Tignor, Op, Cit., p. 193.

كما أن مذكرات قلبنى فهى بها أمثلة كثيرة على غطرسة الموظفين الانجليز .

فلاستعلاء العنصرى أو العنصرية كانت تشكل جزءا من الخبرة الأوربية. فى القرن التاسع عشر . فخلال الاستعمار التزمت بريطانيا بحكم عدد كبير من الشعوب بسكانها ودخلها المحدوديين ، وكان لبريطانيا سيطرة التكنولوجيا العسكرية ولكن كان من الصعوبة على حد قول تنجر Tignor كبح جماح الثورات التلقائية لطبقات كبيرة من السكان . وفى مصر كان جيش الاحتلال البريطانى يقل فى الغالب عن خمسة آلاف جندي، وكان عدد الموظفين الانجليز قليلا قبل قيام الحرب الأولى بينما لم تكن الجالية البريطانية فى مصر كبيرة العدد ولم يكن كذلك بالنسبة لبقية السكان الأوربيين فى مصر الذين على أية حال لم يكن من الممكن الاعتماد عليهم فى تأييد البريطانيين . وكانت الطريقة الوحيدة التى تمكن البريطانيين من حكم المصريين هى اتباع أسلوب الاستعلاء العنصرى واستمرار عزلتهم على المصريين ومعاملتهم للمصريين كأناس أقل شأنًا ، وهذا الموقف ولد الخوف والاحترام فى نفوس عامة الناس (٩٣) .

ولعل هذا يفسر حرص كرومر على زيادة عدد الموظفين فى البوليس الأوربى ونوه كرومر بأن كلمة البوليس الأوربى أوقع فى النفس من كلمة زميله المصرى (٩٤) .

والحقيقة أن كرومر كان أكبر مظهر للاستعلاء العنصرى البريطانى فهو قد عزل نفسه عن المصريين فى أسلوب حاكم شرقى مستبد ، وفى الوقت نفسه أبقى هيئته وهيبته حكومته فى ظهوره الدورى أمام الناس . وعلى أية حال فقد كانت هناك أخطار أو صعوبات فى اتباع أسلوب هذا الحكم . فالعزلة والاستعلاء العنصرى الذى اتصف به الموظفون البريطانيون والذى استاء منه عامة المصريين آثار فى نفوسهم مرارة خاصة لمهاجمة هذا الحكم . وقد ازداد كره المصريين للانجليز خاصة بعد أن أدركوا أن الانجليز يحشرون فى وظائف الحكومة دون داع ويشغلون المناصب التى يستطيع المصريون القيام بها وأكثر من ذلك أن العزلة الاضطرارية للبريطانيين أبقتهم بعيدا عن التأثير الشعبى المصرى فهم لم

Tinor, Op. Cit., p. 193.

(٩٣)

Cromer to Grey, March 3, 1907. p. 18.

(٩٤)

يتمكنوا من معرفة حقيقة وثغور الشعب المصرى من أجل وضع السياسات المناسبة لهذه الحقائق .

والواقع ان الموظفين الانجليز كانوا يتعالون على زملائهم المصريين ويعاملونهم معاملة سيئة ، وكانت المعاملة تزداد سوءا باشتداد الحركة الوطنية (٩٥) .

ولم يقتصر تعالى الموظفين الانجليز على الرؤسسين فقط من المصريين وانما كان يشمل الرؤسين والرؤساء على حد سواء . اذ يحدثنا اسماعيل صدقى فى مذكراته انه عندما رقى من منصب سكرتير ادارى مجلس بلدية الاسكندرية الى منصب سكرتير عام نظارة الداخلية فى عام ١٩٠٨ أسندت اليه اختصاصات وكيل نظارة الداخلية ، وبذلك أصبح رئيسا لبعض كبار الموظفين الانجليز بعد ان كان رؤسا لهم من قبل ، وان هؤلاء كبر عليهم ذلك الأمر . ورفضوا حضور اجتماعات المجالس التى كان يترأسها اسماعيل صدقى بحكم منصبه الجديد مثل المجلس الأعلى للبلديات ويضيف قائلا انهم لم يمثلوا للحضور الا بعد ان هدد بالاستقالة وبعد ان تدخل شنييتى Chitty مستشار الداخلية فى الأمر (٩٦) .

ويصور لنا محمد حسين هيكل مدى تعالى الموظفين الانجليز على المصريين ونفوذهم فى الادارة بالقول بأن « مفتش الداخلية الانجليزى وان صغر مركزه يعد نفسه اكبر من كل موظف مصرى ، بل اكبر من الوزير المصرى لانه لم يكن يتلقى تعليماته الا من رئيسه الانجليزى . وكان مفتش الرى الانجليزى هو كل شئ فى وزارة الأشغال ، فاذا جاء مفتش الرى او مفتش الداخلية الى مديرية من المديرية ارتجت المديرية وارتح المركز واضطرب الموظفون المصريون كبارهم وصغارهم فزعا من ملاحظة يديها هذا المفتش الانجليزى يسوء أثرها فى مستقبل حياتهم كلها . ولم يكن هؤلاء المفتشون من طراز ممتاز فى العلم او فى الكفاية وحسب الواحد منهم جنسيته البريطانية ليكون صالحا لكل شئ قديرا على كل شئ » (٩٧) .

(٩٥) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، ٥ : ٤٢٢
على ثورة ١٩١٩ ص ٣٦٩

(٩٦) اسماعيل صدقى ، مذكراتى ، ص ٨ - ٩

(٩٧) محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٢١٢

وايا كان الامر فقد استمر الموظفون الانجليز في عزلة عن المجتمع المصرى طوال الفترة موضوع البحث ، وكانت هذه الظاهرة من الامور التى لفتت انظار لجنة ملنر ونوهت بها في تقريرها (٩٨) . واكثر من ذلك ان العزلة الاضمرارية .



ننتقل الآن الى الحديث عن نوعية الموظفين الانجليز الذين عملوا في مصر ويبدو ان مراقبى القرن التاسع عشر كانت لديهم نظرات غير سديدة عندما اعتقدوا ان المستعمرات ميدان واسع يتمتع فيه الموظف بقسط من الراحة بالنسبة للطبقات العليا من المجتمع الاوربى حيث كانوا يعتقدون ان المستعمرات جذبت اليها معظم الامراد غير الناعمين الذين لم يتمكنوا من ايجاد مكان لهم في المجتمع الانجليزى بينما سر البعض الآخر ان الاداريين في المستعمرات في القرن التاسع عشر كانوا من الرجال الذين رفضوا ترك او هجر افكارهم التى تشربوها وهم في سن الصبا لانهم نشأوا في مجتمع اوربى سريع التغير ، فلم يستطيعوا ادراك هذه الآراء في مجتمعاتهم الخاصة ومن ثم هاجروا الى العالم غير الاوربى .

ويبدو طبيعيا ان يقارن الانجليزى المرشح للوظيفة بين وظيفة كتابية في بلده وبين الاشتغال بتدريس اللغة الانجليزية في مصر لتلاميذ المدارس فيختار الأخيرة لما لها من مكانة كبيرة ومرتب مغرى ومعاش مضمون و اجازات طويلة ، وهذه امور كان يتطلع اليها خريجا الجامعات في بريطانيا (٩٩) .

وعلى اية حال فان القاء نظرة فاحصة على اعمال الموظفين الانجليز في مصر تظهر لنا انهم جاءوا الى مصر لأسباب كثيرة . فمثلا سسثوت مونكرىف Scott Moncrief وجارسنن Garstin ومهندسو الرى الآخرون كانت لديهم فرص تكبيره لممارسة مهاراتهم وخبراتهم

Egypt No 1. (1921) Report of the Special Mission (٩٨) to Egypt. p. 9.

(٩٩) عبد الكريم درويش ، البيروقراطية والاشتراكية ، ص ١٧

واستطاعوا الحصول على شهرة مهنية فائقة في مصر في ظل المشكلات الكبيرة المتعلقة بأعمال الري في أكثر من استطاعتهم تحقيق ذلك في إنجلترا ذاتها . ولكن يجب ألا ننسى أن خدمة المستعمرات خاصة في مصر استغلت كوسيلة للحصول على مراكز أو مناصب أفضل في إنجلترا وبالذات للحصول على الشهرة في أوساط الشعب الإنجليزي . فمثلا كرومر وكتشنر ارتفعوا في الحال إلى رتبة الاشراف عندما عرفت أعمالهما في مصر والسودان ، وكذلك آخرون لا حصر لهم نالوا مرتبة (الفروسية) .

ونستطيع القول في النهاية أن الموظفين الإنجليز جاءوا إلى مصر بدافع السلطة والرغبة في ممارستها بشكل غير مقيد وكذلك البحث عن تنمية القدرات في وضع مختلف مع بعض ملامح المجتمع الإنجليزي .

ونختتم هذا الفصل بدراسة لبعض شخصيات من كبار الموظفين الأوربيين الذين خدموا الحكومة المصرية في الفترة موضوع بحثنا ، نتخذهم كنماذج لغيرهم . وقد بدأنا بموظفين إنجليزيين كبيرين هما الفرد ملنر Alfred Milner وتوماس رسل Thomas Russell وقد اعتمدنا في دراستهما على مؤلف تجنر (١٠٠) ومؤلف رسل (١٠١) . أما الشخصيات الأخرى فقد اعتمدنا في دراستها على ملفات خدماتهم التي لا تزال مودعة بدا والمحفوظات بالقلعة .

ينتسب ملنر إلى أسرة متواضعة ، درس العلوم السياسية في كلية باليول في أكسفورد وعمل سكرتيرا لمستر جوشن Goschen ثم مديرا عاما للحسابات في نظارة المالية المصرية ، وكان على قمة مناصب النظارة في المدة من ١٨٨٩ إلى ١٨٩٢ . ويرى البعض أمثال تجنر أن اشتغال ملنر بخدمة الحكومة المصرية يرجع إلى سببين الأول : أنه اعتقد أن مصر محتاجة كثيرا جدا إلى العون في الشئون الاستعمارية لدرجة أن الشخص القدير يمكنه زيادة شهرته خلال عمله

Tignor, Modernization and British Colonial Rule in Egypt. (١٠٠)

Russell, Thomas. Egyptian Service 1902-1946. (١٠١)

هناك . والسبب الثانى هو كره ملنر لسيطرة الحزب على الفرد وعشقه للحرية . . وقد تمتع ملنر بهذه الحرية من خلال ممارسته لعمله وهو على قمة السلطة البروقراطية حيث عمل وكيل لنظارة المالية كذلك تولى منصب المستشار المالى . وفى كل هذه الاعمال لم يكن ملنر مقيدا بقوانين أو عادات المجتمع الانجليزى (١٠٢) .

أما توماس راسل فينتهى الى أسرة أرستقراطية قديمة . وبعد أن تخرج فى كلية اللاهوت فى دبلن فى خدمة مصر عام ١٩٠١ واختار مصر بسبب وجود ابن خاله ماتشل وكان يعمل مستشارا لنظارة الداخلية ، هذا بالإضافة لكونه شابا متحمسا أراد أن يحيا حياته التى يودها خارج البلاد حسبا . ففى مصر شعر أنه حر فى التعبير وهذا قد ينفى جوانب شخصيته أكثر من وجوده فى المجتمع الانجليزى . ولكونه رجلا رياضيا جذب الى مصر بسبب امكانيات الصيد وامكانيات الحياة خارج المدينة . فخدمة المستعمرات كانت تتكون من عدد كبير من الشبان الهاربين من المجتمع الأوربى الصناعى المعقد . وبعد دراسته للغة العربية لمدة سنة فى إنجلترا عين راسل فى نظارة الداخلية فى وحدة حراسة الشاطئ خارج الاسكندرية وهناك عاش بين مجموعة من المصريين معظمهم لا يعرفون الانجليزية حيث كان هو الانجليزى الوحيد بينهم ويبدو أن الهدف من ذلك هو ارغام الشاب على اكتساب حصيلة كبيرة من اللغة العامية العربية . وبعد قضاء راسل شهورا عديدة فى هذه الوحدة أصبح راسل مساعد مفتش بنظارة الداخلية ، وخلال أشهر قليلة اشغل فى عدة مديريات مصرية مكتسبا فى ذلك معرفة بالحياة المصرية المحلية ودراية بالظروف المختلفة فى كل مديرية . وفى النهاية تم تعيينه فى وظيفة دائمة بمثابة مساعد مفتش فى الوجه القبلى . وظل راسل يرتقى حتى أصبح حكامدارا لبوليس القاهرة فى سنة ١٩١٨ وظل فى خدمة الحكومة المصرية حتى عام ١٩٤٦ (١٠٣) .

Tignor, Op. Cit., p. 197.

(١٠٢)

Russell, Thomas. Egyptian Service. 1902—1946. pp. 11. (١٠٣)

وسنختار من فئة المستشارين بنظارة الداخلية شخصيتين . آرثر شيتى . Arthur Chitty وجيمس هينز Jamen Haines .
وابتداً الأول خدمته في الحكومة موظفاً صغيراً في مصلحة الدومين بمرتب عشرة جنيهات في أول يناير سنة ١٨٨٣ (١٠٤) . ثم عين في سنة ١٨٨٦ مفتش ظهورات بلجنة استبدال المعاشات بنظارة المالية وظل يرتقى في مناصب الحكومة الى أن أصبح مستشاراً لنظارة الداخلية في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٨ حتى ١٥ مارس سنة ١٩١٠ (١٠٥) .

أما الآخر وهو جيمس هينز (١٠٦) فقد تولى منصبه كمستشار لنظارة الداخلية في ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٦ خلفاً للسير رولند جراهام Ronald Graham بمرتب ١٦٦ جنيه شهرياً ارتفع الى ١٩١ جنيه في أول يناير سنة ١٩١٩

والشيء الطريف في جيمس أنه حصل على بكالوريوس الآداب من كلية أكسفورد سنة ١٨٩٧ ثم جاء الى مصر حيث اشتغل مدرساً للغة الانجليزية بمدرسة الخديوية بمرتب ٢٤ جنيه شهرياً واستقر في التدريس لمدة ثلاث سنوات . غير أنه بعد أن ظل مرتبه كما هو عليه على حد قوله نجده يترك مهنة التدريس كلية ويعمل مفتشاً بنظارة المالية في سنة ١٩٠٠ بمرتب ٣٠ جنيه شهرياً ارتفع الى ٧٥ جنيه بعد خمس سنوات . وظل يرتقى الى المناصب العليا في الحكومة فأصبح مراقباً للأموال المقررة سنة ١٩٠٦ ثم وكيلاً لوزارة الزراعة سنة ١٩١٣ وبعدها اختير مستشاراً للداخلية سنة ١٩١٦ حتى ديسمبر سنة ١٩١٩ ثم خلفه في منصبه الجنرال كلاتون Clayton مدير قلم المخابرات ووكيل حكومة السودان .

(١٠٤) أنظر ملف آرثر شيتى Arthur Chitty رقم ٢٤١٨١
محفظه ٩٨٥ دولا ب ٨

(١٠٥) بمرتب ١٦٦ جنيه — شغل شيتى عدة مناصب قبل توليه منصب مستشار الداخلية منها سكرتير المستشار المالي بالمر سنة ١٨٩١ ومراقب الأموال المقررة سنة ١٨٩٢ ومدير عموم الجمارك سنة ١٩٠٠ ثم مدير عموم نظارة المالية سنة ١٩٠٦ ومنح رتبة البكوية سنة ١٨٩١ ورتبة التمايز سنة ١٨٩٥ والنشان الجيدى الثالث في نفس العام ثم النشان العثماني سنة ١٩٠٣ — استمارة بمدد خدمته في نفس الملف .
(١٠٦) أنظر ملفه رقم ٢٨٦٢٣ محفظه ١٥١٥ دولا ب ٦٥

أما عن نظارة الأشغال العمومية فان الهيئة الادارية العليا والتي يمثلها مستشارو ووكلاء ومديرو عموم ومفتشو عموم هذه النظارة كانوا جميعا من الانجليز .

الحقيقة أن هذه الفئة من المهندسين الانجليز كان لهم دور كبير في تنفيذ جميع مشروعات الري والصرف التي اقيمت في مصر في تلك الفترة موضوع الدراسة ، والتي كان لها اثر كبير في النهوض بالزراعة أمثال سكوت مونكريف Scott Moncrief ووليم جارستن William Garsten وشارلس ديبوى Charles Dupis وولكوكس وغيرهم .

ومن دراستنا للغاتهم اتضح أن الحكومة كانت ملتزمة بتشغيلهم لمدة لا تقل عن ١٥ سنة وبذلك فقد أغلق الباب أمام الوطنيين لشغل هذه المناصب .

وليت الأمر يقتصر على هذا ، فقد كانوا يحصلون على مرتبات خيالية ومكافآت بدل سفر وانتقال تفوق الخيال . فمثلا السير وليم جارستن خدم الحكومة المصرية ٢٣ سنة وبدأ خدمته في نظارة الأشغال في سنة ١٨٨٥ بمرتب شهري ٨٣ جنيها بوظيفة مدير أعمال . وفي ١٩ أغسطس سنة ١٨٩٢ أصبح وكيلا لنظارة الأشغال خلفا للكولونيل سكوت مونكريف بمرتب شهري ١٦٦ جنيه ثم أصبح مستشارا لنظارة الأشغال سنة ١٩٠٤

صحيح أن جارستن من الأشخاص المشهود لهم بالكفاءة في ميدان الري والصرف وقد أثنى عليه كثيرون من وطنيين وأجانب الا أن جارستن كان شأنه شأن زملائه الانجليز الذين كان لا هم لهم سوى استنزاف ميزانية الحكومة . وسنضرب لذلك مثلا بسيطا ، ففي خلال السنوات من ١٨٩٩ الى ١٩٠٥ كان قد توجه جارستن الى السودان في مهوريات بهدف التفتيش على منطقة النيل الأبيض ومسح منطقة بحر الجبل وفروعه . وقد استولى جارستن على مصاريف انتقال وبدل سفر تبلغ جملتها ٣٥٧٠٦ جنيها (١٠٧) .

(١٠٧) انظر ملف وليم جارستن رقم ٢٣٠٢٩ محفظة ٩٣٥ دولا

سنختار نمونجين لفئة مديري العموم الانجليز بالحكومة المصرية
 اولهما آرثر تورنس ماكيلوب Arthur Torrens Mckillop وكان
 يعمل مفتشا عاما بوزارة الزراعة . خدم ماكيلوب الحكومة المصرية ٣١
 سنة وهو يعد نمونجا لزملائه ذلك أن أهم ما يلفت النظر في الموظفين
 الانجليز عموما أن وزارة المالية كانت المرتع الخصب لهم إذ كانت مطمع
 انظار الكثيرين منهم الطموحين الى المراكز العليا والمرتبات المرتفعة .
 فماكيلوب مثلا الذي بدأ خدمته في الحكومة سنة ١٨٩١ في وظيفة مهندس
 ظهورات في نظارة الأشغال بمرتب ١٥ جنيه شهريا انتقل الى نظارة
 المالية في العام التالي فارتفع مرتبه الى ٤٤ جنيها حيث عين في وظيفة
 مفتش مالية ثم يمنح لقب باشمفتش المالية سنة ١٩٠٧ ويتضاعف
 مرتبه (١٠٨) .

نعود الى حديثنا عن طموح الموظفين الانجليز فنقول أنهم كانوا
 يسعون الى المناصب العليا ولم تكن المناصب تسعى اليهم . فماكيلوب كان
 طموحه أبعد كثيرا من هذا المنصب الأخير الذي شغله سنة ١٩٠٧ أي
 « باشمفتش المالية » إذ نجده يترك نظارة المالية سنة ١٩٧٣ عندما
 أحس بتحويل مصلحة الزراعة الى وزارة فقد كان تواقا الى شغل أرفع
 المناصب في هذه الوزارة الجديدة فيصبح مفتش عام وزارة الزراعة سنة
 ١٩١٤ ويرتفع مرتبه الى ١٥٠ جنيها شهريا .

وثانيهما فيتاهراري مدير عموم الحسابات المصرية ، وهو يهودي
 يحمل الجنسية الانجليزية ، وقد استمر يعمل مدير عموم الحسابات المصرية
 لمدة خمسة عشر سنة من ١٨٩٠ الى ١٩٠٥

والواقع أن هراري كان شأنه شأن بقية الموظفين الانجليز الطموحين
 فرغم أنه لم يكن على مستوى عال من التعليم الا أنه استطاع الوصول
 الى منصب من أهم مناصب الحكومة المصرية . بدأ هراري خدمته في
 الحكومة في سنة ١٨٧٦ في وظيفة كاتب بنظارة الحقانية بمرتب شهري
 ستة جنيهات وأربعون قرشا . ورغم أنه كان يحمل شهادة متوسطة

الا أن معرفته ببعض اللغات قد أتاحت له افاقا جديدة في مجال العمل فقد كان يعرف الى جانب الانجليزية الفرنسية والايطالية والعربية وتولى اعمال سكرتارية تفتيش الحسابات والدين العمومي بمرتب شهري ضعف ما كان يتقاضاه وبعد فترة قصيرة رقى ناظر قلم بادره عموم الحسابات بنقله إلى المالية .

على أن نجم هرارى قد زاد صعودا في عهد الاحتلال ففى عام ١٨٨٣ منح رتبة البكوية ثم أصبح فى عام ١٨٨٤ مدير ادارة الخزينة العمومية بمرتب خمسون جنيها شهريا ارتفع الى ١٢٥ جنيها عندما أصبح مديرا عاما للحسابات العمومية فى عام ١٨٩٠ ومنح رتبة الباشوية فى عام ١٩٠١ والنشان العثماني سنة ١٩٠٤ . ورغم أن هرارى لم يستحق معاشا الا أن مجلس النظار منحه معاشا استثنائيا قدره ٥٠٠ جنيها سنويا (١٠٩) .

نعرض الآن لنموذجين من كبار ضباط البوليس الانجليز ، أولهما : جورج موريس George Morice مدير عموم الامن العام بوزارة الداخلية (١٩١٧ - ١٩٢٠) .

اما عن كيفية وصول موريس الى هذا المنصب الخطير فهي قصة طريفة يقصها علينا ملف خدمته . وهي تعطينا صورة لبعض الشبائب البريطانيين الطموح الى تولى مراكز المسئولية والسلطة فيما وراء البحار . جاء موريس الى مصر فى ربيع سنة ١٨٨٤ بحثا عن عمل وهو مقتبل العمر فقد كان عمره آنذاك ١٩ سنة وأما عن دراسته وثقافته فى هذا السن فهي لا تتعدى مبادئ المعلوم التى تدرس فى المدارس المتوسطة فى بريطانيا حينذاك ، هذا بالإضافة الى دراسته للغة الفرنسية والايطالية (١١٠) .

وعلى أية حال فقد ألحق موريس لتوه بخدمة الحكومة المصرية برتبة صاغ ببوليس أسبوط بمرتب عشرون جنيها . وظل فى خدمة البوليس حتى عام ١٨٩٤ حصل خلالها على رتبة بكباشى وأصبح مفتشا بتفتيش ضابط الوجه القبلى ثم حكمدار لبوليس القناة .

(١٠٩) أنظر ملف خدمته رقم ٢٢٥٦٢ محفظة ٨٦٥ دولا ب ٤٢

(١١٠) أنظر ملف خدمته رقم ٢٨٦٠٨ محفظة ١٥١٤ دولا ب ٦٥

وكما رأينا لم يكن لموريس أى عمل سابق قبل اشتغاله فى خدمة الحكومة المصرية (١١١) . وفى خلال عشر سنوات أصبح حكمدارا فى نظارة الداخلية ، ولكن هذا المنصب لم يكن مطمح آمال موريس فسرعان ما ترك الداخلية بحثا عن مزيد من المال والجاه فاشتغل بنظارة الحقانية سنة ١٨٩٥ ومنح رتبة البكوية بعد ذلك بعامين .

ويبدو أن موريس أراد أن يعد نفسه لهذا العمل الجديد الذى سيكسبه مزيدا من الشهرة والسلطة ولذلك نجده يلتحق بمدرسة الحقوق فى باريس (١١٢) .

ولا ندرى ما اذا كان موريس قد أتم دراسته القانونية أم لا ولكن الذى نعلمه أن الحكومة قد أنشأت له خصيصا وظيفة جديدة سنة ١٩٠٢ هى وظيفة مفتش بالنيابة العمومية لدى المحاكم الاهلية (١١٢) .

ولم يلبث موريس أن عاد ثانية لخدمة نظارة الداخلية فى سنة ١٩١٢ فى وظيفة مدير عموم قسم الضبط بمرتب ١٠٠ جنيها شهريا ثم رقى مدير عموم الأمن العام بوزارة الداخلية سنة ١٩١٧ وظل يرتفع مرتبه الى أن وصل الى ١٥٠ جنيها فى عام ١٩١٩

سنتناول نموذجا ثانيا لأحد كبار ضباط كبار البوليس الانجليز هو اللواء هنرى هوبكنسن Henry Hopkinson حكمدار بوليس الاسكندرية وهو أصلا من الانجليز الذين التحقوا بخدمة الجيش المصرى حيث التحق به فى سنة ١٨٩٥ برتبة بكباشى (١١٤) . غير أنه ما لبث أن

(١١١) ذكر هو ذلك فى بيانات مدد خدمته بملف خدمته .
 (١١٢) ترجمة طلب مقدم منه فى ٢ يوليو سنة ١٨٩٦ الى المستشار القضائى يطلب التصريح له بأجازة ثلاثة أشهر لتأدية امتحان السنة الاولى فى مدرسة الحقوق بباريس مرفق بملف خدمته .
 (١١٣) صورة قرار من ناظر الحقانية فى ٧ يناير سنة ١٩٠٢ بملف خدمته .

(١١٤) بمرتب شهرى ٣٦ جنيها ارتفع فى العام التالى الى ٤٥ جنيها بعد أن أدى امتحانا فى اللغة العربية — أنظر ملف خدمته رقم ٢٩٧٣١ محفظة ١٦٤٤ دولا ب ٧١

فصل من خدمة الجيش المصرى فى سنة ١٨٩٨ (١١٥) . ثم عاد ثانية الى خدمة الحكومة المصرية بعد عام واحد ولكن ليس فى الجيش وانما فى البوليس بوظيفة مفتش . على ان من الاهمية بمكان ان نذكر ان المستوى الثقافى لمفتش البوليس بوجه عام فى تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها لم يكن يختلف عن المستوى الثقافى لهويكنسون فهو لم يكن حاصلا على اية شهادات دراسية (١١٦) . وتنحصر ثقافته فى خبرته بالنواحى العسكرية التى اكتسبها من عمل سواء فى الجيش الانجليزى او فى الجيش المصرى .

وعلى اية حال فرغم المستوى الثقافى المتواضع لهويكنسون الا انه ظل يرتقى الى ان اصبح حكمدارا لبوليس الاسكندرية سنة ١٩٠٦ ونال اعلى الرتب العسكرية حيث رقى الى رتبة لواء سنة ١٩٠٩ واستمر يعمل حكمدارا لمدة ١١ عاما ثم ترك الداخلية سنة ١٩١٧ ليشغل منصب السبى وارفع وهو منصب مدير مجلس بلدى الاسكندرية ليدر عليه دخلا شهريا كبيرا (١١٧) .

وفى نهاية حديثنا عن فئة الموظفين الانجليز فى الحكومة المصرية نقول انه فى حقيقة الامر قد حظيت الحكومة بمجموعة من الموظفين الانجليز الحائزين على اعلى الشهادات الدراسية من جامعات بريطانيا كما سبق ان راينا فى حالة المهندسين الانجليز وكان لهم دور نسبى فى النهوض بالادارة الا ان هذا لا يعنى وجود فئات اخرى من الانجليز كان يتم تعيينها عن طريق المحسوبية ، وهذه الفئات قد اسهمت الى الادارة ولم تكن حائزة حتى على ادنى مستوى من التعليم . وعلى سبيل المثال لا الحصر احد العمال الانجليز كان يعمل فى وظيفة عامل اشرافى بمحطة السكك الحديدية

(١١٥) يبدو ان اسباب فصله من الجيش هى اصابته فى معارك السودان .

(١١٦) حسبما ذكر هو فى البيانات التى قدمها الى محافظ الاسكندرية فى ٢ ابريل سنة ١٩١٦ عندما كان يعمل حكمدارا لبوليس الاسكندرية .

(١١٧) منح ١٤٥ جنيها شهريا فى منصبه الجديد ارفع الى ١٧١ جنيها فى عام ١٩١٩

بالاسكندرية كان يتقاضى مرتبا شهريا ١٤ جنيها ، وعندما جاء الاحتلال ارتفع نجم هذا الرجل نظير تقربه من دفرن حيث تم تعيينه في وظيفة مفتش درجة أولى بنظارة الداخلية ثم المسالية في عام ١٨٨٣ بمرتب شهرى أربعون جنيها وهو مستر وليم مكولاه William Maccollough (١١٨) .

على أن حالة هذا الموظف الانجليزى ليست بحالة فردية وانما هي نموذج لكثير من زملائه الانجليز الذين تشهد ملفات خدماتهم المودعة بالقلعة بمستوى تعليمهم وثقافتهم .

ويهمنا أن نفوه بأن سلطات الاحتلال كانت تقوم بعزل كبار الموظفين المصريين والمتصرين من مناصبهم ليحل الانجليز محلهم .

ومن الموظفين الانجليز فى تلك الفترة التى نحن بصدد دراستها (١٨٨٢ الى ١٩٢٢) الذين كانوا يشغلون مراكز عليا فى الحكومة ولم يكونوا حاصلين على أية مؤهلات مدير مخازن مصلحة أقسام الحدود الذى دخل خدمة الحكومة فى عام ١٩٠٦ وأحيل الى المعاش فى سنة ١٩٢١ وهو مستر جرال د باترك مجراث Gerald Patrick Megrath ولم يكن من حملة المؤهلات ومؤهله الوحيد أنه انجليزى والشئ الطريف أنه رغم خدمته القصيرة نسبيا تقرر منحه معاشا والأطرف من ذلك أنه فى خلال ست سنوات من بداية خدمته تضاعف مرتبه وأصبح مديرا فى نفس الوقت (١١٩) .

ومن غير حملة المؤهلات كذلك مستر جون مورى John Murray وكيل مصلحة الأملاك الأميرية والذي بدأ خدمته فى الحكومة المصرية سنة ١٩٠٥ فى وظيفة ملاحظ أعمال درجة ثالثة بنظارة الأشغال العمومية بمرتب عشرون جنيها وظل يرتقى الى أن أصبح وكيلا لمصلحة الأملاك الأميرية سنة ١٩١٧ بمرتب شهرى ١٠٠ جنيها (١٢٠) .

-
- (١١٨) أنظر ملف خدمته رقم ٢٢٣٧٧ محفظة ٨٥٥ دولار ٤١
 (١١٩) أنظر ملف خدمته رقم ٢٨٩٩٣ محفظة ١٥٥٨ دولار ٦٧
 (١٢٠) كشف بمدد خدمته بملفه رقم ٢٩٢٤٠ محفظة ١٥٨٣ دولار

نتنقل الآن الى دراسة بعض نماذج لجنسيات اخرى من كبار الموظفين الاوربيين ونبدؤها بالموظفين الفرنسيين .

ومن دراستنا لملفات خدمات كبار الموظفين الفرنسيين يتضح لنا النقاط الآتية :

أولا — يتصف هؤلاء بالزيادة السريعة والكبيرة في مرتباتهم شأنهم في ذلك شأن الموظفين الانجليز .

ثانيا — معظم هؤلاء الفرنسيين عينوا أصلا في الحكومة المصرية قبل الاحتلال الانجليزى ولم يحدث أن عين فرنسيون في مناصب كبرى في ظل الاحتلال الا في النادر .

ثالثا — تركز معظم هذه الفئة في نظارتي الاشغال والمالية .

رابعا — احلال الانجليز محل الفرنسيين في المناصب التى كانوا يتركونها أولا بأول .

والحقيقة ان تعيين الموظفين الفرنسيين شأنهم في ذلك شأن بقية الموظفين الاوربيين كان يتم عن طريق التعاقد مع الحكومة المصرية وبموجب شروط يحددها هذا التعاقد . ولم نلاحظ فرقا كبيرا في العقود بين الانجليز والفرنسيين باستثناء المهندسين الانجليز كما سبق ان راينا . وكان عقد العمل لمدة سنة يحدد بموافقة الموظف والحكومة المصرية . وفي معظم الحالات كان الموظف الفرنسى يستمر يعمل بعقد مدة تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات ثم يعين بعد ذلك في الحكومة بصفة نهائية ونسرى عليه جميع اللوائح التى تطبق على موظفى الحكومة .

ومن بين الشروط التى وجدناها في ملفات خدمات الموظفين الفرنسيين ما يأتى :

١ — يمنح الموظف عند تركه الخدمة برغبته تعويضا بمعدل ربع ماهيته السنوية عن كل سنة من سنوات خدمته في الحكومة المصرية .

٢ - اذا تم فصل الموظف عن غير طريق الاستغناء الاختيارى
يدفع له التعويض وكذلك ماهية السنة التى فصل فيها .

٣ - اذا رغبت الحكومة فى عدم تجديد عقد استخدامه يجب عليها
أن تخطره قبل انتهاء مدة العقد بستة أشهر والا اعتبرت الشروط
مجددة (١٢١) .

والواقع أن بعض الموظفين الفرنسيين قد تقلدوا مناصب سامية فى
الحكومة المصرية واستمرت حكرا عليهم طوال فترة السيطرة البريطانية
على مصر . من ذلك مثلا منصب مدير عام الآثار وقد تم ذلك باتفاق
الحكومتين الانجليزية والفرنسية اذا جاء فى المادة الأولى من الاتفاق
الانجليزى الفرنسى فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ فيما يتعلق بالتصريحات
الخاصة بمصر والمغرب ما نصه : « أن وظيفة مدير الآثار العام فى مصر
متفق عليها أن تستمر كما كانت عليه فى الماضى بأن تعهد الى خبير
فرنسى » (١٢٢) .

وجاء فى المادة الخامسة من نفس الاتفاق ما يلى : « تعلن حكومة
صاحبة الجلالة البريطانية أنها ستسفل نفوذها كى لا يعامل الموظفون
الفرنسيون العاملون فى المصالح المصرية معاملة أقل ملائمة من المعاملة
المطبقة على الموظفين البريطانيين العاملين فى ذات المصلحة . لن تمنع
حكومة الجمهورية الفرنسية من جانبها فى تطبيق نفس الشروط على
الموظفين البريطانيين العاملين حاليا فى المصالح المغربية » (١٢٣) .

ومن الموظفين الفرنسيين الذين شغلوا مناصب كبرى فى الحكومة
روسو باشا وكيل نظارة الأشغال العمومية الذى أحيل الى المعاش فى
يناير ١٨٨٤ (١٢٤) . والملاحظ أيضا استئثار الفرنسيين بمنصب سكرتير

(١٢١) انظر ملف خدمة مسيو فيلكس مازوك Felix Mazuc
مفتش عموم المالية رقم ١٩٣٤٥ محفظة ٦٦٥ دولا ب ٣٢
(١٢٤) جلال يحيى وعبد العزيز الشناوى ، وثائق ونصوص
التاريخ الحديث والمعاصر ص ٦٨
(١٢٣) جلال يحيى ، نفس المصدر ، ص ٦٩
(١٢٤) انظر ملف خدمته رقم ٩٦٢٠ محفظة ٣٤٣ دولا ب ١٦

عموم نظارة الأشغال في تلك الفترة موضوع البحث . وتفسيرنا لهذه الظاهرة أنه يبدو أن الإنجليز بعد أن سيطروا تماما على نظارة الأشغال العمومية عن طريق تعيين سكوت مونكريف وكيلا للنظارة سمحوا للفرنسيين بشغل منصب سكرتير عموم نظارة الأشغال . ومن بين الذين تولوا هذا المنصب في بداية عهد الاحتلال مسيو بروا Borwa الذي استمر في منصبه حتى عام ١٨٩٩ وخلفه شارل نيكور Charle Nicour الذي استمر في هذا المنصب حتى عام ١٩٠١ . ومن الجدير بالذكر أن نيكور بدأ خدمته في الحكومة المصرية سنة ١٨٨١ في وظيفة وكيل هندسة السكك الحديدية ثم أصبح باثمهندسا لعموم السكك الحديدية بمرتب شهري ١٠٠ جنيها (١٢٥) .

وقد خلف نيكور في منصبه هذا مسيو بوانييه Boinet الذي استمر سكرتيرا عاما لنظارة الأشغال مدة ١٣ عاما . وقد بدأ خدمته في الحكومة المصرية سنة ١٨٨١ في وظيفة كاتب في نظارة المالية بمرتب ١٦ جنيها شهريا وبعد أقل من عام ارتفع مرتبه الى الضعف والسبب في ذلك اشتغاله مفتشا بنظارة المالية واستمر مرتبه في الارتفاع الى أن بلغ ١٠٠ جنيها عندما أصبح سكرتيرا عاما لنظارة الأشغال سنة ١٩٠١ ثم ارتفع الى ١٢٥ بعد فترة وجيزة (١٢٦) .

ومن كبار الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يشغلون أيضا مناصب ذات شأن في الحكومة المصرية مسيو بيير جران Pierre Grand مدير عموم المدن والمباني الأميرية في نظارة الأشغال الذي استمر مديرا عاما للمدن والمباني حوالي تسع سنوات (١٨٨٩ الى ١٨٩٧) وجران من الموظفين الذين عملوا في خدمة الحكومة المصرية في عهد اسماعيل حيث بدأ خدمته في الحكومة سنة ١٨٧٠ في وظيفة مهندس بمصلحة المشروعات وتنظيفات الطرق والشوارع ثم تنقل بعد ذلك بين محافظة مصر والأشغال الى أن أصبح مدير عموم التنظيم سنة ١٨٨٣ بمرتب شهري مائة جنيها ثم أصبح مدير عموم المدن والمباني بنفس المرتب (١٢٧) .

(١٢٥) انظر ملف خدمته رقم ٢١١٣٧ محفظة ٧٦٤ دولا ب ٣٧

(١٢٦) انظر ملفه رقم ٢٥٢٢٤ محفظة ١٠٦٦ دولا ب ٥٢

(١٢٧) انظر ملفه رقم ١٩٩٥٠٢ محفظة ١٧٤ دولا ب ٣٢

وقبل ان ننهي حديثنا عن الموظفين الفرنسيين نشير الى انه كان يوجد في خدمة الحكومة المصرية موظفون فرنسيون اكتسبوا جنسياتهم عن طريق الحماية وبعض هؤلاء الموظفين ولدوا في مصر ومنهم على سبيل المثال يوسف حلاج بك Joseph Halag وكيل ادارة ادارة الاموال المقررة (١٢٨) . الذي بدا خدمته في الحكومة سنة ١٨٧٩ بمصلحة الاموال الاميرية بوظيفة رئيس حسابات النقائش بمرتب شهري ثلاثون جنيها ثم انتقل الى نظارة المالية سنة ١٨٨٠ في وظيفة رئيس القلم الافرنجي والترجمة بقسم الايرادات ثم عمل في ادارة الاموال المقررة رئيس قلم الى ان أصبح وكيل ادارة قسم التحصيلات ١٨٨٥ الى ان أحيل الى المعاش في سنة ١٨٩٢

والنموذج الأخير الذي اخترناه للموظفين الفرنسيين هو يوسف دوبريه Joseph Dobret مدير ادارة البوليس السرى في نظارة الداخلية في الفترة من ١٨٨٦ الى عام ١٨٩١ . ودوبريه من الموظفين الفرنسيين الذين عملوا في مصر في عهد اسماعيل اذ بدأ حياته الوظيفة مترجما باليومية بقلم الهندسة بديوان الأشغال سنة ١٨٦٥ بمرتب ١٢ جنيها شهريا ثم نقل بنفس الوظيفة الى نظارة الداخلية في سنة ١٨٧٩ غير انه ما لبث أن رقت بالوفر في نفس العام .

ولم يكن دوبريه حاصلا على اى شهادات وشأنه في هذا شأن كثير مترجمي المصالح الحكومية في تلك الفترة تنحصر ثقافتهم في معرفة أكثر من لغة أجنبية وهذه أتاحت لهم المناصب ذات الشأن كما هو الحال بالنسبة لدوبريه الذي عاد الى خدمة نظارة الداخلية ليس مترجما هذه المرة وانما مفتشا للبوليس السرى في عام ١٨٨٠ وفي عام ١٨٨٣ رقى مفتشا أول بالبوليس ثم أصبح مديرا لادارة البوليس السرى في عام ١٨٨٦ ثم أحيل الى المعاش في عام ١٨٩١ (١٢٩) .

(١٢٨) ذكر يوسف حلاج في ملف خدمته ان جنسيته « فرنساوى حماية » وأنه ولد في « المحروسة » أى مصر — أنظر ملفه رقم ١٧٦١٤ محفظة ٥٨٨ دولا ب ٢٨

(١٢٩) من الجدير بالذكر انه لم يكن يستحق معاشا سوى ثلث ماهيته ولكن جورست — وكان يعمل وقتها وكيلا لنظارة المالية — رفعه الى نصف معاشه . أنظر ملف خدمته رقم ١٦٨٩١ محفظة ٥٦٢ دولا ب ٢٧

وإذا انتقلنا الى دراسة الموظفين النمساويين فائنا نلاحظ ان هؤلاء لم يختلفوا بصورة عامة عن غيرهم من الموظفين الانجليز أو الفرنسيين الا في أمور ثلاثة :

اولا - هذه الفئة كانت قليلة جدا في اعدادها اذا قورنت بالانجليز أو الفرنسيين خاصة في الفترة الأخيرة من بحثنا .

ثانيا - اقلية قليلة جدا من هذه الفئة احتلت مناصب عليا في الادارة المصرية .

ثالثا - قصر مدة خدمة هذه الجماعة لأطول فترة خدمتها هؤلاء الامراء في الحكومة المصرية لا تتعدى ١٣ عاما بعكس الانجليز أو الفرنسيين مثلا الذين كانوا يخدمون مدة تزيد على الثلاثين عاما .

اما النواحي التي يشترك فيها هؤلاء الموظفين النمساويين مع غيرهم من الموظفين الأوربيين فهي الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها سواء من ناحية المرتبات الكبيرة أو المعاشات المرتفعة وكذلك المكافآت والاجازات وغيرها من الأمور المتعلقة بشئون الموظفين .

ونعرض الآن لأحد كبار الموظفين النمساويين في الحكومة المصرية وهو بلوم باشا Blum وكيل نظارة المالية في المدة من عام ١٨٧٨ الى عام ١٨٩٠

وهو مجرى من رعايا امبراطورية النمسا في المجر (١٢٠) . ولا ندرى عن ثقافته شيئا الا انه من الواضح ان النمساويين الذين كانوا يعملون في خدمة الحكومة المصرية في ذلك الوقت كانوا يجيدون اكثر من لغة (١٢١) .

وعلى أية حال فقد كان بلوم على ثقافة اهله لشغل منصب رئيس

(١٢٠) انظر ملف خدمته رقم ١٦٤٦٢ محفظة ٥٤٩ دولا ب ٢٦
(١٢١) بعضهم كان يعرف العربية والتركية والفرنسية والابطالية
بالاضافة الى النمساوية انظر ملف خدمة القائمقام اسكندر يوسف حكمدار
بوليس الجيزة وهو نمساوي الجنسية ملف رقم ١٧٤٢١ محفظة رقم ٨١
دولا ب ٢٨

سكرتارية نظارة المالية سنة ١٨٧٧ بمرتب ١٤٤ جنيها شهريا بموجب عقد مع الحكومة المصرية (١٣٢) . وفي ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٨ أصبح بلوم وكيلا لنظارة المالية الى أن أحيل الى المعاش في عام ١٨٩٠

وقد يتساءل البعض كيف سمح الانجليز وهم يحتلون مصر لعناصر أوربية أخرى كالنمساويين مثلا في شغل مناصب كبرى مثل منصب وكيل نظارة المالية . والواقع أن الانجليز كانوا يهدفون من ذلك الى عدة أمور .

اولا — كانوا يريدون أن يظهروا للرأى العام الأوربي أن بريطانيا لا تفرد وحدها بإدارة مصر وإنما يشترك معها عناصر أوربية أخرى ، وقد يكون في ذلك العمل ارضاء للدول الأوربية عن سياسة بريطانيا في مصر .

ثانيا — هذه العناصر الأوربية أمثال بلوم وغيره كانوا يشغلون مناصبهم منذ عهد اسماعيل وعندما جاء الاحتلال لم يشأ أن يتخلص سريعا من هذه الجماعة التى خبرت ادارة البلاد وعرفت مواطن ضعفها لعلها يستفيد من هذه العناصر .

ثالثا — لم تكن بريطانيا تخشى اطلاقا وجود هذه العناصر الأوربية لأنها كانت قد سيطرت تماما على أهم النظارات ومن بينها نظارة المالية عن طريق تعيين المستشار المالى . كما أنها فى الوقت نفسه كانت تدرك أنها ان عاجلا أو آجلا ستترث منصب وكالة نظارة المالية ، وهو ما حدث بالفعل فبعد أن شغله بلوم ١٢ عاما استأثر به الانجليز منذ عام ١٨٩٠ أى منذ أن تركه بلوم الى أن حصلت مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢

ومن كبار الموظفين النمساويين أيضا شارلس مكلن Charles Mckeln حاكم دار بوليس القتال واسكندر يوسف حاكم دار بوليس مديرية الجيزة .

(١٣٢) جاء فى ترجمة بلوم باشا ما يأتى : « ان جناب مسيو بلوم قد قبل أن يؤدي وظائف رئيس سكرتارية النظارة بديوان المالية بماهية سنوى قدرها خمسة وأربعون ألف فرنك تدفع له فى غلية كل شهر على اثنى عشر شهرا ومدة هذه الشروط مربوطة على خمسة سنوات وفى كل سنتين يكون له الحق فى اجازة ثلاثة شهور مادام اشغال خدمته تسلم بذلك » . بملف خدمة بلوم .

أما الأول فقد بدأ خدمته في الحكومة المصرية في خدمة الجيش المصري سنة ١٨٧٥ برتبة قائم مقام بمرتب شهري ٤٦ جنيها ثم فصل من الخدمة في عهد وزارة البارودي عندما تقلد نظسارة الحربية في نوفمبر سنة ١٨٨١ (١٣٣) . وفي ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٢ أعيد شارلس الى خدمة الحكومة في وظيفة مفتش بقسم الضبط والربط بنظسارة الداخلية ثم حُكم دار لبوليس مصر ثم القنال الى ان اُحيل الى المعاش في سنة ١٨٩٢

أما الثاني وهو اسكندر يوسف فقد تعلم في المدارس الحربية بالمجر ثم الحق بالجيش العثماني وبدأ خدمته في الجيش المصري سنة ١٨٨٢ برتبة بكباشي ثم نقل الى الجندرية سنة ١٨٨٣ وظل يرتقى الى ان أصبح حُكم دار لبوليس مديرية الجيزة (١٣٤) .

وقبل أن ننهي حديثنا عن الموظفين الأوربيين نقول أنه بالتنقيب في ملفات خدماتهم اتضح وجود أعداد قليلة من هؤلاء ينتمون الى جنسيات أخرى كالألمان والبلجيكي والايطاليين كانوا يخدمون في الحكومة المصرية.

غير ان معظم هؤلاء لم يكونوا في مناصب رئاسية او ذات شأن ، وبعضهم كانوا يعملون في خدمة البوليس الأوربي كما هو الحال بالنسبة لمعظم الايطاليين الذين كانوا يخدمون في الحكومة المصرية ، ومعظم هؤلاء كانوا يعملون اما جنسودا او كونستبلات وبعضهم كانوا يشغلون وظائف كتابية في بعض نظارات الحكومة ومصالحها .

ولم نثر من هذه الجنسيات سوى اقلية كانت تشغل بعض مراكز رئاسية في الحكومة ، وعندما تركتها هذه الفئة شغلها الانجليز على الفور ومنهم شيفر بك Shaeffer الألماني الجنسية والذي كان يعمل مديرا لمصلحة منع تجارة الرقيق في الفترة من ١٨٨٣ الى ١٨٩٥ بنظسارة الداخلية (١٣٥) .

(١٣٣) فصل للاقتصاد في نفقات الجيش — انظر كشف محرر من الدفترخانة المصرية بتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٨٨ مرفق بملف خدمته رقم ١٧٧١١ محفظة ٥٩٢ دولا ب ٢٨

(١٣٤) انظر ملفه السابق الاشارة اليه .

(١٣٥) انظر ملف خدمته رقم ١٨٧٠٧ محفظة ٦٣٣ دولا ب ٣٠ .

ويجدر بنا أن نشير إلى أنه على أثر عقد الاتفاق الودى بين الحكومتين البريطانية والفرنسية سنة ١٩٠٤ ، وكترضية من الحكومة البريطانية للحكومة الألمانية نظير موافقة الحكومة الألمانية على التسويات التى تمت بشأن النظام المالى لمصر فى عام ١٩٠٤ (١٣٦) اتفقت الحكومة البريطانية مع الحكومة الألمانية على أن يشغل وظيفة مدير عام دار الكتب لأحد الرعايا الألمان فى مصر وبموجب هذا الاتفاق شغل على يشغل الدكتور شارل هذا المنصب إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى ففصل من عمله وأسند هذا المنصب إلى أحد المصريين (١٢٧) .

أما الموظفون البلجيكي والايطاليين فقد كانوا أقل الموظفين الأوربيين حظا فى الحصول على مناصب عليا فى الحكومة المصرية ولم نعثر سوى على القليل منهم من شغل مناصب قيادية فى مصالح الحكومة ، ويبدو أن السبب فى ذلك يرجع إلى أن هذه الفئة فى معظمها لم تكن على مستوى عال من الثقافة ومن هؤلاء على سبيل المثال جولين دى استرنس Julien De Strenn وهو بلجيكى لم يكن يحمل مؤهلا دراسيا ويعمل رئيسا لقلم السكرتارية بنظارة المالية . وقد بدأ جولين خدمته فى الحكومة المصرية فى وظيفة كاتب « ظهورات » بإدارة عموم الصحة فى سنة ١٨٨٦ غير أنه ما لبث أن استقال من عمله فى سنة ١٨٨٧ ثم اشتغل فى وظيفة مساعد كاتب فى المحاكم المختلطة بمرتب ستة جنيهات شهرية ، ولكنه ترك المحاكم المختلطة سنة ١٨٩٣ حيث عين فى وظيفة كاتب من الدرجة الأولى فى سكرتارية نظارة المالية بمرتب شهرى ١٦ جنيها ارتفع إلى ٣٠ جنيه فى عام ١٩٠٨ (١٢٨) .

(١٣٦) بموجب هذه التسويات المالية أطلقت يد الحكومة المصرية فى مصالحها التى كانت إيراداتها مخصصة لاستهلاك الدين مثل مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية .

(١٣٧) دار الوثائق القومية — محفظة مجلس الوزراء رقم ٣٧ (محضر جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢ يونية سنة ١٩١٥) مذكورة من وزير المعارف العمومية إلى رئيس مجلس الوزراء فى ١٦ يونية سنة ١٩١٥ مرفقة بنفس المحضر .

(١٣٨) أنظر ملف خدمته رقم ٢٣٥٢٨ محفظة ٩٣٥ دولا ب ٤٥

ومن الموظفين الايطاليين الذين يتصفون بهذه الحالة ايضا ارنستو بارزاكى Ernesto Barzacchi وكان يعمل كاتباً بإدارة عموم الحسابات بنظارة المالية وقد بدأ الخدمة في الحكومة المصرية سنة ١٨٧٦ بوظيفة مساعد كاتب في نظارة الحقائق . ولما كانت نظارة المالية هي دائما محط انظار الموظفين الأوربيين ، اذ فيها يرتفع مرتباتهم كما يحصلون على مراكز كبيرة لذلك نجد ارنست ينتقل اليها سنة ١٨٧٨ للعمل في وظيفة كاتب حسابات بمرتب ١٢ جنيها ثم يرتقى فيصبح كاتباً درجة اولى ويزداد مرتبه فيصل الى عشرين جنيها شهريا منذ عام ١٨٨٣ الى ان احيل على المعاش في سنة ١٨٩٣ (١٢٩) .



نستطيع اذن ان نستخلص من العرض السابق لمئات الموظفين الأوربيين في ادارة مصر بالقول بأنه لم يكن يوجد في مصر خدمة مدنية اوروبية منظمة طوال فترة موضوع بحثنا (من عام ١٨٨٢ الى عام ١٩٢٢) وعلى حد قول كرومر كان النظام المصرى مرنا ، وهو في ذلك يختلف عن غيره من النظم الاخرى كنظام الهند مثلا ، وفي رايه ان احوال الاحكام في مصر لا تمكن من اتباع نظام خاص مثل النظام المتبع في الهند حيث ينظم الشباب في سلك الخدمة الحكومية ويبدأ بالمناصب الدنيا ثم يرتقى بالتدريج الى المناصب العليا سواء في المناصب الادارية او القضائية (١٤٠) .

(١٣٩) انظر ملف خدمته رقم ١٧٨٣١ محفوظة ٥٩٦ دولا ب ٢٨

Egypt No. (1904) Cromer to Lansdowne, February 26, (١٤٠)

1904. p. 37.

الفصل الحادى عشر

الموظفون فى المجتمع المصرى

ـ الآثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية

ـ الموظفون والسياسة

من خلال استعراضنا للجوانب المختلفة للإدارة في الفترة موضوع
الرائسة يتضح لنا ان للوظيفة الحكومية ابعاد اجتماعية تركت بصماتها
الواضحة على المجتمع .

فالموظف من صنع مجتمعه وكلاهما يتبادلان التأثير والتأثر . ويمكننا
ايجاز هذه التأثيرات في النواحي الآتية :

العادات والتقاليد — التعليم — المصاهرة — شراء الأراضي
وتكوين الثروات بشكل عام — الخوف من الحكومة .

لاشك ان الوظيفة الحكومية نجم عنها تأثير في عادات وتقاليد
بعض فئات المجتمع وقد نتج هذا التأثير من تضافر عدة عوامل ساهمت
في احداث هذه التحولات .

المعروف ان الموظف الحكومي في تلك الفترة كان اسعد خطا من
بقية فئات المجتمع التي تشكل الشريحة الوسطى والدنيا في المجتمع .
وكان يحاول باستمرار محاكاة فئة الأعيان المصريين في عاداتها وتقاليدها .
هنا من ناحية ومن ناحية أخرى فقد اكتسب الموظف أيضا بعض عادات
وتقاليد المجتمع الأوربي وقد نتج ذلك عن الاحتكاك المباشر بالثقافة والحضارة
الأوربية نتيجة مخالطة ومعايشة المصريين للأوربيين في بلادهم . وقد جاء
ذلك التأثير عن طريق البعثات التي اتاحت للشبان المصريين الذين درسوا
في المعاهد والكليات الأوربية سواء في فترة السيطرة البريطانية على مصر
(١٨٨٢ — ١٩٢٢) أو ما قبلها حيث اكتسب المبعوثون بعض عادات
وتقاليد المجتمع الأوربي .

ومن هذه العادات والتقاليد ما يتعلق بالنواحي المعيشية كالمأكل
والملبس والسكن . فعندما يغود المبعوثون الى مصر يتقلون هذه العادات
والتقاليد التي اكتسبوها الى بعض فئات المجتمع المصري . ومن المعروف
ان معظم المبعوثين كانوا يتقلدون وظائف حكومية فور عودتهم الى مصر ،
فهؤلاء يؤثرون بالتالى في المجتمع الوظيفي أولا من خلال علاقاتهم بغيرهم من

الموظفين ثم يؤثرون بعد ذلك هم ومن تأثر بهم من الموظفين في بعض فئات المجتمع الأخرى التي تريد محاكاتهم .

وهذه العادات كثيرة ومتشعبة منها على سبيل المثال لا الحصر محاكاة الأوربيين في ملابسهم ولبسهم وياقتهم حتى أصبحوا يسمون بأصحاب اللياقات البيضاء ومحاكاتهم كذلك في نوعيات أثاث بيوتهم وطرق معيشتهم .

على أن هذا الأثر فيما يتعلق بالعادات والتقاليد لم يكن مصدره فقط المبعوثون المصريون وإنما كان مصدره كذلك احتكاك الموظفين المصريين بزملائهم من الجنسيات الأخرى كالأوربيين والأتراك المتمصرين أو الشوام أو الأرمن وغيرهم .

فلا شك أن الموظفين المصريين قد اكتسبوا بعض عادات وتقاليد هذه الجنسيات — بحكم الاتصال المباشر بهم من خلال الوظيفة الحكومية — ونقلوها إلى المجتمع المصري .

وبالإضافة إلى العادات والتقاليد كان للموظفين الأوربيين دور في تسرب بعض الألفاظ غير العربية وتداولها بين المصريين مثل كلمة كنفتراتو *Contrato* وهي كلمة إيطالية تعنى « عقد » وكلمة دكريتو *Decreto* وهي إيطالية أيضا وتعنى « مرسوم » كذلك تسربت بعض الألفاظ والتعبيرات نتيجة اختلاط الموظفين المصريين بالأوربيين .

أما فيما يتعلق بالتعليم فالملاحظ أن الأقبال على التعليم يعد في رأينا أثرا من الآثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية .

ومهما قلت الاعتمادات المخصصة لمرافق التعليم في الفترة موضوع البحث بالنسبة لمجموع المبالغ المخصصة لمصروفات الحكومة فقد كان للوظيفة الحكومية في حد ذاتها دور كبير في حث أولياء الأمور على تعليم أولادهم بقصد الحصول على شهادة دراسية تتيح لهم الالتحاق بوظائف الحكومة . ويرجع ذلك إلى أن الوظيفة الحكومية في ذلك الوقت وإلى عهد قريب كانت تعتبر عملا مأمونا ومضمونا لمن يشغلها ، فهي ذات مرتب

شهرى مضمون قابل للزيادة عن طريق العلاوات والترقيات وهى السبيل أيضا للحصول على المرتب والنياشين . ومن ثم فقد رسخت فى الأذهان أهمية الوظيفة الحكومية وتفضيلها على العمل الحر بحيث أصبح من الصعب حزجتها وظهر المثل العانى المعروف ليؤكو هذا الرسوخ « ان ماتك الميرى اتمرغ فى ترابه » .

ولم يكن المصريين يقبلون على العمل الحر لأنهم لم يألفوه ولم يكن يتصف بالضمان مثل العمل الحكومى . فالمهنيون كالأطباء والهندسون ورجال القانون وغيرهم كانوا يفضلون العمل الحكومى على الحر ، كذلك لم يألف المصريون الاشتغال بالتجارة الى وقت قريب واليعض كان يعتبرها من الأعمال غير المأمونة بدليل ان الأعيان المصريين كانوا يستثمرون أموالهم فى شراء الأراضى وليس فى التجارة رغم حيازتهم على رؤوس الأموال اللازمة للأعمال التجارية .

كذلك كانت الوظيفة الحكومية تسبغ على صاحبها نوعا من الكانة الاجتماعية لم تتوفر بالنسبة للعاملين فى غير الجهاز الحكومى . فقد كان ينظر الى الموظف الحكومى على انه ممثل للحكومة ومن ثم فهو مصدر السلطة هذا فضلا عن الوجاهة والاعتبار الذى تخلعه الوظيفة الحكومية على صاحبها . كل هذه العوامل كانت تدفع المصريين الى الحرص على تقلد الوظائف الحكومية وكان التعليم هو السبيل الى ذلك الطريق . ومن ثم فنستطيع القول بأن الوظيفة الحكومية ساعدت على نشر التعليم .

وكانت هذه الرغبة أى الرغبة فى تقلد الوظائف الحكومية سائدة بين فئة الأعيان والفئة المتوسطة على حد سواء ، أى الفئتين القادرتين على أداء مصروفات التعليم .

فالنسبة للأعيان كانوا يحرصون على تعليم أولادهم ليس بقصد الحصول على مرتب الوظيفة الحكومية وإنما بقصد الوظيفة الحكومية فى حد ذاتها وذلك لمقامها ومكانتها الاجتماعية الكبيرة . وكان هدفهم أن

يكون أبناؤهم من بين رجال الحكومة أى من ثوى السلطة . ولعل ذلك يفسر لنا اجتماع السلطة والمال فى معظم عائلات الأعيان حيث كان أبناؤهم وأقاربهم يشغلون المناصب الكبرى فى الحكومة كمناصب النظار ووكلاء النظار ومديرو عموم المصالح ومن فى مستواهم من كبار موظفى الحكومة ، كذلك كانت مناصب كبار رجال الإدارة فى الأقاليم وقفا على أبناء وأحفاد عائلات الأعيان المصريين كالمديرين والمحافظين ووكلائهم ومأمورى المراكز ونظار الأقسام وكذلك معظم كبار ضباط البوليس كل هذه المناصب الكبرى كانت وقفا على أبناء وأحفاد فئة الباشوات والبكوات .

أما بالنسبة للفئة المتوسطة فى المجتمع فكان أهم ما يعنىها المرتب المقرر للوظيفة الحكومية وفى الوقت ذاته هى تحاول محاكاة الأعيان فى ذلك السبيل . ومن هذا المنطلق جاء حرصها على تعليم أبنائها .

والملاحظ أن الموظف الذى كان نصيبه من التعليم قاصرا على الشهادة الابتدائية كان يحاول جاهدا تعليم أبنائه الى درجة أرقى من درجته العلمية أى الى الشهادة الثانوية . والموظف الذى يحمل الشهادة الثانوية يحرص على أن يتم أبنائه مرحلة التعليم العالى وكان الدافع الى ذلك كله هو محاولة إسعاد الأبناء فى مستوى معيشى أرقى من مستوى الآباء حيث تتاح لهم فرص الترقى الى المناصب الكبرى فى الحكومة وبذلك يتييسر لهم رغد العيش والحياة السهلة التى لم تكن قد اتاحت لأبائهم من قبل أو أنها قد اتاحت لهم فى المرحلة الأخيرة من حياتهم الوظيفية .

ورغم أن الدافع الى التعليم بالنسبة لهؤلاء كان مرتبطا بالماديات إلا أن حرص الآباء على تعليم الأولاد قد ولد فى نفوس أبنائهم حب التعليم والتعطش اليه طالما أنه أقصر الطرق الى الحياة السعيدة . وبالتالي غرس الأبناء فى الأحقاد نفس الميول والاتجاهات وهذه كلها عوامل ساعدت نسبيا على انتشار التعليم .

صحيح أن نسبة الأمية فى عام ١٨٨٢ كانت ٩٧٫٧ ٪ وفى عام ١٩١٧ أصبحت ٩٧٫٣ ٪ أى انخفضت بمقدار ٤ ٪ . ورغم أن نسبة الأمية

تشكل رقما قياسيا مربعا الا أنه من المؤكد انها كانت ستزداد على ذلك لولا هذه الآثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية .

ولم تكن الرغبة في التعليم منحصرة في فئة الأعيان وجماعة الموظفين بل كانت تشغل كذلك كل شرائح الطبقة الوسطى من المجتمع كالتجار والعلماء وغيرهم .

ويبدو ان هذه العوامل كانت حافزا لفئات أقل في المجتمع من الطبقة الوسطى للسعى لتعليم أبنائها بأي شكل من الأشكال . ويتبين لنا ذلك من تلك الاتماسات الكثيرة التي تزرخ بها سجلات العرضحالات بالديوان الخديو والتي كانت تقدمها بعض الفئات الفقيرة في المجتمع الى الديوان الخديو والتي تتلتمس فيها اعفاء أبنائها من مصروفات التعليم لعدم قدرتها على أدائها .

ولعل من الآثار الاجتماعية أيضا نيوخ صيت عائلات اشتهرت بسبب تعلم رؤسائها وتقلدها مناصب حكومية ذات شأن في ادارة البلاد . ومن هذه العائلات على سبيل المثال رفاعة الطهطاوى — على مبارك — البقلى عبد العزيز فهمى — عبد الغفار .

وهناك ناحية اخرى مرتبطة بالرغبة في التعليم باعتبارها اثرا من الآثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية وهى تفضيل الشباب الى دراسة القانون عن سواه من العلوم الأخرى كالطب أو الهندسة مثلا . ويرجع ذلك الى أهمية المناصب الحكومية التي كان يشغلها خريجو مدرسة الحقوق سواء في الأعمال الادارية أو القضائية حيث كانت نظارة الحقانية تقوم بتعيين خريجي الحقوق في وظائف مساعدى نيابة ثم يتدرجون بعدها في الترقية فيصبحون وكلاء نيابة ثم رؤساء نيابة ومنهم من يعمل قضاة .

كما أن نظارة الداخلية كانت تقوم بتشجيع خريجي الحقوق للعمل في وظائف الادارة بالاقاليم يتدرجون فيها الى أن يصبحوا مديرين . وكان الهدف من ذلك تطعيم الادارة بعناصر مثقفة تستطيع ادارة البلاد والنهوض بها .

وقد اغرت مثل هذه الوظائف الحكومية التي كان يشغلها خريجو الحقوق الطلبة على الالتحاق بمدرسة الحقوق ومتابعة الدراسة بها املا في الحصول على مثل هذه المراكز الحكومية المرموقة .

وقد كانت ابناء الطبقة المتوسطة في المجتمع يقلدون في هذا المضمار ابناء الأعيان الذين كانوا يقدرون ان دراسة الحقوق تتيح لهم الوصول الى اهم مراكز الدولة بما فيها مناصب الوزراء .

ويتضح الميل الى دراسة الحقوق خلال الفترة موضوع الدراسة حيث زاد عدد خريجي الحقوق على المناصب الحكومية الشاغرة واصبحوا يشكلون مبنيا على المجتمع وقد اضطر معظمهم الى ممارسة مهنة المحاماة . وقد ازداد هذا الاتجاه بصورة اوضح في الفترة التالية لموضوع بحثنا وبعد حصول مصر على استقلالها عام ١٩٢٢

اما فيما يتعلق بالمساهمة فهي تعد كذلك اثرا من الاثارة الاجتماعية للوظيفة الحكومية . ذلك ان الموظف الحكومي كان ينظر اليه على انه من الفئات المحظوظة في المجتمع لتركيز العلم والمال والنفوذ في شخصه وما تدره هذه الحثيات على صاحبها من مقام واعتبار في الهيئة الاجتماعية على النحو الذي سبق ان اوضحناه .

وهذه العوامل مكنت الموظفين المصريين من مساهمة عائلات الأعيان التي رحبت بهذا النسب . والمعروف انه الى وقت قريب كانت العائلات تتباهى عندما يتقدم لخطبة بناتها نفر من الموظفين فيباركون مثل هذه الزيجات بينما يرفض كثير من الاء تزويج نباتهم لغير الموظفين .

على ان مساهمة الموظفين المصريين لم تكن مقصورة على عائلات الاعيان فقط بل امتدت فشملت فئة الذوات اي فئة الانراك حيث تمكن بعض كبار الموظفين المصريين الخالص من مساهمة فئة الانراك، ذلك ان المرأة المصرية لم تكن قد بلغت بعد من التقدم ما بلغته المرأة التركية . وهذه الفئة الاخيرة كانت مغلفة على نفسها ولم تكن تسمح من قبل بمساهمة المصريين الخالص حيث كانت تحتقرهم وتعترههم عنصرا أدنى وكانت تسميهم بالفلاحين . ولكن

بعد ان نهض العنصر المصرى واحتل مكانة مناسبة نسبيا فى ادارة البلاد فى الوقت الذى تمكنت فيه سلطات الاحتلال من كسر شوكة فئة الاتراك الى حد ما، استطاع بعض كبار الموظفين المصريين من اقتحام هذا السياج الذى اقامته فئة الاتراك حول نفسها . وتم ذلك كله بفضل المكانة الاجتماعية الكبيرة التى كان يحتلها الموظف المصرى الكبير فى ذلك الوقت .

والمصاهرات التى تمت من هذا القبيل يصعب حصرها ، ومنها على سبيل المثال مصاهرة سعد زغلول لمصطفى باشا فهمى رئيس النظار .

ومما تجدر الاشارة اليه انه فى بحثنا فى ملفات الموظفين المصريين الخالص اتضح لنا ان بعض كبارهم وصفارهم قد تزوجوا من معتوقات الخديو اسماعيل ومحظياته اى من الشركسيات وكان هؤلاء الموظفون يصلون بفضل هذه الزيجات الى مناصب كبرى فى الحكومة ويلقون من الخديو كل عناية واهتمام وكان هؤلاء الموظفون يتباهون بهذا النسب ويتخذونه وسيلة للتقرب من الخديو . كما يتبين لنا ان بعض الارامل الشركسيات كن يتزوجن بموظفين مصريين .

ويحدثنا أحمد شفيق فى مذكراته ان الخديو اسماعيل عند اعتزاله للعرش ترك عددا كبيرا من المحظيات الشركسيات وان الخديو توفيق رض عليه الزواج من احدى محظيات الخديو اسماعيل فامتثل للامر وعد ذلك شرفا كبيرا ، كما كلفه توفيق بتزويج باقى المحظيات ففعل (١) .

ونتيجة لهذه المصاهرات بين المصريين والاتراك أخذت فئة الاتراك تنقرض بالتدريج حيث اختلط دماؤها بدماء المصريين الخالص حتى أصبحت تسمى بفئة الاتراك المصريين او المتمصرين ومن ثم أصبح من الصعب تمييز هذه الفئة لانها أصبحت فى عداد المصريين قلبا وقالبا خاصة بعد الحرب الاولى وكذلك بعد حصول مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢ بحيث أصبحت

(١) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الاول ، ص ٩٠

كلمة الاتراك تعنى على حو قول جابزيل باير . Gabriel أفراد أسرة محمد على ومن دار في فلكها من الاسر التركية (٢) .

حقيقة أن توقف هجرة الاتراك الى مصر منذ عهد اسماعيل (٣) واستمرار ذلك التوقف في الفترة موضوع البحث قد ساعد على التفراضها الا انه في اعتبارنا أن مصاهرة كبار الموظفين المصريين للعائلات التركية شكل العامل الرئيسي في اتصهار هذه الفئة مع المجتمع المصرى .

كما أن للمصاهرة دورا اجتماعيا آخر يتمثل في أن اختلاط المصريين بالاتراك أدى الى قيام صلات وروابط اجتماعية بين الفئتين كما أدى في الوقت ذاته الى محاكاة أثرياء المصريين سواء الموظفين منهم أو الاعيان للاتراك في أسلوب حياتهم . وهؤلاء الآخرون كانوا قد أخذوا بمظاهر الحضارة الاوربية دون جوهرها فقلدهم المصريون في ذلك حيث عاشوا في المدن وشيدوا القصور الفخمة ، كما قلدهم أيضا في حياة الترف وتمثل ذلك في اقتنائهم للعبيد والجواري والحياد والعربات ونحو ذلك .

ونستطيع القول بأن اضمحلال شأن الاتراك كقوة اجتماعية على النحو الذى سبق أن اوضحناه وكنتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى مرت بالبلاد مهد السبيل الى ازدياد شعور اعيان المصريين بمصريتهم وهيا لهم المناخ المناسب للدور الذى لعبوه في الحياة السياسية فيما بعد (١) .

ومن الآثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية كذلك شراء الاراضى وتكوين الثروات . ذلك ان الموظف الحكومى كان في بحبوحة من العيش وقد ساعده رتبته الشهرى الدائم المناسب ومستوى المعيشة المناسب أيضا على الادخار

(٢) Bear, G. Social Change in Egypt 1800—1914 p. 150

(٣) Ibid. p. 150

(١) رعوف عباس ، النظام الاجتماعى في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة

حيث كان مرتبه يكفى للانفاق على حاجياته وحاجيات اولاده وباقى افراد أسرته ويتوفر لديه فائض يدخره .

وبعض الموظفين كانوا يدخرون الفائض من مرتباتهم فى دفاتر توفير البريد بينهما يستثمرها البعض فى شراء الاراضى والعقارات وتلك كانت ظاهرة اجتماعية واضحة بين الموظفين سواء المصريين أو المتصرين . ويتضح لنا أن معظم الموظفين المتصرين كالاتراك والشوائم والارمن كانوا يمتلكون الاطيان الشاسعة ومعظمها آلت اليهم عن طريق الشراء أى تم شراؤها أثناء تقلدهم للوظيفة الحكومية . فبعض كبار الموظفين المتصرين قد أثروا ثراء فاحشا كما هو الحال بالنسبة لمحمد شريف باشا رئيس النظار حيث بلغت ملكيته ٦٤٨٠٠٠ فداناً (١) . بينما بلغت ملكية مصطفى فهمى باشا رئيس النظار ٦٤٨ فداناً بخلاف الاموال السائلة التى كانت تقدر بنحو ثمانية آلاف جنيه (٢) ، وكلاهما من الاتراك . وكما هو الحال بالنسبة لنوبار باشا رئيس النظار وكانت تصل ملكيته الى ٢٦٤٤ فداناً وهو من الارمن (٣) . وكما هو الحال بالنسبة لعبد الله باشا صغير وكيل ادارة عموم الامن العام بوزارة الداخلية وكان يمتلك ٣٥٢ فداناً وهو من الموظفين الشوام (٥) . صحيح أن بعض هؤلاء الموظفين المتصرين كانوا يحصلون على بعض الاراضى عن طريق الهبات حيث منح محمد على وخلفاؤه من بعده بعض كبار موظفى الحكومة المقربين اليهم ابعاديات (٦) . وذلك ليضمنوا ولاءهم لهم . الا أنه فى اعتبارنا لولا الوظيفة الحكومية التى كانوا يشغلونها لما استطاعوا الحصول على هذه الاطيان سواء عن طريق الهبة أو الشراء .

(٢) انظر : تقاسيط الروزنامجه ، زمامات اطيان كرام ، سجل رقم ٣٦

(ويشمل الفترة من اكتوبر ١٨٤٨ الى يونيه ١٨٧٠ كـ)

(٣) مذكرات سعد زغلول ، كراس رقم ٢٨ ص ١٤٨٦

(٤) تقاسيط الروزنامجه ، نفس السجل

(٥) انظر ملف عبد الله باشا صغير رقم ١٢١ ٢٧ محفظة ١٢٣٣ دولا

٦٠

(٦) الابعاديات هى الارض التى استبعدت من مساحات فك الزمام

الذى اجراه ابراهيم باشا سنة ١٨١٣

وقد خص شريف باشا وحده من الابعديات التي منحها محمد على لكبار موظفيه ٥١٧ فداناً بالإضافة الى ألف فدان حصل عليها في عهد اسماعيل الذى توسع في الاغداق على كبار رجال حكومته حيث منح كل ناظر من النظار ألف فدان ، كما منح ٣٠٠ فدان لكل من مديري المديرية و ٦٠٠ فدان لكل من كبار الضباط ومن في مستواهم من الموظفين المدنيين (٧) . هذا وقد بلغت مساحة الاراضى التي منحها الخديو اسماعيل الى كبار موظفيه في عام ١٨٦٣ اى في العام الذى تولى فيه الحكم ٢٣٥٠٠ فدان (٨) .

ولما كانت الابعديات من الاراضى العشورية ، وهذه الاخيرة تشكل جانباً عظيماً من الملكيات الزراعية الكبيرة فمن هذا المنطلق نستطيع ان ندرك مدى ثراء فئة كبار الموظفين .

ويتضح لنا كذلك ان كبار الموظفين المصريين كانوا يمتلكون الاراضى ولكنها لم تكن بالقدر الذى كان في حوزة الموظفين الذوات ، الا انها تعد كذلك من الملكيات الكبيرة . فقد بلغت ملكية سعد زغلول نحو ٤٠٠ فدان اقتناها جميعها بعد مصاهرته لمصطفى فهمى رئيس النظار باستثناء ٢٠ فداناً ورثها عن والده (٩) . وكان شقيقه أحمد فتحى زغلول وكيل نظارة الحقانية يمتلك ٣٨٠ فداناً . وبلغت ممتلكات قلبنى فهمى وهو من كبار الموظفين المصريين ٥٠٠ فدان في سنة ١٩١٤ (١٠) .

وتشير اقرارات الملكية المودعة في ملفى عبد الخالق ثروت ومحمد

(٧) رعوف عباس ، المصدر السابق ، ص ٨٠

(٨) نفس المصدر ، ص ٢٦٤

(٩) عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول دوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، ص ٢٢٦

(١٠) عاصم الدسوقي ، كبار الملاك الزراعيين ودورهم في المجتمع المصرى ١٩١٢ ر ١٩٥٢ ، ص ٥١ ر ٥٢

محمود. أنهما كانا يمتلكان أراضى شاسعة ، حيث بلغت ملكية الاول ٥٥٩ فداناً (١١) . والآخر كان يمتلك ١٥٠٨ فداناً (١٢) .

هذا وقد استطاع بعض الموظفين تكوين ملكيات زراعية خاصة بهم عن طريق الاراضى الاميرية التى كانت تعطى لهم كمعاش عند إحالتهم الى التقاعد وذلك وفقاً للقرار الصادر فى نوفمبر ١٨٦٠ . وقد كان الموظفون طبقاً لهذا القرار يخبرون بين منحهم معاشاً شهرياً أو منحهم أراضى نظير المنازل عن المعاش للحكومة . وفى العام التالى أى فى عام ١٨٦١ أصبح منحهم الاراضى كمعاش إجبارياً . وفى عهد اسماعيل أعيد العمل بالقرار الصادر فى عام ١٨٦٠ . وفى بداية فترة السيطرة البريطانية على مصر ادارات الحكومة التخلص من نسبة من المعاشات فأوجدت نظام استبدال المعاشات أو جزء منها بأطيان من الميرى أو بمبلغ من المال . وقد استطاع كثير من الموظفين اقتناء بعض الاراضى بهذه الكيفية . كما أن الحكومة صرحت لهم منذ عام ١٨٨٧ بإنشاء عزب فى هذه الاراضى (١٣) . وبذلك كله تهيأت لهم أسباب الوجاهة الاجتماعية ومحاكاة الاعيان والنواب فى ذلك .

ومما تجدر الإشارة اليه أن بعض كبار الموظفين كانوا يستغلون مراكزهم

(١١) أنظر ملف عبد الخالق ثروت رقم ٣٤١٦ محفظة رقم ٢٣٠٧

دولاب ٣١٤

(١٢) أنظر ملف محمد محمود باشا رقم ٥٣٣٠ محفظة ٣٨٥٧ دولاب

٣٧٩ ، ظل محمد محمود يحتفظ بهذه الاملاك طوال شغله لمنصب مدير البحيرة حتى سنة ١٩١٧ حيث أحيل الى المعاش أى من (١٩٠٦ الى عام ١٩١٧) (١٣) أنظر :

دار الوثائق القومية — محافظ نظارة الداخلية — محفظة رقم ٦٧ (مذكرة من ناظر الداخلية مصطفى فهمى فى ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٧ الى مجلس النظار) ومما جاء فى هذه المذكرة التى وافق مجلس النظار عليها أن إقامة الموظفين الحاليين الى المعاش « فى هذه الارض ومباشرتهم أمور زراعتها وتخزين حاصلاتها مما يقتضى له وجود عزب فيها ومن الواجب على الحكومة مساعدتهم وتسهيل سبل التعيش لهم لكونهم اكتسبوا حق المعاش على خدمات أدوها للحكومة وهى اشترت منهم هذا الحق بالاطيان التى أعطتها اليهم » .

ونفوذهم السياسى لاثراء انفسهم كما حدث بالنسبة لمحمد ابو الفتوح وكيل وزارة لزاراعة سنة ١٩٢٢ حيث استطاع الحصول على ارض جيدة من اراضي الميرى بطريق التبادل بقطعة ارض رديئة من املاكه بمديرية الغربية مما تسبب فى خسارة الحكومة مبلغ ٥٠٠ر٣٣٦ر٣٧ر٣٦ جنيهها (١٤) .

وبالاضافة الى ما تقدم تمكن بعض الموظفين من توسيع رقعة املاكهم عن طريق شراء اطيان الميرى الخارجة عن زمام القرى والتي كانت الحكومة تطرحها للبيع بالمزاد العلنى ، حيث استغل بعض النظار وغيرهم من كبار موظفى الحكومة مناصبهم فى الاستيلاء على مساحات شاسعة من اطيان الميرى بأبخس الأثمان رغم أن الاوامر المتعلقة بنظام بيع هذه الاطيان والصادرة عام ١٨٦١ كانت تحرم على الموظفين الدخول كمشتريين فى المزادات لكى لا يستغلوا سلطتهم فى ارساء المزاد عليهم .

ويندو أن الحكام انفسهم هم الذين اتاحوا لهؤلاء الموظفين توسيع حيازتهم للاراضى لأن الخديو اسماعيل عندما تولى الحكم سرعان ما ألغى هذا الحظر على الموظفين فى سنة ١٨٦٤ مما نجم عنه زيادة اقبال الموظفين على شراء اطيان الميرى . ويبدو أن بعض رجال الادارة فى الاقاليم قد استغلوا مراكزهم فى ارساء المزادات على بعضهم البعض . وقد ساعد ذلك على اثراء بعض كبار الموظفين ثراء فاحشا حيث زادت ملكياتهم زيادة كبيرة .

غير أن الحكومة اضطرت بعد أن جأر الاعيان بالشكوى من جراء هذه الحالة إلى استصدار قرار فى ٢٧ يونية سنة ١٨٩٦ يحرم على الموظفين الدخول - بشكل أو بآخر - فى مزادات بيع الاطيان التى تطرحها الحكومة أو السلطة القضائية للبيع فى دائرة وظائفهم . ولكن هذا القرار لم يمنع كبار الموظفين من الاستئثار بشراء اراضى الميرى لتحاييلهم على القانون بثتى الطرق .

كذلك اشترى بعض كبار الموظفين مساحات شاسعة من اراضي الدائرة السنية والدومين لان الحكومة طرحتها للبيع في مساحات كبيرة لم يستطع شراؤها سوى الاثرياء كالاعيان وكبار الموظفين وغيرهم . فعلى سبيل المثال اشترى بوغوص باشا نوبار وتجران باشا مساحات من هذه الاراضي تجاوزت الالف فدان (١٥) . كذلك اشترى اسماعيل ايوب - وكان يعمل ناظرا للداخلية في بداية فترة السيطرة البريطانية على مصر - ٥٤٤ فداناً من الاراضي الاميرية (١٦) .

ونستطيع القول في نهاية حديثنا عن الآثار الاجتماعية للوظيفة الحكومية ان اتساع مرافق الادارة في الفترة موضوع البحث بالصور التي كانت عليها تلبية لمواجهة اعباء الخدمات المختلفة التي اقيمت على عاتق الحكومة وحدها حيث كانت الحكومة مسئولة عن مرافق متعددة كالتيعليم والمواصلات والصحة والرى والزراعة والامن والأشغال العمومية وغيرها نتج عنه ظاهرة اجتماعية خطيرة وهي اتكال الناس على الحكومة في كل شيء حتى في الأمور الثقافية . وبمضي الوقت زادت هذه الظاهرة الاجتماعية حدة حتى أصبحت من أهم مشاكلنا الاجتماعية المعاصرة .

ورغم قيام الحكومة بمعظم خدمات المجتمع ودون أن تتلقى أية معاونة من جانب الأفراد الا انه قد نشئت في المجتمع ظاهرة أخرى ليست اقل خطراً من الظاهرة السابقة ، ذلك انه قد تولد في نفس الأفراد والخوف من الحكومة في كل أعمالها ومشروعاتها . ولعل منشأ هذا الخوف الوظيفة الحكومية وشاغلها في المقام الاول وخوف الشطب من الجهاز البروقراطي المسئول عن ترميف شئون الحكومة .

(١٥) رعوف عباس ، المصدر السابق ص ٦١ ، ٨٤

(١) دار الوثائق القومية - محفظة مجلس النظار رقم ٤ لا محضر

جلسنة مجلس النظار بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٨٨٣) .

وكان سعر الفدان ٢٩ جنيها . وجاء في محضر المجلس بنفس الجلسة

ما نصه « وهذا الثمن يوازي تقريباً عشرين ضعفاً من الإيرادات الأتيطان المذكورة . »

وفي اعتبارنا ان القاء تبعه هذا الخوف على الجهاز البيروقراطي وحده ليس جوهر المشكلة وانما هذا الخوف ظاهرة اجتماعية تاصلت في المجتمع منذ تأسيس تمثال الكاتب القرفضاء ، واستمرت تتزايد بصورة اوضح في العصر الحديث نتيجة اتباع النظام الحكومي المركزي وعدم اشراك الافراد مع الحكومة بصورة اوسع في ادارة مرامتها .

ومما يجدر ذكره ان الخوف من الحكومة قد يكون مرجعه في الأصل خوف الأهالي من زيادة الضرائب التي تفرضها الحكومة عليهم ، وهذه الظاهرة قد تكون اوضح في الريف اكثر من الحضر . ففي القرية ينظر الفلاحون الى صراف القرية — وهو ممثل الحكومة في مهمة جمع الضرائب المفروضة على اراضيهم — على انه عدوهم الأول ، ومن ثم فالخلاف بينهم وبين الحكومة في رأيهم تنتهي عند هذا الحد ولا يلتون بالا بآية مشروعات تقيمها الحكومة وتستفيد منها قريتهم او غيرها من القرى .

ونفس النظرة التي ينظرون بها الى صراف القرية ينظرون بها الى عمدة قريتهم ومساعديه بما فيهم خفير القرية . فاذا جاءت اية تعليمات من الحكومة تتعلق بشئون الري والزراعة او الشئون الصحية او غيرها يعترضهم الشك في حسن نوايا الحكومة تجاههم مهما كانت صراحة هذه التعليمات ووضوحها .

وقد يكون مرد هذا الخوف الى عقدة الخوف التي تاصلت في نفوس — الأهالي من جراء اتساع اعمال السخرة واستخدام الكرياج في تحصيل الأموال الأميرية وجمع الشبائب للقرعة العسكرية وكانهم يساقون الى الموت ، ورغم الغناء استخدام الكرياج في الفترة السابقة على موضوع البحث في عهد حكومة رياض باشا في عام ١٨٨٠ ثم الغناء السخرة في الفترة موضوع البحث وبالتحديد في عام ١٨٨٩ ، وكذلك تنظيم عملية التجنيد وايجساد نظام البدلية العسكرية الا ان هذه العتدة ظلت طوال فترة السيطرة البريطانية على مصر وما بعدها .

وقد نوه سعد زغلول الى ذلك بالقول بان الشعب اصبح ينظر

الى الحكومة نظرة الطير الى المسائد لا نظرة الجيش الى القائد وفي اعتبارنا انه الى وقت قريب استمر رأى سعد زغلول هذا محور العلاقة بين الشعب والحكومة وان كانت عقدة الخوف قد خفت نسبيا منذ مطلع الربيع الأخير من هذا القرن .



ننتقل الآن الى جانب آخر من جوانب « الوظيفة والمجتمع » وهذا الجانب هو اشتغال الموظفين بالسياسة .

نلاحظ أن مكانة الموظف الحكومى الاجتماعى قد فرضت عليه الاهتمام بالشئون العامة . ومرد ذلك أن فئات الموظفين هى أكثر فئات المجتمع ثقافة وأكثرها دراية بأحوال البلاد ومجريات الأمور فيها وذلك لاتصالهم بالسلطة .

ولم يكن هذا الاهتمام قاصرا على كبار الموظفين وحدهم بل إن صغارهم نتيجة اختلاطهم بفئات المجتمع الأخرى سواء من خلال سكنى المدن أو من خلال أعمالهم المصلحية دفعهم ذلك الى الاهتمام بالشئون العامة للبلاد . فالموظفون كانوا أكثر الفئات اطلاعا على الصحف اليومية ، وتلك أيضا كانت تعطيم دفعة للاهتمام بالشئون العامة .

صحيح أن القانون كان يحرم على الموظفين الاشتغال بالسياسة أو الانتماء لأى حزب سياسى أو لأية نقابة . ولكن فى رأينا أن هذا كان شيئا نظريا فقط لأن الموظفين كانوا هم صفوة المشتغلين بالسياسة فى تلك الفترة وما بعدها أى عندما حصلت مصر على استقلالها سنة ١٩٢٢ .

والحقيقة أن الحكومة نفسها هى التى شجعت الموظفين على الاشتغال بالسياسة حيث كانت الحكومة تستعين ببعض كبار الموظفين فى المجالس الاستشارية . وقد استطاع هؤلاء الموظفون ممارسة العمل السياسى فى هذه المجالس والخوض فى غمار الحركة السياسية .

وقلدهم في ذلك أخزون من الموظفين الذين تمكنوا من ترشيح أنفسهم لعضوية هذه المجالس الاستشارية كمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية من بعدها وبذلك كله تهيأت للموظفين الظروف المواتية للاشتغال بالسياسة بل واحترافها .

وعند نشأة الأحزاب استطاع بعض الموظفين الانتعاء لبعضها أمثال سعد زغلول ناظر المعارف العمومية الذي كان يعد من حزب الأمة (٢) . كما انضم إلى نفس الحرب ثنينة أحمد فتحي زغلول وكيل نظارة الحقانية ، وهو من الأعضاء البارزين في الحزب بل المنشئين للجريدة والحزب كذلك انضم إلى حزب الأمة من رجال القضاء أحمد عفيفي والحمد عبد الرازق وغيرهما (٣) . بينما انضم أحمد حشمت إلى حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية كما انضم كثيرون من الموظفين إلى الحزب الوطني . وكان انضمام كبار الموظفين إلى تلك الأحزاب يكسبها قوة وتأيدا .

غير أن بعض كبار الموظفين الذين أعلنوا انضمامهم إلى هذه الأحزاب — مثل أحمد فتحي زغلول — عندما أدركوا أنهم سيخضعون لغضب الخديو عليهم — خاصة في فترة الوفاق سرعان ما انسلخوا من عضويتها ذلك أنه قد نجحت عن سياسة الوفاق إطلاق يد الخديو في بعض المناصب وعلى هذا فقد أثر بعض الموظفين الانسحاب من الأحزاب في ضمت وإن بقوا على علاقات طيبة بها .

غير أن بعض الموظفين استمروا على ولائهم للأحزاب السياسية التي انتموا إليها بغضب الخديو عليهم . أمثال محمد محمود والذي تخرج في المناصب الحكومية من مفتش بنظارة المالية إلى سكرتير لمستشار نظارة الداخلية ثم مديرا لغدة مخبريات وأخيرا أصبح رئيسا للوزارة . ورغم

(٢) Lloyd, Egypt since Cromer. Vol. I: P. 50

(٣) أحمد زكريا ، حزب الأمة ودوره السياسي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) تحت إشراف الأستاذ الدكتور / أحمد عزت عبد الكريم نوقشت بكلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٧ ، ص ١٠٧

حرمانه من الترقيات في خلال الفترة موضوع البحث ورغم تهديد الخديو عباس
خلمي له بالنقل الى بورسودان لم ينفصل عن الحزب (١٩) .

ويبدو ان اشتغال كبار الموظفين بالعمل السياسى قد اتاح لهم الظهور
على المسرح السياسى وتقلد كبرى المناصب سواء في الفترة موضوع البحث
أو الفترات اللاحقة لها مثل محمد محمود وكما هو الحال بالنسبة لعلى
أبو الفتوح الذي انتقل من النيابة الى الادارة دون ان يتدرج في وظائفها حيث
أصبح مديرا لجرجا سنة ١٩٠٩ ، وكان قبلها رئيسا لنيابة الاستئناف ثم
علا نجمه بعد ذلك فاصبح وكيلًا لنظارة المعارف سنة ١٩١٢ (٢٠) . وكما هو
الحال بالنسبة لمحمد محب الذي تقلد نظارة الزراعة والأوقاف وكذلك
عبد الخالق ثروت الذي عمل في الادارة حيث أصبح مديرا بالاقاليم ثم نائبا
عموميا سنة ١٩٠٨ وناظرا للحقانية سنة ١٩١٤ ثم تقلد رئاسة الوزارة
سنة ١٩٢٢ (٢١) .

أما فيما يتعلق بدور الموظفين في حركة الوطنية فلا شك انه كان واضحا
خلال تلك الفترة موضوع البحث حيث شارك الموظفون بقية فئات المجتمع
في مواقفهم تجاه الحركة الوطنية .

فقد أيد بعض الموظفين عرابى وثورته ضد الخديو كما أيدته الكثير
من رجال الادارة في الاقاليم وعلى رأسهم المديرون بدليل انه بعد اخفاق
الثورة وعودة الخديو لممارسة سلطاته قام بتغيير جميع المديرين وعين مديرين
من الموالين له بهدف استعادة سلطته في المديرية (٢٢) . كذلك ناصر بعض
النظار أمثال حسن الشريعى ناظر الأوقاف وعبد الله فكرى ناظر المعارف
حيث استنكروا موقف الخديو من عرابى عندما انحاز الى الانجليز وغنزل
عرابى بعد ضرب الاسكندرية وسجنا مع غيرها من رجال الثورة .

(١٩) أحمد زكريا ، نفس المصدر السابق ص ١١٠ .

(٢٠) نفس المصدر ، ص ١٨٢ .

(٢١) أنظر ملف عبد الخالق ثروت بدار المحفوظات ملف رقم ٣٣٤١٦

محفوظة ٢٣٠٧ دولا ب ٣١٤ .

(٢٢) الوقائع المصرية ، ٢٣ ، ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢ .

كما ايد عرابى أيضا فى حربه ضد الاتجليز بغض الموظفين وحكم على بعضهم ضمن من حوكم من رجال الثورة العرابية ومنهم على سبيل المثال احمد ناشد مدير بنى سويف ويعقوب صبرى مدير الفيوم حيث تم تجريدهما من رتبيهما وامتيازاتهما (٢٣) . وعوقب بنفس العقوبة الكثير من الموظفين ومنهم محمد البسراج واحمد حنفى وهما من مفتشى الداخلية ومصطفى مختار مأمور مالية البحيرة وحسن صقر رئيس قلم الداخلية وكثيرون غيرهم من الموظفين من مختلف مصالح الحكومة .

ومما تجدر الاشارة اليه ان بعض الموظفين من الذوات الاتراك لم يتخلفوا عن مناصرة عرابى فى حركته بل شاركوا فى ذلك شأتهم شأن بقية فئات المجتمع الاخرى من العلماء والاعيان وغيرهم . ومن هؤلاء الاتراك حسين باشا الدرملى وكيل نظارة الداخلية ، ويبدو انه كان مصدر ثقة رجال الثورة العرابية لأن تعيينه وكيلًا للداخلية جاء فى نفس اليوم الذى تقلد فيه البارودى رئاسة النظارة فى ٧ فبراير ١٨٨٢ وقد تم فصله من منصبه وحرمانه من المعاش ومن رتبة ونياشينه وتحديد اقامته فى ابعادته (٢٤) .

وعندما أخذ نجم الطبقة الوسطى فى الصعود عن طريق التسليم باستقطاعات الفئات الشابة من الموظفين الذين هم فى الغالب من أبناء الاعيان وكبار الموظفين ان تشغل مراكز هامة فى الادارة المصرية وهؤلاء هم الذين تصدوا قيادة للطبقة الوسطى فى المجتمع .

ولقد استطاع مصطفى كامل احتواء بعض أفراد هذه الفئة فى الحزب الوطنى وبذلك أصبحوا يشكلون دعامة نضال الحزب .

ومن الجدير بالذكر أنه بينما كان من بين أهداف تلك العناصر التى شكلت الحزب الوطنى الجلاء والمطالبة بالدستور وكان حزب الأمة يدعو الى

(٢٣) نفس المصدر، أول يناير ١٨٨٣ .

(٢٤) انظر ملف حسين باشا الدرملى رقم ١٧٧٤ ١ محفظة ٤٠١

توسيع اختصاصات مجالس المديرية ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية انضمت بعض فئات من الموظفين المتمصرين كالاتراك والشوام الى الحزب الوطنى الحر برئاسة محمد وحيد الايوبى . وكان هذا الحزب يرى أن المطالبة بالمجلس النيابى سابق لأوانه ومضر بمصلحة البلاد (٢٥) . واتخاذهم هذا الموقف يرجع الى ارتباطهم بسلطات الاحتلال التى قلدتهم المناصب الكبرى فى الادارة ومن ثم فقد كانوا يدورون فى فلك الاحتلال .

ورغم ما يصوره البعض (٢٦) من أن فئة الموظفين بشكل عام كانت بعيدة عن الحركات الوطنية فى زمن مصطفى كامل ومحمد فريد الا أن الواقع أن هذه الفئة كانت تشارك الأمة شعورها تجاه هذه الحركات الوطنية ولم تعزل نفسها عنها بل كانت على حد قول أحمد شفيق « مع الأمة قلبا وقالبا (٢٧) » . والمتصفح لسجلات العرضجات بالديوان الخديو يجد ما يؤيد وجهة نظرنا ، فهذه السجلات تزخر بالكثير من الالتماسات التى قدمها بعض موظفى الحكومة لطلب الدستور (٢٨) .

والحقيقة ان فئة الموظفين كانت تشاطر الأمة فى السراء والضراء فهى قد تضارب خاصة قضاؤها — موجة الغلاء التى اجتاحت مصر أثناء الحرب العالمية الاولى وقاست منها الامرين . ولعل هذا قد دفعها ، بالإضافة الى عامل السخط الذى اختمر فى نفوس أفرادها عامة من جراء استئثار العناصر الاوربية وخاصة الانجليز بالمناصب الكبرى فى الحكومة ، الى المشاركة فى احداث ثورة سنة ١٩١٩ التى اطلق عليها بعض العناصر الاجنبية « ثورة الافندية » .

(٢٥) رعوف عباس ، المصدر السابق ، ٢٢٩ — ٢٣٠ .

(٢٦) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٣٠ .

(٢٧) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، ج ١ ، ص ٢٧٣ .

(٢٨) ذلك على سبيل المثال لا الحصر أنه بتاريخ ٢٠ سبتمبر سنة

١٩٠٨ قدم ٩٠ موظفا بالحكومة عريضة تلغرافية الى الخديو يطلبون فيها منح

البلاد دستورا . انظر : دار الوثائق القومية — سجل العرضجات سنة ١٩٠٨

(يشمل الفترة من ٢ يناير سنة ١٩٠٨ الى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٩) تحت

رقم ١٣٣٦ .

ويبدو ان سوء فهم الانجليز لشعور فئة الموظفين تجاه الامة قد عجل الموظفين بفاار ثورة ١٩١٩ ، فقد تصور الانجليز ان موقف التريث الذى اتخذه الموظفين فى بداية احداث الثورة يعنى رضاؤهم عن الاحوال فى البلاد ومن ثم اخذ الانجليز على لسان وزير خارجيتهم لورد كيرزون يشيدون بموقف الموظفين فى هذا الشأن ولكن خاب تصورهم هذا عندما اندفع الموظفون فى اضراب عام فى ١١ ابريل سنة ١٩١٩ شاركت فى اعداده وتظيمه لجنة من الموظفين شكلت لهذا الغرض .

وكان اضراب الموظفين يحمل معنى الاحتجاج على تصريح وكيرزون وفى الوقت نفسه يعد تعبيراً عن احتجاجهم ضد سلطات الاحتلال وعدم رضا الموظفين عن الاوضاع فى البلاد ، واعلن الموظفون مواصلة الاضراب الى ان تجاب مطالبهم وهذه المطالب تتضمن الغاء الاحكام العرفية وان تعهد مسألة المحافظة على الامن واقرار حالة الهدوء فى البلاد الى قوة البوليس المصرى لا الى القوات البريطانية التى يجب ان تنسحب من الشوارع الى ثكناتها . وتضمنت مطالبهم أيضاً صدور اعلان من جانب الوزارة ينص على ان قبول تشكيل الوزارة ليس معناه الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر وطالبوا الوزارة كذلك بضرورة اعترافها بالصفة الرسمية للوند (٢٨) .

وكان اضراب الموظفين من الاسباب التى عجلت بسقوط وزارة رشدى ذلك انه اصدر بياناً فى ١٢ ابريل سنة ١٩١٩ اهاب فيه بالموظفين بالعدول عن مواصلة الاضراب والعودة الى أعمالهم ولكنه لم يفلح لان لجنة مندوبى الموظفين قررت بالاجماع استمرار الاضراب الى ان تجاب مطالبها . وحاول رشدى ثانية فى ١٥ ابريل سنة ١٩١٩ بمنشوره الثانى كفههم عن الاضراب الا ان منشوره الاخير كان يحمل صيغة التهديد اذ القى على عاتق الموظفين مسئولية تعطيل الاعمال فى البلاد فما كان من لجنة مندوبى الموظفين الا ان اجتمعت نفس اليوم الذى اصدر فيه المنشور واعلنت احتجاجها على هذا التهديد ومواصلة الاضراب .

ولقد حدث رد فعل لما كانت تردده بعض الصحف الأجنبية في ذلك الوقت من ان حركة اضراب الموظفين ان هي الا مطالب فئة محدودة لا تعبر عن — اتجاهات الراى العام المصرى . اذ عقد الشيخ محمد بخيت — مفتى الديار المصرية اجتماعا بالازهر تحت رئاسته حضره نحو ثمانين ألفا من مختلف فئات الأمة بهدف الرد على مزاعم هذه الصحف . وأعلن المجتمعون تأييد الموظفين في مطالبهم كما قرروا الاضراب عن أعمالهم الى ان تجاب تلك المطالب . هذا وقد تضاعفت حركة الاضراب خاصة بعد انضمام فئة العمال الى الموظفين ، فما كان من رشدى الا أن قدم استقالته في ٢١ أبريل سنة ١٩١٩ (٣٠) .

وإذا كان اضراب الموظفين لم يستمر طويلا اذ توقف في ٢٢ أبريل سنة ١٩١٩ على اثر تهديد اللبى — المندوب السامى البريطانى في مصر — لهم بالفصل من وظائفهم ان لم يعودوا الى أعمالهم مما اضطرهم الى العودة الى مصالحهم الا ان هذا الاضراب كان كفيلا يشل حركة البلاد ، هذا من ناحية ، وفي اقلق مضجع سلطات الاحتلال في مصر من ناحية أخرى ، هذا فضلا عن انه كان يشكل جزءا من برنامج المعارضة التى ترى فيه وسيلة فعالة للفت الانتظار الى الموقف في مصر .

ويتضح ذلك من تقاريرهم الى بينكوماتهم التى نوهت بخطورة الموقف الناجم عن محاولات « طبقة المحامين والافندية » استقطاب العمال وحثهم على القيام باضراب عام وانهم أى الموظفون يقصدون من وراء القيام بمثل هذه الحركة العمل على زيادة أجورهم وتحسين مستوى معيشتهم (٣١) .

على انه عقب استئناف الموظفين لأعمالهم تعرضوا لبعض (الالهانات) وسوء المعاملة من جانب رؤسائهم من العنصر الانجليزى في الصالح الحكومية الامر الذى دعا لجنة مندوبى الموظفين الى الاجتماع في ٢٥ أبريل وأعلنت

(٣٠) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، ص ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٣٦٧ — ٣٦٨ .

(٣١) من تشييتام الى كيرزون في ١١ سبتمبر سنة ١٩١٩ مذكورا في : نفس المصدر ، ص ٣٨١ .

احتجاجا على هذه (الاهانات) كما طالبت بالنظر في ضرورة الافراج عن الموظفين الذين اعتقلوا بسبب امتناعهم عن العودة الى أعمالهم واعادة الذين منعوا من ممارسة أعمالهم الى وظائفهم . وصرحت اللجنة ان عودة الموظفين الى أعمالهم لم يكن نتيجة لتهديد النبی لهم وانما كان نتيجة لاستقالة الوزارة (٣٢) .

ومما يلفت النظر ان بعض أعضاء لجنة مندوبى الموظفين ومعظمهم من كبار موظفى الحكومة فى ذلك الوقت كانوا ممن لعبوا دورا بارزا فى الحياة السياسية المصرية ومعظمهم من رجال الادارة والقضاء (٣٣) .

وقد شارك بعض رجال الادارة فى الأقاليم فى أحداث ثورة ١٩١٩ اتسمت مواقفهم بأرواح الوطنية ومن هؤلاء بعض وكلاء المديريات ومأمورى البنادر وغيرهم من ضباط البوليس وجنوده . ون بين وكلاء المديريات الذين شاركوا فى الثورة محمد بك حمدي وكيل مديرية المنيا والذي أثر الانتحار فى سجنه على انتظار محاكمة مزيقة (٣٤) .

ومن مأمورى البنادر الذين لهم مواقف بطولية أيضا تجاه الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ البكباشى محمد كامل محمد مأمور بندر أسىوط الذى اتهم بالترحيض على مهاجمة الانجليز وتسليحه الثوار ببنادق البوليس والخفر يوم ٢٣ مارس وقد حكمت عليهم المحكمة العسكرية بالاعدام ونفذ الحكم فيه رميا بالرصاص فى ١٠ يونيه سنة ١٩١٩ كذلك حوكم اليوزباشى أبو المجد محمد نائب مأمور مركز دهروط بالحبس سنتين لاتهامه بالاشتراك فى مقتل ثمانية ضباط انجليز يوم ١٨ مارس سنة ١٩١٩ .

(٣٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٦٨ .

(٣٣) منهم محمد عاطف بركات مدير مدرسة القضاء الشرعى — محمد زكى الابراعى وكيل نيابة الاستئناف — سلامة ميخائيل قاض — على ماهر مدير ادارة المجالس الحسبية حسن نشأت مدرس بمدرسة الحقوق — صادق حنين مدير الادارة بوزارة الزراعة — محمد لبيب عطية سكرتير عام النيابة العمومية — محمود حسن مفتش ادارة الامن العام بوزارة الداخلية — ابراهيم دسوقي اباظة مأمور ضبط مديرية الجيزة — نجيب اسكندر طبيب انظر : نفس المصدر ، ص ٣٦٩ .

(٣٤) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ج ٢ ص ٧٢ ، ٧٧ ، ٨٣ منعوا من ممارسة أعمالهم الى وظائفهم . وصرحت اللجنة ان عودة الموظفين

أما ضباط البوليس الذين شاركوا في أحداث الثورة في ذلك الوقت فمنهم البكباشي عبد السلام فهمي . وقد اتهم بالهجوم على إحدى البواخر النيلية التي كانت تقل النجديات البريطانية إلى أسبوط وكذلك الملازم أول محمد حسين الحمد السبع وحكم على الأخير بالسجن أربع سنوات ، وكان بعض ضباط البوليس يقومون — بتوزيع منشورات على الأهالي تحرضهم على الثورة ضد الانجليز كما حدث في أسبوط حيث وزع عبد العزيز النحاس معاون بوليس أسبوط منشورات تحمل هذا المعنى . ومن ضباط البوليس أيضا الذين شاركوا في الثورة إبراهيم شاكر ملاحظ بوليس نقطة مطاي الذي حكم عليه بالاشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة لتحريضه الأهالي على الاعتداء على الجنود الانجليز وتدمير السكك الحديدية في منشأة مطاي .

وقد شارك ضباط البوليس في مواقفهم الوطنية معاونوا الادارة امثال سيد ابراهيم معاون الادارة في مطاي الذي حرض الأهالي على الثورة ضد الانجليز ولاعتداء عليهم في الفترة من ١٥ الى ٢٠ مارس سنة ١٩١٩ وقد حكم عليه بالاشغال الشاقة اثني عشرة سنة . ولم يكن هذا الموقف مقصورا على ضباط البوليس وحدهم بل شاركهم حجاج حيث حكم على الاول بالسجن خمس سنوات والثاني بالسجن سنتين — لتحريضهما أهالي أسبوط على الثورة ضد الانجليز (٢٥) .

على ان هذه اللواقف الوطنية لم تكن مقصورة على بعض رجال الادارة بالبوليس وحدهم فقد شاركهم فيها بعض رجال القضاء والعلماء دون وغيرهم ومن القضاء الذين شاركوا في هذه المواقف على سبيل المثال لا الحصر على ماهر نائب رئيس محكمة أسبوط الاهلية ومحمد عاطف بركات مدير مدرسة القضاء الشرعي وكان على حد قول اللبني من بين الزعماء الرئيسيين لحركة اضراب موظفي الحكومة . وفي نوفمبر سنة ١٩١٩ قامت سلطات الاحتلال باعتقال الاول بينما حددت اقامة الثاني في بلدته بالريف

بحجة عودتهما الى اثاره الشغب ومن بين العلماء الذين اتصفوا بالمواقف
الوطنية الشيخ محمود ابو العيون والشيخ مصطفى القاباتي وهما من
علماء الأزهر الذين اثاروا حماس الطلبة ضد الانجليز وفي ابريل سنة ١٩١٩
حددت سلطات الاحتلال اقامتهما في يوليو سنة ١٩١٩ (٣٦) .

هذا وقد استمر تعاطف الموظفين تجاه الحركة الوطنية طوال احداث
ثورة ١٩١٩ واطهروا هذا الشعور من حين الى آخر . ويتضح ذلك من
اشتراك كثير من الموظفين في اضطرابات الاسكندرية التي وقعت في يوليو
١٥ ، ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٩ (٣٧) . كما تمثل ايضا في مشاركتهم عواطف
الامة اثناء الدعوة الى مقاطع لجنة ملتر عندما اعلن الموظفون احتجاجهم
على قدوم اللجنة (٣٨) .

وهما يلتفت النظر ان بعض الموظفين الاوربيين من غير الانجليز كانوا
متعاطفين مع الحركة الوطنية اذ راوا فيها تأييدا وضمانا مصالحهم ضد
استعمار العناصر الانجليزية من ناحية وعطفا لى الامانى القومية للمصريين
من ناحية اخرى .

(٣٦) من اللبنى الى كيرزون في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٩ مذكورا في : ٥٠
عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٩٦ .
(٣٧) من اللبنى الى كيرزون في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، نفس المصدر ،
ص ٣٩٢ .
(٣٨) نفس المصدر ، ص ٤٣٦ .

مصادر البحث

* * *

مصادر البحث

أولاً : الوثائق

١ - وثائق عربية غير منشورة

— بدار الوثائق القومية بالقلعة وتشمل :

١ — تقاسيط البرورتامجة — زعامات أطيان فوات كرام ، سجل رقم ٣٦ (يشمل الفترة من أكتوبر ١٨٤٨ الى يونية ١٨٧٠) .

٢ — ديوان خديو عربي — سجل رقم ١٨ ورقم ٢٩ .

٣ — سجل العرضحالات بالديوان الخديو لسنة ١٩٠٨ (يشمل الفترة من ٢ يناير ١٩٠٨ الى ١٧ نوفمبر ١٩٠٩) .

٤ — سجلات الاوامر العمومية — سجل رقم ١٩٤٣ .

٥ — محافظ مجلس النظام أرقام ٤ ، ٩ ، ١٣ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٧ ، ٤٣ ، ٤٧ .

٦ — محافظ نظارة الاشغال العمومية أرقام ١٤ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ .

٧ — محافظ نظارة الداخلية أرقام ١٧ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٠ .

٨ — وثائق المعية السنية ج ٣ .

— بدار المحفوظات العمومية بالقلعة وتشمل :

ملفات خدمات الموظفين بالجهاز الحكومي (اشرنا الى ارقامها في

نصوص البحث .

— بمكتبة وزارة التربية والتعليم وتشمل :

محاضر جلسات اللجنة العلمية الادارية (سنة ١٩٠١ ، ١٩٠٧) .

ب — وثائق اجنبية غير منشورة :

Public Record Office . Further Correspondence

Respecting the Affairs of Egypt and the Sudan.

1909 - 1913.

صورة على ميكروفيلم من دار المحفوظات العامة بلندن مودعة بمكتبة

كلية الآداب جامعة عين شمس تحت ارقام No. 407 : / 174 - 181.

ج — وثائق عربية منشورة :

١ — أحمد محمد حسن وايزيدور فلدمان ، مجموعة القوانين واللوائح

المعمول بها في مصر ، جزءان ، القاهرة ، ١٩٢٦

٢ — البرت شقير ، الدستور المصرى والحكم النيابى في مصر ،

المقتطف بمصر ١٩٢٤ .

٣ — رئاسة مجلس النظار .

٤ — رئاسة مجلس الوزراء — السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢

فبراير ١٩٥٣ القاهرة ، ١٩٥٣ .

٥ — فؤاد كرم ، النظارات والوزارات المصرية ، الجزء الاول ،

اشراف مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصرة ، ١٩٦٩ .

٥ — فيليب جلاذ ، قاموس الادارة والقضاء ، خمسة مجلدات ،

الاسكندرية ١٨٩٥ — ١٩٠١ .

٦ — قانون البوليس سنة ١٩٠٦ .

٧ — مجموعة الاوامر العالية ١٨٨٣ — ١٩٢٢ .

٨ — مجموعة القرارات والمنشورات الصادرة من مجلس النظار

والظارات ١٨٨٣ — ٢٩٢٢ .

٩ — مجموعة مستخرجة من تقارير المديرية والمحافظات عن أعمال

سنة ١٨٨٩ ، المطبعة الاميرية ، ١٨٩٠ .

١٠ — مجلس النواب ، مجموعة مضابط دور الانعقاد الاول ١٥ مارس

— ١٠ يوليو ١٩٢٤ و (مضبطة الجلسة الرابعة والاربعين) .

١١ — محاضر جلسات مجلس شورى القوانين ١٨٨٣ — ١٩١٣ .

١٢ — محاضر جلسات الجمعية العمومية سنة ١٨٨٥ — ١٩١٢ .

١٣ — محاضر جلسات الجمعية التشريعية سنة ١٩١٤ .

١٤ محمد انيس ، دراسات في وثائق ثورة ١٩١٩ الجزء الاول

(المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي ،

القاهرة ، د ، ت .

١٥ — مؤسسة الاهرام ، هـ . علما على ثورة ١٩١٩ ، مركز الوثائق

والبحوث التاريخية ١٩٦٩ .

د — وثائق اجنبية منشورة

١ — وثائق وزارة الخارجية البريطانية المنشورة Foreign Office

بعنوان : Blue Books 1882 - 1921

بدار الكتب تحت ارقام per 278, 279, 280, 281.

٢ — وثائق وزارة الخارجية الفرنسية المنشورة بعنوان : Livre Jaune

بدار الكتب Documents Diplomatiques Affaires D, egypte

1884 - 1893.

ثانياً المذكرات

(أ) مذكرات غير منشورة :

- ١ — مذكرات سعد زغلول بدار الوثائق القومية وتقع في ٥٣ كراساً .
(أشرنا الى أرقام الكراسات التي رجعنا إليها في فصول البحث) .
- ٢ — مذكرات محمد فريد بدار الوثائق القومية وتشمل :
القسم الأول (تاريخ مصر من ابتداء سنة ١٨٩١ مسيحية) وتقع في
خمس كراسات .

القسم الثانى (مذكرات بعد الهجرة) ١١ كراس .

- وقد نشرت بعض أجزاء من هذه المذكرات في مجلة الكاتب سنة ١٩٦٩ ،
١٩٧٠ كما يشر الدكتور رعوف عباس جزء منها ولكننا رجعنا الى الاصل
المودع بدار الوثائق .

(ب) مذكرات منشورة :

- ١ — أحمد شفيق ، مذكراتى في نصف قرن ، الجزء الأول والثانى ،
القاهرة ١٩٣٤ — ١٩٣٦ .
- ٢ — احمد عرابى كشف الستار عن سر الاسرار في النهضة المصرية
المشهوره بالثورة العربيه ، جزءان ، كتاب الهلال ، القاهرة
فبراير — مارس ١٩٥٣ .
- ٣ — اسماعيل صدقى ، مذكراتى ، القاهرة دار الهلال ، ١٩٥٠ .
- ٤ — عباس حلمى الثانى ، الخديو ، مذكرات منشورة بجريدة
المصرى في الفترة من مارس الى يوليو ١٩٥١ .
- ٥ — قلينى فهمى ، مذكرات عن بعض حوادث الماضى ، الجزء الاول ،
القاهرة ١٩٣١ .

٦ — محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، جزان ،
القاهرة ١٩٥١ — ١٩٥٣ .

٧ — مذكرات احمد لطفى السيد ، المصور ، سبتمبر — نوفمبر ١٩٥٠

ثالثا — المؤلفات والدراسات :

١ — العربية

١ — احمد أمين ، زعماء الاصلاح في العصر الحديث ، القاهرة ،
١٩٤٨ .

٢ — احمد زكريا ، حرب الامة ودوره السياسى ، رسالة ماجستير
(غير منشورة) نوقشت بكلية الآداب جامعة عين شمس سنة
١٩٧٧ تحت اشراف الاستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم .

٢ — احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، الحولية الاولى ١٩٢٤ ،
القاهرة ، ١٩٢٨ .

٤ — احمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية ، من ١٨٧٦
الى ١٨٨٣ ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٥ — احمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال
الى المعاهدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٦ — احمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في عصر محمد على ،
القاهرة ١٩٣٨ .

٧ — احمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في عصور عباس وسعيد
واسماعيل ، اربعة اجزاء ، القاهرة ١٩٤٥ .

٨ — احمد فتحى زغلول ، المحاماه ، القاهرة ١٩٠٠ .

٩ — احمد قمحه ، عبد الفتاح السيد ، نظام القضاء والادارة ،
القاهرة ، ١٩٢٣ .

١- أحمد لطفى السيد ، صفحات مطويه من تاريخ الحركة
الاستقلالية في مصر من مارس ١٩٠٧ الى مارس ١٩٠٩ ،
القاهرة ، ١٩٤٦ .

١١- اسماعيل زكى ، ضمانات الموظفين في التعيين والترقية والتأديب ،
رسالة دكتوراه نوقشت في كلية الحقوق جامعة القاهرة ،
سنة ١٩٣٦ .

١٢- اسماعيل القباني ، دراسات في تنظيم التعليم في مصر ،
القاهرة ١٩٥٨ .

١٣- الياس زاخوره ، مرآة العصر في تاريخ ورسوم مشاهير رجال
مصر ، القاهرة ١٩٢٦ .

١٤- امين سامى ، التعليم في مصر ، القاهرة ١٩١٧ .

١٥- امين سامى ، تقويم النيل ، الجزء الثانى ، عصر محمد على ،
القاهرة ، ١٩٢٨ .

١٦- امين سامى ، تقويم النيل وعصر اسماعيل ، الجزء الثالث ،
المجلد الثانى ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

١٧- جرجس حنين ، الاطيان والضرائب في القطر المصرى ، القاهرة ،
١٩٠٤ .

١٨- جرجس سلاجة ، اثر التطور السياسى على التعليم القومى في
القرن العشرين ، رسالة دكتوراه تحت اشراف الاستاذ
الدكتور محمد فؤاد شكرى ، نوقشت بكلية الآداب جامعة
القاهرة ، سنة ١٩٦٤ .

١٩- جلال يحيى ، عبد العزيز الشناوى ، وثائق ونصوص في
التاريخ الحديث والمعاصر ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٢٠- جورج جندى ، جاك تاجر ، اسماعيل كما تصوره الوثائق
الرسمية ، القاهرة ١٩٤٧ .

- ٢١— جورج كيرك ، موجز تاريخ الشرق الأوسط ، ترجمة عمر الاسكندري ، القاهرة د. ت .
- ٢٢— حسين افندى الروزنامجى ، ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية تحقيق الأستاذ محمد شفيق غربال بحولية كلية الاداب جامعة فؤاد ، المجلد الرابع ج ١ ، سنة ١٩٣٦ .
- ٢٣— حسين فوزى النجار ، احمد لطفى السيد ، القاهرة ١٩٦٥ .
- ٢٤— رثوف عباس ، النظام الاجتماعى فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ — ١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- ٢٥— رسائل مصرى لسياسى انكليزى كبير سنة ١٩٠٥ ، القاهرة ، ١٩٠٨ .
- ٢٦— رونشتين ، تيودور ، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ، ترجمة على احمد شكرى ، القاهرة ١٩٢٧ .
- ٢٧— ريفلين ، هيلين آن ، الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسينى ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٢٨— سليم خليل نقاش ، مصر المصريين ، ج ٤ ، القاهرة ، ١٨٨٤ .
- ٢٩— سليمان محمد الطماوى ، تنظيم الادارة العامة ، القاهرة ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- ٣٠— سليمان محمد الطماوى ، مبادئ القانون الدستورى والمصرى والاتحادى القاهرة ، ١٩٦٠ .
- ٣١— السيد رجب حراز ، المدخل الى طريق مصر الحديث ، ١٥١٧ — ١٨٨٢ ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٣٢ — طعيمة الجرف ، القانون الادارى دراسة مقارنة فى تنظيم ونشاط الادارة العامة القاهرة ، ١٩٦٣ .

٣٣- طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر ، ج ١ ، القاهرة ، ١٩٣١ .

٣٤- عاصم الدسوقي ، كبار الملاك الزراعيين ودورهم في المجتمع المصري ١٩١٢ - ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

٣٥- عباس العقاد ، سعد زغلول سيرة وتحية ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

٣٦- عبد انخالق لاشين ، سعد زغلول دوره في السياسة المصرية حتى عام ١٩١٤ القاهرة ، ١٩٧٠ .

٣٧- عبد السميع سالم الهراوي ، لغة الادارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر القاهرة ، ١٩٦٢ .

٣٨- عبد الرحمن الراقصي الراقصي ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ج ١ القاهرة ، ١٩٥٥ .

٣٩- عبد الرحمن الراقصي ، الثورة العربية والاحتلال الانجليزي ، القاهرة ، ١٩٤٩ .

٤٠- عبد الرحمن الراقصي ، عصر السماعيل ، جزآن ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٤١- عبد الرحمن الراقصي ، عصر محمد علي ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

٤٢- عبد الرحمن الراقصي ، محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٤٣- عبد الرحمن الراقصي ، مصر والسودان في اوائل عهد الاحتلال ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٤٤- عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار في التراجم والاخبار ، ج ٤ ، ١٢٩٧ هـ .

٤٥- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، الريف المصري في القرن الثامن عشر ، مطبعة جامعة عين شمس ١٩٧٤ .

- ٤٦- عبد العظيم محمد رمضان ، تطوير الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨-١٩٣٦ القاهرة ، د. ت . .
- ٤٧- عبد الكريم درويش ، البيروقراطية والاشتراكية دراسة في الإدارة والتغيير الاجتماعي ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٤٨- عثمان خليل عثمان ، اللامركزية ونظام مجالس البلديات دراسة مقارنة (رسالة دكتوراه نوقشت بكلية الحقوق جامعة القاهرة) سنة ١٩٣٦ (مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٤٨ .
- ٤٩- على حلمي ، الدليل لعمد ومشايخ البلاد ، القاهرة .
- ٥٠- عمر لطفي ، الامتيازات الأجنبية ، ١٣٣٢ هـ .
- ٥١- ليلى عبد اللطيف احمد ، الادارة في مصر في العصر العثماني ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) تحت اشراف الاستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم ، نوقشت بكلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٥ .
- ٥٢- محمد حامد الجمل ، الموظف العام فقها وقضاة ، الجزء الاول القاهرة - ١٩٥٨ .
- ٥٣- محمد حسين هيك ، تراجم مصرية وغربية ، القاهرة د . ت .
- ٥٤- محمد خليل صيحي ، تاريخ الحياة الليبانية في مصر ، ج ٤ ، ٥ ، ٦ ، القاهرة ، ١٩٤٧ .
- ٥٥- محمد رمزي ، القاموس الجغرافي لثلاثة اجزاء ، القاهرة ١٩٤٥ .
- ٥٦- محمد شفيق غريال ، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، ج ١ ، القاهرة ١٩٥٢ .
- ٥٧- محمد عبد الرحيم منير ، اصلاح اداة الحكم ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

- ٥٨- محمد عبد الفتاح عبد المجيد أبو الاسعاد ، تاريخ التعليم في مصر من ١٨٨٢ الى ١٩٢٢ ، رسالة ماجستير (غير منشورة)
نوقشت بكلية الاداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦ تحت
اشراف الاستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم .
- ٥٩- محمد علي رسلان ، الموجز في شرح قوانين موظفي الحكومة ،
القاهرة ، ١٩٥٦ .
- ٦٠- محمد فؤاد شكرى ، بناء دولة مصر محمد علي ، القاهرة ، ١٩٤٨
- ٦١- محمد فؤاد شكرى ، مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى
النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩ ،
القاهرة ١٩٦٣ .
- ٦٢- محمد محمد حسين ، الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر ، ج ١
القاهرة ١٩٦٢ .
- ٦٣- محمد محمد زيتون ، الادارة المحلية في مصر من خمسة الالاف
سنة الى اليوم ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٦٤- محمود السباعى ، ادارة الشرطة في الدولة الحديثة ، جزءان ،
القاهرة ١٩٦٣ .
- ٦٥- محمود خطنى مصطفى ، دراسات في تاريخ مصر السياسى ،
سياسة انجلترا - الداخلية من ١٨٨٢ الى ١٩٥٢ ، اسبوط ،
د . ت .
- ٦٦- محمود زكى ، مذكرات في شرح الدعويين العمومية والمدنية ،
القاهرة ، ١٩٢٦ .
- ٦٧- مصطفى الصادق ، مبادئ القانون الادارى المصرى والمقارن ،
القاهرة ، ١٩٢٣ .
- ٦٨- مورو بيرجر ، البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة ، ترجمة محمد
توفيق رمزى القاهرة ١٩٥٩ .

- ٦٩- نبيل عبد الحميد ، الاجانب واثريهم في المجتمع المصري من ١٨٨٢ الى ١٩٢٢ - (رسالة ماجستير غير منشورة) تحت اشراف الاستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم نوقشت بكلية الآداب جامعة عين شمس سنة ١٩٧٦ .
- ٧٠- هاملتون جب وهارولد بوون ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ترجمة: طه عبد الرحيم مصطفى ، ج ٢ ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٧١- وحيد رافت ، القانون الاداري ج ٢ ، القاهرة .
- ٧٢- وزارة المعارف العمومية ، الحياء المدارس سنة ١٩٢١ .
- ٧٣- يعقوب ارتين ، القول التام في التعليم العام ، ترجمة على بهجت مطبعة بولاق ، ١٨٩٤ .
- ٧٤- يوسف محمد صادق ، البيروقراطية في الاجهزة الادارية في ج ع م ، القاهرة ١٩٦٧ .
- ٧٥- يونان لبيب ، تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

(ب) الأجنبية :

1. Alexander, The Truth about Egypt, London, 1911..
2. Bear, Gabriel, Social Change in Egypt 1800—1914 (Holt, ed., Political and Social change in Modern Egypt) London, 1968.
3. Blunt, Wilfrid Scawen, My Diaries Vol. I, London 1919.
4. Blunt, Wilfrid Scawen. Secret History of the English Occupation of Egypt. New York, 1922.
5. Chirol, Valentine. The Egyptian Problem, London 1920.
6. Colea, Reflections and Collections London, 1910.
7. Colvin, Auckland. The Making of Modern Egypt, New York, 1906.
8. Cromer, Abbas H. London, 1915.
- 9.. Cromer, Modern Egypt 2 Vols., London, 1908.
10. Elgood, The Transit of Egypt, London, 1920.
11. El Kabbania, Ismail. A Hundred Years of Education in Egypt. Cairo, 1940.
12. Landau, Jacop, Parliaments and Parties in Egypt. Tel. Aviv, 1958.
13. Lyall, Alfred. The Life of The Marquis of Dufferin and Ava, London, 1909.
14. Lloyd, Egypt Since Cromer 2. Vols. London, 1933.
15. Low, Sidney. Egypt in Transition, London, 1914.
16. Lutfi Al-Sayyid, Afaf. Egypt and Cromer; a study in Anglo - Egyptian relations, London, 1960.
17. Malet, Edward. Egypt 1879—1883 London, 1909.

18. **Malortie** Egypt; Native rulers and Foreign interference.
2nd ed, London, 1883.
19. **Mansfield, Peter**, The British in Egypt.
London, 1971.
20. **Marlowe, Pohn**. Anglo Egyptian Relations 1800—1956,
2nd ed, London, 1965.
21. **Milner**, England in Egypt, London, 1920.
22. **Newman, Polson**. Great Britain in Egypt, London 1928.
23. **Rothstein, Theodore**. Egypt's ruin; a Financial and administrative record, London, 1910.
24. **Russell, Thomas**, Egyptian Service 1902—1946. London,
1949.
25. **Sladen, Douglas**. Egypt and the English. London 1908.
26. **Tignor, Robert**. Modernization and British Colonial Rule
in Egypt 1882—1914. U.S.A. 1966.
27. **Walter, Sharp**. Bureaucracy and Politics; Egyptian Model,
Indiana University Press, 1959.
28. **White, Arther Sliva**. The Expansion of Egypt. London,
1899.
29. **Willcocks, William**. Egyptian Irrigation. London, 1899.
30. **Willcocks, William**. Sixty years in East. London, 1935.
31. **Zetland, Lord Gromer**, London, 1932.

رابعاً الدوريات

أ- العربية

- ١ - الاهرام ١٩١٠ - ١٩١١ .
- ٢ - البلاغ سنة ١٩٢٥ .
- ٣ - البصر سنة ١٨٩٨ .
- ٤ - الجريدة سنة ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ ، ١٩١٠ .
- ٥ - العمدة سنة ١٨٩٦ .
- ٦ - المقطم ١٨٩٦ .
- ٧ - اللواء ١٦٠٠ ، ١٩٠٢ ، ١٩٤٥ ، ١٦٠٩ ، ١٩٦٩ ، ١٩١٠ .
- ٨ - الوقائع المصرية ١٨٨٢ ، ١٨٨٣ ، ١٨٩٤ ، ١٨٩٥ ، ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ ، ١٩١١ ، ١٩١٣ ، ١٩١٩ ، ١٩٢١ .
- ٩ - المؤيد ١٩٠٨ ، ١٩١٠ .
- ١٠ - مجلة الامن العام اكتوبر ١٩٧٢ .
- ١١ - مجلة القانون والاقتصاد يناير ١٩٣٧ .

(ب) الاجنبية :

1. Le Bosphore Egyptien 1890—1891.
2. Pall Mall Gazette 1882.
3. The Egyptian Gazette 1884.
4. The Times 1884.

الفهرس

المقدمة	٣
الفصل الأول :						
اسس تنظيم الادارة المصرية	٧
الفصل الثانى						
السيطرة البريطانية على الادارة المصرية	٣٧
الفصل الثالث						
الخديو وسلطاته	٥٥
الفصل الرابع						
النظارات واختصاصاتها	١٢١
الفصل الخامس						
الحكومة والهيئات الاستشارية	١٥٦
الفصل السادس						
الادارة المحلية	٢٣٥
الفصل السابع						
المجالس المحلية	٢٩٧
الفصل الثامن						
التعليم والوظيفة الحكومية	٣١٩
الفصل التاسع						
الجهاز الادارى المصرى (البروقراطية المصرية)	٣٥٧
الفصل العاشر						
الموظفون الاوروبيون	٤١٥
الفصل الحادى عشر						
الموظفون فى المجتمع المصرى	٤٧٧
مصادر البحث	٥٠٥

رقم الايداع : ٥٠٩٠ / ٨٣
ترقيم دولى : ٥ - ٦٤١ - ٠٢ - ٩٧٧

مطبعة القاهرة الجديدة
٣٣ شارع الجيش ت : ٩٠٤٢٨٦

١٢٢٣٤٨/٠١